رسالة لنيل درجة الماجستير

تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود

شيماء جابر أحمد العدوي



تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود





كلية دار العلوم

قسم النحو والصرف والعروض

تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود

رسالة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالبة

شيماء جابر أحمد العدوي

المعيدة بالقسم

إشراف

أ.د. زينب شافعي عبد الحميد

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف والعروض بالكلية

د. أحمد بسيوني سعيدة

المدرس بقسم النحو والصرف والعروض بالكلية

العام الجامعي

١٤٣٦هـ-٢٠١٥م



شكر وتقدير

أتقدم في أول ما أتقدم بجزيل شكري، ووافر امتناني وعرفاني لأستاذَيّ ومعلمَيّ في مراحل الدراسة الأولى بالدار، وفي مراحلها العليا:

الأستاذ الدكتور/ شعبان صلاح حسين، أستاذ النحو والصرف والعروض بالكلية، مَنْ كانت تلمذتي عليه وساما على صدري، وكان غرس هذا البحث ابتداءً بيديه، وتحت إشرافه، ثم حالت الحوائل دون المضي به إلى نهايته.

الأستاذة الدكتورة/ زينب شافعي عبدالحميد، أشكر لها سعة صدرها، وجميل صبرها، وحسن صنيعها ومكايستها لي، وما أمدتني به من البحوث، ودلتني عليه من المراجع، ووجهتني إليه من الأفكار.

جزى الله عني أستاذيّ خير ما جازى معلما عن متعلم، وكافأهما بإحسانهما إليّ.

ولا يفوتني أن أقدم أسمى الشكر اعترافا بالفضل لمعلمتي وأختي رسما ووسما **الدكتورة/ مديحة جابر أحمد السايح،** مدرس البلاغة والنقد والأدب المقارن بالكلية، لما هيأته لي من طبعات التفسير التي كان عليها قيام البحث واستواؤه.

وأقف وقوف العاجز عن الشكر تجاه **الشيخ/ أبي أحمد ناصر بن عبدالله بن أحمد أبي غزالة،** مدرس القراءات العشر الكبرى بالأزهر الشريف، ومدرس التجويد بمعهد الفرقان لإعداد الدعاة لتسخيره مكتبته لي، ووضعها تحت تصرفي أرتع منها رغدا حيث شئت.

فلولا الله ثم هؤلاء الأربع الكرام ما كان البحث ليرى النور.

المقدمــــة

المقدمـــة

باسم الله الذي لا إله إلا هو، له ملك السماوات والأرض، ولم يتخذ ولدا، ولم يكن له شريك في الملك، وخلق كل شيء فقدره تقديرا.

المستعان به على كل نائبة وجائحة، والمعهود منه كل برٍّ وكرامة، الذي عنت له الوجوه، وخشعت له الأبصار، وسبحت بحمده الأرض والسماوات وجميع الموجودات.

لا تسكن الأرواح إلا بحبه، ولا تطمئن القلوب إلا بذكره، ولا تزكو العقول إلا بمعرفته، ولا يُدرك النجاح، ولا يُبلغ الفلاح إلا بتوفيقه، ولا يستقيم ذو أَوَدٍ إلا بتقويمه، ولا يفهم أحد إلا بتفهيمه، ولا يتخلص من مكروه إلا برحمته، ولا يحفظ شيء إلا بكلاءته، ولا يفتتح أمر إلا باسمه، ولا يتم إلا بحمده، فأستفتح بالذي هو خير.

وآتَمِر بأمره فأصلي وأسلم على حبيبه ومصطفاه محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحابته، ومن جاهد في سبيل دعوته، ونهج نهجه واستار بسيرته، وسلك سبيل العلم يلتمس فيه من نوره، حتى يلقى الله وهو على ذلك.

وبعد، فقد شغلني منذ سنوات الدراسة الأولى في الدار الميمونة فهمي لعبارة تكررت على سمعي كثيرا، ألا وهي (القرآن حمّال أوجه)، وزاد شغلي حينما علمني أساتذتي أن حركة إعرابية واحدة ينحو تغييرها بالنص منحىً آخر، ويغير أحكاما في الدين.

واستفزني فهم بعض الشواهد القرآنية وافتراق الأسلوب فيها من حيث رتبة البلاغة تبعا لاختلاف الحالة الإعرابية التي عليها الكلمة، ولا أكاد أنسى قول الله – تعالى – مصورا تبادل الملائكة وإبراهيم – عليهم السلام – التحية والسلام: ﴿ قَالُواْ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾ [هود/٦٩]، فلم أكن أفهم لماذا؟ وكيف كان سلام إبراهيم أبلغ في التحية، والاحتفاء، والإيناس من سلام الملائكة؟ فكان فهم ذلك مشكلاً عليّ كإشكال فهم الكلالة على عمر – رضي الله عنه–، وهو أعلى قدرا وأعلى محلا.

لهذا عقدت عزمي على استكمال دراستي في مراحلها العليا في كتاب الله – عز وجل– أولا، وفي فهم تراكيبه النحوية ومعرفة دلالاتها، واختلافها من قراءة لأخرى، سعيا في فهم كتاب الله وتعلمه، ولا سيما بعد عموم البلوى بهجران لغته، وشيوع النزعة إلى الاستغراب في لغة الكتابة والحديث اليومي، وكأن اللغة العربية صارت سمة على عهد بائد متخلف.

أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

كان حذيفة بن اليمان كاتم سر النبي ﷺ يسأله عن الشر، في حين كان الناس يسألونه عن الخير، قال حذيفة: يا رسول الله، بعد هذا الخير شر؟ قال النبي ﷺ: يا حذيفة، تعلَّم كتاب الله واتبع ما فيه – ثلاث مرات، فقال: يا رسول الله، بعد هذا الخير شر؟ فقال: يا حذيفة، تعلم كتاب الله واتبع ما فيه إلى آخر الحديث(*).

فلم ينفك النبي ﷺ ينادي حذيفة منبها آمرا: يا حذيفة، تعلم كتاب الله واتبع ما فيه، وقد تكرر ذلك الأمر خلال الحديث أربع مرات، كرره في كل مرة ثلاثا، وكان سؤال حذيفة في الحديث عن الشر والفتن الواقعة في آخر الزمان، تُرى كم مرة كان النبي ﷺ سيكرر أمره إن كنا نحن المخاطبين؟

ولهذا، فإن أهمية دراسة الموضوع تتمثل في عدة جهات:

الجهة الأولى: تعلم كتاب الله – عز وجل – حتى نتبع ما فيه ونحن على بصيرة بأوامر الله ونواهيه، وتزداد تلك البصيرة بكتاب الله – تعالى – بتعلم إعرابه وتراكيبه النحوية التي تبني عليها المعاني والأحكام. وقد عقدت عزمي على إكمال دراساتي العليا في رحاب درس كتاب الله – عز وجل – بعد حضور بعض حلقات العلوم الشرعية في أروقة الأزهر الشريف، والتي كان من بينها تناول تفسير أبي السعود بالقراءة والتعليق، واطلعت على كثرة المسائل النحوية، والصرفية، والبلاغية المعالجة فيه.

الجهة الثانية: كون موضوع الدرس في تفسير أبي السعود، فإن تفسير أبي السعود من التفاسير المهمة التي عُنيت ببيان شأن البلاغة في تراكيب القرآن، هذا مع عدم تناوله بالدراسة والبحث، اللهم إلا دراسة واحدة قديمة ستجري الإشارة إليها عما قليل.

الجهة الثالثة: تأثر أبي السعود بالزمخشري أولا، فالبيضاوي ثانيا، ومعلوم من هما في ميدان المفسرين، فضلا عن أهمية تفسير الكشاف في حقل بلاغة القرآن، وما أثاره تفسيره من الدراسات، فكان لزاما أن يدرس تفسير أبي السعود من الجهات المختلفة لسبر مدى تأثره بالكشاف، ومدى استقلاله عنه، وتعدد التوجيه النحوي جهة واحدة من تلك الجهات.

(*) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الفتن والملاحم، برقم (٤٢٤٦).

ثانيًا: منهجي في البحث:

حصل لي من تفسير أبي السعود خمس طبعات: الأولى طبعة دار العصور، وهي طبعة قديمة جدا ومهترئة، والثانية طبعة صبيح، وهي طبعة قديمة أيضا، ومليئة بالأخطاء الطباعية، والثالثة طبعة دار إحياء التراث، وهي طبعة تقع في أربعة مجلدات من القطع الكبير، ومنضبطة نادرة الأخطاء، رجعت إليها كثيرا لتصويب بعض أخطاء الطباعة في النسخة المطبوعة التي اعتمدت عليها، أما الرابعة فهي طبعة دار الفكر بتحقيق الأستاذ الشيخ محمد صبحي حسن حلاق، وتقع في سبعة مجلدات، سابعها فهارس للتفسير، وقد اعتمدت عليها لحسن صفّها وتنسقها، وآخر الطبعات طبعة دار الكتب العلمية، وتقع في ستة مجلدات وهي غير محققة.

وقد كان منهجي في الموضوع يتمثل في الخطوات التالية:

أولا: قمت – وفقا للمنهج الإحصائي – بإحصاء مواطن التعدد في التفسير.

ثانيا: قمت بقراءة تفسيري الكشاف والبيضاوي لتكوين خلفية عامة عن مدى تأثر أبي السعود بهما.

ثالثا: قمت بانتقاء بعض الشواهد لتحليلها كنماذج تطبيقية لتصديق الظواهر والموضوعات المناقشة في صلب البحث، والتي سبق عرضها في الخطة.

رابعا: رجعت إلى كتب التفسير الأخرى، وكتب إعراب القرآن، وكتب معاني القرآن، وكتب توجيه القراءات السبعية، والثمانية، والعشرية، والأربعة عشر، والشواذ، ووازنت بين توجيهات أبي السعود، وبين ما ورد في تلك الكتب من توجيهات وآراء، ثم أبديت رأيي في الوجه الذي أراه صائبا ما أسعفني الفهم.

خامسا: حاولت أن أخرِّج القراءات التي اعتمدت عليها، والتي عرضت أثناء البحث، فعزوتها إلى أصحابها عبر الرجوع إلى كتب القراءات المسرودة في فهرس المصادر والمراجع، فإن كانت القراءة متواترة خرجتها من كتب القراءات السبعية، والثمانية، والعشرية، وما زاد عليها، وإن كانت شاذة خرجتها من مصادر تخريج القراءات الشاذة كمختصر ابن خالويه والمحتسب والمبهج والبحر المحيط وغيرها.

سادسا: صنعت فهارس للآيات القرآنية، والأشعار، والمصادر والمراجع، ليسهل على المطلع نشدان بغيته من البحث.



ومن المهم هنا أن أذكر رسائل علمية أفدت منها في صناعة بحثي وإن لم أقتبس منها شيئا في صلبه:

أولاها: رسالة التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، رسالة ماجستير إعداد عبد الحميد سيف النصر عبد الحميد، إشراف الأستاذ الدكتور محمد عبد النبي عبدالمجيد، كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف، فرع أسيوط، ١٩٩٩م.

ثانيتها: أثر المعنى في توجيه إعراب القرآن الكريم في جزء (عمّ)، رسالة ماجستير إعداد عبد الرازق حمودة عبد الرازق القادوسي، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد سليمان ياقوت، قسم اللغة العربية بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨م.

ثالثتها: التوجيه الإعرابي وتعدد الدلالة في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه إعداد محمد أحمد أحمد، إشراف الأستاذ الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف، والأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي، قسم اللغة العربية، كلية الألسن، جامعة عين شمس، ١٩٩٩م.

ثالثًا: الدراسات السابقة:

يعد موضوع تعدد التوجيه النحوي سبيلا من الدرس كثر آهلوها، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثي تنقسم إلى شقين:

الشق الأول: ما كان منها في تعدد التوجيه عامة، وقد عقد في ذلك الموضوع بحوث كثيرة، منها ما عقد في كتب التفسير مثل تفسير الطبري، وابن عطية، وأبي حيان، وتفاسير أخرى غيرها، ومنها ما عقد في كتب القراءات مثل كتاب الحجة للفارسي، ومنها ما عقد في كتب الحديث مثل فتح الباري لابن حجر العسقلاني، ورسائل أخرى أجتزئ عنها بما ذكرته موجودة بقاعة الرسائل بكلية دار العلوم.

الشق الثاني: الدراسات التي تعرضت بالدرس لتفسير أبي السعود، ولم يقع لي دراسة في تفسير أبي السعود، اللهم إلا رسالة ماجستير بعنوان: القضايا النحوية والصرفية في تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، إعداد الطالب مأمون مؤنس إبراهيم، إشراف الأستاذ محمد محمد سعيد، بكلية اللغة العربية بالأزهر الشريف فرع البنين الكائن بالدراسة، بتاريخ (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).



وهي رسالة صغيرة الحجم، استغرق الباحث أكثر من ثلثيها في مناقشة القضايا النحوية، وأفرد جزءا صغيرا لمناقشة القضايا الصرفية، وهي عبارة عن خمسة قضايا فقط.

ولم يتعرض الباحث من قريب أو بعيد لظاهرة تعدد وجوه الإعراب، ولم يشر إليها ولو عرضا، بالرغم من وضوح هذه الظاهرة في تفسير أبي السعود. وإني لأحسب أن الباحث لم يعط الدراسة حقها من المناقشة والعرض.

رابعًا: خطة البحث:

استقرت خطة بحثي في تناول ظاهرة تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، تفصيل كل منها على النحو الآتي:

المقدمـــة:

وتحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع، وخطتي في البحث، ومنهجي فيه، وأخيرا الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

التمهيـــد:

واشتمل على نقطتين:

الأولى: تعدد التوجيه النحوي: المصطلح والمفهوم.

قمت فيها بتعريف التوجيه في اللغة، وفي الاصطلاح، ثم أوضحت المقصود بالتعدد في التوجيه. ومن الضروري أن أنبه على أنني قد اختصرت تلك النقطة اختصارا لما للدراسات السابقة فيها من فضيلة التفصيل، فاجتزأت عن التفصيل بما اختصرته هنا.

الثانية: أبو السعود وتفسيره:

وتناولت في تلك النقطة شيئين:

الأول: أبو السعود، فعّرفت باسمه ومولده، ومناصبه التي تقلّدها، ومكانته العلمية، ومذهبه الفقهي، والعقدي، ومصنفاته، ووفاته.

الثاني: تفسير أبي السعود وقيمته بين التفاسير، فتحدثت عن قيمة تفسير أبي السعود وأهميته كتفسير عني بشأن بلاغة القرآن، وبينت مصادر أبي السعود التي استعان بها على عمل تفسيره، ثم ختمت بإيضاح آراء للدكتور رفيدة صاحب النحو وكتب التفسير رآها في منهج أبي السعود وتفسيره، ورددتها لأنني أرى خلافها هو الصحيح.



الفصل الأول: منهج أبي السعود في تعدد التوجيه النحوي:

وقدمت له بتمهيد بينت فيه تقسيم الفصل، وما سأناقشه فيه، وقد قسمته إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: أسس منهج أبي السعود في تفسيره بعامة، وتحدثت فيه عن:

أولا: الخطوات التي سار عليها في تناول الآيات بالتفسير.

ثانيا: ربطه مباحث علم النحو بمباحث علم المعاني.

ثالثا: تفسير أبي السعود أحد تجليات نظرية النظم لعبد القاهر.

رابعا: عناية أبي السعود الكبرى بالمقام.

المبحث الثاني: موقف أبي السعود من القراءات القرآنية. وتحدثت فيه عن:

أولا: اهتمام أبي السعود بالقراءات القرآنية.

ثانيا: عزوه القراءات لقارئيها.

ثالثا: أحكامه على القراءات التي أوردها.

رابعا: توجيهه القراءات وبيان معانيها.

المبحث الثالث: منهج أبي السعود في تناول تعدد الأوجه الإعرابية، وتناولت فيه:

أولا: توسعه في إحصاء الأوجه الإعرابية المحتملة للتركيب.

ثانيا: ترجيحه بعض الأوجه على غيرها.

ثالثا: تركه الترجيح بين الأوجه الجائزة.

رابعا: تضعيفه بعض الأوجه.

خامسا: تخطئته وردّه بعض الأوجه، سواء ما احتج لرده أو ما لم يحتج له.

سادسا: تجويزه أوجهًا إعرابية يحتملها التركيب.

سابعا: تنبيهه على أوجه محترز عنها معنى وتركيبا.

وأخيرا: ضوابط الرد والترجيح عند أبي السعود.

المبحث الرابع: موقف أبي السعود من الخلاف النحوي، وناقشت فيه نقطتين:

الأولى: موقفه من الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة.

الثانية: ما خالف فيه أبو السعود جمهور النحاة والمفسرين.



الفصل الثاني: مظاهر تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود:

وقد قدمته بتمهيد يبين محتواه، وقسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: تعدد التوجيه النحوي بالنظر إلى العلامة والوظيفة، وقسمت هذا المبحث بدوره إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعدد التوجيه النحوي في العلامة والوظيفة:

أولا: في باب الأسماء.

ثانيا: في باب الأفعال.

المطلب الثاني: تعدد التوجيه النحوي في الوظيفة دون العلامة:

القسم الأول: تعدد الوظائف في حالة الرفع.

القسم الثاني: تعدد الوظائف في حالة النصب.

القسم الثالث: تعدد الوظائف في حالة الجر.

المطلب الثالث: تعدد التوجيه النحوي في العلامة دون الوظيفة:

أولا: في باب النعت.

ثانيا: في باب العطف.

المبحث الثاني: تعدد التوجيه النحوي بالنظر إلى الموقع الإعرابي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعدد الموقع الإعرابي للجمل.

المطلب الثاني: تعدد الموقع الإعرابي للمصدر المؤول من:

(١)(أنْ) الناصبة والفعل.

(٢)(أنّ) ومعموليها.

الفصل الثالث: أسباب تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود:

وقد قدمته بتمهيد يوضح مضمونه، وكيفية تقسيمه، وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: أسباب تتصل بالقرآن الكريم، وفيه سببان:

الأول: اختلاف القراءات القرآنية، وقد بينت فيه معنى القراءات السبع والأحرف السبعة، وافتراق القراءة الشاذة في النحو عنها في اللغة من حيث الحكم والتناول، ثم تحدثت عن اختلاف القراءة وأثره في تعدد التوجيه من خلال



أربعة عناصر هي: الاختلاف في البنية الصرفية للكلمة، والاختلاف في قراءة (إن) فتحا وكسرا، أو تخفيفا وتثقيلا، والاختلاف بالإضافة وعدمها، والاختلاف في علامات الإعراب.

الثاني: الاختلاف في أسباب النزول.

المبحث الثاني: أسباب تتصل باللغة ونظامها النحوي، وتحدثت فيه عن عدة أسباب:

السبب الأول: الاختلاف في بعض الكلمات من حيث:

(١)المعنى المعجمي.

(٢)الاسمية والحرفية.

(٣)الوظيفة والعمل النحوي.

السبب الثاني: أسباب تخص العلامة الإعرابية، وهذه على حالين:

(١)غياب العلامة الإعرابية.

(٢)اشتراك عدة وظائف نحوية في علامة إعرابية واحدة.

السبب الثالث: قطع نسق الإعراب في التوابع، وفيه:

(١)قطع النعت للرفع أو النصب.

(٢)قطع العطف إلى إقحام الاختصاص.

السبب الرابع: التضمين.

السبب الخامس: الحذف والتقدير، وتحدثت فيه عن مفهوم التأويل النحوي، وكون الحذف أحد مظاهره، وبيان أهميته، ثم تناولت الحذف بصفته أحد أسباب التعدد من جهتين:

(١)الاختلاف بتقدير محذوف وعدمه.

(٢)الاختلاف في تقدير المحذوف.

الفصل الرابع: أثر تعدد التوجيه النحوي على تعدد الدلالة عند أبي السعود:

وقد قدمته بتمهيد يشرح محتواه، ويبين كيفية تصوره، وفيه سبعة عوامل:

العامل الأول: تعدد الاحتمالات الإعرابية لبعض مفردات التركيب.

العامل الثاني: تعدد احتمالات توجيه المحل الإعرابي للجمل.



العامل الثالث: تحديد ركنَيْ الإسناد في الجملة الاسمية.

العامل الرابع: تغيير مواضع الوقف والابتداء.

العامل الخامس: الاختلاف في تحديد متعلق شبه الجملة.

العامل السادس: التردد بين اتصال الاستثناء وانقطاعه.

العامل السابع: التغيير في بنية الجملة بالحذف (المفعول به نموذجا).

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، وأهم التوصيات.

وبعد، فإن النبي ﷺ أمرنا أن نسدد ونقارب، وقد حاولت، وإن الباحثة لتعلم حق العلم أن بضاعتها مزجاة، لا يزكيها إلا وردها وصدورها عن كتاب الله – عز جل – الذي لا يكاد يصدر عنه واردا إلا بريّ، إن كلاًّ منا له سهم، وقد قاربت وسددت، ورجائي إصابة سهمي، فإن كانت السهم قد أصابت، فما توفيقي إلا بالله، وإن كانت الأخرى، فحسبي أن الله قد ضمن لي أجرا، وإن كان أدنى الأجرين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة



التمهيد

وفيه:

أولاً: تعدد التوجيه النحوي: المصطلح والمفهوم.

ثانيًا: أبو السعود وتفسيره.



أولاً: تعدد التوجيه النحوي: المصطلح والمفهوم

(١) التوجيه في اللغة:

التوجيه مشتق من الوجه، والوجه في المعاجم العربية يطلق على أشياء ومعان كثيرة[(١)].

والتوجيه تفعيل، وهو مصدر (وجّه) المزيد بتضعيف عينه، وهو في اللغة بمعنى: انقاد واتَّبع، يقال: وجَّه فلانٌ فلانًا، جعله يتجه اتجاها معينا، ووجَّه الشيء: جعله على جهة واحدة[(٢)].

(٢) التوجيه في الاصطلاح:

ورد مصطلح التوجيه في أكثر من علم، فورد في:

أ- علم النحو:

والتوجيه في الاصطلاح النحوي "هو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منها، وما يؤثر فيها، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير، أو تعليل، أو استدلال، أو احتجاج"[(٣)].

ب- علم القافية:

التوجيه في القافية هو "حركة الحرف الذى قبل الروى الساكن، ويسمى الروى الساكن: المقيد"[(٤)].

---

(١) انظر تفصيل الدكتور محمد صبرة لهذه الأوجه في كتابه تعدد التوجيه النحوي (مواضعه، أسبابه، نتائجه)، دار غريب، ط/١، ٢٠٠٨م، ص: ١٣.

(٢) انظر: المعجم الوسيط، قام بإخراجه نخبة من العلماء، مجمع اللغة العربية، ١٠١٥/٢.

(٣) قواعد التوجيه في النحو العربي، رسالة دكتوراه إعداد عبدالله أنور سيد أحمد الخولي، إشراف الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ص:٨.

(٤) البناء العروضى للقصيدة العربية للدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، ٢٠٠٨م، ص: ٢١١، وانظر: موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع للدكتور شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، ط/٣، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م، ص: ٢٧٠، لسان العرب لابن منظور، تحقيق عبدالله على الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف – القاهرة، ٤٧٧٧/٦.

ج- علم البيان:

التوجيه في مصطلح علماء البيان هو أن يكون الكلام له وجهان، ويرد في البلاغة على استعمالين[١].

مفهوم التعدد في التوجيه النحوي:

المقصود من التعدد في التوجيه النحوي أن تتعدد العلامة الإعرابية، أو الوظيفة النحوية لكلمة ما، أو أن يتعدد احتمال شغل الجملة لأكثر من موقع إعرابي، وفقا لما يؤدي إلى ذلك من أسباب[٢].

ويترتب على اختلاف الأوجه وتعددها تغير على مستوى الدلالة، فيتغير المعنى تبعا لتغير التركيب بمعطياته النحوية والصرفية.

---

[١] انظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية – صيدا، د/ط، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م، ٧٤/٣، المعجم الوسيط ١٠١٥/٢.

[٢] انظر: تعدد التوجيه النحوي للدكتور صبرة ص:٢٧.

ثانيًا: أبو السعود وتفسيره

(١) الترجمة لأبي السعود:

اسمه ومولده:

هو محمد بن محمد بن مصطفي العمادي، الشهير بالقاضي أبي السعود[١]، ويقال له: الإسكليبي نسبة إلى إسكليب، وهي قصبة من نواحي الروم[٢].

وهو مفسر، وأصولي، وشاعر، عارف باللغات العربية والفارسية والتركية، وهو من موالي الروم، وقد ولد بقرية بالقرب من القسطنطينية[٣]، عام (٨٩٨)هـ[٤]، وقيل عام (٨٩٣)هـ[٥]، وقيل عام (٩٠٠)هـ[٦].

نشأ – رحمه الله – في بيت عرف أهله بالعلم والفضل، "حتى قال بعضهم: تربي في حجر العلم حتى ربي، وارتضع ثدي الفضل إلى أن ترعرع وحبا، ولا زال يخدم العلوم الشريفة حتى رحب باعه، وامتد ساعده واشتد اتساعه"[٧].

قرأ كثيرا من كتب العلم على والده، وتتلمذ لكثير من جلة العلماء فاستفاد منهم علمًا جمًّا، ثم طارت سمعته، وفاضت شهرته، وعظم صيته[٨].

---

[١] انظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ نجم الدين الغزي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٨هـ–١٩٩٧، ٣١/٣، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط/١، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م، ٥٨٤/١٠.

[٢] الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات اللكنوى، صححه وعلق عليه أبو فراس النعساني، دار المعرفة، بيروت – لبنان، د/ط، د/ت، ص: ٨٢، وانظر: الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط/١٥، ٢٠٠٢م، ٥٩/٧.

[٣] الأعلام للزركلي ٥٩/٧، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م، ٦٩٣/٣.

[٤] وهذا ما عليه غالب كتب التراجم، انظر: شذرات الذهب لابن العماد ٥٨٤/١٠، الأعلام للزركلي ٥٩/٧.

[٥] التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، ط/٧، ٢٠٠٠م، ٢٤٥/١.

[٦] انظر: معجم المؤلفين لكحالة ٦٩٣/٣

[٧] التفسير والمفسرون للذهبي ٢٤٥/١.

[٨] التفسير والمفسرون للذهبي ٢٤٥/١.



وُصف – رحمه الله – بأنه أعظم موالي الروم، وبأنه لم يكن له نظير في زمانه في العلم، والرئاسة، والديانة[١]، فقال فيه بعضهم: "شيخ كبير، وعالم نحرير، لا في العجم له مثيل، ولا في العرب له نظير"[٢]، فكان من الذين قعدوا من الفضائل والمعارف على سنامها وغاربها، وضُربت له نوبة الامتياز في مشارق الأرض ومغاربها، تفرد في ميدان فضله فلم يجاره أحد، وانقطع عن القرين والمماثل في كل بلد، وحصل له من المجد والإقبال، والشرف والأفضال ما لا يمكن شرحه بالمقال"[٣].

وكان – رحمه الله – ذا مهابة عظيمة، وكان فيه نوع اكتراث بمداراة الناس والميل الزائد لأرباب الرئاسة[٤].

لقب أبو السعود بأكثر من لقب منها: شيخ الإسلام، ومفتي الأنام[٥]، وخطيب المفسرين[٦].

تدرجه في المناصب:

تولى القاضي أبو السعود في بداية ما تولى منصب التدريس، وتنقل بين المدارس التركية[٧]، ثم تولى منصب القضاء وتدرج فيه، فقُلد قضاء (برسه)، ثم قضاء قسطنطينية، ثم قضاء العسكر في ولاية (روم إيلي) فدام عليه مدة ثمان سنين[٨].

ثم أضيف لمنصب القضاء منصب الإفتاء حينما توفي من كان يشغله، وكان ذلك سنة (٩٥٢)هـ[٩]، فقام بأعباء الفتيا أتم قيام، وصارت إليه رئاسة الفتيا والتدريس[١٠].

---

(١) الكواكب السائرة للغزي ٣١/٣.

(٢) الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص:٨١.

(٣) شذرات الذهب لابن العماد ٥٨٤/١٠، ٥٨٥.

(٤) السابق ٥٨٥/١٠. وانظر الأعلام للزركلي ٥٩/٧.

(٥) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار إحياء التراث، بيروت– لبنان، د/ط، د/ت، ٦٥/١.

(٦) السابق نفسه.

(٧) انظر: الكواكب السائرة للغزي ٣١/٣، شذرات الذهب لابن العماد ٥٨٤/١٠، الفوائد البهية ص:٨١.

(٨) شذرات الذهب لابن العماد ٥٨٤/١٠. وانظر: الأعلام للزركلي ٥٩/٧، معجم المؤلفين لكحالة ٦٩٣/٣.

(٩) انظر: شذرات لابن العماد ٥٨٤/١٠، التفسير والمفسرون للذهبي ٢٤٥/١.

(١٠) النور السافر عن أخبار القرن العاشر لعبد القادر العيدروس، تحقيق أحمد حالو، ومحمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، دار صادر – بيروت، ط/١، ٢٠٠١، ص: ٣١٩.



ومكث رحمه الله – في منصب الإفتاء نحوا من ثلاثين سنة، أظهر فيها الدقة العلمية التامة، والبراعة في الفتوى، والتفنن فيها[1]، واستمر على ذلك إلى أن مات رحمه الله[2].

مكانته العلمية:

نشأ أبو السعود منذ كان في مهده نشأة علمية، فقام أبوه بتعليمه الفنون الأدبية، وحفّظه بعض الكتب، منها: (المفتاح) للسكاكي، فحصل له الكثير من الكمالات في فروع العلم، وبرع في حياة أبيه[3].

وقد سار علمه في جميع العلوم وجميع الآفاق مسير النجوم[4]، وذكر عنه أنه بلغ من البراعة والفطنة إلى أنه كان يكتب جواب الفتوى على منوال ما يكتبه السائل من الخطاب، فإن كان السؤال منظوما كان الجواب كذلك، مع الاتفاق في الوزن والقافية، وإن كان السؤال نثرا مُسجَّعا، كان الجواب مثله، وإن كان بلغة العرب، كان الجواب كذلك، وإن كان بلغة الترك، كان الجواب كذلك[5].

وقد نُقل عنه غير هذا مما يشهد له – رحمه الله – بسعة الأفق، وغزارة العلم، والبراعة في الإفتاء[6].

وقال فيه بعض من صحبه في إحدى رحلاته: "اجتمعت به في الرحلة الأولى وهو قاضي اسطنبول سنة (٩٤٣)هـ، فرأيته فصيحا، وفي الفن رجيحا، فتعجبت من تلك العربية ممن لم يسلك ديار العرب، ولا محالة أنها من منح الرب"[7].

---

[1] التفسير والمفسرون للذهبي ٢٤٥/١، ٢٤٦، وانظر: الفوائد البهية للّكنوي ص:٨١.

[2] شذرات الذهب لابن العماد ٥٨٤/١٠.

[3] انظر: الفوائد البهية ص:٨١، النور السافر للعيدروس ص:٣١٩.

[4] شذرات الذهب لابن العماد ٥٨٤/١٠.

[5] انظر: التفسير والمفسرون ٢٤٦/١. وانظر: الأعلام للزركلي ٥٩/٧.

[6] انظر: الكواكب السائرة للغزي ٣٢/٣، شذرات الذهب لابن العماد ٥٨٤/١٠، ٥٨٥، النور السافر للعيدروس ص:٣٢٠، والتفسير والمفسرون للذهبي ٢٤٦/١.

[7] الفوائد البهية للكنوي ص:٨١.

مذهبه الفقهي:

كان القاضي أبو السعود على المذهب الحنفي في الفقه[١]، وقد كان بارعا فيه، "فانتهت إليه رياسة الحنفية في زمانه، وبقي مدة العمر في الجلالة وعلو الشأن، وكان يجتهد في بعض المسائل، ويخرج ويرجح بعض الدلائل، وله في الأصول والفروع قوة كاملة، وقدرة شاملة، وفضيلة تامة، وإحاطة عامة"[٢].

وقد تطرق أبو السعود خلال تفسيره إلى بعض المسائل الفقهية، وصرح في غير موطن بكونه على المذهب الحنفي، ولكنه لم يكن يفصّل الحديث عن الأحكام الفقهية أو يستطرد فيه إلا بمقدار ما تدعو الحاجة إلى بيان معنى الآية[٣].

مذهبه العقدي:

كان أبو السعود – رحمه الله – على المذهب الأشعري في العقيدة[٤]،"ويعتبر – رحمه الله – من أئمة الكلام، وقد أبدى ذلك في تفسيره"[٥].

وليس المقام لتفصيل القول في عقيدة الأشاعرة[٦]، ولكن أنبه على ما لاحظته من رواسب المذهب الأشعري في تفسير أبي السعود ليتنبه إليه. وهو أمران:

الأمر الأول: تأويله صفات الله عز وجل، فقد كان أبو السعود على طريقة المؤوّلة، تبع الرازي في تصرفه مع الصفات، ونقل ترجيحاته وأقرها[٧]، "وكانت هذه عادة كثير من

---

[١] انظر: السابق ص:٨١، كشف الظنون لحاجي خليفة ٦٥/١.

[٢] السابق نفسه.

[٣] انظر على سبيل المثال تفسير أبي السعود، المسمى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق محمد صبحي حسن حلاق، دار الفكر – بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م، ٥٤٤/٢، ٥٤٥.

[٤] انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م، ١٢٣٤/٣ وما بعدها، فقد صنفه الشيخ المغراوي ضمن تفاسير الأشاعرة.

[٥] السابق ١٢٣٤/٣.

[٦] للاطلاع على عقيدة الأشاعرة تفصيلا راجع موقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد – الرياض، ط/٢، ١٤١٥هـ–٢٠٠١م، ٥٠٥/١–٥٠٧.

[٧] انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات ١٢٣٤/٣.

الأتراك الحنفيين؛ فإنهم يجمدون على المذهب، و على العقيدة الأشعرية أو الماتريدية، ولم يتيسر للأتراك من يعلمهم المذهب السلفي"[١].

وشاع تأويل أبي السعود صفات الله – تعالى– في تفسيره، فلم يُجْرِها على حقيقتها بلا تكييف ولا تأويل كما هو عليه مذهب السلف.

فمن ذلك، تأويله صفة الرحمة[٢] في قوله – تعالى-: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة/١]، قال: "والمراد ههنا التفضل والإحسان" إلى أن قال: "فإن أسماء الله – تعالى– تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال، دون المبادئ التي هي انفعالات"[٣].

ومثل تأويل صفة الرحمة، قام أبو السعود بتأويل صفات أخرى لله – سبحانه– كصفة الاستواء على العرش، وصفة اليد، وصفة الاستهزاء، وغيرها[٤]، وقد وجدت مصداق ذلك عند دراسة التفسير[٥].

<u>الأمر الثاني</u>: تطرقه أكثر من مرة إلى عقيدة الكسب الأشعرية، وتفسيره الآية وفقا لما تفرضه، مما أدى إلى تطويع اللغة لتتوافق مع ما يعتقده من المذهب.

ففي قوله: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة/١٥]، قال: "وإسناد هذا المد إلى الله – تعالى– مع إسناده في قوله: ﴿ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ﴾ [الأعراف/٢٠٢] محقق لقاعدة أهل الحق من أن جميع الأشياء مستندة من حيث الخلق إليه سبحانه، وإن كانت أفعال العباد من حيث الكسب مستندة إليهم"[٦].

هذا، ومواضع أخرى[٧] يؤكد أن أبا السعود كان يؤمن بعقيدة الكسب الأشعرية، ويقوم بتفسير الآيات ذات الصلة بأفعال العباد وفقا لها، فيطوع اللغة ليشرح الآية بما يوافق هذه العقيدة.

---

[١] السابق نفسه.

[٢] انظر: السابق ١٢٣٤/٣، ١٢٣٥.

[٣] تفسير أبي السعود ٣١/١، ٣٢. وانظر: السابق نفسه.

[٤] انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي ١٢٣٥/٣ وما بعدها.

[٥] انظر: تفسير أبي السعود ٤٨/١، ٤٩، ٢٠٩/٦.

[٦] تفسير أبي السعود ١٠٨/١.

[٧] انظر: السابق ١٢٧/١.



وبعد بيان عقيدة أبي السعود الأشعرية، فإنه لا تضر الإفادة من التفسير، بل أقول إنها واجبة، ولا سيما للمتخصصين في ميدان اللغة والبلاغة(١).

فقد كان المذهب الأشعري – وغيره من المذاهب – منتشرا(٢)، "وكل هذا لا يشكل مانعا من قبول ما عند المبتدع من حق، مع بيانٍ لبدعته، إذ لعله يقحم في فنه الذي عرف به شيئا من بدعته، كما فعل الزمخشري عندما أدخل بعضا من اعتزالياته في تفسيره المعروف، فتصدى له جمع من أهل العلم لإخراجها، مع بقاء تفسيره من المراجع التفسيرية المهمة، وعلينا أن نتقبل الحق وإن صدر من مبتدع"(٣).

مصنفاته:

ذكرت كتب التراجم لأبي السعود مجموعة من الكتب والمصنفات الحافلة، منها ما كان في التفسير، والفقه، والمناظرة، والفتاوى، وغيرها، أنقل من هذه المؤلفات بعض ما ذكره علماء التراجم(٤)، وهي:

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، المشهور بتفسير أبي السعود، وهو التفسير موضع الدراسة.

(٢) بضاعة القاضي في الصكوك.

(٣) تحفة الطلاب في المناظرة.

(٤) تفسير القرآن.

(٥) تهافت الأمجاد في فروع الفقه الحنفي.

(٦) رسالة في تسجيل الأوقاف.

(٧) رسالة في مسائل الوقوف.

---

(١) سيأتي الحديث عن أهمية التفسير من جهة النحو والبلاغة في الجزء الثاني من الترجمة.

(٢) انظر: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة المفسرين والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد الوليد بن أحمد الحسين الزبيري وآخرون، سلسلة إصدارات مجلة الحكمة ببريطانيا، ط/١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م، ١/و.

(٣) السابق نفسه.

(٤) انظر: شذرات الذهب لابن العماد ١٠/٥٨٥، الأعلام للزركلي ٧/٥٩، معجم المؤلفين لعمر كحالة ٣/٦٩٣.



(٨)رسالة في المسح على الخفين.

(٩) الفتاوى.

(١٠)قصة هاروت وماروت.

(١١)القصيدة.

وذكر بعض المفسرين أنه وضع حواشي على تفسير الكشاف جمعها حال إقرائه له، فضلا عن حواش أخر[١].

ونقل المترجمون له أشعارا حسنة[٢]، فشعره جيد خلص من كثير من ركاكة العجمة[٣]، وقد تقدم أنه كان فصيحا بارعا في العربية.

وفاتـــه:

لم يزل أبو السعود في عزة إلى أن توفى – رحمه الله – بالقسطنطينية في الثلث الأخير من ليلة الأحد خامس جمادى الأولى سنة (٩٨٢)هـــ، هذا هو ما عليه غالب أهل الترجمة في سنة وفاة أبي السعود[٤].

وترجم له بعضهم فيمن توفي سنة (٩٥٢)هــ[٥]، إلا أن هذا العام ذكره غير واحد من المترجمين بأنه العام الذي جمع فيه منصب الإفتاء إلى منصب القضاء[٦]، وقد مكث في منصب الإفتاء ثلاثين سنة إلى أن مات – كما تقدم ذكره–؛ فإني أحسب أن أصح القولين هو الأول، ويقوى ظني أن الفارق بين القولين ثلاثين سنة وهي مدة توليه الإفتاء. والله أعلم.

---

[١] انظر: شذرات الذهب لابن العماد ٥٨/١٠.

[٢] انظر: شذرات الذهب ٥٨٥/١٠، ٥٨٦، النور السافر للعيدروس ص: ٣٢٠، ٣٢١.

[٣] الأعلام للزركلي ٥٩/٧.

[٤] انظر: الكواكب السائرة للغزي ٣٣/٣، كشف الظنون لحاجي خليفة ٦٥/١، معجم المؤلفين لكحالة ٦٩٣/٣، التفسير والمفسرون للذهبي ٢٤٦/١.

[٥] انظر: النور السافر للعيدروس ص:٣١٩.

[٦] انظر على سبيل المثال التفسير والمفسرون للذهبي ٢٤٥/١.



وقد كانت جنازته حافلة، وصلى عليه ملأ عظيم، ونودى للصلاة عليه من أعلى زمزم، وصُلِّى عليه صلاة الغائب(١).

ودفن – رحمه الله – بمقبرته التي أنشأها بجوار قبر أبي أيوب الأنصاري رضي الله تعالى عنه(٢).

(٢) تفسير أبي السعود وقيمته بين التفاسير:

قال أصحاب التراجم في تفسير أبي السعود: "هو تفسير حسن ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل، متضمن لطائف ونكات، ومشتمل على فوائد وإشارت"(٣).

وقال آخرون: "انتشرت نسخة في الأقطار، ووقع له التلقي بالقبول من الفحول الكبار لحسن سبكه، ولطف تعبيره، فصار يقال لصحابه خطيب المفسرين، ومن المعلوم أن تفسير أحد سواه بعد الكشاف والقاضي لم يبلغ إلى ما بلغ من رتبة الاعتبار والاشتهار"(٤).

فقد راج تفسير أبي السعود بين العلماء وحظي بقبولهم قراءة وتدريسا، فأتى في المرتبة الثالثة بعد تفسيري الكشاف والبيضاوي من حيث الشهرة والاهتمام(٥).

مصادر التفسير:

ذكر أبو السعود في مقدمة تفسيره – على جهة الإجمال – من سبقه من المفسرين وجهدهم في شرح كتاب الله، ثم خص من بينهم بالذكر تفسيري الكشاف والبيضاوي فقال: "لا سيما الكشاف وأنوار التنزيل، المتفردان بالشأن الجليل، والنعت الجميل، فإن كلاًّ منهما قد أحرز قصب السبق أيّ إحراز، كأنه مرآة لاجتلاء وجوه الإعجاز، صحائفهما مرايا المزايا الحسان، وسطورهما عقود الجمان وقلائد العقيان"(٦).

---

(١) انظر: الكواكب السائرة ٣٣/٣، النور السافر للعيدروس ص: ٣٢١.

(٢) انظر: النور السافر للعيدروس ص:٣٢١، الأعلام للزركلي ٥٩/٧.

(٣) الفوائد البهية للكنوى ص: ٨٢.

(٤) انظر: السابق نفسه.

(٥) انظر: النحو وكتب التفسير لإبراهيم عبدالله رفيدة، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، ط/٣، ١٣٩٩هـ–١٩٩٠م، ٩٨٦/٢.

(٦) تفسير أبي السعود ١٣/١، ١٤.



وقد صرح أبو السعود باعتماده على هذين التفسيرين، فقد جمع في تفسيره بينهما، وزاد عليهما زيادات حسنة من التفاسير الأخرى[1].

قال: "ولقد كان في سوابق الأيام وسوالف الدهر والأعوام، أوان اشتغالي بمطالعتهما وممارستهما... يدور في خلدي على استمرار... أن أنظم درر فوائدهما في نمط دقيق، وأرتب غرر فرائدهما على ترتيب أنيق، وأضيف إليهما ما ألفيته في تضاعيف الكتب الفاخرة من جواهر الحقائق... وأسلك خلالها بطريق الترصيع على نسق أنيق وأسلوب بديع، حسبما يقتضيه جلالة شأن التنزيل، ويستدعيه جزالة نظمه الجليل، ما سمح للفكر العليل بالعناية الربانية"[2].

رأيٌ وردّه:

ذكر الدكتور رفيدة صاحب كتاب النحو وكتب التفسير بعض الآراء عن تفسير أبي السعود، أرى أنه لا يسلم بها على إجمالها:

الرأي الأول:

ما ذكره من أن مقدمة أبي السعود إنما تمثل ما آل إليه النثر العربي من ضعف، وسيطرة السجع والتراكيب القلقة[3].

وإني أخالفه الرأي إزاء هذا، فإني أحسب أن أبا السعود بمبالغته في التأنق في صياغة المقدمة، يحاول – قاصدا أو غير قاصد – أن يَبُزَّ الزمخشري، فهو متأثر به تأثرا كبيرا، وإن مطالعة مقدمة تفسير الكشاف، ومقارنتها بتفسير أبي السعود تنبئ عن هذا التأثر الكبير.

هذا فضلا عن أن تعميم هذا الحكم المستنبط من لغة المقدمة فقط على جميع تفسير أبي السعود، وجعله سمة عامة لأسلوبه في التفسير فيه نوع ظلم، وإهدار لقيمة التفسير اللغوية والبلاغية.

---

[1] انظر: الكواكب السائرة للغزى ٣/٣١.

[2] أبي السعود ١/١٤.

[3] انظر: النحو وكتب التفسير لرفيدة ٢/٩٨٧.

وأحسب أن صاحب (التفسير والمفسرون) أنصف أبا السعود حين ألمح لفضيلته وسبقه باهتمامه "بإبداء المعاني الدقيقة التي تحملها التراكيب القرآنية بين طياتها مما لا يكاد يظهر إلا لمن أوتى حظا وافرا من المعرفة بدقائق اللغة العربية، ويكاد يكون صاحبنا هو أول المفسرين المبرزين في هذه الناحية"(١).

وإني لأتفق تمام الاتفاق مع رأيه هذا من ألفه إلى يائه، وسيظهر ذلك ويتأكد على مدار فصول البحث، ولا سيما الأول والرابع منها.

<u>الرأي الثاني:</u>

ما ذكره الدكتور رفيدة من أن أبا السعود يجب أن يلاحظ أنه إلى منهج البيضاوي أقرب منه إلى الزمخشري، وأن تفسيره تلخيص واختصار قائم على النقل من تفسيري الزمخشري والبيضاوي(٢).

فإني أحسب أنه أقرب إلى الزمخشري، يكشف عن ذلك مطالعة التفسيرين، ففضلا عن تشابه المقدمتين بشكل عام، فإن أبا السعود قد تأثر بأسلوب الزمخشري وعباراته على مدار التفسير، أذكر على سبيل المثال عبارة الزمخشري: "ضاقت عليهم الحيل، وعيَّت بهم العلل"(٣)، فقد ترددت هذه العبارة كثيرا في تفسير أبي السعود.

يضاف لذلك أن أبا السعود كان ينقل رأي الزمخشري في المسألة نصًّا دون زيادة أو حذف، تكرَّر ذلك كثيرا في تفسيره(٤).

أما أن تفسير أبي السعود كان تلخيصا لتفسيري الكشاف وأنوار التنزيل للبيضاوي، فيُثْبت عكسه أن دراسة تفسير أبي السعود تكشف عن إضافات كثيرة، فقد كانت له شخصية مستقلة، فكما تابع الزمخشري والبيضاوي في بعض المواطن، ردّ آراء لهما وخالفهما في

---

(١) التفسير والمفسرون ٢٤٨/١.

(٢) انظر: النحو وكتب التفسير ٩٨٧/٢.

(٣) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري، شرحه وراجعه يوسف الحمادي، مكتبة مصر، د/ط، ٢٠٠٠م، ١٠/١.

(٤) انظر: على سبيل المثال توجيه الآيات الخمس الأول من سورة البقرة في تفسيري الكشاف وأبي السعود.

مواطن كثيرة[١]، بل كان في بعض الأحيان يعرِّض بالزمخشري ويعنيه بقوله: (والمعتزلة جعلوا كذا أو ذهبوا إلى كذا) [٢]، والأمر يحتاج لدرس مستقل جاد، فهو أوسع من أن يحصر في نقطة من تمهيد بحث.

وأبو السعود وإن كان قد طوى الحديث عن منهجه في مقدمته للتفسير طيًّا[٣]، إلا أن معايشتي الطويلة لتفسيره تكشف عن منهج دقيق نهجه أبو السعود، ولم يحِد عنه، ما جعل تفسيره ثريًّا، زاد من ثرائه ربطه في تفسير كتاب الله بين مباحث علم النحو، ومباحث علم المعاني، فأكاد أطمئن إلى قولي: إنه إن كان الزمخشري في ميدان تفسير بلاغة القرآن مُجَلِّيًا، كان أبو السعود فيها مُصَلِّيًا[٤].

[١] انظر على سبيل المثال توجيه (من آيات) من تفسير أبي السعود ٢/١١.

[٢] انظر: أبا السعود ٣/١٠٨.

[٣] انظر النحو وكتب التفسير لرفيدة ٢/٩٨٧.

[٤] المجلِّي: الفرس السابق في الحلبة، والمصلّي: الذي أتى بعد الفرس السابق مباشرة.

الفصل الأول

منهج أبي السعود في تعدد التوجيه النحوي

تمهيـــــد:

تتناول الدراسة في هذا الفصل – وهو أول فصولها – "**منهج أبي السعود في تعدد التوجيه النحوي**"، وقد عمدت الباحثة إلى جعل المنهج أولى محطات البحث؛ إذ أن كل عمل إنما هو نتاج منهج وخطة حاكمة، إذا تكشفت ملامحها بات فهم سائر تفاصيل العمل سهلا وميسورا ودقيقا أيضًا.

وقد توزع الفصل بين مباحث أربعة، خصصت **المبحث الأول** منها لمناقشة "**الأسس العامة التي سار عليها أبو السعود في تفسيره كله**"، وقد يبدو ذلك للوهلة الأولى من نافلة القول في الفصل، ولكنني أراه يلقي ضوءًا كاشفا مهمًّا لمنهج أبي السعود في تناوله لتعدد التوجيه، فهو غير منفك الصلة عن منهجه في تعدد التوجيه بصفة عامة.

ويقوم هذا المبحث على التقاط ملاحظات جزئية لكنها مطردة، لا تكاد تتخلف في التفسير كله بوصفها منهجا لعمل أبي السعود العقلي والعلمي فيه؛ حيث كان يتناول بعض المفردات ببيان المعنى المعجمي لها، ثم يعرض لبعض التحليلات الصرفية لبعض الكلمات ما احتاج الأمر لذلك، ثم يتبعها بمناقشة مسائل علم النحو وما يجوز في الآية من أوجه إعرابية مسخرا طاقات اللغة كلها لاستنطاق دلالة التركيب القرآني، مهتما في ثنايا تلك المناقشات بمباحث علم البلاغة من تقديم وتأخير، وتكرار، وحذف، وإيجاز وإطناب...إلخ، واضعًا سياق الآي بعامة نصب عينيه مرجحا ورادًّا، مضعفا ومقويًا بالاحتكام إليه، ليصل بالنص القرآني إلى أبلغ الدلالات وأصوب المرادات.

وألمحت في هذا المبحث كذلك إلى ربط أبي السعود الواضح بين علم النحو وعلم المعاني، مما جعله يبرز دقائق للمعنى ما كان ليُتوصل إليها من دون هذا الربط.

هذا فضلا عن عدّ تفسير أبي السعود أحد تجليات نظرية النظم؛ حيث تجلى فيه بوضوح توخيه لمعاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم، فأخذ بعين الاعتبار تفاعل الكلمات وتضامّها على نحو مخصوص محتكما إلى المقام والسياق حتى يصل إلى مقصد الله – عز وجل – لِمَ قال ما قال؟

ثم ناقشت في **المبحث الثاني** "**موقف أبي السعود من القراءات القرآنية**" وكيف أن اهتمامه بالقراءات لم يكن من حيث هي قراءة لها ضوابطها وحدودها المحدودة في علم

القراءات، وإنما كان اهتمامه بها لغويا، وقد استدللت على ذلك بعدة أمور: أولها: عدم اهتمامه كثيرا بعزو القراءات كما فعل غيره من المفسرين، ثانيها: إكثاره وتوسعه من الاستشهاد بالشاذ من القراءات، فلم يقتصر على المتواتر، ثالثها: أحكامه على القراءات كانت في مجملها أحكاما لغوية، فتارة يحكم عليها بأنها (لحن أو لغة أو ضعيفة أو مرذولة)، رابعها: انصباب همه الأكبر على تحليل الظواهر الصوتية أو الصرفية أو النحوية الواردة في القراءة وبيان أيتها أبلغ دلالة على المعنى من أختها بحسب المقام، ويكشف عن هذا زخم المعالجات النحوية والبلاغية ثم الصرفية في تفسير أبي السعود.

وتبع ذلك **المبحث الثالث: "منهج أبي السعود في تناول الأوجه الإعرابية"**، فكان من أهم السمات المميزة لمنهجه في التعدد توسعه في إحصاء الأوجه الإعرابية المحتملة للتركيب، وأحسب أن تأخره الزمني – وهو من مفسري المائة العاشرة للهجرة – كان له أثر كبير في هذا.

وشفعت ذلك بعرض طرف من شواهد ترجيحه بعض الأوجه، أو تركه الترجيح كلية، أو تضعيفه وتخطئته لأوجه أخرى، سواء ما احتج لتخطئته أو ترك الاحتجاج له، وتجويزه أوجه أخرى يحتملها التركيب أو تنبيهه على أوجه محترز عنها قد تفسد المعنى، ثم ختمت هذا المبحث بالحديث عن أهم ضوابط الرد والترجيح عند أبي السعود والتي كانت بمثابة الحاكم والمرجع في كل ما رجحه أو رده من الأوجه الإعرابية ناظرا لما يترتب عليها من المعنى، وهي: تحقيق مناط الإفادة، مراعاة سداد المعنى وبلاغته، مراعاة جزالة النظم، تجاوب أطراف النظم الكريم وعدم تفكيكه، التعسف، مراعاة سياق الآى، مراعاة مقتضي المقام.

أما المبحث الرابع والأخير فقد عرضت فيه "موقف أبي السعود من الخلاف النحوي"، وقد تعرضت فيه بالمناقشة لنقطتين:

أولاهما: موقف أبي السعود من الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، ولما كان الهم إبراز موقف أبي السعود خاصة من الخلاف بين المدرستين لم أهتم في هذه الجزئية من البحث بتأصيل المسائل المختلف فيها تأصيلا نحويا.

وثانية النقطتين: ما خالف فيه أبو السعود الجمهور، وقد عرضت فيه لطرف من شواهد مخالفة أبي السعود لما اتفق عليه الجمهور، حيث حدت عناية أبى السعود بالمعنى وبلاغته وربطه إياه بالمقام حدت به – مرارًا – إلى مخالفة الجمهور والسير عكس اتجاه قواعد الصنعة النحوية.



المبحث الأول

أسس منهج أبي السعود في التفسير بعامة.

أولاً: الخطوات التي سار عليها في تناول الآيات بالتفسير.

ثانياً: ربطه مباحث علم النحو بمباحث علم المعاني.

ثالثاً: تفسير أبي السعود أحد تجليات نظرية النظم.

رابعاً: عناية أبي السعود الكبرى بالمقام.

إن النظرة المتأنية في تفسير أبي السعود تكشف عن ركائز عامة مهمة سار عليها القاضي في تفسيره كله، حتى إنها لا تكاد تتخلف. وأبو السعود وإن لم يكن قد صرَّح بمنهجه في مقدمة تفسيره كما فعل غيره من مفسري عصره[1]، إلا أن معايشتي للتفسير جعلتني أدرك أهم الأسس المنهجية الحاكمة لمسلكه فيه، وسأحاول بيان بعضها فيما يأتي.

أولاً: الخطوات التي سار عليها في تناول الآيات بالتفسير:

راعى أبو السعود في تفسيره آيات الله – عز وجل – مجموعة من المبادئ، وهي وإن لم تجتمع في كل آية على حيالها إلا أن تكرارها في تفسيره على نحو يكاد يطرد يجعل منها أسسا ودعائم لمنهجه في التفسير أجمع، وفيما يلي بيان أهمها:

(١) عُني أبو السعود ببيان المعنى المعجمي للمفردة القرآنية ما دعت ضرورة فهم الآية وتفسيرها إلى ذلك، ومنه قوله – عز وعلا –: ﴿ سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾، [الأعراف/١٨٢]، قال أبو السعود: "﴿ سَنَسۡتَدۡرِجُهُم ﴾ أي: نستدنيهم ألبتة إلى الهلاك شيئاً فشيئاً، والاستدراج استفعال من (دَرَجَ) إما بمعنى (صعد) ثم اتُّسع فيه فاستعمل في كل نقل تدريجي سواء كان بطريق الصعود أو الهبوط أو الاستقامة، وإما بمعنى مشى مشياً ضعيفاً، وإما بمعنى طوى. والأول هو الأنسب بالمعنى المراد الذي هو النقل إلى أعلى درجات المهلك ليبلغ أقصى مراتب العقوبة والعذاب، ثم استُعير لطلب كل نقل تدريجي من حال إلى حال من الأحوال الملائمة للمنتقل الموافقة لهواه، بحيث يزعم أن ذلك ترقٍّ في مراقي منافعه مع أنه في الحقيقة تردٍّ في مهاوي مصارعه"[2].

وأيضاً منه ما جاء في بيانه معنى (باخع) من قوله – عز وجل–: ﴿ طسٓمٓ * تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ * لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ [الشعراء/١-٣]. قال – رحمه الله–: ﴿ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ ﴾ "أي: قاتل، وأصل البخع أن يبلغ بالذبح النخاع، وهو عرق مستبطن الفقار، وذلك أقصى حد الذبح"[3]. فبيان أبي السعود – رحمه الله – المعنى الأصلي

---

[1] انظر: النحو وكتب التفسير لإبراهيم عبدالله رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر، ط/٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٩٠م، ٩٨٦/٢.

[2] تفسير أبي السعود: ٢٧٥/٣.

[3] تفسير أبي السعود: ١٩١/٥.



للبخع صور في النفس مدى حزن النبي ﷺ ومشقته على نفسه حرصا منه على إيمان قومه ﷺ حتى إنه يكاد يقتل نفسه أسفا على إعراضهم.

ومن عنايته بالمعنى المعجمي كذلك ما جاء في قوله – تبارك اسمه–: ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ بِأَبۡصَٰرِهِمۡ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكۡرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجۡنُونٞ ﴾ [القلم/٥١].

قال أبو السعود: "وقرئ (لَيَزلقونك) بفتح الياء من (زَلَقه) بمعنى أزلقه، والمعنى: أنهم من شدة عداوتهم لك ينظرون إليك شزراً بحيث يكادون يُزلّون قدمك فيرمونك، من قولهم: نظرًا يكاد يصرعُني، أي: لو أمكنه بنظره الصرع لفعله، أو أنهم يكادون يصيبونك بالعين"[1].

هذا بالإضافة إلى عناية أبي السعود ببيان الفروق اللغوية والدلالية الدقيقة بين المفردات القرآنية، سواء منها ما تشارك في المعنى واختلف لفظه، أو ما تشارك في اللفظ واختلف فيه ضبط البنية.

فمن الأول ما ذكره أبو السعود – رحمه الله – من الفارق بين الرأفة والرحمة في قوله – عز اسمه–: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾ [البقرة/١٤٣]. قال – رحمه الله–: "الرحمة أكثر من الرأفة في الكمية، والرأفة أقوى منها في الكيفية؛ لأنها عبارة عن إيصال النعم الصافية من الآلام، والرحمة إيصال النعمة مطلقا، وقد يكون مع الألم كقطع العضو المتأكِّل"[2]. فأمثال هذه الفروق الدقيقة بين دلالات الألفاظ لا تتضح إلا لمن وقف عليها وعرف أثرها في بلاغة المعنى القرآني.

ومن الثاني: ما جاء في تفريقه بين (القَرح) و (القُرح) بفتح القاف وضمها في قوله – تعالى–: ﴿ إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥ ﴾ [آل عمران/١٤٠]. قال – رحمه الله –: "إن الفتح والضم لغتان فيه، وقد قرئ بهما[3]، أو أن (القَرح) بالفتح الجراح وبالضم ألمها"[4].

---

[1] السابق ٦/٣٨٣.

[2] تفسير أبي السعود: ١/٣١٢.

[3] وكلتا القراءتين متواترة، انظر: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للشاطبي، دار السلام، ط/٥، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م ص:١٢٨. وانظر: القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة لجمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، ط/٢، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٦م، ص:٦٧.

[4] تفسير أبي السعود: ٢/١٤٤.

ومنه ما جاء في قوله- تعالي-: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ﴾ [مريم/٥٩]، حيث فرّق أبو السعود بين (الخلْف) و (الخلَف) قال: "يقال لعقب الخير (خلَف) بفتح اللام، ولعقب الشر (خلْف) بالسكون، أي: فعقبهم وجاء بعدهم عقب سوء"[١]. وتكرر مثل ذلك في تفسيره قوله – تعالى-: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا ﴾ [الأعراف/١٦٩]، حيث ذكر الفارق نفسه بين كلا اللفظين[٢].

وكذلك تفريقه بين (الشَّق) و (الشِّق) بتشديد الشين مع الفتح والكسر مما جاء في قوله – تعالى-: ﴿ وَتَحۡمِلُ أَثۡقَالَكُمۡ إِلَىٰ بَلَدٖ لَّمۡ تَكُونُواْ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلۡأَنفُسِ ﴾ [النحل/٧]، فقد ذكر أبو السعود أن (الشّق) بالفتح والكسر لغتان، وقد قرئ بهما[٣]، بمعنى الكلفة والمشقة، أو أن المفتوح مصدر من شقَّ الأمر عليه شقًّا، وحقيقته راجعة إلى الشِّق الذي هو الصَّدْع والمكسورُ النصف، كأنه يُذهب نصف القوة لما يناله من الجهد، والإضافة إلى الأنفس مجازية، أو على تقدير مضاف، أي: إلا بشق قوى الأنفس[٤].

(٢) يمتلئ تفسير أبي السعود بمناقشاته بعض المفردات القرآنية من الناحية الصرفية وما قد يعتريها من إعلال أو إبدال، والوزن الصرفي لها، وما عسى أن يكون قد وقع في ذلك من خلاف.

من ذلك ما جاء من مناقشة أبي السعود أصل كلمة (الريحان) في قوله – عز وجل-: ﴿ وَٱلۡحَبُّ ذُو ٱلۡعَصۡفِ وَٱلرَّيۡحَانُ ﴾ [الرحمن/١٢]. قال: "والريحان إما (فَيْعلان) من (روح) فقلبت واوه ياءً وأدغم ثم خفف، أو (فَعْلان) قلبت واوه ياءً للتخفيف، أو للفرق بينه وبين الرَّوْحان وهو ما له رَوْحُ"[٥].

---

[١] السابق ٥٦٨/٤.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود: ٢٦١/٣.

[٣] والقراءتان متواترتان، قرأ بالتشديد والفتح من العشرة أبو جعفر فقط. انظر: طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري، مؤسسة قرطبة، ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ص:١٠٣، القراءات العشر المتواترة لجمال الدين شرف ص:٢٦٨.

[٤] انظر: تفسير أبي السعود: ٣٢٣/٤، ٣٢٤.

[٥] تفسير أبي السعود: ٢٤٩/٦.



ومنه كذلك تناول أبي السعود لكلمتي (التوراة والإنجيل) من الناحية الصرفية، حيث قال: "وهما اسمان أعجميان: الأول عبري والثاني سرياني، ويعضده القراء بفتح همزة الإنجيل، فإن (إفعيل) ليس من أبنية العرب، والتصدي لاشتقاقهما من الوَرَى والنجْل تعسف"[1].

وقد ميز أبو السعود بين ما قد تحتمله الكلمة من البنى الصرفية كأن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدراً...إلخ، رابطاً ذلك بسياق الكلمة داخل التركيب مميزا بين ما يجوز للكلمة في السياق من بنية دون أخرى، حيث لكل بنية صرفية انعكاسات على التركيب والدلالة كليهما.

من ذلك ما جاء في تفسير قوله – عز وجل–: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران/١٨٨]

فكلمة (مفازة) تحتمل – من حيث البنية الصرفية – أن تكون مصدرا ميميا أو اسم مكان، ولكل من البنيتين انعكاس على الدلالة، فتجوز إحداهما وتصير الأخرى تعسفا في سياق الآية الكريمة. قال أبو السعود – رحمه الله–: (بمفازة من العذاب) أي: ملتبسين بنجاة منه، على أن (المفازة) مصدر ميمي، ولا يضر تأنيثها بالتاء لما أنها مبنية عليها وليست للدلالة على الوحدة[2].

"ولا سبيل إلى جعلها اسم مكان على أن الجار متعلق بمحذوف وقع صفة لها، أي: بمفازة كائنة من العذاب؛ لأنها ليست من العذاب، وتقدير فعل خاص ليصح به المعنى، أي: بمفازة منجية من العذاب – مع كونه خلاف الأصل – تعسف مستغنى عنه"[3].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله – عز وعلا –: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة/٨٨]. قال أبو السعود في (غلف) إنها جمع (أَغْلف)، مستعار من (أغلف) الذي لم يختن، أي: مغشاة بأغشية جبلية لا يكاد يصل إليها ما جاء به النبي ﷺ، أو أنه تخفيف (غُلُف) جمع (غلاف)، فهم يعنون أن قلوبهم أوعية للعلوم فهم مستغنون بما عندهم عن غيره[4]. فالصيغة الصرفية اختلافها يؤثر على المعنى بشكل جلي.

---

(1) السابق ٢/٨.

(2) انظر: تفسير أبي السعود: ٢/١٩٨.

(3) السابق ٢/١٩٩.

(4) انظر: السابق ١/٢٣٧.

(٣)أكثر أبو السعود في تفسيره من مناقشاته مسائل علم النحو، وأبرز تجلياتها ما كان من ديدنه في إحصاء الأوجه الإعرابية التي يحتملها التركيب – في غالب الأحيان – مجملا الدلالة المترتبة على كل وجه من الأوجه الجائزة، بما يؤدي إلى إبراز اختلاف المعنى من وجه لآخر، متخذاً من السياق والمقام وحمل النظم على أبلغ الدلالات وأجزلها قاعدة وخلفية يصدر عنها فيما يرجحه أو يرده من أوجه وآراء نحوية، مما جعله في مواطن غير قليلة يخالف ما أجمع عليه الجمهور، وقد صرَّح هو نفسه بهذا في غير ما موطن، وسيأتي – إن شاء الله – بيان كلٍّ مما سبق في موضعه من الفصل والتمثيل عليه مما جاء في التفسير، فاكتُفي بالتلويح هنا واتُّسع في العبارة هناك.

(٤)سخر أبو السعود طاقات اللغة كلها من أصوات وصرف ومعجم ونحو لاستنطاق بلاغيات التركيب القرآني، وصولا إلى صورة تتكامل تفصيلاتها لتكون مشهدا كليًّا يجلو المعنى القرآني في أبهى درجاته وأرقاها.

من ذلك ما جاء في بيان أبي السعود – رحمه الله – معنى كلمة (صيِّب) في قوله – تعالى-: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة/١٩]، قال: "والصيِّب (فَيْعِل) من الصوب وهو النزول الذي له وقع وتأثير، يطلق على المطر وعلى السحاب، ولعل الأول هو المراد لاستلزامه الثاني، وتنكيره لما أنه أريد به نوع منه شديد هائل كالنار في التمثيل الأول[(١)]، وأُمد به ما فيه من المبالغات من جهة مادته الأولى التي هي الصاد المستعلية والياء المشددة والباء الشديدة، ومادته الثانية أعني: الصوب المنبئ عن شدة الانسكاب، ومن جهة بنائه الدال على الثبات"[(٢)].

فالآية بصدد تمثيل حال المنافقين المستبدلين الضلالة بالهدى كما في الآيات السابقة، وقد استخدم أبو السعود معطيات اللغة لبيان فظاعة حالهم التي صورها الله – عز وجل – ببيان شدة الصيب، فهو شديد بتآلف حروفه من صاد مستعلية وياء مشددة وباء شديدة، وهو

---

(١) يقصد بالتمثيل الأول قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [البقرة/١٧] حيث مثَّل الله حال المنافقين بحال المشترين الضلالة بالهدى ثم بحال المستوقدين نارا... انظر: تفسير أبي السعود: ١١٢/١.

(٢) انظر: تفسير أبي السعود: ١١٦/١.

شديد أيضا بمعناه المعجمي، فهو (نزول ذو وقع وتأثير)، وهو دائم ومقيم بدلالة بنية (فَيْعِـل) على الثبات؛ فقد وظف أبو السعود – رحمه الله – الأصوات والصرف والمعجم لتصوير الصيب في النفس تعزيزا للمبالغة في كونه عظيما وهائلا ومستمرا لا يزول. رحم الله أبا السعود، فقد وظف طاقات اللغة لإبراز التمثيل القرآني بما ليس وراءه إبراز حتى لكأنه مستحضر مشاهد في عالم العيان.

ومن شواهد تلك المعالجة عند أبي السعود أيضاً ما جاء في قوله – عز اسمه-: ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ﴾ [المائدة/١١٦]. قال أبو السعود في معنى (سبحانك): "(سبحان) عَلَم للتسبيح، وانتصابه على المصدرية، ولا يكاد يُذكر ناصبه، وفيه من المبالغة في التنزيه من حيث الاشتقاق من السَّبْح الذي هو الذهاب والإبعاد في الأرض، ومن جهة النقل إلى صيغة التفعيل، ومن جهة العدول من المصدر إلى الاسم الموضوع له خاصة المشير إلى الحقيقة الحاضرة في الذهن، ومن جهة إقامته مقام المصدر مع الفعل ما لا يخفي، أي: أنزهك تنزيها لائقا بك من أن أقول ذلك أو من أن يقال في حقك ذلك"[١].

(٥)وعلى صعيد البلاغة اهتم أبو السعود بمباحث علم البلاغة، وشاعت في تفسيره شيوعاً واضحاً أثرى التفسير بمستويات من الدلالة تضاف للمعنى الأوليّ للتركيب، فمن إشاراته **لبلاغة التقديم والتأخير** في تفسيره منبها على فائدته للمعنى، ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ ﴾ [الأنفال/١١]. فقد قُدِّم شبها الجملة (عليكم) و (من السماء) على المفعول به (ماءً) – وكان حقهما التأخير – للاعتناء بشأن المقدم والتشويق إلى المؤخر؛ فإن النفس عند تأخير ما حقه التقديم– ولا سيما عند كون المقدم منبئاً عن منفعة للسامع– تبقى مترقبة لورود المؤخر فيتمكن فيها عند الورود فضل تمكن[٢]، وتقديم (عليكم) لما أن بيان كون التنزيل عليهم أهم من بيان كونه من السماء[٣].

---

[١] تفسير أبي السعود: ٥٧٧/٢، ٥٧٨.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود: ٣٠٤/٣، ١٦٢/٣.

[٣] السابق ٢٠٤/٣.

ومثل ذلك ما جاء في قوله – تعالى-: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [الأعراف/١٠]، حيث قُدمِّ شبها الجملة (لكم) و (فيها) على المفعول للعلة ذاتها، وتقديم (لكم) على (فيها) فلما أنه المنبئ عما ذكر من المنفعة، فالاعتناء بشأنه أتم والمسارعة إلى ذكره أهم[١].

وقد يكون في المؤخر ضرب من التفصيل ربما يخلّ تقديمه بتجاوب أطراف النظم كما في قوله – تعالى-: ﴿ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ﴾ [المائدة/١٥]، فقد أخر المفعول (كثيرا) للنكتة السابقة، ولما فيه من التفصيل والتطويل[٢].

ومن إشاراته **لبلاغة التكرار** وما تضفيه على المعنى ما جاء في قوله – تعالى وعز-: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة/٢٨٢]. قال أبو السعود بعد بيان معنى الآية: "وقد كُرر لفظ الجلالة في الجمل الثلاث لإدخال الروعة وتربية المهابة، وللتنبيه على استقلال كل منها بمعنًى على حياله؛ فإن الأُولى حث على التقوى، والثانية وعد بالإنعام، والثالثة تعظيم لشأنه تعالى"[٣].

ومن شواهد بلاغة التكرار أيضا ما ألمح إليه أبو السعود عند تفسير قوله – عز وجل-: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَـٰتِنَا غَـٰفِلُونَ * أُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ [يونس/٧-٨]، فقد أشار إلى دقيقة بلاغية من دقائق المعنى استفيدت من تكرار الموصول؛ حيث كُرر للتوسل به إلى جعل صلته جملة اسمية منبئة عما هم عليه من استمرار الغفلة ودوامها، وتنزيل التغاير الوصفي منزلة التغاير الذاتي إيذانا بمغايرة الوصف الأخير للأوصاف الأُوَل، واستقلاله باستتباع العذاب[٤].

---

[١] السابق ١٦٢/٣.

[٢] فإن (مما) متعلق بمحذوف صفة لـ (كثيرا) و (ما) موصولة وما بعدها صلتها والعائد إليها محذوف و (من الكتاب) متعلق بمحذوف وقع حالا من العائد المحذوف. انظر: تفسير أبي السعود ٤٤٦/٢.

[٣] تفسير أبي السعود: ٤٧٤/١.

[٤] انظر: تفسير أبي السعود: ٤٧٠/٣.



وقد ردّ أبو السعود تأويلين آخرين لتكرار الموصول في الآية، يرى أولهما أنه لتغاير الوصفين والتنبيه على أن الوعيد على الجمع بين الذهول عن الآيات رأسا، والانهماك في الشهوات بحيث لا يخطر ببالهم الآخرة أصلا، أو أنه لتغاير الفريقين على أن المراد بالأولين من أنكر البعث ولم يرد إلا الحياة الدنيا، وبالآخرين من ألهاه حب العاجل عن التأمل في الآجل، فإن هذا – في رأي أبي السعود – كلام ناءٍ عن السداد فليُتأمّل[١].

ومن إشاراته – رحمه الله – **لبلاغة الحذف** ما جاء في تفسيره قوله – تعالى – في معرض تحدي الكفار بأن يأتوا بسورة من مثل القرآن حيث قال – عز وجل – مُعَجّزا وقاطعا عليهم سبيل الردّ: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة/٢٤].

ففي الآية حُذف مفعول (تفعلوا) في المرتين وتأويله: فإن لم تفعلوا ما أُمرتم به من الإتيان بالمثل، وإنما لم يصرّح به إيذانا بعدم الحاجة إليه، بناءً على كمال ظهور تهالكهم على ذلك، وإنما أُورد في حيز الشرط مطلق الفعل، وجُعل مصدر المأمور به مفعولا[٢] للإيجاز البديع المغني عن التطويل والتكرير، مع سِرّ سرِيٍّ استقل به المقام، وهو الإيذان بأن المقصود بالتكليف هو إيقاع نفس الفعل المأمور به لإظهار عجزهم لا لتحصيل المفعول – أي المأتي به – ضرورة استحالته، وأن مناط الجواب في الشرطية – أعني الأمر باتقاء النار – هو عجزهم عن إيقاعه لا فوت حصول المفعول[٣].

ثم أتبع أبو السعود ما سبق بنص أوضح فيه فوارق المعنى بين حالين للفعل: أولاهما يكون الفعل فيها مطلقا عن التعليق بمفعول، وثانيتهما يعلق فيها الفعل بمفعول خاص[٤]، وهو نص مهم يحدد منهجية لفهم مراد الله – تعالى – من الآيات التي جاءت الأفعال فيها مجردة عن مفاعيلها كما في قوله – عز وجل-: ﴿ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾

---

[١] انظر: السابق نفسه.

[٢] يقصد مصدر الفعل (فأتوا) حيث أمرهم الله بالإتيان بالمثل، وجعل المصدر مفعولا للفعل (تفعلوا) والتقدير: فإن لم تفعلوا الإتيان.

[٣] تفسير أبي السعود: ١/١٤٠.

[٤] راجع النص: ١/١٤٠، ١٤١.



[البقرة/٢٢]، وقوله – تعالى-: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [البقرة/٩]، حيث طُرح مفعولا (تعلمون – يشعرون) بالكلية وإن كان أولهما متعديا والثاني لازما، إلا أن حذف مفعوليهما له دلالات بلاغية خاصة أوضحها أبو السعود كلاً في موضعه من التفسير[١].

ومن بلاغيات الحذف أيضا ما جاء في تفسير قوله – عز اسمه-: ﴿ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنًا ﴾ [الأعراف/١٦٠]، "فقوله: (فَٱنۢبَجَسَتۡ) معطوف على مقدر ينسحب عليه الكلام قد حذف تعويلا على كمال الظهور، وإيذانا بغاية مسارعته – عليه السلام – إلى الامتثال، وإشعاراً بعدم تأثير الضرب حقيقة، تنبيها على كمال سرعة الانبجاس وهو الانفجار، كأنه حصل إثر الأمر قبل تحقق الضرب كما في قوله – تعالى -: ﴿ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٖ كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾ [الشعراء/٦٣]، أي: فضرب فانبجست منه اثنتا عشرة عينا بعدد الأسباط[٢]. وأما ما قيل من أن التقدير: (فإنْ ضربت فقد انبجست) فغير حقيق بجزالة النظم التنزيلي"[٣].

ومن إشاراته **لبلاغة الإيجاز والإطناب** وتوفية كل مقام حقه منهما تبعا لما تقتضية الحال ما جاء من حكاية الله – عز وجل – حال من اشتروا الضلالة بالهدي وتمثيلها أولا بحال (الذي استوقد نارا)، وثانيا بقوله – تعالى وعز-: ﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ ﴾ [البقرة/١٩]. قال أبو السعود – رحمه الله-: "(أو كصيب) تمثيل لحالهم إثر تمثيل؛ ليعم البيان منها كل دقيق وجليل، ويوفّي حقها من التفظيع والتهويل؛ فإن تفننهم في فنون الكفر والضلال، وتنقلهم فيها من حال إلى حال حقيق بأن يضرب في شأنه المثال، ويُرخي في حلبته أعنة المقال، ويُمد لشرحه أطناب الإطناب، ويعقد لأجله فصول وأبواب؛ لما أن كل كلام له حظ

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود: ٩٧/١، ١٣٢.

[٢] انظر: السابق ٢٥٥/٣.

[٣] السابق ٢٥٥/٣.



من البلاغة، وقسط من الجزالة والبراعة لابد أن يُوفّى فيه حق كل من مقامَي الإطناب والإيجاز، فما ظنك بما في ذروة الإعجاز من التنزيل الكريم"[(١)].

كذا اهتم أبو السعود **بمعالجة وتفصيل الصور البيانية** لمزيد إيضاح المعنى القرآني، وتوفيته حقه من الشرح والبيان، حتى لكأنه يجعل الصورة القرآنية ماثلة أمامك في عالم المشاهدة، "فإن التمثيل ألطف ذريعة إلى تسبير الوهم للعقل، واستنزاله من مقام الاستقصاء عليه، وأقوى وسيلة إلى تفهيم الجاهل الغبي، وقمع سورة الجامح الأبيّ، كيف لا؟ وهو رفع الحجاب عن وجوه المعقولات الخفية، وإبراز لها في معرض المحسوسات الجلية، وإبداء للمنكر في صورة المعروف، وإظهار للوحشي في هيئة المألوف"[(٢)].

فإذا كان المقال السابق من قول أبي السعود – رحمه الله – فلا غَرْو أن تذيع في تفسيره المصطلحات البيانية (كالتشبيه) و (الاستعارة التبعية) و (التمثيل) و (التمثيل المركب) و (ترشيح الاستعارة) و (الكناية) وغير ذلك مما يكفي لاستجلائه مطالعة عَجْلَي لتفسيره الربع الأول من سورة البقرة.

ومن أمثلة معالجاته للصور البيانية ما جاء في قوله – عز اسمه-: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران/١٠٣]. المراد (بحبل الله) دين الإسلام أو كتابه، وهو إما تمثيل للحالة الحاصلة من استظهارهم به ووثوقهم بحمايته بالحالة الحاصلة من تمسك المتدلي من مكان رفيع بحبل وثيق مأمون الانقطاع من غير اعتبار مجاز في المفردات، وإما استعارة للحبل لما ذكر من الدين أو الكتاب، والاعتصام ترشيح لها أو مستعار للوثوق به والاعتماد عليه[(٣)].

ومنه أيضا ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارًا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ ﴾ [يونس/٢٤]، "فقد جعلت الأرض في تزينها بما عليها

---

(١) تفسير أبي السعود ١/١١٥، ١١٦.

(٢) تفسير أبي السعود ١/١١٢.

(٣) انظر: السابق ٢/١٠٤، ١٠٥.

من أصناف النباتات وأشكالها وألوانها المختلفة المونقة آخذة زخرفها على طريقة التمثيل بالعروس التي أخذت من ألوان الثياب والزينة فتزينت بها"[١].

(٦) احتفل أبو السعود – رحمه الله – بالسياق: سباقه ولحاقه احتفالا واضحا؛ فكان كثيرا ما يحتكم إليه في ترجيح وجه نحوي، أو في اختيار وجه من الدلالة دون غيره؛ حيث كان يربط دلالة التركيب وسمات الأسلوب بالسياق القريب والبعيد للجملة مرجحا ومختارا أبلغ الأوجه دلالة، حتى وإن دُفع في سبيل ذلك إلى مخالفة جمهور المفسرين والنحاة، أو إلى مخالفة آراء لكبارهم مما سيأتي بيانه في موضعه من الفصل.

ومن شواهد عناية أبي السعود بالسياق وترجيحه بناءً عليه ما جاء في قوله – تعالى-: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء/١٧].

دار ترجيح أبي السعود في قوله – تعالى-: (إنما التوبة على الله للذين..) حول وجهين تكون (التوبة) فيهما مبتدأ والخبر: إما (للذين) و (على الله) متعلق بما تعلق به الخبر من الاستقرار، أو متعلق بمحذوف وقع حالا من ضمير المبتدأ المستكن فيما تعلق به الخبر على رأي من جوز تقديم الحال على عاملها المعنوي عند كونها ظرفا أو حرف جر، وإما أن يكون الخبر (على الله) و(للذين) متعلق بما تعلق به الخبر أو بمحذوف وقع حالا من الضمير المستكن في متعلَّق الخبر[٢].

رجح أبو السعود الوجه الأول فجعل (للذين) خبرا للمبتدأ – على ما فيه من تقديم الحال على عاملها المعنوي – مستدلا بالسياق سباقا ولحاقا، قال: "إلا أن الذي يقتضيه المقام ويستدعيه النظام هو الأول؛ لما أن ما قبله من وصفه – تعالى – بكونه توابا رحيما[٣] [سباق] إنما يقتضي بيان اختصاص قبول التوبة منه – تعالى – بالمذكورين، وذلك إنما يكون بجعل قوله: (للذين إلخ) خبرا، ألا تري إلى قوله – عز وجل-: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ

---

[١] تفسير أبي السعود ٤٨٨/٣.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ٢٤٨/٢.

[٣] يقصد أبو السعود قول الله – تعالى – في الآية السابقة: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ۖ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء/١٦].



يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [النساء/١٨] [لحاق]، فإنه ناطق بما قلنا، كأنه قال: إنما التوبة لهؤلاء لا لهؤلاء"[1].

ومن شواهد أخذه السياق بعين الاعتبار أيضا ما جاء في تفسير قوله – تعالى-:﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام/١٥٨]. ذكر أبو السعود أن المقصود بالملائكة في الآية ملائكة العذاب أو يأتي أمر ربك بالعذاب. وقيل المراد بالملائكة ملائكة الموت، والمراد بإتيان الله إتيان كل آياته بمعنى: آيات القيامة، قال – رحمه الله-: وأنت خبير بأن النظم الكريم [بسباقه] المنبئ عن تماديهم في تكذيب آيات الله يستدعي أن يُحمل ذلك على أمور هائلة مخصوصة بهم، إما بأن تكون عبارة عما اقترحوه أو عن عقوبات مترتبة على جناياتهم كإتيان ملائكة العذاب وإتيان أمره تعالى بالعذاب، وهو الأنسب لما سيأتي من قوله – تعالى-: ﴿ قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴾ [الأنعام/١٥٨] [لحاق]. وأما حمله على ما ذكر من إتيان ملائكة الموت وإتيان كل آيات القيامة مع شمول إتيانها كل برٍّ وفاجر فمما لا يساعده المقام[2].

وعليه، فإن نظر أبي السعود – رحمه الله – للجملة القرآنية في إطار سياقها الكلي، ووضعه إياها موضعها من سوابقها ولواحقها جعله ينتبه إلى دقائق المعنى التي لا تلتقط إلا بهذا الربط، ذلك الذي جعله يدرك أن أولاد الزنا في حكم الأموات؛ حيث وُسّط النهي عن الفواحش بين النهي عن قتل الأولاد والنهي عن القتل مطلقا في قوله – عز وعلا-: ﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَـٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَـٰقٍ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ ﴾ [الأنعام/١٥١]، وفي نظيره من سورة الإسراء الآيات [٣١-٣٣]. قال – رحمه الله-: "ومن ههنا تبين أن حمل الفواحش على الكبائر مطلقا، وتفسير (ما ظهر منها وما بطن) بما فسر به ظاهر الإثم وباطنه فيما سلف، من قبيل الفصل بين الشجر ولحائه"[3]، فالمعاني لا تنفصل عن بعضها

---

[1] تفسير أبي السعود ٢/٢٤٨، ٢٤٩.

[2] السابق ٣/١٤٦، ١٤٧ بتصرف.

[3] تفسير أبي السعود ٣/١٤٠.

وإنما يأخذ السابق منهما بحجزة اللاحق لإنتاج المعنى في إطار سياق ضامٍّ غير قابل للفصل بين مكوناته.

ثانيًا: ربط أبي السعود مباحث علم النحو بمباحث علم المعاني:

عرف البلاغيون علم المعاني بأنه العلم الذي يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضي الحال[1].

فهو العلم الذي يبحث أحوال اللفظ مثل التعريف والتنكير، والذكر والحذف، والإظهار والإضمار، وغير ذلك، ويبين كيف تكون هذه الأحوال واقعة في الكلام موقعا يطابق دواعي النفس، ولم تأت زائدة ثقيلة ولا متكلفة كريهة، وهذه الأحوال هي التي تسمى الخصائص أو الكيفيات[2].

وعلم النحو قد درس هذه الأحوال من حذف وذكر وغيرها ولكن من ناحية الجواز وعدمه، فهو يتناول جواز التقديم هنا، ومنعه ههنا، ووجوبه هناك، وجواز الحذف وامتناعه، وأنواع التعرف وأحكام التنكير إلخ، ولم يتناولها من حيث وقوعها مطلبا بيانيا يقتضيه المقام وتدعو إليه الحال[3].

والربط بين هذين العلمين الجليلين يؤدي إلى إدراك اللطائف المنطوية في الجملة القرآنية، ويعين على إدراك الفروق بين العبارة القرآنية وغيرها من الناحية البلاغية، ولا يتأتي ذلك إلا لمن تمرس على هذا اللون من المعرفة بمنهجه الصحيح، وأدرك أن في خصائص العبارة ما يمكن أن يحدث فيه التفاوت الذي يكون أحد طرفيه معجزا لطاقة الخلق[4].

وتفسير أبي السعود – رحمه الله – نموذج تطبيقي صادق لهذا النوع من التناول الراقي لكلام الله العليّ؛ حيث بدا فيه واضحا اهتمامه بإبداء المعاني الدقيقة التي تحملها

---

(1) خصائص التراكيب للشيخ الدكتور محمد أبو موسي ، مكتبة وهبة، ط/٨، ١٤٣٠، ص:١١١. وانظر: الطراز ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ١٤٢٩هـ، ٩٧/١.

(2) خصائص التراكيب لأبي موسي ص:١١١.

(3) انظر: السابق الموضع نفسه.

(4) انظر: السابق/٩٤.



التراكيب القرآنية بين طياتها مما لا يكاد يفطن إليه إلا من أوتي حظا وافرا من الفطانة لطرائق اللغة واللقانة لأساليبها وكيفياتها، "ويكاد يكون صاحبنا هو أول المفسرين المبرزين في هذه الناحية"[1].

ومن الشواهد لما سبق ما جاء في تفسير أبي السعود قوله -تعالى-:﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [المائدة/٢٨]. فقد صرح هابيل في الآية بتقواه على وجه يستدعي سكون غيظ أخيه، فقال بطريق التوكيد (لئن بسطت) الآية؛ حيث صدر الشرطية باللام الموطئة للقسم، وقدم الجار والمجرور على المفعول الصريح إيذانا من أول الأمر برجوع ضرر البسط وغائلته إليه، ولم يُجعل جواب القسم الساد مسد جواب الشرط جملة فعلية موافقة لما في الشرط، بل اسمية مصدرة بـــ (ما) الحجازية المفيدة لتأكيد النفي بما في خبرها من الباء للمبالغة في إظهار براءته عن بسط اليد ببيان استمراره على نفي البسط؛ فإن الجملة الاسمية الإيجابية كما تدل بمعونة المقام على دوام الثبوت، كذلك السلبية تدل بمعونته على دوام الانتفاء لا على انتقاء الدوام، أي: والله لئن باشرت قتلي حسبما أوعدتنى به وتحقق ذلك منك ما أنا بفاعل مثله لك في وقت من الأوقات[2].

ومن شواهد ربطه بين علمي النحو والمعاني لاستنطاق بلاغيات التركيب القرآني ما جاء في تفسير قوله – تعالى-: ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ﴾ [الأعراف/١١٥]. قال – رحمه الله – مفسرا الآية: "يا موسي إما أن تلقي ما تلقي أولا، وإما أن نكون نحن الملقين أي: ما نلقي أولا، أو الفاعلين للإلقاء أولا، خيروه – عليه السلام – بين البدء بالإلقاء مراعاة للأدب، وإظهارا للجلادة، وأنه لا يختلف حالهم بالتقديم والتأخير، ولكن كانت رغبتهم في التقديم كما ينبئ عنه تغييرهم للنظم بتعريف الخبر، وتوسيط ضمير الفصل وتأكيد الضمير المتصل"[3].

---

[1] التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، ط/٧، ٢٠٠٠م، ٢٤٨/١.

[2] تفسير أبي السعود ٤٥٩/٢ بتصرف.

[3] السابق ٢٢٦/٣.




ومن إشاراته إلى بلاغيات التعبير بالجملة الاسمية والفعلية ما جاء في قوله – عز اسمه–: ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ [الأعراف/١٠٧]. قال – رحمه الله–: "أي ظاهر أمره لا يشك في كونه ثعبانا وهو الحية العظيمة، وإيثار الجملة الاسمية للدلالة على كمال سرعة الانقلاب وثبات وصف الثعبانية فيها كأنها في الأصل كذلك"[١].

وإذا وضع بإزائه قوله – تعالى-: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ [الأعراف/١١٧]. فالفاء في (فإذا) فصيحة، أي: فألقاها فصارت حية فإذا هي تلقف... الآية، وإنما حذف للإشعار بمسارعة موسى – عليه السلام – إلى الإلقاء، وصيغة المضارع لاستحضار صورة اللقف الهائلة.[٢]

فما بعد الضمير في الآية الأولى اسم (ثعبان) لإثبات وصف الثعبانية، كأنها لم تكن يوما عصا، وفي الثانية فعل (تلقف) وهو مضارع استكمالا لأبعاد الصورة بإضافة سرعة اللقف إلى هول الحجم، وإحضارا للصورة في واقع المشاهدة[٣].

هذا، وإن تفسير أبي السعود – رحمه الله – ثجاج بأمثال تلك النماذج التي يتضافر فيها علما النحو والمعاني استجلاء لمعاني كلام الله – عز وجل – وقد سبق التمثيل لطرف منها عند الحديث عن بلاغيات الذكر والحذف، والإيجاز والإطناب، وغيرها من البلاغيات التي لا يمنع من الاستزادة من شواهدها إلا خشية الإطالة والإملال، فعلى المستزيد مطالعة التفسير وستفجؤه كثرتها.

<u>ثالثًا: تفسير أبي السعود أحد تجليات نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني:</u>

أسس عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم في كتابة (دلائل الإعجاز) للتدليل على كـون القرآن الكريم معجزا بنظمه، "فليس النظم شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامـه فيمـا بـين معاني الكلم، فإذا ثبت هذا ثبت أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبـه فـي

---

[١] تفسير أبي السعود ٣/٢٢٤.

[٢] انظر: السابق ٣/٢٢٦.

[٣] انظر: على سبيل المثال فصل: (في الخطاب بالجملة الاسمية والفعلية وذكر التفرقة بينهما) من كتاب الطراز للعلوي ٢/١٥-١٩ لمعرفة معاني كل منهما ومواطن استعماله.



معاني النحو وأحكامه وأنه لا مستنبط له سواها، وألا وجه لطلبه فيما عداها غارّ نفسه بالكاذب من الطمع، ومسلم لها إلى الخدع، ولزمه أن يثبت شيئاً آخر يكون معجزاً به"[١].

فتلك النظرية في نظرها للنص تقوم على تفاعل الكلمات داخله وتضامها على نحو مخصوص من خلال شغل كل كلمة وظيفة نحوية معينة داخل التركيب، فهناك شيئان يكسبان الجملة معناها: أولهما: التعليق النحوي ودوره مهم في عقد التركيب ككل، والآخر: مدى موافقة الجملة للحقيقة الوضعية أو الابتعاد عنها[٢].

فاللفظ داخل التركيب يتفاعل مع المعنى النحوي من فاعلية أو مفعولية أو حالية...إلخ، بحيث يكتسب هذا اللفظ بعينه إذا كان فاعلا مثلا معنى جديدا لا يكتسبه لفظ آخر في الوظيفة نفسها، وبحيث يختلف هذا المعنى نفسه باختلاف الفعل الذي يكون فاعلا له، وباختلاف السياق النصي الذي يكون فيه[٣].

راعى أبو السعود – رحمه الله – هذا الفهم لفاعلية المعنى النحوي، وتلك العلاقة الدقيقة بين اللفظ ووظيفته النحوية داخل التركيب والتي يسمح بها النظام النحوي للجملة، ويتحدد المعنى ويختلف بناءً عليها، راعى أبو السعود ذلك في تناوله الآيات بالتفسير، يظهر ذلك من تردد كلمة (النظم) و (النظام) في تفسيره كثيرا، من ذلك ما جاء عند رده بعض التوجيهات التي لا تليق بشأن التنزيل من قوله: "ولا يخفى أنه مخلّ بجزالة النظم"، وقوله: "هذا ما يقتضيه المقام ويستدعيه النظام"، وغير ذلك كثير شائع في تفسير أبي السعود عند ترجيحه للأوجه النحوية والمعاني التفسيرية لكلام الله تعالى. وسيأتي – إن شاء الله – التمثيل بشواهد من التفسير تدل على عنايته – رحمه الله – بالنظم، وبنائه اختياراته وتوجيهاته عليه، واهتمامه بالمعطيات النحوية للتركيب القرآني للتدليل على إعجاز القرآن بنظمه، واستنطاق دلالاته التي لم تكن لتؤدى لو غُير نظمه عما هو عليه، سيأتي ذلك في موطنه عند الحديث عن عوامل الرد والترجيح عند أبي السعود.

---

[١] دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق الشيخ محمود شاكر، مطبعة المدني، ط/٣، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م، ص: ٥٢٦.

[٢] انظر: النحو والدلالة للدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، ط/١، ١٤٢٠هـ، ص: ١٢.

[٣] انظر: السابق ص: ١٥.

رابعًا: عناية أبي السعود الكبرى بالمقام:

في معرض الحديث عن قصة الأمر بالسجود لآدم – عليه السلام – في سورة الأعراف، وما كان من فسوق إبليس – عليه لعائن الله المتتابعة – واستنظاره إلى يوم القيامة أشار أبو السعود إلى اختلاف القصة هنا عنها في سورتي (الحجر) و(ص) من حيث الإيجاز والتفصيل، وأوضح أن ذلك سببه مراعاة مقتضى الحال مما يحتمه المقام.

فالكلام الواحد المحكي على وجوه شتى إن اقتضت الحال وروده على وجه معين من تلك الوجوه الواردة عند الحكاية فذلك الوجه هو المطابق لمقتضى الحال والبالغ إلى رتبة البلاغة دون ما عداه من الوجوه(١).

فالذي يجب اعتباره في نقل الكلام إنما هو أصل معناه ونفس مدلوله الذي يفيده، وأما كيفية إفادته له فليس مما يجب مراعاته عند النقل ألبتة، بل قد تُراعي وقد لا تُراعي حسب اقتضاء المقام، ولا يقدح في أصل الكلام تجريده عنها، بل قد يُراعي عند نقله كيفيات وخصوصيات لم يراعها المتكلم أصلا، ولا يُخل ذلك بكون المنقول أصل المعني(٢).

فإن ملاك الأمر هو مقام الحكاية، وأما مقام وقوع المحكي فإن كان مقتضاه موافقا لمقتضى مقام الحكاية يوفَّي كل واحد من المقامين حقه كما في سورة (الحجر) وسورة (صَ)؛ فإن مقام الحكاية فيهما لما كان مقتضيا بسط الكلام وتفصيله على الكيفيات التي وقع عليها رُوعي حق المقامين معا، وأما في سورة الأعراف فحيث اقتضى مقام الحكاية الإيجاز رُوعي جانبه(٣).

فإذا كان أبو السعود قد فصّل اختلاف أسلوب قصّ القرآن قصة واحدة ما بين السور – ومقام وقوعها واحد – عازيا ذلك لاختلاف مقام الحكاية في كل سورة فلا عجب أن يولي – رحمه الله – المقام عناية كبري في التوجيهات النحوية وفي ترجيحه بينها مما حدا به في غير ما موضع أن يرد وجها هنا وآخر هناك مستندا لعدم اقتضاء المقام إياه. وأمثل لذلك بما جاء في قول الله – عز وعلا-: ﴿ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِٱلشَّهَٰدَةِ عَلَىٰ وَجۡهِهَآ أَوۡ يَخَافُوٓاْ أَن

(١) تفسير أبي السعود ١٦٧/٣.

(٢) السابق ١٦٨/٣.

(٣) السابق نفسه.

﴿ تُرَدَّ أَيۡمَٰنُۢ بَعۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ ﴾ [المائدة/١٠٨]. جاء في التفسير أن قوله: (أو يخافوا) معطوف على أحد شيئين:

١- معطوف على مقدر ينبئ عنه المقام كأنه قيل: ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها ويخافوا عذاب الآخرة بسبب اليمين الكاذبة أو يخافوا الافتضاح على رؤوس الأشهاد بإبطال أيمانهم، فأي الخوفين وقع حصل المقصد الذي هو الإتيان بالشهادة على وجهها.

٢- أو معطوف على (يأتوا) على معنى أن ذلك أقرب إلى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو إلى أن يخافوا الافتضاح برد اليمين على الورثة فيظهر كذبهم[1].

ورد أبو السعود أن يكون المعنى: أن ذلك أقرب إلى أحد الأمرين اللذين أيهما وقع كان فيه الصلاح وهما: أداء الشهادة على الصدق، والامتناع عن أدائها على الكذب قائلا: "فيأباه المقام؛ إذ لا تعلق له بالحادثة أصلا ضرورة أن الشاهد مضطر فيها إلى الجواب؛ فالامتناع عن الشهادة الكاذبة مستلزم للإتيان بالصادقة قطعا، فليس هناك أمران أيهما وقع كان فيه الصلاح حتى يتوسط بينهما كلمة (أو)، وإنما يتأتى ذلك في شهود لم يُتهموا بخيانة"[2].

وقد وقعت نماذج كثيرة في تفسير أبي السعود راعى فيها توافق التوجيه مع المقام، واحتكم إليه في رد أو ترجيح بعض التوجيهات في غير ما موطن[3].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٥٦٤/٢.

[2] السابق ٥٦٤/٢.

[3] انظر: على سبيل المثال توجيه (يوم) من قوله: ﴿ يَوۡمَ نَحۡشُرُ ٱلۡمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ وَفۡدٗا ﴾ [مريم/٨٥] ٥٨٢/٤، وتوجيه (سورة) من قوله:﴿ سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا وَفَرَضۡنَٰهَا ﴾ [النور/١] ٨٨/٥، ٨٩، وتوجيه شبه الجملة (من الله) في قوله:﴿ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ [الزمر/١] ٥٨٢/٥.



المبحث الثاني

موقف أبي السعود من القراءات القرآنية.

أولاً: اهتمام أبي السعود بالقراءات.

ثانيًا: عزوه القراءات لقارئيها.

ثالثًا: أحكامه على القراءات.

رابعًا: توجيهه القراءات وبيان معانيها.



أولاً: اهتمام أبي السعود بالقراءات القرآنية:

لم يكن اهتمام أبي السعود بالقراءات القرآنية بوصفها علما له ضوابطه، وإنما كان اهتمامه أكثر ميلا إلى جانب الدرس اللغوي للقراءة، غير متقيد في ذلك بالمتواتر دون الشاذ، ولم يكن يتوسع توسعا كبيرا – كما فعل غيره – في إيراد القراءات، وإنما كان توسعه – في المواطن التي توسع فيها – لبيان اختلاف المعنى من قراءة لأخرى، أو لبيان الاختلاف الصرفي أو الصوتي في قراءة دون أخرى، وربما لم يكن لذلك كبير أثر على المعنى.

فمن الشواهد التي تعددت فيها القراءة واختلف المعنى بالتبع ما جاء في قوله – تعالى–: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلۡأَيَٰتِ وَلِيَقُولُواْ دَرَسۡتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ﴾ [الأنعام/١٠٥]. قال أبو السعود: "ومعنى (دَرَسْتَ) قرأت وتعلمت، وروى (دَارَسْتَ) أي: دارست العلماء، و (دَرَسَتْ) أي: تقدمت هذه الآيات وعفت كما قالوا: أساطير الأولين، و (دَرُسَتْ) بضم الراء مبالغة في (دَرَسَتْ) أي: اشتد دورسها، و (دُرِسَتْ) على البناء للمفعول بمعنى: قرئت أو عُفيت، و (دَارَسَتْ) وفسروها بدارست اليهود محمدا ﷺ، وجاء الإضمار لاشتهارهم بالدراسة، وقد جُوِّز إسناد الفعل إلى الآيات وهو في الحقيقة لأهلها، أي: دارس أهل الآيات وحملتها محمدا ﷺ، وهم أهل الكتاب، و (دَرَسَ) أي: درس محمد ﷺ، و (دَارسات) أي: هي دارسات قديمات، أو ذات دَرْسٍ، كعيشة راضية"[١].

ذكر أبو السعود في (درست) ثماني قراءات غير المشهورة، المتواتر منها كلها ثلاث فقط[٢]، والباقيات شاذة، وواضح من النص افتراق المعنى من قراءة لأخرى سواء في ذلك المتواتر منها والشاذ.

ومثل ذلك ما جاء في قوله – عز وجل –: ﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة/١٠٦]. قال – رحمه

---

[١] تفسير أبي السعود ٣/١٠٠.

[٢] قرأ ابن كثير وأبو عمرو (دَارَسْتَ)، وقرأ ابن عامر ويعقوب (دَرَسَتْ)، وقرأ الباقون (دَرَسْتَ) وهي التي عليها المشهورة. انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري، مراجعة محمد على الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت، د/ط ، د/ت، ٢/٢٦١. وانظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري أيضا، تحقيق الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/٢، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م، ص: ٢٢٦، ٢٢٧.

الله -: "ونسخ الآية بيان إنهاء التعبد بقراءتها، أو بالحكم المستفاد منها، أو بهما جميعا، وإنساؤها إذهابها من القلوب، وقرئ (نُنْسِخ) من أنسخ أي: نأمرك أو نأمر جبريل بنسخها أو تجدها منسوخة، و (نَنْسَأْها) من النسء أي: نؤخرها، و (نُنَسِّها) بالتشديد، و (تَنْسَهَا) و (تُنْسَهَا) على خطاب الرسول ﷺ مبنيا للفاعل وللمفعول، وقرئ (ما نَنْسَخ من آية أو نُنْسِكَها)، وقرئ (ما نُنْسِكَ من آية أو نَنْسَخْها) [1].

ومثله ما جاء في قوله - تعالى -: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ [المائدة/٩٥]. قال أبو السعود - رحمه الله-: (فجزاء مثل ما قتل) برفعهما، أي: فعليه جزاء، مماثل لما قتله، وقرئ برفع الأول ونصب الثاني على إعمال المصدر، وقرئ بجر الثاني على إضافته إلى مفعوله، وقرئ (فجزاؤه مثلُ ما قتل) على الابتداء والخبرية، وقرئ بنصبهما على تقدير: فليجز جزاءً أو فعليه أن يُجزى جزاءً مثل ما قتل"[2].

أورد أبو السعود في الآية خمس قراءات هي:

١- فجزاءٌ مثلُ ما قتل، برفعهما.

٢- فجزاءُ مثلَ، برفع الأول ونصب الثاني.

٣- فجزاءُ مثلِ، بإضافة المصدر المفعول من غير تنوين.

٤- فجزاؤه مثلُ.

٥- فجزاءً مثلَ بنصبهما.

خمس قراءات المتواتر منها الأولى - التي هي المشهورة - والثالثة بإضافة المصدر لمفعوله[3]. وقد اختلف فيها إعراب (مثل) فتارة كانت صفة، وأخرى خبرا، وثالثة مفعولا للمصدر، ورابعة مضافاً إليه، وباختلاف الإعراب يختلف المعنى، وقد ساق القاضي - رحمه

---

(١) تفسير أبي السعود ٢٦١/١، ٢٦٢ بتصرف يسير.

(٢) السابق ٥٤٤/٢.

(٣) انظر: النشر لابن الجزري ٢٥٥/٢، حيث قرأ الكوفيون ويعقوب برفع المصدر وتنوينه ورفع (مثل)، وقرأ الباقون برفع المصدر من غير تنوين وجر لام (مثل). وانظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي، راجعه صبري رجب كريم، دار السلام، ط/٥، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ٢٤٣/٢.

الله – خلافا بين الفقهاء في الآية حول حقيقة المثلية، فمنهم من ذهب إلى أن المثل إنما هو باعتبار الخلقة والهيئة، ومنهم من ذهب إلى أن المراد بالمثل قيمته دون صورته وخلقته[1].

ومما توسع فيه أبو السعود في إيراد القراءات واختلف فيه المعنى ما جاء في قوله – عز وجل–: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [المائدة/٦٠].

ذكر القاضي أبو السعود في قوله – تعالى–: (عبد الطاغوت) قراءات عدة، فقد قرئت (عَبَد الطاغوتَ)وهي القراءة المشهورة بلفظ الفعل الماضي ونصب (الطاغوت) مفعولا به، و (عُبِدَ الطاغوتُ) بالبناء للمفعول ورفع الطاغوت، و (عَبُد الطاغوتِ) بمعنى صار معبودا فيهم أو بينهم، و (عابِد الطاغوتِ) و (عَبِدَ الطاغوتِ) بالإضافة على أنه نعت كفطِن ويقِظ، و (عبدةَ الطاغوتِ) و (عَبَدَ الطاغوتِ) بالإضافة على أنه جمع (عابد) كخدم وخادم، أو أن أصله (عَبَدة) حذفت تاؤه للإضافة، بالنصب في الكل عطفا على (القردة والخنازير)، وقرئ (عَبَدِ الطاغوتِ) بجر (عبد) عطفا على (مَنْ) بناء على أنه مجرور بتقدير المضاف[2].

فاختلاف الإعراب يؤدي لاختلاف المعنى، ويدل على ذلك أن أبا السعود قد ردّ عطف (عَبدِ) في القراءة الأخيرة على (مَنْ) على اعتبار أنهما بدل من (شر)؛ لأنه يؤدي إلى معنى ليس هو المقصود الأصلي من الآية كما قال أبو السعود[3]، وما يعلم تأويله إلا الله.

وقد نص – رحمه الله – على ثماني قراءات لم يرد في المتواتر منها إلا اثنتان فقط إحداهما المشهورة وثانيتهما (عَبُد الطاغوتِ)[4]، والباقيات شواذ.

ومما توسع فيه أبو السعود من حيث القراءات ولم يكن فيه كبير تغير في المعنى اللهم إلا تغير البنى الصرفية لكلمة واحدة – ما جاء في قوله – عز وعلا –: ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة/١١٠]. قال أبو السعود: (إلا أن تَقطَّعَ) من التفعُّل بحذف إحدى التاءين، أي: إلا أن تتقطع قلوبهم قطعا

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٥٤٤–٥٤٥.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٥٠٤.

[3] انظر: السابق ٢/٥٠٤، ٥٠٥.

[4] انظر: شرح طيبة النشر لابن الجزري ص:٢٢٠ حيث قرأ حمزة وحده بضم باء (عبد) وجر الطاغوت، و (عبُد) بناء للمبالغة والكثرة وليس بجمع، انظر: أيضًا المعنى في توجيه القراءات العشر المتواترة لمحمد سالم محيسن، دار الجيل– بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، ط/٣، ١٤ ١٣هـ–١٩٩٣م، ٢/٢٣.

وتتفرق أجزاءً بحيث لا يبقي لها قابلية إدراك. وقرئ (تُقَطَّع) على بناء المجهول من التفعيل، وعلى البناء للفاعل على خطاب النبي ﷺ أي: إلا أن تُقطِّع أنت قلوبهم بالقتل، وقرئ على البناء للمجهول من الثلاثي مذكرا ومؤنثا[1]، وقرئ (إلى تَقَطُّع قلوبهم) و (إلى أن تُقَطِّع قلوبهم) على الخطاب، وقرئ (ولو قُطِّعتْ قلوبهم) على إسناد الفعل مجهولا إلى قلوبهم، و (ولو قَطَّعْتَ قلوبهم) على الخطاب للرسول ﷺ أو لكل أحد يصلح للخطاب. وقيل: إلا أن يتوبوا توبة تتقطع بها قلوبهم ندما وأسفا على تفريطهم"[2].

فكل القراءات السابقة في (تقطع قلوبهم) لم يذكر أهل القراءة في المتواتر منها إلا قراءتين: (تَقَطَّع) و (تُقطَّع) بفتح التاء وضمها[3]، فالأول مبني للفاعل وأصله (تتقطع)، والثاني مبني للمفعول مضارع (قطّع) بالتشديد[4].

وأحسب أن القراءات السابقة كلها: متواترها وشاذها يدور في فلك معنى واحد اللهم إلا ما كان من اختلافٍ في الخطاب والغيبة، أما ما كان من اجتهاد حول سبب التقطع أهو تقتيل النبي ﷺ إياهم وتنكيله بهم أم توبتهم – فليس لاختلاف القراءة دخل فيه. ومثله ما جاء في قوله – تعالى-: ﴿ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ﴾ [البقرة/٧٠]. ذكر أبو السعود قراءات عدة في قوله: (البقر تشابه)؛ حيث قرئ: إن (الباقر) وهو اسم لجماعة البقر و (الأباقر) و (البواقر) و (يتشابه) بالياء والتاء، و (يشَّبه) بطرح التاء والإدغام على التذكير والتأنيث و (تَشَابهت) مخففا ومشدّدا، و (تَشَّبهُ) بمعنى تتشبه، و (يشَّبَّه) بالتذكير، و (مُتشابهٌ) و (مُتَشابِهَة) و (مُتشَبِّهٌ) و (مُتشبِّهةٌ)[5].

---

[1] أي: يُقطَع و تُقطَع.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٣/٤٤٢، ٤٤٣ بتصرف.

[3] انظر: النشر لابن الجزري ٢/٢٨١، قرأ بفتح التاء أبو جعفر وابن عامر ويعقوب وحمزة وحفص، وقرأ الباقون بضمها. انظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة العشر لأحمد بن محمد البنا، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب – بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط/١، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م، ٢/٩٩.

[4] إتحاف فضلاء البشر للبنا ٢/٩٩.

[5] انظر: تفسير أبي السعود ١/٢١٣، ٢١٤.



فالقراءات السابقة كلها من الشاذ[1]، حيث اتفق العشرة على الرواية المشهورة لحفص، وواضح أن ليس فيها أي زيادة على المعنى الأولى للآية، اللهم إلا ما قد يضاف من المعنى الصيغي لكل بنية صرفية مثلتها كل قراءة فعلا كانت أو اسما.

ومثل ما سبق ما جاء في قوله – تعالى-: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖ ﴾ [البقرة/١٨٤]. قال أبو السعود – رحمه الله-: "وقرئ (يُطوّقونه) أي: يكلّفونه أو يُقلدونه، و (يَتَطوّقونه) و (يَطَّوّقونه) من تَفَيْعَل وهو من الطَّوق فأدغمت الياء في الواو بعد قلبها ياءً"[2].

ومثل ذلك ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمۡ أَبۡوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِ ﴾ [الأعراف/٤٠]. قال – رحمه الله – في (الجمل): "وقرئ (الجُمّل) كالقُمّل، و (الجُمَل) كالنُّغَر، و (الجُمْل) كالقُفْل، و (الجَمَل) كالنَّصَب، و (الجَمْل) كالحبل، وهو الحبل الغليظ من القنب، وقيل: حبل السفينة"[3]، فكلها أوزان مختلفة لذات الكلمة بالمعنى ذاته.

وعليه، فإن الظاهر لي من منهج أبي السعود في أخذه بالقراءات أنه لم يكن يهتم بها من حيث هي شاذة أو متواترة، صحيحة أو غير صحيحة، وإنما كان درسه إياها درساً لغويا يظهر منه أنه قد استقر في وعيه التفريق بين حجية القراءات شرعيا ولغويا؛ فالقراءات الشاذة شرعا لا تجوز القراءة بها ولا يُتَعبد بتلاوتها[4]، أما من جهة الدرس اللغوي فالأمر مختلف، حيث ترتهن الحجية اللغوية للقراءات بما تتضمنه من ظواهر لغوية متسقة مع قواعد اللغة[5]،

---

[1] انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، عني بنشره برجشتراسر مكتبة المتنبي القاهرة. د/ط – د/ت ص:١٤. خرج ابن خالويه بعض القراءات التي نص عليها أبو السعود ولم يخرج بعضها الآخر، وانظر: أيضًا القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب لعبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي – بيروت، د/ط، ١٤٠١هـ–١٩٨١م، ص:٣٠.

[2] انظر تفسير أبي السعود ٣٥٠/١.

[3] تفسير أبي السعود ١٨١/٣.

[4] انظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد أبي شهبة، مكتبة السنة، ط/٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣، ص: ٤٤٢.

[5] انظر: القرآن والنحو للأستاذ الدكتور على أبو المكارم ، وهو بحث غير منشور ألقاه على طلاب السنة التمهيدية للماجستير لعام ٢٠٠٥م، ص: ٦٤، ٦٥.

وكلها بلا شك واقع في إطار الفترة المحدودة المعروفة بعصور الاحتجاج فلا شبهة في حجيتها من حيث هي نص لغوي.

ثانيًا: عزوه القراءات لقارئيها:

لم يكن أبو السعود يهتم بعزو القراءات لأصحابها من القراء والرواة حتى في المواطن التي توسع فيها من إيراد القراءات، فقد كان إغفال نسبة القراءة وعزوها دأبا له في التفسير، وكان همه الأكبر تحليل القراءة بعرض ما فيها من ظواهر صوتية أو صرفية أو نحوية.

إلا أن أبا السعود في مواطن قليلة عزا القراءة لقارئها، وعليه، فإنني لن أحيل على شواهد مما لم يعز فيه القراءة؛ لأنه لا يكاد يخلو موضع من التفسير من ذلك، وإنما سأورد بعضا من الشواهد التي عزا القراءة فيها لأصحابها.

قال – عز وجل –: ﴿ مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة/٤]. ذكر أبو السعود عدة قراءات في (مالك) لم يعز منها إلا واحدة حيث قال: "وقرأ أهل الحرمين[١] المحترمين (مَلِكِ) من المُلك الذي هو عبارة عن السلطان القاهر والاستيلاء الباهر والغلبة التامة والقدرة على التصرف الكلي في أمور العامة بالأمر والنهي، وهو الأنسب بمقام الإضافة إلى (يوم الدين)" [٢]. فقد فضلها أبو السعود لأنها الأنسب بمقام الإضافة؛ لأن (مَلِك) صفة مشبهة، وهي تعني: قاضي يوم الدين[٣].

ومما عزاه أيضا ما جاء في قوله – تعالى–: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢ ﴾ [البقرة/٨٨]، فقد ذكر أبو السعود أنها قرئت (غُلُف) فيما روي عن أبي عمرو من القراءة بضمتين[٤]، وأيد بهذه

---

[١] وهي قراءة متواترة قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وأبو جعفر، فهي قراءة أكثر العشرة. انظر: الإتحاف للبنا ٣٦٣/١، البدور الزاهرة للقاضي ٢٩/١.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ٤٠/١.

[٣] الإتحاف للبنا ٣٦٣/١.

[٤] أبو عمرو الداني هو أحد القراء العشرة، ولم أجد القراءة بضمتين مروية عنه في المتواتر. انظر: على سبيل المثال: النشر لابن الجزري ٢١٨/٢، تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، ط/١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م، ص: ٢٩١.

القراءة أحد توجيهي (غُلْف) بسكون اللام؛ حيث رأى البعض أنها تخفيف (غُلُف) أي: قلوبهم أوعية للعلم فهم مستغنون بما عندهم عن الرسالة المحمدية[1].

ومنه أيضاً ما جاء في قوله – عز وعلا–: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ﴾ [الأنعام/١٠٠]، ذكر أبو السعود لكلمة (الجن) ثلاث قراءات بثلاث حركات إعرابية لم يعز منها إلا قراءة الرفع[2]، حيث قرئ (الجنُّ) ووجهها بالرفع على تقدير: (هم الجن) في جواب من سأل: من الذين جعلوهم شركاء لله تعالى؟[3].

ومن عزوه كذلك ما جاء في قوله – تبارك اسمه–: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ ۗ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [الأعراف/١٠]. ذكر – رحمه الله – أن الوجه في (معايش) إخلاص الياء، ثم قال: "وعن ابن عامر أنه همزه تشبيها له بصحائف ومدائن"[4]. فقد عزا قراءة همز (معايش) إلا أنه رجح أن تكون ياء خالصة.

ومنه كذلك ما جاء في قوله – عز اسمه –: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف/١٨٦] قال – رحمه الله–: (ويذرهم في طغيانهم) بالياء والرفع على الاستئناف، أي: هو يذرهم، وقرئ بنون العظمة على طريقة الالتفات، أي: ونحن نذرهم، وقرئ بالياء والجزم عطفا على محل (فلاهادي له) كأنه قيل: من يضلل الله لا يهده أحد ويذرهم...، وقد روى الجزم بالنون عن نافع وأبي عمرو في الشواذ"[5].

فقد سرد أبو السعود القراءات غير معزوة مسبوقة بكلمة (قرئ) ولم يعز إلا القراءة الأخيرة لقارئين من العشرة إلا أنها مما روي عنهم شاذًا.

ثالثًا: أحكامه على القراءات التي أوردها:

لم يتوسع أبو السعود في حكمه على القراءات؛ فقد كان المنهج العام ألا يحكم على القراءة، وخلاف ذلك قليل، هذا فضلا عن أن غالب الأحكام التي كان يطلقها – وهي في

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٢٣٧/١.

[2] عزاها أبو السعود لأبي حيوة ويزيد بن قطيب، انظر: تفسير أبي السعود ٩٥/٣.

[3] تفسير أبي السعود ٩٥/٣.

[4] السابق: ١٦٢/٣.

[5] تفسير أبي السعود ٢٧٨/٣.



مجملها قليلة – إنما كانت أحكاماً لغوية تعكس الهوى اللغوي لأبي السعود في تفسيره بعامة، وفي تناوله للقراءات القرآنية بخاصة، وإن كان ذلك كذلك، فطبيعي ألا يهتم اهتمامًا كبيرًا ببيان رتبة كل قراءة من حيث التواتر والشذوذ كما فعل غيره من المفسرين.

وقد تنوعت أحكام أبي السعود ما بين وصفه القراءة بأنها لغة أو لهجة أو أنها من قبيل اللحن أو ضعيفة أو مسترذلة وأحياناً أخرى يجعلها أقوى من غيرها لكونها أبلغ دلالة على المعنى أو لأنها أنسب للمقام، وقد يكتفي عن كل ما سبق بوصفه القراءة بأنها واضحة دون أن يصرح بمراده من الوضوح.

فمن القراءات التي وصفها بأنها **لهجة أو لغة** ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾ [البقرة/١٥]. قال في **(طغيانهم)**: "وقرئ بكسر الطاء، وهي لغة فيه كِلقيان في لُقيان"[١].

ومنه ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ قُوَّةٗ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا وَشَيۡبَةٗۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡقَدِيرُ ﴾ [الروم/٥٤]. قال – رحمه الله-: "وقرئ بضم الضاد في الكل، وهو أقوى لقول ابن عمر – رضي الله عنهما – قرأتها على رسول الله ﷺ فأقرأني (من ضُعف) وهما لغتان كالفقر والفُقر"[٢]. فقد ذكر أبو السعود أن ضم الضاد من **(ضعف)** لغة، وصرّح بقوتها لما ذكر من الأثر، وقد تكرر ذلك في قوله – تعالى -: ﴿ ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفٗا ﴾ [الأنفال/٦٦]. قال – رحمه الله -: "وقرئ **(ضُعفا)** بضم الضاد وهي لغة فيه كالفَقر والفُقر، والمكث، والمُكث، وقيل: الضعف بالفتح ما في الرأي والعقل، وبالضم ما في البدن"[٣].

ومن ذلك أيضا ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوۡاْ

---

[١] تفسير أبي السعود ١/١٠٨.

[٢] السابق ٥/٣٦١.

[٣] تفسير أبي السعود ٣/٣٣٩.



سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ﴾ [الأعراف/١٤٦] . قال – رحمه الله – في (الرشد): "وقرئ بفتحتين، وقرئ (الرَّشاد)، وثلاثتها لغات كالسُّقم والسَّقام"[١].

ومن القراءات التي وصفها أبو السعود **باللحن أو الضعف** ما جاء في قوله – تعالى وعز–: ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ [التوبة/٩٠]. قال – رحمه الله–: "المعذِّرون من عذر في الأمر إذا قصر فيه وتوانى ولم يجدّ، وحقيقته أن يوهم أن له عذرا فيما يفعل، ولا عذر له. أو المعتذرون بإدغام التاء في الذال ونقل حركتها إلى العين، وهم المعتذرون بالباطل. وقرئ (المعَّذِّرون) بتشديد العين والذال، من (تعذَّر) بمعنى اعتذر، وهو لحن؛ إذ التاء لا تدغم في العين إدغامها في الطاء والزاي والصاد في: المطّوّعين وازّكّي واصّدّق"[٢].

ومما لحنه أيضا ما جاء في تفسيره قوله – تعالى– : ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَـٰنَهُم مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَـٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴾ [التوبة/١٢]. قال – رحمه الله – في (أئمة): "وقرئ (أئمة) بتحقق الهمزتين على الأصل، والأفصح إخراج الثانية بين بين، وأما التصريح بالياء فلحن ظاهر عند الفراء"[٣].

ومما ضعفه ما جاء في قول الله – عز وجل –: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [البقرة/٣٤]. قال: "وقرئ بضم تاء الملائكة إتباعا لضم الجيم في قوله (اسجدوا)، كما قرئ بكسر الدال في قوله: (الحمدِ لله) إتباعا لكسر اللام، وهي لغة ضعيفة"[٤].

كذلك ما جاء في قوله – عز وعلا–: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة/٥٠]. ذكر أبو السعود أن كلمة (حكم) قرئت بالرفع على

---

[١] السابق ٣/٢٤١.

[٢] تفسير أبي السعود ٣/٤٢٣، ٤٢٤ بتصرف.

[٣] السابق ٣/٣٥٧.

[٤] السابق ١/١٧٦.

الابتداء و (يبغون) خبره، والراجع محذوف حذفه في قوله – تعالى–: ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴾ [الفرقان/٤١]، إلا أنه عقب بأنه ضعيف في غير الشعر[1].

ومما تخطى فيه أبو السعود التضعيف والتلحين إلى **الاسترذال** ما جاء عند تعديده القراءات الواردة في قوله – عز وجل–: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [البقرة/١٢٦]، حيث أورد قراءة للفعل (أضطره) قال: "وقرئ (أطَّرُّه) بإدغام الضاد في الطاء، وهي لغة مرذولة؛ فإن حروف (ضم شفر) يدغم فيها ما يجاورها بلا عكس"[2].

ومما نص فيه أبو السعود على **فصاحة القراءة** ما جاء في قوله – عز وعلا–: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة/٦]. قال –رحمه الله –: إن (الصراط) أصلها السين قلبت صادًا لمكان الطاء، وقرئت بإشمام الصاد صوت الزاي تحرّيًا للقرب من المبدل منه، وقد صرّح أن فصحى القراءتين إخلاص الصاد لأنها لغة قريش وهي الثابتة في مصحف الإمام[3].

وكذلك ما جاء في قوله – تعالى –: ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ ﴾ [الأعراف/ ١٣٧]. قال – رحمه الله–: "وقرئ (يعرُشون) بضم الراء، والكسر أفصح"[4].

وهناك **قراءات قواها أبو السعود لبلاغتها عن غيرها من حيث المعنى**، منها جاء في قوله – تبارك وتعالى–: ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [الأنفال/٤١]. قرئ قوله: (فأن لله خمسه) بكسر همزة (إن). وقد جعل أبو السعود القراءة بفتح الهمزة آكد وأقوى في الإيجاب لما فيها من تكرر الإسناد كأنه قيل: فلابد من ثبات الخمس ولا سبيل إلى الإخلال به[5]. فداعي التقوية

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٤٩٠/٢.

[2] السابق ٢٨٧/١.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٤٦/١.

[4] تفسير أبي السعود ٢٣٤/٣.

[5] انظر: السابق ٣٢٣/٣.



داع بلاغي آلته نحوية، فلما تكرر الإسناد داخل جملة (أن)، ثم جعلت الجملة كلها مبتدأ حذف خبره على تقدير (فأن لله خمسه واجب أو حق) كان ذلك أبلغ في إيجاب الحكم وفرضيته[١].

ومثله ما جاء في قوله – عز وعلا –: ﴿ ليس ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾ [البقرة/١٧٧]. فالبر على القراءة المشهورة منصوبة، وقد قرئ برفعه اسما لليس، وفضل أبو السعود تلك القراءة لأنها أقوى بحسب المعنى؛ "لأن كل فريق يدعي أن البر هذا، فيجب أن يكون الرد موافقًا لدعواهم، وما ذلك إلا بكون البر اسما كما يفصح عنه جعله مخبرا عنه في الاستدلال بقوله – عز وجل–: (ولكن البر من آمن بالله) [٢].

وكذلك ما جاء في قوله – عز اسمه–: ﴿ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة/٢٥]. أورد أبو السعود عدة قراءات لـــ (مطهرة) منها (مُطَّهِرة) بتشديد الطاء وكسر الهاء بمعنى متطهرة، وجعلها – رحمه الله – أبلغ من طاهرة ومتطهرة؛ للإشعار أن مطهِّرا طهرهن وما هو إلا الله – سبحانه وتعالى –، وأما التطهر فيحتمل أن يكون من قبل أنفسهن كما عند اغتسالهن[٣].

وفي قوله – عز وعلا–: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الأنفال/٦٧]. حيث قرئ (ما كان للنبي) على (أل) عهدية، إلا أن أبا السعود قوى القراءة المشهورة بغير (أل) لما فيها من أن ما يذكر سنة مطردة فيما بين الأنبياء –عليهم السلام–، أي: ما صح وما استقام لنبي من الأنبياء أن يكون له أسرى... [٤]

ومما فضله **لكونه أنسب للمقام** ما جاء في قوله – عز وجل–: ﴿ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ﴾ [التوبة/١١٨]. ذكر أبو السعود أن (خُلِّفوا) قرئ مبنيا للمعلوم (خَلَّفوا) أي: خلفوا الغازين بالمدينة، أو فسدوا من الخالفة وخُلوف الفم، وقرئ (المُخلَّفين) إلا أنه فضل قراءة المبني للمفعول لأنها الأنسب؛ حيث إن قوله:

---

[١] انظر: السابق نفسه.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ١/٣٣٩.

[٣] انظر: السابق ١/١٤٦.

[٤] انظر: السابق ٣/٣٤٠.



(حتى إذا ضاقت عليهم الأرض) غاية للتخليف ولا يناسبه إلا المعنى الأول، أي: خُلِّفوا وأُخِّر أمرهم إلى أن ضاقت عليهم الأرض بما رحبت[١].

ومثله ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [الأنعام/٣٦]. فقد قرئ الفعل (يرجعون) مبنيا للفاعل في غير المشهورة، إلا أن أبا السعود فضل قراءته مبنيا للمفعول؛ لأنها أوفى بحق المقام؛ لإنبائه عن كون مرجعهم إليه تعالى بطريق الاضطرار[٢].

اكتفى أبو السعود في أحيان أخرى **بوصف القراءة بالوضوح** دون إظهار مراده من هذا الوضوح، من ذلك ما جاء في قوله – تعالى-: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال/٥٩]. فقد قرئ الفعل (يحسبن) بالتاء على خطاب الرسول ﷺ، ثم قال أبو السعود: "وهي قراءة واضحة"[٣].

ومثله ما جاء في قوله – عز وجل – من السورة ذاتها: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾ [الأنفال/٦٥]. قال – رحمه الله – في (حرض): "وقرئ (حرِّص) بالصاد المهملة، وهو واضح"[٤].

وعليه، فمما سبق يتبين أن الأحكام التي كان يحكم بها أبو السعود على القراءات في مجملها أحكام تميل إلى جانب اللغة والبلاغة عنها إلى جانب القراءات كعلم له ضوابطه، وتبين عند تناول عزوه القراءات أنه لم يكن يهتم بالعزو، ومن ثَم فلم يكن من اهتمامه بيان رتبة القراءة من حيث التواتر والشذوذ، حتى إنه في توجيهه كان يسرد القراءات سردا ويوجهها غير مفرق بين متواتر وشاذ، وقد سبق بيان طرف من ذلك في أول المبحث عند الحديث عن مدى اهتمام أبي السعود بالقراءات القرآنية.

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٣/٤٥١.

[٢] انظر: السابق ٣/٤٣.

[٣] السابق ٣/٣٣٥.

[٤] السابق ٣/٣٣٨.



رابعًا: توجيهه القراءات وبيان معانيها:

حرص أبو السعود على توجيه جل القراءات التي أوردها في تفسيره، وقد تنوعت توجيهاته تبعا لطبيعة كل قراءة، فجاء تفسيره مكتنزا بتوجيهات لغوية ونحوية وصرفية وبلاغية، ولعل جانبا من ذلك قد اتضح من خلال الشواهد المتناولة في الصفحات السابقة منذ بداية المبحث.

وسيأتي – إن شاء الله – بيان ذلك مزيد بيان في الفصل الثاني من البحث والخاص بمظاهر التعدد عند أبي السعود؛ ذلك لأن الدعامة الكبرى لتعدد التوجيه النحوي في القرآن قراءاته، وعليه، فإنني قد رأيت أن إيراد مزيد من نماذج توجيهات أبي السعود هنا سيكون فيه إطالة لا داعي لها.

هذا فضلا عن التعرض لبعض توجيهاته النحوية والبلاغية خلال الحديث عن ضوابط الرد والترجيح لدى أبي السعود في المبحث القادم من هذا الفصل.



المبحث الثالث

منهج أبي السعود في تعدد وجوه الإعراب.

أولاً: توسعه في إحصاء الأوجه الإعرابية المحتملة للتركيب.

ثانيًا: ترجيحه بعض الأوجه على غيرها.

ثالثًا: تركه الترجيح بين الأوجه الجائزة.

رابعًا: تضعيفه بعض الأوجه.

خامسًا: تخطئته ورده بعض الأوجه.

سادسًا: تجويزه أوجهًا إعرابية أخرى يحتملها التركيب.

سابعاً: تنبيهه على أوجه محترز عنها معنًى وتركيباً.

ثامنًا: ضوابط الرد والترجيح عند أبي السعود.



أولاً: توسعه في إحصاء الأوجه الإعرابية المحتملة للتركيب:

توسع أبو السعود في ذكر الأوجه الإعرابية المحتملة للكلمة أو للجملة داخل التركيب، فكانت تصل في بعض الأحيان إلى خمسة أو ستة أوجه.

مثال ذلك ما جاء في توجيهه قوله –تعالى–: ﴿ الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة/١، ٢]. ذكر – رحمه الله – في الموقع الإعرابي لجملة (لا ريب فيه) ستة أوجه؛ فهي إما في محل الرفع على أنها خبر لـ (ذلك الكتاب)، أو على أنها خبر ثان لـ (الم) على تقدير كونها مبتدأ، أو على أنها خبر ثان لـ (ذلك) على تقدير كون (الكتاب) خبره، أو على أنها خبر ثان لمبتدأ مقدر[1]، ذلك على رأي من يجوز كون الخبر الثاني جملة كما في قوله – تعالى–: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ ﴾ [طه/٢٠]، فالتقدير حينئذ: المؤلَّف من هذه الحروف ذلك الكتاب لا ريب فيه[2]. وإما في محل النصب على الحالية من (ذلك) أو من (الكتاب) والعامل معنى الإشارة. وإما جملة مستأنفة لا محل لها الإعراب مؤكدة لما قبلها[3].

ومن توسعاته في التوجيه كذلك ما جاء عند إعرابه كلمة (الحي) من قوله –عز وعلا–: ﴿ الٓمٓ * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ [آل عمران/١، ٢]. فقد ذكر – رحمه الله – أنها يجوز أن تكون خبرا آخر لاسم الجلالة (الله)، أو أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الحي القيوم لا غيره، أو أن تكون صفة للمبتدأ اسم الجلالة أو بدلا منه أو من الخبر الأول (لا إله إلا هو)، أو أن تكون هي الخبر وما قبلها اعتراض بين المبتدأ والخبر مقرر لما يفيده الاسم الجليل، أو حال منه[4].

ومنها أيضا ما جاء في قوله – عز وعلا–: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [آل عمران/١٦٨].

---

(١) ذلك على اعتبار (الم) مسرودة على نمط التعديد لا محل لها من الإعراب. انظر: تفسير أبي السعود ٦٢/١.

(٢) تفسير أبي السعود ٦٢/١، ٦٣.

(٣) تفسير أبي السعود ٦٣/١.

(٤) السابق ٥/٢.




ذكر – رحمه الله – أن محل (الذين) الرفع على أنه بدل من واو (يكتمون) في الآية قبلها في قوله:﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ۗ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴾ [آل عمران/١٦٧]، أو في محل الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو أنه مبتدأ خبره قوله (قل فادرءوا) بحذف العائد، والتقدير: (قل لهم) إلخ. ويجوز أن يكون محله النصب على الذم أو على أنه نعت لـ (الذين نافقوا) [١] أو بدل منه، أو أن يكون محله الجر على البدلية من ضمير (أفواههم) أو (قلوبهم) والمراد بهم عبدالله بن أبيّ بن سلول وأصحابه[٢].

ومن توسعه توجيهه شبه الجملة (من أمره) في قوله – عز اسمه –: ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ ﴾ [النحل/٢].

قال – رحمه الله–: "(من أمره) بيان للروح الذي أريد به الوحي، فإنه أمر بالخير، أو حال منه، أي: حال كونه ناشئا ومبتدأ منه، أو صفة له على رأي من جوز حذف الموصول مع بعض صلته، أي: بالروح الكائن من أمره الناشيء منه، أو متعلق بـ (ينزِّل) و (مِنْ) للسببية كالباء، مثل (ما) في قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ [نوح/٢٥] أي: ينزلهم بأمره"[٣].

ومنه ما جاء في قوله – عز وجل–: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء/٥٢].

ذكر أبو السعود عدة أوجه في إعراب (يوم) فهو منصوب بفعل مضمر، أي: اذكروا يوم يدعوكم، أو منصوب على البدلية من (قريبا) [٤] على أنه ظرف، أو أنه منصوب بـ (يكون) [٥]

---

[١] في قوله – تعالى–: ﴿ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا ۖ قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ۗ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴾ [آل عمران/١٦٧] الآية السابقة على الشاهد.

[٢] تفسير أبي السعود: ١٧٥/٢.

[٣] السابق: ٣٢١/٤.

[٤] في الآية السابقة حيث قوله – تعالى–: ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴾ [الإسراء/٥١].

[٥] في الآية السابقة نفسها [الإسراء/٥١].



تامة بالاتفاق، أو ناقصة عند من يجوز إعمال الناقصة في الظروف، أو أنه منصوب بضمير المصدر المستكن في (عسى) أو (يكون) يعني: البعث، وذلك عند من يجوز إعمال ضمير المصدر كما في قول الشاعر:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم   وما هو عنها بالحديث المرجَّمِ[١]

فـ (هو) ضمير المصدر، وهو كناية عن (العلم) أي: ما العلم عن الحرب بالحديث المرجم، وقد تعلق به ما بعده من الجار المجرور[٢].

ومن شواهد توسعه في التوجيه أيضا ما جاء في إعراب (شكرا) في قوله – عز وجل–: ﴿ ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ ﴾ [سبأ/١٣].

قال – رحمه الله –: "(اعملوا آل داود شكرا) حكاية لما قيل لهم، و (شكرا) نصب على أنه مفعول له، أو مصدر لـ (اعملوا)؛ لأن العمل للمنعم شكر له، أو مصدر لفعله المحذوف، أي: اشكروا شكرا، أو حال أي: شاكرين، أو مفعول به أي: اعملوا شكرا"[٣].

ذلك، وقد وردت شواهد عدة تدلل على توسع أبي السعود – رحمه الله – في التوجيه الإعرابي أحيل المستزيد منها على تفسيره[٤].

ثانيًا: ترجيحه بعض الأوجه على غيرها:

كثيراً ما كان أبو السعود يصرح بترجيح وجه نحوي من بين الأوجه المسوقة في إطار إعراب تركيب واحد، وقد كان – رحمه الله – يحتكم في ذلك إلى المعنى والسياق

---

[١] البيت لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ص:٦٨. اعتني به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة – بيروت، ط/٢، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م. وانظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط/٤، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م، ٣/١٠. وانظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م، ٧/٣٢٧.

[٢] تفسير أبي السعود ٤/٤٣٦.

[٣] تفسير أبي السعود ٥/٤٤٢.

[٤] انظر: على سبيل المثال توجيه (بعوضة) و (فما فوقها) من قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا ﴾ [البقرة/٢٦]، ١/١٥٢، ١٥٣، وتوجيه جملة (يعلمون الناس السحر) من قوله: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ ﴾ [البقرة/١٠٢]، ١/٢٥١، وتوجيه إعراب (مَنْ) في قوله: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا ﴾ [آل عمران/٩٧]، ٢/٩٥، ٩٦، وكذلك توجيه شبه الجملة (بآياتنا) من قوله: ﴿ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴾ [القصص/٣٥]، ٥/٢٩٣، وتوجيه (هدى) من قوله: ﴿ هُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [البقرة/٩٧]، ٥/٢٣٢.

والمقام وغير هذا مما صرح بذكره في ترجيحاته، وسيأتي – إن شاء الله – الحديث عن طرف منه أثناء مناقشة ضوابط الترجيح عند أبي السعود في نهاية المبحث.

ومن الألفاظ التي عبر بها عن ترجيح وجه ما قوله (والأظهر كذا) أو (هذا هو الأولى) أو(والأول أنسب للمقام) أو (والأول هو الوجه) أو (والأول أدخل في الجزالة) أو (هذا هو الرأي السديد). وفيما يلي طرف من شواهد ترجيحه.

قال الله – عز وجل –: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران/١٠٠].

قال – رحمه الله–: (كافرين) إما مفعول ثان لـــ (يردوكم)، على تضمين الرد معنى التصيير، وإما حال من مفعوله، والأول أدخل في تنزيه المؤمنين عن نسبتهم إلى الكفر لما فيه من التصريح بكون الكفر المفروض بطريق القسر، وإيراد الظرف مع عدم الحاجة إليه ضرورة سبق الخطاب بعنوان المؤمنين واستحالة تحقق الرد إلى الكفر بدون سبق الإيمان مع توسيطه بين المفعولين – لإظهار كمال شناعة الكفر وغاية بعده من الوقوع[1].

ومما رجح فيه أيضا ما جاء في قوله – عز وعلا–: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمِۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾ [النساء/٩٠].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن جملة (أو جاءوكم) تحتمل وجهين في عطفها[2]: فإما أن تكون معطوفة على الصلة، أي: أو الذين جاءوكم كافّين عن قتالكم وقتال قومهم. استُثنِي من المأمور بأخذهم وقتلهم فريقان: أحدهما: من ترك المحاربين ولحق بالمعاهدين، والآخر: من أتي المؤمنين وكف عن قتال الفريقين.

وإما أن تكون معطوفة على صفة (قوم) كأنه قيل: إلا الذين يصلون إلى قوم معاهدين أو إلى قوم كافّين عن القتال لكم والقتال عليكم.

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٢/١٠١.

[2] انظر: السابق ٢/٣٤٢.



وقد رجح أبو السعود الوجه الأول بقوله: "والأول هو الأظهر لما سيأتي من قوله (فإن اعتزلوكم) إلخ؛ فإنه صريح في أن كفهم عن القتال أحد سببَيْ استحقاقهم لنفي التعرض لهم"[1].

ومثل ما سبق ما في قوله – عز وجل–: ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [هود/١٤].

ذكر أبو السعود في عَوْد الضمير في (لكم) ثلاثة أوجه[2]:

الوجه الأول: أن يكون عائداً على الرسول ﷺ والجمع للتعظيم.

الوجه الثاني: أن يكون الضمير للنبي ﷺ وللمؤمنين لأنهم أتباع له ﷺ في الأمر بالتحدي.

الوجه الثالث: جوز أبو السعود أن يكون الخطاب للمشركين مسوقا من جهة النبي ﷺ داخلا تحت الأمر بالتحدي، والضمير في (لم يستجيبوا) لـــ (مَنْ استطعتم) في الآية قبلها: ﴿ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَـٰتٍ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [هود/١٣] أي: فإن، لم يستجب إليكم آلهتكم فاعلموا أن القرآن منزل من خالق القوى والقدر[3].

وقد رجح – رحمه الله – الوجه الأول بقوله: "والأول أنسب لما سلف من قوله تعالى: ﴿ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾ [هود/١٢]، ولما سيأتي من قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ ﴾ [هود/١٧]، وأشد ارتباطا بما يعقبه كما ستحيط به خبرا.

وعليه، فإن أبا السعود قد استند في ترجيحه – في هذا الشاهد والسابق عليه – إلى السياق بسباقه ولحاقه، فقد رجح كون الضمير للنبي ﷺ لأن مساق الآى فيما سبق ولحق على الخطاب له عليه الصلاة والسلام.

كذلك مما رجح فيه قوله – عز اسمه –: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلاً ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [الكهف/١٠٤].

ذكر أبو السعود أن جملة (وهم يحسبون) حال من فاعل (ضل) أي: بطل سعيهم المذكور والحال أنهم يحسبون أنهم يحسنون في ذلك وينتفعون بآثاره، أو حال من المضاف

---

[1] تفسير أبي السعود ٣٤٢/٢.

[2] انظر: السابق ١٨/٤.

[3] تفسير أبي السعود ١٨/٤.

إليه لكونه في محل الرفع نحو قوله: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس/٤]، أي: بطل سعيهم والحال أنهم إلخ. والفرق بينهما أن المقارن لحال حسبانهم المذكور في الأول ضلال سعيهم وفي الثاني نفس سعيهم، والأول أدخل في بيان خطئهم[١].

وكذلك ما جاء في قوله – عز وعلا –: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَـٰنِ وَلَدًا ﴾ [مريم/٩٠، ٩١].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – عدة أوجه في محل (أن دعوا) فقال إنه منصوب على حذف اللام المتعلقة بـــ (تكاد) أو مجرور بإضمارها، أي: تكاد السماوات يتفطرن والأرض تنشق والجبال تخر لأن دعوا له سبحانه ولدا، أو تكون تلك اللام متعلقة بـــ (هدًّا)، أو أن الجملة بدل من الضمير المجرور في (منه)، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: الموجب لذلك أن دعوا إلخ، أو فاعل المصدر (هدًّا)، أي: هدها دعاء الولد[٢]. قال – رحمه الله–: "والأول هو الأولى"[٣].

وكذلك ما جاء في قوله – تبارك اسمه–: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَهُمْ جَنَّـٰتُ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [لقمان/٨]. ذكر أبو السعود أن جملة (لهم جنات) خبر (إن)، إلا أن الأحسن لديه أن يكون (لهم) وحده هو الخبر لـــ (إن) و (جنات النعيم) مرتفعة به على الفاعلية[٤].

وما جاء في قوله – عز وعلا–: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [الزمر/١]. ذكر أبو السعود في توجيه شبه الجملة (من الله) عدة أوجه؛ فقد يكون صلة للتنزيل، أو خبرا ثانيا للمبتدأ المحذوف وخبره الأول (تنزيل) والتقدير: هذا تنزيل أو هو – أي القرآن – تنزيل إلخ[٥].

وقد يكون حالا من التنزيل عاملها معنى الإشارة أو من (الكتاب) الذي هو مفعول معنىً عاملها المضاف، أو يكون خبرا لـــ (تنزيل الكتاب).

---

[١] تفسير أبي السعود ٤/٥٣٦، ٥٣٧.

[٢] انظر: السابق ٤/٥٨٣.

[٣] تفسير أبي السعود ٤/٥٨٣.

[٤] انظر: السابق ٥/٣٦٧.

[٥] انظر: السابق ٥/٥٨٢.



قال – رحمه الله–: "والوجه الأول أوفى بمقتضى المقام الذي هو بيان أن السورة أو القرآن تنزيل الكتاب من الله – تعالى –، لا بيان أن تنزيل الكتاب منه تعالى لا من غيره كما يفيده الوجه الأخير"[1].

هذا وقد ورد في تفسير أبي السعود نماذج عدة مما رجح فيه بعض الأوجه على غيرها مما يجوز في التركيب أجتزئ عنها بالقليل السابق خشية الإملال[2].

ثالثًا: تركه الترجيح بين الأوجه الجائزة:

كان أبو السعود في بعض الأحيان يسرد الأوجه الإعرابية سردًا دون أن يرجح أو يضعف مما يوحي أنه كان يجيز تلك الأوجه كلها ويجعلها على درجة واحدة، ففي قوله – عز وجل–: ﴿ قَالُواْ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة/٣٢]، ذكر – رحمه الله – في (أنت) عدة أوجه؛ فهو إما ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، وإما له محل من الإعراب مشارك لما قبله كما قاله الفراء، أو لما بعده كما قاله الكسائي. ونقل فيه وجهين آخرين: أحدهما: أن يكون تأكيدًا للكاف في (إنك) كما في قولك: مررت بك أنت، والثاني: أن يكون مبتدأ خبره ما بعده، وهذه الجملة خبر (إن)، وجملة (إن) تعليل لما سبق من قصر علمهم بما علمهم الله – تعالى – في قوله: (قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا)[3].

---

[1] السابق ٥/٥٨٢.

[2] انظر: على سبيل المثال توجيه رفع (رطب ويابس) من قوله: ﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام/٥٩]، ٣/٦١، وتوجيه (لمن) من قوله: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَـٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [الأعراف/٧٥]، ٣/٢٠٢، وتوجيه المحل الإعرابي لجملة (لئن أنجيتنا) من قوله: ﴿ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَـٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ [يونس/٢٢]، ٣/٤٨٥، وتوجيه (من برد) من قوله: ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ﴾ [النور/٤٣]، ٥/١٢٧، وتوجيه (محياهم ومماتهم) من قوله: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية/٢١]، ٦/١١٧.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ١/١٧٤.



ومثله قوله – تعالى-: ﴿ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴾ [آل عمران/١٢٨].

ذكر – رحمه الله – في (أو يتوب) ثلاثة أوجه:

أولها: أن يكون (يتوب) معطوفا على (يكبتهم) والمعنى: أن مالك أمرهم على الإطلاق هو الله – عز وجل – نصركم عليهم ليهلكهم، أو يكبتهم، أو يتوب عليهم إن أسلموا، أو يعذبهم إن أصروا على الكفر، وليس لك من أمرهم شيء[١].

وثانيها: أن يكون معطوفا على (الأمر) أو على (شيء) بإضمار (أنْ)، أي: ليس لك من أمرهم أو من التوبة عليهم أو من تعذيبهم شيء، أو ليس لك من أمرهم شيء أو التوبة عليهم أو تعذيبهم[٢].

وثالثها: أن تكون (أو) بمعنى (إلا أن) والمعنى: ليس لك من أمرهم شيء إلا أن يتوب عليهم فتفرح به أو يعذبهم فتشفى منهم[٣].

فتلك الأوجه الثلاثة لم يرجح أبو السعود أحدها وسوى بينها؛ حيث ختم كلامه بقوله: "وأيًّا ما كان فهو كلام مستأنف سيق لبيان بعض الأمور المتعلقة بغزوة أحد إثر بيان بعض ما يتعلق بغزوة بدر"[٤].

وكذلك مما ترك الترجيح فيه قوله – تعالى اسمه-: ﴿ وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾ [النساء/٢٥].

تعددت أوجه النصب في المصدر المؤول (أن ينكح) فهو – كما ذكر أبو السعود – إما مفعول صريح لـ (طولا) إعمالا للمصدر المنون كأنه قيل: ومن لم يستطع منكم أن ينال نكاحهن، وإما بتقدير

---

[١] انظر السابق ١٣١/٢.

[٢] السابق ١٣٣/٢.

[٣] انظر: السابق ١٣٣/٢. وقد نص أبو السعود على أن هذا الوجه منقول عن الفراء والأنباري. انظر: معاني القرآن للفراء – تحقق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، ط/٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ٢٣٤/١، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفي السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د/ط، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ٢٢١/١.

[٤] تفسير أبي السعود ١٣٣/٢.



حرف الجر أي: ومن لم يستطع منكم غنًى إلى نكاحهن أو لنكاحهن، وإما بدل من (طولا)؛ لأن الطول فضل والنكاح قدرة، وإما مفعول به لـــ (يستطع) و (طولا) مصدر مؤكد له بمعناه؛ إذ الاستطاعة هي الطول، أو تمييز أي: ومن لم يستطع منكم نكاحهن استطاعة أو من جهة الطول والغنى[1].

ومما ترك فيه الترجيح أيضًا ما جاء في قوله- تعالى-: ﴿ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [المائدة/٤].

ذكر أبو السعود أن جملة (فكلوا) جواب الشرط، وذلك على تقدير كون (ما) في (وما علمتم) شرطية، وعلى تقدير كونها موصولة فهي مبتدأ وجملة (فكلوا) في محل رفع خبر لها، وأما على تقدير كونها عطفًا على (الطيبات) فإن (فكلوا) جملة متفرعة على بيان حل صيد الجوارح المعلَّمة داخلة تحت الأمر بـــ (قل) [2].

وكذلك ما جاء في قوله – عز اسمه-: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ﴾ [الأنعام/٩٤].

ذكر – رحمه الله – في توجيه (كما خلقناكم) أنه منصوب بدل من (فرادى)، أي: على الهيئة التي ولدتم عليها في الانفراد، أو حال ثانية عند من يجوز تعددها، أو حال من الضمير في فرادى)، أي: مشبهين ابتداء خلقكم عراة حفاة غُرلا بُهمًا، أو صفة مصدر (جئتمونا)، أي: مجيئا كخلقنا لكم أول مرة. ولم يرجح أبو السعود أحد هذه الأوجه أو يقوه[3].

ولم يرجح أبو السعود أيضاً في قوله – عز وجل-: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [التوبة/١٠٧].

قال – رحمه الله-: "(ضرارا) أي: مضارة للمؤمنين، وانتصابه على أنه مفعول ثان لـــ (اتخذوا)، أو على أنه مصدر مؤكد لفعل مقدر منصوب على الحالية أي: يضارون بذلك ضرارا، أو على أنه مصدر بمعنى الفاعل وقع حالا من ضمير (اتخذوا) أي: مضارين للمؤمنين"[4].

---

[1] السابق ٢/٢٦٩.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٤٣٠.

[3] السابق ٣/٨٩.

[4] تفسير أبي السعود ٣/٤٣٨.

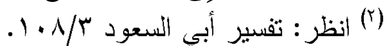
ففي الشواهد السابقة وغيرها مما لا تكاد تخطئه عين المطالع للتفسير[1] سرد أبو السعود الأوجه الإعرابية مسويا بينها غير مرجح أحدها، وأحسب أن تركه الترجيح لم يكن إلا لسوغ المعاني المترتبة على الأوجه المسوقة وكونها في درجة واحدة من البلاغة، فقد كان المعنى وبلاغته الدعامة الكبرى والأولى لترجيح أبي السعود أو رده وتخطئته بعض الأوجه.

رابعًا: تضعيفه بعض الأوجه:

نادراً ما نص أبو السعود – رحمه الله – على ضعف وجه من الأوجه بلفظ التضعيف الصريح، وإنما كان له عبارات أخرى للتضعيف كأن يقول: (وهو بعيد)، أو (وليس بواضح)، أو لا هذا ولا ذاك وإنما يناقش الوجه من حيث المعنى مناقشة تظهر ضعفه وبعده.

فمما صرح فيه أبو السعود – رحمه الله – بالتضعيف ما جاء في قوله – تعالى وعز –: ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴾ [الأنعام/١١٣].

ذهب أبو السعود إلى أن اللام في (لتصغى) لام التعليل، فهو علة أخرى للإيحاء معطوفة على (غرورا) – وهو العلة الأولى على الوجه الأول في إعرابه – وما بينهما اعتراض، وإنما لم ينصب لفقده شرطه؛ إذ الغرور فعل الموحي وصَغْو الأفئدة فعل الموحَى إليه، والمعنى: يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول ليغررهم به ولتميل إليه أفئدتهم[2].



[1] انظر: على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في توجيه (كذلك) من قوله: ﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴾ [آل عمران/٤٠] تفسير أبي السعود ٥٥/٢، وتوجيه (يوم يقول) من قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [الأنعام/٧٣]، ٧٠/٣، ٧١، وتوجيه (ولنعم دار المتقين) من قوله: ﴿ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل/٣٠]، ٣٤١/٤، وتوجيه (ربنا) من قوله: ﴿ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ [طه/٥٠]، ٦١٣/٤، وتوجيه (الذين) من قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشْفِقُونَ ﴾ [الأنبياء/٤٩]، ١٧٦/٤ وتوجيه (فطرة) من قوله: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم/٣٠]، ٣٥٣/٥، ٣٥٤.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ١٠٨/٣.



وعلى الوجهين الآخرين في (غرورا) [(١)]، فإن (لتصغى) علة لفعل محذوف يدل عليه المقام، أي: ولكون ذلك جعلنا ما جعلنا[(٢)].

قال أبو السعود: "والمعتزلة جعلوا اللام لام العاقبة، أو لام القسم، أو لام الأمر وضعفه في غاية الظهور"[(٣)]، وهو يعرِّض في قوله (المعتزلة) بالزمخشري في كشافه.

وقد صرح – رحمه الله – أيضاً بالضعف في أحد توجيهي قوله – عز وعلا–: ﴿ طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ ﴾ [النمل/١].

ذكر أبو السعود أن المحل الإعرابي لـــ (طس) على تقدير كونها اسما للسورة الرفع خبرا لمبتدأ محذوف أي: (هذا طس)، أي: مسمًى به[(٤)]. والإشارة إليه قبل جريان ذكره لما أن السورة باعتبار كونها على جناح الذكر وبصدده صارت في حكم الحاضر كما يقال: هذا ما اشترى فلان[(٥)].

وأما أن يكون رفعه بالابتداء على أن ما بعده خبره فضعيف، نص عليه أبو السعود إلا أنه لم يعلل تضعيفه هنا وعلله في مواطن أخرى منها فاتحة سورة يونس ﴿ الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ [يونس/١]، وفاتحة سورة الأعراف ﴿ الٓمٓصٓ * كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأعراف/١، ٢] فقد نقل – رحمه الله – تجويز البعض رفع (الر) و (المص) بالابتداء والخبر ما بعدهما معقباً بقوله: "وقد عرفت ما فيه من أن ما يجعل عنوانا للموضوع حقه أن يكون قبل ذلك معلوم الانتساب إليه عند المخاطب، وإذ لا عهد بالتسمية قبلُ فحقها الإخبار بها"[(٦)].

ومما ضعفه بنفي الوضوح عنه ما جاء في قوله – علا وتقدس–: ﴿ إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةٗ مِّنۡهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذۡهِبَ عَنكُمۡ رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ وَلِيَرۡبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمۡ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلۡأَقۡدَامَ ﴾ [الأنفال/١١].

---

(١) على أن (غرورا) منصوب على أنه مصدر في موقع الحال أي: غارّين، أو مصدر مؤكد لفعل مقدر هو حال من فاعل (يوحي) أي: يغرون غرورا. انظر: تفسير أبي السعود ٣/١٠٧.

(٢) السابق ٣/١٠٨.

(٣) تفسير أبي السعود ٣/١٠٨.

(٤) انظر: السابق ٥/٢٣١.

(٥) السابق ٣/٤٦٠، وانظر: أيضاً ٣/٢٣١.

(٦) تفسير أبي السعود ٣/١٥٦.



قال أبو السعود في توجيه الظرف (إذ) إنه بدل ثان من (إذ يعدكم) في قوله: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [الأنفال/٧] لإظهار نعمة أخرى من الله على المؤمنين، أو أنه منصوب بإضمار (اذكروا)، ونقل أبو السعود تعليق البعض (إذ) بـــ (النصر) أو بما في (من عند الله) من الفعل أو بالجعل[١]، ثم قال: "وليس بواضح"[٢].

ومثله ما جاء في قوله – عز وعلا–: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ ﴾ [الروم/٤٨، ٤٩].

قال أبو السعود: "(من قبله) تكرير للتأكيد والإيذان بطول عهدهم بالمطر واستحكام يأسهم منه. وقيل: الضمير للمطر أو السحاب أو الإرسال، وقيل (للكسف) على القراءة بالسكون وليس بواضح، وأقرب من ذلك أن يكون الضمير للاستبشار و (مِنْ) متعلقة بـــ (ينزل) لتفيد سرعة تقلب قلوبهم من اليأس إلى الاستبشار[٣]".

كذلك ضعف أبو السعود بعض الأوجه من خلال عدم إفادتها من حيث المعنى، أستشهد على ذلك بما جاء في تفسيره في قوله – عز وجل–: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [الأعراف/١٠].

أورد أبو السعود وجهين في الفعل (جعل) من حيث تعديه لمفعول أو لمفعولين وما يترتب على ذلك من معنىً. قال – رحمه الله–: "والجعل بمعنى الإنشاء والإبداع أي: أنشأنا وأبدعنا لمصالحكم ومنافعكم فيها أسبابا تعيشون بها، وكل واحد من الظرفين متعلق به أو بمحذوف وقع حالا من مفعوله المنكّر، إذ لو تأخر لكان صفة له"[٤].

---

[١] يقصد ما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال/١٠].

[٢] تفسير أبي السعود ٣/٣٠٤.

[٣] تفسير أبي السعود ٣٥/٣٥٩.

[٤] السابق ٣/١٦٢.



ثم نقل عن البعض توجيهه الجعل بتعديته لمفعولين ثانيهما أحد الظرفين على أنه مستقر قُدم على الأول، والظرف الآخر إما لغو متعلق بالجعل أو بالمحذوف الواقع حالا من المفعول الأول (معايش). وعقب على ذلك الوجه مخاطبًا القارئ بقوله: "وأنت خبير بأنه لا فائدة معتد بها في الإخبار بجعل المعايش حاصلة لهم أو حاصلة في الأرض"[1].

ذلك لأن مفعولي الجعل أصلهما المبتدأ والخبر، وأول المفعولين (معايش) وهو على الأصل مبتدأ وثانيهما أحد الظرفين، وهو على الأصل خبره، وفيما يبدو لي أن الصواب في جهة أبي السعود، والله أعلم بمراده.

خامسًا: تخطئته ورده بعض الأوجه:

لم يكن أبو السعود – رحمه الله – يتردد في تخطئة ورد بعض الأوجه الإعرابية خاصة تلك التي تؤدي إلى معنى لا يتواءم وجزالة النظم القرآني، أو قد لا تتناسب مع سياق الآى، أو غير ذلك من الأسباب التي يسوقها محتجا لرد هذا الوجه أو ذاك. وقد كان – رحمه الله – يحتج لرده الوجه أحياناً، وأحياناً أخرى يترك الاحتجاج.

(١) ما احتج لرده:

من ذلك ما جاء في قوله – عز وجل–: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ [آل عمران/١٨٢].

ذكر أبو السعود أن جملة (أنّ) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: والأمر أن الله تعالى ليس بمعذب لعبيده بغير ذنب من قبلهم[2].

وقد قيل إن جملة (أن) في محل جر بالعطف على (ما قدمت)، وسببيته للعذاب من حيث إن نفي الظلم مستلزم للعدل المقتضي لإثابة المحسن ومعاقبة المسيء.

وقد رد أبو السعود هذا الوجه قائلا: "وفساده ظاهر؛ فإن ترك التعذيب من مستحقه ليس بظلم شرعا ولا عقلا حتى ينتهض نفي الظلم سببا للتعذيب"[3].

---

(١) السابق نفسه.

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ١٩١/٢.

(٣) السابق ١٩٢/٢.



"وأنت خبير بأن إمكان تعذيبه تعالى لعبيده بغير ذنب، بل وقوعه لا ينافى كون تعذيب هؤلاء الكفرة بسبب ذنوبهم حتى يحتاج إلى اعتبار عدمه معه، وإنما يحتاج إلى اعتبار عدمه معه لو كان المدَّعى أن جميع تعذيباته تعالى بسبب ذنوب المعذبين"[1].

وقد تكرر ذلك عينه في الآية نفسها من سورة الأنفال، وفي قوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [الحج/١٠][2]، ورد أبو السعود وجه العطف لما يؤدي إليه من جعل عدم الظلم سببا للتعذيب، والحال أن الله – عز وجل – لا يظلم على كل حال سواء أعذب بذنب أم بغير ذنب.

وفي قوله – عز وعلا-: ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَـٰرُونَ وَسُلَيْمَـٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا * وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَـٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء/ ١٦٣، ١٦٤].

ذكر أبو السعود أن (رسلا) الأولى منصوبة بمضمر يدل عليه (أوحينا) معطوف عليه داخل معه في حكم التشبيه كما قبله، أي: وكما أرسلنا رسلا، و (رسلا) الثانية معطوفة على الأولى منصوبة بناصبها[3].

وقد ردّ أبو السعود قول من قال إن (رسلا) الأولي منصوبة بما يفسره قوله (قَدْ قَصَصْنَـٰهُمْ) والثانية معطوفة عليها، وكذلك أن يكونا منصوبين على نزع الخافض، والتقدير: كما أوحينا إلى نوح وإلى رسل إلخ.

قال – رحمه الله –: "والحق أن يكون انتصابهما بــ (أرسلنا)، فإن فيه تحقيقا للمماثلة بين شأنه ﷺ وبين شئون من يعترفون بنبوته من الأنبياء – عليهم السلام – في مطلق الإيحاء

---

[1] السابق ٢/١٩٢، ٣/٣٢٩.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٣/٣٢، ٥/١٢.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٤٠٦.



ثم في إيتاء الكتاب ثم في الإرسال؛ فإن قوله – تعالى –: (إنا أوحينا إليك) منتظم لمعنى (آتيناك) و (أرسلناك) حتما[١].

وعليه، فإن (رسلا) لا يمكن نصبه بـــ (قصصنا)؛ فإن ناصبه يجب أن يكون معطوفا على (أوحينا) داخلا معه في حكم التشبيه الذي يدور عليه فلك الاحتجاج على الكفرة، ولا ريب في أن (قصصنا) لا تعلق له بشيء من الإيحاء والإيتاء حتى يمكن اعتباره في ضمن قوله (إنا أوحينا إليك) [٢].

على أن تقدير (قصصنا) ناصبا لـــ (رسلا) الأولى يقتضي تقدير نفيه في الثانية "وذلك أشد استحالة وأظهر بطلانا"[٣].

فإن تناسب الآى وتوافق المعنى اللازم للوجه الإعرابي مع الآيات كلها بوصفها متتابعة في سياق واحد هو ما دفع أبا السعود لرد بعض الأوجه واختيار ما يحقق الترابط ويصيب المعنى، وأحسب أن اختياره أقرب إلى الصواب، والله أعلم بوجهه.

وفي قوله – عز وجل–: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ ﴾ [المائدة/١٠١].

ذكر أبو السعود أن جملة (عفا الله عنها) استئناف مسوق لبيان أن نهيهم عنها لم يكن لمجرد صيانتهم عن المساءة، بل لأنها في نفسها معصية مستتبعة للمؤاخذة وقد عفا عنها، والضمير في (عنها) للمسألة المدلول عليها بـــ (لا تسألوا)، أي: عفا الله – تعالى – عن مسائلكم السالفة؛ حيث لم يفرض عليكم الحج في كل عام جزاءً بمسألتكم، وتجاوز عن عقوبتكم[٤].

ورد – رحمه الله – أن تكون الجملة في محل جر صفة أخرى لـــ (أشياء) على أن يكون الضمير في (عنها) لها بمعنى: لا تسألوا عن أشياء عفا الله عنها ولم يكلفكم إياها، فهذا مما لا سبيل إليه أصلا؛ لأنه يقتضي أن يكون الحج قد فرض أولا في كل عام ثم نسخ بطريق العفو،

---

[١] السابق ٤٠٦/٢.

[٢] تفسير أبي السعود ٤٠٧/٢.

[٣] انظر: السابق ٤٠٧/٢.

[٤] انظر: تفسير أبي السعود ٥٥٤/٢.



وأن يكون ذلك معلوماً للمخاطبين ضرورة أن حق الوصف أن يكون معلوم الثبوت والانتساب للموصوف عند المخاطب قبل جعله وصفا له، وكلاهما ضروري الانتفاء قطعا[١].

هذا فضلا عن أن جعل الجملة صفة يستدعي اختصاص النهي بمسألة الحج[٢] مع أن النظم الكريم صريح في أنه مسوق للنهي عن السؤال عن الأشياء التي يسوؤهم إبداؤها[٣]. فجعل الجملة في محل الصفة أدى لمعنى خلاف المقصود من الآية لهذا ردّه أبو السعود.

وفي قوله – عز وعلا-: ﴿ الٓمٓصٓ * كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأعراف/ ١، ٢].

ذكر أبو السعود أن قوله (لتنذر به) متعلق بـــ (أنزل)، وما بينهما اعتراض توسط بينهما تقريرا لما قبله وتمهيدا لما بعده[٤].

وقد نقل وجها آخر وخطأه، حيث يتعلق (لتنذر به) بالنهي في قوله (فلا يكن)، فإن انتفاء الشك في كونه منزلا من عنده – تعالى – موجب للإنذار به قطعا.

قال – رحمه الله –: "وأنت خبير بأنه لا يتأتى؛ لأن تعليل النهي عن الشك بما ذكر من الإنذار والتذكير – مع إيهامه لإمكان صدوره عنه عليه الصلاة والسلام – مشعر بأن المنهي عنه ليس محذورا لذاته، بل لإفضائه إلى فوات الإنذار والتذكير لا أقل من الإيذان بأن ذلك معظم غائلته، ولا ريب في فساده"[٥].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴾ [فاطر/٣].

---

(١) السابق ٢/٥٥٤.

(٢) وهو سبب نزول الآية؛ حيث ألحف بعض الصحابة في السؤال عن فرضية الحج كل عام فنزلت. انظر: تفسير أبي السعود ٢/٥٥٢، ٥٥٣.

(٣) تفسير أبي السعود ٢/٥٥٤.

(٤) انظر: تفسير أبي السعود ٣/١٥٧.

(٥) السابق ٣/١٥٧ بتصرف يسير.



ذكر أبو السعود أن جملة (يرزقكم) كلام مبتدأ لا محل له من الإعراب داخل في حيز النفي والإنكار[1].

وقد ردّ – رحمه الله – بعض الأوجه موضحا فساد المعنى اللازم لها، فلا مساغ لجعل (يرزقكم) صفة أخرى لـــ (خالق) مرفوعة المحل أو مجرورته؛ لأن معناه نفي وجود خالق موصوف بوصفي المغايرة والرازقية معا من غير تعرض لنفي وجود ما اتصف بالمغايرة فقط[2].

ولم يسوّغ أيضا جعلها خبرا للمبتدأ (خالق)، ولا جعلها جملة مفسرة لمضمر ارتفع به (خالق) على الفاعلية، أي: هل يرزقكم من خالق إلخ، لما أن معناهما نفي رازقية خالق مغاير له – تعالى – من غير تعرض لنفي وجوده رأسا مع أنه المراد حتما[3].

ويبدو لي أن ليس هناك ما يمنع من كون جملة (يرزقكم) صفة أخرى لـــ (خالق) فالاستفهام للنفي والإنكار، وقد جاء الجواب من جهته تعالى بقوله (لا إله إلا هو)، وقد تكرر ذلك المعنى بالتتابع ذاته مع اختلاف التركيب في قوله – عز وجل – : ﴿ أَمَّن يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [النمل/٦٤]، فالسؤال في الآية عن إله آخر يرزق الخلق غير الله سبحانه، وهو المعنى ذاته الذي لم يسوغه أبو السعود. والله أعلى وأعلم.

وفي قوله – تعالي–: ﴿ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ * وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ * أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلۡأُنثَىٰ ﴾ [النجم/١٩–٢١].

ذكر أبو السعود أن الرؤية في (أفرأيتم) رؤية قلبية تستدعي مفعولين: الأول منهما (اللاة والعزي ومناة)، والثاني محذوف لدلالة الحال عليه، فالمعنى: أعقيب ما سمعتم من آثار كمال عظمة الله – عز وجل – في ملكه وملكوته وجلاله وجبروته وإحكام قدرته ونفاذ أمره في الملأ الأعلى وما تحت الثرى – رأيتم هذه الأصنام مع غاية حقارتها وقماءتها بناتٍ له تعالى. فالمفعول الثاني المحذوف الذي دلت عليه الحال (بنات)[4].

---

[1] تفسير أبي السعود ٤٦٣/٥، ٤٦٤.

[2] السابق ٤٦٤/٥.

[3] انظر: السابق ٤٦٤/٥.

[4] تفسير أبي السعود ٢٢٦/٦.

وقد رد – رحمه الله – أن يكون المفعول الثاني قوله: (ألكم الذكر وله الأنثى). قال: "وأما ما قيل من أن هذه الجملة مفعول ثان للرؤية، وخلوها عن العائد إلى المفعول الأول لما أن الأصل: أخبروني أن اللات والعزى ومناة ألكم الذكر وله هنَّ، أي تلك الأصنام، فوضع موضعها (الأنثى) لمراعاة الفواصل وتحقيق مناط التوبيخ – فمع ما فيه من التمحلات التي ينبغي تنزيه ساحة التنزيل عن أمثالها يقتضي اقتصار التوبيخ على ترجيح جانبهم الحقير على جناب الله العزيز الجليل من غير تعرض للتوبيخ على نسبة الولد إليه سبحانه"(١).

وكذلك قوله – عز وجل –: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ * قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلاً * نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلاً * أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلاً ﴾ [المزمل/١-٤].

قال أبو السعود: "(نصفه) بدل من الليل الباقي بعد الثُّنْيا بدل الكل، أي: قم نصفه، والتعبير عن النصف المخرج بالقليل لإظهار كمال الاعتداد بشأن الجزء المقارن للقيام، والإيذان بفضله، وكون القيام فيه بمنزلة القيام في أكثره في كثرة الثواب"(٢).

وقد نقل أبو السعود وجها آخر في إبدال (نصفه) ورده؛ حيث ذهب البعض إلى أن (نصفه) بدل من (قليلا) (٣)، وتخيير النبي ﷺ قبله في قيام نصف الليل أو أقل أو أكثر على حاله، وقد حكم عليه أبو السعود بعدم السداد واحتج بسببين:

الأول: أن الحقيق بالاعتناء الذي ينبئ عنه الإبدال هو الجزء الباقي بعد الثُّنْيا المقارن للقيام لا الجزء المخرج العاري عنه.

والثاني: أن نقص القيام وزيادته إنما يعتبران بالقياس إلى معياره الذي هو النصف المقارن له، فلو جعل (نصفه) بدلا من قليلا لزم اعتبار نقص القيام وزيادته بالقياس إلى ما هو عارٍ عنه بالكلية، على أن الاعتذار بتساوي النصفين– مع كونه تمحلا ظاهرا – اعتراف بأن الحق هو الأول(٤). فالمختار عنده أن يكون (نصفه) بدلا من (الليل) لا من (قليلا).

---

(١) السابق ٦/٢٢٧.

(٢) السابق ٦/٤١٧.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق أحمد السيد أحمد على، المكتبة التوفيقية، د/ط، د/ت، ٢/٣٧٦، وانظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين الألوسي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/٢، د/ت، ٢٩/١٠٢.

(٤) انظر: تفسير أبي السعود ٦/٤١٨.



(٢) ما ترك الاحتجاج لرده:

قال – تعالى شأنه –: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبۡحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران/١٩١].

ذكر أبو السعود أن قوله (ويتفكرون) لا محل له من الإعراب لعطفه على (يذكرون)، فهو منتظم معه في حيز الصلة، وردّ أن يكون في محل النصب على أن يكون معطوفا على الأحوال السابقة (قياما وقعودا وعلى جنوبهم) مكتفياً بقوله: "وليس بظاهر"[١].

ويغلب على ظني أن أبا السعود قصد بعدم ظهوره ضعفه من جهة المعنى؛ فإن المعنى اللازم لعطفه حالا كالأحوال السابقة أنهم يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ومتفكرين، وأقوى منه المعنى اللازم لعطفه على جملة الصلة مندرجا في حيزها، فهم يذكرون الله بلسانهم على تلك الأحوال والهيئات، ويتفكرون في خلقه بجنانهم، فالظاهر لي أن أبا السعود قد أصاب ليشمل المعنى الانشغال بالذكر قلبا ولساناً. والله أعلى وأعلم.

وفي قوله – عز وجل –: ﴿ أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٍ مَّكَّنَّـٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ ﴾ [الأنعام/٦].

ذكر أبو السعود أن (كم) في محل النصب بـــ (أهلكنا) على المفعولية، يستوي في ذلك أن تكون استفهامية أو خبرية، وهي تفيد التكثير وقد علقت فعل الرؤية عن العمل وسدت مع ما في حيزها مسد مفعوله، لأن الرؤية في الآية عرفانية لا قلبية[٢].

ثم قال – رحمه الله–: "وأما انتصابها على المصدر به أو على الظرفية على أنها عبارة عن المصدر أو عن الزمان فتعسف ظاهر"[٣].

وكذا مما رد فيه الوجه ولم يعلل لرده ما جاء في قوله – جل ذكره–: ﴿ وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ ۖ مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم

---

[١] تفسير أبي السعود ٢٠٥/٢.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ١٣/٣.

[٣] السابق ١٣/٣.

مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنعام/٥٢].

فقد جعل أبو السعود قوله (فتكون) جوابا للنهي في قوله (ولا تطرد)، وردّ قول من عطفه على (فتطردهم) على طريقة التسبيب[١] قائلا: "وليس بذاك"[٢].

ومثله ما جاء في قوله – عز وعلا–: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [الأعراف/١٥٧].

قال أبو السعود في توجيه (الذين): والموصول بدل من الموصول الأول بدل الكل، أو منصوب على المدح أو مرفوع عليه، أي: أعني الذين أو هم الذين، وأما جعله مبتدأ على أن خبره (يأمرهم) أو (أولئك هم المفلحون) فغير سديد[٣].

فالاسم الموصول إما في محل الجر بدلا من (الذين) في الآية السابقة على الشاهد حيث قال – عز وجل–: ﴿ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [الأعراف/١٥٦]. أو في محل النصب أو الرفع على المدح. وأما الرفع على الابتداء فمردود عند أبي السعود ولم يعلله.

وبعد، فهذه جملة من النماذج التي رد فيها أبو السعود بعض الأوجه أو خطأها سواء أبدى السبب لردها أم لم يبده، وأمثال ذلك في التفسير عديدة أحيل المستزيد منها على تفسيره[٤].

---

[١] والمعنى الإخبار بانتفاء حسابهم، وانتفاء الطرد والظلم المتسبب عن الطرد. انظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م، ٤/١٤١.

[٢] تفسير أبي السعود ٣/٥٦.

[٣] تفسير أبي السعود ٣/٢٥١.

[٤] انظر: على سبيل المثال توجيه (سواء) وما بعده من قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة/٦]، ١/٨٦، وتوجيه ناصب (أياما) في قوله: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة/١٨٤]، ١/٣٤٩، وتوجيه الاستثناء في قوله: ﴿ ولا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء/٢٢]، ٢/٢٥٥، وتوجيه (تنزيلا) من قوله: ﴿ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ﴾ [طه/٤]، ٤/٥٩٣.

سادسًا: تجويزه أوجهًا إعرابية أخرى يحتملها التركيب:

كان أبو السعود يذكر التوجيهات الإعرابية للكلمة أو للجملة داخل التركيب ثم يختم ذلك – في بعض الشواهد – بذكر وجه أو أكثر مما يحتمله التركيب ويسمح به المعنى فيقول: (ويجوز كذا) أو (ويحتمل أن يكون كذا).

من ذلك ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [المائدة/٨٣].

قال – رحمه الله – في معنى (مِن) الأولي والثانية: "(مِن) الأولى لابتداء الغاية، والثانية لتبيين الموصول، أي: ابتدأ الفيض ونشأ من معرفة الحق وحصل من أجله وبسببه، ويحتمل أن تكون الثانية تبعيضية، لأن ما عرفوه بعض الحق، وحيث أبكاهم ذلك فكيف بهم لو عرفوا كله وقرءوا القرآن وأحاطوا بالسنة"[١].

ومنه أيضاً ما جاء في قوله – تبارك اسمه-: ﴿ وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [هود/٤١].

ذكر أبو السعود أن (بسم الله) متعلق بـــ (اركبوا) حال من فاعله والتقدير: اركبوا مسمِّين الله تعالى أو قائلين: بسم الله. ثم قال: ويجوز أن يكون (بسم الله مجراها ومرساها) جملة مستقلة من مبتدأ وخبر في موضع الحال من ضمير (الفلك) أي: اركبوا فيها مجراةً ومرساةً بسم الله- تعالى – فيكونان كلامين له عليه الصلاة والسلام[٢].

ومثله ما جاء في قوله – تعالى-: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ * وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الحجر/١٠، ١١].

قال أبو السعود في توجيه الجملة بعد (إلا): "والجملة في محل النصب على أنها حال مقدرة من ضمير المفعول في (يأتيهم) إذا كان المراد بالإتيان حدوثه[٣]، أو أنها في محل الرفع

---

[١] تفسير أبي السعود ٥٣٠/٢.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ٤١/٤.

[٣] الحال المقدرة من أنواع الحال وهي المستقبلة كما في (ادخلوها خالدين) أي: مقدرين الخلود بعد دخولكم. انظر: الكواكب الدرية شرح المتممة الأجرومية للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، ط/٢، ١٣٥٦هـــ-١٩٣٧م، ٣٢/٢.

على أنها صفة (رسول) فإن محله الرفع على الفاعلية أي: إلا رسولٌ كانوا به يستهزؤون، أو الجر على أنها صفة باعتبار لفظه"[١].

ثم ختم تلك التوجيهات بتجويز نصب الجملة على الوصفية بتقدير موصوف منصوب على الاستثناء وإن كان المختار الرفع على البدلية[٢].

وأيضاً ما جاء في قوله – تعالى-: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٞۚ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞۚ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ * جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ لَهُمۡ فِيهَا مَا يَشَآءُونَۚ كَذَٰلِكَ يَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [النحل/٣٠، ٣١].

قال أبو السعود في توجيه (جنات عدن) إنها خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف أي: لهم جنات عدن. ثم قال: "ويجوز أن يكون هو المخصوص بالمدح"[٣] يعني في قوله: (ولنعم دار المتقين)، وعلى ثاني الوجهين يكون المخصوص بالمدح محذوفًا أي: دار الآخرة[٤].

ومما جوز فيه أوجهًا أخرى كذلك قوله – عز وعلا-: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗۖ وَمَا كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [الشعراء/٦٧].

ذكر أبو السعود أن (كان) زائدة وجوز أن تكون بمعنى (صار) فيختلف المعنى عما كان عليه مع القول بزيادتها.

قال – رحمه الله –: ومعنى (ما كان أكثرهم مؤمنين) على أن (كان) زائدة كما هو رأي سيبويه يكون كقوله – تعالى-: ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [يوسف/١٠٣] وهو إخبار منه – تعالى – بما سيكون بعد ما سمعوا الآيات الناطقة بالقصة تقريرا لما مرّ من قوله: ﴿ وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ مُحۡدَثٍ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهُ مُعۡرِضِينَ * فَقَدۡ كَذَّبُواْ ﴾ [الشعراء/٥، ٦][٥].

---

[١] تفسير أبي السعود ٤/٢٨٣.

[٢] انظر: السابق نفسه.

[٣] تفسير أبي السعود ٤/٣٤١.

[٤] انظر السابق نفسه.

[٥] تفسير أبي السعود ٥/٢٠٥.



ثم قال: ويجوز أن تجعل (كان) بمعنى (صار) كما فُعل ذلك في قوله – تعالى–: ﴿ وكان من الكافرين ﴾ [ص/٧٤]، فالمعنى: وما صار أكثرهم مؤمنين مع ما سمعوا من الآية العظيمة، فيكون الإخبار بعدم الصيرورة قبل الحدوث للدلالة على كمال تحققه وتقرره كقوله – تعالى–: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ ﴾ [النحل/١] [١].

ومثل ما سبق ما جاء في قوله – تعالى–: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَا ۖ تَبَرَّأۡنَآ إِلَيۡكَ ۖ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعۡبُدُونَ ﴾ [القصص/٦٣].

قال – رحمه الله –: (ربنا هؤلاء الذين أغوينا) أي: هم الذين أغويناهم، فحذف الراجع إلى الموصول[٢]. فاسم الإشارة مبتدأ والموصول خبره. ثم قال: "ويجوز أن يكون (الذين) صفة لاسم الإشارة و (أغويناهم) الخبر"[٣].

وكذلك قوله – عز وجل–: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر/٢٣].

ذكر أبو السعود أن (مثاني) منصوبة صفة أخرى لـ (كتابا) أو حالاً أخرى منه، ثم قال أخيرا: "ويجوز أن ينتصب على التمييز من (متشابها) كما يقال: رأيت رجلا حسَنا شمائلَ أي: شمائله، والمعنى: متشابهة مثانيه"[٤]. ذلك، وأحسب أن فيما استشهد به غناء عن الاستكثار، وأحيل المستكثر على نظائره في التفسير[٥].

---

[١] السابق نفسه بتصرف يسير.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ٣٠٣/٥.

[٣] السابق نفسه.

[٤] تفسير أبي السعود ٥٩٦/٥.

[٥] انظر: على سبيل المثال توجيه (ومن الذين أشركوا) من قوله: ﴿ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ ﴾ [البقرة/٩٦]، ٢٤٥/١، ٢٤٦، وتوجيه (التائبون) من قوله: ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ﴾ [التوبة/١١٢]، ٤٤٧/٣، وتوجيه (رشدا) من قوله: ﴿ هَلۡ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدًا ﴾ [الكهف/٦٦]، ٥١٥/٤، وتوجيه جملة (تصلى) من قوله: ﴿ تَصۡلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ﴾ [الغاشية/٤]، ٥٢٨/٦.

سابعًا: تنبيهه على أوجه محترز عنها معنًى وتركيبا:

كان من منهج أبي السعود التنبيه على بعض الأوجه المحترز عنها لما قد تفضي إليه من إفساد المعنى، أو لما فيها من مخالفة قواعد الصناعة النحوية التي عليها النحاة.

من ذلك ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗاۗ وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَاۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ [المائدة/١٧].

ذكر أبو السعود أن المراد من قوله: (يخلق ما يشاء) أنه – تعالى- يخلق ما يشاء من أنواع الخلق والإيجاد على أن (ما) نكرة موصوفة محلها النصب على المصدرية لا على المفعولية، كأنه قيل: يخلق أيَّ خلق يشاؤه، فتارة يخلق من غير أصل كخلق السماوات والأرض، وأخرى من أصل كخلق ما بينهما: فينشئ من أصل ليس من جنسه كخلق آدم وكثير من الحيوانات، ومن أصل يجانسه إما من ذكر وحده كخلق حواء، أو أنثى وحدها كخلق عيسى عليه السلام، أو منهما كخلق سائر الناس[١].

فقد اختار – رحمه الله – نصب (ما) على المصدرية، واحترز من نصبها على المفعولية لأن معنى المصدرية أنسب للمقام؛ حيث بيان قدرة الله المطلقة على الخلق والإعدام وأن عيسى – عليه السلام – من جملة ما خلق إزاحة لشبهة إلاهيته المدعاة من قبل النصارى، فليس عيسى بأعجز في خلقه من آدم – عليهما السلام – لذا استبعد أبو السعود النصب على المفعولية احترازاً من ذهاب هذا المعنى. والله أعلم.

ومنه قوله – تعالى اسمه -: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ﴾ [المائدة/١٠٦].

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٤٤٩.

قال أبو السعود – رحمه الله–: "(لا نشتري به ثمنا) جواب للقسم، وليس هذا من قبيل ما اجتمع فيه قسم وشرط، فاكتُفي بذكر جواب سابقهما عن جواب الآخر كما هو الواقع غالبا؛ فإن ذلك إنما يكون عند سد جواب السابق مسد جواب اللاحق لاتحاد مضمونهما كما في قولك: والله إن أتيتني لأكرمنَّك، ولا ريب في استحالة ذلك ههنا؛ لأن القسم وجوابه كلاهما منفصل، وقد عرفت أن الشرط من جهته تعالى"[1].

فجملة (إن ارتبتم) جملة معترضة بين القسم وجوابه سبقت من جهة الله – عز وجل – تنبيها على اختصاص الحبس والتحليف بحال الارتياب بالشاهدَيْن[2]، وعليه، فلا يستقيم أن يسد جواب القسم مسد جواب الشرط لما يفضي إليه من جعل كليهما من كلام الشاهدَيْن وليس كذلك المراد. والله أعلى وأعلم.

وكذلك قوله – عز وعلا–: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ﴾ [الأنعام/ ٨٣، ٨٤].

جعل أبو السعود جملة (ووهبنا) معطوفة على قوله: (وتلك حجتنا) وحظر عطفها على قوله (آتيناها). قال – رحمه الله –: "(ووهبنا له إسحاق ويعقوب) عطف على قوله (وتلك حجتنا)، فإن عطف كل من الجملة الفعلية والاسمية على الأخرى مما لا نزاع في جوازه، ولا مساغ لعطفه على (آتيناها) لأن له محلا من الإعراب نصبا ورفعا حسبما بُيِّن من قبل[3]، فلو عطف هذا عليه لكان في حكمه من الحالية والخبرية المستدعيتين للرابط ولا سبيل إليه ههنا"[4].

ومنه أيضا قوله – تبارك وتعالى–: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴾ [الأعراف/٧٨].

---

[1] تفسير أبي السعود ٥٦١/٢.

[2] انظر: السابق ٥٦٠/٢، ٥٦١.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٨٠/٣.

[4] السابق نفسه.

قال – رحمه الله–: "(جاثمين) خبر لـــ (أصبحوا) والظرف متعلق به، ولا مساغ لكونه خبرا و (جاثمين) حالا؛ لإفضائه إلى كون الإخبار بكونهم في دارهم مقصودا بالذات وكونهم جاثمين قيدا تابعا له غير مقصود بالذات"[١].

فقد احترز أبو السعود من جعل شبه الجملة خبرا و (جاثمين) حالا – بالرغم من جواز ذلك من حيث القاعدة النحوية – لما يفضى إليه هذا التركيب من جعل العمدة في الكلام فضلة وقيدا غير مقصود بالذات؛ حيث إن المقام يقتضي الإخبار بإصباحهم جاثمين تعجيلا لبيان عاقبة كفرهم وتكذيبهم، لا بيان أنهم أصبحوا في دارهم على أيَّة هيئة كانوا.

ومنه أيضا ما جاء في قوله – عز اسمه–: ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا * مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴾ [الأحزاب/ ٦٠، ٦١].

ذكر أبو السعود أن قوله (ملعونين) منصوب إما على الشتم أو على الحال على أن يكون الاستثناء في (إلا قليلا) وارداً عليه أيضا. ثم قال: "ولا سبيل إلى انتصابه عن قوله: (أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا)؛ لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها"[٢]، فاحتراز أبي السعود منه لما فيه من مخالفة القواعد النحوية وإن كان سائغاً معنىً. والله أعلى وأعلم.

ومثله ما جاء في قوله – تعالى وعز–: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ* وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ مَّارِدٍ * لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾ [الصافات/٦–٨].

اختار أبو السعود في توجيه قوله (لا يسمعون إلى الملإ الأعلى) أن يكون كلامًا مبتدأ سيق لبيان حال الشياطين بعد بيان حفظ السماء عنهم للتنبيه على كيفية الحفظ وعلى ما يعتريهم في أثناء ذلك من العذاب[٣].

وقد نبه – رحمه الله – على أكثر من وجه منعه، فقال: "ولا سبيل إلى جعله صفة لـــ (كل شيطان)، ولا جوابا عن سؤال مقدر لعدم استقامة المعنى، ولا علةً للحفظ على أن يكون

---

[١] السابق ٢٠٣/٣.

[٢] السابق ٤٢٩/٥.

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ٥١٩/٥.



الأصل: (لئلا يسّمعوا) فحذفت اللام كما حذفت من قولك: جئتك أَنْ تكرمَنى، فبقي (أَنْ لا يسمعوا) ثم تحذف (أَنْ) ويُهَدر عملها كما في قول من قال:

ألا أيُّهذا الزاجرى أحضَرَ الوغى[1].

لما أن كل واحد من ذينك الحذفين غير منكر بانفراده، فأما اجتماعهما فمن أنكر المنكرات التي يجب تنزيه ساحة التنزيل الجليل عن أمثالها"[2].

فاحتراز أبي السعود من الوجهين الأولين لما يفضيان إليه من عدم استقامة المعنى، واحترازه من الأخير لما فيه من حذف مركب مستنكر لا يليق مثله بالقرآن الكريم، كما رأى هو رحمه الله.

وأمثال تلك النماذج مما نبه فيه أبو السعود على أوجه قد تفسد المعنى أو تخالف القواعد – عديدة أحيل المستزيد على بعضها في تفسيره[3].

---

[1] بقية البيت (وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي) وهو من شواهد الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط/٣، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م،٣/٩٩، ١٠٠، وانظر: شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط/٢، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م، ص: ١٦٩، وانظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق محمد الرّيح هاشم، دار الجيل، ط/١، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م، ٢/٥٠، وانظر: أمالي ابن الشجري لهبة الله على بن حمزة العلوي، تحقيق ودراسة محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط/١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ١/١٢٤.

[2] تفسير أبي السعود ٥/٥١٩.

[3] انظر: على سبيل المثال ما جاء في توجيه معنى (مِنْ) في قوله: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ [البقرة/٢٣]، ١/١٣٦، وتوجيه (على الناس) من قوله: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران/٩٧]، ٢/٩٥، وتوجيه (ونطبع على قلوبهم) من قوله: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ [الأعراف/١٠٠]، ٣/٢١٨، وتوجيه الاستثناء في قوله: ﴿ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴾ [الصافات/٤٠]، ٥/٥٢٣، وتوجيه قوله (إذ جاءتهم الرسل) من قوله: ﴿ إِذْ جَاءَتْهُمُ الرُّسُلُ مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ [فصلت/١٤]، ٦/٤٠.



ثامنًا: ضوابط الرد والترجيح عند أبي السعود:

ترددت في تفسير أبي السعود مجموعة من الضوابط كانت بمثابة أهم الأسس التي انطلق منها في اختياراته بين الأوجه النحوية رادًّا بعضها هنا ومرجحا بعضها الآخر هناك.

وقد استخلصت الباحثة هذه الضوابط بألفاظها الواردة على لسان أبي السعود في تفسيره عبر تحريها في توجيهاته النحوية على مدار تفسير آيات الله – عز وجل – وأهم هذه الضوابط:

(١) تحقيق مناط الإفادة.

(٢) سداد المعنى وبلاغته.

(٣) مراعاة جزالة النظم الجليل.

(٤) تجاوب أطراف النظم وعدم تفكيكه.

(٥) التعسف.

(٦) مراعاة سياق الآي.

(٧) مراعاة مقتضى المقام.

وتلك الضوابط في مجملها تدور حول المعنى؛ فقد كان المعنى في بؤرة اهتمام أبي السعود على مدى تفسيره وفي تناوله التحليلات النحوية للتراكيب، لا يوازن أو يفاضل بينها وفقا لما تقتضيه قواعد الصناعة النحوية فحسب، وإنما يقدم على ذلك ما ينبثق عن كل تحليل نحوي من معنى، فيختار في ختام موازنته الوجه الأبلغ دلالة والأبرع توصيلا للمعنى، وصولا به – ما استطاع – إلى أرقى مراقي البلاغة، فقد كان أبو السعود يتناول تعدد التوجيه عن طريق فهم معنى التركيب النحوي، وربط ذلك باختلاف المعنى عند اختلاف التركيب، وليست الضوابط السابقة لترجيحه بين الأوجه إلا تصديقا لهذه المنهجية في التناول. وفيما يلي محاولة بيان تلك الضوابط والتمثيل عليها من تفسير أبي السعود.

(١) تحقيق مناط الإفادة:

ميز أبو السعود تمييزا دقيقا بين أركان الجملة عن طريق محاولته فهم مراد الله – عز وجل – من كلامه، وعلى أساس من ربط الآيات ببعضها ووضعها في سياقها كان يحدد الركنين الرئيسين في التركيب أيهما أحق أن يكون خبرا وأيهما أحق أن يكون مخبرا عنه،



وإن وضع هذا مكان ذاك انعكس المقصود إفادته من كلام الله – عز وجل – فلا يصل المعنى إلى الرتبة المرجوة له من البلاغة المرادة، وبالمثال اتضاح المقال.

قال الله – عز وجل–: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ* لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [الواقعة/ ١، ٢] حتي قوله – وهو موطن الاستشهاد–: ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَـٰثَةً * فَأَصْحَـٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَـٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ * وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلسَّـٰبِقُونَ ﴾ [الواقعة/ ٧–١٠].

ذكر أبو السعود أن أظهر وأشهر ما في إعراب قوله (وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة) وقوله (وأصحاب المشأمة ما أصحاب المشأمة) أن (أصحاب الميمنة) مبتدأ، وقوله (ما أصحاب الميمنة) خبره على أن (ما) الاستفهامية مبتدأ ثان خبره ما بعده، والجملة خبر الأول، والأصل: (ماهم) أي: أيُّ شيء هم في حالهم وصفتهم؛ فإن (ما) وإنْ شاعت في طلب مفهوم الاسم والحقيقة، لكنها قد يطلب بها الصفة والحال، وتقول: ما زيد؟ فيقال: عالم أو طبيب، فوضع الظاهر موضع الضمير لكونه أدخل في التفخيم، وكذا الكلام في قوله (وأصحاب المشأمة ما أصحاب المشأمة) [١].

وقد كان لأبي السعود في التركيب والمعنى رأي آخر هو الذي تقتضيه جزالة التنزيل – على حد قوله – تحقيقا للمقصود إفادته من الكلام الجليل.

فقوله تعالى (فأصحاب الميمنة) ليس مبتدأ – كما على الوجه الأشهر – وإنما هو خبر لمبتدأ محذوف، وكذا قوله (وأصحاب المشأمة)، وقوله (والسابقون)؛ ذلك لأن المترقب عند بيان انقسام الناس إلى الأقسام الثلاثة في قوله (وكنتم أزواجا ثلاثة) بيان أنفُس الأقسام الثلاثة، وأما أوصافها وأحوالها فحقها أن تبين بعد ذلك[٢].

وعليه فإن التقدير: فأحدها أصحاب الميمنة، والآخر أصحاب المشأمة، والثالث السابقون.

وأما جملة (ما أصحاب الميمنة) ونظيرتها (ما أصحاب المشأمة) فليستا خبرين – كما على الوجه الأشهر – وإنما كل منهما اعتراض؛ فإنه لما أُخِّر بيان أحوال القسمين: أصحاب

---

[١] تفسير أبي السعود ٦/٢٦١.

[٢] انظر: السابق ٦/٢٦٢.

الميمنة وأصحاب المشأمة عقب كل منهما بجملة معترضة بين القسمين منبئة عن ترامي أحوالهما في الخير والشر إنباءً إجماليا مشعرا بأن لأحوال كل منهما تفصيلا مترقَّبا[1].

وخالف أبو السعود أيضا بين ركني الجملة فلم يجعل (ما) مبتدأ وما بعدها خبرها وإنما جعل (ما) الاستفهامية خبرا أُخِّر عنه مبتدؤه؛ "فإن مناط الإفادة بيان أن أصحاب الميمنة أمر بديع كما يفيده كون (ما) خبرا، لا بيان أن أمرا بديعا أصحاب الميمنة كما يفيده كونها مبتدأ، وكذا الحال في (ما أصحاب المشأمة)[2].

ومثل ما سبق قوله – عز وعلا-: ﴿ ٱلۡحَآقَّةُ*مَا ٱلۡحَآقَّةُ * وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة/١-٣].

(الحاقة) هي الساعة أو الحالة الثابتة الوقوع التي تحق فيها الأمور وتظهر خبايا الصدور[3]، وقد ذكر أبو السعود أن أشهر ما قيل في إعراب جملة (الحاقة ما الحاقة) ونظيراتها أن (الحاقة) مبتدأ خبره (ما الحاقة) على أن تكون (ما) مبتدأ ثانيا و (الحاقة) خبره والجملة خبر للمبتدأ الأول، والأصل: ما هي؟ أي: أيُّ شيء هي في حالها وصفتها، فإن (ما) قد يطلب بها الصفة والحال، فوضع الظاهر موضع المضمر تأكيدا لهولها[4].

قال أبو السعود: "وقد سبق في سورة الواقعة أن مقتضى التحقيق أن تكون (ما) الاستفهامية خبرا لما بعدها؛ فإن مناط الإفادة بيان أن الحاقة أمر بديع وخطب فظيع كما يفيده كون (ما) خبرا، لا بيان أن أمرا بديعا الحاقة كما يفيده كونها مبتدأ وكون (الحاقة) خبرا"[5].

ومما رجح فيه أبو السعود وجها على آخر استنادا لتحقيق مناط الإفادة ما جاء في قوله – عز اسمه -: ﴿ يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ * تَتۡبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ * قُلُوبٌ يَوۡمَئِذٍ وَاجِفَةٌ * أَبۡصَٰرُهَا خَٰشِعَةٌ ﴾ [النازعات ٦-٩].

---

(١) السابق ٦/٢٦٢.

(٢) السابق ٦/٢٦٢.

(٣) انظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، دار الحديث – القاهرة، د/ط، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م، ص:٩٨٠، وانظر: مفردات القرآن تفسير وبيان إعداد محمد حسن الحمصي، مؤسسة الإيمان ودار الرشيد، ط/١، ١٤٠٥هـ–١٩٨٦م، ص:٥٦٦.

(٤) انظر: تفسير أبي السعود ٦/٣٨٦.

(٥) السابق نفسه.



نقل أبو السعود توجيه البعض لقوله (قلوب يومئذ واجفة)؛ حيث جُعل (قلوب) مرفوعا بالابتداء، و (يومئذ) متعلق بـــ (واجفة) وهي صفة لـــ (قلوب) مسوغة للابتداء بها لكونها نكرة، وقوله (أبصارها خاشعة) جملة من مبتدأ وخبر وقعت خبرا لـــ (قلوب) [1].

وقد ردّ أبو السعود هذا الوجه محتجا عليه بأسباب ثلاثة:

- السبب الأول: أن حق الصفة أن تكون معلومة الانتساب إلى الموصوف عند السامع حتى قالوا: إن الصفات قبل العلم بها أخبار، والأخبار بعد العلم بها صفات، فحيث كان ثبوت الوجيف للقلوب وثبوت الخشوع لأبصار أصحابها سواءً في المعرفة والجهالة كان جعل الأول عنوانا للموضوع مسلم الثبوت مفروغاً عنه وجعل الثاني مخبرا به مقصود الإفادة تحكما بحتا[2].
- السبب الثاني: أن الوجيف الذي هو عبارة عن شدة اضطراب القلب وقلقه من الخوف والوجل أشد من خشوع البصر وأهول، فجعل أهون الشرين عمدة وأشدهما فضلة مما لا عهد له في الكلام[3].
- السبب الأخير: أن تخصيص الخشوع بقلوب موصوفة بصفة معينة غير مشعرة بالعموم والشمول – تهوين للخطب في موقع التهويل[4].

فالوجه المختار عند أبي السعود أن تكون (قلوب) مبتدأ، و (واجفة) خبره على أن يكون تنكير (قلوب) قائما مقام الوصف المختص سواء حمل على التنويع– وإن لم يذكر النوع المقابل فإن المعنى منسحب عليه – أو على التكثير كما هو في: (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)؛ فإن التفخيم كما يكون بالكيفية يكون بالكمية أيضاً كأنه قيل: قلوب كثيرة يوم إذ يقع النفختان واجفة أي: شديدة الاضطراب زائلة عن أماكنها[5].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٦/٤٦٨.

[2] السابق ٦/٤٦٨، ٤٦٩.

[3] السابق ٦/٤٦٩.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٦/٤٦٩.

[5] السابق نفسه.



ويبدو لي أن اختيار أبي السعود أوفى بمقام الخطب الهائل؛ حيث إن تتابع الجمل، وتكرر الإسناد فيها، وتوارد المعاني تبعا لكل جملة أوفى بحق المقام حيث بيان أحوال هؤلاء الهالكين ممن أنكر البعث يوم وقع وهالهم مطلعه، والأبلغ – والله أعلى وأعلم – أن توصف أحوالهم من وجيف القلوب وخشوع الأبصار، وتحكى أقوالهم التي قالوها من إنكار البعث إلى غير ذلك مما يبشّع مسلكهم ليزدجر غيرهم حذرا من عاقبة تلك مباديها.

(٢) سداد المعنى وبلاغته:

رد أبو السعود بعض الأوجه مرجحا غيرها مستجيبا لداعي المعنى، فتارة يقول في وجه: "لا يساعده سداد المعنى"، وثانية يقول: "مخل بسداد المعنى"، وثالثة: "يفضى إلى فساد المعنى" إلى غير ذلك من العبارات الدالة على أنه قد نصب المعنى حكما على اختياراته وترجيحاته.

ففي قوله – عز وجل –: ﴿ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ * لِيَقۡطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡ يَكۡبِتَهُمۡ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ ﴾ [آل عمران/١٢٦، ١٢٧].

قال أبو السعود إن قوله (ليقطع) متعلق بـــ (ولقد نصركم) في قوله: ﴿ وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ وَأَنتُمۡ أَذِلَّةٞ ﴾ [آل عمران/١٢٣]، أو متعلق بما تعلق به الخبر في قوله (وما النصر إلا من عند الله) [١].

ورد – رحمه الله – تعلقه بنفس النصر، لأنه مخل بسداد المعنى، فضلا عما فيه من الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي هو الخبر [٢].

وخلل معناه لما فيه من قصر النصر المخصوص المعلل بعلل معينة على الحصول من جهته تعالى، وليس المراد إلا قصر حقيقة النصر أو النصر المعهود على ذلك، والمعنى: لقد نصركم الله يومئذ أو وما النصر الظاهر عند إمداد الملائكة إلا ثابت من عند الله ليقطع أي: يهلك وينقص طائفة من الذين كفروا [٣].

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٢/١٣٠.

[٢] انظر: السابق نفسه.

[٣] تفسير أبي السعود ٢/١٣٠.



ومنه ما جاء في قوله – عز وجل –: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام/٨١].

اختار أبو السعود أن تكون جملة (ولا تخافون) في محل نصب حال من ضمير (أخاف) بتقدير مبتدأ أي: وأنتم لا تخافون، على أن تكون الواو كافية في الربط من غير حاجة إلى الضمير العائد إلى ذي الحال، والمعنى: كيف أخاف أنا ما ليس في حيز الخوف أصلا وأنتم لا تخافون غائلة ما هو أعظم المخلوقات وأهولها وهو إشراككم بالله عز وجل[١].

وردّ – رحمه الله – أن يكون (ولا تخافون) معطوفاً على (أخاف) داخلا معه في حكم الإنكار والتعجيب. قال: "فهذا مما لا سبيل إليه أصلا لإفضائه إلى فساد المعنى قطعا، كيف لا؟ وقد عرفتك أن الإنكار بمعنى النفي بالكلية، فيؤول المعنى إلى نفي الخوف عنه – عليه السلام – ونفي نفيه عنهم، وأنه بين الفساد، وحمل الإنكار في الأول على معنى نفي الوقوع، وفي الثاني على استبعاد الواقع مما لا مساغ له"[٢].

ومثل ما سبق ما جاء في قوله – عز وجل –: ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ ۖ بَلْ ضَلُّواْ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ [الأحقاف/٢٨].

قال أبو السعود: "القربان ما يتقرب به إلى الله – تعالى – وأحد مفعولي (اتخذوا) ضمير الموصول المحذوف والثاني (آلهة)، و (قربانا) حال، والتقدير: فهلا نصرهم وخلصهم من العذاب الذين اتخذوهم آلهة حال كونها متقربا بها إلى الله – تعالى – حيث كانوا يقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى"[٣].

ورد – رحمه الله – أن يجعل (قربانا) مفعولا ثانيا، و (آلهة) بدلا منه لما فيه من فساد المعنى؛ "فإن البدل وإن كان هو المقصود لكنه لابد في غير بدل الغلط من صحة المعنى بدونه،

---

[١] انظر: السابق ٣/٧٨.

[٢] السابق نفسه.

[٣] تفسير أبي السعود ٦/١٣٦.

ولا ريب في أن قولنا: اتخذوهم من دون الله قربانا؛ أي متقربا بهم مما لا صحة له قطعا؛ لأنه تعالى متقرب إليه لا متقرب به، فلا يصح أنهم اتخذوهم قربانا متجاوزين الله في ذلك"[١].

وقد حدت عناية أبي السعود ببلاغة المعنى وسداده في بعض الأحيان إلى إيثار أوجه مخالفة لقواعد الصناعة النحوية لا لشيء إلا لأنها أقعد معنى، أذكر من ذلك ما جاء في قول الله – عز وجل –: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران/١٤٧].

فالقراءة المشهورة وردت بنصب (قولهم) خبرا لكان، واسمها (أنْ) وما بعدها أي: ما كان قولا لهم عند لقاء العدو واقتحام مضايق الحرب إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا[٢].

وقد أورد أبو السعود قراءة أخرى للآية برفع (قولهم) [٣] اسما لكان، والخبر (أنْ) وما في حيزها أي: ما كان قولهم حينئذ شيئا من الأشياء إلا هذا القول المنبئ عن أحسن المحاسن[٤].

وقد عقب أبو السعود على قراءة الرفع بقوله: "وهذا كما ترى أقعد بحسب المعنى وأوفق لمقتضى المقام؛ لما أن الإخبار بكون قولهم المطلق خصوصية قولهم المحكي عنهم مفصلا أكثر إفادة للسامع من الإخبار بكون خصوصية قولهم المذكور قولهم"[٥].

ثم قال في ختام احتجاجه لرأيه: "وإنما اختار الجمهور ما اختاره لقاعدة صناعية هي أنه إذا اجتمع معرفتان فالأعرف منهما أحق بالاسمية، ولا ريب في أعرفية (أن قالوا) لدلالته على جهة النسبة وزمان الحدث، ولأنه يشبه المضمر من حيث إنه لا يوصف ولا يوصف به، و (قولهم) مضاف إلى مضمر فهو بمنزلة العلم فتأمل"[٦].

---

(١) السابق نفسه.

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ٢/١٥٤.

(٣) ذكر أبو السعود أنها قراءة لابن كثير وعاصم الكوفي في رواية عنهما، انظر: تفسير أبي السعود ٢/١٥٤. وقد فتشت عنها في العشر المتواترة فلم أجدها منها.

(٤) تفسير أبي السعود ٢/١٥٤.

(٥) السابق ٢/١٥٥.

(٦) السابق نفسه.



وتكرر مثل ذلك في مواطن أُخر منها ما جاء في قوله – عز وعلا –: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوٓاْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [النور/٥١].

حيث قرئ (قول) في المشهورة بالنصب خبرا لـــ (كان)، وفي غيرها بالرفع اسما لها والخبر (أن يقولوا) [١].

وذكر – رحمه الله – أن قراءة النصب أقوى صناعة؛ "لأن الأولى بالاسمية ما هو أوغل في التعريف وذلك هو الفعل المصدر بـــ (أن)؛ إذ لا سبيل إليه للتنكير بخلاف (قول المؤمنين) فإنه يحتمله كما إذا اعتزلت الإضافة، لكن قراءة الرفع أقعد بحسب المعنى وأوفى لمقتضى المقام لما أن مصب الفائدة وموضع البيان في الجمل هو الخبر فالأحق بالخبرية ما هو أكثر إفادة وأظهر دلالة على الحدوث، وأوفر اشتمالا على نسب خاصة بعيدة من الوقوع في الخارج وفي ذهن السامع"[٢].

(٣) مراعاة جزالة النظم الجليل:

راعى أبو السعود في اختياراته بين الأوجه النحوية الجائزة تركيبا حمل النظم الكريم على أجزل المعاني، فرأيته كثيرا يعتل لرد بعض الأوجه الجائزة من حيث التركيب بعدم مناسبتها لجزالة النظم، أو أنها تخلي النظم عن المزايا، أو أنها تذهب برونق النظم، أو أنها أبعد من توفية النظم الكريم حقه من حيث الجزالة[٣].

أذكر من ذلك ما جاء في قول الله – عز اسمه –: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَـٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ﴾ [النساء/٤٤].

---

[١] السابق ١٣١/٥.

[٢] السابق نفسه.

[٣] الجزل: الحطب اليابس الغليظ، ورجل جزل الرأي وامرأة جزلة الرأي بينة الجزالة: جيدة الرأي. والجزل من الألفاظ ما يكون متينا على عذوبته في الفم، ولذاذته في السمع، وأجزل المعاني أجودها وأوفاها بالمقام. انظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير ، قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط/٢، د/ت، ١٨٥/١، وانظر: المعجم المفصل في علوم البلاغة إعداد إنعام فوال عكاوي مراجعة أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط/٢، ١٤١٧هـــ-١٩٩٦م، ص:٤٥٩.

نقل أبو السعود عدة أوجه في إعراب جملة (يشترون الضلالة) أحدها أنها في محل نصب حال مقدرة من واو (أوتوا)، وقد عقب عليه بأن اعتبار تقدير اشترائهم المذكور في الإيتاء مما لا يليق بالمقام، وثانيها أنها حال من الموصول أي: ألم تنظر إليهم حال اشترائهم، وقال فيه: "وأنت خبير بأنه خالٍ عن إفادة أن مادة التشنيع والتعجيب هو الاشتراء المذكور وما عطف عليه"[(١)].

واختار – رحمه الله – أن تكون جملة (يشترون الضلالة) استئنافية لا محل لها من الإعراب، قال: "والذي تقتضيه جزالة النظم الكريم أنه استئناف مبين لمناط التشنيع ومدار التعجيب المفهومين من صدر الكلام على وجه الإجمال والإبهام، مبني على سؤال نشأ منه كأنه قيل: ماذا يصنعون حتى ينظر إليهم، فقيل: يأخذون الضلالة ويتركون ما أوتوه من الهداية"[(٢)].

ومثل ما سبق ما جاء في قوله – تعالى وعز-: ﴿ قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة/٦٠].

اختار أبو السعود أن تكون (مَنْ) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف بتقدير مضاف قبله مناسب لما أشير إليه بكلمة (ذلك) أي: دين من لعنه الله، أو بتقدير مضاف قبلها مناسب لــ (مَن) أي: بشرّ من أهل ذلك، وعلى أي من التقديرين فالجملة استئناف وقع جوابا عن سؤال نشأ من الجملة الاستفهامية إما على حالها، وهو الظاهر المناسب لسياق النظم الكريم، وإما باعتبار التقدير فيها فكأنه قيل: ما الذي هو شر من ذلك فقيل: هو دين من لعنه الله إلخ، أو قيل: من ذا الذي هو شر من أهل ذلك، فقيل: هو من لعنه الله[(٣)].

وقد رد أبو السعود قول من قال إن (مَنْ) في محل جر بدل من (شر)؛ لأن ذلك الوجه يقتضي إخلاء النظم الكريم عن المزايا المذكورة بالمرة، فهو مما لا سبيل إليه قطعا. وقد استدل على رده بأسباب:

---

(١) تفسير أبي السعود ٢/٢٩٤.

(٢) السابق نفسه.

(٣) انظر: تفسير أبي السعود ٢/٥٠٣.



أولها: أن المقصود الأصلي ليس مضمون الجملة الاستفهامية بل هو مقدمة سيقت أمام المقصود لهزؤ المخاطبين وتوجيه أذهانهم نحو تلقى ما يُلقي إليهم عقيبها بجملة خبرية موافقه في الكيفية للسؤال الناشيء منها وهو المقصود إفادته، وعليه يدور فلك الإلزام والتبكيت، فإذا جعل الموصول بما في حيز صلته من تتمة الجملة الاستفهامية فأين الذي يلقي إليهم عقيبها جوابا عما نشأ من السؤال ليحصل به الإلزام والتبكيت؟[1]

ثانيها: أن الجملة الآتية بمعزل من صلاحية الجواب، كيف لا؟ ولابد من موافقته في الكيفية للسؤال الناشئ عن الجملة الاستفهامية، وهذا السؤال الناشئ عنها يستدعي وقوع الشر من تتمة المخبر عنه، لا خبرا كما في الجملة المذكورة[2]، يعني قوله: (أولئك شر مكانا).

ومثل ما سبق ما في قوله – عز وعلا-: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [الأنعام/١٤٢، ١٤٣].

قال أبو السعود (الزوج) ما معه آخر من جنسه يزاوجه ويحصل منهما النسل، و (ثمانية أزواج) عنده بدل من (حمولة وفرشا) منصوبا بما نصبهما، ورد أن تكون (ثمانية) مفعولا لـــ (كلوا) على أن يكون قوله (ولا تتبعوا خطوات الشيطان...) اعتراضًا بينهما، وكذلك رد أن تكون حالا من (ما) بمعنى: مختلفة أو متعددة، فكلا الوجهين تأباه جزالة النظم الكريم لظهور أنه مسوق لتوضيح حال الأنعام بتفصيلها أولا إلى حمولة وفرش، ثم بتفصيلها إلى ثمانية أزواج حاصلة من تفصيل الأولى إلى الإبل والبقر، وتفصيل الثاني إلى الضأن والمعز، ثم تفصيل كل من الأقسام الأربعة إلى الذكر والأنثى. كل ذلك لتحرير المواد التي تقولوا فيها على الله سبحانه وتعالى[3].

(٤) تجاوب أطراف النظم وعدم تفكيكه:

رد أبو السعود بعض الأوجه لما يترتب عليها من فصل أجزاء النظم وتفكيكها مما يحدث أثره على المعنى بفصم عراه الملتحمة فيؤدي إلى شيء من عدم الترابط، مثال ذلك ما جاء في قوله – عز وجل -: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ

[1] السابق ٢/٥٠٤.

[2] السابق ٢/٥٠٤، ٥٠٥.

[3] تفسير أبي السعود ٣/١٣٢.

وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران/ ١٩٠، ١٩١].

ذكر أبو السعود ثلاثة أوجه في إعراب الموصول وردّ وجها رابعا لما يترتب عليه من تفكيك النظم، قال – رحمه الله –: "الموصول إما موصول بـــ (أولى الألباب) مجرور على أنه نعت كاشف له بما في حيز الصلة، وإما مفصول عنه مرفوع أو منصوب على المدح أو مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وقيل: هو مرفوع على الابتداء والخبر هو القول المقدر قبل قوله (ربنا)، وفيه من تفكيك النظم الجليل ما لا يخفى"[١].

ويبدو لي أن أبا السعود – رحمه الله – كان معه كبير الحق في رده الوجه الأخير، وأحسب أن قصده بتفكيك النظم فصل معنى الآيتين، فثلاثة الأوجه التي أجازها ليس فيها ذلك الفصل في المعنى؛ فوجه النعت أساسه على اتصال التركيب، ووجه المدح رفعا ونصبا وإن كان منفصلا من حيث التركيب إلا أن المعنى على الاتصال، فسواء كان التقدير: هم الذين أو أعني الذين، فإن الموصول بما في حيز صلته يدل على أن المقصود بأولي الألباب الذين لا يغفلون عنه – تعالي – في عامة أوقاتهم. وأما ثالث الأوجه برفع الموصول خبرًا لمحذوف فظني أن وجه الرفع على المدح كان عنه مغن.

والمعنى على الوجه المردود ليس هكذا، فمعناه – على اعتبار (الذين) مبتدأ خبره القول المحذوف–: الذين لا يغفلون عن الله – تعالى – عامة أوقاتهم يقولون ربنا إلخ، فليس فيه ما في الأوجه السابقة من اتصال المعنى بالإشارة إلى أن هؤلاء الذاكرين هم أنفسهم أولوا الألباب في الآية قبلها. والله – عز وجل – أعلم بالمراد.

ومثل ذلك ما جاء في قوله – تبارك اسمه–: ﴿ وَلِكُلّٖ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَۚ ﴾ [النساء/٣٣].

ذكر أبو السعود أن قوله: (ولكل جعلنا...) جملة مبتدأة مقررة لمضمون ما قبلها والمعنى: لكل قوم جعلناهم موالي – أي ورثة – نصيب معين مما ترك الوالدان والأقربون، على أن (جعلنا موالي) صفة لـــ (كل) وأصل الكلام: جعلناهم موالي، فحذف الضمير الراجع لـــ (كل)، والكلام

[١] تفسير أبى السعود ٢٠٣/٢.



مبتدأ وخبر على طريقة قولك: لكل من خلقه الله إنسانا من رزق الله أي: حظ منه[1]. وعليه، فإن (الوالدن والأقربون) فاعلان للترك.

قال أبو السعود: "وأما ما قيل من أن المعنى: لكل أحد جعلنا موالي مما ترك، أي: وُرّاثا منه – على أن (مِنْ) صلة (موالي) لأنه في معنى الوارث، وفي (ترك) ضمير مستكن عائد على (كل)، وقوله تعالى: (الوالدان والأقربون) استئناف مفسر للموالي كأنه قيل: من هم؟ فقيل: الوالدان – ففيه تفكيك للنظم الكريم"[2].

فهذا الوجه فيه فصم لعرى المعنى؛ لأن بيان الموالي بما ذكر يفوِّت الإبهام المصحح لاعتبار التفاوت بينهم كما أشير إليه في ثنايا الوجه الأول؛ حيث لكل وارث نصيب معين مغاير لنصيب غيره[3]، فضلا عما فيه من خروج الأولاد من الموالي، إذ لا يتناولهم الأقربون كما لا يتناولهم الوالدان[4].

(٥) التعسف:

(العَسْف) الأخذ على غير الطريق[5]، ويقال: عَسَفَ الطريقَ، أي: سار فيه على غير هدى، وعَسَف عنه أي: عدل وحاد، وعَسَف في الأمر فعله بلا روية ولا تدبر، وعَسَف الدمعُ الجفونَ: كثر فجرى في غير مجاريه، وتعسَّف في الكلام: تكلَّف[6].

رد أبو السعود – رحمه الله – بعض التوجيهات لما رآه فيها من تكلف وتعسف، سواء في ذلك على صعيد المعنى أو على صعيد التركيب، فترددت في تفسيره عبارات مثل (تعسف مستغنًى عنه) أو (اعتساف بيِّن يجب تنزيه النزيل عن أمثاله) أو (تعسف ظاهر).

---

[1] تفسير أبي السعود ٢/٢٧٩.

[2] السابق ٢/٢٨٠.

[3] انظر: السابق ٢/٢٧٩ حيث فصل المعنى على الوجه الأول وقد اختصرته.

[4] السابق ٢/٢٨٠.

[5] مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي مادة (عَسَفَ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د/ط، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م، ص: ٤٥٦.

[6] انظر: المعجم الوسيط مادة (عسف) ، قام بإخراجه نخبة من العلماء، مجمع اللغة العربية، ٢/٦٠٠، ٦٠١.



ومما ردّ فيه بعض الأوجه لما فيها من التعسف ما جاء في قوله – عز وجل –: ﴿ قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي ضَرّٗا وَلَا نَفۡعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌۚ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ فَلَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ﴾ [يونس/٤٩].

قال أبو السعود: (إلا ما شاء الله) استثناء منقطع والمعنى: ولكن ما شاء الله كائن. وردّ أن يكون الاستثناء متصلا على معنى: إلا ما شاء الله أن أملكه؛ حيث يأباه مقام التبرؤ من أن يكون له – عليه السلام – دخل في إتيان الوعد[١].

قال أبو السعود: "وجعل (ما) عبارة عن بعض الأحوال المعهودة المنوطة بالأفعال الاختيارية المفوضة إلى العباد على أن يكون المعنى: لا أملك لنفسي شيئا من الضر والنفع إلا ما شاء الله أن أملكه منهما: من الضر والنفع المترتبين على الأكل والشرب عدما ووجودا – تعسف ظاهر"[٢].

ومنه أيضا ما جاء في قوله – تبارك وتعالى–: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ * كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الحج/ ٣، ٤].

ذكر أبو السعود أن محل (أنّ) وما في حيزها الرفع خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير: من تولاه فشأنه أنه يضله عن طريق الجنة، أو مبتدأ خبره محذوف والتقدير: فحق أنه يضله، والجملة على كلا التقديرين جواب الشرط إن جعلت (منْ) شرطية، وخبر لها إن جعلت موصولة[٣].

واستبعد ما قيل من القول بعطف (فأنه يضله) على (أنه من تولاه) فقال: "وفيه من التعسف ما لا يخفى. وقيل وقيل مما لا يخلو عن التمحل والتأويل"[٤].

ومنه أيضا ما جاء في قوله – عز وعلا–:﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ وَأَخَذۡنَا مِنۡهُم مِّيثَٰقًا

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٥٠٨/٣.

[٢] السابق نفسه.

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ٧/٥.

[٤] السابق نفسه.



غَلِيظًا* لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ ۚ وَأَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الأحزاب/٧، ٨].

قال أبو السعود: إن جملة (وأعد) معطوفة على مضمر مستأنف سيق لبيان ما هو داع إلى أخذ الميثاق وغاية له أي: فَعَل الله ذلك ليسأل... وأعد إلخ[١].

وجوز أن تعطف على ما دل عليه قوله (ليسأل الصادقين) كأنه قيل: فأثاب المؤمنين وأعد للكافرين الآية[٢].

ورد – رحمه الله – أن يكون (وأعد) معطوفا على (وأخذنا)، والمعنى: أن بعثة الرسل وأخذ الميثاق منهم لإثابة المؤمنين، أو أن المعنى أن الله – تعالى – أكد على الأنبياء الدعوة إلى دينه لأجل إثابة المؤمنين، وهذا تعسف ظاهر – كما قال أبو السعود – فضلا عن إفضائه إلى كون بيان إعداد العذاب الأليم للكافرين غير مقصود بالذات[٣].

(٦) مراعاة سياق الآي:

اهتم أبو السعود في توجيهه بالسياق فردّ ورجح واضعا في اعتباره مجرى الكلام وتسلسله وترابط الآي ببعضها البعض، فترددت في تفسيره جمل مثل: (هذا مما لا يساعده السياق)، أو (هذا ما يستدعيه السياق بسباقه ولحاقه)، فالسباق ما أتي قبل الكلمة أو الجملة موطن التوجيه من الكلام، واللحاق ما لحقها وأتى بعدها، ومجموع السباق واللحاق هو السياق.

ومما استند أبو السعود في توجيهه إلى السياق ما جاء في قوله – عز وعلا –: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام/١١٧].

ذكر أبو السعود أن الفعل (يضل) قرئ بضم الياء من الرباعي على أن (مَنْ) فاعل لـــ (يُضل) في المعنى، والمفعول محذوف، ومحل (من) النصب بفعل مقدر، أي: هو أعلم يعلم من يضل الناس، فيكون تأكيدا للتحذير عن طاعة الكفرة[٤].

---

[١] انظر: السابق ٣٩٦/٥.

[٢] السابق نفسه.

[٣] السابق نفسه.

[٤] انظر: تفسير أبي السعود ١١٢/٣.



ورد – رحمه الله – أن يكون فاعل (يضل) هو الله – تعالى –، و(مَن) منصوبه بما ذكر من الفعل المقدر أي: إن ربك يعلم من يضله، أو مجرورة بإضافة (أعلم) إليها أي: أعلم المضلين من قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾ [الرعد/٣٣].

قال أبو السعود في هذا التوجيه: "لا يساعده السباق والسياق، والتفضيل في العلم بكثرته وإحاطته بالوجوه التي يمكن تعلق العلم بها ولزومه وكونه بالذات لا بالغير"[(١)].

ومنه أيضا ما جاء في قوله – عز وعلا – :﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء/١٧].

ذكر أبو السعود أن (التوبة) مبتدأ خبره (للذين يعملون السوء بجهالة)، وشبه الجملة (على الله) متعلق بما تعلق به الخبر، أو متعلق بمحذوف وقع حالا من ضمير المبتدأ في متعلق الخبر، هذا على رأي من جوز تقديم الحال على عاملها المعنوي عند كونها ظرفا أو حرف جر[(٢)].

وردّ – رحمه الله – قول من قال إن (على الله) هو الخبر، وقوله (للذين) متعلق بما تعلق به الخبر أو بمحذوف وقع حالا من الضمير المستكن في متعلق الخبر[(٣)].

وبالرغم من إشارة أبي السعود إلى خلو هذا الوجه عما في الأول من تقديم الحال على العامل المعنوي، إلا أن الذي يقتضيه المقام ويستدعيه النظام هو الوجه الأول كما قال هو؛ "لما أن ما قبله من وصفه تعالى بكونه توابا رحيما إنما يقتضي بيان اختصاص قبول التوبة منه تعالى بالمذكورين، وذلك إنما يكون بجعل قوله تعالى (للذين) إلخ خبرا، ألا ترى قوله – عز وجل–: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ [النساء/١٨]، فإنه ناطق بما قلنا، كأنه قيل: إنما التوبة لهؤلاء لا لهؤلاء"[(٤)].

---

(١) السابق نفسه.

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ٢/٢٤٨.

(٣) انظر: السابق نفسه.

(٤) السابق ٢/٢٤٩.



فقد استند أبو السعود إلى الكلام السابق والكلام اللاحق لتأييد اختياره للوجه الإعرابي، فيأخذ الكلام بعضه بحجز بعض في إطار سياق ضام يُسلم بعضه إلى معاني بعض.

(٨) مراعاة مقتضى المقام:

سبقت الإشارة خلال المبحث الأول من هذا الفصل إلى اهتمام أبي السعود بالمقام وكونه في بؤرة وعيه عند التوجيه، وبيان المعنى المترتب عليه، وإيثارا لعدم الحشو والإملال أكتفي بما سقته هناك وأحيل المستطلع على مكانه من البحث[١].

[١] انظر: ص: ٣٥، ٣٦ من البحث.



المبحث الرابع

موقف أبي السعود من الخلاف النحوي

أولاً: موقفه من الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة.

ثانيًا: ما خالف فيه أبو السعود الجمهور.



أولاً: موقفه من الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة:

لم يكن أبو السعود يرجح رأى أيٍّ من المدرستين: البصرية والكوفية في المواطن التي اختلفت فيها تخريجاتهما النحوية، وإنما كان ينص على الخلاف في موطن الشاهد من الآية موضحا رأي كل مدرسة فيه من دون تفصيل.

وكان – رحمه الله – يبدأ بذكر الرأي البصري أولا ثم يردفه برأي الكوفيين غير مرجح أيًّا منهما إلا فيما ندر، وفيما يلي إيراد بعض الشواهد من تفسيره تصديقا للمقال.

في قول الله – عز وجل –: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [البقرة/١٣٢].

ذكر – رحمه الله – أن جملة (يا بني) وما بعدها منصوبه بقول مضمر على رأي البصريين، أي: فقال: يا بني إن الله اصطفى...إلخ، ومتعلقة بـــ (وصَّي) عند الكوفيين لأنه في معنى القول[١].

وذلك كقول الراجز:

رَجْلان من ضبة أخبرانا إنَّا رأينا رجلا عريانا

بكسر همزة (إن) على إضمار القول، أو على إجراء الإخبار مجرى القول[٢].

وقرئ (أن يا بني) [٣] بـــ (أَنْ) المفسرة، قال الفراء: "ألغيت (أَنْ) لأن التوصية في معنى القول، وكل كلام رجع إلى القول جاز فيه دخول (أن) وجاز إلغاؤها"[٤].

فلم يزد أبو السعود على أن ذكر الرأيين فقط دون أن يصرح بترجيح أحدهما.

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٢٩٦/١.

[٢] تفسير أبي السعود ٢٩٦/١، وانظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإفصاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق على النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلي للشؤون الإسلامية، د/ط، ١٤١٥هـــ-١٩٩٤م، ١٠٩/١ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٥٧١/١.

[٣] تفسير أبي السعود ٢٩٦/١.

[٤] انظر: معاني القرآن للفراء ٨٠/١، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/١، ١٤١٩هـــ-١٩٩٨م، ٥٠٣/٢.

وفي قوله – تعالى-: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة/١٤٣].

نص أبو السعود على رأي كل من المدرستين في إعراب (ليضيع) فقال: "اللام في (ليضيع) إما متعلقة بالخبر المقدر لـــ (كان) كما هو رأي البصرية، وانتصاب الفعل بعدها بـــ (أن) المقدرة، أي: ما كان الله مريدا أو متصديا لأن يضيع إلخ، ففي توجيه النفي إلى إرادة الفعل تأكيد ومبالغة ليست في توجيهه إلى نفسه، وإما مزيدة للتأكيد ناصبة للفعل بنفسها كما هو رأي الكوفية، ولا يقدح في ذلك زيادتها، كما لا يقدح زيادة حروف الجر في عملها"[١].

فأبو السعود وإن كان قد نص على كلا الرأيين دون تصريح منه برجحان أحدهما عنده، إلا أنني أحسب أن عبارته التي فصل بها بين الرأيين تعقيبا على رأي البصريين، موضحا ما فيه من مزيد مبالغة مستفادة من توجه النفي إلى إرادة الفعل لا إلى نفسه – أحسب أنها ترجيح ضمني؛ فالنفي موجه إلى الإرادة المتمثلة في الخبر المحذوف لا إلى فعل الإضاعة نفسه، ونفي الإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل نفسه[٢]، ويقوي هذا الحسبان عندي دوران أبي السعود مع بلاغة المعنى حيثما دارت وفي جانب مَنْ كانت، حيث كان يقدم الاستجابة لداعي البلاغة على الالتزام بقواعد الصناعة النحوية كما سيأتي بيانه في نهاية المبحث.

ومما نص فيه على الخلاف ولم يرجح أيضا ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [النساء/٢٦].

أورد أبو السعود ثلاثة آراء في قوله (ليبين):

الرأي الأول:- وهو رأي البصريين – أن مفعول (يريد) محذوف تقديره: يريد الله تشريع ما شرع من التحريم والتحليل لأجل التبيين لكم، واللام في (ليبين) مزيدة للتأكيد والفعل منصوب بـــ (أن) مضمرة بعد اللام[٣].

---

[١] تفسير أبي السعود ٣١٢/١.

[٢] انظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي ٢٦/٣.

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ٢٧٢/٢.



الرأي الثاني-: وهو رأي الكوفيين – أن ينتصب (يبين) باللام نفسها من غير إضمار (أن)، وهي وما بعدها مفعول للفعل المتقدم (يريد)؛ فإن اللام قد تقام مُقام (أن) في فعل الإرادة والأمر فيقال: أردت لأذهب وأن أذهب، وأمرتك لتقوم وأن تقوم، وقد منعه البصريون؛ لأن وظيفة اللام الجر، والنصب بعدها بإضمار (أن) [1].

الرأي الثالث: – وهو رأي بعض البصريين – أن يؤول الفعل الذي قبل اللام بمصدر في محل رفع بالابتداء ويجعل ما بعده خبرا له كما في: (تسمع بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه) [2]، فالتقدير في قوله: (يريد الله ليبين): إرادة الله للتبيين[3].

وهكذا نص أبو السعود على الآراء في المسألة ولم يرجح.

ومثل ذلك أيضا ما جاء في قوله – عز وجل -: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ﴾ [النساء/١٧٦].

قال أبو السعود: (يبين الله لكم) أي: حكم الكلالة، وأحكامه، وشرائعه التي من جملتها حكمها، (أن تضلوا) أي: كراهة أن تضلوا في ذلك، وهذا رأي البصريين صرّح به المبرد، وذهب الكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين إلى تقدير اللام و (لا) في طرفي (أَنْ) أي: لئلا تضلوا، وقال الزجاج: هو مثل قوله –تعالى-: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ ﴾ [فاطر/٤١]" [4].

فمفعول (يبين) محذوف عند البصريين، و (أن تضلوا) مفعول لأجله على حذف مضاف، والتقدير: يبين الله لكم أمر الكلالة كراهة أن تضلوا فيها، وهذا تقدير المبرد[5].

أما الكوفيون فيقدرون (لا) محذوفة بعد (أن)، والمعنى: (ألاَّ تضلوا) كذا نص عليه الفراء[6]. قالوا: وحذف (لا) شائع ذائع[7]، إلا أن البصريين لا يجيزون إضمار (لا) فالتقدير

---

[1] السابق نفسه.

[2] السابق نفسه.

[3] اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٣٣٠/٦.

[4] تفسير أبي السعود ٤١٩/٢.

[5] انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق ، د/ط، ١٩٩٤م، ١٧٦/٤، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي ١٥٧/٧.

[6] معاني القرآن للفراء ٢٩٧/١، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق وشرح عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط/١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م، ١٣٧/٢.

[7] انظر: الدر المصون للسمين ١٧٦/٤، اللباب لابن عادل ١٥٧/٧.



عندهم: كراهة أن تضلوا، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه ورجح ذلك بأن حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف (لا) [(١)].

ومن الجدير بالذكر أن قول الزجاج الذي نقله أبو السعود في عبارته السابقة لم أجده ثابتا في معاني القرآن وإعرابه[(٢)]، ويبدو – والله أعلم – أن أبا السعود قد نقل العبارة عمن تناقلها قبله كصاحب الدر المصون، وصاحب اللباب في علوم الكتاب وغيرهما[(٣)].

وفي قوله – تبارك اسمه-: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [المائدة/١٠٦].

قال أبو السعود: "(أنتم) مرفوع بمضمر يفسره ما بعده تقديره (إن ضربتم)، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، وهذا رأي جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه مبتدأ بناءً على جواز وقوع المبتدأ بعد (إنْ) الشرطية كجواز وقوعه بعد (إذا)، فقوله – تعالى– (ضربتم في الأرض) أي: سافرتم فيها لا محل له من الإعراب عند الأولين لكونه تفسيرا، ومرفوع على الخبرية عند الباقين"[(٤)].

فــ(إنْ) و (لو) حرفا شرط ولابد من أن يليهما الفعل، نحو قوله – تعالى-: ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ [الإسراء/١٠٠]، و ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [النساء/١٧٦] على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر؛ ولذلك لم يجز: (لو زيد ذاهب) ولا (إنْ عمرو خارج)، فالشرط لا يكون إلا بالأفعال[(٥)].

وعليه، ذهب البصريون إلى تقدير فعل بعد (إنْ) رافع لــ (أنتم) في الآية، وذهب الفراء من الكوفيين إلى ارتفاع الاسم الواقع بعد (إنْ) بما عاد إليه من الضمير المستتر في الفعل الظاهر بعده[(٦)]. ولم يصرح أبو السعود بميله إلى أيٍّ من الرأيين.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٧/١ حاشية المحقق، وانظر: معاني القرآن للزجاج ١٣٧/٢.

(٢) معاني القرآن للزجاج ١٣٦/٢–١٣٨. دلني على ذلك أحمد محمد الخراط صاحب تحقيق الدر المصون.

(٣) انظر: الدر المصون للسمين ١٧٦/٤، اللباب لابن عادل ١٥٨/٧.

(٤) تفسير أبي السعود ٥٦٠/٢.

(٥) انظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقق خالد إسماعيل حسان راجعه رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، ط/١، ١٤٢٧هــ – ٢٠٠٦م، ص: ٤٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش، صحح وعلق بإشراف مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، د/ط، د/ت، ٩/٩.

(٦) انظر: تفصيل المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق جودة مبروك ومراجعة رمضان عبد التوب، مكتبة الخانجي، ط/١، ٢٠٠٢م، مسألة رقم (٨٨) ص: ٤٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٩.



ولم يرجح أبو السعود رأي أيٍّ م المدرستين أيضا فيما جاء في قوله – عز اسمه–: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيَ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [هود/٣٤].

فقد تعاقب في الآية شرطان أولهما: (إن أردت)، وثانيهما: (إن كان الله)، وحكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني وجوابه جوابا للشرط الأول كقولك: إن أتيتني إن كلمتني أكرمتك، فقولك: (إن كلمتني أكرمتك) جواب (إن أتيتني)، وإذا كان كذلك صار الشرط الأول في الذكر مؤخرا في المعنى حتى إن أتاه ثم كلمه لم يجب الإكرام، ولكن إن كلمه ثم أتاه وجب الإكرام؛ وعلة ذلك أن الجواب صار معوقا بالشرط الثاني[١].

قال أبو السعود: "(إن أردت أن أنصح لكم) شرط حذف جوابه لدلالة ما سبق عليه، والتقدير: إن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي، وهذه الجملة دليل على ما حذف من جواب قوله: (إن كان الله يريد أن يغويكم) والتقدير: إن كان يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي، هذا على ما ذهب إليه البصريون من عدم تقديم الجزاء على الشرط"[٢].

فكأن في الكلام تقديم وتأخير، فالشرط الأول في الآية هو الثاني من حيث المعنى والتقدير، وهو وجوابه جواب للشرط الأول في التقدير السابق وفقا لما ذهب إليه البصريون من عدم جواز تقدم الجواب على الشرط.

"وأما على ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه فقوله – عز وعلا–: (ولا ينفعكم نصحي) جزاء للشرط الأول، والجملة جزاء للشرط الثاني"[٣].

وأبو السعود وإن لم يكن قد صرح بالرأي الراجح عنده في الآية السابقة، إلا أنه في مواطن مشابهة اكتفى بذكر رأي المدرسة البصرية كوجه واحد في الآية دون أن ينص علي رأي الكوفيين فيها كما في قوله – عز وجل–: ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة/٩٣]، وفي قوله – عز وعلا –: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى

---

[١] التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٢/٢.

[٢] تفسير أبي السعود ٣٦/٤.

[٣] السابق نفسه.

ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ [النساء/٥٩]، فقد وجّه الآيتين على حذف جواب الشرط فيهما اكتفاء بدلالة المذكور عليه، فالتقدير في الآية الأولي: إن كنتم مؤمنين فبئسما يأمركم به إيمانكم، وفي الثانية: إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فردوه إلى الله والرسول[1].

ومما نص فيه على وجه واحد في الإعراب ما جاء في قوله – تبارك اسمه-: ﴿ يَٰأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المائدة/١٩].

فقد سبق قريبا في آخر آية من سورة النساء ذكر أبي السعود لرأي البصريين والكوفيين دون ترجيح أحدهما، وقد تكرر ذلك في آيات أخر اجتزأت عنها بما ذكر، إلا أنه في هذا الموطن نص على رأي البصريين كوجه واحد في الإعراب، قال: (أن تقولوا) تعليل لمجيء الرسول ﷺ بالبيان على حذف المضاف، أي: كراهة أن تقولوا معتذرين عن تفريطكم في مراعاة أحكام الدين ما جاءنا بشير ولا نذير"[2].

وفي أحيان أُخَر كان أبو السعود يصرّح بتضعيف رأي الكوفيين من ذلك ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ [البقرة/١٤٣].

اختلف توجيه (إن) في الآية بين المدرستين، فهي عند البصريين ناسخة مخففة من الثقيلة وعند الكوفيين نافية، وفي ذلك قال أبو السعود: "(إنْ) هي المخففة من الثقيلة دخلت على ناسخ المبتدأ والخبر، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية كما في قوله: ﴿ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً ﴾ [الإسراء/١٠٨]، وزعم الكوفيون أنها نافية واللام بمعنى (إلا) أي: ما كانت إلا كبيرة، والضمير الذي هو اسم كان راجع إلى ما دل عليه قوله – تعالى-: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ ﴾ [البقرة/١٤٣] من الجَعلة أو التولية أو التحويلة أو الردة أو القبلة"[3].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ١/٢٤٣، ٢/٣١١.

[2] السابق ٢/٤٥٠.

[3] تفسير أبي السعود ١/٣١١. وانظر: تفصيل المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، مسألة رقم (٩٣)، ص: ٥٠٨.

فقد قدم رأي الكوفيين بالزعم، فالغالب على ظني – وهو الفقيه المفتي القاضي – أنه قد استقر عنده أن الزعم من أبلغ صيغ التضعيف والتوهين.

وضعف رأي الكوفيين أيضا في تركيب (هَلُمَّ) في قوله – عز وجل-: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَـٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾ [الأنعام/١٥٠].

قال أبو السعود (هلم شهداءكم) أي: أحضروهم، وهو اسم فعل لا يتصرف على لغة أهل الحجاز، وفعل يؤنث ويجمع على لغة بني تميم على رأي الجمهور، وقد خالفهم البعض في فعليته، وليس بشيء[١].

وأصله عند البصريين (هالُمَّ) من (لَمَّ) إذا قصد، حذفت الألف لتقدير السكون في اللام فإنه الأصل.

وعند الكوفيين (هل أُمَّ)، فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام، وهو بعيد؛ لأن (هل) لا تدخل الأمر، ويكون متعديا كما في الآية، ولازما كما في قوله: (هلم إلينا) [٢].

وعليه، فما سبق وأمثاله في تفسير أبي السعود يرجح عندي أنه – رحمه الله – كان بصري الهوى، حيث كان يقدم في سرده المذهب البصري على الكوفي، وكان في بعض المواطن ينص عليه كوجه واحد في التركيب، وكان في مواطن أخرى يضعف أو يستبعد رأي الكوفيين، وهي وإن كانت مواطن نادرة إلا أني أعدها علامة على ميوله – رحمه الله –، يحكمه في ذلك كله بلاغة المعنى وسلامته.

ثانيًا: ما خالف فيه أبو السعود الجمهور:

دفعت عناية أبي السعود بالمعنى، وحمله النظم على أبلغ الدلالات وأجزل المعاني دفعاه في بعض الأحيان إلى مخالفة الجمهور، ومخالفة ما عليه قواعد الصناعة النحوية، فتكررت في تفسيره عبارة: "وأما ما استقر عليه الجمهور فغير خليق بجزالة التنزيل وفخامة شأنه الجليل"، وهذه العبارة وما في معناها مما جرى على لسان أبي السعود لا تعني أنه غير مبالٍ أبدا بموافقة الجمهور، أو مؤثر للخروج على قواعد الصنعة الإعرابية عمدا، وإلا ما كان ليردَّ بعض

---

[١] تفسير أبي السعود ١٣٧/٣.

[٢] السابق ١٣٨/٣.



التوجيهات لما فيها من مخالفة الجمهور ومخالفة القواعد النحوية[1]، فالمعيار عند أبي السعود هو وفاء التوجيه الإعرابي بحق المعنى والمقام، واضعا نصب عينيه سياق الآي بشقيه: السباق واللحاق، فإن وفَى السير في ركاب الجمهور، والارتباط بالقواعد بذلك فبها ونعمت، وإلا فهي في عرض الحائط ولجة اليم ما دام في مخالفتها بلوغ المعنى إلى أرقى مراقي البلاغة وفقا لرؤية أبي السعود.

ومما خالف فيه قواعد الصناعة التي أطبق عليها جمهور النحاة ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة/ ٣٠].

جُوِّز في فعلَيْ الجعل في الآية أن يكونا من الجعل بمعنى الخلق فيتعديا لمفعول واحد، وحينئذٍ فلا شاهد فيه، وجوز أن يكونا من الجعل بمعنى التصيير فيتعديا لمفعولين، وهذا موطن الشاهد[2].

ومفعولا الجعل من قوله (إني جاعل في الأرض خليفة) – وفقا لما هو مقتضى الصناعة – أولهما (خليفة) وثانيهما الظرف المتقدم (في الأرض)؛ فإن مفعولي التصيير في الحقيقة اسم صار وخبره، أولهما الأول وثانيهما الثاني، وهما مبتدأ وخبر، وأصل التركيب: في الأرض خليفة، ثم قيل: صار في الأرض خليفة، ثم مُصيرٌ في الأرض خليفة، فمعناه بعد اللتيا والتي: إني جاعل خليفة من الخلائف أو خليفة بعينه كائنا في الأرض. فإن خبر صار في الحقيقة هو الكون المقدر العامل في الظرف[3].

---

[1] انظر: توجيه قوله – تعالى-: ﴿ فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبۡلُ ﴾ [يونس/٧٤]، حيث رد قول من قال بسببية الباء لما يؤدي إليه من مخالفة الجمهور من جعل (ما) المصدرية من قبيل الأسماء. انظر: تفسير أبي السعود ٥٢٩/٣.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ١٦٦/١، ١٦٧.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ١٦٦/١. وانظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري، شرحه وراجعه يوسف الحمادي، مكتبة مصر، د/ط، ٢٠٠٠م، ١١٧/١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، تحقيق مجدي فتحي السيد وياسر سليمان أبو شادي، المكتبة التوفيقية، د/ط، د/ت، ٦٢/١.



هذا هو التركيب والمعنى اللازم له وفقا لما تقتضيه قواعد النحو، وقد علق أبو السعود على ذلك المعنى بقوله: "ولا ريب في أن ذلك ليس مما يقتضيه المقام أصلاً، وإنما الذي يقتضيه هو الإخبار بجعل آدم – عليه السلام – خليفة فيها كما يعرب عنه جواب الملائكة عليهم السلام"[1].

وعليه، فإن جعل المفعول الأول (خليفة) والثاني (في الأرض) لا يفي بما يقتضيه المعنى والمقام وفقا لما أوضحه أبو السعود، والأوفى بحق المقام – وهو اختياره رحمه الله – أن يكون (خليفة) مفعولا ثانيًا، و (في الأرض) متعلق بـــ (جاعل) قدم على المفعول الصريح لما فيه من التشويق للمؤخر أو متعلق بمحذوف وقع حالا من (خليفة) لكونه نكرة، وأما المفعول الأول فمحذوف تعويلا على القرينة الدالة[2].

فإما أن يكون الحذف قد حصل عند وقوع المحكي كأنه قيل: إني خالق بشرا من طين وجاعل في الأرض خليفة، فالقرينة واضحة لوقوع الكلام أثناء ذكر آدم – عليه السلام –، وإما أنه لا حذف وقع هناك كأنه قيل مثلا: وجاعل إياه خليفة في الأرض لكنه حذف عند الحكاية، فالقرينة ما ذكر من جواب الملائكة[3]، يعني قوله – تعالى-: ﴿ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [البقرة/٣٠]، فكأن تقدير المفعول الأول المحذوف (بشرًا) أو ضمير عائد عليه كما يستفاد من التقديرين المقترحين لدى أبي السعود.

وعين ما قيل في الجعل الأول قيل في الثاني أعني قوله: (أتجعل فيها من يفسد)، فمقتضى القواعد أن يكون (فيها) المفعول الثاني و (من يفسد) الأول، إلا أن الأظهر عند أبي السعود أن يكون المفعول الأول (مَنْ)، والثاني محذوف ثقة بما ذكر من الكلام السابق، كما حذف الأول ثمة تعويلا على ما ذكر هنا[4]؛ يقصد أن جواب الملائكة هنا كان قرينة على المفعول الأول المحذوف هناك، فالكلام عند أبي السعود يأخذ السابق منه بحجرة اللاحق، فهو ضفيرة محكمة الجدل.

---

[1] تفسير أبي السعود ١٦٦/١.

[2] انظر: السابق ١٦٧/١.

[3] انظر: السابق نفسه.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ١٦٨/١.

قال أبو السعود: "وأنت خبير بأن مدار تعجبهم ليس خلق من يفسد في الأرض، كيف لا؟ وإن ما يعقبه من الجملة الحالية الناطقة بدعوى أحقيتهم منه يقضي ببطلانه حتما، إذ لا صحة لدعوى الأحقية منه بالخلق وهم مخلوقون، بل مداره أن يستخلف بعمارة الأرض وإصلاحها بإجراء أحكام الله – تعالى – وأوامره مَنْ مِنْ شأن بني نوعه الإفساد وسفك الدماء"[1]. فيفهم من قوله أن التقدير: أتجعل من يفسد خليفة في الأرض. والله أعلى وأعلم بمراده.

ومما صرح فيه بمخالفة الجمهور ما جاء في قوله – عز اسمه-: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾ [البقرة/٢٥٨].

ذهب أبو السعود إلى أن همزة الاستفهام في الآية لإنكار النفي وتقرير المنفي، والمعنى: ألم تنظر أو ألم ينته علمك إلى هذا الطاغوت المارد كيف تصدى لإضلال الناس وإخراجهم من الظلمات إلى النور، أي: قد تحققت الرؤية وتقررت بناءً على أن أمره من الظهور بحيث لا يكاد يخفى على من له حظ من الخطاب[2].

أما الجمهور فقد ذهب إلى أن الهمزة للتعجيب، قال أبو السعود: وأما جعل الهمزة لمجرد التعجيب على أن يكون المعنى: ألم تنظر إلى الذي حاج إلخ أي: انظر إليه وتعجب من أمره إيذانا بأن حاله وما جرى عليه في الغرابة بحيث لا يرى له مثل كما استقر عليه الجمهور – فغير خليق بجزالة التنزيل وفخامة شأنه الجليل، فتدبر[3].

وأحسب – والله أعلم بالمراد – أن المعنى اللازم لما ذهب إليه الجمهور من كون الهمزة للتعجيب أقرب إلى الذهن وإلى الذوق مما ذهب إليه أبو السعود.

ومثل ما سبق في مخالفة أبي السعود الجمهور ما جاء في قوله – تبارك وتعالى-: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ

---

[1] السابق نفسه بتصرف يسير. فصل أبو السعود القول في شبه الجملة في هذه الآية ومثيلاتها مما يشتبه فيه الأمر فيظن أن الظرف فيه عمدة مقصودا في الكلام، والحق أنه قيد فيه غير مقصود بالذات، يرجع إلى النص كاملا تفسير أبي السعود ٤/٣، ٥ تفسير الآية الأولى من سورة الأنعام.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٤٤١/١.

[3] السابق ٤٤٢/١ بتصرف.

وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران/١٩١].

ذهب أبو السعود إلى أن جملة (ربنا ما خلقت هذا باطلا) في حيز النصب بقول مقدر، والقول ومقوله استئناف لا محل له من الإعراب مبين لنتيجة التفكر، فإن النفس عند سماع تخصيص الآيات المنصوبة في خلق العالم بأولي الألباب، ووصفهم بذكر الله على تلك الأحوال والتفكر في خلقه – تبقى مترقبة لما يظهر منهم من آثارها، كأنه قيل: فماذا يكون عند تفكرهم في ذلك وماذا يترتب عليه؟ فقيل: يقولون ربنا ما خلقت هذا باطلا...إلخ[١].

أما الجمهور فقد جعل القول المقدر في محل نصب حال من الضمير المستكن في الفعل، وقد علق أبو السعود على ذلك الوجه بقوله: "فلا يساعده جزالة النظم الكريم، لما أن ما في حيز الصلة وما هو قيد له حقه أن يكون من مبادئ الحكم الذي أجري على الموصول ودواعي ثبوته، كذكرهم الله – عز وجل – في عامة أوقاتهم وتفكرهم في خلق السماوات والأرض، فإنهما مما يؤدي إلى اجتلاء تلك الآيات والاستدلال بها على المطلوب، ولا ريب في أن قولهم ذلك ليس في مبادئ الاستدلال المذكور بل من نتائجه المترتبة عليه، فاعتباره قيدا لما في حيز الصلة مما لا يليق بشأن التنزيل الجليل"[٢].

ومما خالف فيه الجمهور لداعي المعنى وتجاوب أطراف النظم ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أُوْلَـٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء/١٦٢].

خالف أبو السعود الجمهور في تحديد الركنين الرئيسين من الجملة في الآية الكريمة- أعني المبتدأ والخبر – بما أدى في النهاية إلى اختلاف الصورة النهائية للمعنى المقصود بيانه من الآية في سياقها مع غيرها من الآيات السابقة عليها.

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٢٠٦.

[٢] السابق ٢/٢٠٧.



فأبو السعود يرى أن (الراسخون) مبتدأ خبره جملة (أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما)، وما بينهما من جملة (يؤمنون بما أنزل إليك) حال من المؤمنين أو اعتراض بين المبتدأ وخبره[1].

أما الجمهور فيرى أن خبر (الراسخون) هو جملة (يؤمنون بما أنزل إليك). وقد ذهب أبو السعود إلى ما ذهب إليه لأنه أنسب بتجاوب طرفي الاستدراك؛ حيث أوعد الأولون بالعذاب الأليم، ووعد الآخرون بالأجر العظيم، كأنه قيل إثر قوله – تعالى– في الآية السابقة على تلك: ﴿ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [النساء/١٦١]، لكن المؤمنون منهم سنؤتيهم أجرا عظيما[2].

قال أبو السعود: "وأما ما جنح إليه الجمهور من جعل قوله – تعالى –: (يؤمنون بما أنزل إليك) خبرا للمبتدأ ففي كمال السداد أنه غير متعرض لتقابل الطرفين"[3].

كذلك خالف أبو السعود الجمهور فيما جاء في قوله – عز وجل–:﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ [المائدة/٧٠].

ذهب أبو السعود إلى أن جملة (كلما جاءهم) جملة شرطية مستأنفة وقعت جوابا عن سؤال نشأ من الإخبار بأخذ الميثاق وإرسال الرسل، وجواب الشرط محذوف، كأنه قيل: فما فعلوا بالرسل؟ فقيل: كلما جاءهم رسول... عَصَوه وعادَوه[4].

وقد رد أبو السعود ما ذهب إليه الجمهور من جعل الشرطية صفة لـــ (رسلا) لعدم مساعدة المقام؛ حيث إن الجملة الخبرية إذا جعلت صفة أو صلة ينسخ ما فيها من الحكم وتجعل عنوانا للموصوف تتمة له في إثبات أمر آخر له، ولذلك يجب أن يكون الوصف معلوم الانتساب إلى الموصوف عند السامع قبل جعله وصفا له[5].

(١) انظر: السابق ٢/٤٠٥.

(٢) السابق ٢/٤٠٥.

(٣) السابق نفسه.

(٤) انظر: السابق ٢/٥١٦.

(٥) انظر: تفسير أبي السعود ٢/٥١٦، ٥١٧.



"ولا ريب في أن ما سيق له النظم إنما هو بيان أنهم جعلوا كل من جاءهم من رسل الله – تعالى – عرضة للقتل أو التكذيب حسبما يفيده جعلها استئنافا على أبلغ وجه وآكده، لا بيان أنه تعالى أرسل إليهم رسلا موصوفين بكون كل منهم كذلك كما هو مقتضى جعلها صفة"[1].

فأبو السعود – رحمه الله – ربط كل وجه إعرابي بما ينبثق عنه من الدلالة، واضعا تلك الدلالة في إطار السياق الكلي، موازنا ومرجحاً أيهما الأحرى أن يكون النظم محمولا عليه، وأحسب أنه على حق فيما اختاره من جعل الجملة الشرطية استئنافاً مبيناً لسلوك المرسل إليهم تجاه رسلهم، لا وصفا للرسل أعينهم.

وقد وقع في تفسير أبي السعود نماذج أخرى خالف فيها الجمهور أجتزئ عنها بما سبق حذرا من الإطالة، وفي التفسير زيادة على ما أوردته[2].

---

[1] السابق ٥١٧/٢.

[2] انظر: على سبيل المثال توجيه (ينادي) من قوله– تعالى-: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّا ﴾ [آل عمران/ ١٩٣]، ٢٠٨/٢، وتوجيه (ذلك) من قوله – تعالى-: ﴿ ذَٰلِكَ أَن لَّمۡ يَكُن رَّبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٍ وَأَهۡلُهَا غَٰفِلُونَ ﴾ [الأنعام/١٣١]، ١٢٣/٣، ١٢٤، وتوجيه قوله: ﴿ أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾ [يونس/٤٢]، ٥٠٣/٣.

الفصل الثاني

مظاهر تعدد التوجيه النحوي عند أبي السعود

تمهيـــد:

تتناول الدارسة في هذا الفصل: "**مظاهر تعدد التوجيه النحوي عند أبي السعود**"، وقد استوى هذا الفصل على سوقه فكان أضخم فصول الرسالة حجما، وأعتل لذلك بكونه صلب الرسالة وعمودها؛ فقد تنوعت مظاهر التعدد عند أبي السعود تنوعا كبيرا وتشعبت تشعبا واسعا، وقد سبق في تناول منهجه أنه كان يتوسع في إحصاء الأوجه الإعرابية الجائزة للتركيب.

والقرآن الكريم بقراءاته المتواترة يعد نصا واحدا ثابت الحجية في الشريعة، ويتسع ثبوت حجيته في اللغة ليشمل قراءاته الشاذة التي فقدت شرط التواتر، فلا تقل شأنا عما نقل إلينا من ألفاظ العربية وأساليبها، ولا سيما أنها داخلة ضمن الإطار الزمني لما اصطلح عليه النحاه بعصور الاحتجاج اللغوي.

وقد شمل تناول أبي السعود متواتر القراءات وشاذها من حيث التحليل النحوي لتركيبها وإيضاح دلالته على كل قراءة مما زاد التشعب تشعبا والاتساع اتساعا.

وعليه، فقد حاولت أن أجمع شتات مادة هذا الفصل وأضم منتشرها فوزعتها على مبحثين: **المبحث الأول: تعدد التوجيه النحوي بالنظر إلى العلامة والوظيفة**، فربما تعددت العلامة فقط، وربما تعددت الوظيفة دونها، وربما تعددتا كلتاهما.

لهذا اقتضت القسمة العقلية أن يتوزع هذا المبحث على مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: جعلته لما تعددت علامته الإعرابية ووظيفته النحوية، فبدأت بتناول ما وقع فيه ذلك في باب الأسماء، وجعلته على قسمين: **القسم الأول:** ما ورد التعدد فيه على وجهين وفيه:

1- التعدد بين حالتي الرفع والنصب.
2- التعدد بين حالتي النصب والجر.
3- التعدد بين حالتي الرفع والجر.

القسم الثاني: ما ورد التعدد فيه على ثلاثة أوجه، وقد عرضت لنماذج هذا القسم مفرقة لصعوبة وجود جامع يجمعها، فقد تعددت قراءة بعض الأسماء لترد مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، لكل حالة وظيفة، ولكل علامة وظائف تشترك فيها تختلف من تركيب لآخر، لهذا تعذر الجامع.



ثم تناولت ما تعددت فيه العلامة والوظيفة في باب الأفعال على طريقة الأسماء، فالقسم الأول: ما ورد التعدد فيه على وجهين: الرفع والنصب- الرفع والجزم- النصب والجزم.

والقسم الثاني: ما ورد التعدد فيه على ثلاثة أوجه.

ثاني المطالب الثلاثة: جعلته لما تعددت فيه الوظيفة دون العلامة الإعرابية، وشمل ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تعدد الوظائف في حالة الرفع.

القسم الثاني: تعدد الوظائف في حالة النصب.

القسم الثالث: تعدد الوظائف في حالة الجر.

وآخر المطالب الثلاثة: جعلته لما تعددت فيه العلامة الإعرابية والوظيفة واحدة، وانحصر ذلك في باب التوابع، فباختلاف المتبوع يختلف التابع، وهو في القرآن محكوم بالقراءة، فوقع ذلك في ثلاثة توابع، النعت، والعطف، والبدل.

المبحث الثاني: تعدد التوجيه النحوي بالنظر إلى الموقع الإعرابي. وقد جعلته موزعاً على مطلبين:

المطلب الأول: تعدد الموقع الإعرابي للجمل، وتناولت فيه تعدد موقع الجملة الواحدة بين: الحال والخبر، والحال والنعت، والحال والعطف، والحال والاستئناف، والاستئناف والخبر، والاستئناف والنعت.

وقد اقتصرت على تلك الأزواج الستة من نماذج التعدد اجتزاءً بها عن غيرها إيثاراً للاختصار، ولأنها الأكثر ورودًا في تفسير أبي السعود.

المطلب الثاني: تعدد الموقع الإعرابي للمصدر المؤول، ومثلت فيه لنوعين من المصادر المؤولة: ١- (أنْ) المصدرية والفعل. ٢- (أنّ) ومعموليها.

هذا، وقد حاولت في أثناء تناول نماذج التعدد بالبسط والمناقشة أن أعنى بما للتعدد من أثر على دلالة التركيب القرآني؛ حيث اختلف معنى التركيب من إعراب لآخر، وكان لأبي السعود عناية بذلك ظهرت في مواطن عدة؛ ولهذا خصّ البحث الأثر الدلالي لتعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود بفصل مستقل من الدراسة هو آخر فصولها.



المبحث الأول

تعدد التوجيه النحوي

بالنظر إلى العلامة والوظيفة

المطلب الأول: تعدد العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية.

المطلب الثاني: تعدد الوظيفة النحوية دون العلامة الإعرابية.

المطلب الثالث: تعدد العلامة الإعرابية دون الوظيفة النحوية.

المطلب الأول

تعدد التوجيه النحوي في العلامة والوظيفة

ويقصد به التعدد في إعراب الكلمة بما يشمل تغير العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية اللازمة لها؛ فقد يختلف إعراب الكلمة داخل التركيب مما يؤدي إلى تغير علامتها الإعرابية ووظيفتها النحوية التي تشغلها، ويشمل ذلك الأسماء والأفعال كليهما تبعًا للحالات الإعرابية التي يشغلها كل منهما. فالأسماء تختلف علاماتها بين حالات ثلاث: الرفع، والنصب، والجر، والأفعال تختلف علاماتها ما بين الرفع، والنصب، والجزم.

وقد تجسدت مظاهر التعدد الإعرابي في تفسير أبي السعود على نحو كبير التنوع، كثير النماذج إلى حد بعيد. فهو عند توجيهه للكلمات القرآنية يحاول أن يستقصي الأوجه الإعرابية الجائزة فيها مما أدى إلى تشعب ظاهرة التعدد عنده . فقد كثرت النماذج التي تعدد فيها توجيه أبي السعود ما بين الحالات الإعرابية الثلاثة؛ أعني: الرفع، والنصب، والجر في الأسماء، والرفع، والنصب، والجزم في الأفعال. وإن كانت الأخيرة لم تكن من الكثرة كما كانت الأولى.

وأكثر من نماذج التعدد على ثلاثة أوجه نماذج التعدد بين وجهين إعرابيين كالرفع، والنصب مثلاً، وزاد الأمر تشعبًا أن أبا السعود كان كثيرًا ما يذكر لكل وجه أكثر من وظيفة إعرابية محتملة، فمثلاً عند تناوله لقوله – تعالى-: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾ [النساء:٩٥] ذكر لكلمة (غير) ثلاث قراءات: قراءة الرفع على أنها صفة لـ(القاعدون)، أو بدل منها، وقراءة النصب على أنها حال من (القاعدون)، أو استثناء منها، وقراءة الجر على أنها صفة لـ(المؤمنين)، أو بدل منها. فكانت الوظائف تتعدد داخل الوجه الواحد حتى تصل إلى أربع وظائف، أو خمس، وست في بعض الأحيان.

وعليه فقد تناول البحث في هذا المطلب تعدد العلامة والوظيفة في الأسماء، تتلوها الأفعال.

أولاً: التعدد في باب الأسماء

انقسم التعدد الإعرابي في توجيه الأسماء إلى قسمين:

القسم الأول: ما ورد التعدد فيه على وجهين.

القسم الثاني: ما ورد التعدد فيه على ثلاثة أوجه.

وأحاول فيما يلي مناقشة كلٍّ، وعرض النماذج عليه من تفسير أبي السعود.

أولاً: ما ورد التعدد فيه على وجهين:

تبعًا للحالات الإعرابية الثلاث التي يأتي عليها الاسم: رفعًا، ونصبًا، وجرًا، فقد قسم البحث شواهد هذا القسم على النحو التالي:

الحالة الأولى: التعدد بين حالتي الرفع والنصب.

الحالة الثانية: التعدد بين حالتي النصب والجر.

الحالة الثالثة: التعدد بين حالتي الرفع والجر.

أولاً: التعدد بين حالتي الرفع والنصب

تنوعت مظاهر هذا النمط من التعدد في الأسماء تنوعًا كبيرًا، فجاء التعدد ما بين:

١- المبتدأ وأحد المفاعيل: (المفعول به – المفعول المطلق – المفعول فيه).

٢- المبتدأ وأحد توابع النصب: (المعطوف – التوكيد المعنوي – البدل).

٣- الخبر وأحد المفاعيل: (المفعول به – المفعول المطلق).

٤- الخبر والنصب على المدح أو الذم.

٥- الخبر والحال.

٦- اسم كان وخبرها.

٧- الفاعل والمفعول به.

٨- نائب الفاعل والمفعول به.

٩- النعت والحال.

١٠- النعت والمستثني.

وفيما يلي إيراد بعض الشواهد على كل نوع مما جاء في تفسير أبي السعود.

١ – المبتدأ وأحد المفاعيل:

أ- المبتدأ والمفعول به:

من شواهد ما ورد فيه التعدد بين المبتدأ والمفعول به ما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [المائدة: ٥٠].



أورد أبو السعود لكلمة (أفحكم) قراءتين[١]: إحداهما بالنصب (أفحكمَ)، والأخرى بالرفع (أفحكمُ)[٢].

فقراءة النصب على أن الكلمة مفعول به، قال أبو السعود: " (أفحكم الجاهلية يبغون) إنكار وتعجيب من حالهم وتوبيخ لهم، والفاء للعطف على مقدر يقتضيه المقام، أي: أيتولون عن حكمك فيبغون حكم الجاهلية؟ وتقديم المفعول للتخصيص المفيد لتأكيد الإنكار والتعجيب؛ لأن التولي عن حكمه – عليه الصلاة والسلام– وطلب حكم آخر منكر وعجيب، وطلب حكم الجاهلية أقبح، وأعجب"[٣].

وعلى هذا فإن (حكم) مفعول به مقدم لـ (يبغون)، قُدِّم لإرادة التخصيص إفادة للإنكار والتعجيب من حال اليهود– والحديث في الآية الكريمة عنهم– فكأن معنى قوله تعالى: " أيبغي هؤلاء اليهود الذين احتكموا إليك فلم يرضوا بحكمك، إذ حكمت بينهم – حكم الجاهلية؟ يعني أحكام عبدة الأوثان من أهل الشرك، وعندهم كتاب الله فيه بيان حقيقة الحكم الذي حكمت به فيهم، وإنه الحق الذي لا يجوز خلافه"[٤].

وقد أورد أبو السعود قراءة أخرى بالنصب (أَفَحَكَمَ) بفتح الفاء، والحاء، والكاف[٥] على إرادة الجنس[٦]"فليس المراد واحدًا بعينه كأنه قيل: أفحاكمًا من حكام الجاهلية يبغون[٧]، وفيه إشارة إلى الكهان الذين كانوا يأخذون الرشا، ويحكمون لهم حسب شهواتهم"[٨].وهي أيضًا منصوبة على المفعولية بـ (يبغون)[٩].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٤٩٠.

[2] قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ يحيى، وإبراهيم، والسلمي (أفحكمُ) بالرفع. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص: ٣٩، والمحتسب لابن جني ١/ ٢١٠، ٢١١، التبيان للعكبري ١/٣١٤.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٤٩٠.

[4] جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط/١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م، ٨/٥٠٣.

[5] انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص: ٣٩، المحتسب لابن جني ١/٢١١.

[6] الإتحاف للبنا ١/ ٥٣٧.

[7] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٤٩٠.

[8] القراءات الشاذة وتوجيهها للقاضي ص: ٤٣

[9] التبيان للعكبري ١/٣١٤، وانظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٤٩٠.



وأما قراءة الرفع فقد جعل أبو السعود (أفحكمُ) مرفوعًا على أنه مبتدأ، و (يبغون) خبره جملة فعلية، والعائد محذوف، والتقدير: (يبغونه)، كما حذف في قوله تعالى:﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴿٤١﴾ ﴾ [الفرقان:٤١] فالتقدير: (بعثه) حيث حذف العائد من الجملة. إلا أن أبا السعود قد صرَّح أن الحذف هنا قد استضعف في غير الشعر[1].وقد تخطى البعض التضعيف إلى جعله من قبيل الخطأ أو عدم جعله من العربية[2].

إلا أن أبا الفتح قد رد القول بخطأ وجه الرفع قائلاً: " قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سَرَف، لكنه وجه غيره أقوى منه، وهو جائز في الشعر[3]. قال أبو النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدَّعي   على ذنبًا كلُّه لم أصنعِ[4]

فقال: (لم أصنعِ) على نية الهاء، يريد (لم أصنعه)، فرفع (كلُّه)، ولو لم ينو الهاء لنصبه؛ لأنه مفعول به [5]، ولو نصب فقال: (كلَّه) لم ينكسر الوزن[6]،" فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة مطلقة بل لأن له وجهًا من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة"[7].

" وإنما ضعف حذف العائد من الخبر؛ لأن الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ إنما هي حديث عنه، وأجنبية منه، فالعائد منها يعلقها به، ولكنهم شبهوها بالجملة التي تقع وصفًا، كما شبهوا جملة الصفة بجملة الصلة، من حيث كانت الصفة توضح الموصوف كما توضح الصلة الموصول"[8].

فالرفع على الابتداء إذن ليس بخطأ؛ لأن له وجهًا من القياس، إلا أن وجه النصب أقوى فغير بعيد أن يكون قوله: " أفحكم الجاهلية يبغون" يراد به (يبغونه) ثم يحذف الضمير، وهذا وإن كانت فيه صنعة فليس بخطأ "[9].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٤٩٠، وانظر: التبيان للعكبري ١/٣١٤.

[2] انظر: قول ابن مجاهد، والأعرج نقلاً عن المحتسب لابن جني ١/٢١١.

[3] المحتسب لابن جني ١/٢١١.

[4] البيت من شواهد الكتاب لسيبويه ١/٨٥، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ٤٨، أمالي ابن الشجري ٢/٧٢، ٢/٧٢، خزانة الأدب للبغدادي ١/ ٣٥٩.

[5] انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ٤٨.

[6] انظر: المحتسب لابن جني ١/ ٢١١، التبيان للعكبري ١/٣١٤.

[7] المحتسب لابن جني ١/ ٢١١.

[8] أمالي ابن الشجري ٢/ ٧٢، ٧٣.

[9] المحتسب لابن جني ١/٢١١.



وقد أضاف ابن جني وجهًا آخر لتسويغ قراءة الرفع، وهو أن يجعل (يبغون) صفة خبر موصوف محذوف، والتقدير: أفحكمُ الجاهلية حُكْمٌ يبغونه، فحذف الموصوف الذي هو (حكمُ) وأقيمت صفته مقامه، كما قال الله سبحانه: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٦]، أي: قوم يحرفون، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه[1].

ومن شواهد هذا التعدد أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾ بَلِ ٱللَّهُ مَوۡلَىٰكُمۡۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلنَّٰصِرِينَ ﴿١٥٠﴾ ﴾ [آل عمران: ١٤٩، ١٥٠].

ذكر أبو السعود للفظ الجلالة (الله) قراءتين[2]: إحداهما بالرفع، وهي المشهورة، وثانيتهما بالنصب[3].

وقد وجه أبو السعود قراءة الرفع- كغيره من العلماء- على الابتداء والخبر[4]. قال: " " (بل الله مولاكم) إضراب عما يفهم من مضمون الشرطية[5]، كأنه قيل: فليسوا أنصاركم حتى حتى تطيعوهم، بل الله ناصركم لا غيره، فأطيعوه واستعينوا به عن موالاتهم"[6].

فلفظ الجلالة (الله) مبتدأ، ومولاكم خبره[7]، و" (بل) إضراب، وترك للكلام الأول من غير إبطال، وأخذ في كلام غيره، والمعنى: ليس الكفار أولياء فيطاعوا، بل الله مولاكم"[8]

---

[1] انظر: المحتسب ٢١٢/١.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ١٥٦.

[3] جمهور القراء على رفع لفظ الجلالة، وقرأه بالنصب الحسن بن أبي الحسن. انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م، ٥٢٢/١، البحر المحيط ٨٢/٣، والدر المصون للسمين ٣/ ٤٣٤، اللباب لابن عادل ٥/ ٥٩٣. وقد نسب ابن خالويه قراءة النصب لعيسى النصر، وابن ميسرة. انظر: مختصر في شواذ القرآن ص:٢٩.

[4] لم يذكر أبو السعود الوظيفة النحوية صراحة إلا أن لازم كلامه على المعنى والتقدير يدل على أنها مبتدأ، فضلاً عن كلام غيره من العلماء، وقد كان هذا من منهجه.

[5] قصد قوله تعالى في الآية قبلها ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمۡ ﴾

[6] تفسير أبي السعود ١٥٦/٢.

[7] إعراب القرآن الكريم لمحمد محمود القاضي، راجعه الدكتور كمال بشر والدكتور عبدالغفار حامد هلال، دار الصحوة، ط/١، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م ص:١٣٥، وانظر: أيضًا التبيان للعكبري ٢٢٢/١، المحرر الوجيز لابن عطية ٥٢٢/١، اللباب لابن عادل ٥٩٣/٥.

[8] البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٨٢.



وأما قراءة النصب فهي على أن لفظ الجلالة منصوب على المفعولية لفعل مضمر كأنه قيل: (فلا تطيعوهم بل أطيعوا الله)[١]، دل على ذلك الفعل الجملة الشرطية في الآية قبله[٢]؛ "فالشرط السابق يتضمن معنى النهي، أي: لا تطيعوا الكفار فتكفروا، بل أطيعوا الله"[٣]، و(مولاكم) صفة للجلالة[٤].

هذا، وقد خالف البعض في التقدير فقدّر الفعل بعد لفظ الجلالة، وعلى ذلك فالتقدير: بل الله أطيعوا[٥]. ولا يؤثر ذلك في تغير الوظيفة النحوية إلا بالتقديم والتأخير، وهذا خلاف لما أجمع عليه المعربون والمفسرون.

فمعنى الوجهين: أن قراءة الرفع على الابتداء والخبر تثبيت من الله للمؤمنين[٦] بقوله" (بل الله) الملك الأعظم مولاكم، مخبرًا بأنه ناصرهم وأن نصره لا يساويه نصر أحد سواه"[٧]، سواه"[٧]، وأما قراءة النصب فهي أمر من الله للمؤمنين بطاعته في مقابل نهيه المتضمن في الشرطية قبله[٨] عن طاعة الكفار ومن والاهم. والله أعلم بمراده.

ب- المبتدأ والمفعول المطلق:

من شواهد هذا التعدد ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة:٢].

ذكر أبو السعود لكلمة (الحمد) قراءات[٩]: منها قراءة بالرفع، وأخرى بالنصب[١٠].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ١٥٦، وانظر: أيضًا معاني الفراء ٢٣٧/١ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د/ط، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ١٦٣/١، التبيان للعكبري ٢٢٢/١.

[2] انظر: الدر المصون للسمين ٣/ ٤٣٤، اللباب لابن عادل ٥٩٣.

[3] البحر المحيط لأبي حيان ٨٢/٣.

[4] تفسير أبي السعود ٢/ ١٥٦، وانظر: الدر المصون للسمين ٤٣٤/٣، اللباب لابن عادل ٥/ ٥٩٣.

[5] انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص:٢٩.

[6] انظر: المحرر الوجيز لأبن عطية ٥٢٢/١.

[7] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين أبي الحسن بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، د/ط، د/ت ، والسور ٩١/٥.

[8] انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٨٢/٣.

[9] انظر: تفسير أبي السعود ٣٤/١- ٣٦.

[10] قرأ جمهور السبعة، والثلاثة المكملين للعشرة (الحمدُ) بالرفع. انظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان للقرطبي، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ٢٠٨/١، البحر المحيط لأبي حيان ١/ ١٣١، وروي عن سفيان بن عيينة، ورؤبة بن العجاج، وهارون العتكي (الحمدَ لله) بنصب الدال. انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٢٠٩، البحر المحيط لأبي حيان ١/ ١٣١، روح المعاني للألوسي ٧٥/١.



قال أبو السعود: (الحمدُ) " مرفوع على الابتداء، وخبره الظرف[1]، وأصله النصب كما هو شأن المصادر المنصوبة بأفعالها المضمرة التي لا تكاد تستعمل معها نحو: شكرًا، وعجبًا"[2].

واللام فيه إما للعهد، أي: الحمد المعروف بينكم لله، أو لتعريف الماهية كالدينار خير من الدرهم، أي: أي دينار كان فهو خير من أي درهم كان، فيستلزم إذ ذاك الأحمدة كلها[3]. وإما للجنس فيدل على استغراق الحمد بجميع صوره من كل مخلوق يحمد الله، ومعناه الإشارة إلى حقيقة الحمد من حيث هي حاضرة في ذهن السامع، وهو ما اختاره أبو السعود[4].

وكان الأصل فيه النصب بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار، كقولهم: (شكرًا لله، وكفرًا، وعجبًا)، وقد عدل بها إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَقَالُواْ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ ﴾ [الذاريات:٢٥] فقد رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم ﷺ حيًّا الملائكة بتحية أحسن من تحيتهم؛ لأن الرفع دل على ثبات السلام لهم دون تجدده، وحدوثه[5]. وشبه الجملة (لله) متعلق بمحذوف هو الخبر تقديره: الحمد ثابت لله، أو مستقر وشبهه[6].

وأما قراءة النصب فعلى المصدر[7] كأنه قيل: (نحمد الله حمدًا) بنون الحكاية؛ ليوافق ما في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لاتحاد الفاعل في الكل[8].

فـ (الحمد) منصوب على المصدرية بفعل مضمر تقديره (نحمد)، وقد دخلته لام التعريف "وعامة بني تميم وكثير من العرب ينصبون المصادر بالألف واللام[9]، وهو بفعل محذوف قدروه (نحمد) بنون الجماعة؛ لأنه مقول على ألسنة العباد، ومناسب لـ (نعبد) و (نستعين)، لا بنون العظمة لعدم مناسبته مقام العبادة المقتضي لغاية التذلل والخضوع"[10].

---

(1) انظر: الكشاف للزمخشري ١٦/١، البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٤/١

(2) تفسير أبي السعود ٣٤/١.

(3) البحر المحيط لأبي حيان ١٣١/١.

(4) انظر: تفسير أبي السعود ٣٥/١، البحر المحيط ١الأبي حيان / ١٣١.

(5) الكشاف للزمخشري ١٦/١، وانظر: تفسير أبي السعود ٣٥/١.

(6) مشكل إعراب القرآن لمكي ٩/١، وانظر: الإتحاف للبنا ٣٦٣/١.

(7) البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٣٤/١.

(8) انظر: تفسير أبي السعود ٣٥/١، الكشاف للزمخشري ١٦/١.

(9) الكتاب لسيبويه ٣٢٩/١.

(10) روح المعاني للألوسي ٧٥/١.



وتقدير الفعل بنون الجماعة أو الحكاية – كما سماها أبو السعود– فيه احتراز من تخصيص الحمد بفرد واحد كما يفهم من قول أبي حيان: " ومن نصب فلابد من عامل تقديره: أحمد الله، أو حمدت الله، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله"[١].

هذا، وقد قدَّم كثير من المعربين، والمفسرين قراءة الرفع وفضلوها – من حيث المعنى – على قراءة النصب، فأرفع القراءات قراءة الرفع؛ لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت والدوام بقرينة المقام، بخلاف الفعلية، فإنها تدل على التجدد والحدوث[٢]. وهو أيضًا ما ذهب إليه أبو السعود في اختياره[٣].

قال سيبويه: " وإنما استحبوا الرفع فيه؛ لأنه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء؛ لأن الابتداء إنما هو خبر"[٤].

ومن شواهد هذا التعدد أيضًا ما جاء في قوله – عز من قائل-: ﴿ وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَلَـٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ [الأنعام: ٦٩].

كلمة (ذكرى) من المقصور، وهو ما كان آخره ألف[٥] لفظًا، وهو من الأسماء المتمكنة التي لا تظهر عليها علامات الإعراب؛ رفعًا، ونصبًا، وجرًا، ولا يدخله التنوين[٦] وهي مصدر بزنة (فِعْلَى)[٧]، ولم يجئ على(فِعْلى) بكسر الفاء غيره[٨].

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان ١٣١/١، وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٩/١.

[2] انظر: الكشاف للزمخشري ١٦/١، البحر المحيط لأبي حيان ١٣١/١، روح المعاني للألوسي ٧٥/١.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٣٥/١.

[4] الكتاب لسيبويه ٣٢٨/١ بتصرف.

[5] المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق خالد إسماعيل حسان ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، ط/١، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م، ص:٢٨٠.

[6] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٦.

[7] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م، ٢٩٦/٣.

[8] إعراب القرآن وبيانه لمحيى الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر ودار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط/٧، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م، ٣٩١/٢.

وقد ذكر لها أبو السعود وجهين إعرابيين[١]: أحدهما أن تكون منصوبة على أنها مصدر[٢] مؤكد للفعل المحذوف، أي: ولكن يذكرونهم ذكرى، أي: تذكيرًا[٣].

وثانيهما أن تكون مرفوعة على أنها مبتدأ حذف خبره، أي: ولكن عليهم ذكرى[٤].

وقد ذكرت أوجه أخرى للرفع لم يذكرها أبوالسعود منها:

1- أن تكون (ذكرى) مرفوعة على أنها خبر، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في تقدير المحذوف، ومن ذهب إلى ذلك جعل التقدير: ولكن هذه ذكرى[٥] أو ولكن الذي تأمرونهم به ذكرى[٦]، أو ولكن هي ذكرى[٧].

2- والثاني وجه لم يجوزه الزمخشري، وهو أن تكون (ذكرى) مرفوعة بالعطف على محل (من شيء) كقولك: ما في الدار من أحدٍ، ولكن زيد؛ لأن قوله: (من حسابهم) يأبى ذلك[٨].

هذا، وقد سمح بتنوع واختلاف الاحتمالات الإعرابية لكلمة (ذكرى) شيئان: أولهما: أنها من المقصور الذي غابت عنه علامة الإعراب، وثانيهما: الاختلاف في تقدير المحذوف، وبناء عليه اختلف نوع الجملة ما بين الفعلية والاسمية، بل واختلفت الرتبة داخل أجزاء التركيب تبعًا لموضع تقدير المحذوف، فكانت (ذكرى) مرة مبتدأً محذوف الخبر، وأخرى خبرًا محذوف المبتدأ.

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٦٦، ٦٧.

[2] إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، اعتني به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م، ص: ٢٦٩، وانظر: الإعراب في القرآن الكريم لسميح عاطف الزين، دار الكتاب اللبناني – بيروت، ط/١، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م، ص: ٦٤٧، ٦٤٨، إعراب القرآن الكريم للقاضي، ص: ٢٦٩.

[3] انظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ١٠١.

[4] انظر: الكشاف للزمخشري ٢/١٠١، وتفسير أبي السعود ٣/ ٦٧.

[5] انظر: إعراب القرآن للنحاس ص: ٢٦٩.

[6] الإعراب في القرآن للزين ص: ٦٤٨.

[7] إعراب القرآن وبيانه للدرويش ٢/ ٣٩٢.

[8] الكشاف للزمخشري ٢/١٠١.

جـ- المبتدأ والمفعول فيه (الظرف):

من شواهد هذا التعدد ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٥٨﴾ ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

أورد أبو السعود لكلمة (يوم) قراءتين[١]: إحداهما بالنصب، وهي المشهورة، والثانية بالرفع[٢].

قال أبو السعود: " (يومَ) منصوب بقوله تعالى: (لا ينفع)؛ فإن امتناع عمل ما بعد (لا) فيما قبلها عند وقوعها جواب القسم"[٣]. ف (يوم) ظرف زمان منصوب ب (لا ينفع) وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والجملة بعده في محل جر بالإضافة إليه[٤]. وقد عمل الفعل المنفي المنفي (لا ينفع) فيما قبله لعدم وقوعه في جواب القسم، وقد جعل أبو حيان الآية دليلاً على جواز تقدم معمول الفعل المنفي ب (لا) خلافًا لمن منع[٥].

وعلى هذا فإن المعنى: أنه إذا أتى هذا البعض من آيات الساعة وأشراطها، لا ينفع نفسًا كافرة إيمانها الذي أوقعته إذ ذاك، ولا ينفع نفسًا سبق إيمانها وما كسبت فيه خيرًا[٦].

وأما قراءة الرفع (يومُ) فقد وجهها أبو السعود –كغيره من العلماء– بالرفع على الابتداء، والخبر هو جملة (لاينفع)، والعائد إلى المبتدأ محذوف، أي: لا ينفع نفسًا إيمانها فيه[٧].

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٣/١٤٧.

[٢] الجمهور على قراءة (يومَ) بالنصب، وقد قرأها زهير الفرقبي بالرفع (يوم)، انظر: المحتسب لأبن جني ١/ ١/ ٢٣٦، وهو في البحر المحيط (زهير القروي) ٤/٢٦٠.

[٣] تفسير أبي السعود ٣/ ١٤٧.

[٤] انظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل لبهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، عمان – الأردن، ط/١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ٣/ ٣٦٧، وانظر: التبيان للعكبري ١/ ٣٨٠.

[٥] انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٢٦٠.

[٦] انظر: السابق ٤/٢٥٩.

[٧] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ١٤٧. وانظر: أيضًا المحتسب لأبن جني ١/ ٢٣٦، التبيان للعكبري ١/٢٨٠، البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٢٦٠.



وقد حذف العائد من جملة الخبر لطول الكلام والعلم به، فإذا كانوا قد قالوا: السمن منوان بدرهم، فحذفوا وهم يريدون (منه) مع قصر الكلام، كان حذف العائد هنا لطول الكلام أسوغ[1].

وعلى ما تقدم، فقراءة النصب كان التركيب فيها جملة فعلية قدِّم فيها الظرف المتمثل في (يوم) والجملة المضافة إليه على الفعل، أما قراءة الرفع فالتركيب فيها جملة اسمية من مبتدأ، وجملة فعلية وقعت خبرًا عنه حذف عائدها. وإنما جاز في الظرف رفعه على الابتداء اتساعًا[2].

٢-المبتدأ وأحد التوابع المنصوبة:

أ- المبتدأ والاسم المعطوف:

من شواهد هذا التعدد ما جاء في قوله -تعالى-: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ [المائدة: ٦٩].

أورد أبو السعود لكلمة (الصابئون) قراءتين[3]: إحداهما بالرفع، وهي المشهورة، والثانية (والصابئين) بالنصب[4].

---

[1] المحتسب لأبن جني ١/ ٢٣٦.

[2] يتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها فتخرج عن الظرفية إلى حالات ومواقع إعرابية أخرى تشغلها الأسماء، فيكون ظرفًا ثم يتسع فيه فيجعل مبتدأ وفاعلاً ومفعولاً ومجرورًا بحرف وبإضافة جملة إليه. انظر: أمالي ابن الشجري ٥٧٦/٢.

[3] تفسير أبي السعود ٢/ ٥١٤، ٥١٥.

[4] (الصابئون) بالرفع هو المشهور في القراءة، و(الصابئين) بالنصب شاذ في الرواية وإن صح في القياس، وقد قرأ به عثمان، وأبي، وعائشة، وابن جبير،والجحدري، وأوردها الزمخشري من قراءة ابن كثير. انظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ٤٩، البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٥٤١. وقرأ بالنصب – أيضًا- ابن محيصن في أحد وجهيه. انظر: المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيض واختيار خلف واليزيدي لسبط الخياط – تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه إعداد وفاء عبدالله قزمار، إشراف الأستاذ الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٢/ ٤٤٥، القراءات الشاذة للقاضي ص/ ٤٤٤.



وجه أبو السعود قراءة (الصابئون) بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة خبر (إنَّ) عليه، والنية به التأخر عمَّا في حيز (إن)، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كيت وكيت، والصابئون كذلك(١).

ف (الصابئون) وإن كان مقدمًا في اللفظ إلا أنه مؤخر في المعنى، فكأنه قيل: لا خوف عليهم، ولا هم يحزنون والصابئون كذلك(٢).

ومنه قول الشاعر:

ومن يكُ أمسى بالمدينة رحلُه   فإني وقيَّارٌ بها لغريب(٣)

ففيه تقديم وتأخير، معناه: فإني لغريب بها وقيار كذلك(٤). وهو اختيار سيبويه(٥).

وتوسط (الصابئين) بين اسم إن وخبرها دلالة على أن الصابئين – مع ظهور ضلالهم وزيغهم عن الأديان كلها حيث قبلت توبتهم– إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فغيرهم أولى بذلك(٦). وقد أجاز أبو السعود أن يقدَّر الخبر لـ (إنَّ) وتكون جملة (من آمن بالله ...) خبرًا لـ (الصابئين)(٧) ومنه قول الشاعر:

وإلاَّ فاعلموا أنَّا وأنتم   بُغاةٌ ما بقينا في شقاق(٨)

فيجوز أن يكون (بغاة) خبرًا للثاني، ويقدر للأول خبر، والتقدير: أنَّا بغاة وأنتم بغاة، ويجوز أن يكون خبرًا للأول ويقدر للثاني خبر، والتقدير أنَّا بغاة، وأنتم كذلك(٩).

هذا، وقد ردَّ أبو السعود توجيهات أخرى لقراءة الرفع منها(١٠):

---

(1) تفسير أبي السعود ٢/ ٥١٤، الإعراب المفصل لبهجت ١٠٦/٣.

(2) انظرالمحتسب لأبن جني ١/ ٢١٧.

(3) انظر: الكتاب لسيبويه ٧٥/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ٤٥، خزانة الأدب للبغدادي ٩/ ٣٢٦.

(4) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ٤٥، التبيان للعكبري ١/ ٣٢٠.

(5) انظر: الكتاب لسيبويه ١٥٥/٢، والتبيان للعكبري ١/ ٣١٩.

(6) تفسير أبي السعود ٥١٥/٢.

(7) السابق نفسه.

(8) وهو من شواهد الكتاب لسيبويه ٢/ ١٥٦، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ٤٧، ١٢٧.

(9) البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٠٠/١.

(10) انظر: تفسير أبي السعود ٥١٥/٢، التبيان للعكبري ١/ ٣٢٠.



1- الرفع عطفًا على محل (إنَّ) واسمها؛ لأن خبر (إنَّ) لم يتم، وإلا لارتفع الخبر بـ (إنَّ) والابتداء معًا. واعتُذر بأن ذلك إذا كان المذكور خبرًا لهما، وأما إذا كان خبر المعطوف محذوفًا فلا محذور فيه.

2- الرفع عطفًا على الضمير في (هادوا) ومحله الرفع لأنه فاعل، ولم يجوزه أبو السعود لأن الضمير غير مؤكد ولا منفصل، ولأنه أيضًا يستلزم كون الصابئين هودًا، كأنه قال: هادوا هم والصابئون. وهو رأي الكسائي[(١)].

على أنه قد وردت توجيهات أخرى لقراءة الرفع لم يذكرها أبو السعود؛ ربما لأنه لم يخل توجيه منها من ضعف، أو اعتراض عليه من جهة ما[(٢)].

وأما قراءة النصب (والصابئين) فهي على ظاهرها كما قال ابن جني[(٣)] منصوبة بالعطف على لفظ اسم (إنّ)[(٤)]، فلا إشكال فيها من ناحية القياس[(٥)]، وإن كانت شاذة في الرواية مخالفة لسواد المصحف[(٦)]. ولعل وضوح قراءة النصب من حيث التخريج النحوي جعل أبا السعود يضرب عن تفصيل القول فيها كما فصل في قراءة الرفع، وقد كان هذا من دأبه.

ومن شواهد هذا التعدد كذلك قوله– تبارك وتعالى–: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الأعراف: ٢٦].

---

(1) انظر: معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي، قدم له عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، د/ط، ١٩٩٨م ص: ١٢٥، معاني الفراء ٣١٢/١. قال الكسائي: (والصابئون) عطف على المضمر الذي في (هادوا) وقد ردَّ ذلك غير واحد من المعربين والنحاة منهم الزجاج في معانيه ١٩٤/٢، والنحاس في إعرابه ص: ٢٤٠، ٢٤١، والأنباري في البيان ١/ ٣٠٠، ٣٠١، والعكبري في التبيان ١/ ٣٢٠، وأبو حيان في البحر ٣/ ٥٤١.

(2) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٩٢، ١٩٣، والبيان للأنباري ٣٠٠/١، ٣٠١، والتبيان للعكبري للعكبري ١/ ٣٢٠، واللباب في علوم الكتاب لأبن عادل ٧/ ٤٤٢_ ٤٤٩.

(3) انظر: المحتسب لأبن جني ١/ ٢١٧.

(4) انظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٧/ ٤٤٩، القراءات الشاذة وتوجيهها للقاضي ص:٤٤.

(5) انظر: التبيان للعكبري ١/ ٣١٩.

(6) اللباب لابن عادل ٧/ ٤٤٩.



أورد أبو السعود لكلمة (لباس) قراءتين[١]: أولاهما المشهورة وهي قراءة الرفع (لباسُ)، وثانيتهما بالنصب (لباسَ)[٢].

وقد وجه أبو السعود القراءة الأولى بالرفع على الابتداء، وخبره أحد شيئين[٣]:

١- إما جملة (ذلك خير) على أن يكون (ذلك) مبتدأ ثانيًا خبره (خير)، والجملة من المبتدأ والخبر خبر المبتدأ الأول (لباسُ)[٤]. وقد جاز الإخبار بالجملة عن المبتدأ المفرد هنا "لأن أسماء الإشارة تقرب من الضمائر فيما يرجع إلى عَوْد الذكر"[٥]، فالرابط اسم الإشارة، والمعنى: لباسُ التقوى ذلك خير لصاحبه عند الله تعالى مما خلف له من لباس الثياب والرياش مما يتجمل به في الدنيا[٦].

---

(1) انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ١٧٣، ١٧٤.

(2) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وخلف العاشر (ولباسُ) برفع السين، وقرأها نافع وابن عامر والكسائي بالنصب (ولباسَ) انظر: حجة القراءات لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط/٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص: ٢٨٠، التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق ودراسة أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط/١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ٢/ ٣٣٩، التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، عنى بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص: ٩٠، التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري، دراسة وتحقيق محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بإشراف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص:٢٦٦، العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي، تحقيق زهير زاهد وخليل العطية، عالم الكتب، ط/١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص: ٩٥، المغني في توجيه القراءات العشر لمحيسن ٢/ ١٢٠، ١٢١.

(3) انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ١٧٣.

(4) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٢٩، الكشاف للزمخشري ٢/ ١٥٠، المحرر الوجيز لابن عطية ٢/ ٣٨٩.

(5) الكشاف للزمخشري ٢/ ١٥٠، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط/١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ١/ ٣١١، شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ١/ ٢٠٣ في أنواع روابط جملة الخبر بالمبتدأ.

(6) انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث - دمشق، ط/١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٤/ ١٢، المغني في توجيه القراءات العشر لمحسين ١٢١/٢.

٢- وإما (خير)، فيكون (ذلك) صفة لـ (لباس)، فـ (لباس) مبتدأ، و(ذلك) صفته، وخبره (خير) والمعنى: ولباس التقوى المشار إليه خير[١]. وقد أجاز البعض في (ذلك) أن يكون بدلاً أو عطف بيان بالإضافة لكونه صفة[٢].

وقد ورد توجيه آخر لقراءة الرفع لم يذكره أبو السعود، وهو أن تكون (لباس) مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أو مضمر كما عبر عنه البعض[٣]، فالتقدير: وهو لباس التقوى، أي: وستر العورة لباس التقوى، ثم قيل: ذلك خير[٤].

وأما القراءة بالنصب (ولباسَ) فقد ذهب أبو السعود – كغيره من العلماء- إلى نصبها بالعطف على (لباسًا)[٥]، فيكون (ذلك) مبتدأ و(خير) خبره[٦]. وقد عطفها البعض على (ريشًا)[٧]، والمعنى واحد لأنه محمول على (أنزلَ) أي: أنزلنا ريشًا ولباسَ التقوى[٨]. فمن نصب لم يبتدئ به لتعلقه بـ (لباسًا يواري)[٩]، ومن رفع قطعه مما قبله واستأنف[١٠].

ب- المبتدأ والتوكيد المعنوي:

ورد ذلك في توجيه أبي السعود لقول الله –تعالى-: ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. حيث ذكر أبو السعود لكلمة (كلّه)قراءة بالرفع، غير قراءة النصب التي هي القراءة المشهورة[١١]. [١٢]

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ١٧٣.

[2] انظر: الحجة للفارسي ١٢/٤، المحرر الوجيز لابن عطية، ٢/ ٣٨٩، التبيان للعكبري، ١/ ٣٨٧، البحر المحيط لأبي حيان، ٤/ ٢٨٣.

[3] انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص: ٢٨١.

[4] انظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ١٥٠، حجة القراءات لأبي زرعة ص: ٢٨١.

[5] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ١٧٤.

[6] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٢٨.

[7] انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص: ٢٨٠، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٢٨، البيان للأنباري ١/ ٣٥٨.

[8] البيان للأنباري ١/ ٣٥٨.

[9] التذكرة لابن غلبون ٢/ ٣٣٩.

[10] انظر: الحجة للفارسي ٤/ ١٢، التذكرة لابن غلبون ٢/ ٣٤٠.

[11] انظر: تفسير أبي السعود ١٦٢/٢.

[12] قراءة (كلّه) بالنصب هي قراءة الجمهور، وقد قرأ برفع اللام أبو عمرو، ويعقوب. انظر: حرز الأماني للشاطبي ص: ١٢٩، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة الدمشقي، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، د/ط، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م، ص: ٣٩٩، النشر لابن الجزري ٢/ ٢٤٢، غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن على بن سالم بن محمد النوري الصفاقسي – تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه إعداد سالم بن غرم الله بن محمد الزهراني، إشراف الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٦هـ، ٤٩٥/٢. وقد وافق اليزيدي أبا عمرو ويعقوب في قراءة الرفع، انظر: الإتحاف للبنا ١/ ٤٩١. ونسبها النحاس لابن أبي ليلى وعيسى انظر: إعراب القرآن للنحاس ص: ١٥٨.



أما قراءة النصب فقد ذهب غالب المعربين والمفسرين إلى نصب (كلَّه) على أنها توكيد لـ (الأمر)[1]، وعلى ذلك فإن (الأمر) منصوب اسم (إن) و (كلَّ) توكيد معنوي له، و (لله) شبه جملة متعلق بمحذوف خبر (إن)، وجملة (إن) في محل نصب مقول القول[2]، وجملة (قل إن الأمر كله لله) اعتراض[3]، وقد ذهب البعض إلى أنها جملة مستأنفة لا محل لها لها من الإعراب[4] .

وقد أجاز البعض وقوع (كل) توكيدًا لـ (الأمر) لأنه يتجزأ [5]؛ حيث إن (كلّ) لا يكون يكون تابعًا إلا لذي أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، ومثال ذلك: جاء القوم كلُّهم، فيصح لجواز قولك: جاء بعض القوم[6]. على أن البعض قد نقل عن الأخفش أن (كلَّه) منصوبة على أنها بدل من (الأمر)[7]، وقد علّق عليه صاحب الدر المصون بقوله: " وليس بواضح "[8].

على أن الأخفش في معانيه جعل (كلَّه) صفة، وبدلاً، وتوكيدًا، ولكنه ضعف أن تكون صفة؛ حيث قال: " وإن جعلته صفة نصبت، وإن شئت نصبت على البدل، لأنك لو قلت : إن الأمر بعضه لزيد لجاز على البدل، والصفة لا تكون في بعض" [9]. إلا أنه في نهاية الأمر فضّل النصب على التوكيد حيث قال: " وتقول: (إن الأمر كله لله) على التوكيد أجود، وبه نقرأ"[10].

---

[1] انظر: معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٨٠، إعراب القرآن للنحاس ص: ١٥٨، الحجة في القراءات السبع لابن لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط/٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص: ١١٥، مشكل مكي ١/ ١٦٤.

[2] انظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش ١/ ٥٥٠، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه لمحمد حسن عثمان، دار الرسالة-مصر، ط/١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ٢/ ٣٢٢.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ١٦٢، إعراب القرآن للدرويش ١/ ٥٥٠، الجامع لإعراب جمل القرآن لأيمن لأيمن الشوا، مكتبة الغزالي بدمشق ودار الفيحاء بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص: ١٢٢.

[4] انظر: حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن لمحمد الأمين بن عبدالله الأرمي، راجعه هاشم محمد على، دار طوق النجاة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ٥/ ٢١٦، إعراب القرآن لعثمان ٢/ ٣٢٢.

[5] إعراب القرآن للدرويش ١/ ٥٥٠.

[6] شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩١.

[7] انظر: إعراب القرآن للنحاس ص: ١٥٨، مشكل مكي ١/ ١٦٤.

[8] الدر المصون للسمين الحلبي ٣/ ٤٩٩.

[9] معاني القرآن للأخفش، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط/١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ١/٢٣٧.

[10] انظر: السابق ١/ ٢٣٨.



وأما قراءة الرفع (كلُّه) فقد ذهب أبو السعود إلى جعلها مرفوعة على الابتداء[1]، وهو وهو الأشهر. وعلى هذا، فإن (الأمرَ) اسم إن، و(كلُّه) مبتدأ، و(لله) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة (كله لله) خبر إن[2] .

وقد ورد توجيه آخر لقراءة الرفع لم يذكره أبو السعود، وهو أن تكون توكيدًا على المحل؛ فاسم إن في الأصل مرفوع بالابتداء، فيكون (لله) خبرًا لإنَّ كما سبق توجيهه على قراءة النصب[3]. والرفع على الابتداء أقوى، وأشهر كما تقدم ذكره.

جـــ- المبتدأ والبدل:

من شواهد التعدد بين المبتدأ والبدل ما جاء في قوله –تعالى- : ﴿ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ [البقرة: ١٤٧]. حيث أورد أبو السعود لكلمة (الحق) قراءتين[4]: أولاهما –وهي المشهورة- بالرفع، والثانية بالنصب[5].

ذكر أبو السعود لقراءة الرفع وجهين:

أولهما: وهو الأظهر، أن يكون (الحق) مرفوعًا على الابتداء، وخبره (من ربك)[6]، والألف واللام فيه إما للعهد، والإشارة حينئذٍ للحق الذي عليه الرسول ﷺ، أو إلى الحق الذي في قوله -تعالى-: ﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ ﴾ [البقرة: ١٤٦].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ١٦٢، زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج بن الجوزي، المكتب الإسلامي الإسلامي ودار ابن حزم، ط/١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص: ٢٣٢، اللباب لابن عادل ٥/ ٦١٦، الإتحاف للبنا ١/ ٤٩١.

[2] انظر: المغني في توجيه القراءات العشر لمحيسن ١/ ٣٦٩، حدائق الروح والريحان لمحمد الأمين ٥/ ٢١٦.

[3] انظر: الدر المصون للسمين ٣/ ٤٤٩. وقد نص على أن هذا هو مذهب الزجاج والجرمي حيث يجرون التوابع كلها مجرى عطف النسق. وانظر: أيضًا اللباب لابن عادل ٥/ ٦١٦.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٣١٥.

[5] قرأ عامة القراء بالرفع، وقرأها على بن أبي طالب ﷺ بالنصب. انظر: معالم التنزيل للبغوى تحقيق محمد عبدالله النمر وآخرين، دار طيبة بالرياض، د/ط، ١٤٠٩هـ، ١/ ١٦٤، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان للقرطبي، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ٢/ ٤٤٧، البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٦١٠، الدر المصون للسمين ٢/ ١٧٠.

[6] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٣١٥.



وإما للجنس على معنى: الحق من الله لا من غيره[١]، " وهو يفيد قصر جنس الحق على ما ثبت من الله"[٢]، وقد ذهب البعض إلى جعل الخبر محذوفًا تقديره: الحق من ربك يتلى عليك أو يوحى إليك [٣].

ثانيهما: أن يكون (الحق) مرفوعًا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الحق، والضمير يعود على الحق المكتوم؛ أي: ما كتموه هو الحق[٤]." واللام حينئذ للجنس، ومعناه: أن ما يكتمونه هو الحق، لا ما يدعونه ويزعمونه ولا معنى حينئذ للعهد لأدائه إلى التكرار، فيحتاج إلى تكلف " [٥].

و(من ربك) حينئذ إما حال، أو خبر بعد خبر[٦].

وقد أورد بعض المفسرين لقراءة الرفع توجيهًا ثالثًا لم يذكره أبو السعود، وهو أن يكون (الحق) مرفوعًا بإضمار فعل، والتقدير: جاءك الحق[٧]. فالحق فاعل لفعل محذوف.

أما قراءة النصب فقد ذكر لها أبو السعود وجهين أيضًا[٨] :

أولهما: أن يكون منصوبًا على البدل من (الحق) الأول في قوله –تعالى– : ﴿ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ ﴾ [البقرة: ١٤٦]. فيكون التقدير: يكتمون الحق من ربك[٩]. وقوله: (من ربك) في محل نصب من (الحق) الثاني، وبه حصلت مغايرته للأول وإن اتحد لفظًا، ومن هنا جاز إعرابه بدلاً[١٠].

---

[1] انظر: البحر لأبي حيان ١/ ٦١٠، الدر للسمين ٢/ ١٧٠.

[2] روح المعاني للألوسي ٢/ ١٣.

[3] مشكل مكي ١/٧٤، البيان للأنباري ١/١٢٧.

[4] الدر للسمين ٢/١٧٠.

[5] روح المعاني للألوسي ٢/ ١٣، ١٤.

[6] تفسير أبي السعود ١/ ٣١٥.

[7] انظر: معالم التنزيل للبغوي ١/ ١٦٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/ ٤٤٨.

[8] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٣١٥.

[9] الكشاف للزمخشري ١/ ١٨٨، البحر لأبي حيان١/ ٦١٠، الدر للسمين ٢/ ١٧٠.

[10] روح المعاني للألوسي ٢/ ١٤.

ثانيهما: أن يكون مفعولاً به لـ (يعلمون) – وقد اختاره الكثير من المعربين والمفسرين–[1] ويكون مما وقع فيه المظهر موقع المضمر، أي: وهم يعلمون الحق كائنًا من ربك، وذلك سائغ حسن في أماكن التفخيم، والتهويل[2].

وقد جوز البعض أن يكون (الحق) منصوبًا على الإغراء بتقدير: الزم الحق[3] ، ولم يذكره أبو السعود.

ومما يجدر التنبه إليه من فارق بين القراءتين: الرفع والنصب، أن قراءة الرفع يجوز فيها الوقف على (يعلمون)، فالوقف عليها تام، وذلك على أوجه الرفع الثلاثة؛ أعني الرفع على الابتداء أو الخبر أو الفاعل[4]. و الجملة على كلٍّ مستأنفة منقطعة مما قبلها.

أما على قراءة النصب فلا يجوز الوقف على (يعلمون)؛ لأن (الحق) ينتصب بدلاً، ولا يفصل بين البدل والمبدل منه[5] . ويظهر ذلك جليًا بتأمل الدلالة الناتجة من تضافر الإعراب وما يفرضه من احتمالات للوقف والابتداء بالرجوع إلى المعنى اللازم لكل توجيه مما مرّ تفصيله.

<u>٣–الخبر وأحد المفاعيل:</u>

<u>أ– الخبر والمفعول به:</u>

من شواهد ذلك ما جاء في قوله – تعالى– : ﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١ ﴾ [التوبة: ١].

ذكر أبو السعود لكلمة (براءة) قراءتين[6]: الأولى برفعها منونة (براءةٌ) وهى القراءة المشهورة، والثانية بنصبها منونة (براءةً)[7].

---

[1] انظر: إعراب القرآن للنحاس ص: ٧٠، مشكل مكي ١/ ٧٤، المحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٢٢٤، البيان البيان للأنباري ١/ ١٢٧، التبيان ١/١٠٢.

[2] البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٦١٠، الدر للسمين ٢/ ١٧٠، اللباب لابن عادل ٣/ ٥٤.

[3] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٢٢٤، الجامع للقرطبي ٤٤٨/٢.

[4] انظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط/٢، ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م، ص: ٥١.

[5] السابق ص: ٥١.

[6] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٣٤٦.

[7] قرأ عامة القراء برفع (براءة) وتنوينها، وقد قرئ في الشواذ (براءةً) بنصبها وتنوينها. وقد عزاها ابن خالويه في مختصره لعيسى بن عمر. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص: ٥٦. وانظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ٢٧٦، المحرر الوجيزلابن عطية ٣/ ٤، البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ٦، اللباب لابن عادل ٦/١٠.

قال أبو السعود في توجيه قراءة الرفع: " (براءةٌ) خبر مبتدأ محذوف، وتنوينه للتفخيم، و(من) في قوله – تعالى – : (من الله ورسوله) ابتدائية متعلقة بمحذوف وقع صفة لـ (براءة) ليفيدها زيادة تفخيم وتهويل، أي: هذه براءة مبتدأة من جهة الله تعالى ورسوله واصلة (إلى الذين عاهدتم من المشركين) ". [١]

فـ (براءة) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذه)، و(من الله) – لدى أبي السعود– متعلقة بمحذوف صفة لـ (براءة) ليزيدها تفخيمًا وتهويلاً[٢]. وقد جوز غيره أن يتعلق (من الله) بنفس براءة؛ لأنها مصدر، كالشناءة والدناءة، ولأن مادة البراءة تتعدى بـ (من) ، تقول: برئت من فلان، أبرأ براءة، أي: انقطعت العصبة بيننا[٣].

هذا، وقد نقل أبو السعود توجيهًا آخر لقراءة الرفع منتقدًا إياه، وهو أن تكون (براءة) مرفوعة بالابتداء، وخبرها قوله: (إلى الذين)، وقد سوغ الابتداء بالنكرة تخصيصها بالوصف بشبه الجملة بعدها (من الله)[٤].

وقد جوز ذلك الوجه وصححه أكابر النحاة والمفسرين[٥]، إلا أن أبا السعود قد ردّه ورجّح ارتفاعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف؛ لاقتضاء جزالة النظم ذلك الوجه؛ " فهذه البراءة أمر حادث لم يعهد عند المخاطبين ذاتها ولا عنوان ابتدائها من الله ورسوله حتى يخرج ذلك العنوان مخرج الصفة لها، ويجعل المقصود بالذات والعمدة في الإخبار شيئًا آخر هو وصولها إلى المعاهدين. وإنما الحقيق أن يعتنى بإفادته حدوث تلك البراءة من جهته تعالى، ووصولها إليهم "[٦].

فاختيار أبي السعود للوجه الأول جاء بناء على جزالة المعنى؛ حيث إن الإخبار بحصول البراءة والإعلام بها في هذا المقام، أولى أن يحمل عليه النظم من الإخبار بوصولها للمعاهدين من

---

[1] تفسير أبي السعود ٣/ ٣٤٦.

[2] انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٠، معاني القرآن للزجاج ٢/ ٤٢٨، التبيان للعكبري ٢/ ١٤، إعراب القرآن الكريم للقاضي ص: ٣٧١.

[3] انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٤٢٨، اللباب لابن عادل ٦/١٠.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٣٤٦.

[5] انظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ٢٧٦، المحرر الوجيز لابن عطية ٤/٣، البحر المحيط لأبي حيان ٦/٥، اللباب لابن عادل ١٠/ ٦.

[6] تفسير أبي السعود ٣/ ٣٤٦.

المشركين. فالمعنى: هذه الآيات براءة، أي: تبرؤ من الله ورسوله، وقطع للأسباب ما بين المسلمين والمشركين[1]. وأرى أن أبا السعود قد وفق في اختياره إلى حد بعيد ولاسيما وأن المقام كان مقام إعلام وإخبار بالبراءة فهي محط الفائدة؛ حيث بعث رسول الله ﷺ أبا بكر الصديق رضي الله عنه في هذا العام أميرًا على الحج ليقيم للناس مناسكهم، ويعلم المشركين ألا يحجوا بعد عامهم هذا، وينادي في الناس ببراءة[2]، وقد كانت من أواخر ما نزل على رسول الله ﷺ [3].

وأما قراءة النصب (براءةً) فقد جعلها أبو السعود منصوبة بفعل مضمر تقديره: اسمعوا براءة[4]، وقد جعل البعض تقدير الفعل (الزموا) أو (التزموا) براءة، على أن تحمل معنى الإغراء[5]. وأرى أن تقدير (اسمعوا) أوفق وأقرب للمعنى والمقام من تقدير (الزموا)، والله أعلى وأعلم.

ومن شواهد هذا التعدد أيضًا ما جاء في قوله – تعالى- : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾ ﴾ [الانفطار: ١٩].

أورد أبو السعود لكلمة (يوم) قراءتين[6]: إحداهما بنصب (يوم) والأخرى برفعها[7].

وقد وجه أبو السعود قراءة النصب بأن يكون (اليوم) منصوبًا بإضمار (اذكر)[8]، كأنه قيل بعد تفخيم أمر يوم الدين وتشويقه عليه الصلاة والسلام إلى معرفته: اذكر يومَ لا

---

[1] انظر: أحكام القرآن لابن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط/٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ٢/ ٤٤٦ بتصرف، وانظر: أيضًا الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/ ٩٦، تفسير القرآن العظيم لابن كثير، تحقيق مصطفي السيد محمد وآخرين، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٧/ ١٣٦.

[2] انظر: تفسير ابن كثير ٧/ ١٣٦.

[3] انظر: السابق ٧/ ١٣٥.

[4] تفسير أبي السعود ٣/ ٣٤٦. وانظر: الكشاف للزمخشري ٢/٢٧٦، اللباب لابن عادل ١٠/ ٦.

[5] المحرر الوجيز لابن عطية ٣/٤، وانظر: أيضًا الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/ ٩٦.

[6] انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ٤٩٧.

[7] قرأ الجمهور بنصب اليوم، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو من السبعة، ويعقوب من العشرة، وابن محيصن واليزيدي من غيرهم برفعه. انظر: حجة أبي زرعة ص: ٧٥٣، ٧٥٤، الكافي في القراءات السبع لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني، تحقيق أحمد محمود عبدالسميع الشافعي، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص: ٢٢٨، الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن على المعروف بابن الباذش، تحقيق أحمد فريد المزيد وتقديم فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ص: ٤٨٢، شرح الطيبة لابن الجزري ص: ٣٢٧، البدور الزاهرة للقاضي٢/ ٩٦٣، الإتحاف للبنا ٢/٥٩٥.

[8] انظر: البحر لأبي حيان ٨/ ٤٢٩، الدر المصون للسمين ١٠/ ٧١٣.



تملك نفس...، فإنه يدريك ما هو[1]. فهو على هذا الوجه مفعول به لفعل محذوف، والفتحة حركة إعراب على رأي البصريين[2].

وأجاز الكوفيون أن تكون فتحة اليوم حركة بناء؛ لأنه قد أضيف لغير متمكن. قال الكسائي: " إن العرب تؤثر الرفع إذا أضافوا اليوم إلى يفعل وتفعل وأفعل ونفعل، فيقولون: هذا يومُ نفعلُ ذاك، وأفعلُ ذاك، فإذا قالوا: هذا يومَ فعلت، فأضافوا (يومَ) إلى (فعلت) أو إلى (إذا) آثروا النصب "[3].

ف (يومَ) على رأي الكوفيين مبني في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، وقد نص عليه أبو السعود[4].

وقد ورد توجيهان آخران لقراءة النصب:

أولهما: أن يكون منصوبًا بدلاً من (يومَ) [5] في قوله ﴿ يَصۡلَوۡنَهَا يَوۡمَ ٱلدِّينِ ۝ ﴾ [الانفطار: ١٥].

ثانيهما: أن يكون منصوبًا على الظرفية والعامل فيه محذوف تقديره (يجازون)[6] أو (يدانون)[7].

وقد ردها أبو السعود بقوله: " وليس بذاك؛ فإنه عارٍ عن إفادة ما يفيده ما قبله"[8].

أما قراءة الرفع فقد جعل أبو السعود (يومُ) مرفوعًا خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، كأنه لما قال: (وما أدراك ما يوم الدين) قال: (يومُ لا تملك نفس لنفس) الآية[9].

وردّ أن يكون رفعه على البدل من (يومُ الدين) قبله، كما قاله الزمخشري[10]. وجعله بعضهم مرفوعًا صفة لقوله (يومُ الدين)[11] ولم يذكره أبو السعود.

---

[1] تفسير أبي السعود ٦/ ٤٩٧.

[2] انظر: معاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٩٦، الإتحاف للبنا ٢/ ٥٩٥.

[3] معاني القرآن للكسائي ص: ٢٥١، معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤٥. وانظر: الإتحاف للبنا ٢/ ٥٩٥.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ٤٩٧.

[5] إعراب القرآن للنحاس ص: ١٢٨٥، الكشف لمكي ٢/ ٣٦٥، البيان للأنباري ٢/ ٤٩٩.

[6] التبيان للعكبري ٢/ ٣٩١.

[7] البحر لأبي حيان ٨/ ٤٢٩، الدر المصون للسمين ١٠/ ٧١٣.

[8] تفسير أبي السعود ٦/ ٤٩٧.

[9] حجة أبي زرعة ص: ٧٣٥، البيان للأنباري ٢/ ٤٩٩.

[10] تفسير أبي السعود ٦/ ٤٩٧. وانظر: الكشاف للزمخشري ٤/ ٥٥٧.

[11] معاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٩٦.



هذا، وإن الباحثة ترى أن أبا السعود قد وفق في اختيار وجه الرفع، إلا أنه قد أخطأه التوفيق في توجيهه لقراءة النصب، فنصب (اليوم) على الظرفية أقرب للمعنى، وأوفق لما عليه كتاب الله ﷻ من النصب على المفعولية بتقدير (اذكر) أو غيره.

فإن (اليوم) لما جرى في أكثر الأمر ظرفًا، ترك على ما كان يكون عليه في أكثر أمره، فيكون (يومَ لا تملك) خبرًا لمبتدأ مضمر تقديره (الجزاء)، فإنه لما قال: (وما أدراك ما يوم الدين) قال: الدين –وهو الجزاء– يومَ لا تملك نفس...[1]. والله أعلم بمراده.

ب– الخبر والمفعول المطلق:

من شواهده ما جاء في قوله –تعالى-: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ۖ مَّتَـٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ﴾ [يونس: ٢٣]. أورد أبو السعود لكلمة (متاع) قراءتين[2]: الأولى بالنصب (متاعَ)، والثانية بالرفع (متاعُ)[3] .

أما قراءة النصب فقد ذكر أبو السعود أن كلمة (متاعَ) منصوبة على أنها مصدر مؤكد لفعل مقدر بطريق الاستئناف، أي: تتمتعون متاع الحياة الدنيا[4].

وذهب غير أبي السعود إلى أن (متاعَ) منصوب بفعل مقدر، والتقدير: يبتغون متاع الحياة الدنيا[5]. أو أن يكون مفعولاً به، والعامل فيه (بَغيكم)، ويكون (البغي) بمعنى الطلب، أي: طلبكم متاعَ الحياة الدنيا، و(على أنفسكم) صلة للمصدر، وخبر (بغيكم) محذوف تقديره: (مذموم) أو ما في معناه[6].

---

[1] انظر: الحجة للفارسي ٦/ ٣٨٣.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٤٨٥، ٤٨٦.

[3] قرأ عامة القراء برفع العين من (متاع)، وقرأ عاصم من السبعة بنصبها. انظر: التيسير للداني ص: ٩٩، العنوان لإسماعيل بن خلف ص: ١٠٤، التحبير لابن الجزري ص: ٣٩٨، الوافي في شرح الشاطبية للشيخ عبد الفتاح القاضي، دار السلام، ط/٥، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م، ص: ٢٣٥. وقد وافق عاصم من غير العشرة أبو رزين وأبو عبد الرحمن السلمي والحسن وابن أبي إسحاق. انظر: جامع البيان للطبري ١٢/ ١٤٩، إعراب النحاس ص: ٣٩٣، زاد المسير لابن الجوزي ص: ٦٢١.

[4] تفسير أبي السعود ٣/ ٤٨٥. وانظر: معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٤، مشكل مكي ١/ ٣٧٨، إعراب القرآن القرآن للدرويش ٣/٣٢٠، المغني في توجيه القراءات العشر لمحيسن ٢/ ٢٢٨.

[5] البيان للأنباري ١/ ٤٠٩.

[6] الحجة للفارسي ٤/ ٢٦٧، التبيان للعكبري ٢/ ٣٦.



وذهب آخرون إلى نصبه على الحالية[1]، أو الظرفية[2]، أو المفعول له [3]، وقد نقل أبو السعود هذه الأوجه كلها، وردها وجهًا وجهًا، واحتج على رده إياها.

أما قراءة الرفع (متاعُ) فقد ذكر لها أبو السعود وجهين[4]:

الأول: أن يكون مرفوعًا خبرًا لـ (بغيكم)، و (على أنفسكم) صلة للمصدر، فالمعنى: إنما بغي بعضكم على بعض متاع الحياة الدنيا[5]. فالمراد بأنفسهم أبناء جنسهم.

الثاني: أن يكون مرفوعًا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو متاعُ، و(على أنفسكم) خبر (بغيكم)، فالمعنى: أن عملكم بالظلم راجع عليكم[6].

وبين الوجهين فارق دقيق من حيث المعنى؛ فرفع المتاع على أنه خبر (بغيكم) يعني: إنما بغي بعضكم على بعض متاع الحياة الدنيا.

أما إذا جعلت شبه الجملة (على أنفسكم) خبر (بغيكم) فالمعنى: إنما بغيكم وفسادكم راجع إليكم ووبال عليكم[7]، وهو على تقدير انتفاعكم به متاع الحياة وعرض زائل، ثم يبقى عاره وخزيه بعد الموت[8].

ومن شواهد هذا التعدد أيضًا ما ورد في قوله – تعالى – : ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [مريم: ٣٤]

ذكر أبو السعود لكلمة (قول) قراءتين[9] : إحداهما بالنصب (قولَ)[10]، والأخرى بالرفع (قولُ)[11].

---

[1] انظر: جامع البيان للطبري ١٢/ ١٤٩، البحر المحيط لأبي حيان ١٤٣/٥، الدر للسمين ١٧٤/٦.

[2] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١١٣/٣، البحر لأبي حيان ٥/ ١٤٣، الدر للسمين ٦/ ١٧٤.

[3] انظر: مشكل مكي ١/ ٣٧٨، الدر المصون للسمين ٦/ ١٧٤.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٤٨٦.

[5] معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٤، إعراب القرآن للنحاس ص: ٣٩٣، زاد المسير لابن الجوزي ص: ٦٢١.

[6] معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٤، إعراب القرآن للدرويش ٣/ ٣٢٠.

[7] انظر: جامع البيان للطبري ١٢/ ١٤٩، إعراب القرآن للنحاس ص: ٣٩٣.

[8] انظر: نظم الدرر للبقاعي ٩/ ١٠١.

[9] انظر: تفسير أبي السعود ٤/ ٥٥٩.

[10] قرأ ابن عامر وعاصم من السبعة، ويعقوب من العشرة بنصب (قول). انظر: الحجة لابن خالويه ص: ٢٣٨، التذكرة لابن غلبون ٢/ ٤٢٥، إبراز المعاني لأبي شامة ص: ٥٨٣، النشر لابن الجزري ص: ٣١٨، ونسبت للحسن والشنبوذي. انظر: المبهج لسبط الخياط ٢/ ٦٢٥، الإتحاف للبنا ٢/ ٢٣٦.

[11] قرأ بقية العشرة بالرفع. وقد نسبت قراءة الرفع أيضًا للحسن، انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص: ٨٨،

وقد جعل أبو السعود كلمة (قولَ) منصوبة على أنها مصدر مؤكد لـ (قال) في قوله – تعالى-: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [مريم: ٣٠]. وقوله تعالى: (ذلك عيسى بن مريم) اعتراض مقرر لمضمون ما قبله[1].

وقد جعله البعض مصدرًا مؤكدًا لفعل مقدر، أي: أقول قول الحق[2]." فالله ﷻ أخبر عن نفسه بأني أقول قول الحق بأن عيسى هو ابن مريم "[3].

وقد شرط الزمخشري لنصبه على المصدرية توكيدًا لمضمون الجملة أن يكون المراد بـ (قول الحق) قول الثبات والصدق، فإن فسر (قول الحق) بكلمة الحق – على أن يكون (الحق) اسم لله تعالى– فانتصابه على المدح، وليس على المصدرية[4].

وذهب البعض إلى جعله منصوبًا بتقدير: أعني[5]: أو على أن يكون حالاً، أي: أقول قولاً حقًا، والعامل معنى الإشارة في (ذلك)[6]، أو أن يكون منصوبًا على الإغراء[7]. ولم يذكر يذكر أبو السعود أيًا من هذه الأوجه.

أما قراءة الرفع، فقد وجهها أبو السعود بالرفع خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو)[8]، والمبتدأ المحذوف إما أن يعود على (عيسى)، وإما أن يعود على الكلام قبله، أي: هذا الكلام الذي جرى هو قول الحق[9].

هذا هو ما اختاره أبو السعود في توجيه قراءة الرفع. إلا أنه قد ذكر توجيهات أخرى: أولها: أن يكون (قولُ) مرفوعًا صفة لـ (عيسى)، أي: ذلك عيسى بن مريم قولُ الحق[10].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٤/ ٥٥٩. وانظر: المحرر الوجيز ٤/ ١٥.

[2] معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٢٩، البيان للأنباري ٢/ ١٢٦.

[3] حجة القراءات لأبي زرعة ص: ٤٤٣.

[4] انظر: الكشاف للزمخشري ٣/ ١٠٣، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني، اعتني به يوسف الغوش، دار المعرفة – بيروت، ط/٤، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م، ص: ٨٨٩.

[5] انظر: التبيان للعكبري ٢/ ١٦١، اللباب لابن عادل ٦٢/١٣.

[6] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٥٠/١٣، وانظر: التبيان للعكبري ٢/ ١٦١.

[7] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي الموضع نفسه.

[8] تفسير أبي السعود ٤/ ٥٥٩، وانظر: مشكل مكي ٢/ ٥٧، المحرر الوجيز لابن عطية ٤/ ١٥، الكشاف للزمخشري ٣/ ١٠٣، البيان للأنباري ٢/ ١٢٦.

[9] انظر: مشكل مكي ٢/ ٥٧، البيان للأنباري ٢/ ١٢٥، فتح القدير للشوكاني ص: ٨٨٩.

[10] معاني القرآن للكسائي ص: ١٩٠، وانظر: مشكل مكي ٢/ ٥٧، فتح القدير للشوكاني ص: ٨٨٩.

ثانيها: أن يكون مرفوعًا بدلاً من (عيسى)، وثالثها: أن يكون مرفوعًا خبرًا ثانيًا[١].

وقد علق أبو حيان على الوجهين الأخيرين بقوله: " وهذا الذي ذكر لا يكون إلا على المجاز في (قول)، وهو أن يراد به (كلمة الله)؛ لأن اللفظ لا يكون الذات "[٢].

٤-الخبر والنصب على المدح أو الذم

من شواهده ما جاء في قوله – تعالى- : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ﴾ [الأنعام:١٠١].

ذكر أبو السعود لكلمة (بديع) قراءات[٣]: منها قراءة بالرفع، وهي المشهورة، وأخرى بالنصب[٤].

ذكر أبو السعود لقراءة الرفع عدة أوجه:

أولها وأظهرها: أن يكون مرفوعًا خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو بديع[٥] ، وإليه ذهب كثير من المعربين، والمفسرين[٦].

والإبداع عبارة عن تكوين الشيء من غير سبق مثال، فمبدعهما، أي: مخترعهما، وخالقهما من غير مثال يحتذيه ولا قانون ينتحيه[٧].

وعليه فإنها جملة مستقلة مسوقة لما قبلها لبيان استحالة ما نسبوه إليه – تعالى- من الولد. وبهذا يجوز الوقف على (الأرض)، و(أنى يكون...) جملة مستقلة مستأنفة كذلك[٨].

---

[1] الكشاف للزمخشري ١٠٣/٣.

[2] البحر المحيط لأبي حيان ٦/ ١٧٨، ١٧٩.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٩٧.

[4] الرفع قراءة عامة القراء، وقرأ (بديعَ) بالنصب صالح الشامي. وأورد أبو السعود لها قراءة ثالثة بالجر (بديعِ) نسبها ابن خالويه للمنصور. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص: ٤٥، البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ١٩٨، الدر المصون للسمين ٥/ ٨٨، اللباب لابن عادل ٨/ ٣٣٩.

[5] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٩٧. إعراب القرآن وبيانه للدرويش ٢/ ٤٢٤.

[6] انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٧٨، الكشاف للزمخشري ٢/ ١١٤، التبيان للعكبري ١/ ٣٦٦، البحر لأبي حيان ٤/ ١٩٨، الدر المصون للسمين ٨٨/٥.

[7] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٩٦، اللباب لابن عادل ٨/ ٣٣٨.

[8] انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٧٨، الدر المصون للسمين ٨٨/٥، إعراب القرآن للدرويش ٢/ ٤٢٤.

ثانيها: أن يكون مرفوعًا فاعلاً لـ (تعالى)[1] في قول: ﴿ سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، أي: تعالى بديع السماوت والأرض، فليس جملة مستقلة كما في الوجه الأول، وإنما هي جملة فعلية معطوفة على الفعل المقدر قبلها الناصب لـ (سبحان)؛ لأنه من المصادر اللازم إضمار ناصبها[2].

ثالثها: أن يكون مرفوعًا على الابتداء، وخبره قوله (أنى يكون له ولد)[3]، فالتركيب جملة واحدة لا يجوز الوقف فيها على (الأرض) كما في الوجه الأول[4]، والجملة نفي للولد عن الله ﷻ من حيث المعنى بجهتين:إحداهما:انتفاء الصاحبة. والأخرى كونه بديعًا، أي: عديم المثل ومبدعًا لما خلق[5].

وترى الباحثة أن رفع (بديع) على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أوفق الأوجه للمقام، لما في الجملة الاستئنافية التي حذف فيها المبتدأ[6] من وجوه للبلاغة لا تتأتى على رفع (بديع) على الفاعلية أو الابتداء؛ فرفعه على الفاعلية يصل التركيب بما قبله، فتذهب بلاغة الاستئناف في مقام تنزيه الله ﷻ عن ولد وصاحبه وشركاء خرقها له – تقدس الله وتعالى- المشركون، فالفصل والاستئناف في هذا المقام أولى وأروع.

ورفعه على الابتداء على أن يكون (أنى يكون) خبرًا له، يُفقد التركيب ما أفقده إياه على الوجه السابق؛ لأن الاستئناف بجملة (أنى يكون) تكريس لأدلة ووجوه تنزيه الله ﷻ عما ادَّعاه عليه المبطلون.

فحذف المبتدأ هنا أحسن من ذكره، وإضماره في النفس أولى وآنس من النطق به[7].

---

[1] انظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ١١٤، التبيان للعكبري ١/ ٣٦٦.

[2] الدر المصون للسمين ٥/٨٨، اللباب لابن عادل ٨/ ٣٣٩.

[3] البحر لأبي حيان ٤/ ١٩٧، الدر المصون للسمين ٥/٨٨، اللباب لابن عادل ٨/ ٣٣٩.

[4] انظر: منار الهدى للأشموني ص: ١٣٦.

[5] البحر لأبي حيان ٤/ ١٩٧.

[6] انظر: دلائل الإعجاز للجرجاني ص: ١٤٧- ١٥٢، في المواطن التي يطرد فيها حذف المبتدأ ومنها القطع القطع والاستئناف.

[7] انظر: السابق ص: ١٥٣.



أما قراءة النصب (بديعَ) فقد جعلها أبو السعود – كغيره من العلماء– منصوبة على المدح[1]، ودلالة قراءة النصب على المدح تعضد ما اختارته الباحثة من ترجيح وجه الرفع على الخبر إمعانًا في تنزيه الباري ﷻ عما لا يليق به.

ومن شواهده أيضًا ما جاء في قوله – تعالى– : ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤ ﴾ [المسد: ٣،٤].

ذكر أبو السعود لكلمة (حمالة) قراءات[2]: منها قراءة النصب، وهي المشهورة، وقراءة الرفع[3].

وجه أبو السعود القراءة المشهورة بالنصب على الذم[4]؛ لأن أم جميل كانت تمشي بين بين الناس بالنميمة، فلما اشتهرت بذلك جاءت الصفة للذم، لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصت بها، وعلى هذا المعنى يقع النصب في غير هذا على المدح[5].

وقد ذهب البعض إلى نصب (حمالة) على أنها حال من (امرأته) إذا جعلت مرفوعة بالعطف على الضمير في (سيصلى) من قوله: (سيصلى نارًا ذات لهب)، على اعتبار أن الإضافة في (حمالة الحطب) غير حقيقية، فالمراد بها الاستقبال؛ لأنه ورد أنها تحمل يوم القيامة حزمة من حطب النار كما كانت تحمل الحطب في الدنيا[6]. وعلق بعضهم على هذا

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٩٧.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ٦٠٨.

[3] قرأ عاصم فقط من العشرة بنصب (حمالة)، وقرأ بقية العشرة بالرفع. انظر: الحجة للفارسي ٦/ ٤٥١، حرز الأماني للشاطبي ص: ٢٣٨، تحبير التيسير لابن الجزري ص: ٦١٩، البدور الزاهرة للقاضي ٢/ ٩٩٠. وقرأ بالرفع من غير العشرة الحسن والأعرج وابن محيصن. انظر: المحرر الوجيز لابن عطية، ٥/٥٣٥.

[4] انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثني، علق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، د/ط، د/ت، ٢/ ٢/ ٣١٥، الحجة لابن خالويه ص: ٣٧٧، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط/٥، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م، ٢/٣٩٠.

[5] الكشف لمكي ٢/ ٣٩٠. وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢/ ٥٥٣

[6] انظر: اللباب لابن عادل ٢٠/ ٥٥٤.

الوجه بقوله: " وفيه بُعد"[1]، وكذلك استبعده أبو السعود وأكد أن يكون النصب على الشتم حتمًا[2]. وفضله الزمخشري في الكشاف[3].

أما قراءة الرفع فقد اختار أبو السعود أن تكون (حمالة) مرفوعة على أنها خبر، و(امرأته) مبتدأ، وجملة (في جيدها حبل من مسد) جملة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، وهي جملة حالية[4].

وقد ذكرت توجيهات أخرى لقراءة الرفع لم يذكرها أبو السعود:

أولها: أن تكون (حمالةُ) مرفوعة على أنها نعت لـ (امرأته)[5]، على أن تكون (امرأته) مرفوعة مرفوعة على أحد وجهين: إما أن تكون معطوفة على الضمير في (سيصلى)، والتقدير: سيصلى نارًا هو امرأته[6].

وإما أن تكون مبتدأ خبره (في جيدها)، ومعناه أنها تصلى النار، فكأن التقدير: سيصلى نارًا، وهي أيضًا ستصلى نارًا[7].

ثانيها: أن تكون مرفوعة بيانًا أو بدلاً؛ لأن إضافتها محضة[8].

ثالثها: أن تكون مرفوعة خبرًا لمبتدأ مضمر، أي: هي حمالة[9].

فإذا كانت قراءة النصب على الذم – على أرجح الأقوال– ففي قراءة الرفع أيضًا ذم، لكن هو في النصب أبين، لأنك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفًا وتبيينًا، إذ لم تجر الإعراب على مثل إعرابها، وإنما قصدت إلى ذمها، لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة[10].

---

[1] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢/ ٥٥٢.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ٦٠٨.

[3] انظر: الكشاف ٤/ ٦٤٩.

[4] تفسير أبي السعود ٦/ ٦٠٨، وانظر: الحجة لابن خالويه ص: ٣٧٧، إعراب القرآن لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، تقديم وتوثيق فاطمة بنت عمر المؤيد، د/ط، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م، ص: ٥٦١، الجامع للقرطبي٢٢/ ٥٥٢.

[5] الحجة للفارسي ٦/ ٤٥١، الكشف لمكي ٢/ ٣٩٠.

[6] إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص: ٢٢٤، الحجة للفارسي ٦/ ٤٥٢.

[7] إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، دار ومكتبة الهلال – بيروت، د/ط، ١٩٨٥م، ص: ٢٢٤، الحجة للفارسي ٦/ ٤٥٢، إعراب القرآن للأصبهاني ص: ٥٦١.

[8] انظر: اللباب لابن عادل ٢٠/ ٥٥٤.

[9] الكشف لمكي ٢/ ٣٩٠، اللباب لابن عادل ٢٠/ ٥٥٤.

[10] الكشف لمكي ٢/ ٣٩٠.



٥- الخبر والحال

من شواهده ما جاء في قوله – تعالى- : ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ ﴾ [هود: ٧٢].

ذكر أبو السعود لكلمة (شيخًا) قراءتين[١]: إحداهما بالنصب (شيخًا)، والأخرى بالرفع (شيخٌ)[٢].

أما القراءة الأولى فقد ذكر أبو السعود أنها منصوبة على الحال من (بعلي)، والعامل فيها معنى الإشارة والتنبيه المستفاد من (هذا)[٣]؛ " فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل؛ لأنها مفعول فيها".[٤]

وقد ذكر بعض النحاة أن هذا الأسلوب لا يجوز إلا إذا كان المخاطب على علم بالمشار إليه، فإن لم يكن على علم به لم يجز[٥].

" وذلك أنك إذا قلت: هذا زيدٌ قائمًا، فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيدًا أنه زيدٌ لم يجز أن تقول: هذا زيدٌ قائمًا؛ لأنه يكون زيدًا ما دام قائمًا، فإذا زال عنه القيام فليس بزيدٍ، وإنما نقول ذاك للذي يعرف زيدًا، والمعنى: انتبه لزيدٍ في حال قيامه "[٦].

فالمراد في الآية ليس الإعلام بأنه بعلها في حال الشيخوخة دون غيرها، وإنما المراد التعجيب من وقوع الولادة في حال شيخوخته عليه السلام [٧]. فالحال هي مصب الفائدة وليس الخبر[٨]، " فلا يستغنى عن هذه الحال إذا كان الخبر معروفًا عند المخاطب؛ لأن الفائدة إنما

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٤/ ٦٥.

[٢] وردت القراءة المشهورة بالنصب، وبه أيضًا قرأ عامة القراء، وقد نسبت قراءة الرفع لابن مسعود، وأبي بن كعب – رضي الله عنهما– (انظر: معاني الفراء ٢/ ٢٣، إعراب القرآن للنحاس ص: ٤٢٥، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص: ٦٥)، وقرأ بها المطوعي عن الأعمش (انظر: المبهج لسبط الخياط ٢/ ٥٤٤، الإتحاف للبنا ٢/ ١٣٢)

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ٤/ ٦٥، وانظر: أيضًا البيان للأنباري ٢/٢٢، التبيان للعكبري ٢/ ٥٨.

[٤] المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، د/ط، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م ٤/ ١٦٨.

[٥] انظر: معاني القرآن للزجاج ٦٣/٣، البيان للأنباري ٢٢/٢.

[٦] معاني القرآن للزجاج ٦٣/٣ بتصرف.

[٧] انظر: التبيان للعكبري ٢/ ٥٨، تيسير الكريم الرحمن للسعدي ص: ٤٠٦.

[٨] انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ٢٤٤.

تقع بهذه الحال، أما إذا كان مجهولاً عنده فأردت أن تفيد المخاطب ما كان يجهله، فتجيء الحال على بابها مستغنى عنها" [1].

وعليه، فإن عدم الاستغناء عن هذه الحال مشروط بعلم المخاطب بصاحبها، أما إذا كان جاهلاً إياه جاءت الحال على بابها، جائزًا الاستغناء عنها.

ولهذا وصفها الزجاج في معانيه بأنها في هذا الموطن " من لطيف النحو وغامضه "[2].

وقد جعل البعض (شيخًا) حالاً من الضمير في (أألد)[3].

أما قراءة الرفع فقد ذكر لها أبو السعود عدة أوجه[4]:

الأول: أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو شيخ. قاله سيبويه[5].

الثاني: أن تكون خبرًا بعد خبر، فـ (هذا) مبتدأ، و (بعلي) خبر، و(شيخ) خبر آخر[6].

الثالث: أن تكون (شيخ) هي الخبر، و(بعلي) بدل من اسم الإشارة أو بيان له[7].

وقد ذكرت عدة توجيهات أخرى لــ (شيخٌ) لم يذكرها أبو السعود:

أولها: أن يكون (هذا) مبتدأ، و(بعلي) مبتدأ ثانيًا، و(شيخ) خبره، والجملة خبر لـ (هذا)[8].

ثانيها: أن يكون (بعلي شيخ) جميعًا خبرًا واحدًا، كقولهم: هذا حلو حامض[9].

ثالثها: أن يكون (شيخ) بدلاً من (بعلي)[10].

ومن شواهد ذلك التعدد بين الخبر والحال أيضًا ما جاء في قوله ﷻ : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ ﴾ [الواقعة ١– ٣].

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان ٥/٢٤٤.

[2] معاني القرآن للزجاج ٣/٦٣.

[3] انظر: الإتحاف للبنا ٢/ ١٣٢.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٤/ ٦٥.

[5] الكتاب لسيبويه ٢/٨٣، وانظر: إعراب النحاس ص: ٤٢٥، روح المعاني للألوسي ١٣/ ١٠٠.

[6] انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٩، التبيان للعكبري ٢/ ٥٨.

[7] انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٩، التبيان للعكبري ٢/ ٥٨، روح المعاني للألوسي ١٣/ ١٠٠.

[8] التبيان للعكبري ٢/ ٥٨.

[9] الكتاب لسيبويه ٢/٨٣، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ٢٤٤، روح المعني للألوسي ١٣/ ١٠٠.

[10] انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٩، التبيان للعكبري ٢/ ٥٨، روح المعاني للألوسي ١٣/ ١٠٠.

ذكر أبو السعود لـ (خافضة رافعة) قراءتين[١]: إحداهما بالرفع منونتين، والثانية بالنصب منونتين[٢].

قال أبو السعود في توجيه قراءة الرفع: " (خافضةٌ رافعة) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي خافضة لأقوام رافعة لآخرين"[٣].

فأبو السعود ذهب إلى ما ذهب إليه غيره من جعلهما خبرًا لمحذوف[٤]، والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية[٥] لتقرير عظمة يوم القيامة وتهويل أمرها، أو لبيان ما يكون فيها من حط الأشقياء ورفع السعداء[٦].

وقد أضاف بعض المفسرين وجهًا آخر في رفع (خافضة رافعة)، وهو أن يكونا صفتين لـ (كاذبة) على أن المراد بها النفس الكاذبة؛ أي: ليس لوقعتها من يكذب ولا من يغير الكلام. فقوله : (ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة) أي: من يغير تغييرًا ولو كان يسيرًا[٧].

وترى الباحثة أن الوجه الأول برفعهما خبرًا لمحذوف هو المتبادر معناه إلى الذهن؛ فالظاهر أن الخفض والرفع للقيامة، لا للنفس المكذبة بوقوعها. والله أعلم بوجه الصواب.

أما القراءة بنصبهما، فقد ذهب أبو السعود إلى نصبهما على الحال من (الواقعة)[٨]. والتقدير: وقعت الواقعة في حال الخفض والرفع[٩].

قال ابن جني: " (خافضةً رافعةً) منصوب على الحال، وقوله: (ليس لوقعتها كاذبة) حينئذ حال أخرى قبلها، أي: إذا وقعت الواقعة صادقةَ الوقعة، خافضةً رافعةً. فهذه ثلاثة

---

(1) انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ٢٦٠.

(2) قرأ عامة القراء برفعهما. وقد رويت قراءة النصب عن اليزيدي (انظر: مختصر في القراءات الشاذة لابن لابن خالويه ص: ١٥١، الإتحاف للبنا ٢/ ٥١٤، القراءات الشاذة للقاضي ص: ٨٦)، ونسبها ابن جني للحسن، وعيسى الثقفي وأبو حيوة (انظر: المحتسب لابن جني ٢/ ٣٠٧، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠/ ١٧٧).

(3) تفسير أبي السعود ٦/ ٢٦٠.

(4) انظر: معاني الفراء ٣/ ١٢، البيان للأنباري ٢/ ٤١٣، ٤١٤، الإتحاف للبنا ٢/ ٥١٤.

(5) معاني الفراء ٣/ ١٢١.

(6) انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ٢٦٠.

(7) مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط/١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م ٢٩/ ١٤٢ بتصرف.

(8) تفسير أبي السعود ٦/ ٢٦٠، وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٥/ ٢٣٩، البيان للأنباري ٢/ ٤١٤.

(9) البيان للأنباري ٢/ ٤١٤.



أحوال، أولاهن الجملة التي هي قوله: (ليس لوقعتها كاذبة)، ومثله: مررت بزيدٍ، جالسًا، متكئًا، ضاحكًا. وإن شئت أن تأتي بعشر أحوال إلى أضعاف ذلك لجاز"[1].

هذا، وقد ذهب البعض إلى أنها حال من الضمير في (كاذبة)[2]، وأجاز بعض آخر أن أن تكون حالاً من جواب إذا المحذوف، وعليه فالتقدير: إذا وقعت الواقعة وقعت خافضة رافعة. فهي حال من الضمير في (وقعت)[3].

٦- **<u>اسم كان وخبرها:</u>**

من شواهد ذلك التعدد ما ورد في قوله – تعالى- في آية الدين:﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ <u>تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً</u> تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ذكر أبو السعود لـ (تجارة حاضرة) قراءتين[4]: الأولى بنصبهما، والثانية برفعهما[5].

قال أبو السعود: " (إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم) استثناء منقطع من الأمر بالكتابة، أي: لكن وقت كون تداينكم أو تجارتكم تجارةً حاضرةً بحضور البَدَلين تديرونها بينكم... فلا بأس بألا تكتبوها لبعده عن التنازع والنسيان ".[6]

ذهب أبو السعود – كما يفهم من كلامه- إلى أن (تجارةً) منصوبة خبرًا لـ (كان) ناقصة. وإلى ذلك ذهب كثير من المعربين والمفسرين، إلا أنهم اختلفوا في تقدير اسمها المحذوف: فمنهم من قدره ضميرًا مستترًا يعود على التجارة، والتقدير: إلا أن تكون التجارة تجارةً حاضرة[7].

---

[1] المحتسب لابن جني ٢/ ٣٠٧، المحرر الوجيز لابن عطية ٥/ ٢٣٩.

[2] التبيان للعكبري ٢/ ٣٥٣.

[3] معاني القرآن للفراء ٣/١٢١، وانظر: التبيان للعكبري ٣/ ٣٥٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠/ ١٧٨.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٤٧٣.

[5] قرأ عامة السبعة غير عاصم (تجارةٌ حاضرةٌ) بالرفع، وقرأهما عاصم وحده بالنصب. انظر: الحجة للفارسي ٢/ ٤٣٦، حرز الأماني للشاطبي ص: ١٢٢، إبراز المعاني لأبي شامة ص: ٣٧٨، غيث النفع للصفاقسي ١/ ٤٥١.

[6] تفسير أبي السعود ١/ ٤٧٣ بتصرف. وانظر: روح المعاني للألوسي ٣/٦١.

[7] انظر: الكشف لمكي ١/ ٣٢١، البيان للأنباري ١/ ١٨٣، الجامع للقرطبي ٤/ ٤٥٧. وقد ضعَّف ذلك ابن خالويه في الحجة انظر: ص: ١٠٣.



وقدره البعض الآخر ضميرًا يعود على المداينة في أول الآية، والتقدير: إلا أن تكون المداينة تجارة حاضرة[١].

ويبدو أن أبا السعود لم يكن يعنيه ذلك الاختلاف في تقدير المحذوف اسمًا لـ (كان) لأن المعنى لا يختلف على كليهما؛ فقد ذكر في عبارته السابقة التقديرين: (تداينكم) و(وتجارتكم)[٢].

وعلى أيٍّ من التقديرين، فإن (تجارةً) خبر كان و(حاضرةً) صفة لـ (تجارة) وجملة (تديرونها) في محل نصب صفة ثانية لها[٣].

أما قراءة الرفع، فقد ذكر أبو السعود أن (تجارة) مرفوعة على أنها اسم (كان) ناقصة، و(حاضرة) صفتها، وجملة (تديرونها) في محل نصب خبر (كان)[٤].

على أن أبا السعود قد أجاز أن تكون (كان) هنا تامة[٥]، فهي بمعنى (وقع) أو (حدث)، (حدث)، فتكون (تجارة) فاعلاً لـ (كان)، وجملة (تديرونها) في محل رفع صفة لـ (تجارة).اختار ذلك بعض النحاة كوجه واحد لإعراب (تجارة) على قراءة الرفع[٦].

ومن شواهد هذا التعدد أيضًا ماجاء في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنعام: ٢٣].

ذكر أبو السعود لكلمة (فتنتهم) قراءتين[٧]: إحداهما برفعها، والثانية بنصبها، وكلتا القراءتين بتأنيث الفعل (تكن)[٨].

---

[1] انظر: معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٦٦، حجة القراءات لأبي زرعة ص: ١٥١، إعراب القرآن للنحاس ص: ١١٧.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٤٧٣.

[3] انظر: إعراب القرآن للدرويش ١/ ٣٧٧، الإعراب المفصل لبهجت ١/ ٤٠١، إعراب القرآن لعثمان ١/ ٧٣١.

[4] تفسير أبي السعود ١/ ٤٧٣، وانظر: الحجة لابن خالويه ص: ١٠٣، وإعراب النحاس ص: ١١٦، التبيان التبيان للعكبري ١/ ١٧٦.

[5] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٤٧٣.

[6] انظر: المقتضب للمبرد ٤/ ٩٥ حيث جعل (كان) على قراءة الرفع تامة لا تحتاج إلى خبر. وانظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص: ١٥١، معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٦٥، الحجة للفارسي ٢/ ٤٣٩، الكشف لمكي ١/ ٣٢٢، البيان للأنباري ١/ ١٨٣.

[7] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٢٨.

[8] قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع (فتنتهم)، وقرأ نافع وأبو عمرو وأبو بكر بنصبها، كلهم بتأنيث الفعل. وقرأ حمزة والكسائي بتذكيره (يكن). انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص: ٢٤٣، التذكرة لابن غلبون ٢/ ٣٢١، التيسير للداني ص: ٨٤، الكافي لابن شريح ص: ١٠٧، الإقناع لابن الباذش ص: ٣٩٦.

أما قراءة الرفع فقد ذكر أبو السعود أن (فتنتهم) مرفوعة لأنها اسم (تكن)، والخبر (إلا أن قالوا)، فهو في موضع نصب، والتقدير: لم تكن فتنتهم إلا قولَهم[1]. وهو مستقيم؛ لأنه أثبت العلامة في الفعل حين أسنده إلى مؤنث، وهي الفتنة[2].

ف (أن قالوا) في تأويل مصدر، وهو أعرف من (الفتنة)؛ لأنه يشبه المضمر، والمضمر أعرف المعارف، والقاعدة تقضي بأنه إذا اجتمع اسمان أحدهما أعرف، فالأحسن جعله اسمًا محدَّثًا عنه، والآخر خبرًا حديثًا عنه. أما هذه القراءة فقد جعل غير الأعرف اسمًا لـ (كان)، والأعرف خبرًا، خلافًا للقاعدة[3].

ولهذا السبب ذهب بعض من المفسرين إلى تفضيل القراءة بنصب (فتنتهم) لأنها أوفق للقاعدة[4].

وعليه، فإن (فتنتهم) على قراءة النصب خبر لـ (كان)، و(إلا أن قالوا) اسمها[5]. واعتذر عن تأنيث الفعل على هذه القراءة بأن (أن قالوا) هو الفتنة، فخبر (كان) هو اسمها في المعنى[6]، أو بأنه في تأويل (مقالتهم) ، فالتقدير: لم تكن فتنتهم إلا مقالتهم[7].

فجُعل الأعرف اسمًا لـ (كان) وغير الأعرف خبرًا؛ ولهذا قوّاها البعض لموافقتها القاعدة. وقد تكرر مثل ذلك في مواطن عدة من كتاب الله ﷻ منها قوله : ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ [آل عمران: ١٤٧]، وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾[الأعراف: ٨٢]، وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال: ٣٥]، وقوله: ﴿ وَمَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الجاثية: ٢٥]،

[1] انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص: ٢٤٣، الحجة لابن خالويه ص: ١٣٦.

[2] الكشف لمكي ١/ ٤٢٦، المحرر الوجيز لابن عطية ٢/ ٢٧٨.

[3] البحر المحيط لأبي حيان ٤/٩٩، الدر المصون للسمين ٤/ ٥٧٢.

[4] قال القرطبي بعد توجيهه قراءة النصب مع تأنيث الفعل: " وذلك عند أهل العربية شاذ غير صحيح في الكلام" . جامع البيان للطبري ٩/ ١٨٩.

[5] تفسير أبي السعود ٣/ ٢٨.

[6] انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٣٥، الكشف لمكي ١/ ٤٢٦.

[7] التبيان للعكبري ١/ ٣٤٢، البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٩٩، الدر المصون للسمين ٤/ ٥٧٣.

وكان لأبي السعود فيها جميعًا رأي خالف فيه رأي جمهور النحاة، والمفسرين، جرى بسطه في موضعه من البحث.

٧- **الفاعل والمفعول به:**

من شواهد هذا التعدد ما جاء في قوله – تعالى-: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ [البقرة: ١٢٤].

ذكر أبو السعود لـ (إبراهيم ربه) قراءتين[١]: الأولى بنصب (إبراهيم) ورفع (ربه)، والثانية على العكس برفع (إبراهيم)، ونصب (ربَّه)[٢].

وقد جعل أبو السعود –كغيره من العلماء– القراءة الأولى بنصب (إبراهيم) على أنه مفعول به مقدّم، و(ربه) فاعل مؤخر أسند إليه الابتلاء[٣]. وجملة (ابتلى إبراهيم ربه) في محل محل جر بالإضافة لـ (إذ)[٤].

فـ (إبراهيم) مفعول به واجب التقديم عند جمهور النحاة؛ لأن الفاعل (ربه) قد اتصل بضمير يعود على المفعول فوجب تقديمه؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وما جاء على خلاف هذا عدوه ضرورة[٥]. وقد أضاف ابن عطية في تفسيره سببًا آخر لتقديم المفعول هو الاهتمام بمن وقع الابتلاء به، إذ معلوم أن الله هو المبتلي، فينضاف للسبب الصناعي سبب آخر معنوي[٦].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٢٨٠، ٢٨١.

[2] جمهور القراء على نصب (إبراهيم) ورفع (ربه)، وقد قرأ بالعكس رفعًا لـ (إبراهيم) ونصبًا لـ (ربه) ابن عباس وأبو الشعثاء، وأبو حنيفة. انظر: مختصر في الشواذ لابن خالويه ص: ١٦، البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٥٤٥، الدر المصون للسمين ٢/ ٩٨، اللباب لابن عادل ٢/ ٤٤٦.

[3] تفسير أبي السعود ١/ ٢٨٠، وانظر: إعراب القرآن لعثمان ١/ ٢٩٥.

[4] انظر: الدر المصون للسمين ٢/ ٩٦، إعراب القرآن للدرويش ١/ ١٦٧.

[5] اللباب لابن عادل ٢/ ٤٤٢، شرح التصريح للأزهري ١/ ٤١٥، في الجملة الفعلية لعبد السلام حامد، دار الهاني للطباعة والنشر، د/ط، ٢٠٠١م، ص: ٢٩.

[6] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١/٢٠٥، الدر المصون للسمين ٢/٩٧.



أما القراءة برفع (إبراهيم) ونصب (ربه) فعلى عكس الوظيفتين بينهما، ف (إبراهيم) فاعل، و(ربه) مفعول به[1]. والابتلاء هنا أولوه بالدعاء، فسمي دعاء إبراهيم ابتلاء مجازًا؛ لأن في الدعاء طلب استكشاف لما تجري به المقادير[2].

فعلى القراءة الأولى المبتلى والمختبر هو الله ﷻ ؛ حيث كلف إبراهيم عليه السلام أوامر ونواهي (فأتمهن)، فالتمام من إبراهيم عليه السلام حيث قام بهن وأداهن حق الأداء. أما الثانية فالمبتلي هو إبراهيم عليه السلام على تأويل الابتلاء بالدعاء. فالمعنى: أن إبراهيم دعا ربه بدعوات دعاء المختبر هل يجيبه إليهن أو لا، (فأتمهن) فالتمام من الله – تعالى– ؛ أي أعطاه ما سأله من غير نقص [3].

ومن شواهد التعدد بين الفاعل والمفعول أيضًا ما ورد في الآية ذاتها في كلمتي (عهدي الظالمين)[4]، حيث وردت قراءة أخرى بالرفع (لا ينال عهدي الظالمون)[5]، فقراءة فقراءة النصب على أن (عهدي) فاعل ، و(الظالمين) مفعول به، فليس فيها تقديم أو تأخير، أما قراءة الرفع ف (الظالمون) فاعل مؤخر، و (عهدي) مفعول به مقدم اهتمامًا به ورعاية للفواصل [6]، فتقديمه غير واجب كما في الشاهد السابق.

والمعنى على القراءتين يكاد يكون واحدًا؛ حيث إن كل ما نالك فقد نلته كما تقول: نلت خيرك، ونالني خيرك[7]، فكذلك العهد، أي: عهدي لايصل إلى الظالمين، أو لا يصل الظالمون الظالمون إليه ولا يدركونه[8].

ف (نال) من الأفعال التي يتجاذب معناها بين الفاعل والمفعول؛ فيجوز أن يكون ما بعدها فاعلاً لها، أو مفعولاً به، ويسمى هذا أيضًا بالمشاركة في الفعل[9].

---

(1) تفسير أبي السعود ١/ ٢٨١.

(2) الدر المصون للسمين ٢/ ٩٨، اللباب لابن عادل ٢/ ٤٤٦.

(3) انظر: السابق ١/ ٢٨١.

(4) انظر: السابق ١/٢٨٣.

(5) وهي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه . انظر: مختصر في الشواذ لابن خالويه ص: ١٦. ونسبها أبو حيان لأبي رجاء وقتادة والأعمش . البحر المحيط لابي حيان ١/ ٥٤٨.

(6) تفسير أبي السعود ١/ ٢٨٣. وانظر: التبيان للعكبري ١/ ٩٢.

(7) معاني القرآن للفراء ١/ ٧٦، إعراب القرآن للنحاس ص: ٦٢، التبيان للعكبري ١/ ٩٢.

(8) البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٥٤٨.

(9) انظر: تعدد التوجيه النحوي: مواضعه، أسبابه، نتائجه لمحمد حسنين صبرة، دار غريب، ط/١، ٢٠٠٨م، ص: ٢٣٩.



ومن شواهده كذلك ما جاء في قوله – عز من قائل- : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ ﴿٢٧﴾ ﴾ [يونس: ٢٧].

قرئت كلمة (قطعًا) بفتح الطاء وإسكانها منصوبة، أي: (قِطَعًا) و (قِطْعًا)[١].

وقرئ أيضًا: (كأنما يَغشَى وجوههم قِطْعٌ)[٢] بإسكان الطاء والرفع، وتغيير صيغة الفعل من البناء للمفعول (أُغْشِيَتْ) إلى البناء للفاعل من الثلاثي (يَغْشَى)[٣].

و (قِطَعًا) بفتح الطاء جمع قِطْعة، أما (قِطْعًا) بإسكان الطاء فهي اسم لما قُطِعَ، وتعني في الآية بعض الليل وطائفة منه في حال ظلمته[٤]، وقيل: ظلمة آخر الليل وسواده[٥].

فـ (قطعًا) مفعول به ثان لـ (أغشيت)، و(مظلمًا) على القراءة بفتح الطاء حال من (الليل)، وعلى القراءة بإسكانها يجوز كونها صفة لـ (قطْعًا) أو حالاً [٦].

أما القراءة بالرفع فظاهرة؛ حيث تعرب (قطعٌ) فاعلاً لـ (يغشى) و (مظلمُ) صفته[٧]. فتغير وظيفة (قطع) من المفعول به إلى الفاعل ناتج عن الاختلاف في قراءة الفعل ما بين أن يكون مبنيًا للفاعل، أو مبنيًا للمفعول.

---

[١] قرأ ابن كثيروالكسائي ويعقوب (قِطْعًا) بإسكان الطاء، وقرأ الباقون بفتحها (قِطَعًا). انظر: المبهج لسبط الخياط ٢/ ٥٢٧، النشر لابن الجزري ٢/ ٢٨٣، شرح الطيبة لابن الجزري ص: ٢٤٨، الإتحاف للبنا ٢/ ١٠٨، المغني لمحيسن ٢/ ٢٢٩.

[٢] قرأ (قِطْعٌ) بإسكان الطاء والرفع أبي بن كعب. انظر: جامع البيان للطبري ١٢/ ١٦٩، مختصر في الشواذ الشواذ لابن خالويه ص: ٦١.

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ٣/٤٩٢.

[٤] انظر: غريب القرآن المسمى: نزهة القلوب لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني، عني بتصحيحه لجنة من أفاضل العلماء، مطبعة محمد على صبيح وأولاده، د/ط، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م، ص: ١٦٥، تفسير المشكل من غريب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق على حسين البواب، مكتبة المعارف بالرياض، د/ط، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، ص: ١٠٢، العمدة في غريب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، شرح وتعليق يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص:١٥٢.

[٥] انظر: الإتحاف للبنا ٢/ ١٠٨، المغني لمحيسن ٢/ ٢٢٩.

[٦] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٤٩٢، التبيان للعكبري ٢/ ٣٧، ٣٨، الدر المصون للسمين ٦/ ١٨٨.

[٧] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣/ ١١٦، البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ١٥٢.

وشبهه ما جاء في قوله ﷻ : ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

حيث ذكر أبو السعود قراءة ثانية بتشديد الزاي من (نزل) ونصب (الروح) و (الأمين)؛ (نزّل به الروح الأمين)[1].

فعلى القراءة الأولى أَسند النزول إلى الروح الأمين جبريل عليه السلام فهو أمين الوحي، وموصله إلى الأنبياء – عليهم السلام–، وعلى القراءة الثانية أسند الإنزال إلى الله ﷻ و(الروحَ) مفعول به وليس فاعلاً، أي: جعل الله تعالى الروح الأمين نازلاً به[2].

وكذلك ما جاء في قوله –تعالى– : ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [غافر: ٢٦].

ذكر أبو السعود قراءة أخرى بفتح الياء، والهاء من (يظهر) ورفع (الفساد)[3] فاعلاً لا لا مفعولاً كما في الأولى[4].

ففي الشاهدين السابقين تغيرت وظيفة الكلمة من الفاعل إلى المفعول به بسبب تغير قراءة الفعل باختلاف تصريفه من (نَزَل) ثلاثيًا لازمًا إلى (نزّل) متعديًا بتضعيف عينه، وكذلك من (ظهر) إلى (أظهر) متعديًا بهمزة أَفْعَل.

٨– **نائب الفاعل والمفعول به:**

كثرت شواهد هذا التعدد في القرآن الكريم عامة؛ لأنه يرجع إلى الاختلاف في ضبط بنية الفعل؛ فيختلف تصريفه من المبني للفاعل إلى المبني للمفعول، وقد اختلف القراء في ذلك اختلافًا كبيرًا، مما أدى بدوره إلى تغيير إعراب بعض الكلمات داخل التركيب. ومن شواهد ذلك ما جاء في قوله – تعالى–: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ مَا دُمۡتُمۡ حُرُمًا ﴿٩٦﴾ ﴾ [المائدة: ٩٦].

---

[1] قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي (نزّل) بتشديد الزاي، ونصب (الروح) و(الأمين) ، والباقون بالتخفيف والرفع. انظر: الحجة لابن خالويه ص: ٢٦٨، العنوان لإسماعيل بن خلف ص: ١٤٣، الكافي لابن شريح ص: ١٧٢، الإقناع لابن الباذش ص: ٤٣٦.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٢٢٢.

[3] قرأ نافع وأبو عمرو وحفص (يُظهِر) بضم الياء ونصب (الفساد)، والباقون (يَظهَر) بفتح الياء ورفع (الفساد). انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص: ٦٣٠، التيسير للداني ص: ١٥٥، حرز الأماني للشاطبي ص: ٢١٦، الوافي لللقاضي ص: ٢٩٠.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ١٦.



ذكر أبو السعود قراءة أخرى ببناء (حرم) للفاعل، ونصب (صيدَ)[1]، فتكون مفعولاً به، أي: وحرَّم الله عليكم صيد البر ما دمتم محرمين. وقد كانت على القراءة الأولى نائب فاعل[2].

ومنه أيضًا ما جاء في قوله ﷻ: ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ذكر أبو السعود في قوله: (أفمن أسس بنيانه) عدة قراءات[3]، منها:

قراءة ببناء (أسس) للفاعل، ونصب (بنيانه) مفعولاً به، والفاعل ضمير (مَنْ)، وقراءة أخرى ببنائه للمفعول ورفع (بنيانه) نائبًا عن الفاعل[4]. [5]

فأما القراءة ببناء (أسس) للفاعل، فلأنه الباني والمؤسس فأسند الفعل إليه وبناه له، كما أضاف البنيان إليه في قوله: (بنيانه)، فكما أن المصدر مضاف إلى الفاعل كذلك يكون الفعل مبنيًا له. ومن بنى الفعل للمفعول به لم يبعد أن يكون في المعنى كالأول، لأنه إذا أسس بنيانه فتولى ذلك غيره بأمره كان كبنيانه هو له[6].

ومن شواهد التعدد بين نائب الفاعل، والمفعول به ما جاء في قوله – تعالى- :﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَا كَانُوٓا۟ إِذًا مُّنظَرِينَ ﴿٨﴾ ﴾ [الحجر :٨].

قال أبو السعود : " (ما ننزّل الملائكة) بالنون على بناء الفعل لضمير الجلالة من التنزيل، وقرئ (تُنَزَّلُ) مضارعًا من التنزُّل على صيغة البناء للمفعول "[7].

---

[1] قرأ الجمهور ببناء (حرم) للمفعول. وقرأ بالبناء للفاعل (حَرَّم)، ونصب (صيدَ) ابن عباس. انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢/ ٢٤٢، البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٢٧.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٥٤٨،. وانظر: أيضاً روح المعاني للألوسي ٧/ ٣١.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٤٤١.

[4] قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (أَسَّس) بفتح الهمزة، ونصب النون من (بنيانَه)، وقرأ نافع وابن عامر (أُسِّس) بضم الهمزة ورفع (بنيانه). انظر: الحجة للفارسي ٤/ ٢١٨، إبراز المعاني لأبي شامة ص: ٥٠١.

[5] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٤٤١.

[6] الحجة للفارسي ٤/ ٢٢٠ ، ٢٢١ بتصرف.

[7] تفسير أبي السعود ٤/ ٢٨١ بتصرف.

أورد أبو السعود في النص السابق قراءتين: أولاهما (نُنَزِّل) بنون العظمة مبيناً للفاعل ونصب (الملائكة)، والثانية (تُنَزَّلُ) بالتاء مبنيًا للمفعول ورفع (الملائكة)[1].

فـ (الملائكة) على القراءة الأولى – وهي المشهورة- مفعول به، وعلى القراءة الثانية نائب عن الفاعل، لزم ذلك من تغيير البنية الصرفية للفعل[2].

وحجة من قرأ بنونين أنه أتى به على الإخبار من الله – جل ذكره- عن نفسه، وهو الأصل؛ لأن كل شيء لا يكون إلا عن إرادة الله، وقد قال: ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴿١١١﴾ ﴾ [الأنعام: ١١١]، ويقوي ذلك أن قبله إخبارًا من الله عن نفسه في قوله: (وما أهلكنا) فجرى الإخبار على ذلك.

وحجة من قرأ بضم التاء ورفع الملائكة أنه جعله فعلاً لم يسم فاعله؛ لأن الملائكة لا تَنزِل حتى تُنَزَّل، والأمر ليس لها في النزول، إنما ينزلها غيرها، وهو الله لا إله إلا هو[3].

ومن شواهده أيضًا ما أورده أبو السعود في قوله –تعالى- : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأحقاف: ١٦].

حيث قرئ (يُتَقَبَّل) بالبناء للمفعول ورفع (أحسن) على أنه قائم مقام الفاعل[4].

٩- **النعت والحال:**

مما جاء فيه التعدد بين النعت المرفوع والحال قوله – تعالى – : ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾[الذاريات: ٢٣].

ذكر أبو السعود لكلمة (مثل) قراءتين[5]: أولاهما بالنصب، وهي المشهورة، والثانية بالرفع[6].

بالرفع[6].

[1] قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر (ما ننزل) بنونين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة وكسر الزاي مبنيًا للفاعل ونصب (الملائكة)، وقرأ شعبة (ما تُنَزَّل) بضم التاء وفتح النون والزاي مشددة على البناء للمفعول، ورفع (الملائكة). انظر: تحبير التيسير لابن الجزري ٧/ ٤٢٧، الإتحاف ٢/ ١٧٤.

[2] انظر: المغني لمحيسن ٢/ ٣٠٦.

[3] الكشف لمكي ٢/٢٩ بتصرف.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ١٣٢. وانظر: اللباب لابن عادل ١٧/ ٣٩٦، ٣٩٧، روح المعاني للألوسي ٢٠/٢٦.

[5] انظر: تفسير أبي السعود ٢٠٣/٦.

[6] قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (مثلُ) برفع اللام، وقرأ الباقون ومنهم حفص عن عاصم (مثلَ) بنصب اللام. انظر: الحجة للفارسي ٦/ ٢١٦، الكشف لمكي ٢/ ٢٨٧، التيسير للداني ص: ١٦٤، غيث النفع للصفاقسي ٣/ ١١٥٣، البدور الزاهرة ٢/ ٨٥٧.



أما القراءة بالنصب فقد ذكر أبو السعود أن (مثلَ) منصوب على الحالية من المستكن في (الحق)[1]، وذهب البعض إلى جعله حالاً من النكرة (حق) [2]، وقد أُخذ على هذا الوجه أن الحال من النكرة قليل، والأحسن منه أن يكون حالاً من المضمر المرفوع في (لحق)، وهو العامل في المضمر، وفي الحال[3]، وهو ما ذهب إليه أبو السعود، وعليه، فهو حال من الضمير وليس من النكرة نفسها[4] .

وعلى هذا الوجه تكون (ما) زائدة، و(مثل) مضاف إلى (أن) وما في حيزها، ولم يتعرف بالإضافة[5].

وقد ذكر أبو السعود توجيهين آخرين لقراءة النصب:

الأول: أن يكون (مثل) منصوبًا وصفًا لمصدر محذوف، أي: إنه لحق حقًا مثل نطقكم. وإليه ذهب من لم يجوز نصبه على الحال سواء من (حق) نفسها، أو من المستكن فيها[6].

الثاني: أن يكون مبنيًا على الفتح لإضافته إلى غير متمكن هو (ما) إن كانت بمعنى (شيء)، و(أن) بما في حيزها إن جعلت (ما) زائدة، وعلى أيٍّ من الوجهين يكون في محل رفع صفة لـ (حق)[7]. ويؤيده قراءة الرفع، ذكره أبو السعود[8].

أما القراءة بالرفع، فقد ذهب أبو السعود إلى أن (مثل) مرفوع صفة لـ (حق)، وهذا كما تقول في الكلام: إن هذا لحق كما أنك متكلم، والمعنى: أنه لحق مثل نطقكم[9]. وإلى ذلك ذهب ذهب غالب المعربين، والمفسرين[10].

---

[1] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١٧٦/٥، تفسير أبي السعود ٢٠٣/٦.

[2] ذكر ذلك الفارسي، ونسبه لأبي عمرو الجرمي انظر: التعليقة على كتاب سيبويه لأبي على الفارسي، تحقيق عوض بن محمد القوزي، مطبعة الأمانة – القاهرة، ط/١، ٢/ ٢٥٤، الكشف لمكي ٢٨٨/٢.

[3] انظر: الكشف لمكي ٢٨٨/٢.

[4] انظر: البيان للأنباري ٢/ ٣٩١.

[5] الكشف لمكي ٢/ ٢٨٨.

[6] انظر: معاني الفراء ٣/ ٨٥، الحجة للفارسي ٦/ ٢١٩، الكشاف للزمخشري ٤/ ٢٨٢.

[7] انظر: التعليقة للفارسي ٢/ ٢٥٤، الحجة للفارسي ٢١٧/٦ الكشف لمكي ٢/ ٢٨٧. ذكر الفارسي في التعليقة أنه مذهب سيبويه وبه أخذ المبرد وابن السراج؛ لأنه أضيف لغير متمكن وهو (أنكم).

[8] انظر: تفسير أبي السعود ٢٠٣/٦.

[9] معاني الزجاج ٥٤/٥.

[10] انظر: معاني الفراء ٨٥/٣، معاني الزجاج ٥/ ٥٤، إعراب النحاس ص: ١٠٣٢، الحجة للفارسي ٦/ ٢١٦، الكشف لمكي ٢/ ٢٨٧، الكشاف للزمخشري ٤/ ٢٨٢، المحرر الوجيز لابن عطية ٥/ ١٧٦، البحر المحيط لأبي حيان ٨/ ١٣٦.

وإنما جاز أن يكون (مثل) مرفوعًا صفة للنكرة بالرغم من إضافته إلى معرفة؛ لأنه لا يتعرف بإضافته إلى المعرفة؛ لكثرة الأشياء التي يقع فيها التماثل بين المتماثلين، فلمَّا لم تعرفه إضافته إلى معرفة حسن أن يوصف به النكرة[1].

ومن شواهده أيضًا ما جاء في قوله ﷻ : ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [البقرة: ٨٩].

ذكر أبو السعود لكلمة (مصدق) قراءتين[2]: أولاهما المشهورة بالرفع، والثانية بالنصب[3].

قال أبو السعود في تفسير الآية: " فالمعنى: ولما جاءهم كتاب مصدق لكتابهم كذبوه وكانوا من قبل مجيئه يستفتحون بمن أُنزل عليه ذلك الكتاب، فلما جاءهم النبي الذي عرفوه كفروا به"[4].

الجمهور على رفع (مصدق) على القراءة المشهورة على أنها صفة ثانية لـ (كتاب)[5]، (كتاب)[5]، وهو الظاهر من شرح أبي السعود للمعنى، وإن لم يصرح بذكر الوظيفة النحوية، وقد كان ذلك من دأبه فيما كان إعرابه ظاهرًا لا خلاف فيه بين النحاة والمفسرين..

أما القراءة بالنصب،فقد جعل أبو السعود(مصدقًا) منصوبة على الحال[6]، وقد اختلف في صاحب الحال على قولين:

الأول: أن تكون حالاً من (كتاب) وهي نكرة مخصصة بالوصف وهو (من عند الله)، وقد أجاز سيبويه مجيء الحال من النكرة بلا شرط[7]. ذهب إليه الزمخشري، وتابعه عليه أبو السعود[8].

---

[1] انظر: حجة الفارسي ٢١٦/٦، الكشف لمكي ٢/ ٢٨٧، البيان للأنباري ٢/ ٣٩١، المحرر الوجيز لابن عطية ٥/ ١٧٦.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٢٣٨/١.

[3] القراءة برفع (مصدق) هي قراءة الجمهور، وقد قرأ بالرفع ابن مسعود (انظر: مختصر ابن خالويه ص: ١٥) وأبي بن كعب، ونسبها أبو حيان لابن أبي عبلة. انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١/ ١٧٧، البحر لأبي حيان ١/ ٤٧١، الدر المصون للسمين ١/ ٥٠٤،اللباب لابن عادل ٢٧٣/١.

[4] تفسير أبي السعود ١/ ٢٣٩.

[5] انظر: معاني الفراء ٥٥/١، التبيان للعكبري ٧٦/١، الإعراب في القرآن للزين ص: ٦٣٣، إعراب القرآن القرآن لعثمان ٢١٣/١.

[6] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٢٣٨، الكشاف للزمخشري ١٥١/١، المحرر لابن عطية ١٧٧/١.

[7] انظر: الدر للسمين ٥٠٤/١، اللباب لابن عادل ١/ ٢٧٣.

[8] انظر: الكشاف ١٥١/١، تفسير أبي السعود ٢٣٨/١.



الثاني: أن تكون حالاً من الضمير الذي تحمله الجار والمجرور (من عند الله) لوقوعه ولم يذكره أبو السعود، فهي حال من (كتاب) على ما اختاره.

ومثل ذلك، ما جاء في تفسير أبي السعود عند توجيه كلمة (بالغة) من قوله – تعالى –: ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَـٰنٌ عَلَيْنَا بَـٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۙ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [القلم: ٣٩]. حيث ذكر لها قراءة أخرى [٢] بالنصب على الحال، والعامل فيها أحد الظرفين: (لكم) أو (علينا)[٣]. وهي على قراءة الرفع صفة ثانية لـ (أيمان)[٤].

١٠ – النعت والمستثنى:

من شواهده ما جاء في قوله ﷻ: ﴿ فَقَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾ ﴾[الأعراف: ٥٩].

ذكر أبو السعود لكلمة (غيره) قراءات [٥]: منها القراءة المشهورة برفعها، وأخرى بنصبها[٦].

قال أبو السعود: " و (غيره) بالرفع صفة لـ (إله)باعتبار محله الذي هو الرفع على الابتداء، أو الفاعلية "[٧]؛ فـ (إله) مجرور لفظًا بحرف الجر الزائد مرفوع المحل على الابتداء، أو الفاعلية بتقدير: ما ثبت لكم إلهٌ غيره، و(غيره) على الوجهين نعت لـ (إله) على الموضع، جاز ذلك لأن (غير) لا تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها[٨].

---

[1] انظر: التبيان للعكبري ١/ ٧٦، الدر للسمين ٥٠٤/١، اللباب لابن عادل ٢٧٣/١.

[2] قرأ جمهور القراء برفع (بالغة) وقرأ الحسن البصري بنصبها. انظر: الجامع للقرطبي١٧٣/٢١، الإتحاف للبنا ٥٥٥/٢.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ٣٨١.

[4] انظر: الجامع للقرطبي٢١/ ١٧٤، إعراب القرآن للدرويش ٣٧/٨، إعراب القرآن للقاضي ص: ١١٢٨.

[5] انظر: تفسير أبي السعود ١٩٢/٣.

[6] قرأ العشرة غير الكسائي، وأبي جعفر برفع الراء، وضم الهاء من (غيره). وروي عن ابن محيصن بنصب الراء وضم الهاء: (غيرَهُ). وقد تكرر ذلك في مثيلات هذه الآية الكريمة في سور الأعراف، وهود، والمؤمنون. انظر: المبهج لسبط الخياط ٢/ ٤٨٧، الإتحاف للبنا ٢/ ٥٢.

[7] تفسير أبي السعود ٣/ ١٩٢، وانظر: البيان للأنباري ١/ ٣٦٧، التبيان للعكبري ١/ ٣٩٦.

[8] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، د/ط، د/ت، ١٧٩/١.

ويجوز أن تجعل (غير) بمعنى (إلا) وتعربها بمثل إعراب ما بعدها في هذا الموضع، فتكون مرفوعة على البدل من (إله) على الموضع أيضًا [١]. لم يذكره أبو السعود.

أما قراءة النصب فقد جعل أبو السعود (غيره) منصوبًا على الاستثناء.

قال أبو السعود: " وقرئ بالنصب على الاستثناء ، وحكم (غير) حكم الاسم الواقع بعد (إلا)، كقولك: ما في الدار من أحد إلا زيدًا أو غيرَ زيدٍ ".[٢]

و(غير) المضافة استعمالها على وجهين: الأول: -وهو الأصل- : أن تكون صفة للنكرة أو صفة لمعرفة قريبة من النكرة. وعليه توجيه القراءة برفع (غيره).

الثاني: أن تكون استثناء فتعرب بإعراب الاسم التالي (إلا) في ذلك الكلام، فتقول: (ما جاء القوم غيرَ زيد) بالنصب، و (ما جاءني أحد غير زيد) بالنصب والرفع[٣]. وعليه توجيه القراءة بالنصب.

قال ابن مالك:

واستثنِ مجرورًا بغيرٍ معربا   بما لمستثنىً بـ (إلا) نُسبا[٤]

وقد ذهب البعض إلى ترجيح قراءتي الرفع والجر على قراءة النصب[٥] ؛ لأن الكلام متى كان غير إيجاب رجح الإتباع على النصب على الاستثناء. فالرفع والجر إتباعًا للموضع أو اللفظ أفصح من النصب على الاستثناء[٦].

ومن شواهد التعدد بين النعت والاستثناء أيضًا ما جاء في قوله -تعالى-: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ۝٣ ﴾ [فاطر:٣].

ذكر أبو السعود لكلمة (غير) قراءات[٧] منها: قراءة برفع (غير)، وهي المشهورة[٨]، المشهورة[٨]، وقراءة بنصبها[٩].

---

[1] انظر: مشكل مكي ١/ ٣٢٢، التبيان للعكبري ١/ ٣٩٦، الإتحاف للبنا ٥٢/٢، المغني لمحيسن ٢/ ١٤٠.

[2] تفسير أبي السعود ١٩٢/٣.

[3] انظر: مغني اللبيب لابن هشام ١/ ١٨٠، المغني لمحيسن ٢/ ١٤١.

[4] ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار السلام، ط/٦، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، بيت رقم (٣٢٦).

[5] قرأ بالجر (غيرِهِ) وكسر الهاء الكسائي، وأبو جعفر. انظر: الإتحاف للبنا ٢/ ٥٢، المغني لمحيسن ٢/ ١٤٠.

[6] انظر: البحر لأبي حيان ٤/ ٣٢٤، اللباب لابن عادل ٩/ ١٧٧.

[7] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٤٦٣. وقد ذكر أبو السعود قراءة ثالثة بجر (غير) بإتباعها لفظ (خالق).

[8] قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، ويعقوب برفع (غير)، وقرأ بقية العشرة بجرها مراعاة للفظ. انظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٣٥١، شرح الطيبة له أيضًا ص: ٣٠٠، البدور الزاهرة للقاضي ٢/ ٧٣٧.

[9] قرأ الفضل بن إبراهيم النحوي في الشاذ (غيرَ) بالنصب. انظر: مختصر ابن خالويه ص: ١٢٤، الجامع للقرطبي ١٧/ ٣٤٤، البحر لأبي حيان ٧/ ٢٨٧، اللباب لابن عادل ١٠٢/١٦.



وقد جعل أبو السعود (غير) على قراءة الرفع صفة لـ (خالق) على الموضع. قال: " هل من خالق غير الله)، أي: هل مغاير له – تعالى- موجود، على أن (خالق) مبتدأ محذوف الخبر زيدت عليه كلمة (مِنْ) لتأكيد العموم"[1].

فـ (خالق) مبتدأ مجرور لفظًا بـ (من)، و (غير) مرفوعة نعتًا له على الموضع، وخبر خالق محذوف تقديره: موجود[2].

واختلف البعض في تقدير الخبر المحذوف فجعل تقديره: لكم أو للأشياء[3]، وجعل بعضهم تقديره: في الوجود أو في العالم[4]. وكلها يدور حول معنى واحد.

وذهب البعض إلى أن الخبر (يرزقكم)[5]، وقد ردّ ذلك أبو السعود وخطأه[6]، ورجح أبو حيان أن تكون جملة (يرزقكم) استئنافًا؛ لئلا يؤدي إلى تقييد النفي بالرزق فيلزم من المعنى وجود خالق غير الله، ولكنه ليس برازق[7].

وقد ذكرت لـ (غير) توجيهات أخرى لم يذكرها أبو السعود:

أولها: أن تكون مرفوعة فاعلاً لـ (خالق)؛ لأنه اسم فاعل اعتمد على أداة استفهام فحسن إعماله[8]، وقد اعترض عليه أبو حيان؛ لأنه لم يرد عن العرب فاعل مرفوع باسم فاعل معتمد معتمد على استفهام دخلت عليه (مِنْ) الزائدة المفيدة للاستغراق. وقد ردّ السمين ذلك الاعتراض[9].

ثانيها: أن يكون (خالق) مبتدأ خبره (غير)[10].

أما (غير) على قراءة النصب فقد قال أبو السعود: " وقرئ بالنصب على الاستثناء"[11]، والتقدير: هل من خالق إلا الله يرزقكم، وإليه ذهب جل المعربين والمفسرين[1].
والمفسرين[1].

---

[1] تفسير أبي السعود ٥/٤٦٣.
[2] انظر: الكشف لمكي ٢/٢١٠، الدر المصون للسمين ٩/ ٢١٢.
[3] التبيان للعكبري ٢/٢٨٠.
[4] الحجة للفارس ٦/ ٢٧، المحرر الوجيز لابن عطية ٤/ ٤٢٩.
[5] انظر: الكشف لمكي ٢/٢١٠، الدر المصون للسمين ٩/ ٢١٢، اللباب لابن عادل ١٦/ ١٠٢.
[6] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٤٦٣.
[7] البحر لأبي حيان ٧/٢٨٧.
[8] انظر: التبيان للعكبري ٢/ ٢٨٠، اللباب لابن عادل ١٦/ ١٠٢.
[9] انظر: البحر لأبي حيان ٧/ ٢٨٧، الدر المصون للسمين ٩/٢١٢.
[10] الحجة للفارس ٦/ ٢٦، الكشف لمكي ٢/ ٢١٠، المحرر لابن عطية ٤/ ٤٢٩.
[11] تفسير أبي السعود ٥/ ٤٦٣.



فـ (خالق) مبتدأ خبره محذوف – كما مرت الإشارة إليه– وجملة (يرزقكم) جملة مبتدأة لا محل لها من الإعراب على ما ذهب إليه أبو السعود، فليست خبر المبتدأ، وليست صفة له على الموضع أو اللفظ كما قال البعض[٢].

وقد خطأ أبو السعود رأي من جعل (يرزقكم) صفة، أو خبرًا لـ (خالق) لما يلزم عنه من فساد دلالي، قال أبو السعود: (يرزقكم من السماء والأرض)... كلام مبتدأ على التقادير لا محل له من الإعراب، ولا مساغ لما قيل من أنه صفة أخرى لـ (خالق) مرفوعة المحل أو مجرورة، ولا لما قيل من أنه الخبر للمبتدأ؛ لِمَا أن معناهما نفي رازقية خالق مغاير له – تعالى– من غير تعرض لنفي وجوده رأسًا مع أنه المراد حتمًا[٣].

ثانياً: التعدد بين حالتي النصب والجر

يأتي هذا النوع من التعدد – من حيث كثرة شواهده– في المرتبة الثانية بعد التعدد بين الرفع والنصب ويتلوه التعدد بين الرفع والجر، وذلك بسبب كثرة الوظائف النحوية التي تمثل حالة النصب عنها في حالة الرفع، وأقل منهما الوظائف الممثلة لحالة الجر.

ومن النماذج التي رصدها البحث لهذا التعدد في تفسير أبي السعود التعدد بين:

1- المفعول به والمضاف إليه.

2- النصب على المدح والنعت.

3- النصب على الاختصاص والاسم المعطوف.

4- الحال والنعت.

5- المنادى المضاف والنعت.

وفيما يأتي إيراد الشواهد على تلك التعددات مما جاء في تفسير أبي السعود.

١ – **المفعول به والمضاف إليه:**

اختلف توجيه بعض المفردات القرآنية بين كونها منصوبة على المفعولية كونها مجرورة بالإضافة. وقد يقع ذلك التعدد أيضًا بسبب بعض المفردات العاملة عمل الفعل

---

[1] انظر: معاني الزجاج ٤/ ٢٦٢، الكشاف للزمخشري ٣/ ٦٢٠، الجامع للقرطبي ١٧/ ٣٤٤، البحر لأبي حيان ٧/ ٢٨٧، الدر المصون للسمين ٩/ ٢١٢، اللباب لابن عادل ١٦/ ١٠٢.

[2] انظر: الكشاف للزمخشري ٣/ ٦٢٠، الدر للسمين ٩/ ٢١٢، اللباب لابن عادل ١٦/ ١٠٢.

[3] تفسير أبي السعود ٥/ ٤٦٣، ٤٦٤ بتصرف.



كالمصدر والوصف المشتق فتنصب ما بعدها تارة وتضاف إليه أخرى. ويقع ثالثًا بسبب الاختلاف في البنية الصرفية لبعض مفردات التركيب فترد قراءة بالفعل وأخرى بالاسم، كما في قوله تعالى: ﴿ وجعل الليل سكنا﴾ وفي قراءة : ﴿ وجاعل الليل سكنا ﴾ [الأنعام :٩١] فتتغير تبعًا لذلك كلمة (الليل) من النصب على المفعولية لـ (جعل) إلى الجر بالإضافة لـ (جاعل)، وينعكس ذلك على التركيب فيتحول من جملة فعلية في قراءة النصب إلى مركب إضافي في قراءة الجر بما لذلك من آثار نحوية تنسحب على علاقة المفردات ببعضها البعض، وآثار دلالية وبلاغية على التركيب بوصفه بناءً تتكامل أجزاؤه.

من شواهد ذلك ما جاء في تفسير أبي السعود عند توجيهه قوله – عزوجل– : ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

أورد أبو السعود لكلمة (الجن) قراءات[١]: منها قراءة بنصبها، وأخرى بجرها[٢].

وقد جعل أبو السعود (الجنّ) على قراءة النصب أول مفعولى (جعلوا)، وثانيهما (شركاء)، و(لله) متعلق به. فـ (جَعَل) بمعنى (صيّر) نصب مفعولين قدم ثانيهما لنكتة بلاغية[٣].

قال أبو السعود : " ومفعولا (جعلوا) قوله – تعالى– : (شركاء الجن) قُدم ثانيهما على الأول لاستعظام أن يتخذ لله – سبحانه– شريك ما، كائنًا ما كان، و (لله) متعلق بـ (شركاء) قُدّم عليه للنكتة المذكورة " [٤].

وقد ذكر المفسرون توجيهات أخرى لقراءة النصب نبه عليها أبوالسعود إلا أنه لم يرجحها وقد صدرها بصيغة التمريض (قيل) [٥]. وهذه الأوجه هي:

١– أن يكون (شركاء) مفعولا أول، و (لله) متعلق بمحذوف على أنه المفعول الثاني، و (الجن) منصوب بدلا من (شركاء) مفسر له[١].

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٩٤، ٩٥.

[٢] قرأ جمهور العشرة بنصب (الجن). وقد قرأ بجرها في الشواذ أبو البرهسم، قاله ابن خالويه في مختصره. انظر: ص:٤٥، وعزاها ابن عطية لشعيب بن أبي حمزة، ويزيد بن قطيب ، وأبي حيوة. انظر: المحرر لابن عطية ٢/ ٣٢٩، وانظر: أيضًا البحر لأبي حيان ٤/ ١٩٦، اللباب لابن عادل ٨/ ٣٣٦.

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ٣/٩٤، التبيان للعكبري ١/ ٣٦٥، ٣٦٦.

[٤] تفسير أبي السعود ٣/ ٩٤، وانظر: الكشاف للزمخشري ٢/١١٤.

[٥] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٩٥.

وذكر البعض أن اللام في (لله) – وهو المفعول الثاني– متعلقة ب (جعلوا)، لا بمحذوف[٢]. وقد اعترض عليه بأنه لا يجوز لأنه لما صار مفعولا ثانيا تعين تعلقه بمحذوف، كما ذكر صاحب الدر[٣].

٢– أن يكون (الجن) مفعولا لفعل مضمر وقع جوابا عن سؤال مقدر، كأن سائلا سأل فقال بعد قوله – تعالى – (وجعلوا لله شركاء): من جعلوا لله شركاء؟ فقيل: الجن، أى: جعلوا الجن،[٤]، فيكون على سبيل الاستعظام لما فعلوه والانتقاص لمن جعلوه شريكا لله – تعالى– ، وقد جعله أبوحيان أحسن الوجوه لحمل قراءة النصب عليه دون غيره[٥].

وأما قراءة الجر فهى على إضافة (الجن) إلى (الشركاء). قال أبو السعود: "وقرئ بالجر على أن الإضافة للتبين"[٦] " والمعنى: أشركوهم في عبادته لأنهم أطاعوهم كما يطاع الله". قاله الزمخشرى[٧].

وقد اعترض أبوحيان على المعنى المستفاد من إضافة (الجن) إلى (الشركاء) على قراءة الجر واصفا إياه بعدم الوضوح. قال أبوحيان:"ولا يتضح معنى هذه القراءة، إذ التقدير: (وجعلوا شركاء الجن لله)، وهذا معنى لا يظهر"[٨].

وإن الباحثة لتتفق مع أبى حيان في غموض المعنى وعدم ظهوره إلى درجة كبيرة، فحتى ما قاله صاحب الدر لم يزد المعنى وضوحا: حيث فسر معنى الإضافة للتبيين بأنه بين الشركاء، كأنه قيل: الشركاء المطيعين للجن[٩].

---

[1] انظر: معاني الفراء ١/ ٣٤٨، المحرر لابن عطية ٣٢٩/٢، الكشاف للزمخشرى ١١٤/٢، التبيان للعكبرى ٣٦٦/١.

[2] انظر: مشكل مكى ٢٨٢/١، اللبلب لابن عادل ٣٣٤/٨.

[3] انظر: الدر للسمين ٨٣/٥.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٩٥. وانظر: أيضا الدر للسمين ٨٥/٥، اللباب لابن عادل ٣٣٥/٨

[5] انظر: البحر لأبى حيان١٩٦/٤.

[6] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٩٥.

[7] الكشاف للزمخشري ١١٤/٢.

[8] البحر لأبي حيان ١٩٦/٤.

[9] الدر للسمين ٥/ ٨٥.

هذا، وإن كان المعنى هنا أوضح منه في عبارة الزمخشري إلا أنه لا يزال غير ظاهر، يبدو ذلك بمقارنة دلالة القراءتين: النصب والجر، فالمعنى على قراءة النصب – على أى من الأوجه الإعرابية المذكورة في توجيهها – أجلى وأظهر منه على قراءة الجر.

ومن شواهده أيضا ما جاء في قوله – تبارك وتعالى-: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمۡ وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [الحج/ ٣٥].

ذكر أبوالسعود لكلمة (الصلاة) قراءتين[١]: إحداهما بجرها وهى المشهورة، والأخرى بنصبها مرة مع حذف النون من اسم الفاعل (المقيمي الصلاة) [٢]، وثانية بإثباتها (المقيمين الصلاة) [٣].

أما قراءة الجر فجمهور المفسرين على جر (الصلاة) بالإضافة إلى (المقيمين) فهى مضاف إليه[٤]، وهوالظاهر من شرح أبى السعود للمعنى، حيث إنه لم يذكر الوظيفة صراحة لظهورها ولاجتماع جمهور المفسرين والمعربين عليها، وقد تقدم التنبيه على أن ذلك من نهجه.

وعليه فقد حذفت النون من (المقيمي) للإضافة[٥]، حيث أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله، فإن معنى (المقيمي الصلاة) الذين أقاموا الصلاة، ف (أل) بمعنى (الذين) ولهذا لم تمنع من الإضافة[٦].

وأما قراءة النصب فهى على إعمال اسم الفاعل ونصبه مفعولا، قال أبوالسعود:"وقرئ بنصب الصلاة على تقدير النون"[٧].

---

(1) انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٢٥.

(2) الجمهور على جر (الصلاة)، وقرأ أبوعمرو وابن أبي اسحاق والحسن (والمقيمي الصلاة) بنصب الصلاة وحذف النون من اسم الفاعل. انظر: مختصر ابن خالويه /٩٧، الجامع للقرطبي ١٤/ ٣٩٣، البحر لأبي حيان ٣٤٢/٦، الدر للسمين ٨/ ٢٧٤، روح المعاني للألوسي ١٥٤/١٧.

(3) قرأ ابن مسعود والأعمش (والمقيمي الصلاة) بإثبات النون ونصب الصلاة. انظر: مختصر ابن خالويه /٩٧، البحر لأبي حيان ٣٤٢/٦، اللباب لابن عادل ٨٩/١٤، روح المعاني للألوسي ١٥٥/١٧.

(4) انظر: معاني الزجاج ٤٢٧/٣، إعراب القرآن للنحاس/٦٢٤، التبيان للعكبري ٢٠٣/٢.

(5) انظر: معاني الزجاج ٤٢٧/٣، إعراب القرآن للدرويش ١٣٦/٥.

(6) البيان للأنباري ١٧٥/٢.

(7) انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٢٥.

ف (الصلاة) مفعول به لـ (المقيمي)، وحذف النون على قراءة نصب الصلاة إنما هو للتخفيف كما تحذف النون لالتقاء الساكنين، لا للإضافة كحذفها في قراءة الجر[1].

وقد حذفت النون لطول الاسم، حيث صار ما بعد الاسم صلة له، فحذفت النون لتقصير الصلة[2]، ومن ذلك قول الشاعر:

الحافظو عورةَ العشيرة ، لا   يأتيهمُ من ورائنا نَطَفُ[3].

الشاهد فيه أنه حذف النون من (الحافظون) مع نيتها ونصب (عورة) فكأنه قال: الذين حفظوا عورة العشيرة. فلم تحذف للإضافة وإنما حذفت تخفيفا مع ما فيه من الألف واللام[4].

وقد وردت قراءة بإثبات نون (المقيمين) ونصب (الصلاة) على الأصل كما أشار لذلك أبو السعود، وقد تقدم تخريجها[5].

ومثل ذلك ما جاء في قوله – تعالى- : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف/٨].

قال أبوالسعود –رحمه الله- :"(والله متم نوره)، أي: مبلغه إلى غايته بنشره في الآفاق وإعلائه. وقرئ (متمٌّ نورَه) بلا إضافة"[6].

أورد أبوالسعود لقوله –عزوجل- (متم نوره) قراءتين: أولاهما (متمُّ نورِه) ، (متم) بغير تنوين و (نوره) بالجر، والأخرى برفع (متم) وتنوينها ونصب (نوره) [7].

---

[1] انظر: البيان للأنباري ١٧٥/٢، اللباب لابن عادل ٨٩/١٤.

[2] المقتضب للمبرد ١٤٥/٤، شرح التسهيل ١/ ٧٢.

[3] البيت من شواهد الكتاب لسيبويه ١٨٦/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس/٦٠، سر صناعة الإعراب لابن جني، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط/٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ٥٣٨/٢، خزانة الأدب للبغدادي ٢٧٢/٤.

[4] انظر: الكتاب لسيبويه ١٨٦/١، سر صناعة الإعراب لابن جنى ٥٣٨/٢، التبيان للعكبرى ٢٠٣/٢، شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري، تحقيق على محسن عيسي مال الله، عالم الكتب، ط/١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص: ١٧٤.

[5] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٢٥.

[6] انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ٣٢٦.

[7] قرأ ابن كثير وحفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر (متم) بغير تنوين، (نوره) بالجر، وقرأ بقية العشرة (متم) بالتنوين ونصب (نوره). انظر: شرح الطيبة لابن الجزرى/٣١٨، التحبير لابن الجوزى/٥٨٣،الإتحاف للبنا ٥٣٧/٢، البدور الزاهرة للقاضي ٩٠٦/٢، المغني لمحيسن ٣٠٠/٣.

فالقراءة بعدم التنوين والجر على أن (نوره) مضاف إلى (متم)، وهى من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله للتخفيف فلا يعرف، لأنها من إضافة الصفة لمعمولها[١].

وعليه فإن لفظ الجلالة (الله) مبتدأ، و(متم) خبره، وفاعل (متم) ضمير مستتر فيه عائد على لفظ الجلالة، و (نوره) مضاف إليه، وهو معمول الخبر[٢]، وقد كان الأصل تنوين (متم) ونصب (نوره) على إعمال اسم الفاعل[٣]. وقد ذكر لقراءة الجر على الإضافة وجهان:

أحدهما: أن الإضافة قد استعملها العرب في الماضي والمنتظر، وأن التنوين لم يستعمل إلا في المنتظر خاصة، فلما كانا مستعملين ونزل بهما القرآن ، أخذ بأكثر الوجهين أصلا.

والوجه الآخر: أن يراد به التنوين ثم يحذف التنوين طلبا للتخفيف كما قال -عزوجل- : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران/١٨٥]، وقوله: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ [الصافات/٣٨] [٤].

وأما قراءة النصب فهى على إعمال اسم الفاعل، ونصب (نوره) مفعولا به، وهو الأصل لأن الأصل تنوين (متم)، فعمل عمل فعله ونصب مفعولا به.

ولعمل اسم الفاعل عمل فعله شروط:

أولها: أن يكون مكبرا، فلا يجوز: هذا ضويرب زيدا، ذهب إلى ذلك البصريون والفراء[٥]؛ لأن التصغير من خواص الأسماء، فلما دخله بعد شبهه بالفعل ضعف عن العمل [٦]. وقد جوز جوز الكسائي والكوفيون إعماله مصغرا[٧].

ثانيها: ألا يوصف قبل العمل، فلا يجوز: هذا ضارب عاقل زيدا[٨]، فإن تقدم المعمول على الصفة جاز كما في:هذا ضارب زيدا عاقل. إلى ذلك ذهب البصريون والفراء، وذهب الكسائي

---

[1] انظر: الإتحاف للبنا ٥٣٧/٢، المغني لمحيسن ٣٠٠/٣.
[2] انظر: الإعراب المفصل لبهجت ٥٠٦/١١، إعراب القرآن الكريم للقاضي/١١٠١.
[3] انظر: الإتحاف للبنا ٥٣٧/٢.
[4] حجة أبى زرعة /٧٠٨.
[5] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٦٧/٥.
[6] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وانظر: أيضا همع الهوامع للسيوطي ٥٤/٣.
[7] ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٦٧/٥، شرح التصريح للأزهري ١٢/٣، الهمع للسيوطي ٥٤/٣.
[8] الارتشاف لأبى حيان ٢٢٦٨/٥.

وباقي الكوفيين إلى إعماله موصوفا على كل حال، تقدمت الصفة على المعمول أو تأخرت[١].

ثالثها: أن يعتمد على أداة نفي أو استفهام، أو يقع خبرا لذي خبر، ومثال ذلك: زيد ضارب عمرا، أو صلة لموصول، ومثاله: هذا الضارب زيدا، حيث وقع صلة (أل)، أو صفة لموصوف نحو: مررت برجل ضارب عمرا، أو حالا لذي حال كما في: جاء زيد راكبا فرسه[٢]. وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز إعمال اسم الفاعل من غير اعتماد على شيء مما سبق[٣].

رابعها: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: هذا ضارب زيدا غدا، ومكرم خالدا الساعة، لأنه على لفظ المضارع حيث جرى عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه وهو في معناه، فلما اجتمع فيه ما ذكر عمل عمله، فأما إذا كان بمعنى الماضي فلا يعمل لأنه لا مضارعة بينه وبين الماضي[٤].

فإن اقترن اسم الفاعل ب (أل) جاز أن ينصب معمولا سواء أكان ماضيا أم حاليا أم مستقبلا؛ وذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى (الذي)، واسم الفاعل المتصل بها بمعنى الفعل، فلما كان في مذهب الفعل عمل عمله، فهو اسم لفظا وفعل معنى[٥].

وعلى ما تقدم، فإن الشاهدين السابقين قد تعدد فيهما التوجيه بين النصب مفعولا به والجر مضافا إليه في كل من (الصلاة) في قوله: (والمقيمي الصلاة) و (نوره) في قوله: (والله متم نوره)، ويرجع ذلك إلى جواز إعمال اسم الفاعل عمل فعله فينصب مفعولا، أو إضافته لمعموله فينجر ما بعده مضافا إليه.

وقد ورد مثل ذلك في أكثر من موضع في تفسير أبي السعود منه عند توجيهه قوله – تعالى– :﴿ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الأنفال/١٨] بنصب (كيد) وجرها[٦]، وقوله – عزوجل–: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾

---

[١] السابق نفسه.

[٢] الارتشاف لأبي حيان ٢٢٦٩/٥– ٢٢٧١، شرح التصريح للأزهري ١٢/٢، الهمع للسيوطي ٥٣/٣، ٥٤.

[٣] الارتشاف لأبي حيان ٢٢٧١/٥.

[٤] شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٦، وانظر: الهمع للسيوطي ٥٥/٣.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٦، وانظر: الهمع للسيوطي ٥٥/٣.

[٦] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٣١٠.

[الزمر/٣٨] بنصب (ضره، رحمته) وجرهما[١] ، وقوله – تبارك اسمه–: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ (الطلاق/ ٣) بنصب (أمره) وجرها[٢].

ومن شواهد التعدد بين المفعول به والمضاف إليه ما أورده أبوالسعود عند توجيهه قوله –عزوجل–: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة/٦٠].

ذكر أبوالسعود في قوله: (عبد الطاغوت) قراءات[٣] ، أذكر منها:

١– (عبد) بفتح العين والباء والدال، و (الطاغوت) نصبا[٤].

٢– (عبد) بفتح الباء ونصب الدال، و (الطاغوت) جرا[٥].

٣– (عابد)، و (الطاغوت) جرا[٦].

فـــ(الطاغوت) على القراءة الأولى منصوبة مفعولا به لـــ(عبد) بفتح الباء والدال فعلا ماضيا معطوفا على فعل ماض آخر وقع صلة لـــ(من) [٧]، وهو (لعن) في قوله – عزوجل–: : (من لعنه الله)، حيث عطف عليه ثلاثة أفعال هى: (غضب) و(جعل) و(عبد)، وقد نصب (الطاغوت) بآخرها[٨] .

وفى معنى هذه القراءة وجهان:

أحدهما: أن المعنى وجعل منهم القردة والخنازير ومن عبد الطاغوت[٩]، فحذف الموصول وأبقى الصلة، وهو قبيح جائز على بعده[١٠]. والثاني: من لعنه الله وعبدالطاغوت[١١].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٦٠٢.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ٣٤٨.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٥٠٤.

[4] قرأ الجمهور (عبد) بفتح الباء والدال و(الطاغوت) بنصب التاء، وقرأ حمزة (عبد) بضم الباء، و(الطاغوت) بجر التاء. انظر: التذكرة لابن غلبون ٣١٨/٢، العنوان لإسماعيل بن خلف /٨٨، التلخيص للطبرى ص: ٢٥٠، حرز الأماني للشاطبي ص: ١٣٩، الوافي للقاضي ص: ٢٠٨.

[5] قرأ بها أبورجاء. مختصر ابن خالويه/٤٠، وعزاها ابن جنى لمحمد بن يحيى. انظر: المحتسب ٢١٦/١.

[6] قرأ بها بريدة الأسلمى وعون العقيلي وأبوعبيدة. مختصر ابن خالويه/٤٠، البحر لأبي حيان ٥٣٠/٣، وذكرها ابن جنى في المحتسب دون عزو، انظر: ٢١٦/١.

[7] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٥٠٤، وانظر: أيضا الكشاف ٤٢/٢.

[8] الكشف لمكي ٤١٤/١.

[9] انظر: معاني الفراء ٣١٤/١، الكشف لمكي ٤١٤/١، حدائق الروح لمحمد الأمين ٣٦٠/٧.

[10] الكشف لمكي ٤١٤/١، ٤١٥.

[11] زاد المسير لابن الجوزى ص: ٣٩٤، حدائق الروح لمحمد الأمين ٣٦٠/٧.

وأما القراءة الثانية بجر (الطاغوت) فهى على أنها مضاف إليه، حيث تغيرت البنية الصرفية لـــ(عبد) من الاسم إلى الفعل في القراءتين الثانية والثالثة.

ففي القراءة الثانية (عَبَدَ) بفتح العين والباء والدال اسم لا فعل كما في قراءة نصب (الطاغوت). قال أبوالسعود: "(عبد الطاغوت) بالإضافة على أنه جمع (عابد) كخدم جمع (خادم)، أو على أن أصله (عبدة) حذفت تاؤه للإضافة"[١]. فـــ(عبد) جمع بزنة (فَعَل) وهى مضافة إلى (الطاغوت) والمعنى: خدمة الطاغوت[٢]. والمراد بـــ(الطاغوت) الشيطان[٣]. أو الأصنام[٤].

وكذلك القراءة الأخيرة (عابدَ الطاغوتِ) فهي مضاف ومضاف إليه، و (عابد) مفرد في معنى الجمع، قال ابن جني: وأما (وعابد الطاغوت) فهو في الإفراد كـــ(عبْدالطاغوت) واحد في معنى جماعة[٥].

وعليه، فإن (عابد) و(عَبَدَ) منصوبان بالعطف على القردة والخنازير، و(الطاغوت) مجرورة مضاف إليه[٦].

ومثل ذلك ما جاء في توجيه أبى السعود قوله –تبارك اسمه-: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ [البلد / ١٢، ١٣].

ذكر أبوالسعود لقوله: (فك رقبة) قراءتين[٧]: إحداهما (فكُّ) برفع الكاف، (رقبةٍ) بالجر، (أو إطعامُ)، وهى القراءة المشهورة، والثانية (فكَّ) بفتح الكاف، (رقبةً) بالنصب، (أو أَطْعَمَ) بزنة (أَفْعَل)[٨]. فوردت (رقبة) مجرورة مرة مضافا إليه ومنصوبة أخرى مفعولا به.

---

[١] تفسير أبي السعود ٥٠٤/٢، وانظر: الكشاف للزمخشري ٤٢/٢، أنوار التنزيل للبيضاوي ٣٥٠/١.

[٢] معاني الفراء ٣١٤/١.

[٣] حدائق الروح لمحمد الأمين ٣٦٢/٧، المغني لمحيسن ٢/ ٢٣.

[٤] زاد المسير لابن الجوزى ص: ٣٩٥، حدائق الروح لمحمد الأمين ٧/ ٣٦٢.

[٥] معاني القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد على الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، د/ط، ١٤١٠هـــ-١٩٨٩م، ٣٣٠/٢، المحتسب لابن جنى ٢١٦/١.

[٦] انظر: تفسير أبي السعود ٥٠٤/٢.

[٧] انظر: تفسير أبي السعود ٥٤٢/٦.

[٨] قرأ بالأولى عاصم وابن عامر ونافع وحمزة، وقرأ بالثانية ابن كثير وأبوعمرو والكسائي. انظر: الحجة للفارسي ٤١٣/٦ ، جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني تحقيق ودراسة، رسائل ماجستير بإشراف الدكتور محمد حبيب الشنقيطي بكلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى، القسم الثالث: من أول سورة العنكبوت إلى آخر الكتاب، إعداد خالد بن على بن عبدان الغامدي، ١٤١٥هـــ-١٩٩٥م، ٣٤٥/٣، غيث النفع للصفاقسي ١٢٧٧/٣، الوافي للقاضي ص: ٣١١.



و(العقبة) هى الطريق في الجبل لصعوبة سلوكها، استعيرت هنا للأعمال الصالحة الشاقة على النفس كبذل المال وإعتاق الرقاب[١]. وقال البعض: العقبة جهنم، فهى قحمة شديدة اقتحموها بطاعة الله[٢].

فعلى القراءة الأولى (فكٌّ) مرفوعة خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو) عائد على الاقتحام المقدر في قوله: (وماأدراك ما العقبة) فالتقدير: وما أدراك ما اقتحام العقبة، هو إعتاق رقبة[٣]، حيث حذف المضاف (اقتحام) وأقيم المضاف إليه مقامه[٤]. و(رقبة) مضافة إلى المصدر (فك) مجرورة و (إطعام) معطوف عليه، والمعطوف على المرفوع مرفوع[٥].

"فيكون المعنى: اقتحام العقبة فكُّ رقبةٍ أو إطعامُ، أى: اقتحامها أحد هذين، أو هذا الضرب من فعل القُرَب"[٦]. و(لا) بمعنى (لم) فمعناه: لم يقتحم العقبة[٧].

وجملة (فك رقبة) من المبتدأ المحذوف والخبر تفسير للمجمل قبلها من اقتحام العقبة كما في قوله: ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ * نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ ﴾ [الهمزة / ٥، ٦]، وقوله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡقَارِعَةُ * يَوۡمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلۡفَرَاشِ ٱلۡمَبۡثُوثِ﴾ [القارعة / ٣ ،٤][٨].

وأما القراءة الثانية بنصب (رقبة) فقد تغيرت فيها البنية الصرفية من المصدر إلى الفعل الماضي، حيث قرئ (فَكَّ رقبةً أو أَطْعَمَ) [٩] بلفظ الفعل الماضي في (فكَّ) مبنيا على الفتح، ونصب (رقبة) مفعولا به و(أَطْعَمَ) بلفظ الماضي أيضا على زنة (أَفْعَل)، وكلا الفعلين مبدل من (اقتحم) [١٠].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٥٤٢/٦، المحرر الوجيز لابن عطية ٤٨٥/٥.

[2] الحجة للفارسي ٤١٣/٦ ، وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٤٨٥/٥، تفسير ابن كثير ٣٥٧/١٤.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٥٤٢/٦، إعراب القرآن للقاضي ص: ١١٨٦.

[4] انظر: البيان للأنباري ٥١٤/٢ .

[5] البيان للأنباري ٥١٤/٢، إعراب القرآن للقاضي / ١١٨٦ .

[6] الحجة للفارسي ٤١٤/٦.

[7] إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص: ٩٠.

[8] الحجة للفارسي ٤١٤/٦.

[9] تقدم تخريج القراءة في الصفحة السابقة. وانظر: تفسير ابن كثير ٣٥٧/١٤، ٣٥٨

[10] انظر: تفسير أبي السعود ٥٤٢/٦. الكشاف للزمخشري ٥٩٦/٤

فالمعنى: (فلا اقتحم العقبة)، أي : لم يشكر نعم الله عليه بالأعمال الصالحة، فلا فك رقبةً ولا أطعم مسكينا[١]. والاقتحام الدخول والمجاوزة بشدة ومشقة، وقد جعل الأعمال الصالحة عقبة وعملها اقتحاما لها، لما في ذلك من معاناة المشقة ومجاهدة النفس[٢]. وكلا القراءتين – قراءة جر (رقبة) ونصبها – معناهما متقارب[٣].

ومما تقدم، فإن الشاهدين السابقين كان اختلاف البنية الصرفية من قراءة لأخرى سبب تعدد التوجيه فيهما، فكانت الكلمة مضافا إليه مرة ومفعولا به ثانية.

٢- النصب على المدح والنعت

من شواهد التعدد بين النصب على المدح والجر نعتا ما جاء في تفسير أبي السعود قوله – عزوجل-: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام / ١٤].

ذكر أبوالسعود لكلمة (فاطر) قراءات[٤]: منها قراءة بجرها، وهى القراءة المشهورة، وأخرى بنصبها [٥].

قال أبوالسعود: "(فاطر السموات والأرض) أي: مبدعهما، بالجر صفة للجلالة مؤكدة للإنكار لأنه بمعنى الماضي، ولذلك قرئ (فَطَرَ)، ولا يضر الفصل بينهما بالجملة لأنها ليست بأجنبية، إذ هى عاملة في عامل الموصوف"[٦].

فــ(فاطر) صفة مجرورة للفظ الجلالة[٧]، فصل بينها وبين موصوفها بجملة (أتخذ وليا)، ولم يَرَ أبوالسعود بأسا في ذلك لأن الجملة المفصول بها ليست أجنبية؛ حيث عملت في

---

[1] الكشاف للزمخشرى ٦/ ٥٩٥، تفسير أبي السعود ٥٤٢/٦.
[2] الكشاف للزمخشري ٦/ ٥٩٥.
[3] تفسير ابن كثير ٣٥٨/١٤.
[4] انظر: تفسير أبي السعود ٢١/٣.
[5] جمهور القراء على جر (فاطر). وقرئ في الشاذ (فاطر) بنصب الراء ولم أجدها معزوة فيما رجعت إليه من مصادر التفسير والقراءات. انظر: إعراب النحاس ص: ٢٥٨، التبيان للعكبري ٣٤٠/١، البحر لأبي حيان ٩٠/٤، اللباب لابن عادل ٥٤/٨
[6] انظر: تفسير أبي السعود ٢١/٣.
[7] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢٧٣/٢، الكشاف للزمخشري ٢/ ٨٢، البحر المحيط لأبي حيان ٩٠/٤. ٩٠/٤.

(غير) فنصبته مفعولا أول لـــ(أتخذ)، وعملت (غير) الجر بالإضافة في لفظ الجلالة الذي هو الموصوف.

وقد ذكر أبوالسعود توجيها آخر لقراءة الجر على جعل (فاطر) بدلا من لفظ الجلالة تجاوزا لعقبة الفصل بين النعت ومنعوته، وهوما رآه العكبري؛ فقد جعل (فاطر) بدلا من اسم الجلالة قولا واحدا[١].

وعلل بعض المفسرين رأى العكبري بأنه فرَّ من الفصل بين الصفة والموصوف؛ فالفصل بين البدل والمبدل منه أسهل؛ لأنه على نية تكرير العامل [٢]، فهو أقرب إلى الفصل[٣].

وقد ذهب البعض لترجيح وجه الجر على البدل لعلة أخرى تضاف لعلة الفصل، وهى أن (فاطر) اسم فاعل، والمعنى ليس على المضي حتى تكون إضافته غير محضة فيلزم وصف المعرفة بالنكرة؛ لأنه في نية الانفصال من الإضافة، ولا يقال: الله فاطر السماوات والأرض فيما مضى فلا يراد حال ولا استقبال؛ لأن كلام الله تعالى قديم متقدم على خلق السماوات والأرض، فيكون المراد به الاستقبال قطعا، ويكون على نية التنوين[٤].

فقد استدل من رجح وجه البدل على النعت بعلتين: إحداهما صناعية هى مقتضى القاعدة بعدم الفصل بين الصفة والموصوف، والثانية دلالية وهى عدم جواز حمل كلام الله على المضى دون الحال والاستقبال، إلا أن الباحثة تميل إلى جعل (فاطر) صفة لاسم الجلالة؛ لأن المقام مقام إنكار لاتخاذ غير الله وليا[٥]، فلما كان الإنكار منصبا إلى كون الغير متخذا، لا لا إلى اتخاذ الولى مطلقا، كان الأولى أن تكون (فاطر) وصفا لله – تعالى وتقدس– بما يحقق ولايته ويصرف عن ولاية غيره؛ فأنَّي يجترأ ويستجاز في حق الله اتخاذ ولى غيره وهو فاطر السماوات واللأرض، مبتدؤهما على غير مثال سبق، وهويطعم ويرزق كل من سواه[٦].

---

[١] انظر: التبيان للعكبري ١/٣٤٠.

[٢] انظر: البحر لأبي حيان ٤/٩٠، الدر المصون للسمين ٤/٥٥٥، اللباب لابن عادل ٨/٥٣، تفسير أبي السعود ٣/٢١.

[٣] انظر: الدر المصون للسمين ٤/٥٥٥، اللباب لابن عادل ٨/ ٥٣.

[٤] انظر: الدر المصون للسمين ٤/٥٥٥، اللباب لابن عادل ٨/٥٣.

[٥] انظر: تفسير أبي السعود ٣/٢١.

[٦] انظر: نظم الدرر للبقاعي ٧/٣٤، ٣٥.

وإذا أضيف لما سبق تقديم (غير) وهى المفعول الأول على فعلها (أتخذ)؛ فلم يقل الله: (أأتخذ غير الله وليا)، وإنما قال: أغير الله أتخذ وليا، بتقديم المفعول أولا، وإدخال أداة الاستفهام عليه ثانيا[1]، لتشنيع تلك الفعلة الشنعاء وإنكارها، إذا أضيفت هذا لذاك حَسن موقع (فاطر) في النفس صفة عنها بدلا.

أما قراءة النصب، فقد جعل أبوالسعود (فاطر) منصوبة على المدح[2]، "على معنى: أذكر وأعنى بهذا الاحتجاج عليهم؛ لأن من فطر السماوات والأرض، وأنشأ ما فيهما، وأحكم تدبيرهما، وأطعم من فيهما فهو الذي ليس كمثله شئ"[3].

على أن العكبري قد ذهب في نصب (فاطر) مذهبا آخر فجعلها منصوبة على أحد وجهين: أولهما: أن تكون بدلا من (وليًّا) [4]، والمعنى: أأجعل فاطر السماوات والأرض غير الله. وذكر البعض أن ذلك الوجه فيه نظر؛ لأنه جعل المفعول الأول، وهو (غير الله) مفعولا ثانيا، وجعل البدل من المفعول الثاني مفعولا أول، فالتقدير عكس التركيب الأصلي[5].

وتضيف الباحثة أن هذا يذهب بالميزة البلاغية التي أفادها التركيب من تقديم المفعول الأول (غير) ومباشرة همزة الاستفهام إياه، وبتدبر المعنى يتجلى أيهما أجزل وأبلغ في الإنكار.

ثانيهما: أن تكون صفة لـــ(وليا)، والتنوين مراد[6]؛ يعنى أن اسم الفاعل عامل تقديرا فهو في نية الانفصال، ولذلك وقع صفة للنكرة كقوله: ﴿هَـٰذَا عَارِضٌ مُّمۡطِرُنَا﴾ [الأحقاف/ ٢٤] [7].

وهذا الوجه لا يكاد يصح؛ إذ يصير المعنى: أتخذ غير الله وليا فاطر السماوات والأرض إلخ، فيصف ذلك الولى المتخذ من دون الله بأنه فاطر السماوات والأرض[8]، فينصب الإنكار على اتخاذ وليٍّ هذه صفته، وليس هكذا مراد الله. والله أعلم.

---

(1) انظر: دلائل الإعجاز للجرجاني /١١٩-١٢١، نظم الدرر للبقاعي ٧/ ٣٤، ٣٥ .
(2) انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٢١. وانظر: معاني الفراء ٣٢٨/١، معاني الزجاج ٢٣٣/٢
(3) معاني الزجاج ٢٣٣/٢.
(4) انظرالتبيان للعكبري ١/ ٣٤٠.
(5) انظر: الدر المصون للسمين ٥٥٥/٤، اللباب لابن عادل ٥٤/٨.
(6) انظر: التبيان للعكبرى ٣٤٠/١.
(7) الدر المصون للسمين ٥٥٦/٤، اللباب لابن عادل ٥٤/٨ .
(8) انظر: الدر المصون للسمين ٥٥٦/٤، اللباب لابن عادل ٥٤/٨.

وعليه، فإن الباحثة تطمئن لرأى من رأى النصب على المدح ميلا إلى جانب المعنى، وهو ما استحسنه أبوحيان[1].

ومن شواهد التعدد بين النصب على المدح أو النعت ما جاء في قوله -عزوجل: ﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۖ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ [يونس/ ٣٠].

ذكر أبوالسعود في تفسيره كلمة (الحق) قراءتين[2]: إحداهما بالجر، وهى المشهورة، والثانية بالنصب[3].

فعلى قراءة الجر تعرب (الحق) صفة مجرورة أخرى للفظ الجلالة، والصفة الأولى (مولاهم) على أحد الوجهين فيها[4]، حيث جوز البعض كونها بدلا من اسم الجلالة، وجعل (الحق) صفة لها [5].

والمعنى: أنهم ردوا إلى الله ربهم المتحقق الصادق ربوبيته لا ما اتخذوه من المعبودات الباطلة[6]، فهؤلاء المشركون يرجعون في ذلك المقام إلى الحق ويعترفون به ويقرون ببطلان ما كانوا يعبدونه ويجعلونه إلها، ويضل ويذهب عنهم ما كانوا يفترونه ويدعونه من الشركاء[7].

أما قراءة النصب فقد وجهها أبوالسعود بالنصب على المدح، كقولهم: الحمد لله أهل الحمد[8]، فهو منصوب بتقدير: أعنى أو أمدح[9]، فالأصل فيه أنه تابع قطع عن التبعية إلى المدح بتقدير فعله[10].

---

[1] انظر: البحرالمحيط لأبي حيان ٤/٩٠.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٤٩٤.

[3] قرأ جمهور العشرة بجر (الحق)، وقرئ في الشواذ بنصب (الحق)، ولم أجدها معزوة لقارئها فيما رجعت إليه من مصادر التفسير وشواذ القراءات وإعرابها. انظر: الجامع للقرطبي ٤٨٩/١٠، البحر لأبي حيان ١٥٥/٥، أنوار التنزيل للبيضاوي ٥٥٤/٢، روح المعاني للألوسي ١١٠/١١.

[4] انظر: مشكل مكى ٣٨٠/١، فتح القدير للشوكاني ص: ٦٢١، إعراب القرآن للدرويش ٣٣٢/٣، الإعراب المفصل لبهجت ٤٥/٥، اعراب القرآن الكريم للقاضي ص: ٤٢٢.

[5] انظر: الإعراب المفصل لبهجت ٤٦/٥.

[6] انظر: تفسير أبي السعود ٤٩٤/٣، فتح القدير للشوكاني ص: ٦٢١، روح المعاني للألوسي ١١٠/١١.

[7] فتح القدير للشوكاني ص: ٦٢١، روح المعاني للألوسي ١١٠/١١.

[8] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٤٩٤، وانظر: الكشاف للزمخشري٢/٣٦٠، البحر لأبي حيان ١٥٥/٥.

[9] انظرالجامع للقرطبي ٤٨٩/١٠، اللباب لابن عادل ٣١٩/١٠.

[10] انظر: اللباب لابن عادل ١٠/ ٣١٩.



وقد وصف الله نفسه سبحانه بالحق لأن الحق منه، كما وصف نفسه بالعدل لأن العدل منه وهما اسمان له سبحانه[١].

على أن أبا السعود قد جوّز نصب (الحق) على المصدر المؤكد للفعل (ردُّوا) متابعا بذلك الزمخشري[٢]، إلا أنه قد خالفه في تقديم وجه النصب على المدح عليه[٣]. قال الزمخشري: "وقرئ (الحقَّ) بالفتح على تأكيد قوله: (ردوا إلى الله)، كقولك: هذا عبدالله الحق لا الباطل"[٤]، وفسر البعض ذلك بأن التقدير يكون: وردُّوا حقا، ثم جيء بالألف واللام[٥].

ومثل ذلك الشاهد قوله -تعالي-:﴿ ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ أَلَا لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَهُوَ أَسۡرَعُ ٱلۡحَٰسِبِينَ﴾ [الأنعام / ٦٢]، فكلمة (الحق) مجرورة على النعت، وقرئت أيضا بالنصب على المدح[٦]. فهي كالآية السابقة ولكن مع اختلاف العاطف.

٣- النصب على الاختصاص والاسم المعطوف:

من شواهد هذا النوع من التعدد ما ذكره أبو السعود –رحمه الله– عند تفسيره قوله –تبارك اسمه–: ﴿وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ﴾ [النساء / ٧٥].

حيث جعل (المستضعفين)على أحد وجهين، قال: "(والمستضعفين) عطف على اسم الله، أى : في سبيل المستضعفين، وهو تخليصهم من الأسر وصونهم عن العدو، أو على الـ(سبيل) بحذف المضاف، أى: في خلاص المستضعفين، ويجوز نصبه على الاختصاص؛ فإن سبيل الله يعم أبواب الخير، وتخليص ضعفاء المؤمنين من أيدي الكفرة أعظمها وأخصها"[٧].

ف (المستضعفين) تعرب على أحد وجهين:

---

[١] انظر الجامع للقرطبي ٤٨٩/١٠.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ٤٩٤/٣. وجوز النصب على المصدر أيضا مكي في مشكله إلا أنه نفى القراءة به. انظر: مشكل مكي ٣٨٠/١.

[٣] وهذا ما نحاه البيضاوي في أنوار التنزيل. انظر: ١ / ٥٥٤.

[٤] الكشاف للزمخشري ٢/ ٣٦٠.

[٥] انظر: الجامع للقرطبي ٤٨٩/١٠.

[٦] انظر: تفسير أبي السعود ٦٣/٣.

[٧] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٣٢٤.



أولهما: أن تكون مجرورة بالعطف[1]، إما على لفظ الجلالة، أي: في سبيل الله وفي المستضعفين[2]. وإما على (سبيل) نفسها بتقدير مضاف محذوف، أي: في سبيل الله وخلاص المستضعفين[3]، وقد ردّ العكبري عطفها على نفس (سبيل) قائلا: "وليس بشئ"[4]، كأنه لم يظهر له وجه ذلك، ووجهه أن تقديره: وفي خلاص المستضعفين[5].

فالله –عزوجل– ينكر على المنافقين تركهم القتال في سبيله وفي سبيل نصرة المستضعفين وقد بلغ حالهم من الضعف ما بلغ. والمراد بالمستضعفين من الرجال والنساء والولدان قوم من المسلمين بقوا بمكة وعجزوا عن الهجرة إلى المدينة وكانوا يلقون من كفار مكة أذى شديدا، لا تطيب لهم معه إقامة[6].

ثانيهما: أن تكون منصوبة على الاختصاص بتقدير (أعنى)، قاله الزمخشري، ونقله عنه من نقله من المفسرين والمعربين [7].

وكما قال النحاة، فإن الباعث على الاختصاص فخر أو تواضع أو زيادة بيان[8]، والناصب للمختص فيه فعل واجب الحذف قدره سيبويه بــ(أعنى) [9]، وقدره آخرون بــ(أخص) [1].

---

[1] انظر: معاني الزجاج ٧٧/٢، التبيان للكعبري ٢٦٨/١.

[2] انظر: معالم التنزيل للبغوي ٢٥٠/٢، مفاتيح الغيب للرازي ١٨٧/١٠، التبيان للكعبري ٢٦٨/١، الدر المصون للسمين ٣٧/٤، اللباب لابن عادل ٤٩٦/٦.

[3] انظر: معاني الزجاج ٧٧/٢، معالم التنزيل للبغوي ٢٥٠/٢، الكشاف للزمخشري ٤٦٤/١، مفاتيح الغيب للرازي ١٨٧/١٠، الدر المصون للسمين ٣٧/٤.

[4] التبيان للعكبري ٢٦٨/١.

[5] انظر: الدر المصون للسمين ٣٧/٤، اللباب لابن عادل ٤٩٦/٦.

[6] مفاتيح الغيب للرازي ١٨٧/١٠ بتصرف. وانظر: البحر لأبي حيان ٣٠٧/٣، تفسير ابن كثير ١٦٠/٤،١٥٩ .

[7] انظر: الكشاف للزمخشري ٤٦٤/١، وانظر: أيضا التبيان للعكبري ٢٦٨/١، الدر المصون للسمين ٣٧/٤، ٣٧/٤، اللباب لابن عادل ٤٩٦/٦.

[8] ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد ومراجعة رمضان رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط/١، ١٤١٨هــ-١٩٩٨م ٢٢٤٧/٥، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، د/ط، د/ت، ٢٧٤/٣.

[9] انظر: الكتاب لسيبويه ٢٣٣/٢، الارتشاف لأبي حيان ٢٢٤٨/٥.

وقد ردّ البعض نصب (المستضعفين) على الاختصاص وعدّه تكلفا لا حاجة إليه؛ لأنه خلاف الظاهر[2]. إلا أن الباحثة لا ترى بأسا في وجه النصب ولا سيما إذا أخذ في الحسبان الباعث على الاختصاص حيث زيادة البيان والتأكيد على وجوب القتال استنقاذا لمستضعفي المؤمنين من قبضة الكفار؛ "فالاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم"[3]، وهو في الآية للتنبيه على عظم هذا الباب من أبواب القتال في سبيل الله، وهو استنقاذ المستضعفين. وإذا أضيف لذلك أن النحاة قد جعلوا وجه النصب أظهر الوجهين في موضع آخر مشابه لهذا الموضع مراعاة للمعنى، جاء ذلك عند توجيه ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء/ ١٦٢]؛ حيث قدموا النصب على الجر عطفا قصدا لمعنى بيان فضل الصلاة على غيرها، إذا أضيف هذا لذلك زال ما قد يتوهم من التكلف الذي أشار إليه أبوحيان.

ويغلب على ظني أن هذا الموطن من المواطن التي حمل فيها أبوحيان على الزمخشري لشدة تمسكه بقواعد الصناعة النحوية[4]، فضلا عن عدم فهم أبي حيان لمقاصد الزمخشري فهما سديدا، يظهر ذلك – على سبيل المثال– من تعقبه بعض ما اختار فيه الزمخشري النصب على الاختصاص[5]. يضاف لما سبق اختلافهما مذهبا ومنهجا؛ فأبو حيان ظاهري يتشبث بالقاعدة وينافح عنها، والزمخشري بياني يقصّ أثر بلاغة المعنى ولا يبالي في سبيلها بمخالفة القاعدة إذا دعاه داعي البلاغة[6]، ويعد ذلك أكبر مؤثرات الزمخشري في اختيارات أبي السعود بعامة.

---

[1] انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، ط/٣، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م، ص: ١٤٧، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطلائع، ط/٢، ٢٠٠٤م، ٢٤٦/٣، حاشية الصبان ٢٧٧/٣.

[2] انظر: البحر لأبي حيان ٣٠٧/٣.

[3] شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢، معاني النحو لفاضل صالح السامرائي، مكتبة أنوار دجلة – شركة العاتك لصناعة الكتاب، ط/٢، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م، ١٠٦/٢.

[4] انظر: أسباب ذلك في النحو وكتب التفسير لرفيدة ٩٥١/٢– ٩٥٥، تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط رسالة دكتوراه إعداد محمد حماد ساعد القرشي، إشراف الأستاذ الدكتور تمام حسان، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٤هـ–١٤١٥هـ، ص: ٤٧٧– ٤٧٩ .

[5] انظر: بحث المسألة في تعقبات أبي حيان النحوية للزمخشري لمحمد حماد القرشي ص: ٣٠٧– ٣١١.

[6] انظر: النحو وكتب التفسير لرفيدة ٩٥٣/٢، تعقبات أبي حيان النحوية للزمخشري لمحمد حماد القرشي ص: ٤٧٧.

ومن المواضع التي كان التعدد فيها بين النصب على الاختصاص والاسم المعطوف أيضا ما جاء عند تفسير أبي السعود قوله – جل ذكره– : ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء/ ١٦٢].

جوز أبوالسعود في كلمة (المقيمين) أن تكون منصوبة على الاختصاص أو أن تكون معطوفا مجرورا. قال: "(والمقيمين الصلاة) نُصب بإضمار فعل تقديره: وأعنى المقيمين الصلاة، على أن الجملة معترضة بين المبتدأ والخبر، وقيل: هو عطف على (ماأنزل إليك) على أن المراد بهم الأنبياء – عليهم السلام–، أى: يؤمنون بالكتب وبالأنبياء، أو المراد بهم الملائكة. قال مكي: أى ويؤمنون بالملائكة الذين صفتهم إقامة الصلاة لقوله – تعالى– : ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ﴾ [الأنبياء/ ٢٠]. وقيل: عطف على الكاف في (إليك)، أى: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة وهم الأنبياء. وقيل: عطف على الضمير المجرور في (منهم)، أى: لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة"[١].

فـــ(المقيمين) تحتمل في إعرابها أحد وجهين:

أولهما: النصب بتقدير (أعنى) على الاختصاص. وأبوالسعود وإن لم يذكر الوظيفة صراحة إلا أن هذا ما يترجح للباحثة وسيأتي تحقيقه.

ثانيهما: الجر بالعطف.

أما وجه النصب فقد اختار جمهور العلماء أن يكون نصبه على القطع المفيد للمدح، كما في قطع النعوت[٢]، قصدا لبيان عظم الصلاة وفضلها على غيرها[٣].

وقد اعترض على وجه النصب باعتراضين:

أحدهما: أن النصب على المدح لا يكون إلا بعد تمام الكلام[٤]؛ وأجيب بأن ذلك إنما يكون على من جعل جملة (أولئك سنؤتيهم) خبرا عن (الراسخون)، أما من جعل الخبر جملة

---

[١] تفسير أبي السعود ٢/٤٠٤.

[٢] انظر: الكتاب لسيبويه ٢/٦٣، مشكل مكي ١/٢١٢، البيان للأنباري ١/٢٧٥، التبيان للعكبري ١/٢٩١، البحر لأبي حيان ٣/٤١١، اللباب لابن عادل ٧/١٢٢، روح المعاني للألوسي ٦/ ١٤ .

[٣] انظر: البحر لأبي حيان ٣/٤١١، اللباب لابن عادل ٧/١٢٢.

[٤] انظر: معاني القرآن للكسائي ص: ١٢١. اعترض الكسائي على نصبه ورأى أنه مجرور بالعطف قولا واحدا، وسيأتي بيانه في موضعه.

(يؤمنون) فلا وجه لهذا الاعتراض لديه؛ لأن الكلام قد تم قبل المقطوع للمدح[1]. فالمعنى: لكن الراسخون في العلم يؤمنون بما أنزل إليك.

وأضاف البعض أن ليس هناك مانع يمنع من جعل الخبر جملة (أولئك سنؤتيهم) مع نصب (المقيمين)؛ لأنه لا دليل على عدم جواز الاعتراض بالمدح بين المبتدأ والخبر[2]، والمعنى: لكن الراسخون في العلم سنؤتيهم أجرا عظيما[3].

والاعتراض الثاني: أن العطف المتمثل في الواو قبل (المقيمين) يمنع من تقدير الفعل عند البعض، وأن القطع لا يكون في العطف وإنما يكون في النعوت[4]. ورُدّ ذلك بأن القطع قد ثبت في كلام العرب مع وجود العاطف واستُدل بقول الشاعر: [5]

ويأوى إلى نسوة عطّلٍ　　　وشعثاً مراضيعَ مثل السعالى[6].

فنصب (شعثا) على الذم وهو معطوف[7].

هذا ما أطبق عليه الجمهور؛ نصب (المقيمين) على المدح، ويغلب على ظني أن ليس هذا ما مال إليه أبوالسعود ولا ما قصده من قوله "منصوب بإضمار فعل تقديره (وأعنى المقيمين الصلاة)، إنما قصد أن يكون نصبه على الاختصاص، ولذلك أسباب يجملها البحث فيما يلي:

١- أن الزمخشري اختار النصب على الاختصاص لـ(المقيمين). وإن كان المفهوم من كلامه أنه اختار النصب على المدح[8] إلا أنه قد صرّح بغير ذلك في موضع آخر من من الكشاف ؛ حيث قال عند توجيه قوله -عزوعلا-: ﴿وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾ [الأنعام/ ٩٩]: "والأحسن أن ينتصبا على الاختصاص، كقوله: (والمقيمين الصلاة)

---

[1] انظر: البحر لأبي حيان ٤١١/٣، الدر المصون للسمين ١٥٣/٤، اللباب لابن عادل ١٢٢/٧، روح المعاني للألوسي ١٤/٦.

[2] انظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٠٨/١١، روح المعاني للألوسي ١٤/٦.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٤٠٥/٢.

[4] انظر: المحرر لابن عطية ١٣٥/٢، البحر لأبي حيان ٤١١/٣.

[5] البحر المحيط لابي حيان ٣/ ٤١١، الدر المصون للسمين١٥٤/٤.

[6] البيت من شواهد الكتاب لسيبويه ٦٦/٢. وانظر أيضا شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ١١٦.

[7] الدر المصون للسمين ١٥٤/٤.

[8] انظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٥١١.

لفضل هذين الصنفين" [١]. فأبو السعود متابع للزمخشري في النصب على الاختصاص، ولو أراد النصب على المدح -كما قال الجمهور- لصرّح بذلك كما صرح بمخالفته الزمخشري في مواطن عدة، أَقْرَبُها مخالفته الزمخشري في خبر (الراسخون)؛ حيث جعله أبو السعود جملة (أولئك سنؤتيهم) [٢]، وجعله الزمخشري جملة (يؤمنون) [٣].

٢- أن أبا السعود قد تابع الزمخشري في مواطن عدة مما قال فيه بالنصب على الاختصاص ولا سيما فيما قطع فيه نسق الإعراب بعد العاطف، أذكر من ذلك ما جاء في توجيه (والصابرين) من قوله: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة /١٧٧]. قال أبو السعود: "(والصابرين) نصب على الاختصاص غير سبكه عما قبله تنبيها على فضيلة الصبر ومزيته، وهو في الحقيقة معطوف على ما قبله. قال أبو علي: إذا ذكرت صفات للمدح أو الذم فخولف في بعضها الإعراب فقد خولف للافتنان، ويسمى ذلك قطعا؛ لأن تغيير المألوف يدل على زيادة ترغيب في استماع المذكور ومزيد اهتمام بشأنه"[٤]. وماجاء في توجيهه قراءة النصب في (والجار) من قوله: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[٥] ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[٥] [النساء/٣٦]. وقد تأثر كثير من المفسرين المتأخرين بالزمخشري في مسلكه مع الاختصاص[٦].

---

[1] انظر: الكشاف للزمخشري ١١٣/٢.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٤٠٥/٢.

[3] انظر الشكاف للزمخشري ٥١١/١.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٣٤١/١. وانظر: الكشاف للزمخشري ٢٠٠/١

[5] انظر: تفسير أبي السعود ٢٨٥/٢.

[6] انظر: تعقبات أبي حيان النحوية للزمخشري لمحمد حماد القرشي ص:٣١٠ وما بعدها.



٣- أن الخلاف في وجه نصب (المقيمين) خلاف ظاهري في مصطلح الوظيفة فقط؛ فالجمهور ينصبها على المدح، وأبوالسعود متابعا الزمخشري ينصبها على الاختصاص. فالفعل في الاختصاص والمدح واحد تقديره (أعنى)، وهو مقدر لا يستعمل بارزا، والمعنى المستفاد من كلتا الوظيفتين تعظيم قدر الصلاة وبيان فضلها على سائر شعائر الدين وشرائعه، وسبق – قبل قليل – أن ليس هناك ما يمنع من تقدير الفعل بعد العاطف، فليس هناك خلاف في جوهر التوجيه ودلالته وإنما المحاجة في مسمى الوظيفة.

مما تقدم، يمكن للباحثة مطمئنة أن تركن إلى أن أبا السعود إنما أراد النصب على الاختصاص لا النصب على المدح ، وإذا كانت الدلالة من تغيير نسق الإعراب –سواء في ذلك القطع للمدح أو الاختصاص – دلالة بلاغية تكاد – في مجملها– تكون واحدة، فلا يضر الاختلاف في المصطلح ، خاصة إذا أخذ بعين الاعتبار أن كثيرًا من المعربين أطلقوا مصطلح الاختصاص على الاسم المنصوب بإضمار فعل تقديره (أعنى) [١].

٤- أما ثاني الوجهين فهو أن (المقيمين) مجرور بالعطف، واختلف في المعطوف عليه:

- فجعله البعض معطوفا على (ما) في قوله (يؤمنون بما أنزل إليك) [٢]، والمراد بـــ(المقيمين الصلاة) الأنبياء أو الملائكة؛ لأن صفتهم إقامة الصلاة[٣]. وجعل البعض تقديره: (وبدين المقيمين) فيكون المراد بهم المسلمين[٤].
- وجعله آخرون معطوفًا على (قبل)، والتقدير: وما أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين، فحذف (قبل) وأقيم المضاف إليه مقامه[٥]. ولم يذكر هذا الوجه أبو السعود.
- وجعله بعض آخر معطوفًا على الكاف في (إليك)، أو على الكاف في (قبلك)، أو على الضمير المجرور في (منهم) [٦]، وعدت جميعها خطأ لأن فيها عطف الظاهر على المضمر من غير إعادة الجار[٧].

---

(1) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعبد الخالق عضيمة القسم الثالث ٣٤٤/٣ . وانظر: أيضا تعقبات أبي حيان للقرشي ص: ٣١٠ وما بعدها.

(2) معاني القرآن للكسائي /١٢٠، ١٢١ ، اللباب لابن عادل ١٢٣/٧.

(3) انظر: مشكل مكي ٢١٢/١، التبيان للعكبري ٢٩١/١.

(4) التبيان للعكبري ٢٩١/١، الدر المصون للسمين ٤/ ١٥٥.

(5) انظر: السابق ٢٩١/١،الدر المصون للسمين ١٥٥/٤، اللباب لابن عادل ١٢٣/٧.

(6) انظر: التبيان للعكبري ٢٩١/١، الدر المصون للسمين١٥٥/٤، اللباب لابن عادل ١٢٣/٧.

(7) انظر: التبيان للعكبري ١/ ٢٩١.



٤- الحال والنعت:

من شواهد التعدد بين الحال والنعت المجرور ما جاء في قوله – تبارك اسمه-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٤].

ذكر أبو السعود- رحمه الله- لـ (أذلة وأعزة) قراءتين[١] : إحداهما بالجر، والأخرى بالنصب[٢] .

قال أبو السعود في توجيه قراءة الجر: " (أذلةٍ وأعزةٍ) صفتان أخريان لـ (قوم) ترك بينهما العاطف للدلالة على استقلالهم بالاتصاف بكل منهما، وفيه دليل على صحة تأخير الصفة الصريحة عن الجملة والظرف "[٣] .

فـ (أذلة وأعزة) صفتان لـ (قوم) سبقتهما جملة (يحبهم) وهي صفة لـ (قوم) أيضًا في محل جر[٤] . وقد استدل بهذه الآية الكريمة من ذهب إلى جواز تقديم الصفة غير الصريحة على الصفة الصريحة؛ فإن قوله – تعالى- : (يحبهم) صفة وهي غير صريحة؛ لأنها جملة مؤولة بمفرد. وقوله: (أذلة- أعزة) صفتان صريحتان؛ لأنهما مفردتان[٥] ، وهذا خلاف ما ذهب إليه البعض من وجوب تقدم الصفة الصريحة على غيرها متى اجتمعتا إلا في ضرورة الشعر؛ حيث يبتدأ في الصفة بالمفرد ثم الظرف أو عديله ثم الجملة كما في قوله –تعالى-: ﴿ وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر: ٢٨]، فوصف بالصريح أولاً ثم بشبه الجملة (من آل فرعون) ثم بالجملة الفعلية (يكتم إيمانه)[٦].

وقد جاء في القرآن أيضًا ما يقضي بخلاف هذا في قوله –تبارك وتعالى- : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ ﴾ [الأنعام: ٩٢]، وقوله – عز اسمه- : ﴿ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٤٩٩.

[٢] جمهور القراء على جرها، وعزا ابن خالويه قراءة النصب لابن ميسرة، انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص: ٣٩، التبيان للعكبري ١/ ٣١٦، البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٥٢٤. وعُزيت لابن مسعود مع تغيير فيها من (أعزة) إلى (غلظاء على الكافرين) بدلاً منها. انظر: الدر المصون للسمين ٤/ ٣١٠، اللباب لابن عادل ٧/ ٣٩٣.

[٣] تفسير أبي السعود ٢/ ٤٩٩.

[٤] انظر: البيان للأنباري ١/ ٢٩٧، التبيان للعكبري ١/ ٣١٦، إعراب القرآن الكريم للقاضي ص: ٢٣٢.

[٥] انظر: البحر لأبي حيان ٣/ ٥٢٤، اللباب لابن عادل ٧/ ٣٩١.

[٦] انظر: البحر لابن حيان ٣/ ٥٢٤، الدر المصون للسمين ٣٠٨/٤.

مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقوله – عز وعلا-: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَـٰنِ مُحْدَثٍ ﴾ [الشعراء: ٥]، فقد تقدمت فيها كلها الصفة غير الصريحة [(١)] ، وفي هذا دليل على بطلان من يعتقد وجوب تقديم الوصف بالاسم على الوصف بغيره إلا في ضرورة[(٢)] .

وخرج بعض المفسرين هذه الآيات تخريجات أخرى تثبت وجوب تقديم الصفة الصريحة على غيرها؛ أما الآية موضع الشاهد فإن (يحبهم ويحبونه) تحتمل أن تكون جملة اعتراض لا صفة؛ لأن فيها تأكيدًا وتسديدًا للكلام، وجملة الاعتراض تقع بين الصفة وموصوفها كقوله – تعالى-: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٦]، فـ (عظيم) صفة لـ (قسم) فصل بينهما الاعتراض بـ (لو تعلمون)، كما فصل بين (بقوم) وبين صفتهم وهي (أذلة– أعزة) بقوله (يحبهم ويحبونه)، فعلى هذا لايكون لها محل من الإعراب [(٣)] .

وأما الآيتان الأخريان فإن (مبارك) يحتمل أن تكون خبرًا بعد خبر، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: هو مبارك، وكذلك (من ربهم) و (من الرحمن) يحتمل أن يكونا حالين مقدمتين من الضمير المستتر في (محدث)، أي: محدث إنزاله حال كونه من ربهم[(٤)] .

وقد رد أبو السعود هذه التخريجات جميعًا وعدها من قبيل التكلف، قال: " وما ذهب إليه من لايجوزه [(٥)] من أن قوله – تعالى-: (يحبهم ويحبونه) كلام معترض، وأن (مبارك) خبر بعد خبر أو لمبتدأ محذوف، وأن (من ربهم) و (من الرحمن) حالان مقدمتان من ضمير (محدث) تكلف لا يخفى" [(٦)] .

قلت: يغلب على ظني أن أبا السعود قد أصاب في اختياره أن تكون جملة (يحبهم ويحبونه) صفة لا اعتراضًا؛ فهي من حيث شكل التركيب يصلح أن تكون اعتراضًا حيث

---

(1) انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٤٩٩.

(2) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٥٢٤.

(3) الدر المصون للسمين ٤/ ٣٠٨.

(4) انظر: الدر المصون للسمين ٤/ ٣٠٩، اللباب لابن عادل ٧/ ٣٩٢.

(5) يقصد من لايجوز تقدم الصفة غير الصريحة على الصريحة في غير ضرورة شعرية.

(6) تفسير أبي السعود ٢/ ٤٩٩.



أقحمت بين جزأى صلة تمثلت في النعت ومنعوته[1]، إلا أنها من حيث المعنى والمقام لا تصلح أن تكون، أو ربما تصلح بوجهٍ لكنَّ النعت أصلح.

فالجملة الاعتراضية هي التي تفيد تأكيدًا وتسديدًا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه، وشرطها:

أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد، أو التنبيه على حال من أحوالها[2].

ومقام الآية موطن الشاهد مقام تعداد صفات القوم الذين توعد الله – عزوجل- باستبدالهم بغيرهم ممن ارتد عن دينه دين الإسلام أو ممن خالف أمر الله في موالاة اليهود والنصارى من دون المؤمنين. فلما حظر الله على المؤمنين تولي اليهود والنصارى وبين عاقبة من صانعهم وسارع فيهم من المنافقين وأن ذلك ردّة عن الإسلام- شرع عزوجل في بيان صفات قوم يستبدلهم بمن ارتدوا عن دينهم معددًا صفاتهم[3]، فهو (يحبهم) و (يحبونه) و (أذلة على المؤمنين) و (أعزة على الكافرين) إلى آخر صفاتهم المسوقة في الآية.

فإني أحسب أن وظيفة النعت أوفق للمعنى وللمقام من كون الجملة اعتراضًا لا محل له من الإعراب، وهي تختلف عن قوله (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) من حيث بروز المعنى النحوي لجملة الاعتراض كوظيفة إعرابية.

وأخيرًا القراءة الثانية وهي قراءة النصب لـ (أذلة- أعزة)، حيث ذهب أبو السعود مذهب غيره من المفسرين والمعربين وهو نصبهما على الحال من (قوم)[4].

وقد جاز ذلك لأن (قوم) نكرة قربت من المعرفة لتخصصها بالصفة فصح أن تكونا حالين منها[5].

---

[1] انظر: همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢٥٣.

[2] انظر: السابق الموضع نفسه.

[3] انظر: حدائق الروح لمحمد الأمين ٧/ ٣٤٦، ٣٤٧.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٤٩٩/٢، وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٩/٢.

[5] تفسير أبي السعود ٢/ ٤٩٩. وانظر: البحر لأبي حيان ٣/ ٥٢٤، الدر للسمين ٤/ ٣١٠، اللباب لابن عادل عادل ٧/ ٣٩٣.

من شواهد ذلك التعدد بين الحال والنعت أيضًا ما جاء عند توجيه أبي السعود قوله – جل ذكره–: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾ [الأحزاب:٥٣].

ذكر أبو السعود لكلمة (غير) قراءتين[١] : أولاهما المشهورة وهي بالنصب، وثانيتهما قراءة بالجر[٢].

وجه أبو السعود القراءة بنصب (غير) على الحال من أحد شيئين[٣]:

إما من فاعل (لا تدخلوا) وهو الواو[٤]، على أن الاستثناء واقع على الوقت والحال معًا. ذهب إليه الزمخشري[٥].

وإما من الضمير المجرور في (لكم)[٦].

أما جعل (غير) حالاً من الواو في (لا تدخلوا) فقد قيده أبو السعود بوقوع الاستثناء على الوقت، والحال معًا؛ حتى يستقيم المعنى وفق مراد الله – وهو أعلم بمراده– " كأنه قيل: لا تدخلوا بيوت النبي ﷺ إلا وقت الإذن، ولا تدخلوها إلا غير ناظرين"[٧]؛ فوقع الاستثناء في في الأول على الوقت وفي الثاني على الحال.

فالمقصود من الآية نهي المؤمنين عن دخول بيوت النبي ﷺ إلا أن يدعوا إلى طعام غير منتظرين وقت نضجه؛ فالناظر هو المستنظر، و الإنى هو الوقت[٨].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٤٢٤، ٤٢٥.

[2] قرأ جمهور العشرة بنصب (غير)، وقرأها ابن أبي عبلة في الشاذ بالجر. انظر: الكشاف للزمخشري ٣/ ٥٧٩، المحرر الوجيز لابن عطية ٤/ ٣٩٦، الجامع للقرطبي ١٧/ ٢٠٢، البحر لأبي حيان ٧/ ٢٣٧.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٤٢٤.

[4] انظر: معاني الأخفش ٢/ ٢٨٤، معاني الزجاج ٤/ ٢٣٤، المحرر لابن عطية ٤/ ٣٩٦، البيان للأنباري ٢/ ٢٧٢، التبيان للعكبري ٢/ ٢٧٣ في أحد قوليه.

[5] انظر: الكشاف للزمخشري ٣/ ٥٧٨.

[6] انظر: التبيان للعكبري ٢/ ٢٧٣ في قوله الثاني، البحر لأبي حيان ٧/ ٢٣٧.

[7] الكشاف للزمخشري ٣/ ٥٧٨.

[8] انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٣/ ٦١٤.

على أن البعض قد رد القول بوقوع الاستثناء على الوقت والحال معاً لأن قوله (إلا أن يؤذن لكم) سيكون في معنى: (إلا وقت الإذن)، فيلزم منه أن تكون (أَنْ) المصدرية في معنى الظرف، وقد نصوا على أن (أَنْ) المصدرية لا تكون في معنى الظرف(١).

فضلاً عن أن وقوع الاستثناء على الوقت والحال معًا لا يجوز على مذهب الجمهور، لأنه لا يقع بعد (إلا) في الاستثناء إلا المستثنى أو المستثنى منه أو صفة المستثنى منه، إلا أن الأخفش والكسائي أجازوا ذلك في الحال، فيجوز: ما ذهب القوم إلا يوم الجمعة راحلين عنا. فعلى رأيهما يجوز ما ذهب إليه الزمخشري(٢) وتابعه عليه أبو السعود.

وأما من جعل (غير) حالاً من الواو في (لا تدخلوا) دون قيد وقوع الاستثناء على الوقت والحال ربما أوهم أن المقصود من الآية خلاف ما أراده الله – عياذًا به من تعكيس مراده– فإن ذلك – في غالب ظني – يقضي بأن يكون المعنى: لا تدخلوا بيوت النبي غير ناظرين إلا بإذن، ولما كان نفي النفي إثبات كان المعنى: ادخلوا ناظرين بإذن.

وربما لهذا جعل البعض (غير) حالاً من الضمير المجرور في (لكم)، والمعنى: لا تدخلوا بيوت النبي ﷺ إلا بأن يؤذن لكم غير ناظرين نضوج الطعام(٣)، وذهب بعض آخر إلى إلى تقدير فعل هو العامل في الحال، والتقدير ادخلوا غير ناظرين(٤).

أما ثاني القراءتين وهي قراءة الجر فقد ذهب أبو السعود مذهب غيره فجعلها نعتًا مجرورًا لـ (طعام)، وقد استضعفها البعض(٥)، وأبعد آخر النُّجْعَة فعد ذلك خطأً(٦) من أجل عدم عدم بروز ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هو له، فكان من حقه أن يقال: غير ناظرين إناه أنتم. ونظير هذا من النحو: هذا رجلٌ مع رجلٍ ملازم له، وإن شئت قلت: هذا رجل مع رجل ملازمٌ له هو (٧). هذا رأي البصريين(٨).

---

(١) انظر: البحر لأبي حيان ٧/ ٢٣٧.

(٢) انظر: السابق الموضع نفسه.

(٣) انظر: السابق الموضع نفسه.

(٤) انظر: اللباب لابن عادل ١٥/ ٥٨٠.

(٥) انظر: اللباب لابن عادل ١٥/ ٥٨١.

(٦) انظر: التبيان للعكبري ٢/ ٢٧٣.

(٧) الجامع للقرطبي ١٧/ ٢٠٢.

(٨) انظر: تفسير أبي السعود ٥/٤٢٥. وانظر: أيضا الكشاف للزمخشري ٣/ ٥٧٩، البحر لأبي حيان ٧/ ٢٣٧.

أما الكوفيون فقد أجازوا عدم بروز الضمير إذا لم يُلبس كهذه الآية[1]. وترى الباحثة أن رأي الكوفيين أكثر سدادًا؛ فالآية الكريمة لا لبس فيها مع عدم بروز الضمير، فضلاً عن أن التعبير القرآني أرقى وأوجز من قول: (غير ناظرين إناه أنتم)، يضاف لذلك أن ليس في بروز الضمير مزيد فائدة. وقد تكرر شبه ذلك في قوله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤]، فـ (خاضعين) حال من الضمير في (أعناقهم) على أحد الوجهين في إعرابها وقد ضعفه البعض؛ حيث جرت (خاضعين) على غير فاعل (ظلت) فكان المفترض: (فظلت أعناقهم لها خاضعين هم)[2]. وأحسب أن ذلك من الصنعة الخالية عن الفائدة تمامًا لأن الآية لا لبس فيها.

<u>٥- المنادى المضاف والنعت:</u>

ورد ذلك عند تفسير أبي السعود قوله ﷻ : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣].

حيث ذكر أبو السعود لكلمة (ربنا) قراءتين[3]: الأولى (ربنِّا) بالجر، والثانية (ربنَّا) بالنصب [4].

أما قراءة الجر – وهي القراءة المشهورة – فقد ذهب أبو السعود – كغيره من العلماء[5] – إلى أنها نعت للفظ الجلالة.

فقد وصفه المشركون – تعالى عن شركهم– بربوبيته لهم للمبالغة في التبرؤ من الإشراك به، وذلك يوم الحشر والحساب[6].

إلا أن هناك وجهين آخرين لقراءة الجر لم يذكرهما أبو السعود:

أحدهما: أن تكون مجرورة بدلاً من لفظ الجلالة.[7]

---

[1] انظر: البحر لأبي حيان ٢٣٧/٧، وانظر: اللباب لابن عادل ١٥/ ٥٨١.
[2] اللباب لابن عادل ١٥/ ٥، ٦.
[3] انظر: تفسير أبي السعود ٢٨/٣.
[4] قرأ حمزة والكسائي وخلف (ربنا) بنصب الباء، وقرأ الباقون (ربِّنا) بجرها. انظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٢٥٧، تحبير التيسير له أيضًا ص: ٣٥٣، البدور الزاهرة للقاضي ١/ ٢٥٧، المغني لمحيسن ٢/ ٣٨.
[5] انظر: معاني الأخفش ٢٩٥/١، معاني الزجاج ٢٣٦/٢، إعراب النحاس ص: ٢٦٠، الكشف لمكي ١/ ٤٢٧، المحرر الوجيز لابن عطية ٢/ ٢٧٨، البيان للأنباري ١/ ٣١٧.
[6] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٢٨.
[7] انظر: الكشف لمكي ١/ ٤٢٧، البحر لأبي حيان ١٠٠/٤، الدر المصون للسمين ٤/ ٥٧٥.



والثاني: أن تكون عطف بيان.[1]

وأما قراءة النصب فقد جعلها أبو السعود منصوبة على النداء،[2] قال: " وقرئ (ربَّنا) على النداء فهو لإظهار الضراعة والابتهال في استدعاء قبول المعذرة، وإنما يقولون ذلك مع علمهم بأنه بمعزل من النفع رأسًا من فرط الحيرة والدهش "[3] .

وقد جعل البعض قراءة النصب من قبيل مشاكلة جواب المشركين لسؤال الله إياهم؛ حيث " إن الآية ابتدئت بمخاطبة الله إياهم إذ قال للذين أشركوا: " أين شركاؤكم" ، فجرى جوابهم إياه على نحو سؤاله لمخاطبتهم إياه، فقالوا: " والله ربنا" بمعنى: والله ياربنا ما كنا مشركين. فأجابوه مخاطبين له كما سألهم مخاطَبين "[4]. وترى الباحثة أن مراعاة إظهار الذل والخضوع والمبالغة في الابتهال المستفاد من الدعاء بنداء الله أولى من مراعاة مشاكلة الجواب للخطاب في موقف تطيش فيه العقول، والعلم عند الله العليم.

وقد جوز البعض في قراءة النصب أربعة أوجه أخرى لم يذكرها أبو السعود منها: أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره (أعني) على معنى: أعني ربَّنا، وأذكر ربَّنا[5]، أو أن يكون يكون منصوبًا على المدح[6].

وعلى التقادير السابقة كلها في قراءة النصب: النداء أو المدح أو إضمار (أعني)، فإن الجملة معترضة بين القسم (والله) وجوابه (ما كنا مشركين).[7]

---

[1] انظر: البحر لأبي حيان ٤/١٠٠، الدر المصون للسمين ٤/ ٥٧٥، المغني لمحيسن ٣٨/٢.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٢٨، معاني الفراء ٣٣٠/١، معاني الزجاج ٢/ ٢٣٦، حجة القراءات لأبي زرعة ص: ٢٤٤.

[3] تفسير أبي السعود ٢٨/٣، ٢٩. وانظر: الكشف لمكي ١/ ٤٢٧ حثيث استحسن قراءة النصب للمعنى نفسه.

[4] حجة أبي زرعة ص: ٢٤٤.

[5] معاني الزجاج ١/ ٢٣٦، وانظر: أيضًا التبيان للعكبري ١/ ٣٤٢، البحر لأبي حيان ٤/ ١٠٠، الدر المصون للسمين ٤/ ٥٧٤.

[6] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢/ ٢٧٨، البحر لأبي حيان ١٠٠/٤، الدر المصون للسمين ٤/ ٥٧٤.

[7] انظر: البيان للأنباري ١/ ٣١٧، الدر المصون للسمين ٤/ ٥٧٥.



ثالثاً: التعدد بين حالتي الرفع والجر

يأتي التعدد بين الرفع والجر في آخر احتمالات التعدد على وجهين في الأسماء من حيث كثرة الشواهد؛ حيث الوظائف النحوية للمجرورات تأتي في نهاية القائمة بعد المنصوبات والمرفوعات.

وقد دارت غالب شواهد هذا النوع من التعدد في فلك التوابع، فجاء من ذلك التعدد بين:

1- المبتدأ والبدل.

2- الخبر وعطف البيان.

3- الخبر والبدل.

4- المضاف إليه وأحد توابع الرفع.

وفيما يأتي التمثيل ببعض الشواهد من تفسير أبي السعود.

١ – المبتدأ والبدل:

من ذلك ما جاء في قوله – عز وعلا– : ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٥﴾ ﴾ [آل عمران: ١٥].

ذكر أبو السعود لكلمة (جنات) قراءتين[١]: إحداهما برفعها، وهي المشهورة، والأخرى بجرها.[٢]

اختار أبو السعود – رحمه الله– لقراءة الرفع أن تكون (جنات) مبتدأ، والجار والمجرور (للذين) خبرًا مقدمًا[٣]، و(عند ربهم) في محل نصب على الحال من (جنات)، وهو في الأصل صفة (جنات) فلما قدِّم عليها انتصب حالاً، أو متعلق بما تعلق به (للذين) من معنى الاستقرار.[٤]

---

(1) انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٢٥.

(2) قرأ جمهور العشرة برفع (جنات) وقرئت في رواية عن يعقوب بالجر. انظر: مختصر في الشواذ لابن خالويه ص: ٢٧، التبيان للعكبري ١/ ١٨٦، البحر لأبي حيان ٢/ ٤١٧، اللباب لابن عادل ٥/٨٥.

(3) تفسير أبي السعود ٢/٢٥. وانظر: التبيان للعكبري ١/ ١٨٦، اللباب لابن عادل ٥/ ٨٣.

(4) تفسيرأبي السعود ٢/ ٢٥. وانظر: اللباب لابن عادل ٥/ ٨٥.



وقد جوز أبو السعود في (جنات) أن تكون مرتفعة بالظرف (للذين) على الفاعلية عند من لا يشترط في ذلك أن يكون الجار والمجرور معتمدًا، فالمعنى: ثبت للذين اتقوا جنات. [1]

وعلى التقديرين السابقين في رفع (جنات) بالابتداء أو الفاعلية للظرف فإن الكلام يكون قد تم على (ذلكم)، وابتُدئ كلام آخر يبين ويفسر الخير المبهم قبله [2]، وعليه فإن الوقف عند الأداء على (ذلكم)؛ لتناهي الاستفهام إلى الإخبار، (قل أؤنبئكم بخير من ذلكم؟) ثم يبتدئ: للذين اتقوا عند ربهم جنات.[3]

والكلام مستأنف في جواب سؤال مقدر كأنه قيل: ما الخير؟ فقيل: للذين اتقوا عند ربهم جنات، برفع (جنات) على الابتداء و (للذين) خبره.[4]

وقد نقل أبو السعود وجهًا آخر في رفع (جنات) إلا أنه لم يرجحه وهو أن تكون (جنات) مرفوعة خبرًا لمبتدأ محذوف على تقدير: هو جنات[5]، وتكون الجملة مبينة ومفسرة للخيرية قبلها، أي: ذلك الذي هو خير مما تقدم جنات [6]، على أن يتعلق (للذين) و(عند ربهم) ربهم) بـ (خير).[7]

وعلى هذا الوجه في رفع (جنات) خبرًا لمحذوف يختلف المعنى والأداء التلاوي تبعًا له عن رفع (جنات) مبتدأ خبره (للذين).

" فإن رُفِع (جنات) خبر مبتدأ محذوف تقديره: ذلك جنات كان الوقف على (عند ربهم)"[8]، فالمعنى: قل أؤنبكم بخير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم؟ هو جنات[9] أو ذلك جنات.[10]

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٢٥، اللباب لابن عادل ٥/ ٨٣.

[2] انظر: البحر لأبي حيان ٢/ ٤١٧، اللباب لابن عادل ٥/ ٨٣، روح المعاني للألوسي ٣/١٠١.

[3] منار الهدى للأشموني ص: ٧٢.

[4] السابق الموضع نفسه.

[5] تفسير أبي السعود ٢/ ٢٥. وانظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٣٠٢، التبيان للعكبري ١/ ١٨٦.

[6] اللباب لابن عادل ٥/ ٨٣.

[7] تفسير أبي السعود ٢/ ٢٥. وانظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٣٠٢، البحر لأبي حيان ٢/ ٤١٧.

[8] منار الهدى للأشموني ص: ٧٢.

[9] انظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٣٠٢، البحر لأبي حيان ٢/ ٤١٧، اللباب لابن عادل ٥/ ٨٣.

[10] انظر: منار الهدى للأشموني ص: ٧٢

وقد ردَّ أبو السعود ذلك الوجه قائلاً: " ولا يخفى أن تعليق الإخبار والبيان بما هو خير لطائفة ربما يوهم أن هناك خيرًا آخر لآخرين ".(١)

قلت: رحم الله أبا السعود؛ فإن سعيه الدائب وراء حمل النظم على أبلغ المعاني جعله يبالغ أحيانًا في استبعاد بعض الأوجه النحوية التي لا بأس فيها حسبما أفهمه من النص، والله أعلم بمراده ومرمى كلامه.

فإني أحسب أن تعليق الإخبار والبيان بما هو خير لطائفة –والتي هي طائفة المتقين– فيه مزيد تأكيد لثبوت ذلك الخير لهم في الآخرة عند الله، فقد اختص الله المتقين لأنهم هم المنتفعون بهذا الخير في الآخرة؛ حيث أعرضوا عن شهوات الدنيا وزهدوا فيها فعوضهم الله ما هو خير من مستلذات زائلة.(٢)

فالتعليق –وفقًا لما فهمته– لا يوهم أن هناك خيرًا آخر لآخرين، كما هو في ظن أبي السعود، والله أعلى وأعلم.

أما القراءة بجر (جنات) فعلى أن (جنات) بدل مجرور من (خير)، وهذه القراءة في معنى القراءة برفعها خبرًا لمحذوف(٣)، وذلك كما تقول: مررت برجلٍ زيد، برفع (زيد) مرة، وبجرها أخرى.(٤)

وقد أورد بعض العلماء توجيهات أخرى لـ (جناتٍ) بجر التاء، لم يذكرها أبو السعود:

- أحدها: أن تكون منصوبة بدلاً من موضع(بخير)لأن محلها النصب(٥)، وهي في معنى الإبدال من لفظه.(٦)
- الثاني: أن تكون منصوبة بإضمار (أعني)(٧) ، وهذا الوجه يناظر وجه رفعها خبرًا لمبتدأ محذوف.(٨)

---

(1) تفسير أبي السعود ٢/٢٥.

(2) انظر: نظم الدرر للبقاعي ٤/ ٢٧٦.

(3) انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٢٥. وانظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٣٠٢.

(4) البحر لأبي حيان ٢/ ٤١٧.

(5) التبيان للعكبري ١/ ١٨٦، البحر لأبي حيان ٢/ ٤١٧، روح المعاني للألوسي ٣/ ١٠١.

(6) انظر: اللباب لابن عادل٥/ ٨٥.

(7) التبيان للعكبري ١٨٦/١، البحر لأبي حيان ٢/ ٤١٧، روح المعاني للألوسي١٠١/٣.

(8) انظر: اللباب لابن عادل ٥/ ٨٥.

من شواهد التعدد بين المبتدأ والبدل المجرور كذلك ما جاء في تفسير أبي السعود قوله ﷻ: ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٧٢﴾ ﴾ [الحج: ٧٢].

أورد أبو السعود لكلمة (النار) قراءتين[١]: إحداهما المشهورة برفعها، والثانية بجرها.[٢] وذكر أن (النار) على قراءة الرفع على أحد وجهين:

1- إما أن تكون مبتدأ خبره قوله (وعدها الله الذين كفروا)[٣]، والجملة لا محل لها مفسرة مفسرة للشر المتقدم، كأنه قيل: مَنْ شر من ذلك؟ فقيل: النار وعدها الله. [٤]

2- وإما أن تكون خبرًا لمحذوف، على أنها جواب لسؤال مقدر كأنهم قالوا: ما هذا الذي هو شر؟ فقيل: هو النار.[٥] وعلى هذا الوجه تحتمل جملة (وعدها الله الذين كفروا) أن أن تكون خبرًا ثانيًا للمبتدأ المحذوف،[٦] وأضاف البعض أنها تحتمل أن تكون بدلاً من من (النار)، إلا أن فيه نظرًا لكون المبدل منه مفرد والبدل جملة، ويجاب عنه بأن الجملة في تأويل مفرد فيكون بدل اشتمال، كأنه قيل: النارُ وعدها الله الكفار.[٧] وقد أجاز البعض أن تبدل الجملة من المفرد.[٨]

وعلى أيٍّ من الوجهين فإنه لما كان من المشركين مَنْ يتكرهون قراءة أصحاب النبي ﷺ القرآن عليهم، ويصفون النبي ﷺ وصحابته ﷺ بأنهم شر خلق الله، قال الله – جل وعز–

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٤٣.

[٢] جمهور القراء على رفع (النار)، وقرأ بجرها ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح عن قتيبة. انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٦/ ٣٥٩، اللباب لابن عادل ١٤/ ١٤٨، حدائق الروح لمحمد الأمين ١٨/ ٤١٨.

[٣] تفسير أبي السعود ٥/ ٤٣. وانظر: معاني الفراء ٢/ ٢٣٠، جامع البيان للطبري ١٦/ ٦٣٤، البيان للأنباري ٢/ ١٧٩.

[٤] الدر المصون للسمين ٨/ ٣٠٥، اللباب لابن عادل ١٤/ ١٤٧.

[٥] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٤٣، وانظر: معاني الزجاج ٣/ ٤٣٨، معالم التنزيل للبغوي ٥/ ٤٠٠، زاد المسير لابن الجوزي ص: ٩٦٦، إعراب القرآن للدرويش ٥/ ١٧٤.

[٦] الدر المصون للسمين ٨/ ٣٠٥، اللباب لابن عادل ١٤/ ١٤٧، إعراب القرآن للدرويش ٥/ ١٧٤.

[٧] الدر المصون للسمين ٨/ ٣٠٥، وانظر: اللباب لابن عادل ١٤/ ١٤٧

[٨] انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٤٨٩، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي المالكي، د/ط، ١٢٨٦هـ، ٢/ ١٠٤.



لهم: أفأنبئكم أيها المشركون بأكره إليكم من هؤلاء الذين تتكرهون؟ هي النار وعدكم الله إياها، وبئس موئلا.[1]

أما القراءة بجر (النار) فقد ذهب أبو السعود كغيره من العلماء إلى أن (النار) بدل من (شر)[2]، وعلى هذه القراءة فإن جملة (وعدها الله الذين كفروا) تحتمل أن تكون استئنافاً لا محل له من الإعراب، أو أن تكون في محل نصب حال بإضمار (قد)[3].

٢-الخبر وعطف البيان:

من شواهده ما جاء في تفسير قوله – عز وعلا-: ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ذكر أبو السعود لـــ(هاروت وماروت) قراءتين[4]: إحداهما بفتح التاء والثانية برفعها.[5]

قال أبو السعود: "(هاروتَ وماروتَ) عطف بيان للملكين علمان لهما، ومنع صرفهما للعجمة والعلمية، ولو كانا من الهرت والمرت بمعنى الكسر لانصرفا".[6]

فـ (هاروت) عطف بيان لـ(الملكين) مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف لعلتي العلمية والعجمة، و(ماروت) معطوف عليه، إلا أن كليهما عطف بيان لـ (الملكين) في المعنى.[7] على أن البعض قد ذكر أنهما بدل من (الملكين).[8]

فمن العلماء من ذهب إلى أن تعليم الملائكة الناس السحر قد وقع وأن الله قد ابتلى بهما الناس كما ابتلاهم بالنهر في قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ ﴾ [البقرة/ ٢٤٩]، ومنهم من قال إن (يعلِّمان) في قوله: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [البقرة/١٠٢] من الإعلام لا من

---

[1] انظر: معالم التنزيل للبغوي ٥/٣٩٩، ٤٠٠، نظم الدر للبقاعي ١٣/٩٤.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٤٣. وانظر: معاني الزجاج ٣/ ٤٣٨، البحر لأبي حيان ٦/ ٣٥٩

[3] السابق نفسه. وانظر: البحر لأبي حيان ٦/ ٣٥٩، اللباب لابن عادل ١٤/ ١٤٨.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٢٥٤.

[5] جمهور القراء على فتح تاء (هاروت وماروت) وقرأ الحسن والزهري برفعهما. انظر: الكشاف للزمخشري ١/ ١٥٩، البحر لأبي حيان ١/ ٤٩٨، اللباب لابن عادل ٢/ ٣٤٠.

[6] تفسير أبي السعود١/ ٢٥٤. وانظر: الكشاف للزمخشري ١/ ١٥٩، أنوار التنزيل للبيضاوي ١/١٠٠.

[7] انظر: إعراب القرآن لعثمان ١/ ٢٤٧.

[8] انظر: التبيان للعكبري ١/ ٨٣، اللباب لابن عادل ٢/ ٣٤٠، إعراب القرآن للقاضي ص: ٢٩.



التعليم[١]؛ لأن الملكين لا يعلمان الناس السحر وإنما يُعْلِمَانهم به، وينهيانهم عنه، ويؤيد ذلك قراءة من قرأ (يُعْلِمَان) "[٢]، ولا يكون على هذا التأويل تعلم السحر كفرًا؛ لأن التعليم تعليم إنذار لا تعليم دعاءٍ إليه[٣].

ومن العلماء من ذهب إلى أبعد من هذا تنزيهًا للملائكة – عليهم السلام– فلم يجعلهما بدلاً من (الملكين)، وإنما أبدلهما من (الشياطين) و تكون (ما) نافية في قوله: (وما أنزل على الملكين)، ويكون في الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: وما كفر سليمان وما أنزل على الملكين، ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ببابل هاروت وماروت، ف (هاروت وماروت) بدل من (الشياطين)[٤]، وهناك من جعلهما بدلاً من (الناس) في قوله: (يعلمون الناس السحر)، فتكون الفتحة على الوجهين الأخيرين علامة نصب لا علامة جر،[٥] وتتنزه الملائكة عن تعليم تعليم الناس ما هو من دواعي الكفر عند من قال بهما.

أما القراءة برفعهما فقد اختار أبو السعود أن يكونا خبرًا لمحذوف، والتقدير: هما هاروت وماروت.[٦]

وجوز البعض وجهًا آخر في قراءة الرفع لم يذكره أبو السعود وهو أن يكونا مرفوعين بدلاً من (الشياطين) الأولى في قوله –تعالى– : ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أو من (الشياطين) الثانية على من قرأ برفعها وتخفيف (لكن).[٧]

ومن شواهد التعدد بين الخبر وعطف البيان أيضًا ما جاء في قوله– عز وعلا– : ﴿ كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم/١، ٢].

---

[١] انظر: معاني الزجاج ١/١٨٣.

[٢] اللباب لابن عادل ٢/ ٣٤١، ٣٤٢.

[٣] انظر: معاني الزجاج ١/ ١٨٤، الجامع للقرطبي ٢/٢٨٨.

[٤] الجامع للقرطبي ٢/ ٢٨٢. وانظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ١/١٠٠.

[٥] اللباب لابن عادل ٢/٣٤٠.

[٦] تفسير أبي السعود ١/ ٢٥٤. وانظر: الكشاف للزمخشري ١/ ١٥٩، أنوار التنزيل للبيضاوي ١/١٠٠، اللباب لابن عادل ٢/ ٣٤١.

[٧] انظر: اللباب لابن عادل ٢/ ٣٤١.



ذكر أبو السعود لاسم الجلالة (الله) قراءتين:[1] إحداهما بالجر، والأخرى بالرفع.[2]

اختار أبو السعود لقراءة الرفع أن يكون اسم الجلالة خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الله، أي: العزيز الحميد الذي أضيف إليه صراط الله الذي له – مُلكًا ومِلْكًا– ما في السموات وما في الأرض.[3] وعليه فإن الموصول وصلته في قوله (الذي له ما في السموات وما في الأرض) في محل جر صفة لاسم الجلالة.[4]

وقد اختار هذا الوجه في الرفع بعض العلماء[5]، وجوزه آخرون[6]، إلا أن الأكثرية منهم ذكر أن رفع اسم الجلالة على الابتداء على أن يكون الموصول وصلته خبرًا له.[7]

وأبو السعود وإن كان قد نبه على هذا الوجه في الرفع إلا أنه جعله وجهًا مرجوحًا، فرفع الجلالة خبرًا لمبتدأ محذوف على التقدير السابق فيه بيان لكمال مخافة شأن الصراط، وإظهار لتحتم سلوكه على الناس قاطبة، أما الرفع على الابتداء بجعل الموصول خبرًا مبناه الغفول عن هذه النكتة.[8]

وإن الباحثة تتفق مع أبي السعود في اختياره لوجه الرفع خبرًا لمحذوف؛ لأن تقدير الضمير العائد على (العزيز الحميد) مبتدأً، وإسناد اسم الجلالة إليه فيه مزيد تعظيم ظاهر لشأن ذلك الصراط، فضلاً عن أن فيه نوع اتصال دلالي بين الآيتين وإن استقلتا تركيبًا، يؤيد ذلك قراءة جر اسم الجلالة على التبعية (للحميد)، فالآيتان متصلتان تركيبًا ودلالةً. وإذا أخذ

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٤/ ٢٣٠.

[2] قرأ نافع، وابن عامر من السبعة بالرفع ووافقهما من العشرة أبو جعفر. وقرأ الباقون بالجر. انظر: حجة أبي زرعة ص: ٣٧٦، الحجة للفارسي ٥/ ٢٥، التذكرة لابن غلبون ٢/ ٣٩٢، النشر لابن الجزري ٢/ ٢٩٨.

[3] تفسير أبي السعود ٢٣٠/٤.

[4] انظر: التبيان للعكبري ٩٢/٢.

[5] انظر: الكشاف ٢/ ٥٤٢، البحر لأبي حيان ٥/ ٣٩٣.

[6] انظر: إعراب النحاس ص: ٤٧٦، المحرر لابن عطية ٣/ ٣٢٢، البيان للأنباري ٥٤/٢، التبيان للعكبري ٢/ ٩٢.

[7] انظر: جامع البيان للطبري ١٣/ ٥٨٩، معاني الزجاج ١٥٤/٣، إعراب النحاس ص: ٤٧٦، حجة أبي زرعة ص: ٣٧٦، الحجة للفارسي ٢٥/٥، التذكرةلابن غلبون ٢/ ٣٩٢، المحرر لابن عطية ٣/ ٣٢٢، البيان للأنباري ٥٤/٢، التبيان للعكبري ٩٢/٢.

[8] تفسير أبي السعود ٢٣٠/٤.



بعين الاعتبار تفسير البعض قراءة الرفع بقوله: " يجوز أن يكون الذي قرأه بالرفع أراد معنى من خفض في إتباع الكلام بعِضه بعضًا، ولكنه رفع لانفصال الآية من التي قبلها"[١]، إذا أخذ ذلك بعين الاعتبار اتضح أن الرفع خبرًا أنسب من رفعه مبتدأً، وهو ما فضله أبو حيان حيث قال: "وهذا الإعراب أمكن لظهور تعلقه بما قبله".[٢]

وقد أورد البعض وجهًا ثالثًا لقراءة الرفع لم يذكره أبو السعود؛ حيث يرفع اسم الجلالة بالابتداء ويكون الموصول وصلته صفة له والخبر محذوفًا، والتقدير: الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض العزيز الحميد، حذف فيه الخبر لتقدم ذكره.[٣] وإني لأحسب أن أبا السعود قد طرح ذكر هذا الوجه لأن فيه ما في سابقه من الغفول عن النكتة المذكورة.

أما قراءة الجر فقد اختار أبو السعود أن يكون اسم الجلالة مجرورًا عطف بيان للعزيز الحميد، قال: " (الله) بالجر عطف بيان (للعزيز الحميد) لجريانه مجرى الأعلام الغالبة بالاختصاص بالمعبود بالحق، كالنجم في الثريا".[٤]

فـ (الله) أصله (الإله) وهو في الأصل مصدر لكنه غلب حتى صار كالعلم لكثرة استعماله فصار علمًا بالغلبة كما غلب (النجم) على (الثريا).[٥]

إلا أن غالب المعربين والمفسرين جعل اسم الجلالة مجرورًا على البدل،[٦]، ولم يختر يختر عطف البيان – فيما رجعت إليه من مصادر– إلا الزمخشري وتابعه عليه أبو السعود وصاحب تفسير اللباب.[٧]

---

[١] جامع البيان للطبري ١٣/ ٥٩٠. وانظر: الكشف لمكي ٢/ ٢٥ حيث قال في تعليل اختيار البعض وجه الرفع: " لأن الآية الأولى قد انقضت ثم استؤنف بآية أخرى، فحقه الابتداء"، قلت: ربما كان الطبري أوفق في إلماحه للاتصال النوعي بين الآيتين من مكي رحمهما الله.

[٢] البحر لأبي حيان ٥/ ٣٩٣.

[٣] انظر: الحجة للفارسي ٢٥/٥، الكشف لمكي ٢/ ٢٥، التبيان للعكبري ٩٢/٢.

[٤] تفسير أبي السعود ٤/ ٢٣٠، وانظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ٥٢٤.

[٥] انظر: الحجة للفارسي ٥/ ٢٦.

[٦] انظر: إعراب النحاس ص: ٤٧٦، الحجة لابن خالويه ص: ٢٠٢، الحجة للفارسي ٢٥/٥، الكشف لمكي ٢٥/٢، المحرر لابن عطية ٣/ ٣٢٢، البيان للأنباري ٥٤/٢، التبيان للعكبري ٢/ ٩٢.

[٧] انظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ٥٢٤، تفسير أبي السعود ٤/ ٢٣٠، اللباب لابن عادل ١١/ ٣٣٢.



والخلاف بين البدل وعطف البيان مبني على قصد المتكلم، فإن قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بيانًا له فهو عطف بيان، وإن قصد به الثاني وجعل الأول كالتوطئة فهو البدل.[١]

فالبدل وعطف البيان يتقاربان حتى إن المشابهة بينهما تكاد تكون كاملة والتفرقة بينهما قائمة على غير أساس، ولذا رأى البعض أن البدل المطابق وعطف البيان شيء واحد.[٢]

وهذا هو مُفاد قول الرضي في شرحه على الكافية، حيث قال: " وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لاأرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان ".[٣] وهذا ما يطمئن إليه البحث.

البحث.

فربما ذهب غالب المعربين إلى أن اسم الجلالة بدل لما استقر عند النحاة من أن البدل هو المقصود بالحكم دون متبوعه بخلاف عطف البيان، فإنه بيان، والبيان فرع المبيَّن فيكون المقصود هو الأول.[٤]

وقال من قال بعطف البيان لأن اسم الجلالة أشهر في العلمية على الذات الإلهية من (العزيز الحميد)، ومثل ذلك أن يكون لشيء اسمان هو بأحدهما أشهر من الآخر وإن لم يكن أخص نحو قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر؛ فإن ابن الخطاب ﷺ كان بـ(عمر) أشهر منه بـ (أبي حفص) ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا من اسمه عمر، ولا من كنيته أبو حفص إلا إياه.[٥]

إياه.[٥]

٣- <u>الخبر والبدل:</u>

من شواهد التعدد بين الخبر والبدل ما أورده أبو السعود في تفسير قوله – عز وعلا: ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ فَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾ ﴾ [المؤمنون/ ٩١، ٩٢].

---

(1) حاشية الصبان ٣/ ١٨٣.

(2) انظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية: دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق لمحمد رزق شعير، مكتبة الآداب، ط/١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م، ص: ٢٤٨.

(3) شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس–بنغازي، ط/٢، ١٩٩٦م، ٢/ ٣٧٩.

(4) انظر: السابق ٢/٣٨٠.

(5) انظر: السابق ٢/٣٨١.



ذكر أبو السعود لكلمة (عالم) قراءتين[١] : إحداهما بالجر، والأخرى بالرفع[٢]. وكلتاهما متواترتان.

وقد وجه أبو السعود قراءة الجر لـ (عالم)على أنها بدل من اسم الجلالة في قوله (سبحان الله عما يصفون)[٣]، وهو ما ذهب إليه كثير من العلماء[٤] ، إلا أن البعض ذهب إلى أنها مجرورة صفة لاسم الجلالة، [٥] كأنه تمحضَّ للإضافة فتعرف المضاف.[٦]

فـ (عالم) اسم فاعل وإضافة اسم الفاعل العامل عمل فعله إضافة غير محضة لاتفيد تعريفاً؛ لأن التنوين مقدر فيه وإنما حذف للتخفيف وانجر الثاني لوجود لفظ الإضافة كقولك: زيد ضاربُ عمروٍ غدا.[٧]

أما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي ولم يكن للحال أو الاستقبال كانت إضافته محضة تفيده تعريفًا[٨]، فكأنما جعلت إضافة (عالم) إضافة محضة ليكتسب تعريفًا يصلح به أن أن يكون صفة لاسم الجلالة.

ومعنى الآية أن الله -عز وعلا- مختص بعلم الغيب والشهادة، فغيره وإن علم الشهادة لكن لم يعلم الغيب؛ لأن الشهادة لا يتكامل بها النفع إلا مع العلم بالغيب.[٩]

أما قراءة الرفع فقد ذهب أبو السعود- كغيره من العلماء- إلى رفع (عالم) خبرًا لمبتدأ محذوف[١٠]، والتقدير: هو عالم الغيب والشهادة.[١١]

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٨٠.

[2] قرأ بالجر ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحفص، ويعقوب من العشرة. انظر: العنوان لإسماعيل بن خلف ص: ١٣٧، الكافي لابن شريح ص: ١٦٤، ١٦٥، الإقناع لابن الباذش ص: ٤٣٣، التحبير لابن الجزري ص: ٤٧٧، المغني لمحيسن ٣/٦٦.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٥/ ٨٠.

[4] انظر: البيان للأنباري ٢/ ١٨٨، الدر للسمين ٨/ ٣٦٣، اللباب لابن عادل ١٤/ ٢٥٠.

[5] انظر: إعراب القرآن للنحاس ص: ٦٤٠، الكشاف للزمخشري ٣/ ٢٦١.

[6] الدر للسمين ٨/ ٣٦٤.

[7] اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر بدمشق، ط/١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م ، ١/ ٣٩٠. وانظر: الهمع للسيوطي ٢/ ٤١٤.

[8] انظر: شرح التصريح للأزهري ١/ ٦٨٠، الهمع للسيوطي ٢/ ٤١٤.

[9] اللباب لابن عادل ١٤/ ٢٥٠، ٢٥١.

[10] تفسير أبي السعود ٥/٨٠. وانظر: الكشاف للزمخشري ٣/ ٢٦١، المحرر لابن عطية ٤/ ١٥٤، البيان للأنباري ٢/١٨٨، التبيان للعكبري ٢/ ٢١٤، إعراب القرآن للدرويش ٥/ ٢٢٤.

[11] التبيان للعكبري ٢/ ٢١٤.

وأكثر النحويين البصريين والكوفيين يذهبون إلى أن الرفع أولى؛ فحجة البصريين أن قبله رأس آية وقد تم الكلام فالابتداء أحسن، وحجة الكوفيين أن الرفع أولى؛ لأنه لو كان مخفوضًا لكان بالواو فكان يكون (عالم الغيب وتعالى)، فلما كان (فتعالى) كان الرفع أولى.[1]

فالرفع على انقطاع الكلام مما قبله والابتداء به، والجر على اتصال الكلام بما قبله؛ ولهذا حسنه البعض حتى يكون الكلام من وجهٍ واحد.[2]

وذلك يفسر مسلك بعض القراء في القراءة برفع (عالم) عند الابتداء بها فقط، أما الخفض فإن له أن يصلها بما قبلها وأن يبتدئ بها.[3]

ومن شواهد هذا التعدد أيضًا ما جاء عند توجيه أبي السعود قوله – جل وعز– : ﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴿٣٦﴾ رَّبِّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَـٰنِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴿٣٧﴾ ﴾ [النبأ: ٣٦، ٣٧].

ذكر أبو السعود لكلمة (رب) قراءتين[4]: أولاهما بالجر، والثانية بالرفع. [5]

أما قراءة الجر فقد جعل أبو السعود (ربِّ) مجرورة بدلاً من (ربك) في قوله – تبارك وتعالى–: (جزاءً من ربك عطاءً حسابا)[6]، والرحمن مجرورة صفة لـ (رب)[7] ، وفي ذكر ربوبيته –تعالى– للكل ورحمته الواسعة إشعار بمدار الجزاء المذكور، وجملة (لا يملكون منه خطابا) استئناف مقرر لما أفاده الربوبية العامة من غاية العظمة والكبرياء، واستقلاله تعالى بما ذكر من الجزاء والعطاء من غير أن يكون لأحد قدرة عليه.[8]

---

[1] إعراب النحاس ص: ٦٤٠.

[2] انظر: المحرر لابن عطية ٤/ ١٥٤، البحر لأبي حيان ٦/ ٣٨٦ فيما نقلاه عن الأخفش.

[3] قرأ رويس أحد راويي يعقوب (عالمِ) بالخفض وصلاً، وله حالة البدء وجهان: الرفع والخفض. انظر: المغني لمحيسن ٣/ ٦٦.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ٤٦٣.

[5] قرأ ابن عامر ويعقوب والكوفيون بخفض الباء والباقون برفعها. انظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٣٧٩، شرح الطيبة له أيضًا ص: ٣٢٦، الإتحاف للبنا ٢/ ٥٨٤، البدور الزاهرة للقاضي ٢/ ٩٥٣.

[6] انظر: الحجة لابن خالويه ص: ٣٦٢، مشكل مكي ٢/ ٤٥٣، البيان للأنباري ٢/٤٩١.

[7] انظر: البيان ٢/ ٤٩١، البحر لأبي حيان ٨/ ٤٧٠، روح المعاني للألوسي ١٩/٣٠.

[8] تفسير أبي السعود ٦/ ٤٦٣.



وقد أضاف البعض إلى وجه الجر على البدل في (ربّ) عطف البيان، فقد تكون مجرورة بدل كلٍّ أو بيانًا.[١]

وذكر ابن خالويه أن (الرحمن) بدل من (ربك)[٢]، فيتكرر البدل، وفي ذلك نظر؛ " لأن البدل الظاهر أنه لا يتكرر فيكون كالصفات "[٣].

وأما القراءة برفع (رب) ورفع (الرحمن) فقد أورد أبو السعود في رفعها عدة أوجه[٤]:

أوجه[٤]:

<u>الأول</u> : أن يكونا خبرين لمبتدأ مضمر.[٥]

<u>الثاني</u> : أن يكون (رب) خبرًا لمضمر و(الرحمن) نعتًا له.

<u>الثالث</u> : أن يكون (رب) مبتدأ، و(الرحمن) خبره، و(ولا يملكون) خبرًا ثانيًا.

<u>الرابع</u> : أن يكون (رب) مبتدأ، و(الرحمن) صفته، و(لا يملكون) الخبر.

<u>الخامس</u> : أن يكون (رب) مبتدأ، و(الرحمن) مبتدأ ثانياً، و(لايملكون) خبره والجملة خبر الأول، وقد حصل الربط بتكرير المبتدأ بمعناه على رأي من يقول به.[٦]

ثم قال في ختام سرده للأوجه السابقة: " والأوجَهُ أن يكون كلاهما مرفوعًا على المدح أو يكون الثاني نعتًا للأول و (لايملكون) استئنافًا على حاله ففيه ما ذكر من الإشعار بمدار الجزاء والعطاء كما في البدلية؛ لما أن المرفوع أو المنصوب مدحًا تابعًا لما قبله معنى وإن كان منقطعًا عنه إعرابًا".[٧]

<u>٤ – المضاف إليه وأحد توابع الرفع:</u>

من شواهده ما جاء في توجيه قوله – تعالى-: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا <u>فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ</u> مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ

---

[١] انظر: الإتحاف ٢/ ٥٨٤.

[٢] الحجة لابن خالويه ص: ٣٦٢.

[٣] البحر لأبي حيان ٨/ ٤٧٠، وانظر: روح المعاني للألوسي ٣٠/ ١٩.

[٤] تفسير أبي السعود ٦/ ٤٦٣.

[٥] انظر: البيان للأنباري ٢/ ٤٩١، البحر لأبي حيان ٨/ ٤٧٠.

[٦] انظر: اللباب لابن عادل ٢٠/ ١١٦، روح المعاني للألوسي ٣٠/ ١٩.

[٧] تفسير أبي السعود ٦/ ٤٦٣.



بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ﴾ [المائدة: ٩٥].

في الآية موضعان تعدد التوجيه فيهما بين المضاف إليه وأحد التوابع المرفوعة:

الموضع الأول: في قوله: (فجزاء مثل) حيث ذكر أبو السعود لها قراءات موضع الشاهد منها قراءتان[١]:

أولاهما: (فجزاءٌ) بالتنوين ورفع (مثل)[٢].

والثانية: (فجزاءُ) بالرفع من غير تنوين وجر(مثل)[٣].

فـ (جزاء) مرفوعة مبتدأ والخبر محذوف، و(مثل) مرفوعة على القراءة الأولى صفة لـ (جزاء)، والتقدير: فعليه جزاء مماثل لما قتله [٤] من الصيد في القيمة أو في الخلقة على اختلاف العلماء في ذلك[٥].

وجوز البعض أن تكون (جزاء) مرفوعة خبرًا لمبتدأ محذوف على أن التقدير: فالواجب عليه أو اللازم له جزاءٌ [٦]، أو أن تكون مرفوعة فاعلاً لفعل محذوف، أي: فيلزمه جزاءٌ.[٧]

وأيًا ما كان إعراب الجزاء فإنه موصوف بكونه (مثل ما قتله) أي مماثل له[٨]، فلا يجوز على هذه القراءة أن يتعلق (من النعم) بـ (جزاء) لأنه مصدر وما تعلق به كان من صلته، ولا يجوز الفصل بين موصول وصلته بالصفة أو البدل[٩]؛ حيث جوز البعض في

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٥٤٤.

[٢] قرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف، ووافقهم من الأربعة الزائدين على العشرة الأعمش، والحسن البصري. انظر: التحبير لابن الجزري ص: ٣٤٩، الإتحاف للبنا ١/ ٥٤٢، المغني لمحيسن ٢/ ٢٦.

[٣] قرأ بها بقية العشرة وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر. انظر: المراجع السابقة من الموضع نفسه والنشر لابن الجزري ٢/ ٢٥٥.

[٤] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٥٤٤. وانظر: إعراب النحاس ص: ٢٤٧، البحر لأبي حيان ٢٢/٤.

[٥] انظر: مشكل مكي ١/ ٢٤٤، المغني لمحيسن ٢/ ٢٧.

[٦] انظر: التبيان للعكبري ١/ ٣٢٦، الإتحاف للبنا ١/ ٥٤٢.

[٧] انظر: الإتحاف للبنا ١/ ٥٤٢، المغني لمحيسن ٢٧/٢.

[٨] انظر: اللباب لابن عادل ٧/ ٥١٧.

[٩] انظر: التبيان للعكبري ٣٢٦/١.



(مثل) أن تكون مرفوعة بدلاً من (جزاء)[1]، وزاد الزجاج في معانيه أن (مثل) يجوز أن تكون خبر (جزاء) على تقدير رفعها بالابتداء، والتقدير: فجزاء ذلك الفعل مثل ما قتل[2]، وقد استغربه بعض المفسرين[3].

أما القراءة بجر (مثل) فهي مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله. ذكره أبو السعود.[4]

وقد استبعد بعض العلماء القراءة بإضافة (جزاء) إلى المثل؛ لأن قاتل الصيد ليس عليه جزاء مثل ما قتل في الحقيقة، إنما عليه جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول الذي لم يقتله؛ " فلو قدرت (مثلاً) على لفظه لصار المعنى: فعليه جزاء مثل المقتول من الصيد، وإنما يلزمه جزاء المقتول بعينه لا جزاء مثله؛ لأنه إذا أدى جزاء مثل المقتول صار إنما يؤدي جزاء ما لم يقتل؛ لأن مثل المقتول لم يقتله".[5]

ولأجل هذا المعنى استبعد جماعة القراءة بالإضافة، ولا التفات لهذا الاستبعاد؛ لأن أكثر القراء عليها وقد أجاب الناس عن ذلك بأجوبة سديدة لما خفيت على أولئك طعنوا في المتواتر،[6] منها:

- أن (جزاء) مصدر مضاف لمفعوله تخفيفًا- وهو ما ذهب إليه أبو السعود- وكان الأصل: (فجزاء مثلَ ما قتل) بنصب المثل بمعنى: عليه أن يجزي المقتول مثله من النعم[7]، ثم حذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه، وأضيف المصدر إلى ثانيهما.[8]
- أو أن (مثل) مقحمة فهي في حكم الزائدة[9]، كقولهم: مثلك لا يفعل ذلك، أي: أنت لا تفعل ذلك، ومثلي لا يقول ذلك، أي: أنا لا أقول ذلك، ونحوه قوله – عز وعلا-: ﴿ فَإِنۡ ءَامَنُواْ

---

[1] انظر: مشكل مكي ١/٢٤٤، التبيان للعكبري ١/ ٣٢٦.

[2] معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٠٧.

[3] انظر: اللباب لابن عادل ٧/ ٥١٧.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٢٤٤.

[5] مشكل مكي ١/ ٢٤٤. وانظر: اللباب لابن عادل ٧/ ٥١٧.

[6] انظر: اللباب لابن عادل ٧/ ٥١٧.

[7] انظر: الكشاف للزمخشري ٦٢/٢.

[8] اللباب لابن عادل ٧/ ٥١٨.

[9] انظر: التبيان للعكبري ١/ ٣٢٦.



بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾ [البقرة/١٣٧]، أي: بما آمنتم به[1]، وذلك لأن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله، فالمراد بالمثل الشيء بعينه، وحينئذ يكون المعنى على الإضافة: فجزاء المقتول من الصيد يحكم به ذوا عدلٍ منكم.[2]

الموضع الثاني: من التعدد بين المضاف إليه وأحد التوابع من الآية نفسها قوله: ﴿ أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ ﴾ [المائدة:٩٥]، حيث قرئت بتنوين (كفارة) ورفع (طعام)، وقرئت بالرفع من غير تنوين وجر الطعام[3] .ذكرهما أبو السعود.[4]

أما القراءة الأولى برفع الكفارة وتنوينها ورفع (طعام)، فقد ذكرأبو السعود أن (كفارة) مرفوعة عطفاً على محل (من النعم) في الآية نفسها، ومحلها الرفع صفة ثانية للجزاء، والصفة الأولى (مثل) كما أشير إليه قبل قليل.[5]

أما (طعام) – وهي محل الشاهد – فقد ذكر أبو السعود لها عدة أوجه، هي كما يلي على الترتيب:

- أولها: أن تكون مرفوعة عطف بيان لكفارة عند من يجوزه في النكرات[6]، وقد ضُعِّف هذا الوجه بأن البيان إنما يكون في المعارف لا في النكرات، وهذا هو مذهب البصريين.[7]
- ثانيها: أن تكون مرفوعة بدلاً من الكفارة[1]، ويبدو أنه خروج من الخلاف السابق بتجويز الوجهين: البدل، وعطف البيان، خاصة وأن البدل قد يأتي للبيان[2]، فكلاهما مبين للكفارة.

---

[1] انظر: اللباب لابن عادل ٧/ ٥١٨.

[2] انظر: المغني لمحيسن ٢/ ٢٧.

[3] قرأ نافع وابن عامر من السبعة (كفارةُ) برفعها من غير تنوين، وجر (طعام)، وقرأ بقيتهم بالتنوين ورفع الميم من (طعام). انظر: التيسير للداني ص: ٨٣، جامع البيان له أيضًا، القسم الأول: من أول الفرش إلى نهاية سورة الأنعام، إعداد طلحة بن محمد توفيق بن ملا حسين، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م، ١/ ٢٦٥، حرز الأماني للشاطبي ص: ١٣٩، إبراز المعاني لأبي شامة ص: ٤٣٤، غيث النفع للصفاقسي ٢/ ٥٦٠.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٥٤٦، ٥٤٧.

[5] انظر: السابق ٢/ ٥٤٦.

[6] السابق ٢/ ٥٤٦. وانظر: الحجة للفارسي ٣/ ٢٥٨، الكشف لمكي ١/ ٤١٩.

[7] انظر: البحر لأبي حيان ٤/٢٤، الدر للسمين ٤/ ٤٢٥.



- وآخر هذه الأوجه أن يرتفع (طعام) خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي طعام مساكين.[3]

ويغلب على ظني أن هذا الوجه من قبيل الترف العقلي في استيعاب الأوجه الجائزة للتركيب، فلا داعي لتقدير محذوف ما دام عنه غناء تركيبا ودلالة، فالمعنى على كل حال هو بيان الكفارة أنها كفارة طعام لاغير. والله أعلم، وأحكم.

وأما ثاني القراءتين بجر الطعام فعلى الإضافة لتبيين نوع الكفارة.[4] ف (طعام مجرورة) مضاف إليه.

وقد استشكل جماعة هذه القراءة من حيث إن الكفارة ليست للطعام، إنما هي لقتل الصيد[5] ، فإضافة الكفارة إلى الطعام بعيدة – عند البعض- لأن الكفارة هي الطعام، ولأن الكفارة ليست له وإنما هي للصيد المقتول[6]. إلا أن الإضافة قد حسُنت، لأنه لما تقدم التخيير بين (الهَدْي) و(الطعام) و (الصيام) استجيزت الإضافة إلى أحدهم، ليبين من أي جنس تكون الكفارة، فكأنه في التقدير: فعليه كفارة طعام لا كفارة هدي ولا كفارة صيام.[7]

ثانيًا: ما ورد التعدد فيه على ثلاثة أوجه:

في الصفحات السابقة عرض البحث بالمناقشة لبعض النماذج التي كان التعدد فيها بين وجهين أو حالتين إعرابيتين، وهنا يعرض لبعض نماذج التعدد على ثلاثة أوجه مما جاء في تفسير أبي السعود.

وقد وقعت للبحث شواهد كثيرة لهذا النوع من التعدد، أظن ألا طائل وراء إحصائها عددًا، ولاسيما أن مقام الدرس القرآن الكريم بقراءاته وهي كثيرة، يضاف لهذا توسع أبي

---

(1) انظر: إعراب النحاس ص: ٢٤٧، البيان للأنباري ١/ ٣٠٥، التبيان للعكبري ٣٢٧/١، البحر لأبي حيان ٤/ ٢٤، الدر للسمين ٤/ ٤٢٥.

(2) انظر: الدر للسمين ٤/ ٤٢٥.

(3) انظر: التبيان للعكبري ١/ ٣٢٧، الدر للسمين ٤/ ٤٢٥.

(4) انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٥٤٧.

(5) الحجة للفارسي ٣/ ٢٥٨. وانظر: الدر للسمين ٤/ ٤٢٦.

(6) الكشف لمكي ١/ ٤١٩ بتصرف.

(7) السابق الموضع نفسه. وانظر: الحجة للفارسي ٣/ ٢٥٨.



السعود في ذكر الأوجه الجائزة للحالة الإعرابية الواحدة مما أدى إلى تشعب التوجيه في كثير من الأحيان وكثرة التفريعات مما يترتب عليه صعوبة نظم شواهد هذا التعدد في سلك تصنيف أكبر يجمع شتاتها ويضم مبعثرها.

وعليه، فقد انتقيت بعضًا من تلك الشواهد تمثيلاً للظاهرة لا حصرًا لتطبيقاتها، أوردها مرسلة بغيرجامع لصعوبته كما أسلفت.

قال – جل وعز-: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَـٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ﴾ [آل عمران:١٣].

تعدد توجيه كلمة فئة على ثلاثة أوجه:

1- فقرئت بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف[١] .

2- وقرئت بالجر على أنها بدل من فئتين.[٢]

3- وقرئت بالنصب على المدح أو الحالية[٣] . وفيما يلي بيان ما أجمل.

قال أبو السعود: " (فئةٌ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف[٤]، أي: إحداهما فئة، كما في قوله: قوله:

إذا مت كان الناس حزبين: شامتٌ   وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنعُ.[٥]

أي: أحدهما شامت، والآخر مثنٍ" [٦].

وعليه، فالجملة في الآية مقطوعة عما قبلها مستأنف بها بيانًا لحال الفئتين الملتقيتين للقتال، كأنه قيل: إحداهما فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وفئة أخرى كافرة تقاتل في سبيل

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ١٩/٢. القراءة المشهورةعلى الرفع ، وبه قرأ عامة القراء.

[2] انظر: السابق ٢٠/٢. قرأ بالجر في الشواذ مجاهد والحسن والزهري وحميد انظر: إعراب النحاس ص: ١٢٣، مختصر ابن خالويه ص: ٢٦، المحرر لابن عطية ٤٠٨/١، البحر لأبي حيان ٤١١/٢.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٢٠/٢، قرأ بالجر ابن السميفع وابن أبي عبلة. انظر: المحرر لابن عطية ١/ ٤٠٨، البحر لأبي حيان ٢/ ٤١١، اللباب لابن عادل ٥/ ٥٩.

[4] ذهب لذلك كثير من النحاة انظر: على سبيل المثال معاني الأخفش ١/ ٢١٠، معاني الفراء ١/ ١٩٢، إعراب النحاس ص: ١٢٣، البيان للأنباري ١/ ١٩٣، التبيان للعكبري ١/ ١٨٤.

[5] البيت من شواهد الكتاب لسيبويه ٧١/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ٤٠، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٢٣/١.

[6] تفسير أبي السعود ٢٠/٢. وانظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٢٣/١، اللباب لابن عادل ٥/ ٥٨.



الشيطان، فحذف من الأولى ما أثبت مقابله في الثانية، ومن الثانية ما أثبت نظيره في الأولى.[١]

وقد جوز أبو السعود أن تكون (فئة) مرفوعة على الابتداء وجملة (تقاتل في سبيل الله) خبر عنها، ونقل وجهين آخرين في رفعها لم يصرح بتجويزهما، هما:

1- الرفع على البدل من الضمير في (التقتا)[٢]، وعليه، فلابد من تقدير ضمير محذوف يعود على (فئتين) المتقدمتين في الذكر؛ ليسوغ الوصف بالجملة؛ إذ لو لم يقدر ذلك لما صح؛ لخلو الجملة الوصفية من ضمير، والتقدير: في فئتين التقت فئة منهما مؤمنة، وفئة أخرى كافرة.[٣]

2- الرفع مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: منهما فئة تقاتل في سبيل الله.[٤] وخرج البعض البيت السابق على هذا، أي: منهم شامت ومنهم مثن.[٥]

أما ثاني الأوجه في (فئة) وهو الجر فعلى البدل من (فئتين) بدل البعض من كل[٦]، والمعنى: قد كان لكم آية في فئة تقاتل في سبيل الله وفي أخرى كافرة[٧]. ويسمى هذا البدل بدلاً تفصيلياً كما في قول الشاعر:

وكنت كذي رجلين: رجلٍ صحيحة ورجلٍ رمى فيها الزمان فَشَلَّتِ [٨]

أي: رجلٍ صحيحة ورجلٍ رمى، فجر على البدل من الرجلين.[٩]

ولا بد في الآية من تقدير ضمير يعود على المبدل منه(فئتين)، تقديره: فئة منهما.[١٠]

---

(1) انظر: البحر المحيط ٢/٤١١.

(2) انظر: تفسير أبي السعود ٢/٢٠، الدر المصون للسمين ٣/٤٤، اللباب لابن عادل ٥/ ٥٨.

(3) الدر المصون للسمين ٣/٤٤، اللباب لابن عادل ٥/٥٨.

(4) تفسير أبي السعود ٢/٢٠. وانظر: البحر لأبي حيان ٢/ ٤١١، الدر السمين ٣/٤٥.

(5) الدر للسمين ٣/٤٥، اللباب لابن عادل ٥/ ٥٩.

(6) تفسير أبي السعود ٢/٢٠، وانظر: معاني الأخفش ١/٢١١، معاني الزجاج ١/ ٣٨١، البيان للأنباري ١/١٩٣، المحرر لابن عطية ١/٤٠٨، التبيان للعكبري ١/١٨٤.

(7) معاني الزجاج ١/٣٨١.

(8) البيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٣٣، وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ١١٠، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٤٤٣.

(9) معاني الزجاج ١/٣٨١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ١١١.

(10) تفسير أبي السعود ٢/٢٠. وانظر: الدر المصون للسمين ٣/ ٤٥، اللباب لابن عادل ٥/ ٥٩.

وآخر الأوجه في (فئة) نصبها، وقد ذكر أبو السعود لحال النصب وجهين:[١]

أحدهما: النصب على المدح[٢]، وتحرير هذا القول أن يكون على المدح في الأول وعلى الذم في الثاني، كأنه قيل: أمدح فئة تقاتل في سبيل الله، وأذم أخرى كافرة.[٣]

وثانيهما: النصب على الحالية من الضمير في (التقتا) كأنه قيل: التقتا مؤمنة، وكافرة[٤]، فيكون (فئة) و(أخرى) توطئة لما هو الحال حقيقة؛ إذ المقصود بالذكر وصفاهما كما في قولك: جاني زيدٌ رجلاً صالحًا.[٥]

وقد وردت توجيهات أخرى لقراءة النصب لم يذكرها أبو السعود:

أحدها: النصب بإضمار (أعني).[٦]

والثاني: النصب على الاختصاص[٧] . ذكره الزمخشري ورده عليه أبو حيان بقوله: " وليس بجيد؛ لأن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهمًا"[٨]، واعتذر عنه صاحب الدر بأن الزمخشري لا يعني الاختصاص المبوب له في النحو نحو: " نحن – معاشر الأنبياء– لا نورث " إنما على النصب بإضمار فعل لائق، وأهل البيان يسمون هذا اختصاصًا.[٩]

ومن شواهد التعدد على ثلاثة أوجه أيضًا ما جاء في تفسير أبي السعود قوله – عز وعلا-: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ﴾ [المائدة: ٦].

قرئت كلمة (أرجلكم) بالحركات الإعرابية الثلاثة:[١٠]

١– النصب عطفًا على (وجوهكم).[١]

---

[1] تفسير أبي السعود ٢/٢٠.

[2] البحر لأبي حيان ٢/٤١١، الدر للسمين ٣/ ٤٥.

[3] البحر لأبي حيان ٢/ ٤١١، الدر للسمين ٣/ ٤٥/ ٤٦، اللباب لابن عادل ٥/٦٠.

[4] معاني الزجاج ١/ ٣٨٢. ذكر الزجاج النصب على أنه أحد الأوجه الجائزة في التركيب من حيث الصنعة النحوية ولم يبلغه أنها قراءة وإن كانت شاذة، وقد نقل عنه توجيهه لحالة النصب. انظر: المحرر لابن عطية ١/٤٠٨، البحر لأبي حيان ٢/٤١١، الدر السمين ٣/ ٤٣، اللباب لابن عادل ٥/ ٦٠.

[5] تفسير أبي السعود ٢/٢٠.

[6] معاني الزجاج ١/ ٣٨٢.

[7] الكشاف للزمخشري ١/ ٣٠١.

[8] البحر لأبي حيان ٢/٤١١.

[9] الدر للسمين ٣/ ٤٦. وانظر: اللباب لابن عادل ٥/ ٦٠.

[10] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٤٣٥.



٢- الجر على الجوار.[٢]

٣- الرفع على الابتداء.[٣]

قال أبو السعود : " (وأرجلكم إلى الكعبين) بالنصب عطفًا على (وجوهكم) ويؤيده السنة الشائعة وعمل الصحابة وقول أكثر الأئمة والتحديد؛ إذ المسح لم يعهد محدودًا ". [٤]

فالنصب بالعطف على (وجوهكم)[٥]، والتقدير: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم[٦]، وعليه، فهي مشتركة بمقتضى العطف مع الوجوه والأيدي في الإعراب (النصب)، وفي الحكم (الغسل)[٧].

وبذلك يكون قد فصل بين المفردين المتعاطفين بجملة معطوفة على جملة؛ فجملة (وامسحوا برؤوسكم) معطوفة على جملة (فاغسلوا)، وقد فُصل بها بين المعطوفين (أيديكم) و(أرجلكم).

وقد صرح البعض بفساد هذا التخريج لما فيه من الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية؛ لأنها تنشئ حكمًا جديدًا[٨]، وليس فيها تأكيد للأول.[٩]

[1] قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص عن عاصم (أرجلَكم) بنصب اللام. انظر: النشر لابن الجزري ٢/ ٢٥٤، الإتحاف للبنا ١/ ٥٣٠، المغني لمحيسن ٩/٢.

[2] قرأ بالجر بقية العشرة وهم ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر وحمزة وأبو جعفر وخلف. انظر: التحبير لابن الجزري ص: ٣٤٥، البدور الزاهرة للقاضي ١/ ٢٢٤، المغني لمحيسن ١٠/٢.

[3] قرئت (أرجلُكم) برفع اللام في الشاذ، قرأ بها الحسن. انظر: البحر لأبي حيان ٣/ ٤٥٢، التبيان للعكبري ٢٩٩/١، الإتحاف للبنا ٥٣٠/١.

[4] تفسير أبي السعود ٤٣٥/٥.

[5] انظر: معاني الفراء ١/ ٣٠٢، إعراب القرآن للنحاس ص: ٢٢٥، البيان للأنباري ١/ ٢٨٤، التبيان للعكبري ١/ ٢٩٩.

[6] انظر: البيان للأنباري ١/ ٢٨٤، التبيان للعكبري ١/ ٢٩٩.

[7] انظر: معالم التنزيل للبغوي ٣/ ٢٢، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية لعبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار للنشر والتوزيع – الأردن، ط/١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، ص: ١٦١.

[8] البحر لأبي حيان ٣/ ٤٥٢، يعني حكم المسح للرؤوس؛ حيث فصل بجملته بين ثلاثة الأعضاء المندرجة تحت حكم الغسل.

[9] اللباب لابن عادل ٧/ ٢٢٣.



وقال العكبري عكس هذا، فقال: " هو – يقصد (أرجلكم)- معطوف على الوجوه والأيدي، وذلك جائز في العربية بلا خلاف"[١]، وقد جعل السنة الواردة بغسل الرجلين مقوية لهذا التخريج، وهو ما أشار إليه أبو السعود في عبارته السابقة.[٢]

إلا أن بعض العلماء قد ذكر لنصب (أرجلكم) توجيهًا آخر حيث جعلها معطوفة على موضع (برؤسكم) .[٣] فبتغير المعطوف عليه من (وجوهكم) إلى موضع الجار والمجرور (برؤسكم) تتغير دلالة الحكم التشريعي المستفاد من التركيب لما يفيده العطف من تشريك في الإعراب والدلالة؛ فعطف الأرجل على الوجوه يلزم منه أن تكون الأرجل مغسولة – كما سبق بيانه-، وعطفها على محل (برؤوسكم) يلزم منه أن تكون الأرجل ممسوحة كالرؤوس.[٤]

وقد اعترض على هذا التخريج باعتراضين:

١- أن صريح السنة النبوية قد ورد بوجوب غسل الرجلين[٥]، فالمسح حكم نسخ بالسنة، وهوقول مشهور للعلماء.[٦]

٢- أن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع، فعطفه على (وجوهكم) أقوى من عطفه على موضع (برؤوسكم).[٧]

أما ثاني الأوجه وهو المتمثل في قراءة الجر فقد اختار أبو السعود في توجيهها أن تكون مجرورة على المجاورة،[٨] فـ (أرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم) في الإعراب إلا أنها من حيث الحكم والمعنى معطوفة على الأيدي فحكمها الغسل[٩]، فهي منصوبة في المعنى

---

[1] التبيان للعكبري ١/ ٢٩٩.

[2] التبيان للعكبري ١/ ٢٩٩، وانظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٤٣٥.

[3] انظر: التبيان للعكبري ١/ ٢٩٩، الدر المصون للسمين ٤/ ٢١٠، اللباب لابن عادل ٧/ ٢٢٣.

[4] أثر الدلالة النحوية واللغوية في اسنباط الأحكام لعبد القادر السعدي ص: ١٥٥/ ١٥٦. وقد قوي أنصار هذا التخريج مذهبهم بما ورد من قراءة الجر، وهي قراءة متواترة.

[5] التبيان للعكبري ٢٩٩/١.

[6] الدر المصون للسمين ٤/ ٢١٠.

[7] التبيان للعكبري ١/ ٢٩٩.

[8] انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٥٥/١، حجة أبي زرعة ص: ٢٢٣، البيان للأنباري ١/ ٢٨٥، التبيان للعكبري ٣٠٠/١.

[9] التبيان للعكبري ٣٠٠/١، المغني لابن هشام ٢/ ٧٨٩.



وإنما حملت على العامل الأقرب للجوار[١]، كما يقال (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) بجر (خربٍ) مع مع أنها صفة الجحر لمجاورتها المجرور،[٢] فحركة الجوار مجرد إتباع صوتي، فلا عامل لها لها ألبتة، أو عاملها عامل جارها توسعا، وعليه، فحركة الإعراب فيها مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجوار[٣].

وكذلك قوله تعالى (وأرجلكم) جر لمجاورته (رؤوسكم) مع أنها معطوف على (وجوهكم)[٤]، وقد علل الزمخشري سبب جرها على المجاورة بأن الأرجل لما كانت من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعًا، فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها.[٥]

وبالرغم من تقوية البعض لتخريج الجر في (أرجلكم) على الجوار واستدلاله بوروده في القرآن والشعر – إلا أن بعض العلماء قد ضعفه ونزه القرآن الكريم عنه[٦]، لضعفه في كلام العرب[٧]، ولأن الجر على الجوار لا يكون في العطف، وإنما ورد في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادرًا.[٨]

أما ثالث الأوجه وآخرها، وهو المتمثل في القراءة برفع (أرجلكم)، فقد ذهب أبو السعود إلى الرفع على الابتداء والخبر محذوف، والتقدير: وأرجلكم مغسولة إلى الكعبين.[٩]

---

[1] حجة أبي زرعة ص: ٢٢٣.

[2] انظر: الخصائص لابن جني، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١/ ١٩١، ١٩٢، المغني لابن هشام ٢/ ٧٨٨، ٧٨٩.

[3] انظر: الكواكب الدرية للأهدل ٤٨/٢، حاشية الدسوقي ٣٩٧/٢.

[4] المغني لابن هشام ٢/ ٧٨٩.

[5] الكشاف للزمخشري ١١/٢.

[6] انظر: إعراب النحاس ص: ٢٢٥، البحر لأبي حيان ٣/ ٤٥٢، الدر للسمين ٤/ ٢١١، شرح شذور الذهب الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، وبهامشه منتهي الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، د/ط، ٢٠٠٤م ، ص: ٣٤٩.

[7] انظر: البحر لأبي حيان ٤٥٢/٣.

[8] الدر للسمين ٤/ ٢١١، ٢١٢، المغني لابن هشام ٢/ ٧٨٩، وشرح شذور الذهب له أيضًا ٣٤٧- ٣٤٩.

[9] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٤٣٥.



هذا على تأويل من يرى وجوب غسل الرجلين – ومنهم أبو السعود- أما على تأويل من يرى وجوب المسح، فالتقدير: وأرجلكم ممسوحة إلى الكعبين، وهو مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية.[١]

وقد سبقت الإشارة قريبًا إلى نسخ حكم المسح بالسنة النبوية، حيث كان النبي ﷺ يغسل رجليه، وقد منحه الله سلطان بيان معاني القرآن الكريم، إلى جانب أنه ﷺ من العرب الخلص الذين يفهمون وجوه العطف في اللسان العربي[٢]. ورحم الله من قال:

لا تستمـــــع قول الروافض إنهم ... من رأيهم أن تُمسح الرجلانِ

يتأوّلــون قـــــــراءة منسـوخة ... بقراءة وهمـــــا منزّلتــــــانِ

إحداهمـــا نزلت لتنسخ أختَها ... لكنْ هُما في الصُّحْف مثبَتتانِ

غســلَ النبيُّ وصحبُه أقدامهم ... لم يختلفْ في غَسلهم رَجُلان

والسنةُ البيضاء عند أولي النهى ... في الحكم قاضية على القرآن[٣]

ومن شواهد التعدد على ثلاثة أوجه أيضًا ما جاء في قوله – تبارك اسمه- :﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: ٣]

قرئت كلمة (رسوله) بالحركات الثلاثة:[٤]

1- الرفع عطفًا على المستكن في (بريء).

2- النصب عطفًا على اسم (الله) أو على المفعول معه.[٥]

3- الجر على المجاورة أو القسم.[٦]

---

[1] انظر: البحر لأبي حيان ٣/ ٤٥٢.

[2] أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام لعبد القادر السعدي ص: ١٦٨.

[3] نونية القحطاني بسلسلة المتون العلمية (الآداب والرقائق)، دار المستقبل ودار الإمام مالك، ط/١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، ص/:٤٧، ٤٨.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٣٤٩.

[5] الرفع قراءة العامة، وقرأ بنصب (رسوله) عيسى بن عمر، وابن عباس. انظر: مختصر ابن خالويه ص: ٥٧، وزاد ابن عطية ابن أبي إسحاق (انظر: المحرر ٣/٧)، وزاد أبو حيان زيد بن على (انظر: البحر المحيط ٥/ ٨).

[6] قرئ في الشواذ بجر (رسوله) ورويت عن الحسن. انظر: الجامع للقرطبي ١٠٦/١٠، البحر لأبي حيان ٨/٥، روح المعاني للألوسي ٤٧/١٠.



قوله (وأذان من الله) أي: إعلام[1]، ف (أذن) بمعنى (علم)، و(آذان) (أَعْلَم) وعليه قراءة من قرأ ﴿ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [البقرة:٢٧٩][2].

فلما أنزل الله البراءة أمر بالإعلام بها في المجمع الأعظم، أي: وهذا إعلام وإعلان واقع وواصل إلى الناس كلهم من أهل البراءة من المشركين، فهو إيذان بالمحاربة وإعمال السيف.[3]

أما وجه الرفع فقد ذهب أبو السعود إلى رفع (رسوله) بالعطف على الضمير المرفوع المستتر في (بريء)[4]، وهو قبيح عند كثير من النحاة، لأنه لم يؤكد[5]، إلا أن البعض قد حسنه لوجود الفصل بالجار والمجرور (من المشركين)؛ لأن المجرور يقوم مقام التأكيد.[6]

وقد أتى العطف على المضمر المرفوع في القرآن من غير تأكيد، ولا ما يقوم مقام التأكيد؛ قال الله – جل ذكره– : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فعطف الآباء على المضمر المرفوع، ولا حجة في دخول (لا)؛ لأنها إنما دخلت بعد واو العطف، والذي يقوم مقام التأكيد إنما يأتي قبل واو العطف في موضع التأكيد، والتأكيد لو أتي به لم يكن إلا قبل الواو، نحو قوله : ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ ﴾ [المائدة/ ٢٤][7].

وجوز فريق أن يكون (رسوله)مرفوعًا على الابتداء والخبر محذوف لدلالة الأول عليه، والتقدير: ورسوله بريء[8]. ولم يذكره أبو السعود.

وقد ذكر وجه ثالث في رفع (رسوله) –أيضًا لم ينبه عليه أبو السعود– وهو أن يكون (رسوله) معطوفًا على موضع اسم (الله) قبل دخول (أنَّ)[1]، فعطف (رسوله) على محل اسم (الله) بعد استكمال (أنَّ) خبرها (بريء).[2]

---

[1] معاني القآن للنحاس ٣/١٨١، تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان، شرح وتعليق محمد سعيد الوردي النعساني، مكتبة عنوان النجاح ومطبعة الإخلاص – حماة، ١٣٤٥هـ–١٩٢٦م مادة (أذن).

[2] انظر: تحفة الأريب لأبي حيان مادة (أذن).

[3] انظر: نظم الدرر للبقاعي ٨/ ٣٧٢، ٣٧٣.

[4] تفسير أبي السعود ٣/ ٣٤٩. وانظر: البيان للأنباري ١/ ٣٩٤، مفاتيح الغيب للرازي ١٥/ ٢٣١، التبيان للعكبري ٢/ ١٤، الجامع للقرطبي ١٠/ ١٠٦، روح المعاني للألوسي ١٠/ ٤٧.

[5] انظر: مشكل مكي ١/ ٣٥٥.

[6] مشكل مكي ٣٥٥/١، البيان للأنباري ٣٩٤/١.

[7] مشكل مكي ١/ ٣٥٥، ٣٥٦، وانظر: التبيان للعكبري ١٤/٢، البحر لأبي حيان ٨/٥.

[8] انظر: إعراب النحاس ص: ٣٩٥، مشكل مكي ١/ ٣٥٥، البيان للأنباري ١/ ٣٩٤.

وهذا غير جائز عند المحققين؛ لأن (أنَّ) المفتوحة وما بعدها في تأويل مصدر، فلها موضع غير الابتداء، وعليه/ فإن معنى الابتداء قد تغير معها بخلافه مع (إنَّ) المكسورة.[٣] ولهذا جوز أبو السعود الرفع بالعطف على محل (إن) واسمها على قراءة من قرأ بكسر همزتها.[٤]

أما ثاني الأوجه في (رسوله) وهو النصب، فقد ذكر له أبو السعود إعرابين:[٥]

1- الإعراب الأول: أن يكون معطوفًا على اسم (الله).

فقد عطف (رسوله) بالنصب على لفظ (الله)؛ لأنه اسم (أن)[٦]، وهو أظهر الإعرابين.[٧]

2- الإعراب الثاني: أن تكون (الواو) بمعنى (مع) وينصب (رسوله) مفعولاً معه، والتقدير: بريء معه منهم. قاله الزمخشري، ونقله عنه بعض المفسرين[٨]، منهم أبو السعود.

وقد اشترط النحاة في الاسم الواقع مفعولاً معه أن يكون اسمًا جاء بعد واو دالة على المصاحبة، مسبوقة بجملة ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه.[٩]

وبالنظر في الآية فإن (رسوله) اسم صريح، جاء بعد واو دلت على المصاحبة وسبقت بجملة اشتملت على اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو (بريء).

والاسم الواقع بعد هذه الواو، إما أن يمكن عطفه على ما قبله، أو لا، فإن أمكن عطفه بلا ضعف – من حيث الصناعة أو المعنى– كان العطف أولى من نصبه على المعية، [١]

---

1) مشكل مكي ٣٥٥/١، وانظر: التبيان للعكبري ٢/ ١٤.
2) شرح التصريح للأزهري ٣٢٠/١.
3) انظر: مشكل مكي ٣٥٥/١، البيان للأنباري ١/ ٣٩٤، التبيان للعكبري ١/ ١٤، ١٥.
4) انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٣٤٩. وانظر: شرح الرضى على الكافية ٤/ ٣٥١.
5) انظر: السابق الموضع نفسه
6) انظر: إعراب النحاس ص: ٣٥٩، المحرر لابن عطية ٧/٣، البيان للأنباري ١/ ٣٩٤، التبيان للعكبري ٢/ ١٥، البحر لأبي حيان ٨/٥، الدر للسمين ٨/٦.
7) الدر للسمين ٨/٦.
8) انظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ٢٧٨، مفاتيح الغيب للرازي ٢٣١/١٥، البحر لأبي حيان ٨/٥، الدر للسمين ٦/ ٨، روح المعاني للألوسي ١٠/ ٤٧.
9) انظر: أوضح المسالك لابن هشام ص: ٧٦، شرح الشذور له أيضًا ص: ٢٦٢، ٢٦٣.



وهذا نحو: (كنت أنا وزيد كالأخوين)؛ فرفع (زيد) عطفًا على الضمير المتصل؛ لأن العطف ممكن للفصل، والتشريك أولى من عدم التشريك.[٢]

وعليه، فإن الوجه المقدَّم في نصب (رسوله) هو العطف المفيد للتشريك في الحكم، وإن كان النصب على المعية جائز لتحقق شروطه؛ فالعطف هو الأصل. وربما كان هذا هو المقصد من تجويز النصب على المعية عند الزمخشري، وأبي السعود.

أما آخر الأوجه وهو جر (رسوله) فقد ذكر أبو السعود أنه يحتمل إعرابين أيضًا:[٣]

1- الإعراب الأول: أن يكون مجروراً على الجوار[٤]. فكما نعتوا وأكدوا على الجوار عطفوا على الجوار.[٥] وقد رده البعض بقوله: " وليس بشيء".[٦]

وقد خص النحاة الجر على الجوار بالنعت والتوكيد، وزاد بعضهم عطف النسق[٧]، واعتُرض بأن الجوار لا يحسن في المعطوف؛ لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة.[٨]

وحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل؛ لأن الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى.[٩]

وعليه، ف (رسوله) تابعة في المعنى لاسم الجلالة (الله) مشاركة له في الإعراب حقيقة وفي المعنى بالتشريك في الحكم وهو البراءة من المشركين.

---

[1] انظر: شرح الشذور لابن هشام ص: ٢٦٣، شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٤، ١٧٥.

[2] شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٥.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٣٤٩.

[4] انظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢٣١/١٥، البحر لأبي حيان ٨/٥، الدر للسمين ٦/ ٨، روح المعاني للألوسي ٤٧/١٠.

[5] البحر لأبي حيان ٨/٥، الدر للسمين ٨/٦.

[6] روح المعاني للألوسي ٤٧/١٠.

[7] انظر: همع الهوامع للسيوطي ٤٤١/٢.

[8] شرح الشذور لابن هشام ص: ٣٤٨، الكواكب الدرية للأهدل ٤٨/٢.

[9] حاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٣٩٧، وانظر:" الكواكب الدرية للأهدل ٤٨/٢.

2- الإعراب الثاني: الجر على القسم[١]، فيكون (رسوله) مقسمًا به، والواو للقسم، والتقدير: أن الله بريء من المشركين وحق رسوله[٢]، فهو كالقسم بعمره ﷺ في قوله – تعالى-: ﴿ لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [الحجر:٧٢][٣]. وقد حذفت من الآية جملة جملة جواب القسم لفهم المعنى، أي: ورسوله إن الأمر كذلك.[٤]

ويمتنع – قطعًا- جر (رسوله) بالعطف على (المشركين)؛ لأنه يؤدي إلى الكفر[٥].

وإني لأحسب أن الأقرب إلى الصواب والأحرى بالقبول أن قراءة الجر – كما قال بعض المفسرين- لا تصح[٦]، ولا سيما أنها لا تضيف معنى، أو حكمًا جديدًا، يختلف في فحواه عن قراءتي الرفع والنصب، فضلاً عن أن بعض المفسرين قد أوردها لا على أنها قراءة – حتى ولو شاذة- وإنما على أنها أداء اختباري من معاوية رضي الله عنه لأبي الأسود الدؤلي، حتى وضع النحو؛ إذ جعل قارئًا يقرأ بخفض (رسوله).[٧]

قال بعض المفسرين في جر (رسوله): " وهذه القراءة لعمري موهمة جدًا وهي في غاية الشذوذ، والظاهر أنها لم تصح ".[٨]

ومن شواهد التعدد على ثلاثة أوجه كذلك ما جاء في قوله – جل وعز- : ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِي ٱلۡحَمِيمِ ثُمَّ فِي ٱلنَّارِ يُسۡجَرُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [غافر/ ٧٠- ٧٢].

أورد أبو السعود لكلمة (السلاسل) ثلاث قراءات بثلاثة أوجه:[٩]

---

[1] انظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٥/ ٢٣١، التبيان للعكبري ١٥/٢، البحر لأبي حيان٨/٥، الدر للسمين ٨/٦. ٨/٦.

[2] مفاتيح الغيب للرازي ٢٣١/١٥.

[3] انظر: روح المعاني للألوسي ٤٧/١٠.

[4] الدر المصون للسمين ٨/٦.

[5] انظر: التبيان للعكبري ١٥/٢.

[6] ينظر تخريج القراءة في بداية الشاهد، فهي من الشواذ التي لا يجوز التعبد بتلاوتها.

[7] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٧/٣.

[8] روح المعاني للألوسي ٤٧/١٠. وانظر: الدر للسمين ٩/٦.

[9] انظر: تفسير أبي السعود ٢٨/٦.

1- الأولى بالرفع عطفاً على لفظ (الأغلال).

2- الثانية: بنصب (السلاسل) وفتح ياء الفعل (يسحبون)[١] مبنياً للفاعل، فهي مفعول به مقدم.

3- الثالثة: بالجر حملاً على المعنى.[٢]

(السَّجْر) الامتلاء، والحبس، ومنه: سجر الرجل التنور: ملأه وقودًا وأحماه، وسجر الكلب: وضع الساجور في عنقه.[٣]

ومعنى الآية، أنه سوف يعلم هؤلاء المكذبون بكتب الله ورسالاته حقيقة ما نخبرهم به وما هم به اليوم مكذبون من هذا الكتاب – حين تجعل الأغلال والسلال في أعناقهم، يسحبون بها في الحميم، فينسلخ كل شيء عليهم من جلد ولحم وعروق، ثم تملأ بهم النار.[٤]

أما وجه الرفع – وهو الذى عليه عامة القراء– فقد ذهب أبو السعود إلى رفع (السلاسل) بالعطف على (الأغلال)[٥]، والتقدير: إذ الأغلال والسلاسل في أعناقهم. فأخبر عن النوعين: الأغلال والسلاسل بالجار (في أعناقهم)، وهو في نية التأخير.[٦]

وجملة (يسبحون) على هذا الوجه تحتمل أن تكون مستأنفة لا محل لها، وأن تكون في محل نصب حال من الضمير في (أعناقهم)[٧].

---

[1] قرأ عامة القراء برفع (السلاسل) وقرأ بنصبها ابن عباس وابن مسعود ويحيى بن وثاب وعكرمة وأبو الجوزاء. انظر: مختصر ابن خالويه ص:١٣٣، الجامع للقرطبي ٣٨١/١٨، وزاد الألوسي زيد بن على. انظر: روح المعاني ٨٥/٢٤.

[2] نسبت قراءة الجر لابن عباس. انظر: الجامع للقرطبي ١٨/ ٣٨١، البحر لأبي حيان ٧/ ٤٥٤، فتح القدير للشوكاني ص: ١٣٠٧، روح المعاني للألوسي ٢٤/ ٨٥.

[3] انظر: المعجم الوسيط، قام بإخراجه نخبة من العلماء، مجمع اللغة العربية بمصر، مادة (سَجَرَ). وانظر: تحفة الأريب مادة (سَجَرَ) قال: (سُجِرَت) ملئت ونفذ بعضها على بعض فصار بحرًا واحدًا مملوءًا. أراد قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ ﴾ [التكوير:٦].

[4] تفسير المراغي للشيخ أحمد مصطفى المراغي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط/١، ١٣٦٥هـ–١٩٤٦م، ٢٤/ ٩٤.

[5] تفسير أبي السعود ٢٨/٦، وانظر: معاني الزجاج ٣٧٨/٤، البيان للأنباري ٢/ ٣٣٤، فتح القدير للشوكاني للشوكاني ص: ١٣٠٧، حدائق الروح لمحمد الأمين ٢٥/ ٢٦٢.

[6] حدائق الروح لمحمد الأمين ٢٥/ ٢٦٢.

[7] تفسير أبي السعود ٦/ ٢٨، وانظر: مشكل مكي ٢/ ٢٦٧، الدر للسمين ٩/ ٤٩٥.



وقد نقل أبو السعود وجهًا آخر في رفع (السلاسل)، وهو أن ترفع بالابتداء، والخبر إما محذوف لدلالة الأول عليه، والتقدير: والسلاسل في أعناقهم.[١]

وإما أن يكون الخبر جملة (يسحبون) حذف منها العائد، والتقدير: (والسلاسل يسحبون بها في الحميم)[٢] .

ويترتب على آخر الوجهين اختلاف في مواضع الوقف والابتداء تبعًا لتمام الجمل ودلالة التركيب؛ فإذا كانت (السلاسل) مبتدأ، وجملة (يسحبون) خبرًا وقفت على (أعناقهم) وابتدأت جملة جديدة: والسلاسل يسحبون (بها) في الحميم.[٣]

أما على وجه عطف (السلاسل) على (الأغلال) فإن الوقف يكون على (السلاسل) لعدم جواز الفصل بين المتعاطفين، ثم تبتدئ (يسحبون)، أي: هم يسحبون، وعليه قراءة العامة.[٤]

والقراءة الثانية بنصب (السلاسل) وبناء (يسحبون) للفاعل، وهي ظاهرةٌ واضحةُ الإعراب؛ حيث ذهب أبو السعود – كغيره من العلماء- إلى أن (السلاسل) مفعول به مقدم لـ (يسحبون).[٥]

وعلى هذه القراءة فإن العطف من قبيل عطف الجمل؛ عطفت فيه الجملة الفعلية (والسلاسل يسحبون) على الاسمية (الأغلال في أعناقهم)[٦]، ولا بأس بتفاوتهما.[٧]

---

[1] انظر: البيان للأنباري ٢/ ٣٣٤، التبيان للعكبري ٢/ ٣٠٩، اللباب لابن عادل ١٧/ ٨٣، حدائق الروح لمحمد الأمين ٢٥/ ٢٦٢.

[2] انظر: التبيان للعكبري ٢/٣٠٩، الدر للسمين ٩/ ٤٩٥، اللباب لابن عادل ١٧/ ٨٣، فتح القدير للشوكاني ص: ١٣٠٧.

[3] انظر: البيان للأنباري ٢/ ٣٣٤، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د/ط، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م، ٢/ ٨٧٣.

[4] منار الهدى للأشموني ص: ٣٤١. انظر: المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل لأبي عمرو الداني، تحقيق يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص: ٤٩٥، إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢/ ٨٧٣.

[5] تفسير أبي السعود ٦/ ٢٨. وانظر: معاني الزجاج ٤/ ٣٧٨، مشكل مكي ٢/ ٢٦٨، البيان للأنباري ٢/ ٣٣٤، التبيان للعكبري ٢/ ٣٠٩، البحر لأبي حيان ٧/ ٤٥٤.

[6] تفسير أبي السعود ٦/ ٢٨. وانظر: الدر للسمين ٩/ ٤٩٥.

[7] روح المعاني للألوسي ٢٤/ ٨٥.



وآخر ثلاثة الأوجه القراءة بجر (السلاسل)، وقد ذكر لها أبو السعود توجيهين غير مرجح أحدهما على أخيه، قال: " و(السلاسل) بالجر حملاً على المعنى؛ لأن قوله تعالى: (الأغلال في أعناقهم) في معنى: أعناقهم في الأغلال، أو إضمارًا للباء، ويدل عليه القراءة به".[١]

ضعف بعض المعربين هذه القراءة؛ لأن المعنى – تبعًا لظاهرها– يصير: الأغلال في الأعناق والسلاسل، وهو غلط؛ لأنه لا معنى لكون الغُل في السلسلة.[٢]

وخروجًا من المعنى المضطرب ذهب بعضهم إلى جر (السلاسل) بحرف جر محذوف، (في)[٣] أو الباء[٤]، وقد وردت في مصحف أُبيّ (وبالسلاسل يسحبون)، و قرئ(وفي السلاسل يسحبون) أيضًا.[٥]

أما ثاني الوجهين الذي عبر عنه أبو السعود بـ (الجر حملاً على المعنى) فهو ما ذكره الزمخشري، قال: " ووجهه أنه لو قيل: (إذ أعناقهم في الأغلال) مكان قوله (إذ الأغلال في أعناقهم) لكان صحيحًا مستقيمًا، فلما كانتا عبارتين معتقبتين حمل قوله (والسلاسل) على العبارة الأخرى".[٦]

وعليه، فإن (السلاسل) معطوفة على الأعناق، بل هي معطوفة على (الأغلال) بعد توهم أن المعنى: إذ الأعناق في الأغلال والسلاسل، ويسمى هذا في غير القرآن عطف التوهم.[٧]

ومثل ذلك قولك: خاصم عبد الله زيدًا العاقلين، بنصب (العاقلين) ورفعه؛ لأن أحدهما إذا خاصم صاحبه فقد خاصمه صاحبه[٨]، وهذه المسألة لا تجوز عند البصريين.[٩]

---

(1) تفسير أبي السعود ٦/ ٢٨.
(2) انظر: الكشف لمكي ٢/ ٢٦٨، البيان للأنباري ٢/ ٣٣٤.
(3) انظر: معاني الزجاج ٤/ ٣٧٨.
(4) تفسير أبي السعود ٢٨/٦، وانظر: البحر لأبي حيان ٧/ ٤٥٤.
(5) انظر: البحر لأبي حيان ٧/ ٤٥٤.
(6) الكشاف للزمخشري ٤/ ٩٧. وانظر: معاني الفراء ١١/٣.
(7) روح المعاني للألوسي ٢٤/ ٨٦.
(8) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢/ ٨٧٤.
(9) روح المعاني للأوسي ٢٤/ ٨٦.



على أن هناك وجهًا ثالثًا في جر (السلاسل) لم يذكره أبو السعود، وهو أن تكون مجرورة بالعطف على (الحميم)، " وهو ضعيف جدًا؛ لأن المعطوف المجرور لا يتقدم على المعطوف عليه، وقد يجئ التقديم للضرورة قليلاً في المرفوع، وفي المنصوب أقل منه، ولم يجئ ذلك في المجرور ولم يجزه أحد ألبتة".[1]

وعليه يكون المعنى: يسحبون في الحميم والسلاسل، بتقديم (السلاسل) على (الحميم)، وأزعم أنه ظاهر الضعف والتصنع، وربما لهذا ضرب أبو السعود عنه الذكر صفحًا.

[1] البيان للأنباري ٢/ ٣٣٤.



ثانيًا: التعدد في باب الأفعال

ناقش البحث فيما سبق ما يخص مسائل التعدد الواردة في الأسماء ممثلة الشق الأول لتعدد التوجيه النحوي بالنظر إلى تغير العلامة والوظيفة الإعرابية، وتمثل الأفعال الشق الثاني لهذا النوع من التعدد. ووفقًا للمادة قيد الدراسة، فقد قسمت مظاهر التعدد في توجيه الفعل من حيث العلامة والوظيفة إلى قسمين:

القسم الأول: ما ورد التعدد فيه على وجهين.

القسم الثاني: ما ورد التعدد فيه على ثلاثة أوجه.

وفيما يلي مناقشة القسمين، وإيراد الشواهد عليهما من تفسير أبي السعود رحمه الله.

أولاً: ما ورد التعدد فيه على وجهين:

تبعًا للحالات الإعرابية الثلاث التي يأتي عليها الفعل المضارع رفعًا ونصبًا وجزمًا، فقد جاءت شواهد هذا القسم من التعدد موزعة على ثلاث حالات ممثلة فيما يلي:

الحالة الأولى: التعدد بين حالتي الرفع والنصب.

الحالة الثانية: التعدد بين حالتي الرفع والجزم.

الحالة الثالثة: التعدد بين حالتي النصب والجزم.

أولاً: التعدد بين حالتي الرفع والنصب:

ورد في تفسير أبي السعود – رحمه الله– شواهد عدة لهذا النوع من التعدد، يتناول البحث فيما يلي بعضها بالمناقشة.

في قوله – تعالى–: ﴿ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ [آل عمران: ٨٠].

ذكر أبو السعود في قوله – تعالى–: (ولا يأمركم) قراءتين[1]: أولاهما بنصب الفعل (ولا يأمرَكم)[2]، والثانية برفعه (ولا يأمرُكم)[3].

---

[1] تفسير أبي السعود ٨٢/٢.

[2] وقد قرأ بها عاصم، وابن حمزة. انظر: الحجة لابن خالويه ص:١١، الحجة للفارسي ٥٧/٣، التيسير للداني ص: ٧٥، ، الوافي في شرح الشاطبية ص:١٩٦، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/ ٣٤٠.

[3] وقد قرأ بها ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي. [انظر: المراجع السابقة بالمواضع نفسها، وانظر: التبيان للعكبرى ٢٠٥/١].

وقد وجه أبو السعود قراءة النصب بالعطف على (يقول)[1]، و (لا) مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله –تعالى- : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ﴾ [آل عمرآن :٧٩]، والمعنى ما كان لبشر أن يستنبئه الله – تعالى – ثم يأمر بعبادة نفسه، ويأمر باتخاذ الملائكة والنبيين أربابا[2]،" كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني ولا يستخف بي"[3] على زيادة (لا)، "وقد جوز البعض أن تجعل (لا) غير مزيدة، والمعنى: أن رسول الله ﷺ كان ينهى قريشًا عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزير والمسيح، فلما قالوا له: أنتخذك ربًا؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبئه الله، ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء"[4]

على أن أبا مسعود قد رد هذا الوجه، واستدل على رده إياه بأمرين: الأول: توسيط الاستدراك[5] بين المعطوفين؛ يقصد (ثم يقول) و (ولا يأمركم)، وفائدة هذا التوسيط المسارعة إلى بيان ما يليق بشأن النبي ﷺ ويحق صدوره عنه، إثر تنزيهه عما لا يليق بشأنه، ويمتنع صدوره عنه، فذلك التوسيط " يقضي بفساده" على حد قول أبي السعود[6].

الأمر الثاني: القراءة برفع الفعل على الاستئناف حيث إنها تؤيد ما ذهب إليه من انتفاء كلا الأمرين– الأمر بعبادة نفسه، واتخاذ غير الله ربًا– لا بيان انتفاء الأول لانتفاء الثاني[7].

---

[1] انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦/١، التبيان للعكبري ١/ ٢٠٥،، إعراب القرآن الكريم لمحمد محمود القاضي ص:١١٨.

[2] انظر: تفسير أبو السعود ٨٢/٢، الكشاف ١/ ٣٣٤.

[3] الكشاف للزمخشري ١/ ٣٣٤.

[4] الكشاف للزمخشري ١/ ٣٣٤، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٥٣١، وانظر: سبب نزول الآية أسباب النزول للواحدي، تحقيق عطا عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح – الدمام، ط/٢، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م، ص: ١١٢ ،١١٣، أسباب النزول المسمى: لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م، ص: ٥٨، ٥٩، ويبدو أن الزمخشري قد جوز القول بعدم زيادة (لا) مستنبطًا إياه من سبب النزول.

[5] المقصود بالاستدراك قوله – تعالى- : ﴿ وَلَكِن كُونُواْ رَبَّنِيِّينَ ﴾ [آل عمرآن: ٧٩].

[6] انظر: تفسير أبو السعود ٢/ ٨٢.

[7] انظر: السابق ٢/ ٨٢.



وعلى هذا، فقد وجه أبو السعود القراءة برفع (يأمرُكم) على الاستئناف[1]، وانقطاع الكلام من الأول[2] رادًا توجيهها على الحال بتقدير المبتدأ؛ أي: (وهو لا يأمرُكم)، ووصفه بأنه بين الفساد[3].

ولست أراه يقصد بذلك إلا البيضاوي حيث جوز في قراءة الرفع أن تكون على الاستئناف، أو على الحال بتقدير المبتدأ[4].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الأنعام:٢٧].

ذكر أبوالسعود للفعلين (نكذب) و(نكون) قراءتين [5] : أولاهما بنصب الفعلين، والثانية والثانية برفعهما[6].[7]

وقد وجه أبو السعود القراءة الأولى: بنصب الفعلين على جواب التمني بإضمار (أنْ) بعد الواو، ومعناه: (إن رُدِدْنا لم نكذب، ونكن من المؤمنين)[8]. وقيل: بأن ينسبك من أن ومدخوليها مصدر معطوف بالواو على مصدر متوهم من الفعل قبلها؛ أي: ليت لنا ردًا وانتفاء تكذيب وكونًا من المؤمنين؛ أي: ياليتنا لنا رد مع هذين الأمرين[9]، "فيكون عدم التكذيب

---

[1] انظر: السابق ٢/ ٨٢، الكشاف ١/ ٣٣٤، وقد جعل الزمخشري قراءة الرفع على الاستئناف أظهر من قراءة النصب، على أن يكون الكلام مبتدأً مقطوعًا عما قبله. وانظر: أيضًا معاني القرآن للفراء ١/٢٢٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٣٦.

[2] انظر: الحجة لابن خالويه ص:١١١، الحجة للفارسي ٣/ ٥٨، وانظر: أيضًا المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/٣٤٠.

[3] تفسير أبي السعود ٢/ ٨٢.

[4] انظر: أنوار التنزيل، وأسرار التأويل للبيضاوي ١/٢١٥.

[5] انظر: تفسير أبوالسعود ٣/ ٣٢، ٣٣.

[6] قرأ حمزة ويعقوب وحفص بنصب الفعلين ووافقهم ابن عامر في (ويكون)، وقرأ الباقون بالرفع فيهما. انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري٢/ ٢٥٧، شرح طيبة النشر لابن الجزري ص:٢٢٢، الإتحاف للبنا ٢/٨.

[7] أورد أبو السعود قراءة ثالثة للفعلين: برفع (نكذب) ونصب (نكون) انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٣٣، الإتحاف للبنا ٢/٨، حيث قرأ ابن عامر برفع الأول، ونصب الثاني، وعن الشنبوذي عكسه أي: نصب الأول، ورفع الثاني.

[8] تفسير أبو السعود ٣٢/٣، وانظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ٨٧، للأنباري ١/ ٣١٨.

[9] انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٣٢، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٨/ ٩٢، ٩٣، الإتحاف للبنا ٢/٨.

والكون من المؤمنين مُتمنَّيَيْن أيضاً، فهذه ثلاثة أشياء، أعني: الرد، وعدم التكذيب، والكون من المؤمنين متمناة بقيد الاجتماع، لا أن كل واحد متمنى وحده؛ لما تقدم من أن هذه (الواو) شرط إضمار (أن) بعدها: أن تصلح (مع) في مكانها[١].

وقد رد أبو حيان نصب الفعل بعد الواو على جواب التمني، كما قاله الزمخشري[٢]، وتابعه فيه أبو السعود[٣]؛ لأن (الواو) لا تقع جواب شرط، فلا ينعقد مما قبلها، و مما بعدها شرط وجواب، وإنما هي واو الجمع، يعطف ما بعدها على المصدر المتوهم قبلها[٤].

أما القراءة برفع الفعلين فقد أورد لها أبو السعود ثلاثة أوجه، هي كما يلي:

1- الرفع على أنه كلام مستأنف كقوله: دعني، ولا أعودُ؛ أي: وأنا لاأعود تركتني أو لم تتركني[٥].

2- الرفع عطفًا على (نردُّ)، فيكون الكفار قد تمنوا ثلاثة أشياء[٦].

3- الرفع حالاً من ضمير (نردُّ) على معنى يا ليتنا نرد غير مكذبين، وكائنين من المؤمنين، فيكون داخلاً تحت حكم التمني كالوجه الأخير للنصب[٧] . وعلى هذا فالواو فالواو واو الحال، والمضارع خبر مبتدأ مضمر، والجملة الاسمية في محل نصب على الحال من مرفوع (نرد)، فيكون تمني الرد مقيدًا بهاتين الحالين، فيكون الفعلان أيضًا داخلين في التمني كما سلف[٨].

فإذا كان الوجهان الأخيران داخلين تحت التمني، فإن وجه الرفع على الاستئناف ليس كذلك؛ "فالجملة الاستئنافية لا تعلق لها بما قبلها، وإنما عطفت هاتان الجملتان الفعليتان على الجملة المشتملة على أداة التمني وما في حيزها؛ فليست داخلة في التمني أصلاً، وإنما أخبر الله – تعالى – عنهم أنهم أخبروا عن أنفسهم بأنهم لا يكذبون بآيات ربهم، وأنهم يكونون من

---

(1) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٨/ ٩٢، ٩٣.

(2) انظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ٨٧.

(3) انظر: تفسير أبو السعود ٣/٣٢.

(4) البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ١٠٥، وانظر: أيضًا اللباب لابن عادل ٨/ ٩٣.

(5) انظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ٨٧، البيان للأنباري ١/ ٣١٨.

(6) انظر: البيان للأنباري ١/ ٣١٨، الكشف لمكي ١/ ٤٢٨، الإتحاف للبنا ٢/٨.

(7) انظر: تفسير أبي السعود ٣/ ٣٢، الكشاف للزمخشري ٢/ ٨٧، أنوار التنزيل للبيضاوي ١/ ٣٨١.

(8) انظر: الدر المصون للسمين ٤/ ٥٨٥، الإتحاف للبنا ٢/٩.

المؤمنين، فتكون هذه الجملة وما عطف عليها في محل نصب بالقول، كأن التقدير: فقالوا: يا ليتنا نردُّ وقالوا: نحن لا نكذبُ ونكون من المؤمنين"[١].

هذا، وقد ورد في تفسير أبي السعود الكثير من المواطن التي تعدد فيها الإعراب بين حالتي الرفع والنصب أجتزئ عنها بما سبقت مناقشته[٢].

ثانياً: التعدد بين حالتي الرفع والجزم:

وقع التعدد بين حالتي الرفع والجزم في توجيه الفعل لدى أبي السعود في نماذج عدة، منها ما أورده في قوله – تعالى–: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾ ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

ذكر أبو السعود للفعل ﴿ لَا تُضَآرَّ ﴾ قراءات[٣] منها قراءة بالجزم بفتح الراء مشددة (لا تضارَّ)، والثانية قراءة الرفع برفع الراء مشددة (لا تضارُّ)[٤].

---

[١] انظر: السابق ٤/ ٥٨٦، اللباب لابن عادل ٨/ ٩١، ٩٢.

[٢] من شواهد ذلك ما ورد في تفسير أبي السعود في قوله : ﴿ فَيُضَٰعِفَهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٤٥] انظر: نفسير أبي أبي السعود ١/ ٢٤٠، وما ورد في قوله ﴿ لَّا يُؤْتُونَ ﴾[النساء: ٥٣] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٣٠٥، وما ورد في قوله ﴿ فَأُوَٰرِىَ ﴾ [المائدة] ص:٣١ انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٤٦٢، وما ورد في قوله ﴿ وَيَذَرَكَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، انظر: التفسير ٣/ ٢٢٨، وما ورد في قوله ﴿ لِتَزُولَ ﴾ [إبراهيم:٤٦]، انظر: التفسير ٤/ ٢٦٧، وما ورد في قوله﴿ وَيَتَّخِذَهَا ﴾ [لقمان: ٦]، انظر: التفسير ٥/ ٣٦٦، وما ورد في قوله ﴿ فَتَنفَعَهُ ﴾ [عبس: ٤] انظر: التفسير ٦/ ٤٨١.

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ١/٤٠٦، وقد أورد قراءتين أخريين خلاف المشار إليهما إحداهما بالسكون مع التشديد (لا تضارّْ)على نية الوقف، والثانية بالسكون مع التخفيف (لا تضارْ)، وهما في الإطار الإعرابي والدلالي للقراءتين الواردتين أعلاه، إلا أن الفعل في القراءة الأولى من (ضارّ يُضار)، وهو في الثانية من (ضارَ يضير). انظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٢٥٣، والمغني لمحيسن ١/٢٥١.

[٤] قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب (لاتضارُّ) بالرفع، وقرأ الباقون بفتح الراء مشددة، ولأبي جعفر في أحد وجهيه بسكون الراء مخففة. انظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي ص: ٣٦١، تحبيير التيسير لابن الجزري ص: ٣٠٥، غيث النفع للصفاقسي ١/ ٤٣٧، الوافي للقاضي ص: ١٨١.

قال أبو السعود: "﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ﴾ تفصيل لما قبله، وتقرير له؛ أي: لا يكلف كل واحد منهما الآخر ما لا يطيق، ولا يضاره بسبب ولده[1]"، فلا يحل للأم أن تمتنع عن إرضاعه إضرارًا بالوالد، ولا يحل للأب أن يمنعها من ذلك، وهذا كله إنما يكون عند الطلاق[2].

وعلى هذا، فإن (لا) ناهية والفعل (تضار) مجزوم بها، وعلامة جزمه السكون ونابت الفتحة عنه لخفتها في المضعف ، فأصل الفعل: (لا تُضارَرْ)، فأدغمت الراء الأولى في الثانية وفتحت الثانية لالتقاء الساكنين[3].

وقد حركت الراء بالفتح ولم يكسروها على الأصل: لوقوع ألف قبلها، فراعوا الألف وفتحوا عدولاً عن الأصل الذي هو الكسر[4].

هذا، وقد جوز البعض احتمال الفعل لأن يكون مبنيًا للفاعل أو المفعول؛ "فعلى بنائه للفاعل يكون بزنة (تُفاعِل) وتكون (والدةٌ) فاعلة،ويقدر للفعل مفعول محذوف تقديره: لاتضارِرْ والدة بولدها أباه، ولا يضارِرْ مولود له بولده أمَّه"[5]. وأما على بنائه للمفعول فإن أصله (تُضارَرْ) بزنة (تُفاعَل) وتكون (والدةٌ) نائبًا عن الفاعل[6].

أما قراءة الرفع (لاتضارُّ) فقد وجهها أبو السعود بالرفع على البدل حيث قال: " وقرئ (لاتضارُّ) بالرفع بدلاً من لا تكلَّفُ"[7]، فـ (لا) هنا نافية[8] وقد رفع الفعل بعدها لعدم الناصب والجازم[9]، والفعل وإن كان لفظه لفظ الخبر إلا أن معناه النهي، كما صرح بذلك أغلب المعربين[10].

---

[1] تفسير أبي السعود ١/٤٠٦، أنوار التنزيل للبيضاوي ١/ ١٦٠.

[2] انظر: أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٢٧٥.

[3] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣١٣، البيان للأنباري ١٥٩/١، إعراب القرآن وبيانه للدرويش ١/ ٢٠٤.

[4] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣١٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٢٢٥/٢.

[5] مشكل مكي ٩٩/١ بتصرف.

[6] انظر: السابق ٩٩/١، والكشاف ١/ ٢٥٢، ٢٥٣، والبيان للأنباري ١/ ١٦٠.

[7] تفسير أبي السعود ٤٠٦/١.

[8] البيان للأنباري ١٥٩/١، إعراب القرآن وبيانه للدرويش ٣٠٤/١.

[9] انظر: الدر المصون للسمين ٢/ ٤٦٧.

[10] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٣/١، إعراب القرآن للنحاس ص: ٩٨، البيان للأنباري ١/ ١٥٩، التبيان للعكبرى ١٤٢/١.

وقد جعل أبو حيان قراءة الرفع (لا تضارُّ) أنسب لما قبلها من قوله تعالى (لا تكلف) لاشتراك الجملتين في الرفع، وإن اختلف معناهما؛ لأن الأولى خبرية لفظًا ومعنى، وهذه خبرية لفظًا نَهْيِيَّة معنى[١]. على أن أبا السعود لم يذكر في هذا الموضع ما ذكره في موضع آخر مشابه[٢].

فالفعل (تضارُّ) إما مبني للفاعل، وإما مبني للمفعول، فإذا كان مبنيًا للفاعل فإن التقدير: (تُضارِرُ) بضم التاء وكسرالراء الأولى، و (والدةٌ) فاعل، وإذا كان مبنيًا للمفعول فإن التقدير : (تُضارَرُ) بضم التاء وفتح الراء الأولى، و(والدة) نائب فاعل[٣]، والباء للسببية، والمعنى: لا تضارِرُ والدةٌ زوجها بسبب ولدها[٤] فالمفعول محذوف على بنائه للفاعل.

وقد جوز الزمخشري أن يكون (تضارّ) بمعنى (تُضِرّ) مِن فَاعَل الذي بمعنى (أَفْعَل) وتكون الباء من صلته، والمعنى: لا تُضِرُّ والدة بولدها، فلا تسيء غذاءه وتعهده ولا تفرط فيما ينبغي له[٥].

"وكون(فَاعَل) بمعنى(أَفْعَل) هو من المعاني التي وضع لها (فَاعَل)، تقول: أضرّ بفلان الجوع، فالجار والمجرور هو المفعول به من حيث المعنى، فلا يكون المفعول محذوفًا، بخلاف التوجيه الأول، وهو أن تكون الباء للسبب، فيكون المفعول محذوفًا كما قُدر".[٦]

وقد تابع أبو السعود الزمخشري في جواز أن يكون ضارّ بمعنى أضرّ على أن تكون الباء من صلته، ونقل قوله في هذا نصًا.[٧]

---

[1] انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٢٢٥، الدر المصون للسمين ٢/٤٦٨

[2] في توجيه قوله تعالى: (ولا يضار كاتب ولا شهيد) [البقرة: ٢٨٢] قرئ الفعل مرة بتشديد الراء وفتحها على النهي، وأخرى بالتشديد والرفع على أنه نفي في معنى النهي، ذكر ذلك أبو السعود، وذكر أيضًا احتمال الفعل للبناء للفاعل، أو للمفعول مما لم يذكره تفصيلاً في آية الرضاع، وهي أسبق من آية الدين في ترتيب الآي.

[3] انظر: إعراب القرآن للنحاس ص: ٩٨، الكشاف للزمخشري ١/ ٢٥٢، ٢٥٣، التبيان للعكبرى ١/ ١٤٢.

[4] انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٢٢٥، الدر المصون للسمين ٢/ ٤٦٨.

[5] الكشاف للزمخشري ١/ ٢٥٣.

[6] البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٢٢٦، وانظر: أيضًا الدر المصون للسمين ٢/ ٤٦٩.

[7] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٤٠٦.

هذا، وقد جوز البعض أن يكون (ضارّ) بمعنى (ضرّ) المجرد على أن تكون الباء زائدة فالمعنى: لا تضارُّ الوالدة ولدها[١].

وفي قوله – تعالى-: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٢٨٤ ﴾ [البقرة:٢٨٤].

أورد أبو السعود للفعلين (يغفر) و(يعذب) قراءتين[٢]: أولاهما برفعهما، وهي القراءة المشهورة، والأخرى بجزمهما[٣].

قال أبو السعود: " (فيغفر) بالرفع على الاستئناف أي: فهو يغفر بفضله (لمن يشاء) أن يغفر له، و(يعذب) بعدله من يشاء أن يعذبه حسبما تقتضيه مشيئته المبنية على الحكم والمصالح"[٤].

فالفاء في (فيغفر) للاستئناف، والفعل بعدها مرفوع قطعًا للجملة عما قبلها[٥]، وهذا على أحد وجهين[٦]:

الأول: أن يقدر مبتدأ يكون الفعل خبره، والتقدير: فهو يغفر، فتكون الجملة الفعلية معطوفة على أخرى اسمية، وهذا هو ما اختاره أبو السعود كما مر من تقديره للمعنى بقوله : " فهو يغفر... ويعذب... "[٧].

والثاني: أن يقدر فاعل، فتكون جملة فعلية معطوفة على أخرى مثلها، والتقدير: فيغفر الله لمن يشاء، ويعذب من يشاء[٨]. ولم يذكره أبو السعود.

---

[١] انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٢/٢٢٦، الدر المصون للسمين ٢/ ٤٦٩.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٤٧٦.

[٣] قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروو حمزة والكسائي (فيغفرْ) و (يعذبْ) بالجزم، وقرأ ابن عامر وعاصم (فيغفرُ)) و(يعذبُ) بالرفع. انظر: الحجة للفارسي ٢/ ٤٦٣، الكشف لمكي ١/ ٣٢٣، حرز الأماني للشاطبي ص: ١٢٣، إبراز المعاني لأبي شامة ص: ٣٧٩.

[٤] تفسير أبي السعود ١/ ٤٧٦، وانظر: أيضًا تفسير المنار لمحمد رشيد رضا، دار المنار – القاهرة، ط/٢، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م، ٣/ ١٤٢.

[٥] انظر: البيان للأنباري ١/ ١٨٦، إعراب القرآن للنحاس ١١٩، مشكل مكي ١/١٢١، التبيان للعكبرى ١/١٧٧، زاد المسير لابن الجوزي ص:١٧٤، فتح القدير للشوكاني ٣/ ١٩٦.

[٦] انظر: الكشف لمكي ١/ ٣٢٣، الحجة للفارسي ٢/ ٤٦٥.

[٧] تفسير أبو السعود ١/ ٤٧٦، وانظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٣٩٢، الإعراب المفصل لبهجت ١/ ٤٠٥.

[٨] انظر: الكشف لمكي ١/ ٣٢٣، الحجة للفارسي٢/ ٤٦٥.

وأما قراءة الجزم فقد ذهب أبو السعود – كما ذهب غيره من العلماء- إلى توجيهها بالعطف على جواب الشرط (يحاسبْكم)[١]، فالفاء عاطفة، والكلام متصل بما قبله، وقد حسّن البعض قراءة الجزم مؤثرًا إياه على الرفع لما فيه من المشاكلة بين أول الكلام، وآخره[٢]، ولأن عليه أكثر القراء[٣].

هذا، وقد أورد أبو السعود قراءة ثالثة بجزم الفعلين بغير فاء: (يغفرْ ويعذبْ)[٤] على أنهما بدل من جواب الشرط (يحاسبْكم) بدل البعض أو الاشتمال[٥] : " فالبعض: كضربت زيدًا زيدًا رأسه، والاشتمال: كأحب زيدًا عقله. وهذا البدل ونحوه واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان"[٦]. قال ابن مالك:

ويبدل الفعل من الفعل كمن   يصل إلينا يستعِن بنا يُعَن[٧]

فـ (يستعن بنا) بدل من (يصل إلينا) فأعرب بإعرابه وهو الجزم[٨]، فالفعل يبدل من فعل موافق له في المعنى مع زيادة بيان[٩] كما في الآية السابقة.

وقد وقف البحث على الكثير من شواهد التعدد بين الرفع والجزم في الأفعال أجتزئ عنها بالشاهدين السابقين[١٠].

---

[1] تفسير أبي السعود ١/ ٤٧٦، الكشاف للزمخشري ١/ ٢٩٣، أنوار التنزيل للبيضاوي ١/١٨٧، تفسير المنار لرشيد رضا ٣/ ١٤٢.

[2] انظر: الكشف لمكي ١/ ٣٢٣، الحجة للفارسي ٢/ ٤٦٤.

[3] انظر: حجة الفارسي ٢/ ٤٦٤.

[4] انظر: المحتسب لابن جني ١/ ١٤٩، وانظر: التبيان للعكبرى ١/ ١٧٧.

[5] انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٤٧٦، الكشاف للزمخشري ١/ ٢٩٣.

[6] المحتسب لابن جني ١/ ١٤٩، ١٥٠، وانظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٢٩٣.

[7] ألفية ابن مالك بيت رقم ٥٧٢.

[8] انظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٢٠٨.

[9] شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٨.

[10] من شواهد ذلك ما جاء في قوله " يدرككم" [النساء/٧٨] انظر: التفسير ٢/ ٣٢٨، وقوله " لا يضركم" [المائدة/١٠٥] انظر: التفسير ٢/ ٥٥٧، وقوله "تأكل" [الأعراف/ ٧٣] انظر: التفسير ٣/ ٢٠١، وقوله "تلقف" [طه/٦٩] انظر: التفسير ٤/٦٢٢، وقوله "يضاعف" [الفرقان/٦٩] انظر: التفسير ٥/١٨٦، وقوله " وأكن" [المنافقون/١٠] انظر: التفسير ٦/ ٣٣٧.

ثالثاً: – التعدد بين حالتي النصب والجزم:

مما وقع فيه التعدد بين النصب والجزم في تفسير أبي السعود قول الله –تعالى–: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [المائدة: ٤٧].

أورد أبو السعود للفعل (ليحكم) قراءتين[١]: أولاهما بإسكان اللام وجزم الفعل (ولْيحكمْ)، وهي القراءة المشهورة، وثانيتهما بكسر اللام ونصب الفعل (ولِيحكمَ)[٢] .

قال أبو السعود: " (ولْيحكمْ...) أمر مبتدأ لهم بأن يحكموا ويعملوا بما فيه من الأمور التي من جملتها دلائل رسالته عليه السلام وشواهد نبوته، وما قدرته الشريعة الشريفة من أحكامه"[٣].

فقراءة الجزم (ولْيحكمْ) بإسكان اللام وجزم الفعل على مذهب الأمر؛ فاللام لام الأمر، والفعل مجزوم بها[٤]، ويجوز كسر اللام مع جزم الفعل (ولِيحكمْ)، ولكنه لم يقرأ به، حيث كان كان الأصل كسر اللام، ولكن الكسرة حذفت لثقلها[٥] ولشبهها بما ثانيه مكسور، نحو: كِتْف وكِبْد[٦].

وقد نقل أبو السعود عن الزمخشري تجويزه أن تكون قراءة الجزم لا على الأمر المباشر، وإنما هي على حكاية الأمر الوارد عليهم بتقدير فعل معطوف على (آتيناه)، أي: وقلنا ليحكم أهل الإنجيل[٧].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٤٨٥، ٤٨٦.

[2] قرأ حمزة بكسر اللام ونصب الميم (ولِيحكمَ) ووافقه الأعمش، وقرأ الباقون بالسكون والجزم (ولْيحكمْ). الإتحاف للبنا ١/ ٥٣٦ وانظر: العنوان لإسماعيل ابن خلف ص: ٨٧، الإقناع لابن الباذش ص: ٣٩٤، حرز الأماني للشاطبي ص: ١٣٨، الوافي للقاضي ص: ٢٠٨، المغني لمحيسن ٢/ ١٨.

[3] تفسير أبي السعود ٢/ ٤٨٥.

[4] انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ١٨٠، البيان للأنباري ١/ ٢٩٤، التبيان للعكبرى ١/ ٣١٢، إعراب القرآن الكريم للقاضي ص: ٢٢٩.

[5] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٨٠.

[6] البيان للأنباري ١/ ٢٩٤.

[7] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٤٨٦، الكشاف للزمخشري ٢/٣٣.

فالفارق بين الوجهين أن الأول الواو فيه للاستئناف[1] والكلام منقطع مما قبله، وعلى هذا فهو إلزام لهم؛ حيث " أمر الله أهل الإنجيل بالحكم بما أنزل في الإنجيل، كما أمر النبي ﷺ بالحكم بما أنزل عليه فقال: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: ٤٩]، وهو الاختيار لأن الجماعة عليه، ولأن ما أتى بعده من الوعيد والتهديد، يدل على أنه أمر لازم، إلزام من الله لأهل الإنجيل"[2].

أما الوجه الثاني فالواو فيه عاطفة لفعل القول المقدر (قلنا) على (آتيناه) فالمعنى: وقفينا على آثارهم بعيسى ... وآتيناه الإنجيل... وقلنا ليحكم أهل الإنجيل، " فيكون هذا إخبارًا بما فرض عليهم في وقت إنزاله عليهم من الحكم بما تضمنه الإنجيل، ثم حذف القول؛ لأن ما قبله من قوله: (وكتبنا) (وقفينا) يدل عليه، وحذف القول كثير" [3].

أما قراءة النصب (ولِيحكمَ) فقد ذهب أبو السعود – كغيره من العلماء – إلى أن اللام لام التعليل[4]، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة[5]"، لأن لام (كي) هي اللام الجارة، وحرف وحرف الجر لا يعمل في الفعل"[6]، وهي عنده" متعلقة بفعل مقدر كأنه قيل: وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه آتيناه إياه، وقد عُطف على (هدىً وموعظةً) على أنهما مفعول لهما، كأنه قيل: وللهدى والموعظة آتيناه إياه وللحكم بما أنزل الله فيه"[7]. ويجوز أن تتعلق اللام بـ (قفينا)، فالتقدير حينئذ: وقفينا على آثارهم ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه[8].

فمما سبق يتبين أن قراءة الجزم معناها أمرهم وإلزامهم ابتداءً بالحكم بما أنزل الله في الإنجيل، أما قراءة النصب فهي تعليل لإيتائهم الإنجيل أو تعليل للتقفية، والله أعلم بمراده.

---

(1) الكشف لمكي ١/٤١١، إعراب القرآن الكريم للقاضي ص: ٢٢٩. يؤيد كون الواو استئنافية قول أبي السعود (أمر مبتدأ لهم بأن يحكموا) وهو ما يميل إليه البحث،على أن هناك من جعل الواو عاطفة ولم يفصل أبتقدير فعل أم لا؟ انظر: إعراب القرآن وبيانه ٢للدوريش / ٢٤١، الإعراب المفصل لبهجت ٣/ ٧٥.

(2) الكشف لمكي ١/٤١١، وانظر: تفسير ابن كثير ٥/ ٢٤٤، حدائق الروح والريحان لمحمد الأمين ٧/ ٣١٣.

(3) حدائق الروح والريحان لمحمد الأمين ٧/ ٣١٣.

(4) انظر: معاني الفراء ٣١٢/٢، التبيان للعكبري ٢/ ٣١٢، المغني لمحيسن ١٨/٢.

(5) الدر المصون للسمين ٤/ ٢٨٥، اللباب لابن عادل ٧/ ٣٦٢.

(6) البيان للأنباري ١/ ٢٩٤.

(7) تفسير أبي السعود ٢/ ٤٨٦.

(8) البيان للأنباري ٢٩٤/١.

وفي قوله –تعالى-: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْۖ وَٱصْبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الأنفال: ٤٦].

أورد أبو السعود للفعل (وتذهبَ) قراءتين[١]: أولاهما بالنصب(وتذهبَ)[٢]، وثانيتهما بالجزم (وتذهبْ)[٣].

قال أبو السعود: " (وتذهب ريحكم) بالنصب عطف على جواب النهي، وقرئ بالجزم على تقدير عطف (فتفشلوا) على النهي. أي: تذهب دولتكم وشوكتكم؛ فإن الريح مستعارة للدولة من حيث إنها في تمشي أمرها ونفاذه مشبهة بها في هبوبها وجريانها"[٤].

فقد جعل أبو السعود نصب الفعل بالعطف على (فتفشلوا) الواقع منصوبًا على جواب النهي[٥] في (ولا تنازعوا)، ولذلك عطف عليه (وتذهبَ) بالنصب؛ "لأنه يتسبب عن التنازع الفشل وهو الخور، والجبن عن لقاء العدو، وذهاب الدولة باستيلاء العدو عليها"[٦].

وأما قراءة الجزم فقد جعلها أبو السعود – كغيره- عطفًا على (فتفشلوا) على تقدير عطفه على النهي، فهو مجزوم عطف عليه الفعل بالجزم[٧]. وقد جعل أبو حيان نصب (فتفشلوا) في جواب النهي أظهر من عطفه عليه من حيث الدلالة، لما فيه من ترتب الفشل وذهاب الدولة على التنازع كما تقدم ذكره[٨].

فالاختلاف في توجيه (فتفشلوا) بنصبه في جواب النهي أو جزمه بالعطف عليه أدى للاختلاف في قراءة (تذهب) وتوجيهه لأنه تابع له معطوف عليه.

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٣/٣٢٧.

[٢] قرأ الجمهور (وتَذهبَ) بالتاء والنصب، وقرأ أبو حيوة وأبان وعصمة عن عاصم (ويَذهبَ) بالياء، ونصب الباء. انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٤٩٩.

[٣] في قراءة عيسى بن عمر (ويذهبْ) بالياء وجزم الباء. انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٤٩٩، والكشاف للزمخشري ٢/ ٢٦٢، وقد أوردها صاحب الإتحاف عن المطوعي بالتاء والجزم (وتذهبْ). انظر: الإتحاف للبنا ٢/ ٨١، ولم يفصل أبو السعود رواية الجزم أبتذكير الفعل أم بتأنيثه.

[٤] تفسير أبي السعود ٣/٣٢٧. فسر البعض (الريح) بمعنى الدولة، انظر: تفسير المشكل من غريب القرآن لمكي ص: ٩٢، وفسرها آخرون بمعنى النصر والقوة. انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٤٩٩.

[٥] إعراب القرآن للنحاس ص: ٣٥٠.

[٦] البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٤٩٩.

[٧] انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٤٩٩، الإتحاف للبنا ٢/٨١.

[٨] انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٤٩٩.



وقد وقف البحث على نماذج أخرى تعدد فيها التوجيه بين النصب والجزم، منها ما كان اختلاف القراءة سببًا فيه، ومنها ما لم تختلف قراءته ولكن احتمل الفعل فيه أكثر من توجيه[1].

ثانيًا: ما ورد التعدد فيه على ثلاثة أوجه:

عرض البحث في الصفحات السابقة بعض نماذج الأفعال التي تعدد فيها التوجيه بين وجهين إعرابيين؛ إما بين الرفع والنصب، وإما بين الرفع والجزم، وإما بين النصب والجزم. وفيما يلي يتناول البحث بعض النماذج التي تعدد فيها التوجيه بين ثلاثة أوجه: مرة برفع الفعل، وأخرى بنصبه وثالثة بجزمه، وتبعًا لاختلاف العلامة تختلف الوظيفة الإعرابية للفعل.

من ذلك ما أورده أبو السعود عند تفسير قوله –تعالى–: ﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

أورد أبو السعود للفعل (ويعلم) قراءات[2]: أولاها القراءة بفتح الميم (ويعلمَ)، والأخرى بكسر الميم (ويعلمِ)، والثالثة بالرفع (ويعلمُ)[3]، وفيما يلي بيان توجيهه لكلٍ.

ذكر أبو السعود في القراءة الأولى بفتح الميم وجهين:

– أولهما: أن يكون الفعل منصوبًا بإضمار (أنْ) على أن الواو للجمع[4]، كما في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن.

---

[1] من النماذج التي اختلفت فيها القراءة نصبًا وجزمًا النموذجان المناقشان وما ورد في قوله (أن تضلّ) [البقرة/٢٨٢] انظر: تفسير أبي السعود ٤٧٣/١، وقوله (ونمنعكم) [النساء/١٤١] انظر: تفسير أبي السعود ٣٩٢/٢، ومما احتمل فيه الفعل أكثر من وجه دون اختلاف القراءة ما ورد في قوله (وتكتموا) البقرة ٤٢ انظر: تفسير أبي السعود ١/ ١٩٢، وقوله (وتدلوا) [البقرة/١٨٨] انظر: تفسير أبي السعود ٣٥٥/١، وقوله (فتنقلبوا) [المائدة/٢١] انظر: التفسير ٤٥٣/٢، وقوله (فتكونا) [الأعراف/١٩] انظر: التفسير ١٧٠/٣، وقوله (ولا يرغبوا) [التوبة/١٢٠] انظر: التفسير ٣/ ٤٥٤.

[2] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ١٤٧.

[3] قرأ الجمهور بفتح الميم (ويعلمَ)، وقرأ الحسن، وابن يعمر، وأبو حيوة، وعمرو بن عبيد بكسر الميم (ويعلمِ)، وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو برفع الميم (ويعلمُ). انظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٣٦٩، ٣٧٠، البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٧٢، الإتحاف للبنا ٤٨٨/١، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب للقاضي ص: ٣٨.

[4] هذا مذهب البصريين، والكوفيون ينصبونه بالصرف، وهو أن يجتمع الفعلان (بالواو) أو (ثم) أو (الفاء) وفي أوله جحد أو استفهام ويمتنع أن يتكرر ذلك الجحد أو الاستفهام في العطف. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٣٥، واختار الزجاج أيضًا نصب الفعل بالواو لا بأن مضمرة. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٧٢.

قال ابن مالك: والواو كالفا إن تُفد مفهوم مَعْ كلا تكنْ جلْدًا وتظهرَ الجزع[١]

فالواو إذا أريد بها المصاحبة لا التشريك، نُصب الفعل بعدها بأن مضمرة، وإن أريد بها التشريك لم يجز النصب[٢]؛" فتقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فتنصب (تشرب) إن قصدت النهي عن الجمع بينهما، وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما، أي: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثاني، أي: لا تأكل السمك، ولك شرب اللبن"[٣]، فإنك – حال النصب- إذا قدرت (مع) مكان الواو صح المعنى والإعراب[٤].

وعلى هذا، فإن معنى الآية: " أم حسبتم أن تدخلوا الجنة من قبل أن يتحقق منكم الجهاد والصبر[٥]، فالجهاد والصبر اللذان هما وسيلة دخول الجنة لم يقعا منكم إلى الآن[٦].

– وثانيهما: أن يكون الفعل مجزومًا معطوفًا على (ولما يعلم)، قد حركت ميمه لاتقاء الساكنين بالفتح لخفته، وإتباعًا لحركة اللام قبلها[٧] (ويعلَمَ)، وكان الأصل في التحريك الكسر[٨].[٩]

وأما القراءة بكسر الميم(ويعلمِ) فالفعل فيها معطوف على (يعلم) المجزوم قبله بـ (لما)، قد حرك لالتقاء الساكنين بالكسر، على ما هو الأصل في تحريك الساكن[١٠]. وقد استدل أبو السعود بقراءة الكسر تلك على أحد وجهي قراءة الفتح، وهو الجزم عطفًا مع تحريك الميم بالفتح للخفة والإتباع كما تقدم ذكره.

---

[١] ألفية ابن مالك بيت رقم (٦٨٨).

[٢] انظر: شرح ابن عقيل ٤/ ١٣- ١٥.

[٣] شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، المكتبة التجارية الكبرى، ط/١١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م، ص: ٧٩، وانظر: أوضح المسالك لابن هشام ص:١٦١، شرح ابن عقيل ١٥/٤.

[٤] التبيان للعكبرى ٢١٨/١.

[٥] تفسير أبي السعود ١٤٧/٢، وانظر: التبيان للعكبرى ١/ ٢١٨.

[٦] انظر: تفسير المنار لرشيد رضا ١٥٥/٤.

[٧] انظر: التبيان للعكبرى ١/ ٢١٨، المحرر الوجيز لابن عطية ٥١٥/١.

[٨] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ١٤٧، ١٤٨.

[٩] جعل بعض المعربين توجيه قراءة الفتح (ويعلَمَ) على أنها للجزم والحركة تخلصًا من التقاء الساكنين، جعلها من قبيل تنطع المعربين القدامى؛ " إذ لا يجوز حمل القرآن على الوجوه المرجوحة" انظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش ٥٣٦/١، ومهما يكن من شيء فقد يكون إمعانًا في الصنعة باستيعاب الأوجه الجائزة، ولكنه قطعًا ليس تنطعًا. رحم الله علماءنا قديمهم ومعاصرهم.

[١٠] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ١٤٧- ١٤٨، وانظر: أيضًا معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٧٢، الإتحاف للبنا ٤٨٨/١، القراءات الشاذة وتوجيهها للقاضي ص: ٣٨.



والقراءة الأخيرة وهي قراءة الرفع (ويعلمُ) قد وجهها أبو السعود بالرفع على أن الواو للحال، والمبتدأ محذوف، والتقدير: وهو يعلم الصابرين، كأنه قيل: ولمّا تجاهدوا وأنتم صابرون؟[١]

وقد اعترض أبو حيان على ما ذهب إليه الزمخشري من جعل الواو للحال؛ لأن واو الحال لا تدخل على المضارع، إلا أن يقدر مبتدأ يكون الفعل خبره فيكون التقدير: (وهو يعلم الصابرين)[٢]، على وفق ما قدره أبو السعود.

وقد جعل البعض قراءة الرفع على القطع والاستئناف خلافًا لما ذهب إليه أبو السعود من جعلها للحال[٣]، ذاهبا في ذلك مذهب الزمخشري.

ومنه أيضًا ما ورد في قوله –تعالى-:﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ [المنافقون:١٠].

ذكر أبو السعود للفعل (وأكنْ) ثلاث قراءات[٤]: الأولى قراءة الجزم (وأكنْ)، وهي المشهورة، والثانية قراءة النصب (وأكونَ)[٥]، والثالثة قراءة بالرفع (وأكونُ)[٦].

وجه أبو السعود قراءة الجزم (وأكنْ) بالعطف على محل (فأصَّدَّقَ)، كأنه قيل: إن أخرتني أصدق وأكنْ[٧]؛ " فالحجة لمن جزم أنه ردّه على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل؛ لأن الأصل كان: لولا أخرتني أتصدقْ وأكنْ" [٨]. وجعله البعض مجزومًا عطفًا على موضع الفاء وحدها[٩].

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ١٤٨، الكشاف للزمخشري ١/ ٣٧٠، أنوار التنزيل للبيضاوي ١/ ٢٣٤.

[٢] انظر: البحر المحيط لابي حيان ٣/ ٧٢، ٧٣.

[٣] انظر: البحر المحيط لابي حيان ٧٣/٣، فتح القدير للشوكاني ٤/ ٢٤٦.

[٤] انظر: تفسير أبي مسعود ٦/ ٣٣٧.

[٥] قرأ أبو عمرو (وأكونَ)بالواو ونصب النون، ووافقه الحسن واليزيدي وابن محيصن في أحد وجهيه، وقرأ الباقون بغير واو مع إسكان النون جزمًا. انظر: الحجة لابن خالويه ص: ٣٤٦، التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون ٢/ ٥٨٩، المبهج لسبط الخياط ٢/ ٨٣٩.

[٦] قرأ عبيد بن عمير (وأكونُ) بضم النون رفعًا على الاستئناف. انظر: الكشاف للزمخشري ٤/ ٤٠٣، البحر المحيط المحيط لابي حيان ٢٧١/٨.

[٧] انظر: تفسير أبو السعود ٦/ ٣٣٧، الكشاف للزمخشري ٤/ ٤٠٣.

[٨] الحجة لابن خالويه ص: ٣٤٦.

[٩] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٠٨/٢٠.



وقد نقل أبوحيان أنه مجزوم على توهم الشرط الذي يدل على التمني، ولا موضع هنا؛ لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط، كقوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، فمن قرأ (ويذرْهم) بالجزم عطف على موضع (فلا هادي له)؛ لأنه وقع هنالك فعل كان مجزومًا[١].

فلما كان الفعل (فأصدَّق) – لو لم تدخله الفاء- مجزومًا، عطفوا عليه (وأكنْ) بالجزم وكأنهم قد جزموه، ولذلك توهموا الشرط[٢].

وأما قراءة النصب (وأكونَ) فقد وجهها أبو السعود بالعطف على لفظ (فأصدقَ)؛ لأنه منصوب على جواب التمني[٣].

" فالحجة لمن نصب أنه ردَّه على قوله (فأصدقَ)؛ لأن معنى (لولا) ههنا معنى: (هلا) وهي للاستفهام والتحضيض، والجواب في ذلك بالفاء منصوب، فعطف لفظًا على لفظ ليكون الكلام فيه من وجه واحد"[٤].

وعن قراءة الرفع قال أبو السعود نقلاً عن الزمخشري: " (وأكونُ) بالرفع أي: وأنا أكونُ، عدةٌ منه بالصلاح"[٥]. فهي على الاستئناف وعد منه بالصلاح إذا أُخِّر[٦].

هذا، وقد وقع في تفسير أبي السعود شواهد أخرى لما تعدد توجيهه على ثلاثة أوجه أجتزئ عنها بما سبق[٧].

---

[1] البحر المحيط لابي حيان ٨/ ٢٧١.

[2] انظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ١٠٠، المحرر الوجيز لابن عطية ٥/ ٣١٥، ٣١٦، البحر المحيط لأبي حيان ٨/ ٢٧١.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٦/ ٣٣٧، التبيان للعكبرى ٢/ ٣٦٥، المغني لمحيسن ٣/٣٠٣.

[4] الحجة لابن خالويه ص: ٣٤٧.

[5] تفسير أبي السعود ٦/ ٣٣٧، الكشاف للزمخشري ٤/ ٤٠٣، أنوار التنزيل للبيضاوي ٢/ ٥٧٧.

[6] انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٨/ ٢٧١.

[7] انظر على سبيل المثال ما جاء في توجيه أبي السعود قوله تعالى(ثم يدركه) [النساء/١٠٠]، انظر: تفسيره تفسيره ٢/ ٣٥٩، وقوله عند تفسيره قوله تعالى (وندرك) [الأعراف/١٢٧] انظر: تفسيره ٣/٢٢٨.



المطلب الثاني

تعدد التوجيه النحوي في الوظيفة دون العلامة

في المطلب السابق حاول البحث أن يعرض ما كان التعدد فيه شاملا العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية، وعليه فقد شمل الحالات الإعرابية الثلاثة: الرفع والنصب والجر، على وفق ما سبق تفصيله وتقسيمه. وقد كان للقراءات القرآنية: متواترها وشاذها الدور الرئيس في هذا النوع من التعدد؛ حيث قرئت المفردة القرآنية مرة بالرفع وأخرى بالنصب وثالثة بالجر، وبيانه قد مر.

أما ما البحث بصدده في هذا المطلب فأحاول أن أعرض فيه بعض النماذج التي وردت في تفسير أبي السعود وقد تعدد التوجيه فيها في إطار علامة إعرابية واحدة رفعا ونصبا وجرا.

وعليه، فإن اختلاف القراءات القرآنية ليس له دور في هذا النوع من التعدد؛ لأن وحدة العلامة تقتضي وحدة القراءة، مشهورة كانت أو غير مشهورة، متواترة أو شاذة، وتحت مظلة الحالة الإعرابية الواحدة تتعدد الوظائف النحوية التي تحتمل المفردة القرآنية شغلها تبعا لما يستوعبه التركيب ويتقبله السياق وتقتضيه بلاغة المعنى والأسلوب.

ووفقاً لنماذج التعدد في الوظيفة دون العلامة الواقعة للبحث في تفسير أبي السعود، فقد انقسمت – تبعا للحالات الإعرابية – إلى ثلاثة أقسام:

[١] القسم الأول: تعدد الوظائف في حالة الرفع.

[٢] القسم الثاني: تعدد الوظائف في حالة النصب.

[٣] القسم الثالث: تعدد الوظائف في حالة الجر.

[١] القسم الأول: تعدد الوظائف في حالة الرفع:

تعددت الوظائف في إطار حالة الرفع في تفسير أبي السعود، فمنها ما كان التعدد فيه بين:

1- المبتدأ والخبر.

2- المبتدأ والفاعل أو نائبه.

3- المبتدأ والمعطوف.

4- الخبر وخبر إن.

5- الخبر والفاعل.

6- الخبر وأحد التوابع.

7- الفاعل واسم كان.

وفيما يلي ستحاول الباحثة عرض ومناقشة بعض نماذج التعدادات السابقة مما جاء في تفسيره رحمه الله.

(١) المبتدأ والخبر:

مما تعدد فيه التوجيه عند أبي السعود بين رفعه على الابتداء أو الخبر ما جاء في توجيهه قوله – عز اسمه –: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَـٰبَ مِنۡهُ ءَايَـٰتٌ مُّحۡكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ﴾ [آل عمران/٧].

قال أبو السعود في توجيه قوله: (منه آيات): "الظرف (منه) خبر، و (آيات) مبتدأ أو بالعكس بتأويل مر تحقيقه في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [البقرة/٨]، والأول أوفق بقواعد الصناعة، والثاني أدخل في جزالة المعنى؛ إذ المقصود الأصلي انقسام الكتاب إلى القسمين المعهودين، لا كونهما من الكتاب، فتذكر. والجملة – من المبتدأ والخبر – مستأنفة أو في حيز النصب على الحالية من الكتاب، أي: هو الذي أنزل الكتاب كائنا على هذه الحال منقسماً إلى محكم ومتشابه"[١].

طرح أبو السعود في نصه السابق وجهين في رفع (آيات):

أولهما: أن تكون مبتدأ مؤخرا، والجار والمجرور (منه) في محل رفع خبر مقدم[٢]. ذلك هو (الأولى بقواعد الصناعة) النحوية، فـ (آيات) نكرة سوغ الابتداء بها تقدم شبه الجملة (منه) عليها[٣].

ثانيهما: أن تكون (آيات) خبرا، والجار والمجرور (منه) نعت لمحذوف هو المبتدأ، تأويله: بعضٌ منه آيات محكمات وأخر متشابهات[٤]. وقد صح الابتداء بالنكرة (بعض)

---

[١] تفسير أبي السعود ٢/١١، ١٢.

[٢] انظر: التبيان للعكبري ١/١٨٠، إعراب القرآن للدرويش ١/٣٩٤، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه لعثمان ٢/١٢.

[٣] انظر: جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه عبدالمنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا صيدا – بيروت، ط/٢٨، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م، ٢/٢٥٥.

[٤] تكرر مثل ذلك التأويل عند أبي السعود في توجيهه قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة/٨] حيث قوى كون شبه الجملة مبتدأ باعتبار مضمونه أو نعتا لمحذوف هو المبتدأ، لا أن يكون خبرا مقدما للموصول (مَنْ) وفقا لمقتضي القواعد، وفارق الدلالة على الوجهين في تلك الآية أظهر وأجلى، انظر: ص: ٤٦٩ من البحث، وانظر: التفسير ١/٩٣.

لتخصيصها بالوصف[1]. وهذا ما ترجح لدى أبي السعود لكونه (أدخل في جزالة المعنى)؛ إذ إن المقصود من قوله تعالى – وهو أعلم بمراده – بيان انقسام الكتاب إلى القسمين المعهودين: المحكم والمتشابه، وليس المقصود بيان أن هذين القسمين من الكتاب[2]، وألحّ أبو السعود على بيان هذا الفارق بين الوجهين في المعنى بقوله للقارئ: (فتذكّر).

فالمبادلة بين ركني الإسناد في الجملة أدت إلى فارق دقيق في دلالة الآية من القصد إلى بيان أن المحكم والمتشابه من القرآن – على الوجه الأول – إلى القصد إلى بيان انقسام الكتاب الكريم إلى محكم ومتشابه على ثاني الوجهين، وإنني أزعم أن أبا السعود – رحمه الله – كان مصيباً في اختياره وإن عارض ما توافق عليه النحاة من قواعد صنعة النحو.

ولم أجد – فيما رجعت إليه – من كتب التفسير من ألمح إلى هذه اللفتة غير أبي السعود، اللهم إلا صاحب تفسير (روح المعاني)؛ حيث نقل عبارة أبي السعود بنصها تقريبا، ونقوله عن أبي السعود كثيرة.

فالغالب الأعم من المفسرين والمعربين ذكر في إعراب الآية وجهين لا ثالث لهما[3]:

أولهما: أن يكون (منه) متعلقًا بمحذوف خبرا مقدما، و (آيات) مبتدأ مؤخرًا، والجملة إما مستأنفة وإما في محل نصب حال.

ثانيهما: أن يكون الظرف (منه) وحده في حيز النصب على الحالية، وتكون (آيات) مرتفعة به على الفاعلية؛ لأنه جرى حالا حيث ناب عن كائن، والتقدير: أنزل عليك الكتاب كائناً منه آيات... [4]، وقد أشار لهذا الوجه أبي السعود كإعراب ثالث محتمل لـ (آيات) [5].

وإني أحسب أن المعربين والمفسرين قد أغفلوا ذلك الوجه في الإعراب لأن حالية انقسام الكتاب إلى المحكم والمتشابه قد حصلت بكون الجملة في محل نصب على الحالية أو بكون الظرف وحده حالا.

مما تعدد توجيهه بين رفعه على الابتداء أو الخبر أيضا ما جاء في قوله – تعالى– وتقدس:– ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ﴿٦٩﴾ مَتَٰعٞ فِي

---

[1] انظر: حاشية المحقق لتفسير أبي السعود ٢/١١.

[2] انظر: روح المعاني للألوسي ٣/٨٠.

[3] انظر: البيان للأبناري ١/١٩١، التبيان للعكبرى ١/١٨٠، الدر للسمين ٣/٢٤، اللباب لابن عادل ٥/٢٨، حدائق الروح للأمين ٤/١٨٩.

[4] انظر: البيان للأنباري ١/١٩١.

[5] انظر: تفسير أبي السعود ٢/١٢، روح المعاني للألوسي ٣/٨٠.



ٱلدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلْعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ ﴿٧٠﴾ [يونس/٦٩، ٧٠]

ذكر أبو السعود – رحمه الله – في رفع (متاع) وجهين: أولهما: أن يكون خبرا لمحذوف، وثانيهما: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف[١].

قال: "(متاع في الدنيا) كلام مستأنف سيق لبيان أن ما يتراءى فيهم (يعني فيمن يفترون الكذب على الله) بحسب الظاهر من نيل المطالب والفوز بالحظوظ الدنيوية على الإطلاق أو في ضمن افترائهم – بمعزل من أن يكون من جنس الفلاح، كأنه قيل: كيف لا يفلحون وهم في غبطة ونعيم؟ فقيل: هو متاع يسير في الدنيا وليس بفوز بالمطلوب"[٢].

وعليه، فـ (متاع) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)[٣] أو (ذلك) متاع في الدنيا[٤]. فلما نُفي عنهم الفلاح لما ارتكبوه من الشنائع كادعاء الولد لله – سبحانه – وكان لهم حظ من الإفلاح في الدنيا بما حصل لهم فيها من مال وجاه وغير ذلك، لما كان ذلك كذلك قيل: ذلك متاع قليل[٥] جوابا عن السؤال المقدر المنصوص عليه في عبارة أبي السعود الآنفة، فالجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب[٦].

وقد جعل البعض تقدير المبتدأ المحذوف (حياتهم) أو (تقلبهم)[٧] أو (افتراؤهم)[٨]، أي: افتراؤهم هذا منفعة قليلة في الدنيا، يقيمون بها رئاستهم في الكفر ومناصبة النبي ﷺ، ثم يلقون الشقاء المؤبد بعده[٩].

على أن أبا السعود قد ردّ تلك التقادير كلها لما يترتب عليها من إطلاق (المتاع) على ما ليس من جنسه أصلا. قال أبو السعود: "ولا يخفى أن المتاع إنما يطلق على ما يكون مطبوعاً عند النفس مرغوباً فيه في نفسه، يُتمتع ويُنتفع به، وإنما عدم الاعتداد به وسرعة

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٥٢٣/٣.

[٢] السابق الموضع نفسه.

[٣] معاني الفراء ٤٧٢/١، معالم التنزيل للبغوي ١٤٣/٤.

[٤] معاني الفراء ٤٧٢/١، معاني الزجاج ٢٧/٣.

[٥] انظر: البحر لأبي حيان ١٧٥/٥.

[٦] اللباب لابن عادل ٣٧٤/١٠.

[٧] انظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٥٦٣/١.

[٨] انظر: الكشاف للزمخشري ٣٧٣/٢.

[٩] الكشاف للزمخشري ٣٧٣/٢، أنوار التنزيل للبيضاوي ٥٦٣/١.



زواله، ونفس الافتراء عليه – سبحانه – أقبح القبائح عند النفس، فضلا عن أن يكون مطبوعا عندها. وعده كذلك باعتبار إجراء حكم ما يؤدي إليه من رياستهم عليه مما لا وجه له"[1].

فَعِلَّةُ رد أبي السعود تلك التقادير أن الافتراء لا يصح إطلاق المتاع عليه، لأنه ليس مما تأنس إليه النفوس ولم تطبع عليه، وعدّه من قبيل المتاع باعتبار ما حصل للمفترين من رياسة أو جاه أو مال لا وجه له.

وأحسب أن ليس هناك بأس في تقدير المبتدأ بـ (حياتهم) أو (تقلبهم)؛ لأنهما يفهمان ضمنا من السؤال المقدّر: كيف لا يفلحون وهم في غبطة ونعيم؟ فجاء الرد: ذلك أو هو أو حياتهم أو تقلبهم أو تنعمهم متاع قليل. فضلا عن أن أبا السعود قدّر المبتدأ في موضع مماثل بما يقارب ذلك؛ ففي قوله – تعالى-: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ۝١١٦ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١١٧ ﴾ [النحل/١١٦، ١١٧]، جعل أبو السعود (متاع) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: منفعتهم[2]، وهو قريب من التقديرات السابقة.

إلا أن في النفس شيئا من تقدير المبتدأ بـ (افتراؤهم متاع)، وأرى أن حجة أبي السعود في رده موفقة، والله أعلم بمراده.

وقد جوز أبو السعود أن تكون (متاع) مبتدأ والمحذوف هو الخبر على أن يكون التقدير: لهم متاع في الدنيا[3].

وشبه الجملة (في الدنيا) يجوز أن يتعلق بنفس (متاع)، أي: تمتع في الدنيا، ويجوز أن يتعلق بمحذوف يقع نعتا لـ (متاع) في محل رفع[4].

والآية إما مسوقة من جهة الله – تعالى – لتحقيق عدم إفلاحهم، غير داخلة في الكلام المأمور به كما يقتضيه ظاهر قوله – تعالى -: ﴿ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلۡعَذَابَ ﴾، وإما داخلة فيه على أن النبي ﷺ مأمور بنقله وحكايته عنه عز وجل[5].

(٢) المبتدأ والفاعل:

منه ما جاء في توجيه قوله – عز وجل -: ﴿ فَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [البقرة/٦٤]

---

(١) تفسير أبي السعود ٥٢٣/٣.

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ٣٩١/٤.

(٣) انظر: المحرر لابن عطية ١٣١/٣، البحر لأبي حيان ١٧٥/٥، ٤/١ب لابن عادل ٣٧٤/١٠.

(٤) انظر: اللباب لابن عادل ٣٧٤/١٠.

(٥) تفسير أبي السعود ٥٢٣/٣.



ذكر أبو السعود لكلمة (فضل) وجهين للرفع: أحدهما: الرفع على الابتداء، والثاني: أن ترفع فاعلا لفعل محذوف[1].

يقع هذا التعدد بين هذين الوجهين في كل مرفوع واقع بعد (لولا) لاختلاف المدرستين البصرية والكوفية في توجيهه[2].

فقد ذهب البصريون إلى أن المرفوع الواقع بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، ويلتزم حذف الخبر بعده لدلالة الحال عليه[3]، وسدِّ الجواب مسدَّه[4]، كما في قولك: لولا عبدالله لأكرمتك. فـ (عبدالله) ارتفع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير: لولا عبدالله بالحضرة[5]، وفي الآية لولا فضل الله حاصل[6].

و (لولا) حرف مركب من (لو) الامتناعية، و (لا) النافية[7]، "فـ (لو) معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، و (لا) معناها النفي، فلما ركبوهما بطل معنياهما، ودلت (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيره، واختصت بالاسم[8]، فـ (لولا) في الأصل لا تدخل إلا على اسم.

أما الكوفيون فقد جعلوا الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوعا بها، لأنها نابت عن فعل لو ظهر لرفع الاسم بعدها؛ فالتقدير في قولك: (لولا زيد لأكرمتك): لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا[9].

وقد قدر أبو السعود هذا الفعل المحذوف بـ (ثبت)، فجعل التقدير في الآية: (لولا ثبت فضل الله)[10].

---

[1] السابق ٢١٠/١. وانظر: اللباب لابن عادل ١٤١/٢ وما بعدها، روح المعاني للألوسي ٢٨٢/١.

[2] انظر: تفصيل المسألة في أمالي ابن الشجري ٥١٣/٢، ٥١٤، الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص:٦٦ مسألة (١٠).

[3] انظر: المقتضب للمبرد ٧٦/٣. قال ابن مالك: (وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم...) انظر: الألفية بيت رقم (١٣٨).

[4] المفصل للزمخشري ص:٧٣. وانظر: أوضح المسالك لابن هشام ص:٢٩، شرح التصريح للأزهري ٢٢٤/١.

[5] المقتضب للمبرد ٧٦/٣

[6] انظر: تفسير أبي السعود ٢١٠/١.

[7] المقتضب للمبرد ٧٦/٣، أمالي ابن الشجري ٢٩٧/٢، تفسير أبي السعود ٢١٠/١.

[8] أمالي ابن الشجري ٢٩٧/٢. وانظر: المقتضب للمبرد ٧٧/٣.

[9] الإنصاف للأنباري ص:٦٦ المسألة (١٠). ذهب الكسائي إلى أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بفعل مضمر وذهب الفراء إلى رفعه بنفس (لولا) حيث نابت عنه. انظر: اللباب لابن عادل ١٤٣/٢.

[10] تفسير أبي السعود ٢١٠/١.



وأيا ما كان الخلاف بين المدرستين حول الجملة بعد (لولا) اسمية أم فعلية، وحول رافع الاسم بعدها: ألبتداء أم فعل مضمر أم (لولا) نفسها – فإنه لا يؤثر على دلالة الآية، ومجمل الخلاف في نهايته يدور حول معنى واحد للتركيب.

فالله – عز وجل – يمتن على بني إسرائيل بفضله بتوفيقهم للتوبة بعد توليهم وإعراضهم عن الوفاء بالمواثيق المقطوعة عليهم، فلولا هذا الفضل من الله عليهم لكانوا من الهالكين[1].

ومن هذا التعدد أيضاً ما جاء في قوله – جل ذكره –: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴾ [الأنعام/١٠١].

ذكر أبو السعود قراءة في الآية بتذكير الفعل (تكن)، (ولم يكن له صاحبة)[2]، وقد أورد أورد لـ (صاحبة) عدة أوجه:

أولها: أن يكون (له) خبرا لـ (يكن) في محل نصب، واسمها ضمير عائد إلى الله تعالى، و (صاحبة) مرتفعة بالظرف (له) على الفاعلية لاعتماده على المبتدأ[3].

فقد عمل شبه الجملة عمل الفعل فرفع (صاحبة) على الفاعلية، وهو مذهب الكوفيين، فإذا تقدم الظرف على الاسم رفعه فاعلا[4]، ويشترط لذلك اعتماد الظرف على شيء سابق مما مما يعتمد عليه اسم الفاعل ليعمل من استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف[5].

فالأصل في قولك: (أمامك زيد وفي الدار عمرو): حل أمامك زيد وحل في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفي بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل[6].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٢١٠/١، روح المعاني للألوسي ٢٨١/١.

[2] قرأ في الشواذ بتذكير الفعل إبراهيم النخعي ويحيي. انظر: مختصر ابن خالويه ص:٤٥، المحتسب لابن جني ٢٢٤/١، المحرر لابن عطية ٢٢٩/٢.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٩٧/٣، الدر للسمين ٩٠/٥، اللباب لابن عادل ٣٤١/٨، روح المعاني للألوسي ٢٤٣/٧.

[4] انظر: الإنصاف للأنباري ص: ٤٨ المسألة (٦).

[5] انظر: شرح الشذور لابن هشام ص:٣٩٧ وما بعدها، أوضح المسالك له أيضا ص:١١٠، شبه الجملة: دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم للدكتورة سوزان فهمي، دار غريب، د/ط، ٢٠٠٣م، ص: ٦٦.

[6] انظر: الإنصاف للأنباري ص: ٤٨ المسألة (٦)، شبه الجملة لدكتورة سوزان فهمي ص:٦٦.

أما البصريون فلا يرفعون الواقع بعد الظرف فاعلا له، وإنما يرتفع بالابتداء ويكون الظرف خبرا عنه[1].

أما الوجه الثاني: فيمثل ما ذهب إليه البصريون، فشبه الجملة (له) خبر مقدم، و (صاحبة) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر لـ (يكن) واسمها أحد شيئين[2]:

- إما ضمير عائد إلى الله عز وجل.
- وإما ضمير الأمر والشأن، وتكون جملة الخبر (له صاحبة) مفسرة له. ولا يجوز أن يكون (له) هو الخبر وحده و (صاحبة) مرتفع به على الفاعلية، كما هو على الوجه الأول؛ ذلك لأن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة صريحة[3]، وشبه الجملة وفاعله من قبيل المفردات فلا يصح أن يفسر به ضمير الشأن[4].

وآخر الأوجه التي ذكرها أبو السعود أن ترفع (صاحبة) اسما لـ (يكن)، كما على القراءة المشهورة بتأنيثه غير أن تذكير الفعل على هذه القراءة لما وقع من الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث بالظرف (له) الذي هو الخبر، ومثله: حضر القاضي اليوم امرأة[5].

وقد ذكر ابن جني أن تذكير (كان) مع تأنيث اسمها أسهل منه في سائر الأفعال، فإن (كان في الدار هند) أسوغ من (قام في الدار هند)؛ وذلك أنه إنما احتيج إلى تأنيث الفعل عند تأنيث فاعله؛ لأن الفعل انطبع بالفاعل حتى اكتسى لفظه من تأنيثه، وليس كذلك (كان) واسمها[6]. إلا أن أبا حيان قد رد ذلك قائلا: "ولا أعرف هذا عن النحويين، ولم يفرقوا بين (كان) وغيرها"[7].

وبعد، فإن تعدد الوظائف المحتملة لرفع (صاحبة) في الآية كان له سببان:

السبب الأول: الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في الاسم المرفوع بعد شبه الجملة، أيرتفع به فاعلا كما ذهب إليه الكوفيون، أم يرتفع بالابتداء ويكون شبه الجملة في محل الخبر كما جنح إليه البصريون.

---

(1) الإنصاف للأنباري الموضع نفسه.

(2) انظر: تفسير أبي السعود ٣/٩٧. وأيضاً المحتسب لابن جني ١/٢٢٤، المحرر لابن عطية ٢/٣٢٩، التبيان للعكبرى ١/٣٦٦، البحر لأبي حيان ٤/١٩٧.

(3) انظر: تفسير أبي السعود ٣/٩٧، اللباب لابن عادل ٨/٣٤١.

(4) انظر: اللباب لابن عادل ٨/٣٤١.

(5) المحتسب لابن جني ١/٢٢٥.

(6) المحتسب لابن جني ١/٢٢٥. وانظر: المحرر لابن عطية ٢/٣٢٩.

(7) البحر لأبي حيان ٤/١٩٧.

السبب الثاني: رتبة شبه الجملة وما يتفرد به من حرية الحركة داخل التركيب. فالأصل في رتبة شبه الجملة التأخر عن عامله، لكنه يتقدم فيصبح حر الحركة، ويكون أكثر حظا من تحركه في التركيب من أركان الجملتين: الاسمية والفعلية وفضلاتهما، وهو ما أشار إليه النحاة من أن الظرف والجار المجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما[1].

وهو ما حدث في الآية؛ حيث جاء شبه الجملة أولا، واقعة بعده النكرة، وكان في سياق اعتماد، فوقع شبه الجملة خبرا عن مبتدأ، فتعدد إعراب النكرة بعده بين أن تكون فاعلا للظرف أو مبتدأ مؤخرا[2] أو اسما مؤخرا لكان مع اعتبار داعي التذكير في الفعل كما في الآية.

وقد وردت نماذج تعدُّد بين المبتدأ والفاعل كثيرة في تفسير أبي السعود كان مبني التعدد فيها على ما سبقت الإشارة إليه، أذكر منها ما جاء في قوله – عز اسمه–: ﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ ﴾ [البقرة/١٩]، وقوله – عز علا – : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ [آل عمران/٤]، وقوله – تعالى – ﴿ وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ فِيهَا حُكۡمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوۡنَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [المائدة/٤٣]، وقوله – جل وعز –: ﴿ إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [يونس/٦٨].

(٣) المبتدأ والمعطوف:

من ذلك ما جاء في توجيه أبي السعود قوله – تبارك وتعالي – : ﴿ وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ [البقرة/١٢٧].

مجمل ما عليه العلماء – ومنهم أبو السعود – في رفع (إسماعيل) وجهان[3]:

الوجه الأول: وهو أظهر الوجهين عند غالب المفسرين والمعربين، أن ترفع (إسماعيل) بالعطف على (إبراهيم)[4]، فيكون إسماعيل مشاركا إبراهيم – عليهما السلام – في

---

[1] انظر: شبه الجملة دراسة تركيبية تحليلية لدكتوره سوزان فهمي ص:٣٧، جهات تعلق أشباه الجمل ووظائفها النحوية المباشرة للدكتورة زينب شافعي عبدالحميد، بحث ألقي في المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعروض بعنوان: (العربية والدراسات البينية)، في إطار احتفال جامعة القاهرة بعيدها المئوي، ص: ٤٨٢.

[2] انظر: جهات تعلق أشباه الجمل ووظائفها النحوية المباشرة، دكتورة زينب شافعي ص: ٤٨٣.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٢٩١/١.

[4] انظر: معاني الزجاج ٢٠٨/١، إعراب القرآن للنحاس ص:٦٤، التبيان للعكبرى ٩٥/١.



في رفع قواعد البيت[١]. وإنما أخر (إسماعيل) عن المفعول للإيذان بأن الأصل في الرفع هو إبراهيم وإسماعيل تبع له؛ حيث كان يناوله الحجارة وهو يبنيها[٢]، على أحد الأقوال عند المفسرين.

وعليه، فإن جملة (ربنا تقبل منا) في محل نصب على الحال منهما – عليهما السلام – بإضمار – قول محذوف، والتقدير: وإذ يرفعان البيت يقولان ربنا... [٣]، ويؤيد الوجه قراءة بعض الصحابة بإظهار فعل القول المحذوف: (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل يقولان ربنا)[٤].

وجوز البعض ألا يكون القول المحذوف حالا وإنما يكون معطوفا على ما قبله على أن يكون هو العامل في (إذ) [٥]، فيكون التقدير: ويقولان ربنا تقبل منا إذ يرفعان القواعد، أي: وقت رفعهما[٦].

والوجه الثاني: أن ترفع (إسماعيل) بالابتداء، وخبرها قول محذوف هو عامل النصب في جملة (ربنا تقبل منا) [٧]، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحالية، والتقدير: وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت والحال أن إسماعيل يقول: ربنا تقبل منا[٨]. وعلى هذا، فإن إبراهيم هو الباني وإسماعيل هو الداعي فقط، واحتج من قال به بأن إسماعيل – عليه السلام – حينئذ كان طفلا صغيرا[٩]. والله أعلى وأعلم بما عليه الحال إذ ذاك.

وخلاصة الوجهين أن من جعل الواو قبل (إسماعيل) عاطفة شرّكه في فاعلية رفع قواعد البيت مع أبيه إبراهيم – عليهما السلام – وجعل جملة الدعاء بالقبول حالهما معا،

---

[١] انظر: البحر لأبي حيان ٥٥٨/١، اللباب لابن عادل ٤٧٩/٢.

[٢] تفسير ابي السعود ٢٩١/١. وانظر: الكشاف للزمخشري ١٧٤/١، الجامع للقرطبي ٣٩٥/٢، البحر لأبي حيان ٥٥٨/١، تفسير ابن كثير ٨٣/١–٨٤.

[٣] انظر: معاني الزجاج ٢٠٨/١، التبيان للعكبرى ٩٥/١.

[٤] قرأ بها عبدالله بن مسعود وأبي بن كعب – رضي الله عنهما – انظر: البحر لأبي حيان ٥٥٩/١، اللباب لابن عادل ٤٧٩/٢، ٤٨٠.

[٥] تفسير أبي السعود ٢٩١/١. وانظر: البحر لأبي حيان ٥٥٩/١، اللباب لابن عادل ٤٨٠/٢.

[٦] تفير أبي السعود ٢٩١/١.

[٧] تفسير أبي السعود ٢٩١/١. إعراب النحاس ص:٦٤، البحر لأبي حيان ٥٥٨/١.

[٨] تفسير أبي السعود ٢٩١/١، اللباب لابن عادل ٤٨٠/٢.

[٩] انظر: البحر لأبي حيان ٥٥٨/١، اللباب لابن عادل ٤٨٠/٢.



فكلاهما بانٍ وكلاهما داعٍ[١]. وهو ما قواه وأخذ به غالب المفسرين، واحتج لذلك أبو حيان بأن بأن هذا هو ظاهر القرآن[٢].

أما من جعل تلك الواو للحال فإنه ابتدأ جملة جديدة بمعنى جديد منفصل عن الجملة السابقة، غير أنها أضافت قيدا آخر للمعنى هو ما تمثل في حال إسماعيل عند بناء أبيه.

وإني إذ أتفق مع أبي حيان أزعم أن وجه رفع (إسماعيل) بعطفه على (إبراهيم) أظهر وأولى بالقبول من غيره، فالمتبادر للذهن من تلاوة الآية هو لازم وجه العطف حيث اشتراك النبيين الكريمين في البناء والدعاء، فضلا عن ورود قراءة أيدت ذلك المعنى، وإن كانت غير متواترة إلا أنها رويت عن ابن مسعود – رضي الله عنه – وهو من زكى النبي ﷺ تلاوته وقال فيها ما قال. يضاف لما سبق أن ما اعتل به من قال بعدم اشتراك إسماعيل – عليه السلام – في البناء لصغر سنه وقتئذ – قول لا يصح مطعون في نسبته[٣].

وقد ذكر بعض العلماء أن إسماعيل – عليه السلام – حين أوحى الله – تعالى – لإبراهيم – عليه السلام – بناء البيت كان قد بلغ العشرين من العمر، بل ناهز الثلاثين. وأوضح أيضاً أن ما قيل من أن عمره عند البناء كان خمس سنين قول فيه بُعد؛ حيث تزوج إسماعيل ثم استبدل أخرى بزوجته بعد زيارة إبراهيم ثم كان الوحي بالبناء، ولا شك أن في ذلك مدة طويلة تقتضي بلوغ إسماعيل سناً يتمكن معها من المشاركة في بناء البيت الحرام[٤].

ومما تعدد توجيهه أيضا بين الرفع مبتدأ أو اسما معطوفا ما جاء في قوله – عز وعلا –: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَـٰرَبِّ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الزخرف/٨٨].

ذكر أبو السعود أن كلمة (قيله) قرئت بالرفع[٥]، ووجّه رفعها على أنها مبتدأ والخبر ما بعدها من قوله: ﴿ يَـٰرَبِّ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ الآية[٦]، والتقدير: وقوله هذا القول (يارب...)[١].
(يارب...)[١].

---

[١] انظر: معاني الفراء ١/٧٨، معاني الزجاج ١/٢٠٨.
[٢] انظر: البحر لأبي حيان ١/٥٥٨.
[٣] انظر: البحر لأبي حيان ١/٥٥٨. وانظر: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام لمحمد بن أحمد بن علي علي تقي الدين أبي الطيب المكي الحسني الفارسي، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٢/٨-١٠، فقد فصل القول في الآثار المروية التي تناولت عمر إسماعيل – عليه السلام – عند الأمر بالذبح وعند بناء البيت الحرام.
[٤] انظر: شفاءا لغرام بأخبار البلد الحرام لأبي الطيب الفاسي ٢/٨-١٠.
[٥] انظر: تفسير أبي السعود ٦/٩٩. قرأ بالرفع من غير العشرة الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جندب. انظر: البحر لأبي حيان ٨/٣٠، اللباب لابن عادل ١٧/٣٠٣.
[٦] انظر: معاني الزجاج ٤/٤٢١، التبيان للعكبرى ٢/٣٢١، البحر لأبي حيان ٨/٣٠.

وذهب بعضهم إلى أن الخبر محذوف، تقديره: مسموع، والمعنى: وقيله يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون مسموع أو مجاب أو متقبل[٢]. وعلى جعل الخبر محذوفا تكون جملة (يا رب إن هؤلاء قوم) في محل نصب بالقيل[٣].

والوجه الثاني في رفعها أن تكون (قيله) معطوفة على (علم) من قوله – تعالى – ﴿ وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾[٤] [الزخرف/ ٨٥] بتقدير مضاف محذوف، أي: وعنده علم الساعة وعلم قيله يا رب إلى آخره، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[٥]. وتكون جملة (يا رب إن هؤلاء) الآية في محل نصب بالقيل أيضا.

وقد ضعف الزمخشري هذا الوجه قائلا: "وليس بقوي في المعنى، مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا، مع تنافر النظم[٦]، ثم ذكر الأوجه لديه في توجيه رفع (قيله) وهو أن تكون مبتدأ مقسما به، وخبره محذوف تقديره: قسمي، وجواب القسم جملة: (إن هؤلاء قوم لا يؤمنون)[٧]. قال الزمخشري "والرفع على قولهم: ايمن الله وأمانة الله ولعمرك، ويكون قوله: (إن هؤلاء قوم لا يؤمنون) جواب القسم"[٨].

وردّه أبو حيان لمخالفته ظاهر الكلام؛ إذ يظهر أن قوله (يا رب) إلى (لا يؤمنون) متعلق بـ (قيله)، ومن كلامه عليه السلام، وإذا كان (إن هؤلاء) جواب القسم كان من إخبار الله عنهم ومن كلامه[٩].

وأحسب أن أبا حيان قد أصاب في اعتراضه على توجيه الزمخشري لما يفضي إليه من جعل جملة جواب القسم من كلام الله – عز وجل – حكما عليهم بعد الإيمان، لا من كلام النبي ﷺ وهو ما عليه ظاهر القرآن وما أخذ به الأعم الأغلب من أهل التفسير والإعراب، ولم

---

[١] انظر: معاني الفراء ٣/٣٨، معاني الزجاج ٤/٤٢١.
[٢] انظر: الحجة للفارسي ٦/١٦٠، البيان للأنباري ٢/٣٥٦، التبيان للعكبري ٢/٣٢١.
[٣] الحجة للفارسي ٦/١٦٠.
[٤] تفسير أبي السعود ٦/٩٩.
[٥] جوزه الزمخشري انظر: الكشاف ٤/١٧٠، البيان للأنباري ٢/٣٥٦.
[٦] الكشاف للزمخشري ٤/١٧٠.
[٧] انظر: السابق ٤/١٧١، البحر لأبي حيان ٨/٣٠، اللباب لابن عادل ١٧/٣٠٣، ٣٠٤.
[٨] الكشاف للزمخشري ٤/١٧١.
[٩] انظر: البحر لأبي حيان ٨/٣٠.



يقل بالقسم إلا الزمخشري، فإنه لم يرتض من الأوجه الإعرابية في (قيله) على قراءاتها كلها شيئا، وإنما اختار أن تكون قسما على القراءات الثلاث: الرفع والنصب والجر[1].

(٤) خبر المبتدأ وخبر إن:

ومنه ما جاء في توجيه أبي السعود قوله – عز اسمه-: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيۡنِكُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ ثُمَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُ بَعۡضُكُم بِبَعۡضٖ وَيَلۡعَنُ بَعۡضُكُم بَعۡضٗا وَمَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ [العنكبوت/٢٥].

قرئت كلمة (مودة) بالرفع[2]، وذكر أبو السعود أنها تحتمل الرفع خبرا لمحذوف أو خبرا لإن[3]. قال أبو السعود: "وقال: أي: إبراهيم – عليه السلام – مخاطبا قومه (إنما اتخذتم من دون الله أوثانا مودة بينكم في الحياة الدنيا): أي: لتتوادوا بينكم وتتواصلوا لاجتماعكم على عبادتها وائتلافكم"[4]، هذا المعنى على القراءة المشهورة بنصب (مودة) تعليلا للاتخاذ[5].

أما رفع (مودة) فالوجه الأول فيه رفعها خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هي)[6]، أي: هي مودودة، أو هي نفس المودة، أو هي سبب مودة بينكم[7].

وعلى هذا الوجه تكون الجملة من المبتدأ والخبر فيها ثلاثة أوجه:

أولها: أن تكون في محل رفع خبر لـ (إن)، على أن تكون (ما) مصدرية أو موصولة حذف عائدها[8].

ثانيها: أن تكون مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وتكون (ما) كافة لـ (إن) عن العمل[1].

---

(١) اللباب لابن عادل ٣٠٤/١٧، وانظر: الكشاف للزمخشري ١٧٠/٤، ١٧١.

(٢) القراءة المشهورة على نصب (مودة)، وقد قرأ برفعها من العشرة ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس عن يعقوب من غير تنوين. انظر: النشر لابن الجزري ٣٤٣/٢، التحبير له أيضا ص:٥٠١. وقرأ بها من الأربعة الزائدين على العشرة ابن محيض واليزيدي. انظر: الإتحاف ٣٥٠/٢.

(٣) انظر: تفسير أبي السعود ٣٢٣/٥.

(٤) السابق الموضع نفسه.

(٥) انظر: إعراب القرآن للدرويش ٦٨٨/٥.

(٦) تفسير أبي السعود ٣٢٣/٥. وانظر: حجة أبي زرعة ص:٥٥٠، إعراب النحاس ص:٧٢٩، المحرر لابن عطية ٣١٣/٤، الدر للسمين ١٧/٩.

(٧) تفسير أبي السعود ٣٢٣/٥، وانظر: الإتحاف للبنا ٤٣٩/٢.

(٨) تفسير أبي السعود ٣٢٣/٥، وانظر: الحجة للفارسي ٤٢٩/٥، البيان للأنباري ٢٤٢/٢.



ثالثها: أن تكون في محل نصب صفة (أوثانا)، و (ما) أيضا كافة[٢].

والوجه الثاني في رفع (مودة) أن تكون خبرا لـ (إن)، واسمها (ما) موصولة، وجملة (اتخذتم) لا محل لها صلة الموصول[٣]، والتقدير: إن الذين اتخذتموهم أوثانا مودة بينكم[٤]. فتكون (المودة) هي ما اتخذوه أوثانا على الاتساع[٥]، أو تحقيقه: إن الذين اتخذتموهم أوثانا ذوو مودة بينكم[٦]، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[٧].

وقد ذكر في رفع (مودة) وجه ثالث أغفل أبو السعود – رحمه الله – ذكره، وهو أن تكون مرفوعة بالابتداء، خبرها (في الحياة الدنيا)[٨]، والكلام قد تم عند قوله (أوثانا)[٩]. وهذه الجملة من المبتدأ والخبر إما أن تكون في محل رفع خبر (إن)، على أن تكون (ما) بمعنى (الذي) اسم (إن)[١٠]، وإما أن تكون مستأنفة لا محل لها من الإعراب[١١]، و (ما) كافة (إن) عن العمل[١٢].

فالسبب الأكبر في تعدد الإعراب في الآية السابقة هو تأدية بعض الكلمات في اللغة أكثر من وظيفة؛ فـ (ما) تعددت وظيفتها ما بين كونها موصولا اسميا بمعنى الذي، أو موصولا حرفيا (مصدرية)، أو كافة (إن) عن عملها.

ومن هذا التعدد كذلك ما جاء في قوله – عز اسمه-: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران/٦٢].

ذكر أبو السعود أن كلمة (القصص) تحتمل وجهين[١٣]:

---

[١] انظر: الدر للسمين ٩/١٧، اللباب لابن عادل ١٥/٣٣٩.

[٢] تفسير أبي السعود ٥/٣٢٣، وانظر: الدر للسمين ٩/١٧.

[٣] تفسير أبي السعود ٥/٣٢٣، وانظر: إعراب النحاس ص: ٧٢٩، الحجة لابن خالويه ص:٧٢٩، الكشف لمكي ٢/١٧٨، الإتحاف للبنا ٢/٣٤٩.

[٤] الكشف لمكي ٢/١٧٨.

[٥] انظر: الكشف لمكي ٢/١٧٨، المحرر لابن عطية ٤/٣١٣، الإتحاف للبنا ٢/٣٤٩.

[٦] الكشف لمكي ٢/١٧٨.

[٧] انظر: الحجة للفارسي ٥/٤٢٨.

[٨] انظر: حجة أبي زرعة ص:٥٥٠، البيان للأنباري ٢/٢٤٢.

[٩] الحجة لابن خالويه ص:٢٨٠.

[١٠] البيان للأنباري ٢/٢٤٢.

[١١] انظر: حجة أبي زرعة ص:٥٥٠، حجة ابن خالويه ص: ٢٨٠.

[١٢] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٧٣.

[١٣] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٧٣.



أولهما: أن تكون خبرا لـ (إن)، وعليه، فـ (هو) ضمير الفصل لا محل له من الإعراب دخلته اللام لكونه أقرب إلى المبتدأ من الخبر، وأصلها أن تدخل المبتدأ[1].

وثاني الوجهين: أن يكون (هو) في محل رفع مبتدأ، و (القصص)خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (إن) [2].

يمثل الوجهان السابقان في رفع (القصص) إحدى المسائل التي اختلف فيها نحاة البصرة والكوفة؛ فالبصريون يسمون (هو) فصلا؛ لأنه دخل ليفصل بين النعت والخبر، فلا يجعلون له محلا إعرابيا. ويسميه الكوفيون عمادا، ويجعلونه إعرابا في حكم ما قبله، لأنه بمنزلة التوكيد له[3].

ويدخل ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو: إن وأخواتها، ويكون من الضمائر المنفصلة للرفع، ولا يكون إلا بين معرفتين، أو معرفة وما قاربها من النكرات[4].

فتقول: كان زيد هو العاقلُ، برفع (العاقل) فتجعل (هو) ابتداء، والعاقل خبره، وإن شئت قلت: كان زيد هو العاقل، بنصب (العاقل) فتجعل (هو) زائدة، فكأنك قلت: كان زيد العاقل[5].

هذا من جهة الإعراب، لكن الأمر يختلف من جهة الدلالة؛ لأن ضمير الفصل إنما يدخل بين المبتدأ وخبره لفائدة الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، ولتوكيد النسبة بين المبتدأ والخبر، واختصاص المسند بالمسند إليه[6].

فوجود الضمير (هو) في الآية (إن هذا لهو القصص الحق) عيَّن أن يكون (القصص) هو الخبر و (الحق) صفته، ولولا الضمير لاحتمل أن يكون (الحق) هو الخبر و (القصص) بدلا من (هذا)، فيكون المعني: إن هذا القصص هو الحق[7].

وعليه، فمعنى الآية الكريمة أن ما قُص من نبأ عيسى وأمه في الآيات قبلها لهو القصص الحق دون ما يدعيه النصارى من ألوهيته – عليه السلام – أو كونه ابنا لله سبحانه

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٧٣/٢.

[2] السابق نفسه.

[3] انظر: الإنصاف للأنباري ص: ٥٦٧ مسألة (١٠٣)، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣.

[4] انظر: المقتضب للمبرد ١٠٣/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣.

[5] المقتضب للمبرد ١٠٣/٤.

[6] انظر: تفسير أبي السعود ٨٣/١، وانظر: الكشاف للزمخشري ٤٦/١.

[7] معاني النحو للسامرائي ٤٤/١.

عما يصفون[1]. فأفاد ضمير الفصل قصر الحقية على ما قصه الله – عز وجل – في شأن عيسى وأمه – عليهما السلام – فهو الحق الذي لا حق سواه. هذا على أظهر الأقوال في المقصود من اسم الإشارة[2]. وبعد، فإني أحسب أن الخلاف الواقع في ضمير الفصل بين أن يشغل محلا أولا خلاف صناعي.

يعكس تباين الآراء بين المدرستين بما لا يؤثر على المعنى؛ لأن معنى الآية – كما أُوضِح سابقاً – أشد سطوة بما لا يلتفت معه إلى مثل هذا النوع من الخلاف، فسواء أكان (هو) فصلا أم مبتدأ فإن المعنى في قوة واحدة لا تتفاوت.

(٥) الخبر والنعت:

من ذلك ما جاء في قوله – تبارك وتعالى -: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ [الأنعام/ ١٣٣].

ذكر أبو السعود في إعراب قوله: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾ وجهين[3]:

الوجه الأول: أن يكون (ربك) مرفوع بالابتداء، (الغنى) خبره[4]، أي: إن الله هو المعروف بالغنى عن كل ما سواه كائنا من كان وما كان، فيدخل فيه غناه عن العباد وعن عبادتهم[5].

وعلى هذا يكون (ذو الرحمة) خبراً آخر[6]، وذهب البعض إلى أن (ذو الرحمة) صفة[7]، والشرطية ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ إما أن تكون خبراً ثالثاً وإما أن تكون استئنافاً لا محل له[8].

ثاني الوجهين: أن يكون (الغني) صفة المبتدأ (ربك)، و (ذو الرحمة) هو الخبر[1]، وتكون الشرطية خبراً ثانياً أو استئنافا[2].

---

(١) انظر: تفسير أبي السعود ٧٣/٢، وانظر: البحر لأبي حيان ٥٠٥/٢، نظم الدرر للبقاعي ٤٤٤/٤.

(٢) انظر البحر لأبي حيان ٥٠٥/٢، نظم الدرر للبقاعي ٤٤٤/٤.

(٣) انظر: تفسير أبى السعود ١٢٤/٣.

(٤) السابق نفسه. وانظر: الدر المصون للسمين ١٥٦/٥، اللباب لابن عادل ٤٣٨/٢٨.

(٥) تفسير أبى السعود ١٢٤/٣.

(٦) انظر: السابق الموضع نفسه، الدر للسمين ١٥٦/٥، إعراب القرآن للدرويش ٤٥٦/٢.

(٧) الإعراب المفصل لبهجت ٣٢٧/٣.

(٨) الدر للسمين ١٥٦/٥، اللباب لابن عادل ٤٣٨/٨، إعراب القرآن للدرويش ٤٥٦/٢.



وقد وردت توجيهات أخرى للآية الكريمة ضرب أبو السعود عنها الذكر صفحاً:

أولها: أن يكون (ربك) مبتدأ و (الغنى) و (ذو الرحمة) صفتين، وجملة (إن يشأ) هي الخبر[٣].

ثانيها: أن يكون (ربك) مبتدأ، و (الغنى) و (ذو الرحمة) والشرطية أخبار ثلاثة عنه[٤].

وإني لأحسب أن أوفق الأوجه أن يجعل (الغنى) خبرا، و (ذو الرحمة) خبراً آخر، وجملة (إن يشأ) استئناف فيه تأكيد لمعنى الجملة قبله؛ فالمقام في الآيات السابقة لقوله: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾ مقام حديث عن أهل الطاعة وأمرهم بها، وأهل المعصية ونهيهم عنها، وبيان أن لكلٍّ درجات مما عملوا، فربما توهم متوهم أن بالله – سبحانه وتعالى – حاجة إلى الطاعة أو عجزًا عن انتقامه وأخذه للمبارزين بالمعاصي[٥]، فقال – عز وجل – مرغبا ومرهبا: (وربك الغنى) فحصر الخبر في المبتدأ، فوحده هو الغنى المطلق عن كل عابد وعبادته، (ذو الرحمة) وحده بإمهال العصاة وتأخير الانتقام منهم، فلا رحمة إلا من الله، ولا موصوف بغنى إلاه[٦].

ثم سيقت الشرطية تأكيدًا لهذا المعنى وإظهارًا لقدرة الله التامة وغناه المطلق[٧]؛ حيث علق الإذهاب في قوله: (إن يشأ يذهبكم) بفعل المشيئة لئلا يظن ظان أن الإهلاك متوقف على شيء غير مشيئته – عز وجل – فقضى بالإمهال رحمة لهم وإكراما للنبي ﷺ [٨].

والمعنى لا يكون بهذه الدرجة من القوة والثبوت على جعل (الغنى ذو الرحمة) وصفين؛ لأن الصفات حقها أن تكون معلومة الانتساب إلى الموصوف عند السامع[٩]، وسورة

---

(١) انظر: أبي السعود ١٢٤/٣.

(٢) انظر: الدر للسمين ١٥٦/٥، اللباب لابن عادل ٤٣٨/٨ .

(٣) الدر للسمين ١٥٦/٥، اللباب لابن عادل ٤٣٨/٨، إعراب القرآن للدرويش ٤٥٦/٢، الإعراب المفصل لبهجت ٣٢٧/٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن للدرويش ٤٥٦/٢.

(٥) انظر: المحرر لابن عطية ٣٤٧/٢، البحر لأبي حيان ٢٢٧/٤.

(٦) انظر: نظم الدرر للبقاعي ٢٧٥/٧.

(٧) انظر: المحرر لابن عطية ٣٤٧/٢، البحر لأبى حيان ٢٢٨/٤.

(٨) انظر: الدرر للبقاعي ٢٧٦/٧.

(٩) ذكره أبو السعود في غير ما موضع، انظر: مثلا ٤٦٨/٦، ٤٦٩.

الأنعام مكية نزلت لخطاب أهل كفر مشركين لا يعرفون الله – عز وجل – ولا عن صفاته شيئا. والله أعلى وأعلم بمراده.

ومن شواهد الخبر والنعت كذلك ما جاء في قوله – عز اسمه – : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝٦ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ۝٧ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٨ ﴾ [الدخان/ ٦-٨].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – في رفع (ربكم) عدة أوجه[١]:

أولها: أن يكون مرفوعا خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو) [٢]، والجملة مستأنفة لا محل لها مقررة لما قبلها من المعاني[٣].

وثانيها: أن يكون بدلا من (رب السماوات) على قراءة من قرأ برفعه[٤].

والوجهين الأخيرين: أن ترفع عطف بيان أو نعتا لـ (رب السماوات) أيضاً على قراءة الرفع[٥]. وقد ضعف أبو السعود وجها نقله دون نسبة؛ حيث صدّره بصيغة التمريض، قال: "وقيل: فاعل لـ (يميت) وفي (يحيى) ضمير راجع إلى (رب السماوات)" [٦]، ذكر هذا الوجه العكبرى في تبيانه مضيفاً للعبارة السابقة قوله: "أو على شريطة التفسير"[٧]؛ بمعنى أن يجعل الرفع في (ربكم) تنازعا بين الفعلين (يحيى) و (يميت) فيجعل لأحدهما ويفسر في الآخر، نحو: يقوم ويقعد زيدُ[٨].

وقد أسقط أبو السعود بعض الأوجه مما جوزه البعض فلم يذكرها:

أولها: أن يكون الرفع في (ربكم) على الابتداء، والخبر جملة (لا إله إلا هو) [٩].

ثانيها: أن يكون خبرا بعد خبر[١]، فـ (إنّ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ لها أخبار خمسة هي على التوالي: (السميع) و (العليم) و (ربُّ السماوات) كأحد توجيهات القراءة برفعها و (لا إله إلا هو) و (ربكم) [٢].

---

[١] انظر: تفسير ابن السعود ١٠٣/٦.

[٢] السابق الموضع نفسه، وانظر: التبيان للعكبرى ٣٢٢/٢، إعراب القرآن الكريم للقاضي ص:٩٨٩.

[٣] انظر: تفسير أبى السعود ١٠٣/٦.

[٤] الرواية المشهورة على جر لفظة (رب) وبه قرأ الكوفيون، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالرفع. انظر: الكشف لمكي ٢٦٤/٢، زاد المسير لابن الجوزى ص: ١٢٨٨.

[٥] انظر: فتح القدير للشوكانى ص: ١٣٤٩، روح المعاني للألوسي ١١٦/٢٥.

[٦] انظر: تفسير أبي السعود ١٠٣/٦.

[٧] التبيان للعكبرى ٣٢٢/٢.

[٨] انظر: اللباب لابن عادل ٣١٤/١٧.

[٩] انظر: التبيان للعكبرى ٣٢٢/٢، اللباب لابن عادل ٣١٤/١٧.



ويظهر لي أن أبا السعود يرفض هذا التتابع للأخبار؛ ففضلا عن عدم ذكره كأحد توجيهات رفع (ربكم)، فإنه قد جوّز في (رب السماوات) أن تكون جملة مستقلة مستأنفة، وجعل جملة (إله إلا هو) استئنافاً أيضاً.

ورد التعدد بين الخبر والنعت في مواضع كثيرة من تفسير أبي السعود ليس المقصود إحصاؤها وإنما الإشارة لطرف منها تنبيهًا على ما سواها، ومن هذه المواضع ما جاء في قوله – عز علا –: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [سبأ/٤٨]، حيث جوز أبو السعود أن يكون (علام) خبرا ثانيا لـ (إن) أو خبرًا لمحذوف أو صفة محمولة على محل (إن) واسمها[٣].

ومنه أيضاً ما جاء في قوله – جل ذكره – : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات/٥٨]، فقد ذكر أبو السعود أن رفع (المتين) على أنه نعت لـ (الرزاق) أو لـ (ذو) أو خبر بعد خبر أو خبر لمضمر[٤].

ويظهر لي أن السبب وراء كثرة هذا النوع من التعدد أن الخبر والنعت أخوان، فالصفات قبل العلم بها أخبار، والأخبار بعد العلم بها صفات[٥]، ولكن التركيب يتطلب أحدهما دون الآخر في بعض الأحيان تبعا لما يقتضيه السياق والمقام، ويجعلهما كليهما على درجة واحدة من الجواز متى زال المانع وتسامح التركيب.

(٦) الفاعل واسم كان:

من شواهده ما جاء في قول الله – عز وجل – : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ ﴾ [الأعراف/١٣٧].

ذكر أبو السعود في قوله (ما كان يصنع فرعون) توجيهات اختلف إعراب (فرعون) تبعا لكل وجه منها، فمرة رفع اسما لـ (كان)، وأخرى فاعلا لـ (يصنع) [٦].

---

[١] انظر: التبيان للعكبرى ٣٢٢/٢، اللباب لابن عادل ٣١٤/١٧.

[٢] انظر: حدائق الروح لمحمد الأمين ٣٦٧/٢٦.

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ٤٥٨/٥.

[٤] انظر: السابق ٢٠٩/٦.

[٥] انظر: السابق ٤٦٩/٦.

[٦] انظر: تفسير أبي السعود ٢٣٤/٣.

فالتوجيه الأول: أن تكون (ما) موصولا اسميا، و (كان) ناقصة، و (فرعون) اسمها مؤخر، و (يصنع) فيه ضمير يعود على (فرعون)، وجملة (يصنع) خبر (كان) قدم على اسمها[1]، والتقدير: ودمرنا الذي كان فرعون يصنعه[2]. والجملة الكونية صلة (ما) والعائد محذوف[3].

على أن بعض النحاة قد ضعف هذا الوجه؛ لأن (يصنع) يصلح أن يعمل في (فرعون) فلا يقدر تأخيره كما لا يقدر تأخير الفعل في قولك: قام زيد[4]. يعني أن قولك: (قام زيد) يجب يجب أن يكون من باب الفعل والفاعل، ولا يجوز أن يُدعى فيه أن (قام) فعل وفاعل، والجملة خبر مقدم، و (زيد) مبتدأ مؤخر لأجل اللبس بباب الفاعل، فكذا الآية موطن الشاهد؛ فإن (يصنع) يصح أن يتسلط على (فرعون) فيرفعه فاعلا، فلا يدعى فيه التقديم[5].

قال مكي: "ويلزم من يجيز هذا أن يجيز: (يقوم زيد) على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير، ولم يجزه أحد"[6]. ورد البعض على هذا بأن المانع من التقديم والتأخير في (قام زيد) هو اللبس، وهو مفقود في الآية، فليس ثمة لبس[7].

واستبعد آخرون الوجه ذاته لأن الفعل الثاني أولى برفع الاسم من الفعل الأول[8]؛ فإن فإن (يصنع) أولى برفع (فرعون) من (كان)، ومثله قوله – وعز علا -: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾ [الجن/٤]، فإن (يقول) أولى برفع (سفيهنا)، وأكثر البصريين لا يجيز رفع (فرعون) و (سفيهنا) وأمثالهما اسما لكان لأولوية الثاني بالرفع[9].

والتوجيه الثاني: أن تكون (ما) موصولة أيضا، و (كان) ناقصة، واسمها ضمير عائد إلى (ما)، و (يصنع فرعون) فعل وفاعل، وجملتها في محل نصب خبر (كان) والعائد محذوف، والتقدير، ودمرنا الذي كان هو يصنعه فرعون[10].

---

[1] انظر: البيان للأبنارى ٣٧٣/١، التبيان للعكبرى ٤٠٤/١.

[2] تفسير أبي السعود ٢٣٤/٣، الدر للسمين ٤٣٩/٥، اللباب لابن عادل ٢٩٠/٩.

[3] الدر للسمين ٤٣٩/٥.

[4] التبيان للعكبرى ٤٠٤/١. وانظر: مشكل مكي ٣٢٨/١.

[5] انظر: الدر للسمين ٤٤٠/٥، اللباب لابن عادل ٢٩١/٩.

[6] مشكل مكي ٣٢٩/١.

[7] انظر: الدر للسمين ٤٤٠/٥، اللباب لابن عادل ٢٩١/١.

[8] انظر: مشكل مكي ٣٢٩/١، البيان للأنبارى ٣٧٣/١.

[9] انظر: مشكل مكي ٣٢٨/١، ٣٢٩.

[10] انظر: تفسير أبي السعود ٢٣٤/٣. وانظر: مشكل مكي ٣٢٨/١، البيان للأنبارى ٣٧٢/١، التبيان للعكبرى ٤٠٤/١، روح المعاني للألوسي ٣٩/٩.



وقد ذهب لهذا التوجيه من ذهب من النحاة فرارا من الاحترازات المرصودة على التوجيه السابق، إلا أنه يبدو لي أن تقدير: (ودمرنا الذي كان هو يصنعه فرعون) فيه من سيما التكلف ما فيه.

وقد أدى إلى هذا التعدد ما وقع من الخلاف بين النحاة حول جواز تقديم خبر (كان) على اسمها لكونه فعلا رافعاً لضمير الاسم[1]، فضلاً عن الخلاف في المتنازعين أيهما أولى بالعمل.

فذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى بالعمل، وذهب البصريون إلى أن الثاني هو الأولى، واستدل أصحاب كل مدرسة بأدلة من السماع والقياس[2]. ويبدو لي أن إضمار المعمول لأحد العاملين المتنازعين هدفه الأكبر الإيجاز والاختصار، يظهر ذلك بتأمل التركيب القرآني وتقديرات النحاة له ولا سيما أن التركيب مفهوم لا غموض فيه.

وقد ذكر أبو السعود توجيهات أخرى للآية الكريمة كانت فيها (كان) زائدة، وشغلت فيها لفظة (فرعون) وظيفة الفاعل لـ (يصنع)[3]. وأحسب أن ليس هناك كبير نفع من حشو المقام بذكرها.

ومثل ما سبق ما جاء في قوله: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴾ [الأنعام/٣٥].

ذكر أبو السعود في رفع (إعراضهم) وجهين:

الوجه الأول: أن يكون فاعلا لـ (كبر)، قدم عليه الجار والمجرور للاهتمام بالمقدم والتشويق إلى المؤخر، والجملة الفعلية (كبر عليك إعراضهم) في محل نصب خبر لـ (كان) مفسرة لاسمها الذي هو ضمير الشأن[4].

وجملة (إن كان كبر) شرط جوابه الشرط الثاني المصدر بالفاء وهو محذوف الجواب، وأصل التركيب: فإن كان الشأن كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقا أو سلماً

---

[1] انظر: همع الهوامع للسيوطي ٣٧٤/١.

[2] انظر: تحقيق المسألة في الإنصاف للأنباري ص:٧٩، وما بعده، مسألة رقم (١٣)، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد بهامش شرح ابن عقيل على الألفية، دار الطلائع، ط/٢، ٢٠٠٤م، ١٣٤/٢، ١٣٥.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٢٣٤/٣. وانظر: الدر للسمين ٤٤٠/٥، اللباب لابن عادل ٢٩١/٩.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ٤١/٣. وانظر: المحرر لابن عطية ٢٨٨/٢.

فافعل[١]. وفي الآية دليل على أن خبر كان وأخواتها يكون ماضيا ولا يحتاج فيه إلى تقدير (قد)[٢] لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب نظما ونثرا[٣]. وذهب بعضهم إلى اختصاص (كان) بذلك ومنعه في غيرها من أخواتها إلا بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة[٤].

التوجيه الثاني: أن يرفع (إعراضهم) اسما لـ (كان) مؤخرا، (كبر) رافع لضمير مستتر عائد على الإعراض، والجملة الفعلية في محل نصب خبر (كان) مقدم على اسمها[٥].

فـ (إعراضهم) مرفوع بـ (كان) واستتر في (كبر) ضميره، وعلى الوجه الأول مرفوع بـ (كبر) فلا ضمير ولا استتار، تماما كما في قوله: ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ ﴾ [الأعراف/١٣٧].

وقد وقع الخلاف بين النحاة في أمثال ذلك لوقوع خبر (كان) جملة، فاختلفوا في تقديمه وتأخيره على أقوال[٦]، ومنع بعضهم تقديم خبرها إذا كان جملة فعلية رافعة لضمير مستتر عائد على اسمها[٧].

ذلك لأن الذي استقر في باب كان أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها من: كان يقوم زيدُ، على أن يكون (يقوم) خبرا مقدما، فقلت: يقوم زيدُ، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر[٨].

وقد خص بعضهم ذلك الاحتراز بباب المبتدأ والخبر لالتباسه بباب الفاعل، أما فيما يخص باب (كان) فإن اللبس مأمون[٩].

هذا، وقد تساءل بعض المفسرين عن جواز أن يكون هذا التركيب وأمثاله من التنازع أولا؟ ذلك لأن كلا من (كان) و (كبر) يتطلب المرفوع من جهة المعنى، وشروط الإعمال موجودة[١٠].

---

[١] انظر: البحر لأبي حيان ١١٩/٤، اللباب لابن عادل ١١٧/٨.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ٤١/٣.

[٣] البحر لأبي حيان ١١٩/٤ .

[٤] انظر: الدر للسمين ٦٠٨/٤، اللباب لابن عادل ١١٧/٨.

[٥] انظر: أبي السعود ٤١/٣.

[٦] انظر: البحر لأبي حيان ١١٩/٤، الدر للسمين ٦٠٨/٤.

[٧] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/١، همع الهوامع للسيوطي ٣٧٤/١.

[٨] قاله ابن عصفور. انظر: همع الهوامع للسيوطي ٣٧٥/١.

[٩] انظر: الدر للسمين ٦٠٨/٤، اللباب لابن عادل ١١٧/٨.

[١٠] انظر: اللباب لابن عادل ١١٨/٨.



وفي جواب هذا قال صاحب الدر المصون: "كنت قديما سألت الشيخ[1] عن ذلك فأجاب بالمنع، محتجا بأن شرط الإعمال ألا يكون أحد المتنازعين مفتقرا إلى الآخر، وألا يكون من تمام معناه، و (كان) مفتقرة إلى خبرها وهو من تمام معناها. وهذا الذي ذكره من المنع وترجيحه ظاهر، إلا أن النحويين لم يذكروه في شروط الإعمال"[2].

فإن (كان) تفتقر إلى (كبر) – وهو المتنازع الثاني على تقدير كون التركيب من التنازع – خبرا لها يتمم معناها، وهو ما حدا بأبي حيان لأن يخرجه من التنازع.

إلا أنني أحسب أنه من التنازع لتوافر شروطه وضوابطه التي نص عليها النحاة، حيث إن كلا المتنازعين فعل، والمتنازع فيه متأخر عنهما، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى، وهو غير سببي مرفوع نحو: زيد قام وقعد أخوه[3].

وظاهر كلام مكي في الشاهد السابق من قوله: ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾ [الأعراف/١٣٧] يفهم منه أنه يعده من التنازع[4]، فيغلب على الظن أن يكون ما ذكره صاحب الدر من شرط للتنازع خاص بشيخه أبي حيان دون غيره من النحاة. والله أعلم بالصواب.

---

[1] يعني شيخه أبا حيان صاحب البحر المحيط.

[2] الدر للسمين ٦٠٨/٤، ٦٠٩.

[3] انظر: في الجملة الفعلية لعبد السلام حامد/ ٧٥-٧٩.

[4] انظر: مشكل مكي ٣٢٩/١.

[٢] القسم الثاني: تعدد الوظائف في حالة النصب:

تنوعت أشكال التعدد بين وظائف النصب في تفسير أبي السعود، ومن صورها ما كان التعدد فيه بين:

1- خبر كان والحال.
2- المفعول به والظرف.
3- المفعول به والحال.
4- المفعول به والمعطوف.
5- المفعول به والمنادى.
6- المصدر المؤكد والحال.
7- المفعول له والحال.
8- الحال والنعت.
9- التوكيد والمفعول به.

وستحاول الباحثة في الصفحات التالية عرض طرف من شواهد التعدد بين وظائف النصب السابقة تنبيهًا بها على ما سواها مما ورد في تفسير أبي السعود رحمه الله.

(١) خبر كان والحال:

من هذا التعدد ما جاء في قوله – جل ذكره –: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلاً ﴾ [النساء/٨٨].

ذكر أبو السعود في توجيه (فئتين) إعرابين[١]:

الإعراب الأول: أن تنتصب حالا من ضمير المخاطبين في (لكم)، والعامل فيها الاستقرار الذي تعلق به (لكم) [٢]، وذلك كما يقال: مالك قائما؟[٣] والتقدير: أيُّ شيء لكم في أمرهم مفترقين أو مختلفين[٤].

---

[١] انظر: أبا السعود ٢/٣٤٠.

[٢] انظر: السابق نفسه. وانظر: إعراب النحاس ص:١٩٩، الجامع للقرطبي ٦/٥٠٥.

[٣] إعراب النحاس ص: ١٩٩، الجامع للقرطبي ٦/٥٠٥.

[٤] انظر: أبا السعود ٢/٣٣٩. وانظر: معاني الزجاج ٢/٨٨، البحر لأبي حيان ٣/٣٢٦.

ومثله قوله – عز وجل – : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر/٤٩]، فـ (ما) الاستفهامية مبتدأ، والجار والمجرور (لكم) خبرها، و (فئتين) و (معرضين) تعربان حالا من الضمير في (لكم)، ومثل هذه الحال تسمي حالا لازمة؛ لأن الكلام لا يتم دونها[١].

هذا مذهب البصريين في كل ما جاء من هذا التركيب؛ فلا يجوز في النكرة المنصوبة في مثل ذلك إلا الحال[٢].

الإعراب الثاني: وهو مذهب الكوفيين – أن تنتصب (فئتين) على أنها خبر (كان) مضمرة والتقدير: ما لكم في المنافقين كنتم فئتين[٣].

وعليه، فإن الكوفيين يجيزون: مالك الشاتم، أي: مالك كنت الشاتم، وهو غير جائز عند البصريين؛ لأن مثل ذلك يكون حالا، والحال إنما تكون نكرة فلا يجوز تعريفها[٤].

ويدل على كونه حالا التزام مجيئه في هذا التركيب نكرة، وهذا كما قالوا في (ضربي زيدا قائما): إن (قائما) لا يجوز نصبه على خبر كان المقدرة، بل على الحال؛ لالتزام تنكيره[٥].

فجعل (فئتين) خبرا لـ (كان) مضمرة يعني جواز تعريفه وتنكيره، "فيجوز في الكلام أن تقول: مالك الناظر في أمرنا، فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة"[٦]. فهو كخبر (كان) (كان) و (ظننت) فأجازوا إدخال الألف واللام فيه[٧].

ويغلب على ظني أن نصبه حالا أقرب من نصبه خبرا لـ (كان) مضمرة، لأن غالب ما ورد في القرآن من مثل ذلك التركيب ورد نكرة كما في الشاهد، وكما في قوله: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر/٤٩]، وقوله: ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴾ [المعارج/٣٦] فلم يأت معرفا، فضلا عن أن مفاد القاعدة النحوية أن مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، ووجه الحال أقرب إلى المعنى؛ حيث أنكر الله – عز وجل – على المسلمين حالهم حيث انقسموا في شأن البعض ممن استأذن النبي ﷺ في الرجوع

---

[١] انظر: اللباب لابن عادل ٥٤٤/٦.

[٢] انظر: إعراب النحاس ص:١٩٩، البحر لأبي حيان ٣٢٦/٣، اللباب لابن عادل ٥٤٤/٦.

[٣] انظر: أبا السعود ٣٤٠/٢. وانظر: البحر ٣٢٦/٣.

[٤] انظر: البحر لأبي حيان ٣٢٦/٣، اللباب لابن عادل ٥٤٤/٦.

[٥] اللباب لابن عادل ٣٢٦/٦.

[٦] معاني الفراء ٢٨١/١ بتصرف.

[٧] انظر: معاني الفراء ٢٨١/١، إعراب النحاس ص: ١٩٩.

بعد أن خرجوا معه إلى غزوة أحد، فقالت فرقة: نقتلهم وقال آخرون: لا نقتلهم، فأنزل الله الآية آمرا إياهم بالاتفاق على تكفيرهم[١] لاحتيالهم على النبي ﷺ ولمخالفتهم أمره[٢].

ومن شواهد خبر كان والحال كذلك ما جاء في قوله – عز اسمه – : ﴿ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ [المائدة/١١٤].

تعدد إعراب (عيدا) بين نصبها خبرا لــ (تكون) أو نصبها حالا من ضمير المائدة[٣].

المائدة[٣].

قال أبو السعود – رحمه الله – : "قوله: (تكون لنا عيدا) في محل النصب على أنها صفة لــ (مائدة)، واسم (تكون) ضمير المائدة، وخبرها: إما (عيدا) و (لنا) حال منه، أو من ضمير (تكون) عند من يجوز إعمالها في الحال، وإما (لنا)، و (عيدا) حال من الضمير في (لنا)، لأنه وقع خبرا فيحمل ضميرا، أو من ضمير (تكون) عند من يرى ذلك، أي: يكون يوم نزولها عيدا نعظمه، وإنما أسند ذلك إلى المائدة لأنه مستعار من شرفها"[٤].

فأبو السعود جعل جملة (تكون لنا عيدا) صفة ثانية للمائدة[٥]، وصفتها الأولى (من السماء)، في أحد وجهيه، وفي (يكون) ضمير مستتر هو اسمها، وأما خبرها ففيه قولان[٦]:

القول الأول: أن يكون (عيدا)، وفي (لنا) وجهان: أولهما: أنه حال من (عيدا)، وهو في الأصل صفة فلما قدمت على العيد انتصبت حالا[٧]. ثانيهما: أنه حال من الضمير في (تكون) وذلك عند من يجوز إعمالها في الحال[٨].

القول الثاني: أن يكون (لنا) هو الخبر، و (عيدا) إما حال من الضمير في (لنا)؛ حيث استقر فيه ضمير المائدة لوقوعه خبرا، وإما حال من ضمير (تكون) عند من يجوزه[٩].

---

[١] انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٥٩٣/١، الجامع للقرطبي ٥٠٣/٦، ٥٠٤.

[٢] انظر: معاني الزجاج ٨٧/٢، تيسير الكريم الرحمن للسعدي ص: ١٨٢.

[٣] انظر: أبا السعود ٥٧٣/٢.

[٤] تفسير أبي السعود ٥٧٣/٢.

[٥] انظر: المحرر لابن عطية ٢٦١/٢.

[٦] انظر: التبيان للعكبرى ٣٣٤/١، اللباب لابن عادل ٦٠٩/٧.

[٧] انظر: التبيان للعكبرى ٣٣٤/١، حدائق الروح لمحمد الأمين ١٥٧/٨، إعراب القرآن للدرويش ٣١٦/٢.

[٨] التبيان للعكبرى ٣٣٤/١، اللباب لابن عادل ٦٠٩/٧.

[٩] انظر: التبيان للعكبرى ٣٣٤/١، اللباب لابن عادل ٦٠٩/٧.



فعامل الحال يشترط فيه أن يكون فعلا أو ما يشبه الفعل مما يعمل عمله، أو ما هو في معنى الفعل كالظرف والجار والمجرور[1]، ومثاله: زيدُ في الدار قائما، فـ (قائما) حال من المضمر في الجار والمجرور، وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار، فهذا العامل في معنى الفعل لأن لفظ الفعل ليس موجوداً[2].

وأحسب أن نصب (عيدا) خبرا لـ (كان) أولى بالمقام؛ لأن المستفاد من جعل (لنا) خبرا هو خصوصية المائدة بهم وعدم كونها لغيرهم، وهذا معلوم من الآيات السابقة، لأنهم طالبوها ولن تنزل إلا عليهم، وإنما المقصود الإخبار بأن تكون عيدا فيكون نزولها عليهم معظما في ذاته وفي دوران موعده. والله عنده علم الكتاب[3].

(٢) المفعول به والظرف:

من هذا التعدد ما جاء في قوله – عز وجل –: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة/١٨٣، ١٨٤].

تعدد نصب (أياما) بين أن تكون مفعولا به أو ظرفا، واختلف في عامل النصب قال أبو السعود: "(أياما معدودات) مؤقتات بعدد معلوم أو قلائل... وانتصابه ليس بالصيام كما قيل لوقوع الفصل بينهما بأجنبي، بل بمضمر دل هو عليه، أعني: صوموا إما على الظرفية أو المفعولية اتساعا، وقيل: بقوله تعالى: (كُتِب) على أحد الوجهين، وفيه أن الأيام ليست محلا له بل للمكتوب فلا تتحقق الظرفية ولا المفعولية المتفرعة عليها اتساعاً"[4].

ذكر أبو السعود في نصه السابق أربعة أوجه:

أولها: أن تكون (أياما) منصوبة بـ (الصيام)، وهو اختيار الزمخشري، ومثل له بقولك: نويت الخروج يوم الجمعة[5]. وقد رده أبو السعود وغيره من النحاة لما فيه من الفصل

---

[1] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى ٢٨٨/١، شرح الرضى على الكافية ١٤/٢.

[2] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٢.

[3] انظر: زاد المسير لابن الجوزى ص: ٤٢٠.

[4] انظر: أبا السعود ٣٤٩/١.

[5] انظر: الكشاف ٢٠٥/١.

الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي؛ فقد فصل بين (الصيام) و (أياما) بقوله: (كما كتب) وهو ليس معمولا للمصدر على أي تقدير[1].

فإن قيل: يجعل (كما كتب) صفة للصيام – وذلك على رأي من يجيز وصف المعرف (بأل) الجنسية بما يجرى مجرى النكرة – فلا يكون أجنبيا، قيل: يلزم من ذلك وصف المصدر قبل ذكر معموله، وهو ممتنع[2]؛ لأن المصدر إذ وصف لا يعمل، وكذلك اسم الفاعل[3].

ثانيها:- وهو اختيار أبي السعود وغالب النحاة – أن تنتصب (أياما) بفعل مضمر يدل عليه (الصيام) ويستفاد من السياق، والتقدير: صوموا أياما معدودات[4]، فيحتمل النصب عندئذ أن يكون على الظرفية[5]، أو على المفعول به اتساعا[6].

ثالثها ورابعها: انتصابه بـ (كُتب) على أحد الوجهين السابقين: الظرفية أو المفعولية[7]، وقد خطّأه أيضا أبو السعود كما ردّه غيره من المعربين والمفسرين[8].

فالظرف محل للفعل، والأيام ليست محلا للكتابة ولا هي واقعة فيها، وإنما الواقع فيها هو متعلق الكتابة وهو الصيام، وأما النصب على المفعول الثاني لـ (كتب) اتساعا فإنه متفرع ومبني على الظرفية، فإذا تبين خطأ النصب على الظرفية تحتم خطأ ما تفرع عليها[9].

هذا، وقد ذكرت أوجه أخرى في نصب (أياما) وفي عامله، إلا أن أبا السعود لم يذكرها فيرجع إلى مظانها[10].

---

(1) انظر: التبيان للعكبرى ١١٨/١، الدر للسمين ٢٦٩/٢.
(2) انظر: الدر للسمين ٢٦٩/٢، اللباب لابن عادل ٢٥٤/٣.
(3) التبيان للعكبرى ١١٨/١.
(4) انظر: التبيان للعكبرى ١١٨/١، الدر للسمين ٢٦٨/٢، أنوار التنزيل للبيضاوي ١٣٤/١.
(5) الدر للسمين ٢٦٨/٢، اللباب لابن عادل ٢٥٤/٣.
(6) التبيان للعكبرى ١١٩/١.
(7) قاله الفراء وتبعه عليه العكبري، انظر: معاني الفراء ١١٢/١، التبيان للعكبرى ١١٩/١، أنوار التنزيل للبيضاوي ١٣٤/١.
(8) انظر: البحر لأبي حيان ٣٨/٢.
(9) انظر: البحر لأبي حيان ٣٨/٢، الدر للسمين ٢٦٩/٢.
(10) انظر: التبيان للعكبرى ١١٨/١، الدر للسمين ٢٦٨/٢، ٢٦٩، اللباب لابن عادل ٢٥٤/٣، ٢٥٥.



من التعدد بين النصب مفعولا به أو ظرفاً كذلك ما ورد في قوله – عز وعلا –: ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ﴾ [القارعة/١-٤].

القارعة القيامة[١]، وقيل: الداهية[٢]، سمي بها يوم القيامة لأنها تقرع الخلائق بأهوالها بأهوالها وأفزاعها، والقرع الضرب بشدة واعتماد[٣]، تقول العرب: قرعتهم القارعة، وفقرتهم الفاقرة إذا وقع بهم أمر فظيع[٤].

ذكر أبو السعود في نصب (يوم) وفي ناصبه عدة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون (يوم) منصوبا بإضمار (اذكر)، كأنه قيل بعد تفخيم أمر القارعة وتشويق النبي ﷺ إلى معرفتها: اذكر يا محمد يوم يكون الناس إلخ فإنه يدريك ما هي[٥]. فـ (يوم) مفعول به لـ (اذكر) [٦].

الوجه الثاني: أن يكون (يوم) منصوبا على الظرفية[٧] والعامل إما مضمر تدل عليه (القارعة) والتقدير: تقرع القارعة يوم يكون الناس[٨]، وإما فعل مقدر رافع لـ (القارعة) الأولى، كأنه قيل: تأتيكم القارعة يوم يكون الناس[٩]، وحسن بعضهم الأول[١٠].

وعلى التقدير الأخير يكون ما بين (القارعة) وظرفها اعتراضا، واعتُرِض عليه بأنه بعيد جدا منافر لنظم الكلام[١١].

وقد ذهب البعض إلى أن عامل النصب في اليوم (القارعة) نفسها[١]، وردّه أبو حيان، قال: "فإن كان عُنِي بالقارعة اللفظ الأول فلا يجوز؛ للفصل بين العامل وهو في صلة (أل)

[١] غريب القرآن للسجستاني ص:١٦٢، العمدة في غريب القرآن لمكي ص:٣٥٥.
[٢] غريب القرآن للسجستاني ص:١٦٢.
[٣] تفسير أبي السعود ٥٨٠/٦، وانظر: اللباب لابن عادل ٤٦٩/٢٠.
[٤] اللباب لابن عادل ٤٦٩/٢٠، ٤٧٠.
[٥] تفسير أبى السعود ٥٨١/٦ وانظر: التبيان للعكبرى ٤٠٣/٢.
[٦] انظر: اللباب لابن عادل ٤٧٠/٢٠.
[٧] معاني الزجاج ٣٥٥/٥، مشكل مكي ٤٩٥/٢.
[٨] انظر: مشكل مكي ٤٩٥/٢، الكشاف للزمخشري ٦٢٥/٤، الإعراب المفصل لبهجت ٤٩٦/١٢.
[٩] انظر: مشكل مكي ٤٩٥/٢، اللباب لابن عادل ٤٧٠/٢٠.
[١٠] مشكل مكي ٤٩٥/٢ .
[١١] اللباب لابن عادل ٤٧٠/٢٠.

والمعمول بالخبر، وكذا لو صار (القارعة) علما للقيامة لا يجوز أيضاً. وإن كان عنـي بـ (القارعة) اللفظ الثاني أو الثالث فلا يلتئم معنى الظرف معه"[٢].

الوجه الأخير: ذكر أبو السعود أن الفتحة في (يوم) فتحة بناء ومحل (اليوم) رفع على أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف. قال: "(يوم) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف وحركته الفتح لإضافته إلى الفعل وإن كان مضارعا كما هو رأي الكوفيين، أي: هي يوم يكون الناس فيه كالفراش المبثوث في الكثرة والانتشار والضعف والذلة والاضطراب والتطاير إلى الداعي كتطاير الفراش إلى النار"[٣].

(٣) المفعول به والحال:

من شواهد هذا التعدد ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ وَقَطَّعۡنَـٰهُمُ ٱثۡنَتَیۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمًا ﴾ [الأعراف/١٦٠].

جوز أبو السعود – رحمه الله – في (اثني عشرة) أن تكون منصوبة مفعولا ثانياً للفعل (قطع) لتضمنه معنى التصيير، وتأنيث (اثنتي) لحملها على الأمة أو القطعة، والتقدير: صيرناهم اثنتي عشرة قطعة أو أمة متميزاً بعضها من بعض[٤].

وجوز نصبها حالا من مفعول (قطعناهم) على تعديه لمفعول واحد، والتقدير: فرقناهم معدودين هذا العدد[٥].

إلا أن بعض المفسرين قد ذهب إلى أن أظهر الوجهين ثانيهما: لأن (قطّع) لم يضمّن معنى ما يتعدى لمفعولين[٦]، "فلم يعد النحويون (قطعنا) في باب (ظننت)" [٧].

وعلى أية حال، فإن غالب المعربين ذهب إلى أن تمييز (اثنتي عشرة) محذوف لفهمه من المعنى، فلا يجوز إعراب (أسباطا) تمييزا له، بل هو بدل من التمييز المحذوف[١].

---

[١] انظر: مشكل مكي ٤٩٥/٢، المحرر لابن عطية ٥١٦/٥، التبيان للعكبرى ٤٠٣/٢.

[٢] البحر لأبي حيان ٥٠٤/٨، وانظر: اللباب لابن عادل ٤٧٠/٢٠.

[٣] تفسير أبي السعود ٥٨١/٦.

[٤] انظر: تفسير أبي السعود ٢٥٤/٣، ٢٥٥، الكشاف للزمخشري ٢١١/٢، التبيان للعكبري ٤٠٨/١.

[٥] انظر: تفسير أبي السعود ٢٥٥/٣، التبيان للعكبري ٤٠٨/١.

[٦] اللباب لابن عادل ٣٤٩/٩.

[٧] البحر لأبي حيان ٤٠٥/٤.



وإنما لم يجعل (أسباطا) تمييزاً من وجهين، أولهما: أن المعدود مذكر، فأسباط جمع (سبط)، فالتركيب وفق القواعد، اثني عشر، ثانيهما: أن تمييز العدد المركب، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب، و (أسباطا) جمع[2].

ولم يجوز كون (أسباطا) تمييزاً إلا الزمخشري، قال: "فلو قلت: مميز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعا؟ وهلا قيل: اثني عشر سبطا؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقا؛ لأن المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع (أسباطا) موضع قبيلة"[3].

وقد جمع أبو السعود – رحمه الله – بين متابعة الجمهور ومتابعة الزمخشري فجوز الوجهين، قال: "و (أسباطا) بدل منه أو مميز له، على أن كل واحدة من اثنتي عشرة قطعة أسباطا لا سبط"[4].

ومن نماذج التعدد بين المفعول به والحال ما جاء في قوله – جل ذكره –: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ﴾ [يونس/٥].

تعدد احتمال نصب (ضياء) تبعاً لمعنى (جعل) [5]، فإن (جعل) إما أن يكون بمعنى الإنشاء والإبداع، وعليه، فإن (ضياءً) تنصب حالا من مفعوله، ولابد من تقدير مضاف محذوف، أي: خلقها حال كونها ذات ضياء أو ضياءً محضًا للمبالغة[6].

وإما أن يكون (جعل) بمعنى التصيير فيتعدى لمفعولين يكون (ضياء) ثانيهما[1]، ولابد من تقدير مضاف أي: (جعل الشمس ذات ضياء والقمر ذا نور) إلا أن يحمل على المبالغة وكأنهما جعلا نفس الضياء والنور[2].

---

(1) انظر: على سبيل المثال إعراب النحاس ص:٣٢٧، مشكل مكي ٣٣٢/١، البيان للأنباري ٣٧٦/١، التبيان للعكبري ٤٠٨/١، البحر لأبي حيان ٤٠٥/٤، اللباب لابن عادل ٣٤٩/٩.

(2) انظر: البيان للأنباري ٣٧٦/١، اللباب لابن عادل ٣٤٩/٩.

(3) الكشاف للزمخشري ٢١١/٢، وقد ردّ أبو حيان على الزمخشري مذهبه ذلك واستدل على بطلان رأيه بدلائل أراه أصاب فيها، هذا فضلا عن أنه لا داعي ملح لمخالفة القواعد وما عليه الجمهور، انظر: البحر لأبي حيان ٤٠٥/٤.

(4) تفسير أبي السعود ٢٥٥/٣، وانظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٤٦٣/١.

(5) الدر المصون للسمين ١٥١/٦، اللباب لابن عادل ٢٦٥/١٠، روح المعاني للألوسي ٦٧/١١.

(6) انظر: تفسير أبي السعود ٤٦٧/٣.



ومثل ذلك ما جاء في قوله – عز وجل -: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدًا ضِرَارًا وَكُفۡرًا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادًا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [التوبة/١٠٧].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – في نصب (ضرارا) ثلاثة أوجه[٣]:

أولها: أن يكون مفعولا ثانياً لـــ (اتخذوا) [٤].

ثانيها: أن ينصب على أنه مصدر بمعنى الفاعل وقع حالا من ضمير (اتخذوا) أي: اتخذوه مضارين للمؤمنين[٥].

ثالثها: أن ينصب على المصدرية لفعل مقدر منصوب على الحالية أي: يضارون بذلك ضرارا[٦]، وأحسب أن الوجه السابق يؤدي المعنى ذاته، فضلا عن أن هذا الوجه فيه مزيد تقدير.

وزاد بعض المفسرين والمعربين وجها آخر لم يذكره أبو السعود، حتى إن البعض جعله الوجه الأوحد في نصب (ضرارا) [٧]، وهو نصبه مفعولا له[٨]، والمعنى: اتخذوه للضرار والكفر والتفريق والإرصاد، فلما حذفت اللام أفضى الفعل فنصب[٩].

ويترجح عندي – وفقا لما أفهم من قصة مسجد الضرار – أن أقرب الأوجه للمعنى النصب مفعولا لأجله؛ لما فيه من الإلماح لعلة بناء المسجد وعلة هدم النبي إياه وتحريقه، أو النصب على الحالية؛ لما فيه من الإشارة إلى حقيقة حال من بنوه، فلست أرى ما يراه البعض

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٥٤/١٠، فتح القدير للشوكاني ص:٦١١، الإعراب المفصل لبهجت ١١/٥، إعراب القرآن الكريم للقاضي ص: ٤١٤.

(٢) فتح القدير للشوكاني ص: ٦١١.

(٣) تفسير أبي السعود ٤٣٨/٣.

(٤) انظر: التبيان للعكبري ٢٩/٢، البحر لأبي حيان ١٠٢/٥.

(٥) انظر: البحر لأبي حيان ١٠٢/٥، الدر المصون للسمين ١٢٠/٦، إعراب القرآن للدرويش ٢٧٦/٣.

(٦) انظر: الدر المصون للسمين ١٢٠/٦، إعراب القرآن للدرويش ٢٧٦/٣.

(٧) انظر: زاد المسير لابن الجوزي ص:٦٠٦.

(٨) انظر: البحر لأبي حيان ١٠٢/٥، الدر المصون للسمين ١٢٠/٦، إعراب القرآن للدرويش ٢٧٦/٣.

(٩) زاد المسير لابن الجوزي ص: ٦٠٦.



من أن الأوجه كلها متساوية الرجحان، فمن حيث التركيب نعم، أما من حيث المعنى فأحسب أنها مختلفة.

(٤) المفعول به والمعطوف:

من نماذج هذا التعدد ما جاء في قول الله – عز وجل –: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ ﴾ [الحج/٢٣].

ذهب أبو السعود – رحمه الله – إلى أن نصب (لؤلؤا) يحتمل وجهين[١]:

أولهما: أن يكون منصوبا بالعطف على محل الجار والمجرور (من أساور) [٢] على معني: يحلون فيها أساور من ذهب ويحلون لؤلؤا[٣]، أو بالعطف على المفعول المحذوف والتقدير: والتقدير: يحلون فيها الملبوس من أساور ولؤلؤا، فـ (لؤلؤا) عطف على الملبوس[٤].

ثانيهما: أن يكون منصوبا بفعل مضمر يدل عليه (يحلّون)، ذهب البعض إلى أن تقديره (يؤتون) [٥] أو (يلبسون) [٦]، وذهب بعض آخر إلى أن تقديره (يعطون) [٧].

ومما تعدد احتمال نصبه بين المفعول به والمعطوف ما جاء في قوله – عز اسمه –: ﴿ وَقَوۡمَ نُوحٖ مِّن قَبۡلُۖ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ﴾ [الذاريات/٤٦].

فقد ذكر أبو السعود أن (قوم) منصوب بفعل مقدر يدل عليه ما قبله، والتقدير: (وأهلكنا قوم نوح) أو (واذكر قوم نوح) [٨].

---

(١) انظر: تفسير أبي السعود ١٧/٥.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٤١٩/٣، ٤٢٠، المحرر الوجيز لابن عطية ١١٥/٤، التبيان للعكبري ٢٠٠/٢.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٤١٩/٣، ٤٢٠ والإتحاف للبنا ٢٧٣/٢.

(٤) اللباب لابن عادل ٥٣/١٤. وانظر: التبيان للعكبري ٢٠٠/٢.

(٥) انظر: تفسير أبي السعود ١٨/٥. وانظر: المحتسب لابن جني ٧٨/٢، الكشاف للزمخشري ٢١٩/٣، اللباب لابن لابن عادل ٥٣/١٤، الإتحاف للبنا ٢٧٣/٢.

(٦) المحتسب لابن جني ٧٨/٢.

(٧) البيان للأنباري ١٧٢/٢، التبيان للعكبري ٢٠٠/٢.

(٨) تفسير أبي السعود ٢٠٧/٦، مشكل مكي ٣٢٥/٢، البحر المحيط لأبي حيان ١٣٩/٨، ١٤٠.



أو منصوب بالعطف على محل (في عاد) [١]، قال: "وقيل: هو معطوف على مفعول (فأخذناه)" [٢].

وقد تعددت الأقوال فيما عطف عليه (قوم) بما لم يورده أبو السعود:

فذهب البعض إلى عطف (قوم) على الضمير في (فأخذتهم الصاعقة) وهو من العطف على المعنى؛ فإن معنى (أخذتهم الصاعقة) أهلكناهم، فالمعنى: أهلكناهم وأهلكنا قوم نوح[٣].

وقد استشكل البعض هذا الوجه ظنا أنه عطف على لفظ الضمير في (فأخذتهم)؛ لأن قوم نوح لم تأخذهم الصاعقة وإنما أهلكوا بالغرق، إلا أن يراد بالصاعقة الداهية والنازلة العظيمة من أي نوع كانت[٤].

ولهذا ذهب بعضهم إلى أن الأحسن أن يكون قوله: (وقوم نوح) محمولا على قوله: (فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم)؛ لأن المعنى: فأغرقناه وجنوده وأغرقنا قوم نوح[٥].

وذهب البعض إلى عطفه على الضمير في (فنبذناهم في اليم)، وناسب ذلك أن قوم نوح مغرقون من قبل[٦].

وذهب البعض إلى أنه معطوف على محل (في موسى) [٧]، واستضعفه بعضهم[٨]، وأحسبه محقا؛ لأن بدائل العطف على اللفظ متوفرة كما سبق بيانها فليست الحاجة ماسة لعطفه على موضع (في موسى)، أو موضع (في عاد) كما ذكره أبو السعود، كأن يكون فيه معنى لا يتأتى على غيره، وإنما يفي بمعناه نصبه بفعل محذوف تقديره (اذكر) أو (أهلكنا) كما أُوضح.

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٦/٢٠٧.

[٢] السابق ٦/٢٠٧.

[٣] معاني القرآن للزجاج ٥/٥٧، الكشف لمكي ٢/٢٨٩.

[٤] انظر: الدر المصون للسمينج١٠/٥٧.

[٥] معاني القرآن الزجاج ٥/٥٧، الكشف لمكي ٢/٢٨٩.

[٦] الدر المصون للسمين ١٠/٥٧.

[٧] التبيان للعكبري ٢/٣٤٢، الدر المصون للسمين ١٠/٥٧.

[٨] انظر: الدر المصون للسمين ١٠/٥٧.



(٥) المفعول به والمنادى:

جاء ذلك التعدد في قوله – عز وجل –: ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا * ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ [الإسراء/٢، ٣].

جوز أبو السعود – رحمه الله – أن تكون (ذرية) منصوبة على النداء[١] وخُصص ذلك بقراءة الخطاب في (تتخذوا) على النهي، أي: يا ذرية من حملنا مع نوح لا تتخذوا[٢]، والمراد تأكيد الحمل على التوحيد بتذكير إنعام الله – تعالى– عليهم في ضمن إنجاء آبائهم من الغرق في سفينة نوح عليه السلام[٣].

"فأما من قرأ (لا يتخذوا) بالياء فـ (ذرية) مفعول لا غير، ويبعد النداء؛ لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب، فلا يجتمعان إلا على بعد"[٤].

وقد ردّ البعض ذلك مستدلا بما يجوز من أن ينادي الإنسان شخصاً ويخبر عن آخر، فيقول: (يا زيد، ينطلق بكر، وفعلتَ كذا)، و (يا زيد ليفعلْ عمروُ كَيْتَ وكَيْتَ)[٥].

أيضاً جوز أبو السعود نصب (ذرية) على أنها أحد مفعولي (يتخذوا) بالياء على قراءة النفي، ويكون (من دوني) حالاً من (وكيلا)، فيكون كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران/٨٠][٦]، ويكون المعنى: أن لا يتخذ بشر إلها من دون الله[٧].

ورد أبو السعود وجها ثالثاً في نصب (ذرية) وهو أن تكون منصوبة على الاختصاص، وقد تابع فيه الزمخشري حيث بدءا به[٨].

---

(١) انظر: تفسير أبي السعود ٤٠٤/٤.

(٢) انظر: مشكل مكي ٢٦/٢، البيان للأنباري ٨٦/٢.

(٣) تفسير أبي السعود ٤٠٤/٤، وانظر: معاني القرآن للزجاج ٢٢٦/٣.

(٤) مشكل مكي ٢٦/٢. وانظر: البيان للأنباري ٨٦/٢.

(٥) انظر: اللباب لابن عادل ٢٠٧/١٢.

(٦) انظر: تفسير أبي السعود ٤٠٤/٤.

(٧) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٤٣٧/٣.

(٨) انظر: تفسير أبي السعود ٤٠٤/٤. وانظر: الكشاف للزمخشري ٣/٣.



وقد ورد في توجيه نصب (ذرية) أوجه أخرى لم يوردها أبو السعود.

أولها: أن تنصب (ذرية) على البدل من (وكيلا)، أي: لا تتخذوا من دوني ذرية من حملنا[١]، ووسمه البعض بالتكلف[٢].

ثانيها: أن تنصب على البدل من (موسى)[٣]، وعلق عليه البعض بقوله: "وفيه بُعد"[٤].

ثالثها: أن تكون منصوبة بإضمار (أعني)[٥]، ورماه بعضهم بالضعف[٦].

رابعها: أن تكون منصوبة على المفعول الأول لـ (تتخذوا) على قراءته بالتاء، والمفعول الثاني (وكيلا) قدم على الأول[٧]، على أن يكون وكيلا مفرد اللفظ والمعنى به جمع، أي: لا تتخذوا ذرية من حملنا مع نوح وكيلا كقوله: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران/٨٠][٨].

(٦) المصدر المؤكد والحال:

من نماذج هذا التعدد ما جاء في قول الله – جل وعلا –: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ [النساء/٤].

اختلف المفسرون في المراد بـ (نحلة) وبناءً على معناها اختلف إعرابها فقال بعضهم: نحلة بمعنى فريضة؛ لأن النحلة في اللغة معناها الديانة والملة والشرعة والمذهب[٩]. وجعلها البعض بمعنى الهبة والعطية من (نحله كذا) إذا أعطاه ووهبه عن طيب نفس ورضا منه[١٠]. ونقل أبو السعود عن الزجاج أنها بمعنى (تديُّنا)[١١].

---

[١] البيان للأنباري ٨٦/٢، التبيان للعكبري ١٢٤/٢، اللباب لابن عادل ٢٠٦/١٢.

[٢] المحرر الوجيز لابن عطية ٤٣٧/٣.

[٣] التبيان للعكبري ١٢٤/٢.

[٤] اللباب لابن عادل ٢٠٦/١٢.

[٥] مشكل مكي ٢٦/٢، البيان للأنباري ٨٦/٢، التبيان للعكبري ١٢٤/٢.

[٦] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٤٣٧/٣.

[٧] انظر: مشكل مكي ٢٥/٢، الكشاف للزمخشري ٣/٣، اللباب لابن عادل ٢٠٧/٢.

[٨] الكشاف للزمخشري ٣/٣، اللباب لابن عادل ٢٠٧/٢.

[٩] انظر: تفسير أبي السعود ٢٢٩/٢. وأحكام القرآن لابن العربي ٤١٣/١، مفاتيح الغيب للرازي ١٨٦/٩.

[١٠] انظر: تفسير أبي السعود ٢٢٩/٢، معاني القرآن للفراء ٢٥٦/١، أحكام القرآن لابن العربي ٤١٣/١، روح المعاني للألوسي ١٩٨/٤.

[١١] انظر: معاني القرآن للزجاج ١٢/٢.



وقد فصل أبو السعود – رحمه الله – احتمالات نصب (نحلة) بناءً على المعاني السابقة المنقولة فيها:

أولاً: إن (نحلة) على المعنى الأول – وهو الفريضة – تنصب على الحالية من (الصدقات)، والتقدير: منحولات، والمعنى: أعطوهن مهورهن حال كونها فريضة من الله تعالى[1].

ثانيًا: وإذا كانت النحلة بمعنى الهبة أو العطية ففيها تفصيل:

- فإذا كانت الهبة من الله تفضلا منه على النساء، فإن النحلة تنتصب على الحالية من الصدقات كالوجه السابق[2].
- وأما إذا كانت الهبة والعطية من جهة الأزواج فإن (نحلة) تحتمل النصب على المصدرية[3]، والعامل فيها الفعل قبلها؛ لأن الإيتاء والنحلة بمعنى الإعطاء، فآتوهن بمعنى انحلوهن، فهو مصدر على غير الصدر نحو: (قعدت جلوسا)[4]، فكأنه قيل: انحلوا النساء صدقاتهن نحلة، أي: أعطوهن مهورهن عن طيبة أنفسكم[5].

وتحتمل أيضاً على المعنى ذاته أن تكون منصوبة على الحالية من ضمير (ءاتوا)[6]، أي: آتوهن صدقاتهن ناحلين طيبي النفوس بالإعطاء[7]، أو من (الصدقات) أي: منحولة معطاة معطاة عن طيبة الأنفس[8]، وزاد بعضهم أن تكون حالا من (النساء)[9]، ولم يذكره أبو السعود.

---

(1) انظر: تفسير أبي السعود ٢/٢٢٩.اللباب لابن عادل ٦/١٧١، روح المعاني للألوسي ٤/١٩٨، حدائق الروح والريحان لمحمد الأمين ٥/٤١١.

(2) تفسير أبي السعود ٢/٢٢٩. وانظر: اللباب لابن عادل ٦/١٧١، حدائق الروح لمحمد الأمين ٥/٤١١.

(3) تفسير أبي السعود ٢/٢٢٩. وانظر: اللباب لابن عادل ٦/١٧١، إعراب القرآن للدرويش ١/٦١٣.

(4) اللباب لابن عادل ٦/١٧١.

(5) إعراب القرآن للدرويش ١/٦١٣.

(6) تفسير أبي السعود ٢/٢٢٩، اللباب لابن عادل ٦/١٧١، روح المعاني للألوسي ٤/١٩٨.

(7) تفسير أبي السعود ٢/٢٢٩، إعراب القرآن للدرويش ١/٦١٣.

(8) انظر: روح المعاني للألوسي ٤/١٩٨ إعراب القرآن للدرويش ١/٦١٣.

(9) انظر: اللباب لابن عادل ٦/١٧١، روح المعاني للألوسي ٤/١٩٨.



ثالثاً: وأما إذ كانت النحلة بمعنى الديانة أو التدين، فإن انتصابها على أنها مفعول له[١]، والمعنى: أعطوهن ديانة وشرعة[٢].

وقد زاد بعض المفسرين وجها آخر في نصب (نحلة) لم يورده أبو السعود، وهو أن تنتصب بإضمار فعل بمعنى (شرع) أي: نحل الله ذلك نحلة، أي: شرعه شرعة ودينا[٣].

ويغلب على ظني أن هذا الوجه لا حاجة إليه؛ فإن وجه نصبها مصدرا على غير الصدر فيه غناء عن ذلك، فضلا عما في هذا الوجه من تكلف التقدير، وما ليس فيه تقدير أولى.

ومن نماذج التعدد بين المصدر المؤكد والحال ما جاء في قول الله – جل وعلا-: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ﴾ [الأنفال/١٥].

ذكر أبو السعود في نصب (زحفا) وجهين[٤]:

- الوجه الأول: أن ينتصب (زحفا) على أنه مصدر مؤكد لفعل محذوف وقع حالا من مفعول (لقيتم)[٥]، والتقدير: إذا لقيتم الذين كفروا يزحفون زحفا[٦]، أو زاحفين زحفا[٧]، زحفا[٧]، فالفعل المضمر هو الحال.
- الوجه الثاني: أن ينتصب (زحفا) على الحال من (الذين كفروا)[٨]، أي: إذا لقيتم الذين كفروا زاحفين نحوكم[٩].

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٢٢٩/٢.

[٢] انظر: معاني القرآن للزجاج ١٢/٢، اللباب لابن عادل ١٧١/٦، روح المعاني للألوسي ١٩٨/٤، إعراب القرآن القرآن للدرويش ٦١٣/١.

[٣] اللباب لابن عادل ١٧١/٦.

[٤] انظر: تفسير أبي السعود ٣٠٨/٣.

[٥] تفسير أبي السعود ٣٠٨/٣. وانظر: التبيان للعكبري ٦/٢، الدر المصون للسمين ٥٨٣/٥.

[٦] التبيان للعكبري ٦/٢.

[٧] البحر المحيط لأبي حيان ٤٦٩/٤، الدر المصون للسمين ٥٨٣/٥.

[٨] انظر: إعراب القرآن للنحاس ص:٣٤٤، التبيان للعكبري ٦/٢، الإعراب المفصل لبهجت ١٧٦/٤.

[٩] انظر: تفسير أبي السعود ٣٠٨/٣.



وقد اختُلف في صاحب الحال فذهب البعض إلى أنه فاعل (لقيتم)، أي: وأنتم زاحفين نحوهم[١]، وذهب آخرون إلى أن (زحفا) حال من الفاعل والمفعول كليهما، أي: إذا لقيتموهم متزاحفين هم وأنتم[٢].

وقد ردّ أبو السعود هذين القولين مختارا أن يكون حالا من المفعول فقط، قال: "وأما كونه حالا من فاعله أو منه ومن مفعوله معا كما قيل فيأباه قوله تعالي: (فلا تولوهم الأدبار) إذ لا معنى لتقييد النهي عن الإدبار بتوجههم السابق إلى العدو أو بكثرتهم، بل توجه العدو إليهم وكثرتهم هو الداعي إلى الإدبار عادة والمحوج إلى النهي عنه"[٣]. وهذا من دقائق المعاني التي قلما ينتبه إليها إلا بالفطنة إلى فاعلية معاني الوظائف النحوية وأثرها على التركيب ودلالته بعامة، فرحم الله أبا السعود.

(٧) المفعول له والحال:

من شواهد هذا التعدد ما جاء في قوله – تبارك اسمه –: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ﴾ [البقرة/٢٣١].

فقد تعدد احتمال نصب (ضرارا) بين المفعول لأجله والحال، قال أبو السعود – رحمه الله–: "و (ضرارا) نصب على العلية أو الحالية، أي: لا تمسكوهن للمضارّة أو مضارّين، واللام في (لتعتدوا) متعلقة بـــ (ضرارا) أي: لتظلموهن بالإلجاء إلى الافتداء"[٤]. وهذا ما عليه غالب المعربين في نصب (ضرارا) [٥].

ومثل ذلك ما جاء في قول الله – عز وجل–: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ﴾ [النساء/٤٦].

---

[١] انظر: الدر المصون للسمين ٥٨٣/٥، أنوار التنزيل للبيضاوي ٤٨١/١.

[٢] الكشاف للزمخشري ٢٤٤/٢، الدر المصون للسمين ٥٨٣/٥، أنوار التنزيل للبيضاوي ٤٨١/١.

[٣] تفسير أبي السعود ٣٠٨/٣.

[٤] السابق ٤٠٢/١.

[٥] انظر: على سبيل المثال التبيان للعكبري ١٤١/١، البحر لأبي حيان ٢١٨/٢، الدر المصون للسمين ٤٥٧/٢، اللباب لابن عادل ١٥٢/٤، ١٥٣، إعراب القرآن الكريم للقاضي ص:٧١.

ذهب أبو السعود – كغيره من العلماء- [١] إلى أن نصب (ليا وطعنا) إما لأنهما مفعول له أو حال، قال – رحمه الله -: "وانتصابهما على التعليل لـ (يقولون) باعتبار تعلقه بالقولين الأخيرين، أي: يقولون ذلك لصرف الكلام عن وجهه إلى السب والطعن في الدين، أو على الحالية، أي: لاوين طاعنين في الدين"[٢]، على أنهما مصدران وقعا موقع الحال[٣].

ومثله ما جاء في قوله – جل وعلا-: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ﴾ [الأنعام/١١٢].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – في نصب (غرورا) ثلاثة أوجه[٤]:

- الوجه الأول: أن تكون مفعولا له ناصبه (يوحي)، أي: ليغروهم[٥].
- الوجه الثاني: أن تنتصب على أنها مصدر وقع موقع الحال، أي: غارّين[٦].
- الوجه الثالث: أن ينتصب (غرورا) على أنه مصدر مؤكد لفعل مقدر هو حال من فاعل (يوحي) أي: يغرون غرورا[٧]. وفي سابقه وفاء بالمعنى وغناء عن التقدير.

وزاد بعضهم وجها رابعًا لم يذكره أبو السعود وهو أن ينتصب (غرورا) على البدل من (زخرف القول) وهو مفعول (يوحي) [٨].

ومن التعدد بين المفعول له والحال كذلك ما جاء في قوله – عز اسمه -:﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ وَيُقۡذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٖ * دُحُورٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ وَاصِبٌ ﴾ [الصافات/ ٨، ٩].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن (دحورا) يحتمل النصب على ثلاثة أوجه[٩]:

---

[١] انظر: إعراب القرآن للنحاس ص:١٨٧، معاني القرآن للزجاج ٢/٥٩، التبيان للعكبري ٢/٢٦٣.

[٢] تفسير أبي السعود ٢/٢٩٧.

[٣] التبيان للعكبري ٢/٢٦٣، اللباب لابن عادل ٦/٤١٠.

[٤] انظر: تفسير أبي السعود ٣/١٠٧.

[٥] البيان للأنباري ١/٣٣٥، التبيان للعكبري ١/٣٦٩، البحر لأبي حيان ٤/٢١٠، روح المعاني للألوسي ٨/٥.

[٦] انظر: مشكل مكي ١/٢٨٥، التبيان للعكبري ١/٣٦٩، البحر لأبي حيان ٤/٢١٠.

[٧] انظر: البيان للأنباري ١/٣٣٥، البحر لأبي حيان ٤/٢١٠، روح المعاني ٨/٥.

[٨] انظر: البيان للأبناري ١/٣٣٥.

[٩]انظر: تفسير أبي السعود ٥/٥١٩.



- الوجه الأول: أن يكون مفعولا له، فهو علة للقذف، أي: يقذفون للدحور، أي: لأجل الطرد[١].
- الوجه الثاني: أن يكون انتصابه على الحال، وقد اختلف في ذلك؛ فذهب البعض إلى أنه حال بنفسه من دون تأويل؛ فدحور جمع (داحر) نحو: قعود جمع (قاعد)[٢]، وهو ما اختاره أبو السعود، وذهب آخرون إلى أنه مصدر في موقع الحال، أي: ذوي دحور أو مدحورين[٣].
- الوجه الثالث: أن يكون (دحورا) منتصبا على أنه مصدر موكد لـ (يقذفون) لأنهما من وادٍ واحد؛ فإن (يقذفون) بمعنى (يدحرون)، يقال: دحرته دحرا ودحورا أي: طردته[٤]، فهذا مما ينوب فيه عن المصدر مرادفه، فالقذف والطرد متقاربان[٥].

وقد زاد بعض العلماء وجها آخر في نصب (دحورا) لم يذكره أبو السعود وهو أن ينتصب (دحورا) على أنه مصدر مؤكد لفعل محذوف، والتقدير، يدحرون دحورا، وقد دلّ على ذلك الفعل قوله (ويقذفون)[٦].

ويغلب على ظني أن هذا الوجه من نافلة القول هنا؛ لأن جعل (دحورا) نائبا عن المصدر المؤكد قد وفى بالمعنى من دون تقدير، فالأجدر اتباع الأصل وهو عدم التقدير.

(٨) الحال والنعت:

ومن شواهده ما جاء في قول الله – عز وعلا-:﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة/٧٧].

---

[١] انظر: البحر لأبي حيان ٣٣٨/٧، الدر المصون للسمين ٢٩٣/٩، إعراب القرآن للدرويش ٣٦٥/٦.

[٢] انظر: الدر المصون للسمين ٢٩٤/٩، إعراب القرآن وبيانه للدرويش ٣٦٥/٦.

[٣] انظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٢٣/٢٦، البحر لأبي حيان ٣٣٨/٧، الدر المصون للسمين ٢٩٣/٩.

[٤] الجامع للقرطبي ١٢/١٨، وانظر: إعراب القرآن للدرويش ٣٦٥/٦.

[٥] انظر: إعراب القرآن للدرويش ٣٦٥/٦.

[٦] مفاتيح الغيب للرازي ١٢٣/٢٦. وانظر: الدر المصون للسمين ٢٩٣/٩.



قوله – عز وجل-: ﴿ لَا تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾ أي: لا تتجاوزوا الحد في دينكم المخالف للحق، وذلك أنهم خالفوا الحق في دينهم ثم غلوا فيه بالإصرار عليه[1].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن (غير) نصبت على أنها نعت لمصدر محذوف، أي: لا تغلوا في دينكم غلوا غير الحق، أي: غلوا باطلا[2]. وقد اقتصر البعض عليه كوجه أوحد في نصب (غير) [3].

أو نصبت على أنها حال إما من ضمير الفاعل في (تغلوا)، أي: لا تغلوا مجاوزين الحق[4]، وإما من (دينكم)، أي: لا تغلوا في دينكم حال كونه باطلا، بل اُغلوا فيه وهو حق[5]، حق[5]، ويؤيد هذا ما قاله الزمخشري حيث قال: "فإن الغلو في الدين غلوان: حق؛ وهو أن يفحص عن حقائقه، ويفتش عن أباعد معانيه، ويجتهد في تحصيل حججه، وغلو باطل؛ وهو أن يتجاوز الحد ويتخطاه بالإعراض عن الأدلة واتباع الشُّبه"[6].

وقد نقل أبو السعود – رحمه الله – وجهين آخرين في نصب (غير) وهو أن تنتصب على الاستثناء المتصل أو المنقطع[7].

ونقل بعض المفسرين هذين الوجهين واستبعدهما، قال: "وأبعدَ من ذهب إلى أنها استثناء متصل ومن ذهب إلى أنها استثناء منقطع ويقدره بـــ: (لكن الحق فاتبعوه)" [8]، فكأنه قيل: لا تغلوا في دينكم إلا الدين الحق، فإنه يجوز لكم الغلو فيه، ومعنى الغلو فيه ما تقدم من تقرير الزمخشري له[9].

---

(1) انظر: معالم التنزيل للبغوي ٨٣/٣، نظم الدرر للبقاعي ٢٥٨/٦.

(2) انظر: تفسير أ بي السعود ٥٢٣/٢. وانظر: التبيان للعكبري ٣٢٢/١، البحر لأبي حيان ٥٤٧/٣، أنوار التنزيل للبيضاوي ٣٥٦/١.

(3) انظر: الكشاف للزمخشري ٥٣/٢.

(4) تفسير أبي السعود ٥٢٣/٢، وانظر: التبيان للعكبري ٣٢٢/١.

(5) تفسير أبي السعود ٥٢٣/٢، وانظر: اللباب لابن عادل ٤٦٦/٧.

(6) الكشاف للزمخشري ٥٣/٢.

(7) تفسير أبي السعود ٥٢٣/٢.

(8) البحر لأبي حيان ٥٤٧/٣. وانظر: اللباب لابن عادل ٤٦٦/٧.

(9) الدر المصون للسمين ٣٨١/٤، وانظر: اللباب لابن عادل ٤٦٦/٧.



ومن شواهد هذا التعدد ما جاء في قوله – جل ذكره–: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف/٣].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن (قليلا) منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف والتقدير: تذكُّرا قليلا تذكرون، أو نعت لظرف زمان محذوف والتقدير: زمانا أو وقتا قليلا تذكرون لا كثيرا، فالمصدر أو الظرف منصوب بالفعل بعده قُدم عليه للقصر، و (ما) مزيدة لتوكيد القلة[١].

قال بعض المفسرين: " (ما) مزيدة لتأكيد القلة لأنها تفيدها في نحو: (أكلت أكلا ما) فهي هنا قلة على قلة، والظاهر من القلة معناها، وجوز أن يراد بها العدم كما قيل في قوله – تعالى–: ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة/٨٨] [٢].

وقد عقب البعض على هذا التوجيه في نصب (قليلا) بقوله: "وهذا إعراب جليّ"[٣].

وثاني الوجهين في نصب (قليلا) عند أبي السعود هو أن يكون منصوبا على أنه حال من فاعل (تتبعوا)، و (ما) والفعل بعدها في تأويل مصدر مرفوع بـــ (قليلا) على الفاعلية والتقدير: لا تتبعوا من دونه أولياء قليلا تذكُّرُكم[٤].

وقد اعترض على هذا الوجه بأنه لا طائل تحت معناه[٥]، بل إن البعض لم يجزه فقال: فقال: "ولا يجوز أن يكون (قليلا) حالا من فاعل (تتبعوا) و (ما تذكرون) مرفوعا به؛ إذ يصير المعنى: أنهم نُهوا عن الاتباع في حال قلة تذكرهم، وليس ذلك بمراد"[٦].

واحترازا عن ورود ذلك المعنى قال أبو السعود ضابطا دلالة نصب (قليلا) على الحال وارتفاع ما بعده فاعلا له: "لكن لا على توجيه النهي للمقيد فقط كما في قوله – تعالى–:

---

[١] تفسير أبي السعود ١٥٨/٣، وانظر: معاني الزجاج ٣١٦/٢، إعراب النحاس ص: ٢٩٧، مشكل مكي ٣٠٤/١، ٣٠٤/١، روح المعاني للألوسي ٧٧/٨، ٧٨.

[٢] روح المعاني للألوسي ٧٨/٨.

[٣] اللباب لابن عادل ١٢/٩.

[٤] تفسير أبي السعود ١٥٨/٣.

[٥] انظر: روح المعاني للألوسي ٧٨/٨.

[٦] انظر: اللباب لابن عادل ١٢/٩، ١٣.

﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ ﴾ [النساء/٤٣]، بل إلى المقيد والقيد جميعا، وتخصيصه بالذكر لمزيد تقبيح حالهم بجمعهم بين المنكرين"[١].

وبالرغم من محاولة دفع أبي السعود لما قد يرد على هذا الوجه من معنى غير مراد إلا أنني أحسب أن نصبها نعتا لمصدر أو ظرف محذوف أقرب إلى الفهم من نصبها حالا مع إدراك تلك النكتة.

وقد نقل بعض المفسرين وجها آخر في نصب (قليلا) حيث تكون نعت مصدر محذوف لقوله (ولا تتبعوا) على أن المعنى: ولا تتبعوا من دونه أولياء اتباعا قليلا[٢].

ورُدّ عليه بأنه ضعيف؛ لأنه يصير مفهومه أنهم غير منهيين عن اتباع الكثير، ولكنه معلوم من جهة المعنى، فلا مفهوم له[٣].

ومما تعدد فيه النصب بين النعت والحال قوله – عز وجل-: ﴿ فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَـٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنفال/٦٩].

قال أبو السعود – رحمه الله –: "(حلالا) حال من المغنوم أو صفة للمصدر، أي: أكلا حلالا، وفائدته الترغيب في أكلها. وقوله (طيبا) صفة لـــ (حلالا) مفيدة لتأكيد الترغيب"[٤].

فـــ (حلالا) إما منصوبة على الحال من (ما) الموصولة أو من عائدها إذا جعلت اسمية، أو على أنها نعت لمصدر (فكلوا) المحذوف[٥].

(٩) التوكيد والمفعول به:

جاء ذلك التعدد في قوله – تبارك اسمه –: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَـٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [يونس/٤٤].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن قوله (أنفسهم) يحتمل النصب على أن يكون توكيدا معنويا لـــ (الناس) أو على أن يكون مفعولا به مقدما لـــ (يظلمون).

---

[١] تفسير أبي السعود ١٥٨/٣.

[٢] انظر: اللباب لابن عادل ١٢/٩، روح المعاني للألوسي ٧٨/٨.

[٣] اللباب لابن عادل ١٢/٩.

[٤] تفسير أبي السعود ٣٤١/٣.

[٥] انظر: الدر المصون للسمين ٦٣٩/٥.

قال – رحمه الله–: "قوله (أنفسهم) إما تأكيد لـــ (الناس) فيكون بمنزلة ضمير الفصل في قوله – تعالى–: ﴿ وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الزخرف/٧٦] في قصر الظالمية عليهم. وإما مفعول لـــ (يظلمون) حسبما وقع سائر المواقع، وتقديمه عليه لمجرد الاهتمام به مع مراعاة الفاصلة"[١].

فإن (أنفسهم) على الوجه الأول توكيد معنوي لـــ (الناس) مفيد لما يفيده ضمير الفصل من القصر؛ حيث يأتي ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر للدلالة على القصر، وإذا ذهب ذهب معنى القصر[٢]، فـــ (أنفسهم) توكيدا أفادت قصر وقوع الظلم منهم لا من غيرهم وهو معنى قوله (قصر الظالمية عليهم)، ومفعول (يظلمون) على هذا الوجه محذوف[٣].

وعلى الوجه الثاني (أنفسهم) مفعول به مقدم لـــ (يظلمون) قدم عليه اهتماما به ورعاية للفاصلة[٤].

---

[١] تفسير أبي السعود ٣/٥٠٤.

[٢] انظر: معاني النحو لفاضل السامرائي ١/٤٣–٤٥.

[٣] انظر: روح المعاني للألوسي ١١/١٢٦.

[٤] انظر: إعراب القرآن للدرويش ٣/٣٤٠. ولأبي السعود كلام حول الدلالة المستفادة من تقديم المفعول به (أنفسهم) على فعله يرجع إليه في موضعه من التفسير ٣/٥٠٤، وقد تحاشيت إيراده هنا منعا للإطالة.

[٣] القسم الثالث: تعدد الوظائف في حالة الجر:

لم يكن تعدد الوظائف النحوية في حالة الجر من الكثرة بما يمكن مقارنته مع حـالتي الرفع والنصب؛ ذلك لأن الوظائف النحوية في باب المجرورات أقل منها في بابي المنصوبات والمرفوعات، ولذلك جاءت نماذج التعدد الممثلة لحالة الجر قليلة في تفسير أبي السعود دائـرة حول وظائف المضاف إليه والمقسم به والبدل والنعت والمعطوف.

ففي قوله – تعالى وعز–: ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۙ وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ ﴾ [المائدة/١٠٦].

تعدد توجيه لفظ الجلالة (الله) بين الجر على أنه مضاف إليه أو الجر على القسم بحرف قسم محذوف، قال أبو السعود: "(ولا نكتم شهادة الله) أي: الشهادة التي أمرنا الله – تعالى – بإقامتها، معطوف على (لا نشتري) داخل معه في حكم القسم، وعن الشعبي أنه وقف على (شهادة) ثم ابتدأ (آلله) بالمد على حذف حرف القسم وتعويض حرف الاستفهام منه، وبغير مد كقولهم: الله لأفعلن"[١].

فعلى الوجه الأول – وهو ظاهر التركيب – لفظ الجلالة مجرور على التعظيم بإضافة الشهادة إليه – عز وجل –، يعني: لا نكتم شهادة الله – تعالى – عندنا[٢].

وعلى هذا التوجيه فإن الكلام موصول لا وقف فيه؛ لأن (ولا نكتم شهادة الله) عطف على قوله: (لا نشتري) فتكون من جملة المقسم عليه فلا يُفصَل بينهما بالوقف[٣].

وأما الوجه الثاني فتمثله قراءة من قرأ بالوقف على (شهادة) بإسكان الهاء وابتدأ بلفظ الجلالة بهمزة ممدودة (آلله)، أو بهمزة قطع قصرا من غير مد (أَلله) [٤].

---

[١] تفسير أبي السعود ٥٦٢/٢.

[٢] جامع البيان للطبري ٨٠/٩، وانظر: منار الهدى للأشموني ص: ١٢٦.

[٣] منار الهدى للأشموني ص: ١٢٥.

[٤] وهي قراءة الشعبي فيما روي عنه، انظر: المحتسب لابن جني ٢٢١/١، جامع البيان للطبري ٨٠/٩.

فإسكان هاء (شهادة) للوقف عليها، والمد في همزة (آلله) لأن همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم، حيث لا يجمع بينهما فيقال: أوالله لأفعلنّ؟[١]

وأما قطع همزة الجلالة (ألله) من دون مد، فإنه لإثبات همزة الوصل التي إنما تقطع إذا وقف على ما قبلها ثم استؤنف[٢].

فكأن وجه الكلام هنا على أن الشاهدين يقسمان بالله: لا نشتري به ثمنا ولا نكتم شهادة عندنا، ثم ابتدآ يمينا باستفهام الله إنهما إن اشتريا بأيمانهما ثمنا أو كتما شهادة عندهما إنهما من الآثمين[٣].

وأوضحُ للمعنى من هذا ما قاله ابن جني معلقا على هذا الوجه في القراءة والإعراب حيث قال: "وأما سكون هاء (شهادة) فللوقف عليها ثم استؤنف القسم، وهو وجه حسن؛ وذلك ليستأنف القسم في أول الكلام فيكون أوقر له وأشد هيبة من أن يدرج في عُرض القول؛ وذلك أن القسم ضرب من الخبر يذكر ليؤكد به خبر آخر، فلما كان موضع توكيد مكن من صدر الكلام، وأعطي صورة الإعلام والإعظام"[٤].

فكأنه – والله أعلم – قال: أنقسم بالله إنا إذا لمن الظالمين؟ ففي هذا تهُّيب منهم للموضع وتكعكع عن القسم عليه باستحقاق الظلم عنه[٥].

وفي قوله – عز وعلا –: ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصۡنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ [الأنعام/٧٤].

تعدد جر (آزر) بين أن تكون بدلا أو عطف بيان وبين أن تكون نعتا[٦].

فكلمة (آزر) مفتوحة الزاي والراء بزنة (آدم) [٧]، وهي ممنوعة من الصرف لعلتي العلمية والعجمة، ولذلك جر بالفتحة[٨]، وهو ما عليه قراءة الجمهور[٩].

---

[١] المحتسب لابن جني ٢٢١/١.
[٢] السابق ٢٢١/١.
[٣] انظر: جامع البيان للطبري ٨٠/١.
[٤] المحتسب لابن جني ٢٢١/١.
[٥] السابق ٢٢٢/١.
[٦] انظر: تفسير أبي السعود ٧٣/٣.
[٧] اللباب لابن عادل ٢٢٩/٨.
[٨] معاني الفراء ٣٤٠/١. وانظر: تفسير أبي السعود ٧٣/٣.
[٩] انظر: النشر لابن الجزري ٢٥٩/٢، المغني لمحيسن ٥٩/٢.

وقد اختلف توجيه جر (آزر) تبعا للاختلاف في معناها: فهي عطف بيان أو بدل إذا كانت لقبا لأبي إبراهيم – عليه السلام – أو اسما لصنم لُقب هو به للزومه عبادته(١). وهي نعت لـــ (أبيه) إذا أريد بها أن تكون صفة له بمعنى (المخطئ) (٢) أو (المعوج) (٣) أو (الشيخ الهرم) (٤) ، ، أو أريد بها (عابد آزر) فيكون قد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وعليه، فيكون (عابد) صفة لـــ (أبيه) أعرب (آزر) بإعرابه(٥).

وفي قوله – سبحانه-: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ فَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون/٩١، ٩٢].

تعدد توجيه جر (عالم) بين أن تكون بدلا من لفظ الجلالة(٦) أو صفة له(٧). قال أبو السعود: "(عالم الغيب والشهادة) بالجر على أنه بدل من الجلالة، وقيل: صفة لها"(٨). ووجه الصفة الصفة لا يتأتى إلا على تمحيض الإضافة فيتعرف المضاف ليتماثل النعت ومنعوته في التعريف(٩).

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾ [النمل/٧].

---

(١) تفسير أبي السعود ٧٣/٣.

(٢) معاني الزجاج ٢٦٥/٢.

(٣) انظر: معاني الفراء ٣٤٠/١.

(٤) انظر: اللباب لابن عادل ٢٢٩/٨.

(٥) تفسير أبي السعود ٧٣/٣، اللباب لابن عادل ٢٢٩/٨.

(٦) تفسير أبي السعود ٨٠/٥. وانظر: البيان للأنباري ١٨٨/٢، التبيان للعكبري ٢١٤/٢، الدر المصون للسمين ٣٦٣/٨.

(٧) تفسير أبي السعود ٨٠/٥. وانظر: إعراب النحاس ص:٦٤٠، الكشاف للزمخشري ٢٦١/٣.

(٨) تفسير ابي السعود ٨٠/٥.

(٩) انظر: الدر المصون للسمين ٣٦٤/٨.



اختلف القراء في قراءة قوله (بشهاب قبس) فمنهم من قرأها بتنوين كليهما غير متضايفين – وهي القراءة المشهورة –، ومنهم من قرأ بالإضافة من غير تنوين (شهاب) [1].

فالقراءة بتنوينهما على أن (قبس) بدل من (شهاب) [2] أو صفة له[3]؛ لأنه بمعنى مقبوس، أي: بشعلة نار مقبوسة، أي: مأخوذة من أصلها[4].

فالشهاب النار، والقبس ما اقتبسْت منه. فعلى هذا يصح البدل، كما تقول: هذه دارٌ آجرٌ، وسوارٌ ذهبٌ. فأما إذا جعلت (القبس) صفة لشهاب فهو اسم وضع في موضع مصدر وُصف به؛ لأن (القبْس) بإسكان الباء هو مصدر، وبتحريكها اسم المقتبس، فوضع الاسم في موضع المصدر ووصف به، فيكون التقدير: بشهاب مقبوس[5].

وأما على القراءة بغير تنوين (شهاب)، فهي على إضافة الشهاب إلى (قبس) [6]، وهي وهي من إضافة النوع إلى جنسه، كقولك: ثوبُ خزٍ[7]، وقد اختار البعض وجه الإضافة وفضله لأن الأكثر عليه ولأنه أجوز في القراءة[8]، "فلو قلت: سوارُ ذهبٍ، ودارُ آجرٍ كان عربيا قال: إن الأكثر في كلام العرب الإضافة"[9].

قال أبو السعود: "وعلى التقديرين – يعني قراءة الإضافة وعدمها – فالمراد تعيين المقصود الذي هو القبس الجامع لمنفعتي الضياء والاصطلاء؛ لأن من النار ما ليس بقبس كالجمر"[10].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ ﴾ [الصافات/٦].

اختلف القراء في (زينة) فقرئت منونة وغير منونة[1]. وعليه اختلف توجيه أبي السعود لجر (الكواكب) تبعا للاختلاف في قراءة (زينة) [2].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ٢٣٤/٥، الكشف لمكي ١٥٤/٢، الإتحاف للبنا ٣٢٣/٢.

[2] انظر: معاني الأخفش ٤٦٤/٢، الكشاف للزمخشري ٣٩٢/٣، البيان للأنباري ٢١٨/٢.

[3] انظر: الحجة للفارسي ٣٧٣/٥، الكشف لمكي ١٥٤/٢، الكشاف للزمخشري ٣٩٢/٣.

[4] تفسير أبي السعود ٢٤٣/٥. وانظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٩٢/٢ الحجة للفارسي ٣٧٢/٥.

[5] الكشف لمكي ١٥٤/٢ بتصرف.

[6] انظر: تفسير أبي السعود ٢٣٤/٥.

[7] البيان للأنباري ٢١٨/٢.

[8] انظر: الحجة للفارسي ٣٧٧/٥، الكشف لمكي ١٥٤/٢.

[9] الحجة للفارسي ٣٧٧/٥.

[10] تفسر أبي السعود ٢٣٤/٥.



فجرّ (الكواكب) على تنوين (زينة) على أنها بدل منها[3]. وإليه ذهب غالب المعربين والمفسرين[4]. على أن المراد بها الاسم، أي: ما يزان به لا المصدر؛ فإن الكواكب بأنفسها وأوضاع بعضهما من بعض زينة وأي زينة[5]، فالمعني: إنا زينا السماء الدنيا بالكواكب[6]، فالكواكب هي نفس الزينة، وهو من إبدال المعرفة من النكرة، وقد وقع نظيره في القرآن[7].

وأما جر (الكواكب) مع تنوين (زينة) فعلى الإضافة، فهي مضاف إليه[8]. قال أبو السعود – رحمه الله-: "وقرئ بالإضافة على أنها بيانية؛ لما أن الزينة مبهمة صادقة على كل ما يزان به فتقع الكواكب بيانا لها، ويجوز أن يراد بزينة الكواكب ما زُينت هي به"[9].

فهي من إضافة المصدر (الزينة) إلى مفعوله، فالمعنى: إنا زينا السماء الدنيا بأن زينا الكواكب[10]، أو أن يراد زينا السماء بضوء الكواكب وحسنها[11].

وقد ذهب البعض إلى أن القراءة ليست على إضافة (الزينة) إلى (الكواكب)، وإنما على إبدال (الكواكب) منها كما على القراءة بتنوينها، وإنما حذف التنوين من (زينة) لالتقاء الساكنين، لسكونه وسكون اللام من (الكواكب)[12].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَـٰرَبِّ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٌ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الزخرف/٨٨].

قرئ قوله (وقيله) بالجر[13]، وقد وجه أبو السعود القراءة بجرها بالعطف على(الساعة) في قوله: ﴿ وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾[1] [الزخرف/٨٦]، فالمعنى: وعنده علم الساعة وعلم قوله قوله ﷺ يا رب إن هؤلاء إلخ، وذلك لأن (القول) و (القيل) و (القال) مصادر[2].

---

(١) قرأ عاصم وحمزة بتنوين (زينة) وقرأ الباقون سوى أبي بكر بإضافة الزينة إلى الكواكب. انظر: التيسير للداني ص:١٥٠، العنوان لإسماعيل بن خلف ص: ١٦١، إبراز المعاني لأبي شامة ص:٦٦٣.

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ٥١٨/٥.

(٣) السابق نفسه.

(٤) انظر: معاني الفراء ٣٨٢/٢، معاني الزجاج ٢٩٨/٤، حجة القراءات لأبي زرعة ص: ٦٠٤، المحرر الوجيز لابن عطية ٤٦٥/٤، البيان للأنباري ٣٠٢/٢، زاد المسير لابن الجوزي ص: ١١٨٢.

(٥) تفسير أبي السعود ٥١٨/٥.

(٦) معاني القرآن للزجاج ٢٩٨/٤.

(٧) حجة القراءات لأبي زرعة ص:٦٠٤، وانظر: معاني الفراء ٣٨٢/٢.

(٨) انظر: معاني الفراء ٣٨٢/٢، حجة القراءات لأبي زرعة ص:٦٠٤، الكشف لمكي ٢٢١/٢.

(٩) تفسير أبي السعود ٥١٨/٥.

(١٠) انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص:٦٠٤، الكشف لمكي ٢٢١/٢.

(١١) انظر: زاد المسير لابن الجوزي ص: ١١٨٢.

(١٢) انظر: الكشف لمكي ٢٢١/٢، البيان للأنباري ٣٠٢/٢.

(١٣) أورد أبو السعود ثلاث قراءات لــ (وقيله) ولكن المشهورة على الجر. انظر: تفسير أبي السعود ٩٩/٦.



أو بجرها مقسما به على أن الواو للقسم لا للعطف، وقوله (إن هؤلاء قوم لا يؤمنون) جواب القسم[٣]. وفي الإقسام به من رفع شأن النبي ﷺ ما لا يخفى[٤].

هذا، وقد ضعف الزمخشري وجه الجر بالعطف على (الساعة) لما فيه من الفصل بين المتعاطفين بما لا يصلح اعتراضا مع تنافر النظم[٥].

وقد رد أبو حيان عليه تضعيفه؛ إذ إن ظاهر الكلام أن قوله (يا رب) إلى (لا يؤمنون) متعلق بــ (قيله) ومن كلامه – عليه السلام – وإذا كان (إن هؤلاء) جواب القسم كان من إخبار الله عنهم ومن كلامه، فالجواب عند أبي حيان محذوف تقديره: لينصرنّ أو لأفعلن بهم ما أشاء[٦].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلاً ﴾ [المزمل/٩]. قرئت (رب) بالجر[٧]، وقد وجه أبو السعود – رحمه الله – جرها إما على أن تكون بدلا من (ربك)[٨] في قوله: ﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلاً ﴾ [المزمل/٨]، وإما على القسم بحرف محذوف، وجواب القسم قوله (لا إله إلا هو)[٩]. وجوز بعضهم أن يكون نعتا لــ (ربك)[١٠].

---

[١] انظر: إعراب النحاس ص:٩٥٤، الحجة لابن خالويه ص:٣٣٢.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ٩٩/٦.

[٣] انظر: الكشاف للزمخشري ١٧١/٤.

[٤] تفسير أبي السعود ٩٩/٦، وانظر: البحر لأبي حيان ٣٠/٨.

[٥] انظر: الكشاف للزمخشري ١٧٠/٤، ١٧١.

[٦] انظر: البحر لأبي حيان ٣٠/٨.

[٧] قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بجر الباء والباقون برفعها: انظر: التذكرة لابن غلبون ٦٠٢/٢، النشر لابن الجزري ٣٩٣/٢.

[٨] تفسير أبي السعود ٤١٩/٦. وانظر: معاني الأخفش ٥٥٣/٢، التذكرة لابن غلبون ٦٠٢/٢، الكشف لمكي ٣٤٥/٢، التبيان للعكبري ٣٧٦/٢.

[٩] تفسير أبي السعود ٤١٩/٦، وانظر: الكشاف للزمخشري ٤٨٨/٤، أنوار التنزيل للبيضاوي ٦٢٢/٢.

[١٠] انظر: الكشف لمكي ٣٤٥/٢.



المطلب الثالث
تعدد التوجيه النحوي في العلامة دون الوظيفة

هذا النوع من التعدد اختلفت فيه العلامة الإعرابية للكلمة مع ثبات وظيفتها النحوية، وقد وقع ذلك بسبب اختلاف القراء في علامات الإعراب رفعا ونصبا وجرا. وتنحصر شواهد هذا التعدد في باب التوابع، فالنعت – مثلا – يتبع منعوته في العلامة، وعليه فإنه باختلاف المتبوع يختلف التابع: فقد يتغير المتبوع كليا، وقد لا يتغير المتبوع وإنما يختلف إجراء التابع عليه، فيُجرى مرة على لفظه ويُجرى أخرى على موضعه.

وعليه فقد توزعت شواهد هذا التعدد على قسمين اثنين[1]:

- القسم الأول: التعدد في باب النعت.
- القسم الثاني: التعدد في باب العطف.

وفيما يأتي سوق الشواهد من تفسير أبي السعود على كل قسم.

القسم الأول: التعدد في باب النعت:

في قوله – عز اسمه-: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [الأعراف/٥٩].

اختلف القراء في كلمة (غيره) فمنهم من قرأها بالرفع – والمشهورة عليه – ومنهم من قرأها بالجر[2].

قال أبو السعود: " و (غيره) صفة لـ (إله) باعتبار محله الذي هو الرفع على الابتداء أو الفاعلية، وقرئ بالجر باعتبار لفظه"[3].

---

[1] وقع للبحث شاهد واحد فقط من شواهد تعدد العلامة في باب البدل في قوله: ﴿ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الدخان/٨]، فرأيت من الفائدة الإحالة عليه دون مناقشته، انظر: تفسير أبي السعود ٦/١٠٣.

[2] انظر: النشر لابن الجزري ٢/٢٧٠، الإتحاف للبنا ٢/٥٢.

[3] تفسير أبي السعود ٣/١٩٢.



فـ (غيره) بالرفع نعت لـ (إله) إجراء لها على موضعه؛ لأن (من) مزيدة وموضعه رفع إما بالابتداء أو الفاعلية، وبالجر إجراءً لها على اللفظ[1]. وقد استحب البعض قراءة الرفع لأن الجماعة عليه[2].

وفي قوله – عز وجل-:﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [التوبة/١٢٩].

قرئ (العظيم) بالجر – وعليه قراءة الجمهور – وقرئ في الشواذ بالرفع[3]، وقراءة الجر على جعله صفة العرش[4]، والمعنى: أنه هو رب الملك العظيم أو الجسم الأعظم المحيط الذي تتنزل منه الأحكام والمقادير[5]. وأما قراءة الرفع فهي على جعله صفة لـ (رب) [6].

وقد تكرر مثل ذلك في قول الله – عز وجل - :﴿ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴾ [المؤمنون/١١٦]، وفي قوله – جل وعلا-: ﴿ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [النمل/٢٦].

فقد قرئ (الكريم) في آية المؤمنون مرة بالجر صفة للعرش، وأخرى صفة للرب[7]، وكذلك قوله (العظيم) في سورة النمل[8].

وقد ذكر بعض المفسرين توجيهًا آخر لرفع (الكريم) و (العظيم) من السورتين المذكورتين وهو أن يكونا مرفوعين قطعا عن تبعية العرش بإضمار مبتدأ أي: هو العظيم أو هو

---

[1] انظر: الإتحاف للبنا ٥٢/٢، ٥٣، الكشف لمكي ٤٦٧/١.

[2] انظر: الكشف لمكي ٤٦٧/١.

[3] انظر: تفسير أبي السعود ٤٥٧/٣. وقراءة الرفع رويت عن ابن محيصن انظر: المبهج لسبط الخياط ٥٢٢/٢، والقراءات الشاذة للقاضي ص:٥٢.

[4] انظر: زاد المسير لابن الجوزي ص:٦١٤، الإتحاف للبنا ١٠١/٢.

[5] تفسير أبي السعود ٤٥٧/٣.

[6] انظر: المبهج لسبط الخياط ٥٢٢/٢، الإتحاف للبنا ١٠١/٢.

[7] انظر: تفسير أبي السعود ٨٥/٥، وانظر: الكشاف للزمخشري ٢٦٦/٣، الدر المصون للسمين ٣٧٥/٨.

[8] انظر: تفسير أبي السعود ٢٤٦/٥، وانظر: الكشاف ٤٠٥/٣.

الكريم[١]، وجوّد هذا الوجه عندهم توافق القراءتين في المعنى[٢]، فالجر على الإتباع، والرفع حقيقته كذلك الإتباع ولكنه قطع لأجل المدح.

وفي قوله – جل ذكره-: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ [الكهف/٤٤].

فقد قرئ (الحق) بالجر – وهي القراءة المشهورة –، وقرئ بالرفع[٣].فالجر على أنه صفة صفة لله – عز وجل –، كقوله (ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق) [٤]. وأما الرفع فعلى أنه صفة للولاية[٥].

وقد ذكرت أوجه أخرى لقراءة رفع (الحق) لم يذكرها أبو السعود – رحمه الله – منها أن يرتفع خبر مبتدأ مضمر، أي: هو، ما أوحيناه إليك، أو مبتدأ خبره مضمر، أي: الحق ذلك[٦].

ومما تعددت علامته في باب النعت أيضا ما جاء في قوله – تعالي-: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [المؤمنون/٢٣].

اختلفت قراءة (غيره) فقرئت مرة بالرفع – وعليه المشهورة – وأخرى بالجر[٧]، إجراءً لها مرة على محل (إله) ومرة على لفظه[٨].

قال أبو السعود: "و (غيره) بالرفع صفة لـــ (إله) باعتبار محله الذي هو الرفع على أنه فاعل، أو مبتدأ خبره (لكم) أو محذوف و (لكم) للتخصيص و التبيين أي: ما لكم في الوجود أو في العالم إلهٌ غيره تعالى. وقرئ بالجر باعتبار لفظه"[٩].

---

[١] انظر: الدر المصون للسمين ٣٧٥/٨، ٦٠٦.

[٢] انظر: الدر المصون للسمين ٣٧٥/٨.

[٣] قرأها بالرفع أبو عمرو والكسائي، وجمهور القراء على جرها. انظر: الكافي لابن شريح ص:١٤٨، القراءات العشر المتواترة لجمال الدين شرف ص: ٢٩٨.

[٤] انظر: إعراب القرآن للنحاس ص:٥٤٥، اللباب لابن عادل ٤٩٧/١٢.

[٥] انظر: تفسير أبي السعود ٥٠٢/٤.

[٦] انظر: اللباب لابن عادل ٤٩٧/١٢.

[٧] انظر: تحبير التيسير لابن الجزري/٤٧٤، ٤٧٥، القراءات العشر المتواترة لجمال الدين شرف ص:٣٤٣.

[٨] إعراب القرآن للدرويش ١٩٤/٥.

[٩] تفسير أبي السعود ٥٨/٥، وانظر: روح المعاني للألوسي ٢٤/١٨.

ومنه أيضاً ما جاء في قوله – تبارك اسمه-: ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا مُعَـٰجِزِينَ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ [سبأ/٥].

فقد قرئت كلمة (أليم) مرة بالرفع – وهي القراءة المشهورة – وأخرى بالجر[١]. أما قراءة الرفع فعلى أنها صفة العذاب، وأما الجر فعلى أنها صفة الرجز، والرجز مطلق العذاب[٢].

قال أبو السعود – رحمه الله-: " (أليم) بالرفع صفة (عذاب)، أي: أولئك الساعون لهم عذاب من جنس سوء العذاب شديد الإيلام. وقرئ (أليم) بالجر صفة لـــ (رجز)" [٣].

وقد فضل بعض المعربين قراءة الجر؛ فالتقدير على قراءة الرفع: عذاب أليم من عذاب، وهذا معنى غير متمكن، وأما قراءة الجر فالتقدير عليها: لهم عذاب من عذاب أليم، أي: من هذا الصنف من أصناف العذاب، لأن العذاب بعضه آلم من بعضه، فهو أصح في التقدير والمعنى، وعليه الجماعة[٤].

وقد تكرر مثل ذلك في سورة الجاثية في قوله – عز وجل-: ﴿ هَـٰذَا هُدًى ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ [الجاثية/١١].

حيث قرئت بالرفع صفة لـــ (عذاب) وبالجر صفة لـــ (رجز) [٥].

وفي قول الله – تعالى-: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ ﴾ [فاطر/٣].

فقد ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن (غير) قرئت مرة بالرفع وأخرى بالجر[٦].

---

[١] قرأ ابن كثير ويعقوب وحفص عن عاصم بالرفع، وبقية القراء على الجر. انظر: النشر لابن الجزري ص:٣٤٩، التلخيص للطبري ص:٣٧٣.

[٢] التبيان للعكبري ٢٧٤/٢. وانظر: في معنى الرجز تحفة الأريب لأبي حيان مادة (ر ج ز) ص:٤١.

[٣] تفسير أبي السعود ٤٣٧/٥.

[٤] انظر: الكشف لمكي ٢٠١/٢، ٢٠٢.

[٥] انظر: تفسير أبي السعود ١١٥/٦. وانظر: البحر لأبي حيان ٤٥/٨، اللباب لابن عادل ٣٥٢/١٧.

[٦] انظر: تفسير أبي السعود ٤٦٣/٥. وقد قرأها بالجر حمزة والكسائي انظر: الحجة لابن خالويه ص:٢٩٦، إبراز إبراز المعاني لأبي شامة ص:٦٥٥.

فالرفع نعت لــ (خالق) باعتبار محله، ومحله الرفع بالابتداء والخبر محذوف، وقد زيدت عليه (مِنْ) لتأكيد العموم، أي: هل خالق مغاير له – تعالى – موجود[١]. وأما الجر فعلى أنه نعت لــ (خالق) باعتبار لفظه[٢].

وقد جوز بعض المعربين في رفع (غير) وجها آخر لم يذكره أبو السعود، وهو أن ترفع فاعلا لــ (خالق)، كما تقول: هل ضاربٌ غيرُ زيد، بمعنى: إلا زيد[٣].

ومما اختلفت علامته في باب النعت كذلك ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات/٥٨].

فقد قرئ (المتين) بالرفع، وهي قراءة الجماعة، وقرئ بالجر عند غيرهم[٤]. فالرفع على أنه نعت لــ (الرزاق) أو لــ (ذو) [٥]. والجر على أنه وصف لــ (القوة) على تأويل الاقتدار أو الأيد[٦]، أو الحبل[٧].

فإن قلت: إن (القوة) مؤنثة و (المتين) مذكر، فكيف جاز أن تجري عليها على الخلاف بينهما؟ قيل: إن القوة هنا إنما المفهوم منها (الحَبْل)، فكأنه قال: إن الله هو الرزاق ذو الحبل المتين، وهذا واضح[٨].

وأيضاً فإن (المتين) فعيل، وقد كثر مجيء فعيل مذكرا وصفا للمؤنث كقولهم: حُلة خصيف، وملحفة جديد[٩].

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٤٦٣/٥. وانظر: الحجة لابن خالويه ص:٢٩٦، والمغني لمحيسن ١٦٨/٣، إعراب القرآن الكريم للقاضي ص:٨٦٦.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ٤٦٣/٥، المغني لمحيسن ١٦٨/٣.

[٣] مشكل مكي ٢١٤/٢.

[٤] جمهور القراء على رفع (المتين) وقرأ يحيي والأعمش بجرها. انظر: المحتسب لابن جني ٢٨٩/٢، البحر لأبي لأبي حيان ١٤١/٨، القراءات الشاذة للقاضي ص:٨٤.

[٥] تفسير أبي السعود ٢٠٩/٦.

[٦] تفسير أبي السعود ٢٠٩/٦، وانظر: الكشاف للزمخشري ٢٨٧/٤.

[٧] انظر: المحتسب لابن جني ٢٨٩/٢.

[٨] السابق نفسه.

[٩] انظر: المحتسب لابن جني ٢٨٩/٢، القراءات الشاذة للقاضي ص:٨٤.



وقد زاد بعضهم وجها آخر لقراءة الجر وهو أن يكون جر (المتين) على الجوار كقولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فهو في الحقيقة نعت لـــ (ذو) فلما جاور المجرور جر[١].

وكذلك ما جاء في قوله – جل ذكره–: ﴿ تَبَـٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن/٧٨].

فقوله (ذي) مجرور، وقد وردت قراءة برفعه[٢]. قال أبو السعود – رحمه الله–: "(ذي الجلال والإكرام) وصف به الرب تكميلا لما ذكر من التنزيه والتقرير. وقرئ (ذو الجلال) على أنه نعت للاسم"[٣].

فجرُّ (ذي) صفة لـــ (ربك)، ورفعها صفة لـــ (اسم) [٤]. وذهب البعض إلى أن الجر أقوى من الرفع لأن الاسم لا يوصف[٥].

ومثله قوله – جل شأنه–: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴾ [البروج/٢١، ٢٢].

فقد اختلفت قراءة (محفوظ) فقرئت مجرورة – وهي المشهورة – وقرئت مرفوعة[٦]. وقد وقد وُجهت قراءة الجر على الوصف لـــ (لوح)، وأما قراءة الرفع فهي على الصفة لـــ (قرآن) [٧]. والمعنى: بل هو قرآن مجيد محفوظ في لوح[٨].

القسم الثاني: التعدد في باب العطف:

كما وقع في باب النعت وقع في باب العطف؛ فإن الاسم المعطوف تتغير علامته تبعا للمعطوف عليه، فقد يتغير المعطوف عليه ليصير كلمة أخرى لها علامة إعرابية مختلفة، وقد لا

---

[١] المحتسب لابن جني ٢٨٩/٢. وانظر: البحر لأبي حيان ١٤١/٨.

[٢] قرأ ابن عامر فقط من العشرة بالواو (ذو) والباقون بالياء. انظر: النشر لابن الجزري ٣٨٢/٢، الإتحاف للبنا ٥١٣/٢، البدور الزاهرة للقاضي ٨٨٠/٢.

[٣] تفسير أبي السعود ٢٥٧/٦.

[٤] المحرر الوجيز لابن عطية ٢٣٧/٥، البيان للأنباري ٤١٢/٢، التبيان للعكبري ٣٥٢/٢.

[٥] التبيان للعكبري ٣٥٢/٢.

[٦] قرأ نافع برفع (محفوظ) والباقون بجرها. انظر: تحبير التيسير لابن الجزري ص:٦٠٩، القراءات العشر المتواترة لجمال الدين شرف ص:٥٩٠.

[٧] تفسير أبي السعود ٥١٦/٦. وانظر: معاني الفراء ٢٥٤/٣، معاني الأخفش ٥٧٥/٢، معاني الزجاج ٣٠٩/٥، مشكل مكي ٤٦٨/٢.

[٨] معاني الزجاج ٣٠٩/٥.

يتغير المعطوف عليه وإنما يختلف إجراء المعطوف على محله أو على لفظه، أو لا هذا ولا ذاك وإنما تتغير وظيفة المعطوف عليه فيتغير إعرابه تبعا لقراءة الآية الكريمة مثل قوله – جل ذكره–: ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنْبِيَآءَ ﴾ [آل عمران/١٨١]، فإن (قتلهم) قرئ بالنصب مرة وبالرفع أخرى، وهو في الحالتين معطوف على (ما) التي تغير إعرابها ما بين المفعول به مرة ونائب الفاعل أخرى بتغير قراءة الفعل (سَنَكْتُبُ) مرة مبنيا للفاعل وأخرى للمفعول بياء المضارعة (سيُكْتَبُ).

قال – تعالي–: ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة/١٩٦].

قرأ الجمهور (سبعة) بالجر، ووردت قراءة أخرى لها بالنصب [١]. فالجمهور على جر (سبعة) بعطفها على لفظ (ثلاثة) [٢].

وأما قراءة النصب فقد وجهها أبو السعود – متابعا للزمخشري – بالعطف على محل (ثلاثة)[٣]، كأنه قيل: فصيام ثلاثة، كقوله: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾[٤] [البلد/١٤، ١٥]، يعني أن المضاف إليه المصدر منصوب معنى بدليل ظهور عمل المنون النصب في (يتيما) [٥].

وقد اعترض بعض المفسرين على توجيه قراءة النصب بالعطف على محل (ثلاثة)؛ لأن العطف على الموضع يشترط فيه وجود المحرز على مذهب سيبويه[٦]؛ يعني يشترط أن يكون هناك داع إلى ذلك، وليس ثمة داع في الآية؛ لأن (صيام) مصدر غير منون وهو لا يعمل أصلا في منصوب، فكيف تعطف على معموله بالنصب؟ ولهذا أعرب سيبوبه (عمرًا) في قولك: (هذا

---

[١] عزيت قراءة النصب لزيد بن على وابن أبي عبلة. انظر: الكشاف ٢٢٠/١، البحر لأبي حيان ٨٧/٢.

[٢] انظر: التبيان للعكبري ١٢٦/١، الدر المصون للسمين ٣١٨/٢، اللباب لابن عادل ٣٨٢/٣.

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ٣٦٤/١، وانظر: الكشاف للزمخشري ٢٢٠/١.

[٤] الكشاف للزمخشري ٢٢٠/١.

[٥] انظر: الدر المصون للسمين ٣١٨/٢ ، اللباب لابن عادل ٣٨٢/٣.

[٦] انظر: البحر لأبي حيان ٨٧/٢، الدر المصون للسمين ٣١٨/٢.

ضاربُ زيد غدًا وعمرًا) منصوبا بفعل محذوف ولم يرتض أن يكون معطوفا على (زيد) المجرور[١].

ولهذا ذهب من منع العطف على موضع (ثلاثة) مذهب سيبويه فجعل (سبعة) منصوبة بفعل محذوف تقديره: (فليصوموا) [٢]، وقال بعضهم: "وهو التخريج الذي لا ينبغي أن يعدل عنه"[٣].

وفي قوله – عز وجل–: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [البقرة/٢١٠].

قرئت كلمة (الملائكة) بالرفع –وهي قراءة الجمهور – وقرئت بالجر[٤]. قال أبو السعود: السعود: "(الملائكة) عطف على الاسم الجليل، أي: ويأتيهم الملائكة فإنهم وسائط في إتيان أمره – تعالى – بل هم الآتون ببأسه على الحقيقة، وقرئ بالجر عطفا على (ظلل) أو (الغمام)" [٥].

فالعطف على الظلل معناه: إلا أن يأتيهم في ظلل، وفي الملائكة. وأما العطف على الغمام فمعناه: في ظلل من الغمام ومن الملائكة، فتوصف الملائكة بكونها ظللا على التشبيه وعلى الحقيقة، فيكون المعنى: يأتيهم أمر الله وآياته، والملائكة يأتون ليقوموا بما أمروا به من الآيات والتعذيب، أو غيرهما من أحكام يوم القيامة[٦].

وفي قوله – جل ذكره–: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [آل عمران/ ١٨١].

---

[١] انظر: الدر المصون للسمين ٣١٩/٢ حاشية التحقيق، وانظر: همع الهوامع للسيوطي ١٩٦/٣.

[٢] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢٧٠/١، التبيان للعكبري ١٢٦/١، البحر لأبي حيان ٨٧/٢.

[٣] البحر لأبي حيان ٨٧/٢.

[٤] قرأ أبو جعفر بجر تاء الملائكة والباقون برفعها. انظر: البدور الزاهرة للقاضي ١١٢/١، المغني لمحيسن ٢٤٠/١.

[٥] تفسير أبي السعود ٣٧٤/١. وانظر: روح المعاني للألوسي ٩٨/٢، المغني لمحيسن ٢٤٠/١.

[٦] انظر: اللباب لابن عادل ج٣، ٤٨٢، ٤٨٣.

قرئ قوله (وقتلهم) بالنصب – وهي قراءة الجمهور – وقرئ بالرفع[١]. فعلى قراءة النصب قرئ الفعل (سنكتب) بالنون مبنيا للفاعل، و (ما قالوا) منصوب به، و (قتلهم) معطوف عليه[٢]، فقد أخبر – عز وجل – عن نفسه، أي: ونكتب قتلهم الأنبياء[٣].

وأما قراءة رفع (قتلهم) فقد قرئ الفعل فيها بالياء مبنياً لغير الفاعل (سيُكتَبُ)،وعليه، فإن (ما قالوا) في موضع رفع نائب فاعل، و (قتلهم) عطف عليه بالرفع[٤].

فإن المعطوف عليه واحد لم يتغير على القراءتين وإنما تغير موقعه الإعرابي من النصب إلى الرفع لتغير قراءة الفعل العامل فيه.

وقد تكرر شبه ذلك في قوله – جل ذكره-: ﴿ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُواْ يَحْذَرُونَ ﴾ [القصص/٦].

فقد قرئ (فرعون وهامان وجنودهما) بنصب الجميع و (نُرِى) بالنون الذي هو مضارع (أرى) بزنة أفعل، وقرئ أخرى برفع الأسماء الثلاثة و (يَرَى) بالياء مضارع (رأَى) الثلاثي[٥].

فتغير قراءة الفعل أدى لتغير إعراب (فرعون)؛ فهو على قراءة الفعل (نُرى) بالنون مضمومة مفعول به، وعطف عليه (هامان وجنودهما) بالنصب، وعلى قراءته (يَرى) بالياء مفتوحة فاعل له، وعطف عليه (هامان وجنودهما) بالرفع[٦].

فالمعطوف عليه واحد ولكن تغير إعرابه بتغير بناء الفعل العامل فيه، فنصب مفعولا مرة ورفع فاعلا أخرى.

---

[١] قرأ حمزة وحده (سيُكتَب) بالياء مبنيا لما لم يسم فاعله ورفع (قتلهم)، وقرأ الباقون (سنكتب) بالنون مبنيا للفاعل ونصب (قتلهم). انظر: النشر لابن الجزري ٢/٢٤٥، القراءات العشر المتواترة لجمال الدين شرف ص:٧٤. وانظر: تفسير أبي السعود ٢/١٩١.

[٢] انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص:١٨٥، التبيان للعكبري ١/٢٣١.

[٣] حجة القراءات لأبي زرعة ص:١٨٥.

[٤] انظر: تفسير أبي السعود ٢/١٩١. وانظر: الكشف لمكي ١/٣٦٩، التبيان للعكبري ١/٢٣١.

[٥] قراءة الرفع لحمزة والكسائي وقرأ غيرهم بالنصب والفعل (نُرِي) بالنون مضمومة. انظر: الحجة للفارسي ٥/٤١١، الوافي في شرح الشاطبية للقاضي ص:٢٧٦.

[٦] انظر: تفسير أبي السعود ٥/٢٨٢، وانظر: معالم التنزيل للبغوي ٦/١٩٠، مفاتيح الغيب للرازي ٢٤/٢٢٦، اللباب لابن عادل ١٥/٢١٥، الإتحاف للبنا ٢/٣٤٠.



ومما اختلفت فيه العلامة الإعرابية للمعطوف أيضا ما جاء في قوله – جل ذكره-: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة/٤٥].

العين والأنف والأذن والسن والجروح قرئت كلها بالنصب – وعليها القراءة المشهورة – وقرئت أيضاً كلها بالرفع[١].

أما القراءة بنصبها فهي بالعطف على اسم (أن) وهو (النفس)[٢]، وهو من عطف الجمل، والتقدير: وكتبنا على بني إسرائيل في التوراة أن النفس تقتل بالنفس، وأن العين تفقأ بالعين، وأن الأنف يجدع بالأنف، وأن الأذن تقطع بالأذن، وأن السن تقلع بالسن، وأن الجروح قصاص[٣]، فالكلام على الاتصال غير مقطوع بعضه من بعض[٤].

وأما قراءة الرفع في الجميع فقد اختار أبو السعود أن يكون بالعطف على محل (أنّ) واسمها قال: "وقرئ (والعين) إلى آخره بالرفع عطفا على محل (أن النفس)؛ لأن المعنى: كتبنا عليهم: أن النفس بالنفس إما لإجراء (كتبنا) مجرى (قلنا)، وإما لأن معنى الجملة التي هي قولك: (النفس بالنفس) مما يقع عليه الكَتْب كما يقع عليه القراءة، تقول: كتبت: (الحمد لله)، وقرأت: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا ﴾ [النور/١]"[٥].

وقد نقل أبو السعود توجيه قراءة الرفع بنصه عن الزمخشري[٦]، وقد ردّ أبو حيان هذا التوجيه؛ لأن العطف على المحل محصور وليس هذا منه، فإن (أنّ) وما في حيزها بتأويل مصدر لفظه وموضعه نصب؛ إذ التقدير: كتبنا عليهم أخذ النفس بالنفس[٧].

---

[١] قرأ الكسائي بالرفع في الجميع، وقرأ نافع وعاصم وحمزة ويعقوب وخلف بالنصب فيهن جميعا. انظر: النشر لابن الجزري ٢٥٤/٢، المغني لمحيسن ١٦/٢، ١٧.

[٢] انظر: معاني الأخفش ٢٨٢/١، إعراب النحاس ص: ٢٣٤، البيان للأنباري ٢٩٢/١.

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ٤٨٤/٢. وانظر: الكشف لمكي ٤٠٩/١، المغني لمحسين ١٧/٢.

[٤] انظر: الحجة للفارسي ١٢٣/٣، الكشف لمكي ٤٠٩/١.

[٥] تفسير أبي السعود ٤٨٤/٢، ٤٨٥.

[٦] انظر: الكشاف ٣٢/٢.

[٧] انظر: البحر لأبي حيان ٥٠٦/٣، ٥٠٧، وانظر: التبيان للعكبري ٣١٢/١.

وإنما هو – عند أبي حيان – من العطف على التوهم[١]، وهو نحو قولك: ليس زيد قائما ولا قاعدٍ، بجر (قاعدٍ) على توهم دخول الباء، وشرطه صحة دخول العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله[٢].

فكأنه حمل الكلام على المعنى؛ لأنه إذا قال: (كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) فإن معناه: (قلنا لهم: النفس بالنفس)، فحمل (العين بالعين) على هذا[٣]، كما أنه لما كان المعنى في قوله: ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [الصافات/٤٥] يمنحون كأسًا من معين، حمل (حوراً عيناً) على ذلك، كأنه قيل: يمنحون كأساً ويمنحون حورا عيناً[٤].

هذا، وقد ذكر بعض المعربين والمفسرين أوجه أخرى لقراءة الرفع لم يوردها أبو السعود منها: أن تكون (العين) مرفوعة بالابتداء خبرها (بالعين) [٥]، وكذلك المرفوعات بعدها، وتكون الواو عطفت جملا على جملة[٦]، فجملة (العين بالعين) والتي تبعتها جمل اسمية معطوفة على جملة فعلية هي (وكتبنا)، فلا تكون تلك الجمل مندرجة تحت كتبنا من حيث اللفظ، ولا من حيث التشريك في معنى الكتْب، بل ذلك استئناف إيجاب وابتداء تشريع[٧].

ومنها أيضا أن تكون (العين) وما بعدها مرفوعة بالعطف على الضمير المرفوع في قوله (بالنفس) [٨]، فإن الضمير في (النفس) في موضع رفع، فالمعنى: أن النفس مأخوذة هي بالنفس، و و (العين) معطوفة على (هي) [٩].

---

[١] انظر: السابق ٥٠٦/٣. قال السيوطي في همع الهوامع ١٩٧/٣: "وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا".

[٢] انظر: همع الهوامع للسيوطي ١٩٦/٣.

[٣] الحجة للفارسي ٢٢٤/٣، وانظر: البحر لأبي حيان ٥٠٧/٣.

[٤] الحجة للفارسي ٢٢٤/٣، الكشف لمكي ٤٠٩/١.

[٥] انظر: معاني الزجاج ١٧٩/٢، البيان للأنباري ٢٩٢/١، التبيان للعكبري ٣١٢/١.

[٦] التبيان للعكبري ٣١٢/١.

[٧] البحر لأبي حيان ٥٠٦/٣.

[٨] انظر: معاني الزجاج ١٧٩/٣، إعراب النحاس ص:٢٣٤، الكشف لمكي ٤٠٩/١، البيان للأنباري ٢٩٣/١، التبيان للعكبري ٣١٢/١.

[٩] معاني الزجاج ١٧٩/٣.



ومما تعددت فيه علامة المعطوف أيضا ما جاء في قوله – جل وعلا–: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٍ ﴾ [الأنعام/٣٨].

فقد قرئت (طائر) بالجر – وهي المشهورة – وقرئت كذلك بالرفع[١]. أما قراءة الجر فهي فهي بالعطف على لفظ (دابة) [٢]، حيث جرت بـــ (مِن) الزائدة لتأكيد الاستغراق[٣]. وأما قراءة الرفع فهي على عطف (طائر) على محل (من دابة) كأنه قيل: ما دابة ولا طائر[٤].

ومحل (دابة) الرفع بالابتداء[٥]، وقد ساغ الابتداء بها لكونها نكرة واقعة في سياق النفي مصحوبة بـــ (مِن) التي تفيد استغراق الجنس، فهي عامة تشمل كل ما يدب على الأرض[٦]. وقوله (إلا أمم) خبر (دابة)[٧]، وجمع الخبر وإن كان المبتدأ مفردا حملا على المعنى؛ لأن المفرد هنا للاستغراق[٨].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله – جل ذكره –: ﴿ وَبَرَّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمۡ يَجۡعَلۡنِي جَبَّارٗا شَقِيّٗا ﴾ [مريم/٣٢].

ذكر أبو السعود أن (برًّا) قرئت (برٍّ) بكسر الباء وتنوينها تنوين جر[٩]. وقد ذكر أبو السعود أن نصب (برا) إنما هو للعطف على قوله (مباركا)، أي: جعلني بارًّا بها[١٠].

---

[١] والرفع قراءة ابن أبي عبلة في الشواذ. انظر: البحر لأبي حيان ١٢٥/٤.

[٢] التبيان للعكبري ٣٤٥/١، اللباب لابن عادل ١٢٣/٨، إعراب القرآن الكريم للقاضي ص:٢٦١.

[٣] تفسير أبي السعود ٤٤/٣، البحر لأبي حيان ١٢٤/٤.

[٤] تفسير أبي السعود ٤٤/٣.

[٥] التبيان للعكبري ٣٤٥/١، اللباب لابن عادل ١٢٢/٨، إعراب القرآن الكريم للقاضي ص: ٢٦١.

[٦] البحر لأبي حيان ١٢٤/٤.

[٧] اللباب لابن عادل ١٢٢/٨، إعراب القرآن للقاضي ص: ٢٦١.

[٨] البحر لأبي حيان ١٢٥/٤.

[٩] انظر: تفسير أبي السعود ٥٥٨/٤. وفتح الباء والنصب قراءة الجمهور، وأما قراءة الخفض فقد أوردها العكبري العكبري دون عزو. انظر: التبيان ١٦١/٢، البحر لأبي حيان ١٧٧/٦.

[١٠] تفسير أبي السعود ٥٥٨/٤، وانظر: معاني الزجاج ٣٢٩/٣، المحرر الوجيز لابن عطية ١٥/٤، التبيان للعكبري ١٦١/٢.

وقد ذهب البعض إلى تضعيف عطفه على (مباركا) لما فيه من الفصل بين المتعاطفين (مباركا) و (برًّا) بجملة (أوصاني) ومتعلقاتها، ورأى أن الأولى من النصب بالعطف النصب بإضمار فعل أي: وجعلني برًّا[1].

وأما قراءة الجر وكسر الباء (برٍّ) فقد جعلها أبو السعود – كغيره من العلماء – عطفا على (الصلاة والزكاة)، والتنكير فيها للتفخيم[2]، فالمعنى: وأوصاني بالصلاة والزكاة وبرٍّ بوالدتي[3].

وكذلك ما جاء في قوله – عز اسمه –: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ [الحج/٢٣].

فقد قرئت (لؤلؤا) بالنصب والجر[4]. وقد ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن نصب (لؤلؤا) لعطفه على محل (من أساور)[5]، و (من) مزيدة فيها[6]، وأما الجر فللعطف على لفظ (أساور)[7]، أي: يحلون فيها بأساور مصنوعة من الذهب ويحلون باللؤلؤ[8].

وقد ذهب البعض إلى عطف (لؤلؤ) على (ذهب)[9]، وذلك لأن السوار يكون من الذهب الذهب واللؤلؤ خلطا من الصنفين[10].

ومما تعددت فيه علامة المعطوف قوله – تعالى–: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [الواقعة/٢٢].

---

[1] البحر لأبي حيان ٦/١٧٧.

[2] تفسير أبي السعود ٤/٥٥٨. وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٤/١٥، التبيان للعكبري ٢/١٦١، البحر لأبي حيان ٦/١٧٧.

[3] إعراب النحاس ص: ٥٦٥.

[4] قرأ نافع وأبو جعفر وعاصم ويعقوب بنصب اللؤلؤ وبالباقون بجره. انظر: تحبير التيسير لابن الجزري ص:٤٧٠.

[5] انظر: تفسير أبي السعود ٥/١٨، وقد جوز في نصبه أوجه أخرى يرجع إليها.

[6] الدر للسمين ٨/٢٥٣.

[7] تفسير أبي السعود ٥/١٨، وانظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص:٤٧٤، معاني الزجاج ٣/٤٢٠، الدر المصون للسمين ٨/٢٥٤.

[8] انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص:٤٧٤.

[9] معاني الزجاج ٣/٤٢٠، البيان للأنباري ٢/١٧٢.

[10] معاني الزجاج ٣/٤٢٠، حجة أبي زرعة ص: ٤٧٤.

فقد ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن (حور) قرئت بالرفع عطفا على (ولدان) في قوله (يطوف عليهم ولدان مخلدون)، أي: إن الحور يطفن عليهم بذلك[١]، وقرئت بالجر عطفا على (جنات النعيم)، كأنه قيل: في جنات وفاكهة ولحم ومصاحبة حور عين[٢].

---

[١] الدر المصون للسمين ٢٠٣/١٠.

[٢] تفسير أبي السعود ٢٦٣/٦، الدر المصون للسمين ٢٠٢/١٠.



المبحث الثاني

تعدد التوجيه النحوي بالنظر إلى الموقع الإعرابي

المطلب الأول: تعدد الموقع الإعرابي للجمل.

المطلب الثاني: تعدد الموقع الإعرابي للمصدر المؤول.



في المبحث السابق كان التعدد الإعرابي قائما في مقامه الأول على العلامة الإعرابية ثم على الوظيفة النحوية مع تنوعهما كلتيهما أو تنوع إحديهما دون الأخرى.

وفي هذا المبحث يناقش البحث التعدد في الموقع الإعرابي، فالإعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام: لفظي وتقديري ومحلي[١].

أما اللفظي فهو الأثر الذي يظهر في آخر الكلم بفعل العامل، وأما التقديري فغير ظاهر لموانع ليس المقام لسردها[٢].

وثالث الأقسام – وهو مجال هذا المبحث – الإعراب المحلي وهو تغير اعتباري بسبب العامل، فلا يكون ظاهرا ولا مقدرا[٣].

ومما يعرب إعرابا محليا المبنيات والجمل وغيرهما مما لا يصح أن تظهر عليه علامات الإعراب أو تقدر[٤].

فالأصل في الإعراب أن يكون للمفرد، اسما أو فعلا مضارعا؛ لأنه كلمة واحدة يمكنها أن تظهر على آخرها حركات الإعراب أو تقدر تقديرا[٥].

أما المبني فلا تظهر على آخره حركات الإعراب لأنه ثابت الآخر على حالة واحدة، فإن وقع أحد المبنيات موقع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم كان رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه اعتباريا ويسمى (إعراباً محليا) أي: باعتبار أنه حالٌّ محلَّ مرفوع أو منصوب أو.....إلخ[٦].

---

[١] همع الهوامع للسيوطي ٥٥/١، جامع الدروس العربية للغلاييني ٢٢/١. وانظر: حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية لخالد الأزهري، مصطفي البابي الحلبي – ط/٢–١٣٧٤هـ–١٩٥٥م، ص: ٤٩.

[٢] انظر: حاشية الشيخ حسن العطار ص: ٤٩، جامع الدروس العربية للغلاييني ٢٢/١، ٢٣.

[٣] جامع الدروس العربية للغلاييني ٢٧/١.

[٤] انظر: السابق ٢٧/١، ٢٨. وانظر: همع الهوامع للسيوطي ٥٥/١.

[٥] إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة، دار القلم العربي. الطبعة الأخيرة – د/ت، ص: ٣٣.

[٦] انظر: جامع الدروس العربية للغلاييني ٢٨/١.



وكذلك الجملة، فهي بعيدة من الإعراب لأنها مركبة من كلمتين أو أكثر، ويستحيل أن يظهر عليها أو يقدر بمجموعها حركات الإعراب في حال من الأحوال[١].

ومثل ذلك المصدر المؤول، وهو ما تكون من (أنْ) و (ما) المصدريتين مع الفعل بعدهما، و (أنّ) مع معموليها، فيكون ما بعد هذه الحروف صلة لها وتؤول بمصدر صريح[٢] فتعرب بإعرابه محلا في الحالات الإعرابية المختلفة؛ حيث ركبت من أكثر من كلمة.

وعليه انقسم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

- المطلب الأول: تعدد الموقع الإعرابي للجمل.
- المطلب الثاني: تعدد الموقع الإعرابي للمصدر المؤول.

---

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل لقباوة، ص: ٣٣.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٤٤٠.



المطلب الأول

تعدد الموقع الإعرابي للجمل

سبق قريبا القول إن الأصل في الإعراب أن يكون للمفرد، وأن الجملة إذا جاز تقديرها بالمفرد أعطيت إعرابه لأنها حلت محله وقامت مقامه واستخدمت في موضعه. وعليه، فإنه يفهم من ذلك أن الجملة قد لا تحل محل المفرد، ولهذا تنقسم الجمل من الناحية الإعرابية إلى قسمين[١]:

القسم الأول: الجمل التي لا تحل محل المفرد، وهي التي لا محل لها من الإعراب، لأنها لم تستعمل في موضع المفرد، ولا يمكن أن تقدر به ليتيسر تقدير حركات الإعراب التي كانت قد تظهر على ذلك المفرد[٢]، وهذا هو الأصل في الجمل[٣].

القسم الثاني: الجمل التي تحل محل المفرد، وهي تأخذ إعرابه محلا؛ لأنها وقعت في موقعه وقامت مقامه[٤].

وعلى هذا، فإن حلول الجملة محل المفرد، ودلالة مضمونها على معناه، وإعرابها بإعرابه يعني تنوع موقعها الإعرابي فتقع مرة مبتدأ، وثانية خبرا، وثالثة مفعولا، ورابعة حالا، وخامسة مضافا إليه، وسادسة تابعة لمفرد أو لجملة إلى غير ذلك من المواقع التي يقعها المفرد مما يصح حلول الجملة محله فيها[٥].

وفيما يتصل بتعدد الموقع الإعرابي للجمل في تفسير أبي السعود، ألفى البحث عناية كبرى من أبي السعود بتوجيه المحل الإعرابي للجمل وتفسير المعنى بناءً على كل موقع يجوز للجملة شغله، فتعدد توجيه بعض الجمل فشغلت موقعين إعرابيين، وتعدد توجيه جمل أخرى

---

[١] انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل لقباوة، ص: ٣٣.

[٢] انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٤٤٠/٢، إعراب الجمل لقباوة ص: ٣٣.

[٣] مغني اللبيب لابن هشام ٤٤٠/٢. ويضم هذا القسم كل الجمل التي لا محل لها من الإعراب كالاستئنافية والابتدائية والاعتراضية وغيرها، انظر: المغني ٤٤٠/٢ وما بعدها، إعراب الجمل لقباوة ص: ٣٦ وما بعدها.

[٤] انظر: شرح الرضي على الكافية ٢٩٨/٢، إعراب الجمل لقباوة ص:٣٤.

[٥] في الموقع التي تقعها الجملة ويكون لها محل إعرابي انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٤٧٢/٢ وما بعدها، وإعراب الجمل وأشباه الجمل لقباوة الفصل الثالث من كتابه ص: ١٣٥ وما بعدها. وقد جعلها ابن هشام سبعة مواقع وزادها الدكتور فخر الدين قباوة إلى عشرة فزاد الواقعة مبتدأ والواقعة فاعلا والواقعة مستثنى.



لتشغل أكثر من ذلك، وقد اكتفيت في البحث بتناول الجمل التي شغلت موقعين من الإعراب[١] دون غيرها حتى لا يتشعب البحث مع ضيق المقام[٢]. وتناولت في هذا الإطار من المواقع النحوية جُمَلاً شملت التعدد بين:

1- الحال والخبر.
2- الحال النعت.
3- الحال والعطف.
4- الحال والاستئناف.
5- الاستئناف والخبر.
6- الاستئناف والنعت.

---

(١) قد تكون الجملة لها محل وقد لا يكون لها محل، فقد يتعدد موقعها بين الاستئناف والخبر مثلا، أو الاستئناف والنعت، فلا يقتصر التعدد في البحث على الجمل ذات المحل وإنما ضممت إليها ما ليس له محل استيعابا لمادة التفسير وتتميما للفائدة.

(٢) رأيت أن أحيل على بعض الشواهد التي تعدد محل الجملة فيها لتشغل أكثر من موقعين إعرابيين مما جاء في تفسير أبي السعود، من ذلك جملة (كلما رزقوا منها...) من قوله – تعالى -: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُ ﴾ [البقرة/٢٥]، حيث تعدد محلها بين النصب صفة لـ (جنات) أو الرفع خبرًا لمحذوف، أو مستأنفة لا محل لها، انظر: تفسير أبي السعود ١٤٤/١. وجملة (يظنون بالله غير الحق) من قوله: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ﴾ [آل عمران/١٥٤]، حيث تعدد محلها بين النصب حالا – مع اختلاف صاحبها – أو الرفع صفة أو الرفع خبرا أو مستأنفة لا محل لها، انظر: تفسير أبي السعود ١٦٢/٢. وجملة (يوحي بعضهم) من قوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗا ﴾ [الأنعام/١١٢]، حيث تعدد موقعها بين النصب حالا أو نعتا لـ (عدوا) أو مستأنفة لا محل لها، انظر: أبا السعود ١٠٧/٣. وجملة (تجري من تحتهم الأنهار) من قوله – سبحانه -: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمۡۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [يونس/٩]، فقد تعدد موقعها بين الخبر والحال والاستئناف، فلا محل لها، انظر: أبا السعود ٤٧١/٣. هذا، وإن غالب الجمل التي تعدد موقعها على هذا النحو تكاد تنحصر بين وظائف الخبر والنعت والحال والاستئناف ويندر غير ذلك.



هذا، وقد ورد في تفسير أبي السعود نماذج أخرى من الجمل المتعدد موقعها بين وظائف نحوية مغايرة لتلك الوظائف المذكورة، من ذلك تعدد الموقع بين الحال والبدل، وبين العطف والاعتراض، وبين الحال والاعتراض، وبين الاستئناف والعطف، وبين الحال والمفعول به، وبين الخبر والنعت، إلا أنني قداجتزأت عنها بما ذكر لكثرة دورانه في تفسير أبي السعود مع قلة ما عداه. وفيما يأتي الاستشهاد عليها من تفسير أبي السعود.

(١) الحال والخبر:

في جملة (يتلونه) من قوله – جل ذكره – : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾ [البقرة/١٢١].

معنى (يتلونه حق تلاوته) يراعون لفظه عن التحريف، ويتدبرون في معانيه، ويتبعونه حق الاتباع بامتثال أوامره ونواهيه[١].

الوجه الأول: ذكر أبو السعود –وغيره من العلماء – أن (يتلونه) في محل النصب على الحالية[٢] من الضمير في (آتيناهم) أو من (الكتاب)[٣]، وهي حال مقدرة[٤]؛ لأنهم وقت الإيتاء لم يكونوا تالين، ولا كان الكتاب متلوا؛ فليست التلاوة مقارنة للإيتاء في الزمان.

وعليه، فإن (الذين) مبتدأ، و (آتيناهم) صلة الموصول، و (يتلونه) حال، وجملة (أولئك يؤمنون به) اسمية في محل رفع خبر الموصول[٥].

الوجه الثاني: أن تكون جملة (يتلونه) في محل رفع خبر الموصول (الذين)، وجملة (أولئك يؤمنون به) استئناف مقرر له[٦]، وعلق بعضهم على هذا الوجه بأنه هو الصحيح[٧].

---

[١] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢٠٤/١، تفسير أبي السعود ٢٧٧/١.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ٢٧٧/١، المحرر الوجيز لابن عطية ٢٠٤/١، البحر لأبي حيان ٥٣٩/١.

[٣] التبيان للعكبري ٩٢/١.

[٤] الحال المقدرة قسم من أقسام الحال بحسب الزمان عند ابن هشام؛ حيث جعل الحال بحسب الزمان ثلاثة أنواع: المقارنة في الزمان مثل: (هذا بعلي شيخا)، والمقدرة وتكون في المستقبل مثل: مررت برجل معه صقر صائداً به غدا؛ أي: مقدّرا ذلك، فهو لم يصطد وقت الرؤية، والمحكية وتكون واقعة فيما مضي مثل: جاء زيد أمس راكبا. انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٣٧/٢، الكواكب الدرية للأهدل ٣٢/٢.

[٥] انظر: تفسير أبي السعود ٢٧٧/١، اللباب لابن عادل ٤٣٩/٢.

[٦] انظر: تفسير أبي السعود ٢٧٧/١، اللباب لابن عادل ٤٣٩/٢.

[٧] انظر: اللباب لابن عادل ٤٣٩/٢.



وقد اعترض بعض العلماء على جعل (يتلونه) خبرا، قال: "ولا يجوز أن يكون (يتلونه) خبر (الذين)؛ لأنه ليس كل من أوتي الكتاب تلاه حق تلاوته؛ لأن معنى (حق تلاوته) العمل به"[١]، فـ (يتلونه) عند من منع كونها خبرا حال لا يستغني عنها وفيها الفائدة[٢].

ورُد ذلك الاعتراض بأن ما لزم في الامتناع من جعلها خبرا يلزم في جعلها حالا؛ لأنه ليس كل مؤمن يكون على حالة التلاوة بأي تفسير فسرتها[٣].

وجوز فريق أن يكون (يتلونه) خبرا، و (أولئك يؤمنون به) خبرا بعد خبر مثل قولهم: هذا حلو حامض، كأنه يريد جَعْل الخبرين في معنى خبر واحد[٤]، على أن يراد بالموصول (الذين) قوم مخصوصون، وهو كل من آمن بالنبي ﷺ من أهل الكتاب[٥]. أو يراد بالكتاب القرآن[٦].

وفي جملة (آتيناها) من قوله – عز اسمه–: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام/٨٣].

(تلك) إشارة إلى الدلائل والحجج التي آتاها الله – عز وجل – نبيه إبراهيم – عليه السلام – في قوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام/٧٥] وما بعدها[٧].

الوجه الأول: أن تكون جملة (آتيناها) في محل نصب حال من (حجتنا) والعامل فيها معنى الإشارة[٨]، كما في قوله – تعالى–: ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ بِمَا ظَلَمُوٓا۟ ﴾ [النمل/٥٢] [٩].

---

[١] التبيان للعكبري ٩٢/١، وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢٠٤/١.

[٢] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢٠٤/١، التبيان للعكبري ٩٢/١.

[٣] انظر: البحر لأبي حيان ٥٤٠/١.

[٤] انظر: البحر لأبي حيان ٥٤٠/١، اللباب لابن عادل ٤٣٩/٢.

[٥] انظر: التبيان للعكبري ٩٢/١، اللباب لابن عادل ٤٣٩/٢.

[٦] التبيان للعكبري ٩٢/١.

[٧] انظر: الدر المصون للسمين ٢٤/٥. وقيل في ذلك أقوال أخري، انظر: تفسير أبي السعود ٧٩/٣، روح المعاني المعاني للألوسي ٢٠٨/٧.

[٨] تفسير أبي السعود ٨٠/٣. وانظر: التبيان للعكبري ٣٥٨/١.

[٩] تفسير أبي السعود ٨٠/٣. وانظر: الدر المصون للسمين ٢٤/٥.



وعلى هذا الوجه يكون إعراب التركيب على النحو التالي: (تلك) مبتدأ، و (حجتنا) خبره، و (آتيناها) حال من الحجة، ويجوز على هذا الوجه أن تكون جملة (آتيناها) في محل رفع خبر ثان لاسم الإشارة (تلك) [١]، فيكون قد أخبر عنه بخبرين: أحدهما مفرد والآخر جملة[٢].

الوجه الثاني: أن تكون جملة (آتيناها) هي الخبر عن اسم الإشارة، وتكون (حجتنا) بدلا من المبتدأ أو عطف بيان له[٣].

وعليه، يكون إعراب التركيب كالتالي: (تلك) مبتدأ، و (حجتنا) بدل أو عطف بيان لـــ (تلك)، و (آتيناها) خبر (تلك).

وشبه الجملة (على قومه) متعلق بـــ (حجتنا) إن جعلت خبرا لـــ (تلك) كما على الوجه الأول[٤]، ولم يجزه بعض المعربين والمفسرين لما فيه من الفصل الكثير[٥]، سواء في ذلك أن تكون (حجتنا) خبرا و (آتيناها) حالا، أو أن تكون بدلا و (آتيناها) الخبر؛ لأن الحجة ليست مصدرا، وإنما هي الكلام المؤلف للاستدلال على الشيء[٦]. ولو جعلت مصدرا مجازا لم يجز ذلك أيضا؛ لأنه لا يفصل بالخبر ولا بالحال بين المصدر ومطلوبه[٧].

أو متعلق – أعني شبه الجملة (على قومه) – بمحذوف إن جعلت (حجتنا) بدلا من (تلك) كما على الوجه الثاني، أي: حجة على قومه ودليلا[٨]، ويلزم من هذا التقدير أن تكون حالا مؤكدة، مؤكدة، إذ التقدير: وتلك حجتنا آتيناها له حجة[٩].

---

[١] تفسير أبي السعود ٨٠/٣. وانظر: الدر المصون للسمين ٢٤/٥، روح المعاني للألوسي ٢٠٨/٧.

[٢] الدر المصون للسمين ٢٤/٥.

[٣] تفسير أبي السعود ٨٠/٣. وانظر: الدر للسمين ٢٤/٥، اللباب لابن عادل ٢٦٠/٨، روح المعاني للألوسي ٢٠٨/٧.

[٤] تفسير أبي السعود ٨٠/٣. وانظر: روح المعاني للألوسي ٢٠٨/٧.

[٥] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣١٦/٢.

[٦] انظر: البحر لأبي حيان ١٧٦/٤.

[٧] انظر: التبيان للعكبري ٣٥٨/١، البحر لأبي حيان ١٧٦/٤.

[٨] تفسير أبي السعود ٨٠/٣، وانظر: التبيان للعكبري ٣٥٨/١.

[٩] الدر للسمين ٢٥/٥.



وعلقه البعض بـــ (آتيناها) أي: أظهرناها لإبراهيم على قومه(١).

يبقى وجه ثالث في جملة (آتيناها) نقله بعض المفسرين وهو أن تكون في محل رفع نعت لــ (حجتنا) على نية الانفصال، إذ التقدير: حجة لنا(٢).

وأوضح بعض المفسرين معنى الانفصال بأنه يعني الانفصال من الإضافة ليحصل التنكير المسوغ لوقوع الجملة صفة لــ (حجتنا)، وعلق على ذلك التوجيه بقوله: "وهذا لا ينبغي أن يقال"(٣)، ووصفه أبو حيان في البحر بأنه "بعيد جدا"(٤).

(٢) الحال والنعت:

في جملة(يحبونهم) من قوله – سبحانه–: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة/١٦٥]

الوجه الأول: ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن جملة (يحبونهم) في محل النصب على الحالية من الضمير في (يتخذ) (٥)، وهو عائد على (مَنْ)، وإفراده في (يتخذ) باعتبار لفظ (مَنْ)، وجمعه في (يحبونهم) باعتبار معناها(٦).

وعليه، فإن (مَنْ) موصولة في محل رفع مبتدأ، وجملة (يتخذ) صلتها لا محل لها، وشبه الجملة (من الناس) خبر المبتدأ(٧). والمعنى على هذا الوجه: ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا محبين لهم كحب الله(٨).

---

(١) المحرر الوجيز لابن عطية ٣١٦/٢.

(٢) انظر: البحر لأبي حيان ١٧٦/٤، الدر للسمين ٢٤/٥، فيما نقلاه عن الحوفي.

(٣) الدر السمين ٢٤/٥، ٢٥.

(٤) البحر لأبي حيان ١٧٦/٤.

(٥) تفسير أبي السعود ٣٢٩/١، وانظر: إعراب النحاس ص:٧٣، مشكل مكي ٧٧/١، الجامع للقرطبي ٦/٣.

(٦) انظر: تفسير أبي السعود ٣٢٩/١، مشكل مكي ٧٨/١، الجامع للقرطبي ٦/٣.

(٧) انظر: إعراب القرآن الكريم للقاضي ص:٤٧. وهذا هو ما عليه جمهور المعربين والمفسرين في إعراب مثل هذا التركيب إلا أنه عند ابي السعود على العكس، والتقدير: بعض أو فريق من الناس من يتخذ...، وستأتي الإشارة لذلك في الفصل الرابع، انظر: ص: ٤٦٩ من البحث في اختيار أبي السعود في قوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [البقرة/٨].

(٨) انظر: الجامع للقرطبي ٦/٣.



الوجه الثاني: أن تكون جملة (يحبونهم) في محل نصب صفة لـــ (أندادا) [1]، وقد صح وقوع الجملة صفة لها لكونها نكرة، والمعني: ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا محبوبة كحب الله[2].

أي إنهم يحبون آلهتهم كحب المؤمنين الله[3]، ورد بعضهم هذا المعنى وجعله على تأويل: يحبون الأصنام كما يحبون الله – تعالى عن ذلك علوا كبيرا – لأنهم أشركوها مع الله – تعالى – فسووا بين الله وبين أوثانهم في المحبة[4].

ومهما يكن من أمر، فإن الضمير المنصوب في (يحبونهم) يعود على الأنداد، والمراد بهم الأصنام، وإنما جمعوا جمع العقلاء لمعاملتهم لها معاملة العقلاء، أو يكون المراد بهم من عُبد من دون الله – تعالى – من العقلاء، ثم غلب العقلاء على غيرهم[5].

وقد جوز البعض أن تكون جملة (يحبونهم) في محل الرفع صفة لـــ (مَنْ) على أن تكون نكره[6] ليصح وقوع الجملة صفة لها؛ فإن الجمل تقع صفات للنكرات[7].

حيث جُوز في (مَنْ) وجهان: الأول: أن تكون موصولة اسمية والجملة بعدها صلتها لا محل لها من الإعراب، والثاني: أن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في محل رفع صفة لها أي: من الناس فريق أو شخص متخد[8].

وفي جملة (لم يكن شيئا مذكورا) من قوله – جل وعلا-: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـًٔا مَّذۡكُورًا ﴾ [الإنسان/1].

الوجه الأول: ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن الجملة المنفية (لم يكن شيئا مذكورا) في محل النصب حالا من (الإنسان) [9]، كأنه قيل: هل أتي عليه حين من الدهر غير مذكور؟[10].

---

[1] تفسير أبي السعود ٣٢٩/١، وانظر: إعراب النحاس ص:٧٣، مشكل مكي ٧٨/١.

[2] انظر: الجامع للقرطبي ٦/٣.

[3] انظر: معاني الفراء ٩٧/١، معالم التنزيل للبغوي ١٧٨/١.

[4] انظر: معاني الزجاج ٢٣٧/١، معالم التنزيل للبغوي ١٧٨/١.

[5] انظر: اللباب لابن عادل ١٣٦/٣.

[6] انظر: إعراب النحاس ص:٧٣، مشكل مكي ٧٨/١، اللباب لابن عادل ١٣٥/٣.

[7] شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٣، وانظر: إعراب الجمل لقباوة ص:٢٥٠.

[8] انظر: اللباب لابن عادل ١٣٤/٣، ١٣٥.

[9] تفسير أبي السعود ٤٣٩/٦، وانظر: الكشاف للزمخشري ٥١٣/٤، التبيان للعكبري ٣٨١/٢.

[10] الكشاف للزمخشري ٥١٣/٤، تفسير أبي السعود ٤٣٩/٦.



الوجه الثاني: أن تكون جملة (لم يكن شيئا مذكورا) في محل الرفع صفة أخرى لـــ (حين) [١]، والصفة الأولى هي متعلق شبه الجملة المحذوف[٢].

وعليه، فإن العائد إلى الموصوف محذوف، والتقدير: لم يكن فيه شيئا مذكورا[٣]، وهو كقوله: ﴿ وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ ﴾ [لقمان/٣٣]؛ حيث حذف العائد من جملة (لا يجزى) [٤].

وقد اشترط النحاة في جملة الصفة اشتمالها على ضمير يعود إلى الموصوف؛ "لأن الصفة كالخبر، فكما لابد في الجملة من عائد إلى المبتدأ إذا وقعت خبرا، كذلك لابد منه في الجملة إذا وقعت صفة"[٥].

وإنما اشترط الضمير في جملة الصفة ليحصل به الربط بين الموصوف وصفته، فلو قلت: مررت برجل قام عمرو، لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه، فإذا قلت: قام عمرو في داره، صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره[٦]. وقد يحذف العائد من جملة الصفة كما يحذف من جملة الخبر[٧].

وربما ساعد هذا البعض على القول إن الوجه الأول – أعني نصب جملة (لم يكن) حالا – أظهر لفظا ومعنًى[٨]، ويغلب على ظني أن الرأي ما ذهبوا إليه؛ لأن دلالة الحال ببيان هيئة الإنسان تلك وأنه كان عدمًا في زمن ما من الأزمان قبل أن يوجد – أولى من دلالة وصف الحين بأن الإنسان لم يكن مذكورا فيه، والله أعلم وأحكم.

---

[١] تفسير أبي السعود ٤٣٩/٦، وانظر: الكشاف ٥١٣/٤، أنوار التنزيل للبيضاوي ٦٣٥/٢.

[٢] انظر: الإعراب المفصل لبهجت ٢٧٢/١٢.

[٣] تفسير أبي السعود ٤٣٩/٦، وانظر: الدر للسمين ٥٩١/١٠، الإعراب المفصل لبهجت ٢٧٢/١٢.

[٤] انظر: الكشاف للزمخشري ٥١٣/٤.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٣.

[٦] انظر: شرح الرضي على الكافية ٣٠١/٢.

[٧] انظر: شرح الرضي على الكافية ٢٤٠/١، ٣٠١/٢.

[٨] انظر: الدر المصون للسمين ٥٩١/١٠، اللباب لابن عادل ٦/٢٠.



(٣) الحال والعطف:

في جملة (ونطمع أن يدخلنا) من قوله – جل ذكره–: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المائدة/٨٤].

الوجه الأول: ذكر أبو السعود أن جملة (ونطمع) في محل النصب على الحالية من أحد شيئين[١]: إما من الضمير في (لنا) بتقدير مبتدأ، أي: ونحن نطمع، فهي حال ثانية، والحال الأولى جملة (لا نؤمن)، والعامل فيهما واحد هو الاستقرار المقدر متعلقا لشبه الجملة (لنا)[٢]، والمعنى: أيُّ شيء حصل لنا غير مؤمنين، ونحن نطمع في صحبة الصالحين[٣].

وقد ذهب الزمخشري إلى هذا الوجه ولكن دون تقدير مبتدأ في جملة (نطمع) ولهذا رده عليه أبو حيان في البحر المحيط لأنه خالف القواعد مرتين[٤]: مرة حين جعل للعامل الواحد أكثر من حال؛ وذلك لأن العامل لا يقتضي أكثر من حال واحدة إذا كان صاحبه مفردا دون بدل أو عطف، إلا أفعل التفضيل على الصحيح، فإنه يجوز فيه ذلك[٥].

والمرة الثانية: حين أدخل واو الحال على المضارع المثبت[٦]، فذلك لا يجوز لأن جملة الحال إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت أتت بغير واو[٧].

وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معني، فجاءني زيد يركب، بمعنى: جاءني زيد راكبا، وقد سُمع: قمت وأصك عينه – بدخول واو الحال على المضارع – وذلك إما لأنها جملة شابهت المفرد، وإما لأنها بتقدير: وأنا أصك، فتكون اسمية تقديرا[٨]، ولذلك دخلتها واو الحال.

---

[١] انظر: تفسير أبي السعود ٥٣١/٢، وانظر: الكشاف للزمخشري ٥٥/٢.

[٢] انظر: تفسير أبي السعود ٥٣١/٢، الكشاف للزمخشري ٥٥/٢.

[٣] تفسير أبي السعود ٥٣١/٢.

[٤] انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٩/٤.

[٥] انظر: البحر لأبي حيان ٩/٤، الدر للسمين ٣٩٩/٤.

[٦] انظر: البحر لأبي حيان ٩/٤.

[٧] شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٣/٢.

[٨] شرح الرضي على الكافية ٤٣/٢ بتصرف.



وهذا التقدير – أعني تقدير مبتدأ في جملة الحال – هو ما خرج به أبو السعود من هذه الجملة من الاعتراضات على توجيه الزمخشري.

هذا، وإما أن تكون جملة (ونطمع) حالا من الضمير في (لا نؤمن) [١]، فتكون الحالان متداخلتين[٢]، والمعنى: أنهم أنكروا على أنفسهم عدم إيمانهم مع أنهم يطمعون في صحبة المؤمنين[٣].

واعتُرِض على هذا الوجه بأن فيه ما في سابقه من دخول واو الحال على المضارع المثبت ولا يجوز ذلك إلا بتقدير مبتدأ[٤]، أي: لا نؤمن ونحن نطمع[٥].

الوجه الثاني: وهو أن تكون جملة (ونطمع) معطوفة على جملة (لا نؤمن) [٦]، فهي في محل النصب؛ لأن (لا نؤمن) حال، والمعنى: وما لنا نجمع بين ترك الإيمان وبين الطمع في صحبة الصالحين[٧]، أو على معنى: وما لنا لا نجمع بينهما بالدخول في الإسلام؛ لأن الكافر ما ينبغي له أن يطمع في صحبة الصالحين[٨].

فإن قيل: هذا هو الوجه الثاني المتقدم بجعل الجملة حالا من فاعل (نؤمن)، رُدّ بأن الحال هنا لم تتعدد لذى حال واحد دون عاطف، فالواو هنا عاطفة، وكانت هناك حالية، فضلا عن أن المضارع المثبت هنا لم تدخل عليه واو الحال، وقد وقع هناك، فالفارق بين الوجهين إنما وقع من جهة الواو، عاطفة أو حالية[٩].

---

[١] تفسير أبي السعود ٢/٥٣١.

[٢] الدر السمين ٤/٤٠٠. والحال المتداخلة أحد قسمي الحال المتعددة، وسميت متداخلة لدخول صاحب الحال الثانية الثانية في الحال الأولى، مثال ذلك: جاء زيد راكبا مبتسما، فـ (راكبا) حال من زيد و عاملها (جاء)، و (مبتسما) حال من الضمير في (راكبا) وعاملها الوصف لأنه اسم فاعل. انظر: الكواكب الدرية للأهدل ٢/٣٣.

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ٢/٥٣١، الكشاف للزمخشري ٢/٥٥.

[٤] الدر للسمين ٤/٤٠٠.

[٥] التبيان للعكبري ١/٣٢٣، الدر للسمين ٤/٤٠٠.

[٦] تفسير أبي السعود ٢/٥٣١، وانظر: الكشاف للزمخشري ٢/٥٥، التبيان للعكبري ١/٣٢٣.

[٧] تفسير أبي السعود ٢/٥٣١.

[٨] الكشاف للزمخشري ٢/٥٥.

[٩] انظر: الدر للسمين ٤/٤٠٠.



وفي جملة (وجاءتهم رسلهم) من قوله – عز وعلا-: ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ ۙ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ ﴾ [يونس/١٣].

الوجه الأول: أن تكون جملة (وجاءتهم) في محل النصب على الحالية من ضمير (ظلموا) بإضمار (قد) [١]، وشبه الجملة (بالبينات) إما متعلق بـــ (جاءتهم) على أن الباء للتعدية[٢]، والمعنى: أنهم ظلموا بالتكذيب وقد جاءتهم رسلهم بالآيات البينة الدالة على صدقهم[٣]. وإما متعلق بمحذوف وقع حالا من (رسلهم) دالة على إفراطهم في الظلم وتناهيهم في المكابرة[٤]، والمعنى: ظلموا بالتكذيب وقد جاءتهم رسلهم ملتبسين بالآيات البينة حين لا مجال للتكذيب[٥].

وقد وقعت جملة الحال في الآية جملة فعلية فعلها ماض، وقد وقع الخلاف بين النحاة في مثل هذا النوع من جملة الحال بالرغم من كثرة وروده في القرآن الكريم[٦].

فذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين[٧].

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا إلا بـــ (قد) ظاهرة أو مقدرة[٨]، أما بدونها فلا.

وعلة الخلاف في وقوع الماضي حالا هي خلافهم في دلالة الفعل الماضي على المستقبل، فأجاز الكوفيون ذلك، وإذا جاز أن يقام الماضي مُقام المستقبل جاز أن يقام مُقام الحال[٩].

---

[١] تفسير أبي السعود ٤٧٥/٣. وانظر: اللباب لابن عادل ٢٨٠/١٠، روح المعاني للألوسي ٨١/١١، إعراب القرآن وبيانه للدرويش ٣١٣/٣.

[٢] أبي السعود ٤٧٥/٣، روح المعاني للألوسي ٨١/١١، إعراب القرآن للدرويش ٣١٣/٣.

[٣] أبي السعود ٤٧٥/٣.

[٤] أبي السعود ٤٧٥/٣، روح المعاني للألوسي ٨١/١١.

[٥] أبي السعود ٤٧٥/٣، وانظر: اللباب لابن عادل ٢٨٠/١٠.

[٦] انظر: البحر لأبي حيان ٤٧٢/٧. حيث صرح أبو حيان بكثرة وقوع الماضي حالا في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل، وذكر أنه نص على شواهد كثيرة من الماضي الواقع حالا في كتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل.

[٧] الإنصاف للأنباري مسألة (٣٣) ص:٢١٢، وانظر: شرح الرضي على الكافية ٤٥/٢.

[٨] شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٠/٢، ٣٧١.

[٩] الإنصاف للأنباري مسألة (٣٣) ص:٢١٣.

أما البصريون فمنعوه، وبالتالي فلا يقوم الماضي مَقام الحال إلا بــ (قد) ظاهرة أو مقدرة، حيث إن (قد) تقرب الماضي من الحال، فجاز وقوعه معها حالا[١].

الوجه الثاني: أن تكون جملة (وجاءتهم) معطوفة على (ظلموا) [٢]، وفي محلها قولان: الأول: ألا يكون لها محل من الإعراب، والثاني: أن تكون في محل جر لعطفها على ما هو مجرور بإضافة الظرف إليه[٣].

وعلة الخلاف في محل الجملة الاختلاف في (لما)، فقد ذهب سيبويه إلى أنها حرف وجود لوجود، فهي تقتضي جملتين وجدت ثانيتهما لوجود أولاهما[٤].

فالمعنى في الآية: لما حصل هذان الأمران: مجيء الرسل بالبينات وظلموا، أُهلكوا[٥].

وذهب آخرون إلى أنها ظرف[٦] بمعنى (حين)، ولذا سميت (لما) الحينية[٧]، وعليه، فإن فإن الجملة بعدها مجرورة بالإضافة إليها[٨].

وقيل إنها بمعنى (إذ) وحسنه البعض؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة[٩].

ففي الآية (لما) ظرف للإهلاك، أي: أهلكناهم حين فعلوا الظلم بالتكذيب[١٠]، و (ظلموا) في محل جر بإضافة (لما) إليه، و (جاءتهم) معطوف عليه فهي مجرورة مثله.

فمن ذهب إلى أن (لما) ظرف معمول لــ (أهلكنا) فإنما يدل إذ ذاك على وقوع الفعل في حين الظلم[١١]؛ حيث إن شرط الفعل إذا نصب ظرفا أن يكون واقعا فيه أو في بعضه[١٢].

---

(١) السابق ص: ٢١٣، ٢١٤.

(٢) أبي السعود ٤٧٥/٣، التبيان للعكبري ٣٥/٢، إعراب القرآن للدرويش ٣١٣/٣.

(٣) أبي السعود ٤٧٥/٣، اللباب لابن عادل ٢٨٠/١٠، روح المعاني للألوسي ٨١/١١.

(٤) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣٠٩/١، دراسات في أسلوب القرآن لعضيمة القسم الأول ٦٢٦/٢.

(٥) البحر لأبي حيان ١٣٥/٥.

(٦) انظر: الخصائص لابن جني ٢٢٢/٣.

(٧) انظر: دراسات في أسلوب القرآن لعضيمة، القسم الأول ٦٢٦/٢، ٦٢٧.

(٨) المغني لابن هشام ٣٠٩/١، وانظر: دراسات عضيمة القسم الأول ٦٢٧/٢.

(٩) انظر: المغني لابن هشام ٣٠٩/١.

(١٠) أبي السعود ٤٧٥/٣، وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٥١/٢.

(١١) البحر لأبي حيان ١٣٤/٥.

(١٢) الخصائص لابن جني ٢٢٢/٣.

وأحسب أن الأولى أن تكون جملة (وجاءتهم) حالا كما فضل البعض[1].

(٤) الحال والاستئناف:

في جملة (على الموسع قدره وعلى المقتر قدره)من قوله – عز وجل-: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَـٰعًا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة/٢٣٦].

الوجه الأول: أن تكون جملة (على الموسع قدره) في محل النصب على الحالية من فاعل (متعوهن) [2]، والرابط لجملة الحال إما محذوف، والتقدير: على الوسع منكم إلخ[3]، وإما أن تجعل الألف واللام في (الموسع) عوضا من المضاف إليه عند من يجوزه، والتقدير، على موسعكم قدره وعلى مقتركم قدره[4].

فجملة (على الموسع قدره) جملة اسمية من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، عطفت عليها مثلها (وعلى المقتر قدره) فهي في حكمها إعرابا ودلالة.

والجملة الاسمية إذا وقعت حالا كان لابد فيها من رابط يربطها بذي الحال، فإما أن يكون الواو والضمير العائد لذي الحال معا، وهو الأولى، لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها، فهو أكثر احتياطا في الربط[5]، كقولك: أقبل محمد ويده على رأسه[6].

وإما أن يكون الرابط واو الحال دون الضمير كقولك: أقبل زيد وعمرو ضاحك، حيث أغنت الواو عن الضمير بربطها ما بعدها بما قبلها[7].

---

(١) انظر: إعراب القرآن للدرويش ٣/٣١٣.

(٢) أبي السعود ١/٤١٢. وانظر: التبيان للعكبري ١/١٤٥، حدائق الروح لمحمد الأمين ٣/٣٦١.

(٣) أبي السعود ١/٤١٢. وانظر: البحر لأبي حيان ٢/٢٤٣، اللباب لابن عادل ٤/٢١٠.

(٤) البحر لأبي حيان ٢/٢٤٣، وانظر: تفسير أبي السعود ١/٤١٢، اللباب لابن عادل ٤/٢١٠.

(٥) انظر: شرح لمفصل لابن يعيش ٢/٦٥، شرح الرضي على الكافية ٢/٤١.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٥.

(٧) السابق نفسه.

وقد يكون الربط بالضمير فقط من دون واو كقولك: أقبل محمد على رأسه قلنسوة[١]، وكقولهم: (كلمته فوه إلى فيّ) و (رجع عوده على بدئه) وقد استضعفه البعض وقال بندرته[٢]، إلا أن ابن مالك ذهب إلى أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأن إفراد الضمير وجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنًى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو[٣].

فنصب الجملة حالا بيان لهيئة المطلّق الواجب عليه التمتيع، فلا يجوز الوقف على (ومتعوهن)[٤]، فكأن المعني على وجوب التمتيع عليه موسعا ومقترا، وكل حال بقدرها.

الوجه الثاني: أن تكون الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب[٥]، فهي مبينة لمقدار المتعة بالنظر إلى حال المطلق إيسارا وإقتارا[٦].

وقد ذهب البعض إلى أن جملة (على الموسع قدره) لا محل لها من لإعراب معترضة لا استئنافية؛ لاعتراضها بين الفعل والمفعول المطلق (متعوهن...متاعا)[٧].

وفي جملة (يلقون السمع) من قوله – تبارك اسمه –: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَـٰذِبُونَ ﴾ [الشعراء/٢٢١-٢٢٣].

الضمير في قوله (يلقون) يجوز أن يكون عائدا على (كل أفاك أثيم)[٨]، والمعنى: أن الأفاكين يلقون السمع إلى الشياطين ويتلقون منهم...إلخ[٩]. ويجوز أن يكون عائدا على

---

[١] الساق نفسه، وانظر: شرح الرضي على الكافية ٤١/٢.

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٥/٢.

[٣] السابق ٣٦٦/٢.

[٤] منار الهدى للأشموني ص:٦٠.

[٥] أبي السعود ٤١١/١، وانظر: التبيان للعكبري ١٤٥/١، البحر لأبي حيان ٢٤٣/٢.

[٦] أبي السعود ٤١٢/١، وانظر: ابحر لأبي حيان ٢٤٣/٢.

[٧] انظر: حدائق الروح والريحان لمحمد الأمين ٣٦١/٣.

[٨] أبي السعود ٢٢٧/٥، وانظر: إعراب النحاس ص: ٦٩٠.

[٩] أبي السعود ٢٢٧/٥، وانظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٧٤/٢٤، ١٧٥.



(الشياطين)[١]، والمعنى: أن الشياطين يلقون السمع أي: المسموع إلى أوليائهم وأكثرهم كاذبون فيما يوحون به إليهم[٢].

وقد ردّ أبو السعود ما ذهب إليه الجمهور من حمل معنى إلقاء السمع – بجعل الضمير للشياطين – على تسمعهم وإنصاتهم للملأ الأعلى قبل الرجم؛ لأن هذا المعنى لا يتوافق مع الموقع الإعرابي للجملة على وجهيها[٣]، وسيأتي بيانه.

الوجه الأول: أن تكون جملة (يلقون) حالا من الضمير في (تنزّل) مفيدة لمقارنة التنزيل للإلقاء[٤]، أي: تنزّل ملقين السمع[٥].

قال أبو السعود: "ولا ريب في أن إلقاء السمع إلى الملأ الأعلى بمعزل من احتمال أن يقارن التنزل"[٦]، فالتنزل على الأفاكين لا يكون على حال إنصات الشياطين إلى الملأ الأعلى.

وإنما المعنى أن الشياطين تنزل على الأفاكين ملقين إليهم ما سمعوه من الملأ الأعلى[٧].

الوجه الثاني: أن تكون جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب مبينة للغرض من التنزل مبنية على السؤال عنه[٨].

فعلى حمل إلقاء السمع على التسمع إلى الملأ الأعلى لا يستقيم المعنى؛ إذ إن إلقاء السمع بمعزل من أن يكون غرضا من التنزل؛ لأنه متقدم عليه قطعا[٩].

وإنما المعنى على تقدير كون الجملة جوابا عن سؤال من سأل: لم تنزل عليهم وماذا يفعلون بهم؟ فقيل: يلقون السمع[١٠].

---

[١] انظر: إعراب النحاس ص:٦٩٠، اللباب لابن عادل ٩٦/١٥.

[٢] أبي السعود ٢٢٧/٥، وانظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٧٤/٢٤.

[٣] انظر: تفسير أبي السعود ٢٢٧/٥.

[٤] السابق نفسه، إعراب القرآن للدرويش ٤٦٥/٥.

[٥] الكشاف للزمخشري ٣٨٦/٣.

[٦] أبي السعود ٢٢٧/٥.

[٧] السابق نفسه، وانظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٧٥/٢٤.

[٨] أبي السعود ٢٢٧/٥، وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٨٦/٣، مفاتيح الغيب للرازي ١٧٥/٢٤.

[٩] أبي السعود ٢٢٧/٥.

[١٠] السابق نفسه، وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٨٦/٣، ٣٨٧.

هذا، وأما على تقدير كون ضمير (يلقون) للأفاكين فإن الجملة من محل جر صفة لـ (كل أفاكٍ) لأنه في معنى الجمع[١]، سواء أريد بإلقاء السمع الإصغاء إلى الشياطين أو إلقاء المسموع إلى الناس[٢].

ويجوز – أيضا – أن يكون استئناف إخبار بحال الأفاكين على كِلا التقديرين لما أن كُلاً من تلقيهم من الشياطين وإلقائهم إلى الناس يكون بعد التنزل[٣].

(٥) الاستئناف والخبر:

في جملة (نزل عليك الكتاب بالحق) من قوله – جل ذكره –: ﴿ الٓمٓ * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ﴾ [آل عمران/١–٣].

الوجه الأول: ذكر أبو السعود أن جملة (نزل عليك الكتاب) مرفوعة المحل على أنها خبر اسم الجلالة[٤]، أو خبر آخر له[٥].

فعلى جعلها خبرا آخر لاسم الجلالة فإن إعراب التركيب يكون على النحو التالي: اسم الجلالة مرفوع بالابتداء، وقوله (لا إله إلا هو) في محل رفع خبر المبتدأ، و (الحي القيوم) خبران آخران، أو خبران لمحذوف أي: هو الحي القيوم لا غيره، أو صفتان لاسم الجلالة، أو بدل منه أو من الخبر الأول، وقوله (نزل عليك الكتاب) في محل رفع خبر آخر لاسم الجلالة[٦].

وعلى جعلها هي الخبر عن اسم الجلالة فإن إعراب التركيب يتغير ليكون كما يلي:

---

(١) أبي السعود ٢٢٧/٥، وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٨٦/٣، اللباب لابن عادل ٩٧/١٥، إعراب القرآن للدرويش ٤٦٥/٥.

(٢) أبي السعود ٢٢٧/٥.

(٣) السابق نفسه.

(٤) أبي السعود ٧/٢، وانظر: إعراب النحاس ص:١٢١، روح المعاني للألوسي ٧٦/٣.

(٥) أبي السعود ٧/٢، التبيان للعكبري ١٧٩/١، البحر لأبي حيان ٣٩٢/٢.

(٦) أبي السعود ٥/٢، وانظر: إعراب النحاس ص:١٢١.



اسم الجلالة مرفوع بالابتداء، وقوله (لا إله إلا هو) لا محل له اعتراض بين المبتدأ وخبره[١]، أو في محل نصب حال[٢]، و (الحي القيوم) صفتان للمبتدأ، أو بدلان، وجملة (نزل عليك الكتاب) في محل رفع خبر اسم الجلالة[٣].

الوجه الثاني: أن تكون مستأنفة لا محل لها من الإعراب[٤]، والكلام قد تم قبلها من مبتدأ وخبر.

وتبعا لاختلاف المحل الإعرابي للجملة خبرا أو استئنافا، يتغير المعنى وتختلف مواضع الوقوف والابتداءات في الآية، فعلى جعلها خبرا أو خبرا آخر لا يكون الكلام قد تم فلا يجوز الفصل بين المبتدأ وخبره بالوقف[٥].

وليس الأمر كذلك إذا جعلت استئنافا؛ لأن الكلام قد تم قبلها من مبتدأ وخبر فكان جملة مستقلة.

وهذا ما نحا إليه بعض المفسرين حين فضّل أن يكون قوله (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) جملة تامة، على جعل جملة (نزل) خبرا لاسم الجلالة؛ لأنه أوجه من جهة المعنى؛ حيث نزلت الآية للرد على نصارى نجران الذين وفدوا على النبي ﷺ يحاجُّونه في عيسى ابن مريم ويدَّعون ألوهيته[٦]. وتعالى الله لا إله إلا هو. فيبدو لي – والله أعلم – أن المقام أحوج إلى الإخبار الإخبار بثبوت الوحدانية والألوهية لله تعالى منه إلى الإخبار بإنزال الله الكتاب على نبيه ﷺ، فالفارق بين مناط الإخبار على الوجهين واضح.

وفي جملة (حبطت أعمالهم) من قوله – سبحانه -: ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ ۙ إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡ ۚ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَأَصۡبَحُواْ خَٰسِرِينَ ﴾ [المائدة/٥٣].

---

[١] أبي السعود ٧/٢، وانظر: البحر لأبي حيان ٣٩٢/٢.

[٢] أبي السعود ٧/٢، روح المعاني للألوسي ٧٦/٣.

[٣] أبي السعود ٧/٢، البحر لأبي حيان ٣٩٢/٢، روح المعاني للألوسي ٧٦/٣.

[٤] أبي السعود ٧/٢، وانظر: البحر لأبي حيان ٣٩٢/٢، الدر المصون للسمين ١٥/٣.

[٥] انظر: منار الهدى الأشموني ص:٦٩.

[٦] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣٩٦/١، البحر لأبي حيان ٣٩٢/٢.



الوجه الأول: ذكر أبو السعود أن جملة (حبطت أعمالهم) جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب[١]، وهي مسوقة من جهة الله – عز وجل – لبيان مآل ما صنعه المنافقون من ادّعاء الولاية للمؤمنين والإقسام على المعية في المنشط والمكره إثر الإشارة إلى بطلانه بالاستفهام الإنكاري في (أهؤلاء) إلخ[٢].

وعليه، فهو إخبار من جهة الله – تعالى – بحبوط أعمالهم وخسرانهم[٣]. وذكر بعض المفسرين أنه يحتمل أن يكون من جملة قول المؤمنين[٤] فيكون في محل النصب[٥] ومعناه كمعناه كمعناه على الاستئناف[٦]، أي: ويقول المؤمنون أهؤلاء الذين كانوا يقسمون أنهم مؤمنون انهتك سترهم فأصبحوا خاسرين باقتصاصهم في الدنيا وبالعذاب وفوات الثواب في الآخرة[٧].

أو معناه الدعاء، فهو دعاء عليهم من المؤمنين بحبوط أعمالهم وخسرانهم[٨].

الوجه الثاني: وهو أن تكون جملة (حبطت أعمالهم) في محل الرفع خبرا ثانياً للمبتدأ (هؤلاء) عند من يجوز كونه جملة كما في قوله – عز وجل –: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾[٩] [طه/٢٠]. أو أن تكون هي الخبر[١٠].

وتبعا لكل وجه يختلف إعراب التركيب:

فإذا جعل قوله (حبطت أعمالهم) خبرا ثانيا كان توجيه التركيب كالتالي: (هؤلاء) مبتدأ، و (الذين) وصلته خبر أول لاسم الإشارة، والثاني جملة (حبطت).

---

(١) أبي السعود ٢/٤٩٥. وانظر: اللباب لابن عادل ٧/٣٨٦، الجامع لإعراب جمل القرآن للشوا ص: ١٦٣.

(٢) أبي السعود ٢/٤٩٥.

(٣) انظر: الدر للسمين ٤/٣٠٥، اللباب لابن عادل ٧/٣٨٦.

(٤) انظر: الكشاف للزمخشري ٢/٣٧، مفاتيح الغيب للرازي ١٢/٢٠.

(٥) انظر: الدر للسمين ٤/٣٠٥، الجامع لإعراب جمل القرآن للشوا ص:١٦٣.

(٦) انظر: الدر للسمين ٤/٣٠٥، اللباب لابن عادل ٧/٣٨٧.

(٧) انظر: معاني الزجاج ٢/١٨١، معالم التنزيل للبغوي ٣/٦٩، الجامع للقرطبي ٨/٥٠، ٥١.

(٨) انظر: الدر للسمين ٤/٣٠٥، اللباب لابن عادل ٧/٣٨٧.

(٩) أبي السعود ٢/٤٩٥.

(١٠) السابق نفسه، وانظر: الدر للسمين ٤/٣٠٥، ٣٠٦.



وقد اختلف النحويون في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد[1]، ومن ذلك اختلافهم في جواز مجيء الخبر الثاني جملة؛ حيث ذهب فريق من النحاة إلى أن الخبر لا يتعدد إلا إذا كان من جنس واحد كأن يكون الخبران مفردين مثل: (زيد قائم ضاحك) أو جملتين، نحو: (زيد قام ضحك)، فأما إذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك؛ فلا تقول: زيد قائم ضحك[2].

هذا، وقد وقع في كلام المعربين للقرآن الكريم تجويز كون الخبر الثاني جملة كثيرا ومنه قوله – عز وجل–: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه/٢٠]، حيث جوزوا كون (تسعى) خبرا ثانيا[3].

وهذا التجوز بجعل الخبر الثاني جملة يزول إذا جعلت جملة (حبطت أعمالهم) هي الخبر فيكون (هؤلاء) المبتدأ، و (الذين) وصلته صفة للمبتدأ، و (حبطت) هي الخبر[4]، فيكون الاستفهام الاستفهام في (أهؤلاء) حينئذ للتقرير وفيه معنى التعجيب، كأنه قيل: ما أحبط أعمالهم فما أخسرهم[5].

ذلك، وقد ذكر بعض المفسرين في جملة (حبطت أعمالهم)وجها آخر لم يذكره أبو السعود – رحمه الله – وهو أن تكون دعاء من الله – عز وجل – عليهم بحبوط أعمالهم، كما في قوله – عز وجل–: ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ [عبس/١٧]، فهي من كلام الله تعالى. [6]

(٦) الاستئناف والنعت:

في جملة (مردوا على النفاق) من قوله – عز وجل–: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَـٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ [التوبة/١٠١].

الوجه الأول: ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن جملة (مردوا) لا محل لها من الإعراب جملة مستأنفة[1] مسوقة لبيان غلو المنافقين في نفاقهم إثر بيان اتصافهم به.

---

[1] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/١، ٣٢٧، شرح ابن عقيل ٢٣٠/١–٢٣٤.

[2] انظر: شرح ابن عقيل ٢٣٣/١.

[3] السابق ٢٣٤/١.

[4] أبي السعود ٤٩٥/٢، وانظر: الدر للسمين ٣٠٦/٤، اللباب لابن عادل ٣٨٧/٧.

[5] أبي السعود ٤٩٥/٢، الكشاف للزمخشري ٣٧/٢.

[6] انظر: الدر للمسين ٣٠٥/٤، اللباب لابن عادل ٣٨٦/٧.

فإن (مردوا) بمعنى مرنوا وجرؤوا عليه[٢]، وتمهَّروا فيه من مَرَن فلان على عمله ومَرَد عليه إذا درب به وضَرِيَ حتى لان عليه ومهر فيه، غير أن (مرد) لا يكاد يستعمل إلا في الشر[٣].

وعلى هذا الوجه فإن إعراب التركيب كما يلي: (وممن حولكم) خبر مقدم، (منافقون) مبتدأ مؤخر[٤]، و (من الأعراب) لبيان الجنس[٥]، و (ومن أهل المدينة) عطف نسق على (مَنْ) المجرورة بـــ (مِنْ) عطف مفرد على مفرد[٦]، فيكون المجروران مشتركَيْن في الإخبار عن المبتدأ (منافقون) كأنه قيل: المنافقون من قوم حولكم ومن أهل المدينة[٧]، ثم استأنف بقوله (مردوا على النفاق) لبيان غلوهم في النفاق وتمهرهم فيه.

الوجه الثاني: أن تكون جملة (مردوا) في محل رفع صفة[٨]، وفي الموصوف بها قولان: القول الأول: أن تكون صفة للمبتدأ (منافقون)[٩]، وقد فصل بين الصفة وموصوفها بما عطف على الخبر من قوله (ومن أهل المدينة)[١٠]، والتقدير: وممن حولكم ومن أهل المدينة منافقون ماردون[١١].

وعلى هذا الوجه لا يحسن الوقوف على (منافقون)[١٢]؛لأن (مردوا) من صفته فالكلام على الاتصال، فـــ (ممن حولكم) خبر مقدم، و (منافقون) مبتدأ مؤخر، و (ومن أهل المدينة) عطف على الخبر، و (مردوا) صفة للمبتدأ[١].

---

[١] أي السعود ٤٣٢/٣، وانظر: البحر لأبي حيان ٩٧/٥، اللباب لابن عادل ١٨٧/١٠.

[٢] معاني الفراء ٤٥٠/١.

[٣] انظر: الكشاف للزمخشري ٣٢٨/٢، أبي السعود ج٤٣٣/٣.

[٤] انظر: معاني الزجاج ٤٦٧/٢، التبيان للعكبري ٢٨/٢، الجامع للقرطبي ٣٥١/١٠.

[٥] اللباب لابن عادل ١٨٧/١٠.

[٦] أبي السعود ٤٣٢/٣، وانظر: الكشاف ٣٢٧/٢.

[٧] انظر: أبا السعود ٤٣٢/٣.

[٨] انظر: السابق ٤٣٣/٣.

[٩] انظر: أبا السعود ٤٣/٣، وأيضاً معاني الزجاج ٤٦٧/٢، الكشاف للزمخشري ٣٢٨/٢، التبيان للعكبري ٢٨/٢، الجامع للقرطبي ٣٥١/١٠.

[١٠] انظر: أبا السعود ٤٣٣/٣، اللباب لابن عادل ١٨٧/١٠.

[١١] انظر: الباب لابن عادل ١٨٧/١٠.

[١٢] انظر: القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس، تحقيق عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب بالرياض، ط/١، ١٤١٣هـــ-١٩٩٢م، ٢٩٢/١.



وقد اعترض على هذا الوجه لما فيه من الفصل بين الصفة وموصوفها؛ حيث يصير نظير قولك: في الدار زيد وفي القصر العاقل[٢].

القول الثاني: أن تكون جملة (مردوا) صفة لمحذوف هو مبتدأ خبره (ومن أهل المدينة)[٣]. فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وهي جملة[٤]، كما في: (منا ظعَنَ ومنا أقام)، أي: منا جمْع ظعن ومنا جمْع أقام[٥].

فالتقدير: ومن أهل المدينة قوم أو أناس مردوا على النفاق[٦]، فالكلام قد تم عند (منافقون)، ثم ابتدأ جملة أخرى من مبتدأ وخبر عطفت على سابقتها[٧]، فالعطف على هذا الوجه عطف جمل[٨].

وعليه، فإن الموصوف بالتمرد على هذا القول منافقو أهل المدينة[٩]؛ فالتمرد على الوجهين الأولين – بجعل (مردوا) استئنافا أو صفة لـــ (منافقون) – شامل للفريقين: الأعراب وأهل المدينة حسب شمول النفاق، وعلى الوجه الأخير خاص بمنافقي أهل المدينة، وهو الأظهر والأنسب بذكر منافقي أهل البادية أولا، ثم ذكر منافقي الأعراب المجاورين للمدينة، ثم ذكر منافقي أهلها[١٠]، والله – تعالى – أعلم[١١].

---

[١] منار الهدى للأشموني ص:١٦٩، وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٢٧/٢، ٣٢٨.

[٢] انظر: البحر لأبي حيان ٩٧/٥.

[٣] أبي السعود ٤٣٣/٣، وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٢٧/٢.

[٤] أبي السعود ٤٣٣/٣، وانظر: اللباب لابن عادل ١٨٧/١٠.

[٥] منار الهدى للأشموني ص:١٦٩، اللباب لابن عادل ١٨٧/١٠.

[٦] أبي السعود ٤٣٣/٣، وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٧٥/٣، اللباب لابن عادل ١٨٧/١٠.

[٧] منار الهدى للأشموني ص:١٦٩، وانظر: القطع والائتناف للنحاس ٢٩٢/١.

[٨] الكشاف للزمخشري ٣٢٧/٢، أبي السعود ٤٣٣/٣.

[٩] منار الهدى للأشموني ص:١٦٩.

[١٠] انظر تتابع الآيات في سورة التوبة من حيث ذكر الله – عز وجل – أحوال المنافقين على الترتيب الذي أشار إليه أبو السعود، فمنافقو أهل البادية هم المعنيون بقوله: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾ [التوبة/٩٧] ثم منافقو الأعراب المجاورين للمدينة، ثم منافقو أهل المدينة المعنيون بالآية موطن الشاهد.

[١١] انظر: أبا السعود ٤٣٣/٣.



وفي جملة (ترونها) من قوله – عز وجل-: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾ [الرعد/٢].

الوجه الأول: ذكر أبو السعود أن جملة (ترونها) لا محل لها من الإعراب مستأنفة[١] للاستشهاد بها على ما ذكر من رفع السماوات بغير عمد[٢].

فقوله (بغير عمد) متعلق بمحذوف هو حال من السماوات، أي: رفعها خالية من عمد[٣]، فيتحقق أن ليس هناك عمد ألبتة[٤]، ثم استأنف تأكيدا لنفي ذلك[٥] بتقدير سؤالِ مَن كأنه سأل: ما دليل أنها بغير عمد، فقيل: المشاهدة التي لا أجلى منها[٦]، أي: لا تحتاجون مع الرؤية إلى خبر[٧]. خبر[٧].

فالضمير في (ترونها) على هذا الوجه عائد على (السماوات)[٨].

وجوز بعضهم – مع عود الضمير على (السماوات) – أن تكون جملة (ترونها) في محل النصب حالا مقدرة من (السماوات)؛ لأننا حين رفع السماوات لم نكن مخلوقين، فالتقدير: رفعها مرئية لكم[٩]، فالرؤية على وجه الحال ليست مقارنة للرفع في الزمان، وإنما مقدَّرٌ حصولها في المستقبل بعد فعل الرفع.

الوجه الثاني: أن تكون جملة (ترونها) في محل جر صفة لـــ (عمد)[١٠]، فالضمير فيه عائد على العمد[١١]، وفي هذا الوجه معنيان:

---

[١] أبي السعود ٤/١٩٠، وانظر: الكشاف للزمخشري ٢/٥٠٣، نظم الدرر للبقاعي ١٠/٢٧٠.

[٢] أبي السعود ٤/١٩٠.

[٣] الدر المصون للسمين ٧/٨.

[٤] السابق نفسه، وانظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٨/١٠٢.

[٥] تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٨/١٠٢.

[٦] نظم الدرر للبقاعي ١٠/٢٧٠.

[٧] معاني الفراء ٢/٥٧.

[٨] انظر: الدر للسمين ٧/١٠، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأبناري ٢/٧٣٠.

[٩] السابق ٧/١٠.

[١٠] أبي السعود ٤/١٩٠. وانظر: الدر للسمين ٧/٨، نظم الدرر للبقاعي ١٠/٢٧٠.

[١١] الدر المصون للسمين ٧/١٠، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢/٧٣٠.



المعنى الأول: أن يكون النفي واقعًا على العمد وعلى الرؤية جميعا[1]، أي أنها لا عمد لها لها فلا ترى، وإليه ذهب الجمهور[2].

فالسماوات على هذا المعنى لا عمد لها كما على وجه الاستئناف بجملة **(ترونها)**.

المعنى الثاني: أن يكون النفي واقعًا على الرؤية دون العمد[3]، فتكون بعمد غير مرئية[4]، مرئية[4]، فكأن التقدير: خلقها بعمد لا ترونها، أي: لا ترون تلك العمد[5].

وقد ورد هذا المعنى فيما روي عن ابن عباس – رضي الله عنه – من قوله: "ما يدريك أنها بعمد لا تُرى"[6].

فيتضح جليا من هذه الآية – ومثيلاتها في القرآن كُثُر – إعجاز القرآن الكريم بنظمه وتراكيبه، فتغير الموقع الإعرابي للجملة أدى لتغير المعنى تماما فعلى الاستئناف لا عمد، وعلى وجه النعت يتحدد المعنى تبعا للمنفي؛ فإن شمل النفي العمد والرؤية، فلا عمد ولا رؤية، وإن اقتصر النفي على الرؤية ثبت وجود العمد وانتفت رؤيتنا لها.

وعليه، فإن البحث في أدلة إعجاز القرآن الكريم يبدأ في مستوياته الأولى من التركيب، فبالإعراب يتميز المعنى ويوقف على أغراض المتكلمين[7]، فكيف الحال إذا كان المتكلم هو رب الأرباب علام الغيوب؟

---

[1] انظر: القطع والائتناف للنحاس ٣٣٨/١، الدر للسمين ٨/٧.

[2] الدر للسمين ٨/٧.

[3] انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأبناري ٧٣٠/٢.

[4] انظر: القطع والائتناف للنحاس ٣٣٨/١، الدر للسمين ٨/٧.

[5] انظر: معاني الفراء ٥٧/٢.

[6] انظر: القطع والائتناف للنحاس ٣٣٨/١، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٠٢/٨.

[7] الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين اسيوطي، وبهامشه كتاب إعجاز القرآن، للباقلاني، المكتبة التجارية الكبري، د/ط، د/ت، ١٨٠/١.



المطلب الثاني

تعدد الموقع الإعرابي للمصدر المؤول

المصدر المؤول هو ما تركب من أحد الأحرف المصدرية مع مدخولها، والأحرف المصدرية مثل (أنْ) و (ما) و (كي) و (أنّ) مع معمولَيها، فتؤوّل كل من الأحرف السابقة مع ما بعدها بمصدر صريح يعرب إعراب المفردات بحسب موقعه من الكلام[١].

وردت في تفسير أبي السعود نماذج مما تعدد فيه توجيه المحل الإعرابي للمصدر المؤول ولا سيما المركب من (أنْ) الناصبة والفعل بعدها، و(أنّ) مع معموليها، حيث كثرت نماذج تعددهما في تفسيره، فاكتفيت بالاستشهاد عليهما دون غيرهما من صور المصدر المؤول الأخرى.

(١) المصدر المؤول من (أنْ) الناصبة والفعل:

(أنْ) المصدرية لا تدخل إلا على الفعل المتصرف، وإذا كانت صلتها فعلا مضارعاً كان لها فيه – دون غيره[٢] – تأثيران آخران: نصبه وتخصيصه بالاستقبال[٣].

ومن شواهد ذلك في تفسير أبي السعود – رحمه الله – ما جاء في قوله – عز وجل–: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا ﴾ [البقرة/٢٦].

ذكر أبو السعود في المحل الإعرابي لـــ (أن يضرب) وجهين: النصب والجر، قال: "ومحل (أن يضرب) على تقدير تعدية (يستحيى) بنفسه النصب على المفعولية، وأما على تقدير تعديته بالجار فعند الخليل الخفض بإضمار (مِنْ)، وعند سيبويه النصب بإفضاء الفعل إليه بعد حذفها"[٤].

---

[١] انظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٤٤٠، إعراب الجمل وأشباه الجمل لقباوة ص:١١٨.

[٢] قد تكون صلة (أنْ) المصدرية فعلا ماضيا كما في قوله: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ ﴾ [القلم/١٤]، أو فعل أمر كما في قولك: كتبت إليه: أن قم، وقد توصل بالنهي كما في: كتبت إليه ألا تفعل. انظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٤٤١، همع الهوامع للسيوطي ٢/٢٨١.

[٣] شرح الرضي على الكافية ٤/٤٤١.

[٤] تفسير أبي السعود ١/١٥١. وانظر: البحر لأبي حيان ١/٢٦٥، اللباب لابن عادل ١/٤٦٢.



فالمصدر المؤول (أن يضرب) تعدد توجيه محله تبعا لتعدية الفعل؛ فعلى تقدير تعديه بنفسه فهو في محل النصب مفعولا به لـ (يستحيى)، وعلى تقدير تعديه بحرف الجر فمحله إما الجر على مذهب الخليل[1]، حيث يبقى عمل حرف الجر بعد حذفه فكأنه مثبت ملفوظ به[2].

وإما النصب على مذهب سيبويه[3]؛ حيث يفضي الفعل إليه بنفسه بعد حذف الجار[4]. فالفعل (استحيَى) مما يتعدى بنفسه وبالحرف، فيقال: استحييته واستحييت منه والآية تحتملهما[5].

فقد يحذف حرف الجر تخفيفا في بعض الاستعمال فيصل الفعل بنفسه فيعمل، من ذلك قوله – تعالى–: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلاً ﴾[6] [الأعراف/١٥٥]، ونحو: استغفرت الله ذنبا، وأمرت زيدًا الخير[7]، فأصل الكلام: من قومه، من ذنب، بالخير.

ومن أمثاله مما جاء في تفسير أبي السعود قوله – عز وجل–: ﴿ أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٌ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة/٧٥].

قال أبو السعود: "والأصل: (في أن يؤمنوا) وهي مع ما في حيزها في محل النصب أو الجر على الخلاف المعروف"[8].

فأصل الكلام: أفتطمعون في أن يؤمنوا، فحذف حرف الجر (في)؛ حيث يكثر حذف حرف الجر مع (أَنْ) الناصبة للفعل، و (أَنّ) المشددة الناصبة للاسم، فإنهما لما طالتا مع صلتهما جاز معهما حذف حرف الجر تخفيفا، نحو: أنا راغب في أَنْ ألقاك، وأنا حريص في أنك تحسن إليّ، فيجوز حذف الحرف مع كلٍّ[9].

---

[1] انظر: البحر لأبي حيان ١/٢٦٥.

[2] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٢.

[3] انظر: البحر لأبي حيان ١/٢٦٥.

[4] انظر: تفسير أبي السعود ١/١٥١، وانظر: المفصل للزمخشري ص:٣٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٢.

[5] انظر: البحر لأبي حيان ١/٢٦٥، روح المعاني للألوسي ١/٢٠٦.

[6] انظر: المفصل للزمخشري ص:٣٩٥.

[7] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٠.

[8] تفسير أبي السعود ١/٢٢٠.

[9] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥١.

وعليه، فإن المصدر المؤول (أن يؤمنوا) إما في محل الجر ببقاء عمل الحرف بعد حذفه، وإما في محل النصب بـــ (تطمعون) بإفضائه إليه بعد حذف الحرف.

ومثل الشاهد السابق ما جاء في قوله – جل ذكره-: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة/٢٣٢].

فالمصدر المؤول (أن ينكحن) إما في محل الجر وإما في محل النصب على الخلاف المذكور، وأصل الكلام: فلا تعضلوهن من أن ينكحن أزواجهن[١].

وقد نقل أبو السعود – إضافة للوجهين السابقين – وجها ثالثا في محل (أن ينكحن)، وهو أن يكون في موضع النصب على البدل من الضمير المنصوب في (تعضلوهن) بدل اشتمال[٢]. قال أبو السعود: "وفيه دلالة على صحة النكاح بعبارتهن"[٣].

ومن تعدد الموقع في المصدر المؤول قوله – عز وجل-: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن فَتَيَـٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ﴾ [النساء/٢٥].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – في محل (أن ينكح) توجيهات:

التوجيه الأول: أن يكون في محل النصب مفعولا صريحا للمصدر (طولا)؛ فإن إعمال المصدر المنون شائع ذائع[٤]، وطِلْت الشيء، أي: نلته، والتقدير: ومن لم يستطع منكم أن ينال نكاح المحصنات المؤمنات[٥].

---

[١] انظر: أبا السعود ٤٠٤/١، وانظر: البحر لأبي حيان ٢٢٠/٢، إعراب القرآن للدرويش ٣٠٢/١.

[٢] انظر: أبا السعود ٤٠٤/١. وقد نص على ذلك الوجه أبو حيان في البحر ٢٢٠/٢.

[٣] السابق نفسه.

[٤] تفسير أبي السعود ٢٦٩/٢، وانظر: البيان للأنباري ٢٥٠/١، التبيان للعكبري ٢٥٣/١، اللباب لابن عادل ٣١٧/٦

[٥] تفسير أبي السعود ٢٦٩/٢، وانظر: البيان للأنباري ٢٥٠/١، وقد ذكر الأنباري أنه لا يجوز أن يكون المصدر (أن ينكح) مفعولا لـــ (يستطع) لتغير المعنى وإحالته إلى: ومن لم يستطع أن ينكح المحصنات طولا، أي: للطول، فيصير الطول علة في عدم نكاح الحرائر، وهذا خلاف المعنى؛ لأن الطول به يستطاع نكاح الحرائر، والطول هو الغنى والسعة والقدرة، فبطل أن يكون انتصابه بـــ (يستطع). انظر: البيان ٢٥٠/١، ٢٥١.

التوجيه الثاني: أن يقدر فيه حرف الجر، أي: ومن لم يستطع منكم غنًى إلى نكاحهن أو لنكاحهن، فيكون الجار في محل النصب صفة لـ (طولا) أي: طولا موصلا إليه أو كائنا له أو على نكاحهن[١]، على أن الطَّوْل بمعنى القدرة[٢]، أو المهر[٣].

وبعد حذف الجار يكون محل (أن ينكح)نصب بعد حذف الجار[٤]، أو جر ببقاء عمل حرف الجر بعد حذفه[٥] كما سبق تفصيله على الخلاف المشهور.

وذهب البعض إلى أن لام الجر المقدرة هي لام المفعول من أجله، أي: ومن لم يستطع منكم طولا لأجل نكاحهن[٦].

التوجيه الثالث: أن يكون محل (أن ينكح) النصب على البدل من (طولا) بدل الشيء من الشيء؛ لأن الطول هو القدرة والفضل، والنكاح قدرة وفضل[٧].

التوجيه الرابع: أن يكون منصوبا مفعولا لـ (يستطع) على أن يكون (طولا) مصدرا مؤكدًا له لأنه بمعناه؛ إذ الاستطاعة هي الطول، أي: ومن لم يستطع منكم نكاحهن استطاعة[٨]. أو أو يكون تمييزا أي: ومن لم يستطع منكم نكاحهن من جهة الطول والغنى لا من جهة الطبيعة والمزاج[٩].

وفي قول الله – سبحانه – : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾ [يونس/٢].

---

[١] انظر: أبا السعود ٢٦٩/٢، وانظر: التبيان للعكبري ٢٥٣/١.

[٢] انظر: أبا السعود ٢٦٩/٢.

[٣] انظر: التبيان للعكبري ٢٥٣/١.

[٤] انظر: مشكل مكي ١٨٧/١، التبيان للعكبري ٢٥٣/١.

[٥] أبا السعود ٢٦٩/٢.

[٦] اللباب لابن عادل ٣١٨/٦. وانظر: التبيان للعكبري ٢٥٣/١.

[٧] أبي السعود ٢٦٩/٢، وانظر: التبيان للعكبري ٢٥٣/١، اللباب لابن عادل ٣١٧/٧.

[٨] انظر: أبا السعود ٢٦٩/٢.

[٩] السابق نفسه.

ذكر أبو السعود أن (أن أوحينا) في محل رفع اسم كان مؤخر[1] قدم عليه خبرها اهتماما بشأنه لكونه مدار الإنكار والتعجيب، والتقدير: أكان إيحاؤنا إلى رجل منهم عجبا لهم[2].

وقد قرئ شاذا برفع (عجب)[3]، فإن (أن أوحينا) على هذه القراءة يحتمل أن يكون محله النصب خبرا لـــ (كان)[4]، وعلى هذا الوجه يكون قد جعل النكرة (عجب) اسما لـــ (كان) والمعرفة (أن أوحينا) خبرا لها[5]؛ لأن (أنْ) مع الفعل في تأويل المصدر المضاف ألبتة[6]، وهذا القلب لا يصح ولا يجيء إلا شاذا[7].

وذهب أبو السعود – كما ذهب كغيره – إلى أن الأحسن والأجود على قراءة الرفع أن تجعل (كان) تامة[8]، و (عجب) فاعلا لها، و (أن أوحينا) إما متعلق بـــ (عجب) على حذف حرف التعليل أي: أحدث للناس عجب لأن أوحينا[9]، أو على حذف (من) أي: من أن أوحينا[10].

وإما إن يكون في محل الرفع بدلا من (عجب)[11] لا على توجيه الإنكار والتعجيب إلى حدوث الإيحاء بل إلى كونه عجبا؛ فإن كون الإبدال في حكم تنحية المبدل منه ليس معناه إهداره بالمرة[12].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوۡمِهِۦ عَلَىٰ خَوۡفٍ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡ ﴾ [يونس/٨٣].

---

[1] انظر: أبا السعود ٤٦٢/٣، وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٤٦/٢، المحرر لابن عطية ١٠٢/٣، الإعراب المفصل لبهجت ٦/٥.

[2] اللباب لابن عادل ٢٥٤/١٠، الإعراب المفصل لبهجت ٦/٥.

[3] انظر: البحر لأبي حيان ١٢٦/٥.

[4] أبي السعود ٤٦٢/٣. وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٤٦/٢، المحرر لابن عطية ١٠٣/٣.

[5] انظر: الكشاف للزمخشري ٣٤٦/٢.

[6] أبي السعود ٤٦٢/٣.

[7] المحرر لابن عطية ١٠٣/٣.

[8] أبي السعود ٤٦٢/٣. وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٤٦/٢، البحر لأبي حيان ١٢٦/٥.

[9] أبي السعود ٤٦٢/٣. وانظر: اللباب لابن عادل ٢٥٤/١٠.

[10] اللباب لابن عادل ٢٥٤/١٠، وانظر: أبا السعود ٤٦٢/٣.

[11] أبي السعود ٣/ ٤٦٢، الكشاف للزمخشري ٣٤٦/٢.

[12] انظر: أبا السعود ٤٦٢/٣.



ذكر أبو السعود في محل (أن يفتنهم) ثلاثة توجيهات[1]:

التوجيه الأول: أن يكون في محل الجر على البدل من (فرعون) بدل اشتمال[2]، والتقدير: على خوف من فرعون فتنته[3]، كقولك: أعجبني زيد علمه[4].

التوجيه الثاني: أن يكون في محل النصب مفعولا به للمصدر (خوف)[5]؛ فإن إعمال المصدر المنون كثير كقوله: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[6] [البلد/١٤، ١٥]، والتقدير: على خوفٍ فتنتَه[7].

التوجيه الثالث: أن يكون في محل النصب على المفعول له بعد حذف اللام[8].

وفي قوله – جل وعلا –: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴾ [مريم/ ٩٠، ٩١].

نقل أبو السعود في موقع المصدر المؤول (أن دعوا) عدة أوجه صرح بأولوية وجه واحد منها إلا أنه لم يحتج لذلك لا من جهة التركيب ولا من جهة المعنى[9].

الوجه الأول والثاني: أن يكون في محل النصب على حذف اللام المتعلقة بـــ (تكاد)، أو في محل الجر بإضمارها[10]، أي: تكاد السماوات يتفطرن والأرض تنشق والجبال تخر لأن دعوا له سبحانه ولدا[11]، وقدر البعض الجار بـــ (من) أي: من أن دَعَوْا[12].

---

[1] انظر: أبا السعود ٥٣٣/٣.

[2] السابق ٥٣٣/٣، وانظر: إعراب النحاس ص:٤٠٤، مشكل مكي ٣٩١/١، التبيان للعكبري ٤٤/٢.

[3] انظر: التبيان للعكبري ٤٤/٢، الدر المصون للسمين ٢٥٧/٦.

[4] الدر المصون للسمين ٢٥٧/٦.

[5] أبي السعود ٥٣٣/٣. وانظر: إعراب النحاس ص:٤٠٤، التبيان للعكبري ٤٤/٢.

[6] انظر: أبا السعود ٥٣٣/٣، الدر للسمين ٢٥٧/٦.

[7] انظر: التبيان للعكبري ٤٤/٢، الدر للسمين ٢٥٧/٦.

[8] أبي السعود ٥٥٣/٣، الدر للسمين ٢٥٧/٦، إعراب القرآن للدرويش ٣٦٧/٣.

[9] انظر: أبا السعود ٥٨٣/٤.

[10] أبي السعود ٥٨٣/٤، وانظر: معاني الفراء ١٧٣/٢، أنوار التنزيل للبيضاوي ٥١/٢.

[11] أبي السعود ٥٨٣/٤، وانظر: التبيان للعكبري ١٦٦/٢.

[12] معاني الفراء ١٧٣/٢. وانظر: إعراب النحاس ص:٥٧٤.



الوجه الثالث: أن تكون اللام المحذوفة متعلقة بــ (هدًّا) [1]، فيكون (أن دعوا) في موضع النصب بإفضاء الفعل إليه بعد حذف الجار أي: تُهدُّ لأن دعوا[2]، فيكون قد علل الخرور بالهدّ، والهدّ بدعاء الولد للرحمن سبحانه[3].

الوجه الرابع: أن يكون في محل الجر على البدل من الضمير المجرور في (منه) [4].

الوجه الخامس: أن يكون في محل الرفع خبرًا لمبتدأ محذوف[5] أي: الموجب لذلك دعاؤهم الولد[6].

الوجه السادس: أن يكون في محل رفع فاعل للمصدر (هدًّا) [7] أي: هدّها دعاء الولد للرحمن[8].

وذكر بعض المعربين وجها آخر لم يذكره أبو السعود وهو أن يكون محله النصب على المفعول له[9]. وقد صرّح أبو السعود في نهاية سرده الأوجه السابقة بأن الأول منها هو الأولى[10].

وفي قوله – تبارك اسمه – : ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾ [الشورى/١٣].

---

[1] أبي السعود ٥٨٣/٤.

[2] الكشاف للزمخشري ١٢٩/٣.

[3] السابق نفسه.

[4] أبي السعود ٥٨٣/٤. وانظر: الكشاف للزمخشري ١٢٩/٣، أنوار التنزيل للبيضاوي ٥١/٢.

[5] أبي السعود ٥٨٣/٤. وانظر: التبيان للعكبري ١٦٦/٢.

[6] التبيان للعكبري ١٦٦/٢.

[7] أبي السعود ٥٨٣/٤. وانظر: الكشاف للزمخشري ١٢٩/٣.

[8] الكشاف للزمخشري ١٢٩/٣، وانظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٥١/٢.

[9] انظر: التبيان للعكبري ١٦٦/٢، وأنوار التنزيل للبيضاوي ٥١/٢.

[10] انظر: أبا السعود ٥٨٣/٤.



ذكر أبو السعود – رحمه الله – أن المصدر المؤول (أن أقيموا) يجوز في محله أن يكون نصبا على البدل من مفعول (شرع) والمعطوفين عليه[١]، فهو بدل من (ما) الموصولة[٢] والموصولين الآخرين المعطوفين عليها، كأنه قيل: شرع لكم توحيد الله تعالى[٣].

ويجوز أن يكون محله الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف[٤]، والجملة من المبتدأ والخبر جواب عن سؤال نشأ من إبهام المشروع[٥]، كأنه قيل: ما ذاك المشروع؟ فقيل:هو إقامة الدين[٦]، والمعنى: الدين المشروع توحيد الله تعالى[٧].

وذكر البعض أنه في محل رفع مبتدأ خبره محذوف، والجملة استئنافية جوابا للسؤال السابق[٨].

وقد جوز أن يكون (أن أقيموا) في محل الجر بدلا من (الدين) [٩]، وردّ أبو السعود ما ذهب إليه البعض من جعله بدلا من الضمير المجرور في (به) [١٠]؛ لأنه مع إفضائه إلى خروجه عن حيز الإيحاء إلى النبي ﷺ مستلزم لكون الخطاب في قوله (ولا تتفرقوا فيه) للأنبياء المذكورين – عليهم الصلاة والسلام –، وتوجيه النهي إلى أممهم تمحُّل ظاهر، مع أن الأظهر أنه متوجه إلى أمته ﷺ وأنهم المتفرقون كما ستحيط به خبرا[١١].

---

(١) أبي السعود ٦٢/٦. وانظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٥٧/٢٧، روح المعاني للألوسي ٢١/٢٥.

(٢) البيان للأنباري ٣٤٦/٢، التبيان للعكبري ٣١٤/٢.

(٣) الدار للسمين ٥٤٦/٩.

(٤) السابق نفسه.

(٥) أبي السعود ٦٢/٦.

(٦) مفاتيح الغيب للرازي ١٥٧/٢٧، أبي السعود ٦٢/٦.

(٧) الدر للسمين ٥٤٦/٩.

(٨) انظر: روح المعاني للألوسي ٢١/٢٥.

(٩) التبيان للعكبري ٣١٤/٢، وانظر: الدر للسمين ٥٤٦/٩، روح المعاني للألوسي ٢١/٢٥.

(١٠) التبيان للعكبري ٣١٤/٢، وانظر: الدر للسمين ٥٤٦/٩.

(١١) أبي السعود ٦٢/٦.

(٢) المصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها:

(أنّ) من نواسخ الجملة الاسمية، تدخل عليها فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها، وهي وإن كانت تدخل على جملة من مبتدأ وخبر إلا أنها بدخولها عليها تنسخهما فلا يكونان جملة[١]، وإنما تكون وما بعدها مما يؤول بالمصدر فتقع مواقع المفردات وتعرب بإعرابها[٢].

ومما تعدد موقعه من المصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها في تفسير أبي السعود – رحمه الله – ما جاء في قوله – جل ذكره –:﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُ ﴾ [البقرة/٢٥].

ذكر أبو السعود أن قوله (أن لهم جنات) يحتمل أن يكون في محل النصب بنزع الخافض وإفضاء الفعل (بشّر) إليه، ويحتمل أن يكون في محل الجر بإضمار حرفه كما في: الله لأفعلن[٣].

فالأصل: وبشر الذين آمنوا بأن لهم، فحذف حرف الجر مع (أن) [٤]، وهو حذف مطرد معها ومع (أنْ) الناصبة للمضارع شريطة أمن اللبس بسبب طولهما بالصلة[٥]، فلما حذف حرف الجر جرى الخلاف بين النحاة؛ فذهب فريق إلى أن موضع المصدر المؤول نصب بإفضاء الفعل إليه، وجوز آخر أن يكون موضعه الجر وإن حذف الحرف[٦].

وفي قوله – سبحانه –: ﴿ وَيُعَلِّمُهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ * وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران/٤٨، ٤٩].

ذكر أبو السعود في محل (أني أخلق لكم) عدة أوجه[٧]:

---

[١] إعراب الجمل وأشباه الجمل لقباوة ص:٧.

[٢] انظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٤٤١، دراسات عضيمة القسم الأول ١/٥٣٣.

[٣] أبي السعود ١/١٤٣، وانظر: البحر لأبي حيان ١/٢٥٤.

[٤] انظر: معاني الزجاج ١/١٠١، إعراب النحاس ص:٢٩.

[٥] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥١.

[٦] انظر: معاني الزجاج ١/١٠١.

[٧] انظر: أبا السعود ٢/٦١.



الوجه الأول: أن يكون بدلا من قوله (أني قد جئتكم) [١]، ومحله النصب على نزع الجار عند سيبويه والفراء، والجر على رأي الخليل والكسائي[٢].

الوجه الثاني: أن يكون بدلا من (آية) فمحله الجر[٣]؛ ذلك لأن ما يفعله عيسى – عليه السلام – لا يعدو أن يكون من دلائل آياته الباهرة[٤]، فكأنه قال: وجئتكم بأني أخلق لكم[٥].

الوجه الثالث: أن يكون في محل الرفع خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: هي[٦]، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها استئنافاً[٧] جواباً عن سؤال مقدر، كأن سائلا سأل: وما الآية؟ فقال: هي هي خلقي لكم من الطين[٨].

الوجه الرابع: أن يكون المصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها في محل النصب بفعل مقدر أي: أعني أني أخلق لكم[٩]، وهو أيضاً جواب للسؤال المقدر السابق[١٠].

وفي قوله – عز وجل –: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ [يونس/٤].

المتواتر في قراءة قوله (إنه يبدأ الخلق) بكسر همزة (إن) وهي استئناف عُلل به وجوب الرجوع إليه – سبحانه وتعالى–؛ فإن غاية البدء والإعادة هي جزاء المكلفين بأعمالهم حسنة أو سيئة[١١].

وقد قرئ في الشواذ بفتح همزة (إن) [١٢]، وأورد أبو السعود في محله ثلاثة توجيهات[١٣]:

---

[١] أبي السعود ٦١/٢، وانظر: التبيان للعكبري ١٩٧/١، حدائق الروح لمحمد الأمين ٣١٨/٤.

[٢] أبي السعود ٦١/٢.

[٣] السابق ٦١/٢، وانظر: زاد المسير لابن الجوزي ص:١٩٦، التبيان للعكبري ١٩٧/١.

[٤] إعراب القرآن للدرويش ٤٤٣/١.

[٥] زاد المسير لابن الجوزي ص:١٩٦.

[٦] أبي السعود ٦٢/٢، وانظر: التبيان للعكبري ١٩٧/١، الدر للسمين ١٩٢/٣.

[٧] حدائق الروح لمحمد الأمين ٣١٨/٤.

[٨] الدر للسمين ١٩٢/٣، حدائق الروح لمحمد الأمين ٣١٨/٤.

[٩] أبي السعود ٦١/٢، وانظر: الدر للسمين ١٩٢/٣.

[١٠] انظر: الدر للسمين ١٩٢/٣.

[١١] انظر: أبا السعود ٤٦٦/٣.

[١٢] انظر: المحتسب لابن جني ٣٠٧/١، البحر لأبي حيان ١٢٩/٥.

[١٣] انظر: أبا السعود ٤٦٦/٣.

التوجيه الأول: على تقدير لام جر محذوفة[١]، والتقدير: وعد الله حقا لأنه يبدأ الخلق ثم يعيده[٢]، والمعنى: أن من قدر على هذا الأمر العظيم فإنه غني عن إخلاف الوعد[٣].

التوجيه الثاني: أن يكون المصدر المؤول من (أن) ومعموليها في موضع النصب بالفعل الناصب لقوله (وعد الله) [٤]، فالتقدير: وَعَد الله وعْدًا حقا بدءَ الخلق ثم إعادته[٥].

وذهب البعض إلى أن موضعه النصب على تقدير: أَحقَّ أنه يبدأ الخلق[٦].

ولا يجوز أن يكون المصدر المؤول (أنه يبدأ الخلق) منصوب الموضع بالمصدر (وعد)؛ لأنه قد وصف بقوله (حقا)، والصفة إذا جرت على موصوفها أذنت بتمامه وانقضاء أجزائه، فهي من صلته – يعني: أنه يبدأ الخلق ثم يعيده–، فكيف يوصف قبل تمامه؟[٧]

التوجيه الثالث: أن يكون في محل الرفع فاعلا للفعل الناصب (حقا) [٨]، والتقدير: حق حقا بدءُ الخلق ثم إعادته[٩].

هذا، وقد وردت توجيهات أخرى في محل قوله (أنه يبدأ الخلق) إلا أن أبا السعود لم يذكرها، منها: أن يكون بدلا من (وعد الله) [١٠]، أو مرتفعا بـــ (حقا) [١١]، أو مبتدأ مؤخرا خبره (حقا) على تشبيهه بالظرف كقولهم: أحقا أنك ذاهب[١٢].

---

[١] السابق ٣/٤٦٦، وانظر: معاني الزجاج ٣/٧، الكشاف للزمخشري ٢/٣٤٨.

[٢] معاني الزجاج ٣/٧، المحتسب لابن جني ١/٣٠٧.

[٣] المحتسب لابن جني ١/٣٠٧.

[٤] أبي السعود ٣/٤٦٦. وانظر: المحتسب لابن جني ١/٣٠٧، الكشاف للزمخشري ٢/٣٤٨، البحر لأبي حيان ٥/١٢٩.

[٥] أبي السعود ٣/٤٦٦.

[٦] المحرر الوجيز لابن عطية ٣/١٠٤.

[٧] المحتسب لابن جني ١/٣٠٧.

[٨] أبي السعود ٣/٤٦٦، وانظر: معاني الفراء ١/٤٥٧، الكشاف للزمخشري ٢/٣٤٨.

[٩] أبي السعود ٣/٤٦٦، الكشاف للزمخشري ٢/٣٤٨.

[١٠] المحرر لابن عطية ٣/١٠٤.

[١١] اللباب لابن عادل ١٠/٢٦٢.

[١٢] السابق نفسه.



وفي قوله – عز وعلا-: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِى ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف/٣٩].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – في المحل الإعرابي للمصدر المؤول (أنكم في العذاب مشتركون) توجيهين إعرابيين:

التوجيه الأول: أن يكون التقدير على حذف لام الجر: (لأنكم في العذاب مشتركون) [(١)] فهو تعليل لنفي النفع، أي: لن ينفعكم يوم القيامة تمنيكم لمباعدة قرنائكم؛ لأن حقكم أن تشتركوا في العذاب كما كنتم مشتركين في سببه في الدنيا[(٢)].

وعليه، فإن محل المصدر المؤول – تبعا للخلافات المشار إليها سابقا – إما النصب على حذف الجار، وإما الجر بإبقاء عمله بعد حذفه[(٣)].

وفاعل (ينفعكم) مضمر قدره بعضهم بضمير التمني المدلول عليه بقوله: ﴿ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِى وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ ﴾[(٤)] [الزخرف/٣٨]، أي: لن ينفعكم تمنيكم البعد[(٥)]. وقدره بعضهم: ظلمكم، وجحدكم، واجتماعكم[(٦)].

التوجيه الثاني: أن يكون المصدر المؤول من (أن) ومعموليها في محل رفع فاعل (ينفعكم) [(٧)]، فالفعل مسند إلى (أنّ) وما في حيزها[(٨)]، والتقدير: ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب بالتأسي كما ينفع الاشتراك في مصائب الدنيا فيتأسى المصاب بمثله[(٩)].

وقد ردّ أبو السعود هذا المعنى محتجا بأن الانتفاع بذلك الوجه ليس مما يخطر ببالهم حتى يردّ عليهم بنفيه، بل بمعنى: لن يحصل لكم التشفي بكون قرنائكم معذبين مثلكم؛ حيث كنتم تدعون

---

(١) أبي السعود ٦/٨٨. وانظر: الكشاف للزمخشري ٤/١٥٨، التبيان للعكبري ٢/٣١٩.

(٢) انظر: أبا السعود ٦/٨٨، الكشاف للزمخشري ٤/١٥٨.

(٣) انظر: الدر للسمين ٩/٥٩٠، اللباب لابن عادل ١٧/٢٦٥.

(٤) انظر: التبيان للعكبري ٢/٢١٩، البحر لأبي حيان ٨/١٨، الدر للسمين ٩/٥٩٠.

(٥) انظر: التبيان للعكبري ٥/٢١٩.

(٦) انظر: الدر للسمين ٩/٥٩٠، اللباب لابن عادل ١٧/٢٦٤.

(٧) أبي السعود ٦/٨٨، وانظر: التبيان للعكبري ٢/٣١٩، البحر لأبي خيان ٨/١٨.

(٨) أبي السعود ٦/٨٨.

(٩) البحر لأبي حيان ٨/١٧، الدر للسمين ٩/٥٩٠.

عليهم بقولكم: ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا ﴾ [الأحزاب/٦٨]، وقولكم: ﴿ فَـَٔاتِهِمۡ عَذَابٗا ضِعۡفٗا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴾ [الأعراف/٣٨] ونظائرهما لتتشفوا بذلك[(١)].

فالمعنى على الوجه الأول تعليل كما يفيده حرف الجر المحذوف، أي: لن ينفعكم تمنيكم المباعدة بينكم وبين قرنائكم، لأنكم في العذاب مشتركون، وعلى الوجه الثاني: لن ينفعكم اشتراككم في العذاب، فهو تقنيط لهم وتيئيس من كل خير[(٢)].

وفي قوله – جل ذكره–: ﴿ وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا ﴾ [الجن/١٨]. ذكر أبو السعود في المصدر المؤول (أن المساجد لله) توجيهين[(٣)]:

أولهما: أن يكون معطوفاً على قوله: (أنه استمع)[(٤)] في قوله: ﴿ قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ ﴾ [الجن/١]، أي: وأوحي إليّ أن المساجد مختصة بالله تعالى[(٥)].

فمحله رفع لأن المعطوف عليه محله الرفع بالإسناد لـــ (أوحي) على ما لم يسم فاعله[(٦)].

ثانيهما: أن يكون التقدير: (ولأن المساجد لله فلا تدعوا) أي: لا تعبدوا فيها مع الله أحداً غيره[(٧)]. وهذا مذهب الخليل كما أن قوله: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ [الأنبياء/٩٢] على تقدير: (ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)، أي: لهذا فاعبدوني[(٨)].

فالتقدير في الآية مثله، أي: ولأن المساجد لله – أي: لهذا السبب – فلا تدعوا مع الله أحدا غيره[(٩)].

---

(١) أبي السعود ٦/٨٨.

(٢) انظر: البحر لأبي حيان ٨/١٧، ١٨.

(٣) انظر: أبا السعود ٦/٤١٢.

(٤) أبي السعود ٦/٤١٢، وانظر: الحجة لابن خالويه ص:٣٥٤، البحر لأبي حيان ٦/٣٤٥.

(٥) انظر: الحجة للفارسي ٦/٣٣١، وانظر: أبا السعود ٦/٤١٢.

(٦) انظر: البحر لأبي حيان ٨/٣٤٠.

(٧) أبي السعود ٦/٤١٢.

(٨) الحجة للفارسي ٦/٣٣١، ٣٣٢.

(٩) انظر: البحر لأبي حيان ٨/٣٤٥، وانظر: أبا السعود ح٦/٤١٢.



الفصل الثالث

أسباب تعدد التوجيه النحوي

في تفسير أبي السعود

تمهيـــــد:

يأتي هذا الفصل بعنوان: **أسباب تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود**، وقد قمت فيه بمناقشة أبرز وأهم الأسباب التي نتج عنها تعدد وجوه الإعراب عند أبي السعود، وسقت الشواهد للتدليل عليها مما جاء في تفسيره رحمه الله.

وقد قسمت الباحثة هذا الفصل – وفقا لطبيعة مادته – إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأسباب التي تتصل بالقرآن الكريم خاصة: وتمثلت هذه الأسباب في سببين رئيسين: **السبب الأول**: اختلاف القراءات القرآنية، فقمت بعمل تقدمة تحدثت فيها عن الأحرف السبعة وفارقها عن القراءات السبع، وذكرت نبذة عن القراءات الشاذة في النحو واللغة واختلافها عما هي عليه في الشريعة؛ لما رأيته من توسع أبي السعود من الاستشهاد بالقراءات على إطلاقها دون تمييز منه بين المتواتر والشاذ، ذلك الذي يجعل مطالع التفسير واجدا نفسه أمام سيل من القراءات يبني عليها أبو السعود توجيهات ودلالات تختلف من قراءة لأخرى، فيضل في غمرة هذا عن ضرورة التفريق بين حجية القراءة تعبدا وشرعاً، وحجيتها لغة.

ثم تناولت دور القراءات القرآنية في تعدد التوجيه من خلال عدة نقاط:

١- **النقطة الأولى**: الاختلاف في البنية الصرفية، حيث اختلفت القراءة في بعض الأفعال من بنية فعلية لأخرى، واختلفت بنى بعض الكلمات لتكون تارة فعلا وأخرى اسما.

٢- **النقطة الثانية**: الاختلاف في قراءة (إن)، سواء في ذلك كسر وفتح همزتها أو تخفيفها وتثقيلها بما يستتبعه ذلك من التعدد على صعيدي التوجيه والدلالة.

٣- **النقطة الثالثة**: الاختلاف بالإضافة وعدمها.

٤- **النقطة الرابعة**: الاختلاف في علامات الإعراب.

السبب الثاني: الاختلاف في سبب النزول، فقد كان لاختلاف سبب نزول الآية الكريمة دور ظاهر في تحديد الوجه الإعرابي الذي ينبني عليه المعنى المتوافق مع سبب



نزولها. فسبب النزول من القرائن المقامية المهمة المعينة على تحديد التوجيه الإعرابي وفهم المعنى المراد بثه عبر سوق النص في شكل تركيبي معين.

أما المبحث الثاني: فقد جعلته للأسباب المتصلة باللغة ونظامها النحوي:

وتناولت فيه ما يلي:

أولاً: الاختلاف في بعض الكلمات، وكان ذلك على ثلاثة أنحاء:

١- الاختلاف في المعنى المعجمي للكلمة بما له من أثر على التوجيه والمعنى.

٢- تردد الكلمة بين الاسمية والحرفية فتشغل مرة محلا وأخرى لا تشغل.

٣- اختلاف الوظيفة والعمل النحوي، فيختلف أثر بعض الكلمات في التركيب باختلاف وظيفتها.

ثانيًا: أسباب تتصل بالعلامة الإعرابية، وفيه نقطتان:

الأولى: غياب العلامة الإعرابية وفتحه المجال أمام التعدد.

الثانية: اشتراك أكثر من وظيفة في علامة إعرابية واحدة.

ثالثًا: قطع نسق الإعراب في التوابع، وقد تناولت ذلك في تابعين اثنين:

١- قطع النعت للرفع أو النصب.

٢- قطع العطف إلى إقحام الاختصاص.

رابعًا: التضمين.

خامسًا: الحذف والتقدير، وفيه نقطتان:

الأولى: الاختلاف بتقدير محذوف وعدمه، واكتفيت فيه ببعض الأبواب النحوية دون بعضها الآخر.

الثانية: الاختلاف في تقدير المحذوف.

وتجدر الإشارة إلى أنني اكتفيت بمناقشة بعض الأسباب التي كان عليها مدار التعدد في تفسير أبي السعود – وهي أهمها وأكثرها شيوعا – حذرا من الحشو والتكرار في فصول البحث.



المبحث الأول

أسباب تتصل بالقرآن الكريم

السبب الأول: اختلاف القراءات القرآنية.

السبب الثاني: الاختلاف في سبب النزول.



السبب الأول
اختلاف القراءات القرآنية

نزل القرآن الكريم على رسول الله – صلي الله عليه وسلم – على أوجه مختلفة هي المفهومة من الأحرف السبعة التي روي عنه – صلي الله عليه وسلم – أن القرآن قد أنزل عليها.

فقد أنزل القرآن على العرب وهم قبائل مختلفة، لهجاتها متباينة، يتعذر على الواحد منهم أن يعدل عن لهجته التي مرن لسانه على التحدث بها حتى صارت طبيعة وسجية، ولا سيما الشيخ الفاني، والمرأة العجوز، والغلام، والجارية[١].

الأحرف السبعة والقراءات السبع:

اختلف العلماء اختلافاً كثيراً في المراد بالأحرف السبعة[٢]، فذهب البعض إلى أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة[٣]، وقد أبطل الإمام مكي ذلك[٤] واعتل بعلل منها أن هذا القول يوجب أن نترك القراءة بما روي عن أئمة القراء السبعة من التابعين والصحابة، وألا تروى قراءة عن ثامن فما فوقه؛ لأن السبعة – عند معتقد هذا القول – قد أحاطت قراءتهم بالأحرف السبعة. وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة، وأجل قدرا من هؤلاء السبعة[٥].

---

[١] انظر: الإتحاف للبنا١/١٠، الوافي في شرح الشاطبية للقاضي/٧.

[٢] انظر: مختصر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ص: ٩٢، ٩٣، اختصار وتعليق صلاح الدين أرقه دان – دار النفائس – الطبعة الثانية – ١٤٠٧-١٩٨٧م. وانظر: الوافي في شرح الشاطبية للقاضي/٧.

[٣] انظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص: ٣٦. تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي – دار نهضة مصر – د/ط – د/ت. وانظر: مختصر الإتقان في علوم القرآن لأرقه دان ص: ٩٣.

[٤] انظر: الإبانة لمكي ص: ٣٨، مختصر الإتقان لأرقة دان ص: ٩٣.

[٥] الإبانة لمكي ص: ٣٦، ٣٧.



وعليه، فإن قراءات الأئمة السبعة، بل العشرة التي يقرأ بها الناس اليوم إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وجميعها موافق لخط مصحف من المصاحف العثمانية[1] التي بعث بها عثمان – رضي الله عنه – إلى الأمصار[2].

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن المراد بالأحرف السبعة – على الراجح عنده – الأوجه التي يقع بها التغاير والاختلاف في النص القرآني، وهي لا تخرج عن سبعة[3]:

الأول: اختلاف الأسماء في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فمن الأول قوله: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة/١٨٤]، حيث قرئ (مساكين) بالجمع، وقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات/١٠]، فقد قرئ (إخوتكم) على جمع (أخ).

ومن الاختلاف في التذكير والتأنيث قوله: ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [البقرة/٤٨]، حيث قرئ (تقبل) بالتاء، ومثله قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [النحل/٢٨]، حيث قرئ (يتوفاهم) بتذكير الفعل.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر، نحو قوله: ﴿ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ [البقرة/١٥٨]، فإن (تَطَوَّعَ) فعلا ماضيا جاء في قراءة أخرى (يَطَّوَّعْ) مضارعا مجزوما، ومثله قوله: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة/٢٥٩]، فالفعل (أعلمُ) مضارع مرفوع، وقد قرئ (اعلمْ) فعل أمر مبني على السكون.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب، مثل قوله: ﴿ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [إبراهيم/٢]، حيث قرئ بخفض الهاء من اسم الجلالة وقرئ برفعها، ومنه قوله: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴾ [النور/٣٦]، حيث قرئ الفعل (يسبح) بكسر الباء وفتحها مع التشديد على البناء للمعلوم والمجهول.

[1] وهي ثمانية مصاحف وجه بها عثمان إلى الأمصار (الشام، واليمن، والبصرة، والكوفة، ومكة، والبحرين) وحبس بالمدينة واحدا، انظر: الإتحاف للبنا ١/٧٠.

[2] انظر: الإبانة لمكي ص: ٤٣، الوافي للقاضي ص: ٧.

[3] انظر: النشر لابن الجزري ١/٢٧، ٢٨.



الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة، كقوله: ﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ [آل عمران/١٣٣]، حيث قرئ بإثبات الواو قبل الفعل، وقرئ بحذفها، وقوله: ﴿ قَالَ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞ ﴾ [يوسف/١٩]، قرئ (يا بشرايَ) بإثبات ياء المتكلم المفتوحة بعد الألف، وقرئ بحذفها.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير، كقوله: ﴿ وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ ﴾ [آل عمران/١٩٥]، حيث قرئ بتقديم (وقاتلوا) مرة، وقرئ بتقديم (وقتلوا) أخرى، وكذلك قوله: ﴿ أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ [فصلت/٥١]، حيث قرئ الفعل (نأى) بتقديم الهمزة على الألف مرة، وأخرى بتقديم الألف على الهمزة.

السادس: الاختلاف بالإبدال، أي: جعل حرف مكان آخر، كقوله: ﴿ هُنَالِكَ تَبۡلُواْ كُلُّ نَفۡسٖ مَّآ أَسۡلَفَتۡ ﴾ [يونس/٣٠]، فقد قرئ (تبلو) بتاء فباء، وقرئ بتاءين من التلاوة، وكذلك قوله: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ ﴾ [التكوير/٢٤]، قرئ بالضاد والظاء.

السابع: الاختلاف في اللهجات: كالفتح والإمالة، والإظهار والإدغام، والتسهيل والتحقيق، والتفخيم والترقيق، وهكذا، ويدخل في هذا النوع الكلمات التي اختلفت فيها لغة القبائل وتباينت ألسنتهم في النطق بها[١].

وقد أرجع بعض العلماء وقوع هذا الاختلاف في القراءة إلى كون المصحف حين كتابته بغير نقط ولا ضبط، فاحتمل التأويل والاختلاف بما لا يخرج في شيء عن خط المصحف الذي جمع عليه الناس ليقل الاختلاف بين المسلمين[٢].

وقد شُرط للقراءة شروط ثلاثة حتى تجوز القراءة بها، وهي[٣]:

١- التواتر، فيتصل نقلها عن الثقات إلى النبي صلي الله عليه وسلم.

٢- أن يكون لها وجه في العربية التي نزل بها القرآن.

---

[١] انظر: النشر لابن الجزري ٢٧/١، ٢٨، الوافي للقاضي ص: ٥-٧.

[٢] انظر: الإبانة لمكي ص: ٣٣.

[٣] انظر: الإبانة لمكي ص: ٥١، الإتحاف للبنا ٧٠/١.



٣- أن توافق خط أحد المصاحف العثمانية.

فإذا اجتمعت هذه الثلاثة في قراءة وجب قبولها، سواء أكانت عن السبعة أم عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين[١].

وعليه، اتفق العلماء على تواتر قراءة الأئمة السبعة[٢]، والثلاثة المكملين للعشرة[٣]، وأن الأربعة بعدها شاذة باتفاق[٤].

والجمهور على جواز القراءة بالعشرة لتوافر شرطها، وما سواها مما فقد أحد الأركان الثلاثة المذكورة شاذ لا تجوز القراءة به، وليس بقرآن، هذا ما أجمع عليه الأصوليون والفقهاء[٥].

القراءة الشاذة في النحو واللغة:

متي فقدت القراءة شرط تواتر السند عند علماء القراءات فإنها توصف بالبطلان، فهو الشرط الذي تتعلق به صحة القراءة، أما عدم تحقق أحد الشرطين الآخرين: موافقة العربية، والرسم العثماني، فقد يسم القراءة بالضعف أو الشذوذ، لكنه لا يصل بها إلى درجة البطلان[٦].

والأمر من جهة النحو واللغة مختلف، فقد احتج النحاة بالقراءات: متواترها وشاذها على حد سواء، وأكثروا من الاستشهاد بالشاذ[٧].

فالقرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته: المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفي فيه برواية الآحاد[٨].

---

[١] الإتحاف للبنا ٧٠/١.

[٢] الأئمة السبعة على الترتيب هم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم الكوفي، وحمزة الكوفي، والكسائي الكوفي، انظر ترجماتهم في الإتحاف للبنا ١٩/١ وما بعدها.

[٣] وهم أبو جعفر المدني، ويعقوب البصري، وخلف العاشر. انظر ترجماتهم في الإتحاف للبنا ٢٨/١ وما بعدها، البدور الزاهرة للقاضي ١٢/١.

[٤] انظر: الإتحاف للبنا ٧٢/١. وهم ابن محيض، واليزيدي، والحسن، والأعمش.

[٥] انظر: الإتحاف للبنا ٧١/١، مختصر الإتقان لأرقة دان ص: ١٠٦.

[٦] انظر: الأسس المنهجية في النحو العربي: دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم لحسام أحمد قاسم، دار النصر للتوزيع - د/ط - ٢٠٠٥م، ص: ١٤٠، ١٤١.

[٧] انظر: السابق ص: ١٥٥.

[٨] دراسات عضيمة، القسم الأول، ١/١، ٢.



وقد نقل عن بعض المعربين قوله: "إن توجيه القراءات الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة"[1]، فكثيرا ما ذهب المعربون إلى تفضيل قراءة شاذة على أخرى متواترة؛ لأن المفاضلة في عرفهم إنما هي من جهة القواعد وما يحسن في النحو، لا من جهة ما تجوز به القراءة[2].

وكذلك، فإن القراءة الشاذة مهم الأخذ بها بالنسبة إلى المفسرين؛ لأن المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة – رضي الله عنهما –: (والصلاة والوسطي العصر) [3]، وقراءة ابن مسعود: (فاقطعوا أيمانهما) [4]، وقراءة جابر: (فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم) [5]، فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن[6].

<u>اختلاف القراءات ودوره في تعدد التوجيه في تفسير أبي السعود:</u>

شمل تعدد القراءات جوانب عدة سبق بيانها، منها ما ليس له تأثير على التركيب القرآني، فلا يتغير التوجيه الإعرابي بسبب اختلاف القراءة، ومنها ما يؤثر على التركيب فيتغير توجيهه النحوي من قراءة لأخرى.

وقد أدى اختلاف القراءة لتعدد التوجيه في تفسير أبي السعود، وفيما يلي يورد البحث مظاهر ذلك:

<u>[1] الاختلاف في البنية الصرفية للكلمة:</u>

اختلف القراء في قراءة بعض الكلمات في كتاب الله – عز وجل – مما أدى إلى اختلاف صيغة الكلمة الواحدة من قراءة لأخرى بما يؤثر على التركيب، فيلزم من ذلك تعدد في التوجيه الإعرابي.

---

[1] الإتقان للسيوطي ٨٥/١.

[2] انظر: الأسس المنهجية للنحو العربي لحسام قاسم ص:١٤٢ وما بعدها.

[3] البقرة/٢٣٨.

[4] المائدة/٣٨.

[5] النور/٣٣.

[6] مختصر الإتقان لأرقة دان ص: ١٠٨.

(أ) الاختلاف في البنية الصرفية للفعل:

اختلفت قراءة بعض الأفعال في القرآن، فوردت مرة على صيغة مجرد الثلاثي (فَعَل)، وأخرى معداة بالتضعيف على صيغة (فعّل)، أو بالهمزة على صيغة (أفعل)، ووردت بعض الأفعال مبنية للمعلوم مرة وللمجهول أخرى، وذلك كله مما يؤثر على التوجيه.

- (فَعَل) و (فَعّل):

وقع ذلك في تفسير أبي السعود في قوله – عز وجل-: ﴿ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ ﴾ [آل عمران/٣].

فالفعل (نزّل) معدًّى بالتضعيف في القراءة المشهورة، و (الكتاب)منصوب به على المفعولية، وجملة (نزّل) إما استئنافية، وإما خبر آخر عن اسم الجلالة في الآية قبلها، وإما هي الخبر وما قبلها من قوله: (لا إله إلا هو) اعتراض أو حال، وقوله: (الحي القيوم) صفة أو بدل[١].

وقد ذكر أبو السعود قراءة أخرى للآية بتخفيف عين الفعل، ورفع (الكتاب)، أي: (نَزَل عليك الكتابُ بالحق) [٢]، (فالكتاب) فاعل للفعل لا مفعول.

وقد أثر ذلك على المحل الإعرابي لجملة (نَزَل)، فجوز أبو السعود فيها الوجه الأول، والثاني على تقدير: نزل عليك الكتاب من عنده، وامتنع ثالثهما[٣].

ومثل ذلك ما جاء في قوله – جل ذكره-: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٖ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنٗا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ [آل عمران/٣٧].

فالفعل (كفّلها) قرئ في المشهورة بتضعيف العين، و (زكريا) منصوب به على المفعولية، وهو مقصور لا تظهر عليه العلامات[٤].

---

(١) انظر: تفسير أبي السعود ٢/٧.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

(٤) ورد في قراءة أخرى ممدودا وقد ظهرت علامة النصب على آخره: (وأكفلها زكرياءَ). انظر: تفسير أبي السعود ٢/٥٠.



ومعنى (كفّلها): جعله كافلا لها، وضامنا لمصالحها، وقائما بتدبير أمورها[1]. فالفعل عُدى بتضعيف عينه إلى نصب المفعول بنفسه.

وذكر أبو السعود قراءة أخرى بتخفيف فاء (كفلها) وكسرها، ورفع (زكريا) ممدودا، أي: (وكَفِلها زكرياءُ)[2].

فتخفيف عين الفعل حوله من المتعدي إلى اللازم، فارتفع (زكرياء) فاعلا له، لا مفعولا.

وفي قوله – سبحانه –: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴾ [الشعراء/١٩٣]. قرئ الفعل (نزل) في المشهورة بغير تضعيف، ورفع (الروح الأمين) فاعلا لـــ (نزل)، وهو فعل لازم. وقرئ مرة أخرى بتشديد الزاي، ونصب (الروح الأمين)، أي: (نزّل به الروحَ الأمين) [3]؛ أي: جعل الله – تعالي – الروح الأمين نازلا به، وهو جبريل عليه السلام[4]. فتحول الفعل من اللازم إلى المتعدي بتضعيف عينه، فانتصب (الروح الأمين) مفعولا به، لا فاعلا كما على القراءة الأولي.

– (فَعَل) و (أَفْعَل):

من ذلك ما جاء في قوله – تعالي – : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ [البقرة/٢٠٤].

قرئ الفعل (يشهد) بضم الياء وكسر الهاء، ونصب اسم الجلالة مفعولا على التعظيم[5]، وقد تعدى لنصب المفعول بهمزة أفعل، وهو معطوف على (يعجبك) [6].

---

[1] السابق نفسه.

[2] انظر: السابق نفسه.

[3] انظر: أبا السعود ٢٢٢/٥.

[4] السابق نفسه.

[5] انظر: التبيان للعكبري ١٣٠/١.

[6] انظر: أبا السعود ٣٧١/١. وانظر: التبيان للعكبري ١٣٠/١.



وقد وردت قراءة أخرى بفتح الياء والهاء من (يشهد)، ورفع اسم الجلالة فاعلا[1]، ويؤيده قراءة ابن عباس – رضي الله عنهما–: (والله يشهد على ما في قلبه)، فالجملة اعتراضية[2].

ومثله ما جاء في الآية اللاحقة في قوله: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَ ﴾ [البقرة/٢٠٥].

فإن الفعل (يهلك) قرئ في المشهورة بضم الياء وكسر اللام مضارعا لـــ (أهلك) فتعدى بنفسه لنصب (الحرث والنسل) على المفعولية، وهو معطوف على (يفسد) [3].

وقرئ في أخرى بفتح الياء وكسر اللام (يَهْلِك) من (هلك) الثلاثي، ورفع (الحرث والنسل) على إسناد الهلاك إليهما[4]. فالفعل حينئذ معطوف على (سعى) لا علي (يفسد) [5].

ومن ذلك ما جاء في قوله – جل ذكره–: ﴿ قَالَ أَخَرَقۡتَهَا لِتُغۡرِقَ أَهۡلَهَا لَقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـًٔا إِمۡرًا ﴾ [الكهف/٧١].

فالفعل (تغرق) قرئ بضم التاء وكسر الراء من الإغراق[6]، وقد تعدى بهمزة (أفعل) فنصب (أهلها) على المفعولية.

وجاء في قراءة أخرى بالياء مفتوحة مع الراء (يَغْرَق) من الثلاثي، ورفع (أهلها) فاعلا، فالغرق مسند إليهم[7].

<u>– بناء الفعل للمعلوم وبناؤه للمجهول:</u>

يرد الفعل في قراءة مبنيا للمعلوم، وفي قراءة أخرى مبنيا للمجهول مما يحدث تغييرا لا في العلاقة المعهودة بين ركني الإسناد فحسب، وإنما في التوجيه الإعرابي لبعض الكلمات، بل والجمل داخل التركيب.

---

[1] انظر: التبيان للعكبري ١٣٠/١.
[2] تفسير أبي السعود ٣٧١/١.
[3] انظر: اللباب لابن عادل ٤٦١/٣.
[4] انظر: تفسير أبي السعود ٣٧٢/١.
[5] السابق نفسه. وانظر: اللباب لابن عادل ٤٦١/٣.
[6] انظر: أبا السعود ٥١٦/٤.
[7] انظر: السابق نفسه، البحر لأبي حيان ١٤١/٦.



في قوله – عز وجل-: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة/٢٥].

قرئ الفعل (بَشّر) بفتح الباء مبنيا للمعلوم، وقرئ مرة أخرى بضم الباء مبنيا للمفعول[١].

فعلى بنائه للمعلوم هو معطوف على الجملة السابقة عطف القصة على القصة؛ عطف قصة المؤمنين بالقرآن ووصف ثوابهم، على قصة الكافرين به وكيفية عقابهم[٢].

وعلى بنائه للمجهول معطوف على (أُعدت) قبله في قوله: (أعدت للكافرين)، فيكون استئنافا[٣].

وفي قوله –جل ذكره – : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة/٢١٦].

فالفعل (كتب) قرئ بالبناء للمفعول، ورفع (القتال)، أي: قتال الكفرة[٤]، وقرئ بالبناء للفاعل، وهو الله – عز وجل – ونصب (القتال) [٥].

فعلى بناء الفعل للمفعول ارتفع (القتال) لينوب عن الفاعل، وعلى بنائه للفاعل انتصب مفعولا على الأصل في الكلام.

وفي قوله – سبحانه -: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء/١٢].

اختلفت قراءة الفعل (يورث)، فقرئ مرة مبنيا للمفعول[٦]، وأخرى مبنيا للفاعل بتشديد بتشديد الراء وتخفيفها[٧].

وتبعا لتغير قراءته اختلفت الاحتمالات الإعرابية لكلمة (كلالة) [٨]، والتركيب بعامة.

---

[١] انظر: أبا السعود ١٤٢/١.
[٢] السابق نفسه.
[٣] السابق نفسه.
[٤] تفسير أبي السعود ٣٧٩/١.
[٥] السابق نفسه.
[٦] ذكر أبو السعود أنه مبني للمفعول من (وَرِث)، لا من (أوْرث). انظر: أبا السعود ٢٤٢/٢.
[٧] السابق نفسه.
[٨] ذكر أبو السعود أن (الكلالة) في الأصل مصدر بمعنى: الكلال، وهو ذهاب القوة من الإعياء، استعيرت للقرابة من غير جهة الوالد والولد لضعفها بالإضافة إلى قرابتهما. انظر: أبا السعود ٢٤٢/٢.



فالاحتمالات الإعرابية لتوجيه التركيب على بناء (يورث) للمجهول كالتالي:

١- (رجل) اسم كان، و (يورث) خبرها، و (كلالة) منصوبة إما على أنها مفعول له، أي: يورث منه لأجل القرابة المذكورة، أو على أنها حال من ضمير (يورث)، أي: حال كونه ذا كلالة[١].

٢- أو أن يكون (يورث) صفة لـ (رجل)، و (كلالة) تنتصب خبرا لـ (كان)، أي: إن كان رجل موروث ذا كلالة ليس له والد ولا ولد[٢].

وأما على بناء (يورث) للفاعل، فإن الاحتمالات الإعرابية تختلف، فتمتنع بعض الأوجه المتاحة في إعراب التركيب، ويظهر غيرها مما لا يتاح مع بناء الفعل للمجهول.

فإن (كلالة) مع بناء (يورث) للفاعل إما منصوبة على الحال من ضمير (يورث)، والمفعول محذوف، أي: يورث وارثه حال كونه ذا كلالة، وإما على أنها مفعول به، أي: يورِّث ذا كلالة، وإما على أنها مفعول له، أي: يورث لأجل الكلالة[٣].

فيظهر من الأوجه السابقة ما يلي:

- عدم نصب (كلالة) على المفعول به مع بناء (يورث) للمجهول.
- عدم نصبها خبرا لـ (كان) مع بناء (يورث) للفاعل.
- عدم جعل الفعل (يورث) صفة لـ (رجل) مع بنائه للمعلوم.

فقد تأثر توجيه أجزاء التركيب من حيث المنع والجواز تبعا لقراءة الفعل، وبالتبع تغير المعنى.

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَـٰلِهِمْ ﴾ [التوبة/٣٧]. قرئ الفعل (زين) مبنيا للفاعل مرة، وللمفعول أخرى. قال أبو السعود: "وقرئ على البناء للفاعل، وهو

---

[١] السابق نفسه.

[٢] السابق نفسه.

[٣] السابق نفسه.



الله سبحانه، والمعنى: جعل أعمالهم مشتهاة للطبع محبوبة للنفس"[1]. فينتصب (سوءَ) مفعولا لـــ (زين).

والفاعل المسند إليه التزيين عند أبي السعود هو الله – عز وجل –، على أن بعض المفسرين ذكر أن الأولى أن ينسب إليه التزيين هو الشيطان؛ لأن ما أخبر به عنهم سيق للمبالغة في معرض الذم[2].

وفي قوله – عز وجل–: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [سبأ/١٧].

فقد قرئ الفعل (نجازي) مبنيا للفاعل بنون المضارعة، وبالياء أيضا على أن الفاعل هو الله تعالى، ونصب (الكفور) [3]، أي: وما نجازي هذا الجزاء إلا المبالغ في الكفر[4].

وقرئ بالياء مبنيا للمفعول، ورفع (الكفور) نائبا عن الفاعل، أي: (وهل يُجازَى إلا الكفورُ) [5].

وفي قوله – عز وجل–: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأحقاف/١٦].

فالفعلان (نتقبل) و (نتجاوز) مبنيان للفاعل على القراءة المشهورة، وقد قرئا كلاهما بالياء والبناء للمفعول (يُتقبَّل) و (يُتجاوَز)، ورفع (أحسن) على أنه قائم مقام الفاعل، وكذلك الجار والمجرور (عن سيئاتهم) فمحله الرفع[6].

---

[1] أبي السعود ٣٨٤/٣.

[2] انظر: البحر لأبي حيان ٤٣/٥. يعني ما ارتكبوه من النسيء، وهو تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر.

[3] انظر: أبا السعود ٤٤٥/٥.

[4] السابق نفسه.

[5] السابق نفسه.

[6] انظر: أبا السعود ١٣٢/٦.

(ب) التردد بين الاسمية والفعلية:

اختلف القراء في بعض الكلمات فقرأها بعضهم ببنية صرفية فعلية، وقرأها بعضهم الآخر ببنية صرفية اسمية، مما أثر ضرورة على التوجيه النحوي لمفردات التركيب.

من ذلك ما جاء في قوله – جل ذكره –: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾ [النساء/١].

الفعلان (خلق) و (بث) قرئا في المشهورة على زنة (فَعَل)، فهما فعلان ماضيان، وقد وردا في قراءة أخرى اسمين على زنة اسم الفاعل من الثلاثي (خالقٌ) و (باثٌّ)، وبرفعهما كليهما[(١)].

وقد اختلف توجيه التركيب معهما فعلين عنه اسمين؛ فإن (خلق وبث) معطوفان إما على مقدر ينبئ عنه سوق الكلام، وذلك المقدر استئناف أو في محل جر صفة لـ (نفس)، والتقدير: خلقها وخلق منها زوجها...، وإما على(خلقكم) داخل معه في حيز الصلة[(٢)(٣)].

وأما (خالق) و (باث)، فعلى أن (خالق) مرفوع خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: وهو خالق وباث[(٤)]. فقد اختلفت الجملة كلية من الفعلية إلى الاسمية، واختلف إعراب مفرداتها.

---

(١) انظر: أبا السعود ٢/٢٢٠.

(٢) انظر: السابق نفسه.

(٣) ذكر أبو السعود لطيفة بلاغية في علة إعادة فعل الخلق، فقال الله (خلقكم) و (خلق)، فعطف الفعلين مع جواز عطف مفعول الثاني على مفعول الأول كما في قوله ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة/٢١] لإظهار ما بين الخلقين من التفاوت؛ فإن الأول بطريق التفريع من الأصل، والثاني بطريق الإنشاء من المادة.

(٤) أبي السعود ٢/٢٢٠، البحر لأبي حيان ٣/١٦٤.

وفي قوله – عز وجل –: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ﴾ [الأنعام/١٠٠]، فإن (خلقهم) قرئ بفتح اللام فعلا ماضيا مبنيا على زنة (فَعَل)، وقرئ بإسكان اللام مصدرا[١].

وتوجيهه على القراءة الأولى بفتح اللام على أن الجملة الفعلية في محل النصب على الحالية بإضمار (قد)، أو بدونه على اختلاف الرأيين، أي: وقد علموا أن الله خالقهم خاصة[٢].

والجملة مؤكدة لما في جعلهم ذلك من كمال القباحة والبطلان باعتبار علمهم بمضمونها[٣].

وأما على قراءة (خلْقَهم) بإسكان اللام، فإن التوجيه يختلف، فهو:

- إما معطوف على (شركاء) [٤]، أي: وخلق الجن، يعني: ما يخلقونه ويتكذبونه[٥]، كأنه قيل: جعلوا له الجن شركاء، وجعلوا له اختلاقهم الإفك حيث نسبوه إليه سبحانه[٦].
- وإما معطوف على (الجن)، إذا عني بـــ (خلقهم) الأصنام ونحوها، كأنه قيل: جعلوا له الجن شركاء وما يخلقونه من الأصنام[٧].

فعلى القراءة بالفعل التركيب جملة فعلية شغلت محل النصب على الحال، وأما على القراءة بسكون اللام مصدرا لـــ (خَلَق)، فلا جملة، وإنما الكلام على عطف المفردات، فاختلف المعنى تبعا لاختلاف تركيبه وتوجيهه.

في قوله – تعالي –: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام/١٥٤]، قرئ (أحسن) بفتح النون، وهي قراءة العامة، وقرئ برفعها[٨]، فهو على الأولى فعل ماض مبني على الفتح، وعلى الثانية اسم[١].

---

[١] انظر: أبا السعود ٣/٩٥. وانظر: المحتسب لابن جني ١/٢٢٤.
[٢] السابق نفسه.
[٣] السابق نفسه.
[٤] أبي السعود ٣/٩٥.
[٥] انظر: المحتسب لابن جني ١/٢٢٤.
[٦] أبي السعود ٣/٩٥.
[٧] انظر: أبا السعود ٣/٩٥، المحتسب لابن جني ١/٢٢٤.
[٨] انظر: أبا السعود ٣/١٤٤.



فعلى القراءة بفتح النون (أحسن) فعل ماض، وذكر في فاعله أوجه[٢]:

- الوجه الأول: أنه ضمير اسم الله – عز وجل– والهاء محذوفة، أي على الذي أحسنه الله، أي: أحسن إليه، وهو موسى عليه السلام[٣].
- الوجه الثاني: أنه ضمير موسى[٤]، أي: تماما على الذي أحسن تبليغه، أو تماما على ما أحسنه موسى – عليه السلام – وأجاده من العلم والشرائع، أي زيادة علمه على وجه التتميم[٥].
- الوجه الثالث: أن يكون الفاعل عاما يشمل كل من أحسن القيام بالكتاب كائنا من كان[٦].

وأما على القراءة برفع نون (أحسن) فهو أفعل تفضيل مرفوع خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: على الذي هو أحسن[٧]، فحذف عائد الصلة، وقد جعله البعض شاذا من جهة القاعدة، لأن الصلة لم تطل[٨].

والمعنى على ذلك أن الله آتى موسى – عليه السلام – الكتاب تماما على الذي هو أحسن دين وأرضاه، أو تماما أي: تاما كاملا على أحسن ما يكون عليه الكتب[٩].

وقد زاد بعض المعربين وجها آخر لهذه القراءة وهو أن يكون (الذي) واقعا موقع (الذين)، وأصل (أحسن) أحسنوا بواو الجماعة، حذفت واجتزئ عنها بحركة ما قبلها، أي: تماما على الذين أحسنوا[١٠].

---

(١) انظر: التبيان للعكبري ٣٨٠/١، الدر للسمين ٢٢٧/٥، ٢٢٨.

(٢) التبيان للعكبري ٣٨٠/١. ذكر العكبري وجهين، وزاد أبو السعود وجها ثالثا.

(٣) السابق نفسه.

(٤) انظر: أبا السعود ١٤٤/٣، التبيان للعكبري ٣٨٠/١.

(٥) أبي السعود ١٤٤/٣.

(٦) السابق نفسه.

(٧) السابق نفسه، وانظر: التبيان للعكبرى ٣٨٠/١.

(٨) انظر: الدر للسمين ٢٢٨/٥.

(٩) أبي السعود ١٤٤/٣.

(١٠) انظر: الدر للسمين ٢٢٨/٥.



وفي قوله – جل ذكره–: ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ ﴾ [التوبة/١٠٩].

قرئ (أسس) بزنة (فَعَّل) بفتح الفاء والعين مع تضعيفها، ونصب (بنيانه)، فهو فعل ماض مبني على الفتح، و (بنيانه) منصوب به على المفعولية[١].

وقرئ (أُسُسُ) بضم الهمزة والسين الأولى، ورفع الثانية، فهو جمع (أساس)، وجر (بنيانه) على الإضافة[٢].

فاختلف توجيه التركيب على القراءتين؛ فعلي الأولى (بنيانه) مفعول به، وشبه الجملة (على تقوى) متعلق بالفعل، فهو مفعول في المعني[٣]، وجملة الصلة فعلية.

وعلى الثانية (بنيانه) مضاف إلى (الأسس) وهي مبتدأ شبه الجملة (على تقوى) خبره، وجملة صلة الموصول اسمية.

[٢] الاختلاف في قراءة (إنّ):

اختلف القراء في قراءة (إنّ) في بعض المواطن، فكسر بعضهم همزتها، وفتحها بعض آخر، أو ثقلها بعضهم، وخففها آخرون، مما ترتب عليه تغير المحل الإعرابي لجملتها.

(أ) كسر وفتح همزة (إنّ):

يختلف توجيه المحل الإعرابي لجملة (إن) تبعا لفتح وكسر همزتها؛ فجملة (إن) المكسورة جملة مستقلة تقع في مواقع إعرابية تعود في مجملها إلى الابتداء[٤]. أما المفتوحة الهمزة فتؤول بمصدر، فهي تقع مواقع المفرد، وعليه، فهي ليست مستقلة في دلالتها[٥]. وقد اختلف القراء في بعض المواطن بالفتح والكسر مما يجوز فيه الاختلاف تركيبا ودلالة.

---

[١] انظر: أبا السعود ٣/٤٤٠.

[٢] السابق نفسه. وقد ذكر أبو السعود قراءات أخرى منها (أساس وأُسّ وإساس) وكلها جموع أضيفت إلى البنيان، لذا اكتفي عنها بالقراءة المذكورة أعلاه.

[٣] انظر: اللباب لابن عادل ١٠/٢١٢.

[٤] انظر: المقتضب للمبرد ٢/٣٤٦، شرح الرضي على الكافية ٤/٣٤٠.

[٥] المقتضب للمبرد ٢/٣٤٦، شرح الرضي ٤/٣٤٠.

من المواطن التي اختلف فيها القراء بفتح همزة (إن) وكسرها ما ذكره أبو السعود في قوله الله – تعالي-: ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران/١٧١].

قرئت (إن) مفتوحة الهمزة مرة ومكسورة أخرى[١]، أما فتحها فعلى العطف على قوله (بنعمة)، أي: ويستبشرون بأن الله[٢]، فتوفية الأجور من جملة ما يستبشر به[٣]. والجملة في محل جر.

وأما القراءة بكسر همزة (إن) فعلى أن الجملة استئناف فيه من الحث على الجهاد والترغيب في الشهادة، وبشرى المؤمنين بالفلاح ما لا يخفى[٤]، والجملة لا محل لها من الإعراب.

ومثله قوله – عز وجل -: ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء/٩٤].

قرئت (إن) في الآية بكسر الهمزة على أن الجملة استئناف لا محل له من الإعراب، وهي تعليل لما قبلها[٥]، والمعنى: إن الله كان بما تعملون من الأعمال الظاهرة والخفية وبكيفياتها خبيرا فيجازيكم بحسبها، فهو وعيد وزجر عن إظهار خلاف ما في الضمير[٦].

وقرئ بفتح همزة (إن) على أن الجملة في محل النصب معمولا للفعل (فتبينوا) [٧]، أو في محل النصب بحذف اللام المفيدة للتعليل، أي: لأن الله كان بما تعملون خبيرا[٨].

وفي قوله – جل ذكره -: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة/٥٩].

---

[١] انظر: أبا السعود ١٧٨/٢.

[٢] التبيان للعكبرى ٢٢٨/١، وانظر: السابق نفسه.

[٣] أبي السعود ١٧٨/٢.

[٤] انظر: السابق نفسه.

[٥] انظر: السابق ٣٥٢/٢.

[٦] انظر: السابق نفسه، اللباب لابن عادل ٥٨٠/٦.

[٧] تفسير أبي السعود ٣٥٢/٢، التبيان للعكبرى ٢٧٤/١.

[٨] أبي السعود ٣٥٢/٢، اللباب لابن عادل ٥٨٠/٦.



قرئ قوله (وأن أكثركم فاسقون) بكسر همزة (إن)، فالجملة مستأنفة مبينة لكون أكثرهم فاسقين متمردين[١]. فهي من جملة ما أمر الله – تعالى– نبيه بقوله لأهل الكتاب[٢]، فتضمنت الإخبار بفسق أكثرهم وتمردهم[٣].

وقرئ بفتح همزة (إن)، وقد ذكر أبو السعود للجملة بعدها عدة توجيهات[٤]:

- التوجيه الأول: أن تكون الجملة في محل النصب بالعطف على (أن آمنا) على أنه مفعول له لقوله (تنقمون)، والمفعول الذي هو (الدين) محذوف ثقة بدلالة ما قبله عليه، أي: ما تنقمون منا ديننا لعلة من العلل إلا لأنا آمنا بالله...، ولأن أكثركم متمردون[٥]. متمردون[٥].
- الثاني: أن تكون جملة (أن) في محل النصب عطفا على (أن آمنا) على أنه مفعول به لـــ (تنقمون) كأنه قيل: ما تنقمون منا إلا مخالفتكم حيث دخلنا الإسلام، وأنتم خارجون منه[٦].
- الثالث: أن يكون معطوفا عليه على حذف المضاف، أي: واعتقاد أن أكثركم فاسقون[٧].
- الرابع: أن يكون في محل الجر بالعطف على (ما) [٨]، والتقدير: إلا أن آمنا بالله، وبأن وبأن أكثركم فاسقون[٩]. فهي داخلة في جملة المؤمن به.

---

[١] أبي السعود ٥٠٢/٢.
[٢] انظر: البحر لأبي حيان ٥٢٧/٣.
[٣] السابق نفسه.
[٤] انظر: أبا السعود ٥٠٢/٢.
[٥] انظر: السابق نفسه.
[٦] السابق نفسه، الكشاف للزمخشري ٤١/٢.
[٧] السابق نفسه، وانظر: البحر لأبي حيان ٥٢٨/٣.
[٨] السابق نفسه، التبيان للعكبرى ٣١٧/١، البحر لأبي حيان ٥٢٨/٣.
[٩] التبيان للعكبرى ٣١٧/١.



- الخامس: أن تكون الواو بمعنى (مع)، أي: ما تنقمون منا إلا الإيمان مع أن أكثركم إلخ[١].
- السادس: أن يكون في محل الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: وفسقكم معلوم ثابت، والجملة الاسمية من المبتدأ وخبره في محل نصب حال، أو اعتراض لا محل له[٢].

فاختلاف القراء في فتح وكسر همزة (إن) أتاح أوجهًا إعرابية متعددة، فشغلت جملة (أن) مفتوحة الهمزة محل النصب والرفع والجر، ولم تشغل محلا إعرابيا مع كسر الهمزة لكونها استئنافا فقط.

وكذلك قوله – عز اسمه –: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام/٥٤].

في الآية موضعان نص أبو السعود على قراءة (إن) فيهما مرة بفتح الهمزة، وأخرى بكسرها[٣].

أما الموضع الأول فقوله: (أنه من عمل)، ففتح الهمزة على أن الجملة في محل النصب بدلا من (الرحمة)، وكسرها على أنها تفسير للرحمة بطريق الاستئناف[٤]، فالجملة ليس لها محل.

وأما الثاني فقوله: (فأنه غفور رحيم)، فهو بفتح همزة (إن) في محل الرفع خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأمره أنه غفور رحيم. وبكسرها استئناف أيضا[٥].

وفي قوله – تبارك وتعالي –: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [الأنفال/٩].

---

[١] أبي السعود ٥٠٢/٢، الكشاف للزمخشري ٤١/٢.
[٢] انظر: أبا السعود ٥٠٢/٢.
[٣] انظر: السابق ٥٧/٣.
[٤] السابق نفسه.
[٥] السابق نفسه.



قرئ قوله (أني ممدكم) بفتح الهمزة وكسرها[1]، وقال أبو السعود في توجيهه: "(أني ممدكم) أي: بأني، فحذف الجار وسلط عليه الفعل فنصب محله. وقرئ بكسر الهمزة على إرادة القول، أو على إجراء (استجاب) مجرى (قال)؛ لأن الاستجابة من مقولة القول"[2].

(ب) تخفيف (إنّ) وتثقيلها:

تخفف (إنّ) مكسورة الهمزة فيزول اختصاصها بالجملة الاسمية، ولهذا يغلب إهمالها، فلا تعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر، وإذا أهملت لزمتها اللام الفارقة بينها وبين (إنْ) النافية[3].

وأما (أن) مفتوحة الهمزة فإنها إذا خففت بقي عملها، ولزم أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفا، وخبرها جملة اسمية أو فعلية[4].

ومما أورده أبو السعود وقد اختلف القراء فيه بتخفيف (إنّ) وتثقيلها قوله – تعالي–: ﴿ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة/٧٤].

قرئت (إن) مثقلة، فشبه الجملة (منها) خبرها مقدمًا، و (لما يهبط) اسمها مؤخرًا دخلته لام الابتداء لتقدم الخبر[5].

وقرئت مخففة من الثقيلة، فاللام في (لما) فارقة[6]. وهذه القراءة تحتمل أن تكون (ما) (ما) فيها في محل رفع على إهمال (إن)، وهو المشهور، وأن تكون في محل نصب؛ لأن(إن) المخففة سمع فيها الإعمال والإهمال، إلا أن المشهور الإهمال[7].

---

[1] انظر: أبا السعود ٣/٣٠٣.

[2] السابق نفسه.

[3] انظر: همع الهوامع للسيوطي ١/٤٥١.

[4] انظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٣٦٨، الهمع للسيوطي ١/٤٥٤.

[5] انظر: أبا السعود ١/٢١٨.

[6] انظر: السابق نفسه.

[7] اللباب لابن عادل ٢/١٨٧.



وفي قوله – عز وجل-: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام/١٥٣].

قرئت (أنّ) مثقلة، فـ (هذا) اسمها في محل نصب، و (صراطي) خبرها مرفوع بضمة مقدرة[١]، ومحل (أن) وما في حيزها الجر بحذف لام العلة، أي: ولأن هذا صراطي مستقيما[٢].

وقرئت مخففة من الثقيلة فاسمها ضمير الشأن محذوف، و (هذا صراطي) خبرها جملة اسمية[٣].

وفي قوله – جل ذكره-: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف/١٩٤].

قرئت (إنّ) مثقلة، فالاسم الموصول في محل نصب اسمها، وجملة (تدعون) صلة الموصول، و (عباد) خبر (إن) مرفوع، و (أمثالكم) مرفوع صفة له أو بدلا منه[٤]. وجملة (إن) مستأنفة مسوقة لتقرير ما تقدمها[٥].

وقرئ بتخفيف (إن)، ونصبت (عبادا) و (أمثالكم) على إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية، فرفعت الاسم ونصب الخبر[٦]، والمعنى على هذه القراءة تحقير شأن الأصنام، ونفي مماثلتهم للبشر، بل هم أقل وأحقر؛ لأنهم جمادات لا تعقل[٧].

وقد ضعف بعض المعربين هذه القراءة؛ لأن (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) اختير في خبرها الرفع؛ لأن عمل (ما) ضعيف، و (إن) بمعناها فهي أضعف منها، وهذا خلاف الراجح[٨].

---

(١) انظر: إعراب القرآن الكريم للقاضي ص:٢٩٥.
(٢) انظر: أبا السعود ١٤٢/٣.
(٣) انظر: السابق نفسه.
(٤) انظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش ٨٩/٣، الإعراب المفصل لبهجت ١٥٠/٤.
(٥) إعراب القرآن للدرويش ٨٩/٣.
(٦) أبي السعود ٢٨٧/٣، ٢٨٨، البحر لأبي حيان ٤٤٠/٤.
(٧) البحر لأبي حيان ٤٤٠/٤، وانظر: أبا السعود ٢٨٨/٣.
(٨) انظر: إعراب النحاس ص: ٣٣٦.



رأى البعض أن (إن) ليست نافية كما اتفق عليه المفسرون في تخريجها، وإنما هي المخففة من الثقيلة أعملت عمل المشددة، وقد ثبت أن (إنْ) المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضمر[1].

ويؤيد هذا التخريج أن قراءة الجمهور[2] تدل على إثبات كون الأصنام عبادا أمثال عابديها، وجعل (إن) نافية يدل على نفي ذلك، فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر، وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى[3].

فاختلاف القراء بتخفيف (إن) أدي إلى الاختلاف في توجيهها، فذهب البعض إلى أنها نافية عاملة عمل (ما) الحجازية، وذهب آخرون إلى أنها المخففة من الثقيلة عملت عملها.

ومثل ذلك ما ورد في قوله – جل ذكره–: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ [هود/١١١].

قرئت (إن) مثقلة، و (كلاًّ) اسمها، و (ليوفينهم) جملة فعلية في محل رفع خبر (إن)[4]. (إن)[4].

وذكر أبو السعود أن بعض القراء قرأ بتخفيف (إن) مع إعمالها اعتبارا للأصل[5]، وقرأ آخرون بتخفيفها ورفع (كل): (وإنْ كلٌّ لمّا ليوفينهم) على جعل (إنْ) نافية، و (لما) بمعنى (إلا) [6].

وفي قوله – سبحانه –: ﴿ وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ [النور/٩].

---

(١) انظر: البحر لأبي حيان ٤/٤٤٠.
(٢) وهي القراءة المشهورة بتشديد (إن).
(٣) انظر: البحر لأبي حيان ٤/٤٤٠.
(٤) انظر: إعراب القرآن للدرويش ٣/٤٨٩.
(٥) انظر: أبا السعود ٤/٨٩.
(٦) السابق نفسه.



قرئت (أن) مثقلة، و (غضب) اسمها، وشبه الجملة (عليها) خبرها. وقرئت بالتخفيف، ورفع الغضب[١]، فاسمها ضمير الشأن محذوف، و (غضب) مبتدأ، و (عليها) خبر، والجملة الاسمية خبر (أن) المخففة[٢].

وذكر أبو السعود قراءة أخرى بتخفيف (أن)، ولفظ الفعل الماضي: (أنْ غَضِبَ الله عليها) [٣]، ويلزم من هذه القراءة أن يكون خبر (أن) المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير مفصول عنها[٤]، وقد استُقبح أن تحذف ويحذف ما تعمل فيه، وأن تلي ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما، فإن فصل بينها وبين الفعل بشيء لم يُستقبح[٥].

[٣] الاختلاف بالإضافة وعدمها:

تعد الإضافة من خصائص الأسماء، فالمضاف والمضاف إليه كلاهما اسمان، ولا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة[٦]، وللإضافة لوازم، فإذا أضيف اسم إلى آخر حذف شيئان: شيئان:

١- نون المثني والجمع، وذلك إذا كان المضاف مثنى أو جمعا، كما في: هذان غلاما زيدٍ، وهؤلاء بنوه[7].

٢- التنوين: فبالإضافة يزول تنوين المضاف؛ لأن المضاف إليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين، فإذا أضيف الاسم سلب تنوينه[٨]، وجُر المضاف إليه[٩].

والإضافة على نوعين:

---

[١] انظر: أبا السعود ٥/٩٤.
[٢] انظر: اللباب لابن عادل ج١٤/٣١١.
[٣] أبي السعود ٥/٩٤.
[٤] انظر: اللباب لابن عادل ج١٤/٣١٠.
[٥] انظر: الحجة للفارسي ٥/٣١٥.
[٦] المفصل للزمخشري ص: ١٣٥.
[٧] انظر: شرح ابن عقيل ٣/٣٥، ٣٦.
[٨] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٨.
[٩] شرح ابن عقيل ٣/٣٦.



- أولهما: الإضافة المحضة، وهي إضافة كل اسم سوى الوصف المضاف لمعموله[1]، وتسمى بالإضافة المعنوية والخالصة، لكون المعنى فيها موافقا للفظ، فيستفيد المضاف فيها من المضاف إليه تعريفا وتخصيصا، كما في: غلام زيدٍ، ثوب خَزّ، خاتم ذهب[2].
- ثانيهما: الإضافة غير المحضة، وتسمى الإضافة اللفظية، ويكون المضاف فيها وصفا مشتقا أضيف لمفعوله، كما في: هو ضاربُ زيدٍ، وراكبُ فرسٍ، أو أضيف لفاعله، كما في: زيدٌ حسنُ الوجه، ومعمورُ الدارِ[3].

وهذا النوع من الإضافة لا يستفيد فيه المضاف تعريفا بالإضافة، فليست الإضافة غير المحضة إلا تخفيفا من جهة اللفظ؛ لأن المعنى يظل كما كان قبل الإضافة على الانفصال[4].

فقولك: زيد حسنُ الوجهِ، ومعمور الدارِ بمعنى: حسنٌ وجهُهُ، ومعمورةٌ داره، فالتنوين مراد، والمضاف إليه في نية المرفوع إذا كان فاعلا في المعنى[5].

وقد وردت في كتاب الله – عز وجل– مواطن اختلف القراء فيها، فمنهم من أضاف ومنهم لم يضف، مما أدى إلى تعدد توجيه بعض الكلمات داخل التركيب.

من ذلك ما جاء في تفسير أبي السعود قوله – تعالى–: ﴿ ذَٰلِكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيۡدِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [الأنفال/١٨].

فقد قرئ برفع (موهنُ) من غير تنوين، وإضافته إلى (كيد الكافرين)، وقرئ بغير الإضافة، فرفع (موهّنٌ) بتضعيف عينه منونا[6]، ونصب (كيد) مفعولا به لاسم الفاعل[7].

وفي قوله – جل ذكره–: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [الصف/٨].

---

[1] انظر: السابق نفسه.

[2] المفصل للزمخشري ص:٣٥، وشرحه لابن يعيش ١١٨/٢.

[3] المفصل للزمخشري ص: ١٣٥.

[4] السابق ص: ١٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٢. وانظر: شرح الرضي على الكافية ٢٠٢/٢، ٢٠٣.

[5] شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢، شرح الرضي ٢٠٣/٢.

[6] انظر: النشر لابن الجزري ٢٧٦/٢. وقد قرئ (موهنٌ) بالتنوين مع التضعيف وعدمه ونصب الكيد.

[7] انظر: أبا السعود ٣١٠/٣.

حيث قرئ برفع (متمّ)، وجر (نوره) على إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله[1]، وقرئ برفع وتنوين (متمٌّ)، ونصب (نوره) مفعولا لاسم الفاعل[2] على الأصل في إعماله إذا كان للحال أو الاستقبال[3].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق/٣].

فقد أورد أبو السعود في قوله: (بالغ أمره) ثلاث قراءات[4]:

- الأولى: برفع (بالغ) من غير تنوين، وجر (أمره) على الإضافة[5]، وهي غير محضة[6].
- الثانية: برفع (بالغ) وتنوينه، ونصب (أمره) معمولا له[7].
- الثالثة: برفع (بالغ) منونا، ورفع (أمره) [8] على أحد وجهين: إما أن يكون (أمره) مبتدأ مؤخرًا، و (بالغ) خبره، والجملة خبر (إن)، وإما (بالغ) خبر (إن)، و (أمره) مرتفع به على الفاعلية[9].

ومما تُردد فيه بين الإضافة وعدمها ما جاء في قوله – سبحانه-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ﴾ [المائدة/٩٥].

---

[1] انظر: المغني لمحيسن ٣/٣٠٠.
[2] انظر: أبا السعود ٦/٣٢٦.
[3] المغني لمحيسن ٣/٣٠٠.
[4] انظر: أبا السعود ٦/٣٤٨.
[5] السابق نفسه، وانظر: النشر لابن الجزري ٢/٣٨٨.
[6] التبيان للعكبرى ٢/٣٦٦.
[7] أبي السعود ٦/٣٤٨، وانظر: النشر لابن الجزري ٢/٣٨٨.
[8] انظر: مختصر ابن خالويه ص: ١٥٨.
[9] انظر: أبا السعود ٦/٣٤٨.



ذكر أبو السعود اختلاف القراء في تركيبين اثنين من الآية، فمنهم من أضاف ولم ينون ومنهم من نوّن وأضاف[1].

أما الأول فقوله (فجزاء مثل)، حيث قرئ برفع (جزاء) منونا، ورفع (مثل) [2]، أي: فعليه جزاء مماثل لما قتله[3]. فإن (مثل) مرتفع صفة للجزاء أو بدلا منه[4]. وقرئ برفع (جزاء) غير منون، وجر (مثل) على الإضافة إلى مفعوله[5]. وقرئ برفع (جزاء) منونا ونصب (مثل) على إعمال المصدر[6]، فـ (مثل) مفعول به للجزاء.

وأما الثاني فقوله (أو كفارة طعام مساكين)، فقد قرئ بتنوين ورفع (كفارة)، ورفع (طعام) [7]، فالكفارة معطوفة على مرفوع هو محل (من النعم) [8]، أو (جزاء) [9]، و (طعام) (طعام) عطف بيان للكفارة أو بدل منها أو خبر لمبتدأ محذوف[10].

وقرئ برفع (كفارة) من دون تنوين، و (طعام) مجرور بالإضافة إلى الكفارة لتبيين نوعها[11]، فلما تنوعت الكفارة إلى تكفير بالطعام، وتكفير بالجزاء المماثل، وتكفير بالصيام حسن إضافتها لأحد أنواعها تبيينا لذلك[12].

وفي قوله – عز وعلا-: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ وَمَنۡ ءَامَنَ ﴾ [هود/٤٠].

---

[1] انظر: أبا السعود ٢/٥٤٤، ٥٤٦-٥٤٧.

[2] انظر: تحبير التيسير لابن الجزري ص: ٣٤٩.

[3] انظر: أبا السعود ٢/٥٤٤.

[4] انظر: اللباب لابن عادل ٥١٧/٧.

[5] أبي السعود ٢/٥٤٤، وانظر: تحبير التيسير لابن الجزري ص: ٣٤٩.

[6] أبي السعود ٢/٥٤٤، وانظر: اللباب لابن عادل ٥١٦/٧.

[7] انظر: تحبير ابن الجزري ص: ٣٤٩.

[8] انظر: أبا السعود ٥٤٦/٢. ومحل (من النعم) الرفع خبرًا لمحذوف، والجملة في محل الرفع صفة ثانية لـــ لـــ (فجزاء).

[9] انظر: الدر المصون للسمين ٤٢٤/٤.

[10] أبي السعود ٥٤٦/٢.

[11] السابق ٥٤٧/٢، وانظر: تحبير ابن الجزري ص: ٣٤٩.

[12] انظر: الدر للسمين ٤٢٥/٤.



فقد قرئ قوله (من كل زوجين) بخفض (كل) منونا وغير منون[1].

فعلى القراءة بتنوين (كل)، تعرب (زوجين) مفعولا به لــ (احمل)، و (اثنين) نعتا للزوجين، وقد حذف ما أضيف إليه (كل) فنوّن[2]، والتقدير: احمل فيها زوجين اثنين من كل شيء أو من كل نوع[3].

وأما القراءة بغير تنوين فعلى إضافة (كل) إلى (زوجين) فهي مضاف إليه[4]، و (اثنين) هو المفعول لــ (احمل)، والتقدير: احمل فيها اثنين من كل زوجين[5].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ فَأَعۡرَضُواْ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سَيۡلَ ٱلۡعَرِمِ وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ وَأَثۡلٖ وَشَيۡءٖ مِّن سِدۡرٖ قَلِيلٖ ﴾ [سبأ/١٦].

قرئ قوله (أكل خمط) بخفض (أكل) منونا وغير منون[6].

فعلى جر (أكل) منونا يكون (خمط) بدلا منه على حذف مضاف، والتقدير: أكلٍ أكلِ خمط، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[7]، فلما حذف أعرب ما قام مقامه بإعرابه[8].

بإعرابه[8]. ورأى البعض أن الأحسن أن يكون عطف بيان للأكل[9]، كأنه بين أن الأكل هذه الشجرة ومنها[10].

وأما على جر (أكل) بلا تنوين، فإن (خمط) مجرور بالإضافة إليه[11]، على معنى (مِنْ) بمعنى (من خمط)، كــ (ثوب خز)، أي: من خز[1].

---

(١) أبي السعود ٤١/٤، وانظر: البدور الزاهرة للقاضي ٤٠٢/١.

(٢) انظر: الكشف لمكي ٥٢٨/١.

(٣) انظر: أبا السعود ٤١/٤.

(٤) السابق نفسه.

(٥) الكشف لمكي ٥٢٨/١.

(٦) انظر: أبا السعود ٤٤٤/٥، البحر لأبي حيان ٢٦٠/٧.

(٧) أبي السعود ٤٤٤/٥، الكشاف للزمخشري ٦٠١/٣.

(٨) البحر لأبي حيان ٢٦٠/٧.

(٩) الكشف لمكي ٢٠٥/٢، البحر لأبي حيان ٢٦٠/٧.

(١٠) البحر لأبي حيان ٢٦٠/٧.

(١١) أبي السعود ٤٤٤/٥.



[٤] الاختلاف في علامات الإعراب:

اختلف القراء في العلامة الإعرابية لبعض المفردات، فقد يقرأ بعضهم كلمة بالرفع، ويقرؤها آخر بالنصب، ويقرؤها ثالث بالجر إذا كانت اسما أو الجزم إذا كانت فعلا.

ولما كانت العلامات الإعرابية أعلاما على معان نحوية، وكان الإعراب فرع المعنى، كان مسلما أن يتعدد توجيه الكلمة المختلف فيها بحسب كل قراءة، بل يتعدد التوجيه في إطار القراءة بعلامة إعرابية واحدة، حيث ينضم تحت كل علامة عدد من الوظائف النحوية، ولكن مجال بحث هذا النوع من التعدد مجال آخر خلاف ما البحث بصدده.

واستشهادا على ما اختلف القراء في علامته الإعرابية أحيل على ما ورد في الفصل الثاني من البحث من شواهد التعدد في العلامة والوظيفة، سواء في ذلك ما كان تعدده على وجهين أو على ثلاثة أوجه؛ فإن السبب الأكبر لتعدده اختلاف القراء، وأحسب أن فيه كفاية، فليرجع إليه.

---

[١] الكشف لمكي ٢/٢٠٥.



السبب الثاني

الاختلاف في سبب النزول

اعتنى الباحثون في علوم القرآن وتفسيره بمعرفة سبب النزول لما له من أهمية كبرى في تفسير القرآن والاهتداء لمعانيه(١).

والعلماء يعتمدون في معرفة سبب النزول على الرواية والسماع، فلا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن علمها(٢). فالذين نقلوا إلينا أسباب النزول هم الصحابة وكبار التابعين ممن اشتهروا بالأخذ عن الصحابة – رضي الله عنهم أجمعين-؛ لأنهم هم الذين عاصروا نزول القرآن وعايشوا وقائعه، والحوادث التي نزل فيها(٣).

ولمعرفة سبب النزول أهمية نص عليها العلماء، منها إعانته على الوقوف على المعنى، وإزالة الإشكال في فهمه، فهو طريق قوي في فهم معاني القرآن(٤)، فلا يمكن معرفة تفسير الآية تفسيرا صحيحا إلا بالوقوف على قصتها وبيان نزولها(٥).

ومما يدل على ذلك ما نقله السيوطي من أن بعض الصحابة كان يقول بإباحة الخمر محتجا بقوله – تعالى-: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ ﴾ [المائدة/٩٣] لعدم علمه بسبب نزولها، وهو أن ناسا قالوا لما حرمت الخمر: كيف بمن قتلوا في سبيل الله وماتوا وكانوا يشربون الخمر وهو رجس؟ فنزلت(٦).

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن لمناع القطان، مكتبة وهبة ، ط/٧-١٩٩٥م، ص: ٧١.
(٢) أسباب النزول للواحدي ص: ٨.
(٣) انظر: الإتقان للسيوطي ٣٢/١، مباحث في علوم القرآن للقطان ص:٧٢.
(٤) انظر: الإتقان للسيوطي ٢٩/١.
(٥) جامع النقول في أسباب النزول لابن خليفة عليوي، مطابع الإشعاع بالرياض، ط١-١٤٠٤هـ، ١٠/١.
(٦) انظر: الإتقان للسيوطي ٢٩/١.



فسبب النزول يعد من القرائن المقامية المهمة لفهم النص القرآني فهما صحيحا[1]. والمعنى في أي نص لغوي هو مراد المتكلم ومقصده من الكلام، وفي القرآن خاصة هو بيان مراد الله – عز وجل – من كلامه العزيز[2].

وكثيراً ما يذكر المفسرون لنزول الآية أسبابا متعددة[3]، فيختلف تفسير المفسر للآية تبعا لاختلاف السبب، وربما اختلف التوجيه النحوي للتركيب القرآني كذلك؛ لما أن التوجيه النحوي أحد الوسائل المعينة على فهم المعني.

وقد وقع ذلك في تفسير أبي السعود أثناء تفسيره لبعض آيات القرآن أذكر منها ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ [آل عمران/١٢٨].

نقل أبو السعود روايتين في سبب نزول الآية الكريمة، واختلف تبعا لكل رواية توجيه عطف الفعلين (يتوب عليهم – يعذبهم) [4].

قال أبو السعود[5]: "قيل: إن عتبة بن أبي وقاص شج رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يوم أحد، وكسر رباعيته، فجعل عليه الصلاة والسلام يمسح الدم عن وجهه، وسالم مولى أبي حذيفة يغسل عن وجهه الشريف الدم وهو يقول: كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم بالدم وهو يدعوهم إلى ربهم، فنزلت الآية"[6].

ذكر أبو السعود تلك الرواية بعد توجيهه الفعلين بالعطف على (يكبتهم) في الآية قبلها، والمعنى على ذلك: أن مالك أمرهم على الإطلاق هو الله – عز وجل – نصركم عليهم

---

[1] انظر: أثر السياق في توجيه المعني في تفسير التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور: دراسة نحوية دلالية لإبراهيم سيد أحمد، دار المحدثين، ط١-٢٠٠٨، ص: ٥٨.

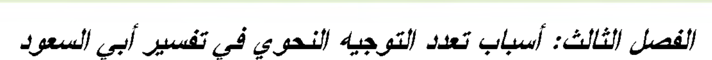
[2] انظر: السابق ص: ٥٩.

[3] أسباب النزول للسيوطي ص: ٩.

[4] انظر: أبا السعود ٢/١٣١-١٣٣.

[5] أبي السعود ٢/١٣١.

[6] انظر: أسباب النزول للواحدي ص: ١٢١، ١٢٢، جامع النقول لابن خليفة ١/٣٩٠، ٣٩١.

ليهلكهم، أو يكبتهم، أو يتوب عليهم إن أسلموا، أو يعذبهم إن أصروا على الكفر، وليس لك من أمرهم شيء، إنما أنت عبد مأمور[١].

فكأنه نوع معاتبة من الله – تعالى – لنبيه – عليه السلام – على إنكاره لفلاحهم[٢].

ثم نقل أبو السعود رواية أخرى في نزول الآية؛ حيث قيل: إن النبي – صلى الله عليه وسلم – أراد أن يدعو عليهم فنهاه الله – تعالى – لعلمه بأن منهم من يؤمن[٣].

وعليه، فقوله (أو يتوب عليهم أو يعذبهم) معطوف على (الأمر)، أو على (شيء) بإضمار (أنْ)؛ أي: ليس لك من أمرهم، أو من التوبة عليهم، أو تعذيبهم شيء. أو ليس لك من أمرهم شيء، أو التوبة عليهم، أو تعذيبهم[٤].

فعلى الرواية الأولى في نزول الآية الفعلان معطوفان على فعل مثلهما هو (يكبتهم)، وعلى الرواية الثانية معطوفان على (الأمر) أو (شيء) بإضمار (أنْ)، فهما في تأويل مصدر.

ومثله ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [الأنفال/١].

نقل أبو السعود ثلاث روايات في نزول الآية الكريمة، ولكنها بالنظر إلى لازم معناها تؤول إلى اتجاهين في التوجيه النحوي والمعني.

قال أبو السعود في سبب نزول الآية[٥]: "روي أن المسلمين اختلفوا في غنائم بدر وفي وفي قسمتها، فسألوا رسول الله – صلي الله عليه وسلم – كيف تقسم، ولمن الحكم فيها: أللمهاجرين، أم للأنصار، أم لهم جميعا؟"[٦].

---

[١] أبي السعود ٢/١٣١.

[٢] انظر: السابق ٢/١٣٢.

[٣] انظر: السابق نفسه. وانظر: الجامع للقرطبي ٥/٣٠٦، جامع النقول لابن خليفة ١/٣٩٠.

[٤] أبي السعود ٢/١٣٣.

[٥] أبي السعود ٣/٢٩٤. نقل أبو السعود رواية أخرى لها المعني ذاته لم أنقلها إيقارا للاختصار.

[٦] انظر: جامع البيان للطبري ج١١/١٢.



فالسؤال عن الأنفال – تبعا لتلك الرواية – استعلام لحكمها، يدل على ذلك كلمة (عن)[١]، يسألون عنها: كيف تقسم، وعلى من تقسم؟[٢]

والرواية الأخرى ما قيل من أن النبي – صلي الله عليه وسلم – قد شرط لمن كان له بلاء أن ينفله، ولذلك فعل الشبان ما فعلوا من القتل والأسر، فسألوه ما شرطه لهم، فقال الشيوخ: المغنم قليل، والناس كثير، وإن تعط هؤلاء ما شرطت لهم حرمت أصحابك، فنزلت الآية[٣].

وعليه، فالسؤال في الآية سؤال استعطاء لنفس الأنفال، و (عن) زائدة، واستدل من ذهب إلى ذلك المعنى اعتمادا على تلك الرواية بقراءة من قرأ (يسألونك الأنفال) [٤].

فالاختلاف في سبب نزول الآية أدى لاختلاف المعنى، واختلاف التوجيه بناءً عليه.

وقد رجح أبو السعود الرواية الأولى في نزول الآية مستدلا بكلمة (عن)، وجعل القول بزيادتها (تعسفا ظاهرا)، ووجه قراءة من قرأ بغير (عن) على الحذف والإيصال[٥]؛ أي: على على حذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى المعمول بنفسه دون وساطة الحرف. وعليه، فإن السؤال سؤال عن حكم الأنفال كما على الرواية الأولى، وليس استعطاء لذاتها.

ومثله قوله – عز وجل –: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [التوبة/١٠٤].

ذكر أبو السعود وجهين في مرجع الضمير في (يعلموا) تبعا لذكره روايتين في سبب النزول.

الآيات من قوله: ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة/١٠٢]، وحتى الآية موطن الشاهد – مرتبطة ببعضها.

---

[١] انظر: أبا السعود ٢٩٥/٣.

[٢] تيسير الكريم الرحمن للسعدي ص: ٣٢٥.

[٣] انظر: أبا السعود ٢٩٥/٣. وانظر: جامع البيان للطبري ج١١/١٤، أسباب النزول للسيوطي ص: ١٢١.

[٤] انظر: أبا السعود ٣٩٥/٣.

[٥] انظر: أبا السعود ٢٩٥/٣.



وقد نقل أبو السعود في سبب نزولها أنها نزلت في رهط من المتخلفين عن الغزو مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أوثقوا أنفسهم على سواري المسجد عندما بلغهم ما نزل في المتخلفين، ولما سأل النبي – صلى الله عليه وسلم – عن شأنهم قيل: إنهم أقسموا ألا يحلوا أنفسهم حتى تحلهم، فقال عليه الصلاة والسلام: وأنا أقسم ألا أحلهم حتى أومر فيهم[1].

فلما تاب الله عليهم، وأطلقهم النبي – عليه الصلاة والسلام –، وأمر بأخذ الصدقة منهم بقوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ [التوبة/١٠٣]، لما كان ذلك قال الله: (ألم يعلموا) الآية، فالضمير في (يعلموا) لهؤلاء التائبين، فالآية تحقيق لما سبق من قبول توبتهم، وتطهير الصدقة وتزكيتها لهم، وتوطين لقلوبهم أن المتولي لقبول توبتهم، وأخذ صدقاتهم هو الله سبحانه[2].

ونقل أبو السعود رواية أخرى، حيث روي أن الذين لم يتوبوا ممن تخلف عن النبي – عليه السلام – قالوا: هؤلاء الذين تابوا كانوا بالأمس معنا لا يكلمون، ولا يجالسون، فما لهم. فنزلت[3].

وعليه، فالضمير في (ألم يعلموا) لغير التائبين[4]، والمعنى: ألم يعلم هؤلاء القائلون ما للتائبين من الخصال الداعية إلى التكرمة، والتقريب، والانتظام في سلك المؤمنين، والتلقي بحسن القبول والمجالسة[5]. فهو ترغيب لهم في التوبة والصدقة[6].

فاختلاف سبب النزول أدى لاختلاف مرجع الضمير، مما ترتب عليه اختلاف المعنى من وجه لآخر.

---

(١) أبي السعود ٤٣٤/٣ بتصرف. وانظر: أسباب النزول للواحدي/٢٥٨، أسباب النزول للسيوطي/١٤١، جامع النقول لابن خليفة ١٤٧/٢.

(٢) انظر: أبا السعود ٤٣٦/٣.

(٣) أبي السعود ٤٣٦/٣. وانظر: جامع البيان للطبري ج٦٦٤/١١، ٦٦٥، روح المعاني للألوسي ج١٥/١١.

(٤) انظر: أبا السعود ٤٣٦/٣، روح العاني للألوسي ج١٥/١١.

(٥) أبي السعود ٤٣٦/٣.

(٦) السابق نفسه. وانظر: روح المعاني للألوسي ج١٥/١١.



المبحث الثاني
أسباب تتصل باللغة ونظامها النحوي

السبب الأول: الاختلاف في بعض الكلمات من حيث:

١- المعنى المعجمي.

٢- الاسمية والحرفية.

٣- الوظيفة والعمل النحوي

السبب الثاني: أسباب تخص العلامة الإعرابية.

١- غياب العلامة الإعرابية.

٢- اشتراك عدة وظائف في علامة واحدة.

السبب الثالث: قطع نسق الإعراب في التوابع.

١- قطع النعت للرفع أو النصب.

٢- قطع العطف إلى إقحام الاختصاص.

السبب الرابع: التضمين.

السبب الخامس: الحذف والتقدير:

١- الاختلاف بتقدير محذوف وعدمه.

٢- الاختلاف في تقدير المحذوف.

السبب الأول
الاختلاف في بعض الكلمات

من حيث:

١- المعنى المعجمي.

٢- الاسمية والحرفية.

٣- الوظيفة والعمل النحوي.

فإن بعض الكلمات داخل التركيب قد تحتمل أكثر من معنى معجمي، وتتحدد الوظيفة الإعرابية للكلمة بناء على معناها المعجمي والمراد منها في إطار المعنى الكلي للتركيب.

وكلمات أخرى يكون الاختلاف فيها من حيث كونها اسما أو حرفا؛ فإن كانت اسما شغلت محلا إعرابيا، وإن كانت حرفا لم تشغل محلا من الإعراب، ويتغير إعراب التركيب كله تبعا لتحدد نوعها.

ونوع آخر يتعدد عمله النحوي داخل التركيب، وبناء على كل عمل يختلف التوجيه، وتتعدد الدلالة المنبثقة عن كل وجه. وفيما يلي تفصيل القول في كل نوع والتمثيل له.

[١] تعدد المعنى المعجمي للكلمة:

جاء في تفسير أبي السعود نماذج لكلمات احتملت أكثر من معنى، فكان رحمه الله يذكر معانيها ويذكر الوظيفة النحوية المناسبة لكل معنى، وربما اختلف توجيه أجزاء أخرى في التركيب تبعا لتغير معنى الكلمة أو المراد بها.

من ذلك ما ذكره أبو السعود في معنى (جنة) و (جنات) من قوله – عز وجل–: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [البقرة/٢٥]، وقوله – سبحانه –: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمۡ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَابٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [البقرة/٢٦٦].

قال أبو السعود إن (الجنة) تطلق على الأشجار الملتفة المتكاثفة، وتطلق كذلك على الأرض المشتملة عليها[١].

فإذا أريد المعنى الأول فإن جملة (تجري من تحتها الأنهار) نعت للجنة أو الجنات، في محل النصب في الآية الأولى، والرفع في الثانية[٢].

وإذا أريد المعنى الثاني فلابد من تقدير مضاف محذوف، أي: تجري من تحت أشجارها الأنهار[٣]. هذا فضلا عن جعل الاحتراق في الآية الثانية في قوله: ﴿ فَأَصَابَهَآ إِعۡصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحۡتَرَقَتۡ ﴾ [البقرة/٢٦٦] مجازاً[٤].

وكذلك ما جاء في معنى كلمة (نحلة) في قوله - تبارك اسمه-: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةً ﴾ [النساء/٤].

ذكر أبو السعود عدة معان لـــ (نحلة)، وقد اختلفت الوظيفة النحوية التي شغلتها تبعا لكل معنى على النحو التالي:

١- إذا كانت (نحلة) بمعنى: هبة أو عطية أو فريضة من الله، فإنها تعرب حالا من (صدقاتهن)، والمعنى: أعطوهن مهورهن حال كونها فريضة منه تعالي[5].

٢- إذا كانت بمعنى: (تديُّنا)، فإنها تنتصب مفعولا له، والمعنى: أعطوهن ديانة وشرعة[٦].

٣- إذا كانت بمعنى: عطية من جهة الأزواج، فإن انتصابها على المصدرية؛ لأن الإيتاء والنحلة بمعنى الإعطاء، أي: انحلوا النساء صدقاتهن نحلة، أو على الحالية من ضمير (ءاتوا)، أي: آتوهن صدقاتهن ناحلين طيبي النفوس[٧].

---

[١] انظر: أبا السعود ١/١٤٤، ٤٥٤.

[٢] انظر: السابق نفسه.

[٣] انظر: السابق نفسه.

[٤] أبي السعود ١/٤٥٤.

[٥] انظر: أبا السعود ٢/٢٢٩.

[٦] انظر: السابق نفسه، وانظر: معاني الزجاج ٢/١٢.

[٧] انظر: السابق نفسه. وانظر: روح المعاني للألوسي ٤/١٩٨.



ومن ذلك أيضاً ما جاء في كلمة (آزر) من قوله – عز وجل-: ﴿ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ﴾ [الأنعام/٧٤].

فقد اختلف إعراب (آزر) تبعا لمعناها:

- فهي بدل من (أبيه) أو عطف بيان له إذا كانت لقبا، سواء في ذلك أن تكون لقبه أو أنها علم على صنم لقب هو به لاشتهاره بعبادته[١].
- وهي نعت لـــ (أبيه) إذا أريد بها (الشيخ الهرم) أو (المخطئ) أو (المعوج) كأن يكون مشتقا من الأَزْر أو الوِزْر، أو أريد به (عابد آزر) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[٢].

وأيضاً ما جاء في معنى كلمة (حفي) من قوله – تعالي-: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾ [الأعراف/١٨٧].

ذكر أبو السعود ثلاثة معان لكلمة (حفي) [٣]:

١- حفي عنها أي: مبالغ في العلم بها وهي (فَعيل) من (حَفِيَ)، ومنه إحفاء الشارب واحتفاء البقل، أي: استئصاله، والإحفاء في المسألة، أي: الإلحاف فيها[٤].

وعلى هذا المعنى فإن (عنها) متعلق بـــ (حفى)، و (عن) بمعنى الباء، أي: حفي بها[٥]، والجملة التشبيهية (كأنك حفي عنها) في محل نصب حال من الكاف في (يسألونك) [٦].
.[٦]

٢- (حفي) من الحفاوة، بمعنى البر والشفقة بقريش لقرابتها من النبي – صلي الله عليه وسلم – أي: تتحفى بهم فتخصهم بتعليم وقتها[٧] .

---

[١] أبي السعود ٣/٧٣.
[٢] السابق نفسه. وانظر: معاني الفراء ١/٣٤٠.
[٣] انظر: أبا السعود ٣/٢٨٠، ٢٨١.
[٤] أبي السعود ٣/٢٨٠.
[٥] انظر: التبيان للعكبري ١/٤١٢.
[٦] أبي السعود ٣/٢٨٠.
[٧] السابق ٣/٢٨٠، ٢٨١.



٣- (حفي) من حَفِيَ بالشيء بمعنى: فرح به، والمعنى: كأنك فرح بالسؤال عنها[١]. وعليه، فإن (عنها) متعلق بـــ (يسألونك)، وصلة (حفى) محذوفة، أي: حفى بها، وجملة (كأنك حفى) معترضة لا محل لها[٢].

وكذلك ما جاء في معنى كلمة (خلاف) من قوله – عز اسمه -: ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة/٨١].

فقد ذكر أبو السعود لها معنيين[٣]:

أولهما: أن تكون بمعنى (خَلْفه) وبعد خروجه؛ حيث خرج النبي – صلى الله عليه وسلم – ولم يخرجوا، يقال: أقام خلاف الحي، أي: بعدهم، ظعنوا ولم يظعن.

وعلى هذا المعنى تنتصب (خلاف) على الظرفية لـــ (مقعدهم)؛ إذ لا فائدة من تقييد فرحهم بذلك[٤].

ثانيهما: أن تكون بمعنى (المخالفة)، فانتصابها على أحد وجهين: المفعول له، أي: فرحوا بقعودهم لأجل مخالفتهم، أو الحال، أي: فرحوا بالقعود مخالفين النبي صلى الله عليه وسلم[٥].

وكذلك ما ورد في معنى (بمفازتهم) من قوله – سبحانه-: ﴿ وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الزمر/٦١].

فقد ذكر أبو السعود أن (بمفازتهم) مصدر ميمي، وهو:

إما من فاز بالمطلوب، أي: ظفر به، فالباء متعلقة بمحذوف حال من الموصول مفيدة لمقارنة تنجيتهم من العذاب لنيل الثواب، أي: ينجيهم الله – تعالى- من مثوى المتكبرين ملتبسين بفوزهم بمطلوبهم الذي هو الجنة[٦].

---

[١] السابق ٣/٢٨١.
[٢] السابق ٣/٢٨٠.
[٣] انظر: أبا السعود ٣/٤١٩.
[٤] السابق نفسه.
[٥] انظر: السابق نفسه.
[٦] انظر: أبا السعود ٥/٦٠٨.



وإما من فاز منه، أي: نجا منه، فالباء للملابسة، أي: ينجيهم الله ملتبسين بنجاتهم الخاصة بهم أي: بنفي السوء والحزن عنهم، أو للسببية على حذف مضاف، أي: ينجيهم بسبب مفازتهم التي هو تقواهم[1].

وكذلك ما جاء في معنى كلمة (عرفا) من قوله – عز وعلا-: ﴿ وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفًا ﴾ [المرسلات/١].

قال أبو السعود: "والعُرف إما نقيض النُّكر، وانتصابه على العلة، أي: أرسلنا للإحسان والمعروف؛ فإن إرسال ملائكة العذاب معروف للأنبياء – عليهم السلام – والمؤمنين. وإما بمعنى المتابعة من عرف الفرس، وانتصابه على الحالية"[2].

فالوظيفة النحوية لـــ (عرفا) اختلفت تبعا لمعناها المعجمي من المفعول لأجله إلى الحال؛ فهي إما من العُرف الذى هو بمعنى المتعارف عليه غير المنكر، وإما من التتابع والتوالي في النزول، فطبيعي أن تختلف الدلالة بعامة تبعا لاختلاف المعنى المعجمي والوظيفة النحوية للكلمة.

[٢] احتمال الكلمة للاسمية والحرفية:

توجد في اللغة بعض الكلمات التي تكون في تركيب اسما، وتكون في آخر حرفا، مما يترتب عليه تغير في توجيهها وتوجيه التركيب كله؛ حيث تشغل موقعا إعرابياً إذا كانت اسما، ولا يكون لها محل من الإعراب حرفا.

من هذه الكلمات (ما)، فقد تردد ورودها في تفسير أبي السعود كثيرا موجها إياها فيما ترد فيه من التراكيب القرآنية، مفصلا الأوجه المحتملة لها مع بيان ما قد يطرأ على التركيب والمعنى بتغيرها.

---

[1] انظر: السابق نفسه.

[2] أبى السعود ٦/٤٤٩.



وقد وردت (ما) في توجيهات أبي السعود مصدرية توصل بالفعل بعدها وتؤوّل بمصدر له إعرابه، ونافية، وكافة (إن) عن العمل، وزائدة. وهي حرف على كل ما سبق لا محل له من الإعراب.

ووردت موصولة والجملة بعدها صلتها، وموصوفة وما بعدها صفتها، واستفهامية، وهي على كلٍّ اسم له وظيفته التي يشغلها في التركيب.

ومما تنبغي الإشارة إليه أن تغير نوع (ما) يتغير معه الأداء الصوتي للجملة فتختلف نغمة مؤديها إذا كانت (ما) استفهامية عنها نافية أو موصولة أو مصدرية.

ومما جاء من ذلك في تفسير أبي السعود قوله – عز وجل-: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام/١٥١].

ذكر أبو السعود أن (ما) في الآية تحتمل ثلاثة أوجه[1]:

الأول: أن تكون موصولة، فهي في محل النصب بـ (أتل)، و (حرم ربكم) جملة الصلة، والعائد محذوف، أي: أقرأ الذي حرمه ربكم.

الثاني: أن تكون مصدرية، والمصدر المؤول (ما حرم) في محل النصب بـ (أتل)، أي: أتل الآيات المشتملة على تحريمه.

الثالث: أن تكون استفهامية، فهي في محل النصب مفعولا به لـ (حرم)، والجملة كلها مفعول (أتل)؛ لأن التلاوة من باب القول، فكأنه قيل: أقل أيّ شيء حرم ربكم؟

وفي قوله – سبحانه-: ﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ [يونس/٦٦].

تحتمل (ما) في الآية احتمالات ثلاثة[2]:

---

[1] انظر: أبا السعود ٣/١٣٩، وانظر: اللباب لابن عادل ٨/٥٠٤.

[2] انظر: أبا السعود ٣/٥٢١، ٥٢٢.



الأول: أن تكون نافية، فهي حرف لا محل له، و (شركاء) مفعول (يتبع)، ومفعول (يدعون) محذوف لظهوره أي: ما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء شركاء في الحقيقة، فاقتصر على أحدهما لظهور دلالته على الآخر[١].

الثاني: أن تكون موصولة في محل النصب بالعطف على (مَنْ)، كأنه قيل: إن لله من في السماوات ومن في الأرض ولله ما يتبعه الذين...، أي: وله شركاؤهم[٢].

الثالث: أن تكون استفهامية، فهي في محل النصب بـ (يتبع)، والتقدير: أيَّ شيء يتبعون؟ أي: لا يتبعون إلا الظن والخيال الباطل[٣].

وفي قوله – جل ذكره-: ﴿ وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمۡ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ رُدَّتۡ إِلَيۡهِمۡۖ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبۡغِي ﴾ [يوسف/٦٥].

تحدد نوع (ما) في قوله (ما نبغي) تبعا للمراد من (البغي):

فإذا فسر (البغي) بالطلب فإن (ما) تحتمل أن تكون استفهامية منصوبة بـ (نبغي) على المفعولية، فالمعنى: ماذا نبتغي؟[٤] أو نافية، فهي حرف لا محل له، والمعنى: ما نبغي شيئا غير ما رأينا من إحسان الملك[٥].

وإذا فسر (البغي) بمجاوزة الحد فإن (ما) تكون نافية فقط، والمعنى: ما نبغي في القول، ونتزيد فيما وصفنا من إحسان الملك إلينا[٦].

والآية شاهد كذلك على دور المعنى المعجمي للكلمة في فرض وجه نحوي ومنع وجه آخر، فالبغي بمعنى الطلب والإرادة يجوز معه أن تكون (ما) استفهامية أو نافية، أما إذا كان بمعنى مجاوزة الحد فلا يجوز لـ (ما) إلا وجه النفي فقط.

---

[١] السابق ٥٢١/٣.
[٢] انظر: السابق ٥٢١/٣، ٥٢٢.
[٣] انظر: السابق ٥٢٢/٣.
[٤] انظر: أبا السعود ١٥٧/٤.
[٥] السابق ١٥٨/٤.
[٦] السابق نفسه.



ومما ترددت فيه (ما) بين الاسمية والحرفية أيضا قوله – تبارك وتعالى-: ﴿ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ﴾ [يوسف/٨٠].

ذكر أبو السعود في (ما) أربعة احتمالات:

الأول: أن تكون مزيدة[١]، فلا محل لها، والظرف متعلق بالفعل بعدها، والتقدير: ومن قبل هذا فرطتم في يوسف[٢].

الثاني: أن تكون مصدرية، وهي والفعل بعدها في محل النصب عطفا على مفعول (تعلموا)، أي: ألم تعلموا أخذ أبيكم عليكم موثقا وتفريطكم السابق في شأن يوسف[٣].

الثالث والرابع: أن تكون موصولة أو موصوفة في محل النصب بالعطف على مفعول (تعلموا)، والجملة بعدها صلتها أو صفتها[٤].

ومثل ذلك ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنْهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأنبياء/٤١].

قال أبو السعود: "(ما) إما موصولة مفيدة للتهويل، والضمير المجرور عائد إليها، والجار متعلق بالفعل، وتقديمه عليه لرعاية الفواصل، أي: فأحاط بهم الذي كانوا يستهزئون به؛ حيث أهلكوا لأجله، وإما مصدرية، فالضمير المجرور راجع حينئذ إلى جنس الرسول المدلول عليه بالجمع"[٥].

فهي إذا كانت موصولة كانت في محل رفع (فاعل)، وجملة (كان) صلتها، والضمير في (به) عائد الصلة إلى (ما)، وإذا كانت مصدرية فالمصدر (ما كانوا) في محل الرفع على

---

[١] أبي السعود ١٧١/٤.

[٢] اللباب لابن عادل ج١١/١٧٩.

[٣] أبي السعود ١٧١/٤.

[٤] السابق نفسه.

[٥] أبي السعود ٦٧١/٤.



الفاعلية، والضمير في (به) عائد على جنس الرسول المدلول عليه بلفظ الجمع في قوله (ولقد استهزئ برسل من قبلك).

وفي قوله – تعالى-: ﴿ قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَـٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴾ [سبأ/٤٩].

تحتمل (ما) أن تكون نافية لا محل لها، والمعنى: زهق الشرك بحيث لم يبق أثره، وذهب سلطانه فلا يبدئ ولا يعيد[١]. وتحتمل أن تكون استفهامية منصوبة بما بعدها[٢].

وفي قوله – عز وعلا-: ﴿ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ * لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَـٰفِلُونَ ﴾ [يس/٥، ٦].

ذكر أبو السعود في (ما) أربعة احتمالات:

الأول: أن تكون نافية، فالمعنى: لتنذر قوما لم ينذر آباؤهم الأقربون لتطاول مدة الفترة. وجملة (ما أنذر آباؤهم) في محل نصب صفة لـــ (قوما) [٣].

الثاني: أن تكون موصولة في محل نصب مفعول ثان لـــ (تنذر)، والجملة بعدها صلتها، والتقدير: لتنذر قوما الذي أنذره آباؤهم[٤].

الثالث: أن تكون موصوفة، مفعولا ثانيا لـــ (تنذر)، والجملة بعدها في محل نصب صفة لها، والتقدير: لتنذر قوما شيئا أنذره آباؤهم الأبعدون[٥].

الرابع: أن تكون مصدرية، فتؤول مع الفعل بعدها بمصدر في محل نصب نعت لمصدر مؤكد محذوف، والتقدير: لتنذر إنذارا مثل إنذار آبائهم الأقدمين[٦].

وعليه، فإن (ما) حرف إذا كانت نافية أو مصدرية، واسم إذا كانت موصولة أو موصوفة.

---

[١] انظر: أبا السعود ٥/٤٥٨، وانظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي ص: ٧٥٠.

[٢] أبي السعود ٥/٤٥٨.

[٣] انظر: أبا السعود ٥/٤٨٦.

[٤] السابق نفسه.

[٥] السابق نفسه.

[٦] السابق نفسه.



[٣] تعدد الوظيفة النحوية للكلمة:

تقوم بعض الكلمات في النحو بأكثر من وظيفة، وباختلاف الوظيفة يختلف عملها فيما بعدها من مفردات التركيب فيتغير الإعراب، ويتعدد توجيه التركيب، ويتفرع عليه تغير المعنى تبعا لكل وجه.

(١) كـــــان:

تأتي (كان) ناقصة فترفع الاسم بعدها وتنصب الخبر، وتأتي تامة فتكتفي بالمرفوع بعدها فاعلا، وقد تأتي زائدة فلا يتأثر بها التركيب.

ومما تعدد توجيهه لتغير عمل (كان) قوله – تعالي–: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة/٢٨٢].

قرئت (تجارة حاضرة) بالنصب على الرواية المشهورة لحفص، فـــ (كان) ناقصة واسمها محذوف، و(تجارة) خبرها، و (حاضرة) صفة التجارة، والتقدير: إلا أن تكون المداينة تجارة حاضرة[١].

وقرئت (تجارة حاضرة) بالرفع، وذكر أبو السعود فيها توجيهين: أحدهما على نقصان (كان)، فـــ (تجارة) اسمها، و (حاضرة) صفة لها، و (تديرونها) في محل نصب خبر كان، والثاني على تمام (كان)، و (تجارة) مرتفعة فاعلا لها[٢].

وفي قوله – عز وجل–: ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ ﴾ [الأعراف/١٣٧].

فإن (كان) تحتمل أن تكون ناقصة و (فرعون) اسمها مرفوع، و (يصنع) خبرها مقدم، أو أن اسم (كان) ضمير عائد إلى (ما) الموصولة، و (يصنع فرعون) فعل وفاعل في محل رفع خبر كان، والعائد محذوف، والتقدير: ودمرنا الذي كان هو يصنعه فرعون[٣].

---

[١] إعراب النحاس ص: ١١٧.

[٢] انظر: أبا السعود ٤٧٣/١.

[٣] انظر: السابق ٣٣٤/٣.

ونقل أبو السعود تجويز البعض أن تكون (كان) زائدة، و (ما) مصدرية، والتقدير: ودمرنا ما يصنع فرعون، أو موصولة والعائد محذوف، والتقدير: ودمرنا الذي يصنعه فرعون أو صنعه[١].

وفي قوله – جل ذكره– : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ ﴾ [التوبة/٧].

فإن (يكون) إما من الكون التام، و (كيف) في محل النصب على التشبيه بالحال أو الظرف. وإما من الكون الناقص، و (عهد) اسمها، و (كيف) خبرها قدم على اسمها لاقتضائه الصدارة، ويجوز أن يكون الخبر (للمشركين) أو (عندالله) [٢].

فلم يسمح بهذا التعدد في توجيه التركيب إلا تنوع وظيفة(كان) وتغير معناها. ومثله ما جاء في قوله – تعالى–: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [مريم/٨].

فإذا كانت (يكون) تامة فإن (أنى) واللام في (لي) متعلقتان بها، و (غلام) فاعل قدم عليه الجار والمجرور للتشويق للمؤخر، والمعنى: كيف أو من أين يحدث لي غلام؟ ويجوز أن تتعلق اللام في (لي) بمحذوف حالا من (غلام) إذ لو تأخر لكان صفة له، أي: أنى يحدث كائنا لي غلام[٣].

وإذا كانت ناقصة فإن (غلام) اسمها، وخبرها إما (أنى)، و (لي) متعلق بمحذوف، أو (لي) هو الخبر، و (أنى) منصوب على الظرفية[٤].

وقد تكرر ذلك التوجيه عينه في متشابهتي آل عمران في قوله – تعالي–: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران/٤٠]، وقوله: ﴿ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران/٤٧].

---

[١] السابق نفسه.

[٢] أبي السعود ٣/٣٥٣.

[٣] أبي السعود ٤/٥٤٧.

[٤] السابق نفسه.



هذا، وقد وردت شواهد أخرى لتعدد وظيفة (كان) في التفسير، أجتزئ عنها بما سبق[1].

(٢) الـــــواو:

تأتي الواو في النحو على عدة معان[2]، منها:

الواو العاطفة: وهي تفيد مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه نحو قوله: ﴿ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾[3] [العنكبوت/١٥].

الواو الاستئنافية: وسماها بعض النحاة واو الابتداء[4]، وتكون لابتداء الكلام، ويأتي بعدها الفعل المضارع مرفوعا، وترد معها الجملة الاسمية، ولا يرتبط ما بعدها من الجمل بما قبلها من جهة الصناعة النحوية كما في واو العطف[5]، وإنما ارتباط ما بعدها بما قبلها ارتباط معنوي لا صناعي، فلها معان دقيقة يدركها أهل البلاغة[6].

الواو الحالية: وتجئ بعدها جملة فعلية أو اسمية تكون في موضع النصب على الحال[7]، وتكون هذه الواو مع الجملة بعدها قيد في الفعل السابق[8]، مثل قوله: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ﴾ [آل عمران/١٥٤]، ونحو قولك: جاء زيد ويده على رأسه[9].

---

[1] انظر: توجيه قوله ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ﴾ [البقرة/١٠] ١/٩٨، ٩٩، وتوجيه قوله ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ ﴾ [البقرة/٢٨٠] ١/٤٦٧، وتوجيه قوله ﴿ قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ ﴾ [آل عمران/١٣] ٢/١٩، وتوجيه قوله ﴿ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُ ﴾ [النساء/١١] ٢/٢٣٨، وتوجيه قوله ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا ﴾ [يونس/٢] ٣/٤٦٢.

[2] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/٤١٨، ٤١٩، رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط/٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص: ٤٧٣ وما بعدها.

[3] المغني لابن هشام ٢/٤٠٨، وانظر: اللباب للعكبري ١/٤١٨.

[4] انظر: رصف المباني للمالقي ص: ٤٧٩.

[5] انظر: السابق نفسه.

[6] انظر: من أسرار الجمل الاستئنافية: دراسة لغوية قرآنية لأيمن عبد الرازق الشوا، دار الغوثاني للدراسات للدراسات القرآنية – دمشق ، ط/١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص: ٢٤٨.

[7] انظر: رصف المباني للمالقي ص: ٤٨٠.

[8] المغني لابن هشام ٢/٤١٥.

[9] انظر: رصف المباني للمالقي ص: ٤٨٠، المغني لابن هشام ٢/٤١٥.



واو القسم: وتكون عوضا من الباء، ويكون ما بعدها مجرورا على القسم كما في قوله: ﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ﴾[1] [الشمس/١]، ولا تخفض في باب القسم إلا الظاهر فقط، بعكس الباء فإنها تخفض الظاهر والمضمر، فدل ذلك على أصالة الباء وفرعية الواو[2].

واو المعية: وتكون هذه الواو بمعنى (مع) [3]، وينتصب ما بعدها مفعولا معه، مثل: سرت والنيل، ومثل قولهم: (جاء البرد والطيالسة) [4] و (استوى الماء والخشبة)، أي: ساق البرد الطيالسة فكانت معه، وساوى الماء الخشبة فاستوت معه[5].

الواو الناصبة للمضارع: وتدخل على الفعل المضارع فتنصبه بـــ (أن) مضمرة، فيتخلص للاستقبال، ويسبقها طلب تكون هي والفعل بعدها جوابا له مثل: لا تقم وأكرمَك[6].

ومما جاء في تفسير أبي السعود وكان اختلاف وظيفة الواو سببا في تعدد توجيهه قوله -عز وجل-: ﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران/١٤٢].

ذكر أبو السعود أن قوله (ويعلم) يحتمل أن يكون الفعل فيه منصوبا بـــ (أن) مضمرة بعد الواو التي للجمع كما في: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، والمعنى: أم حسبتم أن تدخلوا الجنة والحال أنه لم يتحقق منكم الجهاد والصبر؛ أي الجمع بينهما[7]، فالواو للمصاحبة لا للعطف[8].

---

[1] انظر: رصف المباني للمالقي ص: ٤٨٢.

[2] السابق ٤٨٣، المغني لابن هشام ٤١٦/٢.

[3] انظر: اللباب للعكبري ٤١٩/١، المغني لابن هشام ٤١٥/٢.

[4] الطيالسة مفردها طَيْلسان، وهو أعجمي، والأطلس ما كان في لونه غبرة تميل إلى السواد، انظر: مختار الصحاح للرازي ص: ٤١٩، المعجم الوسيط ٥٦٢/٢.

[5] رصف المباني للمالقي ص: ٤٨٣.

[6] انظر: السابق ص: ٤٨٤، المغني لابن هشام ٤١٦/٢.

[7] أبي السعود ١٤٧/٢.

[8] انظر: شرح ابن عقيل ١٢/٤.



ويحتمل أن يكون مجزوما على أن الواو عاطفة، فالفعل معطوف على المجزوم قبله قد حرك لالتقاء الساكنين بالفتح للخفة والإتباع[1].

وقد وردت قراءة برفع (يعلم) على أن الواو للحال، والتقدير: وهو يعلم الصابرين، كأنه قيل: ولمّا تجاهدوا وأنتم صابرون[2].

وفي قوله – تعالى –: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾ [الأنعام/٢٥].

ذكر أبو السعود أن قوله: (وجعلنا) يحتمل أن تكون الواو فيه استئنافية، والجملة بعدها للإخبار بما تتضمنه من الختم المستفاد من كلمة (أكنة) [3].

ويحتمل أن تكون الواو حالية، والجملة بعدها في محل النصب على الحال من فاعل (يستمع) بإضمار (قد)؛ لأن جملة الحال فعلية فعلها ماض، والمعنى: يستمعون إليك وقد ألقينا على قلوبهم أغطية كثيرة لا يقادر قدرها[4].

وفي قوله – جل ذكره–: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ ﴾ [الأنفال/٢٧].

ذكر – رحمه الله – أن قوله: (وتخونوا) يحتمل أن يكون الفعل فيه مجزوما والواو عاطفة، فهو معطوف على قوله (لا تخونوا) مجزوم بجزمه[5].

ويحتمل أن يكون منصوبا على الجواب بالواو[6]، فهو منصوب على جواب النهي بـــ (أن) مضمرة بعد الواو، والمعنى: لا تجمعوا بين الخيانتين[7].

---

[1] أبي السعود ١٤٧/٢. يقصد أبي السعود بالخفة خفة الفتح عن الكسر، وبالإتباع إتباع الميم اللام في الحركة.

[2] انظر: أبا السعود ١٤٨/٢.

[3] انظر: أبا السعود ٣٠/٣.

[4] انظر: السابق نفسه.

[5] انظر: أبا السعود ٣١٦/٣.

[6] السابق نفسه، وانظر: التبيان للعكبري ٧/٢.

[7] انظر: اللباب لابن عادل ٤٩٨/٩.

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة/٣].

فإن الواو في قوله: (ورسوله) – على رفع لفظ الرسول – عاطفة، و (رسوله) معطوف على الضمير في (بريئ) أو على محل (إن) واسمها على القراءة بكسر همزتها[١].

وعلى قراءة نصب لفظ الرسول تحتمل الواو أن تكون عاطفة و (رسوله) معطوف على اسم الجلالة، وتحتمل أن تكون بمعنى (مع) [٢]، و (رسوله) منصوب على المفعول معه[٣]، والمعنى: بريئ معه منهم[٤].

وعلى قراءة جر لفظ الرسول الواو للقسم، و (رسوله) مجرور مقسم به[٥]، والمعنى: ورسوله إن الأمر كذلك، حذف جواب القسم لفهم المعنى[٦].

وفي قوله – سبحانه-: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس/٧١]. ذكر أبو السعود أن الواو في (وشركاءكم) تحتمل أن تكون واو المعية، وما بعدها منصوب مفعولا معه[٧]، وتحتمل أن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف، أي: أجمعوا أمركم وأمر شركائكم[٨]، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وإنما احتيج إلى تقدير مضاف لما أن الإجماع لا يتعلق بالذوات، وإنما يتعلق بالمعاني، كقولك: أجمعوا على قول كذا[٩].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [النمل/٣].

---

(١) أبي السعود ٣/٣٤٩.

(٢) السابق ٣/٣٤٩، وانظر: الكشاف للزمخشري ٢/٢٧٨.

(٣) اللباب لابن عادل ١٠/١٣.

(٤) الكشاف للزمخشري ٢/٢٧٨، أبي السعود ٣/٣٤٩.

(٥) انظر: أبا السعود ٣/٣٤٩.

(٦) اللباب لابن عادل ١٠/١٣.

(٧) انظر: أبا السعود ٣/٥٢٦.

(٨) انظر: السابق نفسه، وانظر: المغني لابن هشام ٢/٤١٥.

(٩) انظر: المغني لابن هشام ٢/٤١٥، ٤١٦.

ذكر رحمه الله أن الواو في قوله (وهم بالآخرة هم يوقنون) حالية والجملة بعدها في محل النصب على الحال، أو عاطفة على الصلة الأولى، وتغيير نظمه للدلالة على قوة يقينهم وثباته[1].

هذا، وقد وقع للبحث شواهد أخرى تعددت فيها وظيفة الواو أكتفي عنها بما سبق التمثيل به[2].

(٣) أَنْ:

تقع (أن) في الكلام على معان مختلفة أوصلها بعض النحويين إلى عشرة[3]، أذكر منها:

(أنْ) المصدرية: وهي تعد من الموصولات الحرفية، فتوصل بالفعل المتصرف ماضيا، ومضارعا وأمرا، نحو: أعجبني أن فعلت، ويعجبني أن تفعل، وأمرته بأنْ افعل[4]. وإذا كانت صلتها فعلا مضارعا كان لها فيه – دون غيره – تأثيران آخران: نصبه وتخصيصه للاستقبال[5]، وتعمل النصب فيه ظاهرة ومقدرة[6].

---

[1] انظر: أبا السعود ٥/٢٣٢.

[2] انظر: على سبيل المثال توجيه قوله: ﴿ وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء/١٩] ٢/٣٥٣، وتوجيه قوله ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ﴾ [المائدة/٣٧] ٢/٤٧٠، وتوجيه قوله: ﴿ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال/٦٤] ٣/٣٣٧، وتوجيه قوله: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ [الرعد/٣٣] ٤/٢٢٠، وتوجيه قوله: ﴿ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان/١٠] ٥/١٥٤.

[3] انظر: الجني الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص: ٢١٦.

[4] الجنى الداني للمرادي ص: ٢١٦. وانظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٦٣٧، همع الهوامع للسيوطي للسيوطي ٢/٢٨١.

[5] شرح الرضى على الكافية ٤/٤٤١.

[6] الجنى الداني للمرادي ص: ٢١٧.




المخففة من الثقيلة: وتختص هذه بالدخول على الجملة الاسمية، فتنصب الاسم وترفع الخبر، ويكون اسمها ضمير أمر أو شأن، وهي إذا دخلت على الجملة الفعلية فلابد من فاصل بينهما من (قد) أو (السين) و (سوف)[1]، من ذلك قوله – تعالى-: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [يونس/١٠]، وقوله – تعالى-: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة/١١٣]، وقوله – تعالى-: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل/٢٠]، واسمها في كل ما سبق ضمير شأن منوى[2].

و (أنْ) المخففة من الحروف المصدرية، فإذا قيل: (أن المصدرية) فاللفظ صالح للناصبة للفعل وللمخففة، والفرق بينهما أن العامل إن كان فعل (عِلْم) فهي مخففة لا غير[3]، كما في قوله: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمل/٢٠]، وإن كان فعل (ظَنٍّ) جاز الأمران كما في قوله: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة/٧١]، فمن جعلها الأولى نصب، ومن جعلها الثانية رفع[4].

التفسيرية: وهي بمعنى (أيْ)، وتكون عبارة وتفسيرا لجملة قبلها فيها معنى القول[5]. وقد أثبتها البصريون وأنكرها الكوفيون ألبتة؛ لأنه إذا قيل: (كتبت إليه أن قم) لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: (هذا عجسد أي ذهب)، ولهذا لو جئت بـــ (أي) مكان (أنْ) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع[6].

ومما تعدد توجيهه في تفسير أبي السعود لتعدد وظيفة (أنْ) ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَـٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [البقرة/١٢٥].

---

[1] انظر: رصف المباني للمالقى ص: ١٩٥.

[2] انظر: الجنى الداني للمرادي ص: ٢١٨، دراسات عضيمة القسم الأول، ٤٧٠/١.

[3] الجنى الداني للمرادي ص: ٢٢٠، وانظر: الهمع للسيوطي ٢٨٢/٢.

[4] الجنى الداني للمرادي ص: ٢٢٠.

[5] رصف المباني للمالقي ص: ١٩٦، ١٩٧.

[6] المغني لابن هشام ٣٩/١، وانظر: دراسات عضيمة القسم الأول، ٤٦٤/١.



فقوله: (أن طهرا) يحتمل أن تكون (أن) مصدرية حذف عنها الجار حذفا مطردا لجواز كون صلتها أمرا ونهيا، فالأصل: بأن طهراه[1]. وفي محلها الخلاف المشهور من كونها في محل نصب أو خفض[2].

ويحتمل أن تكون (أنْ) تفسيرية لجملة (عهدنا)؛ لتضمن العهد معنى القول؛ فهو بمعنى (أمرنا) أو (وصينا) [3].

وفي قوله – سبحانه-: ﴿ وَلَقَدۡ وَصَّيۡنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَإِيَّاكُمۡ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ [النساء/١٣١].

حيث يجوز في (أن اتقوا) أن تكون (أن) مصدرية حذف منها الجار، أي: وصينا بأن اتقوا الله، ويجوز أن تكون مفسرة؛ لأن التوصية في معنى القول[4]، تماما كما في الآية السابقة.

وفي قوله- جل ذكره-: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ﴾ [المائدة/ ٧١].

(ألا) عبارة عن (أن) الناصبة للمضارع بعدها و (لا) نافية لا عمل لها، و (كان) تامة منصوبة بـــ (أن)، و (فتنة) فاعلها، والمصدر المؤول من (أن) والفعل في محل النصب سد مسد مفعولي حسب[5]. و (حسب) هنا على بابها من الظن؛ لأن الناصبة لا تقع بعد (علم) [6].

.[6]

هذا على القراءة بنصب (تكون)، وأما على القراءة برفعه فـــ (أن) هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، وأصله: أنه لا تكون فتنة، وقد علق فعل الحسبان بها عن العمل[7]، و (حسب) هنا لليقين لا للشك[1].

---

[1] انظر: أبا السعود ٢٨٥/١.

[2] اللباب لابن عادل ٤٦٦/٢.

[3] انظر: أبا السعود ٢٨٥/١، اللباب لابن عادل ٤٦٦/٢.

[4] انظر: أبا السعود ٣٨٥/٢.

[5] انظر: الإعراب المفصل لبهجت ١٠٩/٣، إعراب القرآن الكريم للقاضي ص: ٢٣٧.

[6] انظر: الجني الداني للمرادي ص: ٢٢٠، اللباب لابن عادل ٤٥٣/٧.

[7] انظر: أبا السعود ٥١٧/٢.

وفي قوله – جل ذكره-: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [الأنعام/١٥١].

ذكر أبو السعود أن (أن) في قوله (ألا تشركوا) تحتمل أن تكون مفسرة لفعل التلاوة المعلق بـــ (ما حرم)، و (لا) ناهية، وتحتمل أن تكون ناصبة ومحلها مع ما بعدها النصب بـــ (عليكم) على أنه للإغراء[٢].

وفي قوله – تعالى-: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ﴾ [النحل/٢].

تحتمل (أن) في قوله: (أن أنذروا) أن تكون مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، أي: ينزلهم ملتبسين بأن الشأن أقول لكم: أنذروا[٣].

وتحتمل أن تكون مفسرة على أن تنزل الملائكة بالوحي فيه معنى القول، كأنه قيل: يقول بواسطة الملائكة لمن يشاء من عباده: أنذروا، فلا محل لها من الإعراب[٤].

وتحتمل أن تكون مصدرية لجواز كون صلتها إنشائية كما في قوله: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ﴾ [يونس/١٠٥]، فمحلها الجر على البدلية من (الروح) [٥].

وكذلك في قوله – جل شأنه-: ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ * أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ ﴾ [طه/٣٨، ٣٩]. فقوله (أن اقذفيه) يحتمل أن تكون (أن) مفسرة؛ لأن الوحي من باب القول، أو مصدرية حذف منها الباء، والأصل: بأن اقذفية[٦].

وقد وقع في تفسير أبي السعود شواهد أخرى مما تعدد توجيهه لتعدد وظيفة (أن) أحيل عليها اكتفاء بما نوقش[٧].

---

[١] اللباب لابن عادل ٤٥١/٧.

[٢] انظر: أبا السعود ١٣٩/٣. نقل أبو السعود أوجه أخرى لمحل (أن) على احتمال كونها ناصبة منها أن تكون في محل الجر بتقدير اللام، أو الرفع بتقدير (المتلو) أو (المحرم).

[٣] انظر: أبا السعود ٣٢١/٤.

[٤] السابق نفسه.

[٥] السابق نفسه.

[٦] السابق ٦٠٧/٤.

[٧] انظر: على سبيل المثال توجيه قوله: ﴿ أَنْ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمْ ﴾ [آل عمران/١٩٣] ٢٠٨/٢، وتوجيه قوله: ﴿ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى ﴾ [المائدة/١١١] ٥٧١/٢، ووجيه قوله: ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ [الأعراف/٤٣] ١٨٢/٣، وتوجيه قوله: ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [هود/٢] ٥/٤، وتوجيه قوله: ﴿ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ [النحل/٦٨] ٣٦٠/٤.

(٤) لا:

تتعدد وظائف (لا) في اللغة، فتأتي تارة حرفاً نافياً، وأخرى تكون ناهية فتعمل الجزم في المضارع بعدها كما في: لا تقم ولا تقعد، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ [آل عمران/٦٠]، وثالثة تكون زائدة وهي تنقسم قسمين: قسم تكون باقية على معناها فلا تخرج من الكلام ولا يكون معناه بها كمعناه بدونها، وقسم يكون دخولها وخروجها واحدا[١].

ومما تعدد توجيهه في تفسير أبي السعود لتعدد وظيفة (لا) قوله – سبحانه-: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [البقرة/١١٩].

فالفعل (تسأل) مرفوع بعد (لا) النافية على الاستئناف[٢]، والمعنى: أنك يا محمد – صلى الله عليه وسلم – لست مسئولا عن الكفار مالهم لم يؤمنوا، إنما عليك البلاغ وعلينا الحساب[٣].

وفي قراءة أخرى جاء الفعل (تَسألْ) بفتح التاء وجزم اللام[٤] على أن (لا) ناهية عملت الجزم في المضارع بعدها، وظاهره أنه نهي حقيقة؛ نُهي النبي – صلي الله عليه وسلم – أن يسأل عن أحوال الكفار[٥]، إيذانا بكمال شدة عقوبة الكفار وتهويلا لها، فكأنها لغاية فظاعتها لا يقدر المخبر على إجرائها على لسانه، أو لا يستطيع السامع أن يسمع خبرها[٦].

ومنه أيضا قوله – عز وعلا-: ﴿ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [البقرة/٢٨٢].

---

[١] رصف المبان للمالقي ص: ٣٤١ وما بعدها.

[٢] انظر: المغني لمحسين ١/١٨٤.

[٣] انظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدى ص: ٥٠، المغني لمحيسن ١/١٨٤.

[٤] وهي قراءة متواترة قرأ بها نافع ويعقوب. انظر: تحبير التيسير لابن الجزري ص: ٢٩٤.

[٥] المغني لمحيسن ١/١٨٣.

[٦] تفسير أبي السعود ١/٢٧٥ .



فالفعل (يضار) قرئ في المشهورة بفتح الراء مشددة، وذلك على أن (لا) ناهية، والفعل مجزوم بها، والأصل: لا يضاررْ[1]، أدغمت الراء الأولى في الثانية وحركت الثانية بالفتح تخلصا من التقاء الساكنين على غير قياس، حيث إن الأصل في التخلص الكسر، وأوثرت الفتحة لخفتها[2].

وهو نهي عن المضارة محتمل للبناءين[3]؛ فهو نهي للكاتب والشهيد عن ترك الإجابة، والتغيير والتحريف في الكتابة، أو نهي للطالب عن الضرار بهما بأن يعجلهما عن مهمتهما، أو غير ذلك مما يضاران به[4].

وقد قرئ الفعل بضم الراء مع التشديد (لا يضارُّ) [5]، على أنه نفي في معنى النهي[6]؛ فاللفظ لفظ الخبر ولكنه على معنى النهي حتى كأنه قال: ولا يضاررْ، كقولهم في الدعاء، (لا يرحمُ الله قاتلك)، فرفع الفعل على لفظ الخبر، وأنت تريد: (لا يرحمْه الله) جزما، فتأتي بلفظ الخبر وأنت تريد معنى الأمر والنهي[7].

ومنه كذلك قوله – تعالى -: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ ﴾ [المائدة/١٠٥].

ذكر أبو السعود أن الفعل (يضركم) يحتمل في إعرابه وجهين:

- الوجه الأول: أن يكون مجزوما على أنه جواب للأمر في (عليكم أنفسكم)، أو نهي مؤكد له، وعليه (لا) ناهية والفعل مجزوم، وإنما ضمت الراء إتباعا لضمة الضاد المنقولة إليها من الراء المدغمة، إذ الأصل: (لا يضْرُرْكم)، ويؤيده القراءة بفتح الراء[8].

---

[1] أبي السعود ٤٧٤/١.

[2] انظر: المغني لمحيسن ٣٠٧/١.

[3] فيحتمل أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم أو مبنيا للمجهول بكسر الراء وفتحها عند فك الإدغام، (يضارِرْ) و (يضارَرْ).

[4] انظر: أبا السعود ٤٧٤/١.

[5] وقد نسبت لابن محيصن. انظر: المحتسب لابن جني ١٤٩/١.

[6] تفسير أبي السعود ٤٧٤/١.

[7] انظر: المحتسب لابن جني ١٤٩/١.

[8] أبي السعود ٥٥٧/٢.



- الوجه الثاني: أن يكون الفعل مرفوعا على أنه كلام مستأنف في موقع التعليل لما قبله[١]، وعليه فإن (لا) نافية والفعل بعدها مرفوع[٢].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام/١٠٩]، فإن (لا) تحتمل أن تكون نافية، وتحتمل أن تكون مزيدة، وتبعا لكل منهما يتغير توجيه المعنى وإن لم يتغير ظاهر إعراب الفعل.

فعلى كونها نافية يكون المعنى: أي شيء يعلمكم أن الآية التي يقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون بل يبقون على ما كانوا عليه[٣]. فكأنه بسط عذر من جهة المسلمين في تمنيهم نزول الآيات[٤].

أما على كونها زائدة فإن المعنى: أي شيء يعلمكم إيمانهم عند مجيء الآيات حتى تتمنوا مجيئها طمعا في إيمانهم؟ فيكون تخطئة لرأي المسلمين[٥].

ومثله قوله – عز وجل-: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء/٩٥].

فإن (لا) تحتمل أن تكون نافية، أي: ممتنع ألبتة عدم رجوعهم إلينا للجزاء والمحاسبة، وأن تكون صلة[٦]، أي: ممتنع رجوعهم إلى التوبة، فلا يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة[٧].

(٥) الـــلام:

تعدد توجيه أبي السعود بعض الآيات القرآنية تبعا لتعدد وظيفة اللام، فتارة تكون لام الأمر فينجزم الفعل بعدها، وأخرى تكون لام التعليل أو العاقبة[١] فيأتي الفعل بعدها منصوبا.

---

[١] السابق نفسه.
[٢] إعراب القرآن الكريم للقاضي ص: ٢٤٧.
[٣] أبي السعود ١٠٣/٣.
[٤] أبي السعود ١٠٣/٣.
[٥] السابق نفسه.
[٦] يعني بكلمة (صلة) أنها زائدة. انظر: المغني لابن هشام ٢٨٠/١.
[٧] انظر: أبي السعود ٦٩٢/٤، ٦٩٣.

من ذلك قوله – تبارك وتعالى-: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ﴾ [المائدة/٤٧].

اللام في (ليحكم) لام الأمر، والفعل مجزوم بها، وهو أمر لهم بأن يحكموا ويعملوا بما في الإنجيل من الأمور التي من جملتها دلائل رسالته عليه السلام[٢].

وقرئ على صيغة المضارع ولام التعليل على أنها متعلقة بفعل مقدر كأنه قيل: ولِيحكمَ أهل الإنجيل بما نزل الله فيه آتيناه إياه، وقد عطف على (هدى وموعظة) على أنهما مفعولان له، كأنه قيل: وللهدى والموعظة آتيناه إياه وللحكم بما أنزل الله فيه[٣].

فإن لام التعليل لما نُصب الفعل بعدها بـــ (أن) مضمرة كان في تقدير الاسم فينجر بها، وذلك لأن أصل اللام أن تكون للجر؛ وحرف الجر لا يعمل في الفعل[٤]. وقد اختلف المعنى فكان على الأول أمر لهم بالحكم بما فيه، وعلى الثاني تعليل لإيتاء عيسى – عليه السلام – الإنجيل، فلم يكن تعدد التوجيه واختلاف المعنى ليقعا لولا تعدد وظيفة اللام.

ومثل ذلك قوله – عز وجل-: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ ﴾ [الأنعام/١٠٥].

ذكر أبو السعود ثلاثة أوجه في اللام في قوله (وليقولوا) [٥]:

- أولها: أن تكون للعاقبة: والواو قبلها اعتراضية[٦]، أي: وليقولوا درست صرفنا، أي إن أمرهم يؤول إلى هذا[٧]؛ فليس القول علة مباشرة لتصريف الله الآيات.

---

(١) هي لام التعليل المجازي، وهي التي في قوله: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص/٨]، حيث إن آل فرعون لم يلتقطوا موسى – عليه السلام – ويربوه ليكون عدوا وحزنا لهم، وإنما التقطوه ليكون ابنا لهم وقرة عين، فآل الالتقاط إلى العداوة والحزن. ويعبر عن هذه اللام بلام العاقبة ولام الصيرورة. انظر: البحر لأبي حيان ١٠١/٧.

(٢) انظر: أبا السعود ٤٨٥/٢.

(٣) السابق ٤٨٦/٢.

(٤) انظر: اللباب للعكبري ٣٩/٢. هذا على رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون عملها النصب بنفسها دون تقدير (أن).

(٥) انظر: أبا السعود ١٠٠/٣.

(٦) السابق نفسه.

(٧) التبيان للعكبري ٣٦٧/١.

- ثانيها: أن تكون للتعليل، وهي متعلقة بـــ (نصرف)، والواو قبلها عاطفة على علة محذوفة، أي: مثل ذلك التصريف نصرف الآيات لتلزمهم الحجة وليقولوا إلخ[1].
- ثالثها: أن تكون اللام لام الأمر، وتنصره القراءة بسكون اللام، كأنه قيل: وكذلك نصرف الآيات وليقولوا هم ما يقولون؛ فإنه لا احتفال بهم، ولا اعتداد بقولهم[2].

وفي قوله – جل ذكره-: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمۡوَٰلاً فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾ [يونس/٨٨].

ذكر أبو السعود أن قوله: (ربنا ليضلوا) دعاء على فرعون وملئه بلفظ الأمر[3]. فاللام في في (ليضلوا) لام الأمر والفعل مجزوم بها.

ويحتمل أن تكون اللام للعاقبة وهي متعلقة بـــ (آتيت)، أو للعلة؛ لأن إيتاء النعم على الكفر استدراج وتثبيت على الضلال، ولأنهم لما جعلوها ذريعة إلى الضلال فكأنهم أوتوها ليضلوا، وعليه، فإن (ربنا) تكرير للأول تأكيد له[4].

(٦) لـــــو:

تأتي (لو) شرطية، فتكون بعدها جملة شرط وجملة جواب، وعند المحققين أنه لا يليها إلا ماضي المعنى سواء أكان بلفظ الماضي أو المضارع[5]، قال – تعالي-: ﴿ أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ أَهۡلِهَآ أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ ﴾ [الأعراف/١٠٠].

وتأتي مصدرية، وعلامتها أن يصلح في موضعها (أنْ) كقوله – تعالى-: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة/٩٦]، ولا تحتاج إلى جواب، ولم يذكر الجمهور أن (لو) تكون مصدرية، إلا أن بعض النحويين قال به[6].

---

[1] أبي السعود ٣/١٠٠.

[2] السابق نفسه.

[3] انظر: أبا السعود ٣/٥٣٤.

[4] السابق نفسه.

[5] انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٨٩٨، المغني لابن هشام ١/٢٨٤.

[6] انظر: الجنى الداني للمرادي ص: ٢٨٧، ٢٨٨.



ومن أنكر (لو) المصدرية تأوّل الآية ونحوها على حذف مفعول (يود)، وجواب (لو)، أي: يود أحدهم طول العمر، لو يعمر ألف سنة لسر بذلك[١].

ولا تقع (لو) المصدرية غالبا إلا بعد مفهم تمَنٍ نحو: (يود)، وقل وقوعها بعد غير ذلك[٢].

ومما وقع من ذلك في تفسير أبي السعود ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء/٤٢].

فإن (لو) في قوله: (لو تسوى) تحتمل أن تكون مصدرية، فينسبك منها ومما بعدها مصدر يكون مفعولا لـــ (يود)، أي: يودّون أن يدفنوا فتسوى بهم الأرض كالموتى[٣].

وتحتمل أن تكون شرطية على بابها، وعليه، يكون مفعول (يود) محذوفاً لدلالة الجملة عليه، أي: يودون تسوية الأرض بهم، وجواب (لو) أيضا محذوف إيذانا بغاية ظهوره، تقديره: لسرّوا بذلك[٤].

ومثل ذلك قوله – سبحانه –: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ﴾ [النساء/٨٩].

فإن (لو) مصدرية غنية عن الجواب، وهي مع ما بعدها في محل النصب على المفعولية، أي: ودوا أن تكفروا[٥].

أو أنها على بابها من الشرطية، وجوابها محذوف مثل مفعول (ودوا)، والتقدير: ودوا كفركم، لو تكفرون كما كفروا لسروا بذلك[٦].

---

[١] السابق ص: ٢٨٨.

[٢] السابق نفسه. وانظر: المغني لابن هشام ٢٩٤/١.

[٣] انظر: أبا السعود ٢٨٩/٢.

[٤] السابق نفسه.

[٥] أبي السعود ٣٤١/٢.

[٦] السابق ٣٤٢/٢.



والأمر ذاته وقع في قوله – عز وجل-: ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾ [القلم/٩].

فإما أن تكون (لو) بمنزلة (أن) الناصبة[١]، ينسبك منها ومما بعدها مصدر يقع مفعولا لـــ (ودوا)، فلا يكون لها جواب، كأنه قيل: ودوا أن تدهن فيدهنوا[٢].

وإما أن تكون شرطية، وجوابها محذوف مع مفعول (ودوا)، والتقدير: ودوا إدهانك، لو تدهن فيدهنوا لسروا بذلك[٣].

وبعد، فإنني أزعم أن مذهب من خالف الجمهور وجعل (لو) في الآيات السابقة مصدرية أقرب إلى القبول مما ذهب إليه الجمهور من جعلها شرطية لما فيه من تكلف الحذف والتقدير، فيحذف مفعول (ود)، ويحذف جواب (لو) في أمثاله حذفا مطردا يستغني عنه ظاهر التركيب، وليس ذلك إلا لاستبقاء (لو) على بابها من الشرط.

---

[١] هي بمنزلة (أن) الناصبة في تأويلها مع الفعل بعدها بالمصدر غير أنها لا تعمل النصب.

[٢] انظر: أبا السعود ٣٧٧/٦.

[٣] السابق نفسه.



السبب الثاني

أسباب تخص العلامة الإعرابية

الإعراب عند النحويين هو اختلاف ضبط آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو تقديرا[١]، والحركات الإعرابية في الكلام تبين الفاعل من المفعول، وتفرق بين المعاني كما في قولهم: ما أحسن زيداً! فإنه إذا عرى عن الحركات احتمل النفي والاستفهام والتعجب[٢].

فالعلامات الإعرابية أعلام على معان وظيفية أو وظائف نحوية تشغلها كل كلمة داخل التركيب[٣].

فالضمة علم على الرفع، والفتحة علم على النصب، والكسرة علم على الجر، وهي الحالات الثلاث الإعرابية للأسماء، فلا يدخلها الجزم[٤]، ومتى تعذرت الحركات في الإعراب كان بالحروف[٥]؛ لأن الأصل في الإعراب الحركة[٦].

وقد تتسبب العلامة الإعرابية – حركة كانت أو حرفا – في تعدد التوجيه النحوي داخل التركيب الواحد، وذلك على وجهين:

- الوجه الأول: أن تغيب العلامة الإعرابية عن الكلمة، فيتعدد احتمال إعرابها تبعا لاختلاف المعنى المستفاد من التركيب. وهذا في حال الإعراب بالحركات.
- الوجه الثاني: أن تتعدد احتمالات إعراب الكلمة في إطار علامة إعرابية واحدة: فتحة أو ضمة أو كسرة؛ حيث يندرج تحت كل علامة عدد من الوظائف النحوية، ويحمل على الحركات الحروف النائبة عنها في الإعراب.

---

(١) اللباب للعكبري ٥٢/١.

(٢) السابق ٥٢/١، ٥٣.

(٣) انظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث للدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، ص: ٢٣٣.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١.

(٥) انظر: اللباب للعكبري ٥٥/١.

(٦) انظر: الهمع للسيوطي ٧٣/١.



[١] غياب العلامة الإعرابية:

تغيب العلامة الإعرابية عن بعض مفردات اللغة كالأسماء المبنية بأقسامها؛ حيث يلزم آخرها صورة واحدة لا يزول عنها[١]، وكالمعربات إعراباً تقديريا لعلة تمنع ظهور العلامة على آخرها، كالاسم المقصور مثلا، حيث تقدر عليه العلامات للتعذر لانتهائه بألف لازمة[٢]، وكذلك غيره من المعربات تقديراً[٣] في حالات دون أخرى.

فغياب العلامة الإعرابية يفتح الباب واسعا أمام احتمالات شغل هذه الكلمة أو تلك وظائف نحوية تختلف باختلاف الحالات الإعرابية الثلاث رفعا ونصبا وجرا.

وعليه، فإن تحديد وظيفة الكلمة في الجملة لا يتم إلا بسبب تضافر مجموعة من القرائن المختلفة: لفظية ومعنوية، ولذلك يمكن إعراب الكلمة الخالية من العلامة، وإعرابها في هذه الحالة لا تقوم به العلامة ولا تدل عليه، وإنما الذي يدل عليه فهم قرنية السياق التي تصب فيها كل القرائن الأخرى[٤].

ومما كان غياب العلامة الإعرابية سببا في تعدد توجيهه عند أبي السعود قوله – عز وجل-: ﴿ قَالُواْ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة/٣٢].

(أنت) ضمير مبني، وقد ذكر أبو السعود في توجيهه عدة إعرابات: فهو إما ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، وإما له محل من الإعراب مشارك لما قبله – كما نقله عن الفراء – أو لما بعده – كما نقله عن الكسائي – فيتردد محله بين النصب والرفع. أو أنه تأكيد للكاف في

---

[١] انظر: الهمع للسيوطي ٥٨/١.

[٢] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٦.

[٣] انظر: العلامة الإعرابية لدكتور محمد حماسة ص: ٢٩٨، تعدد التوجيه النحوي لدكتور محمد صبرة ص: ٢٤٥.

[٤] انظر: تعدد التوجيه النحوي لمحمد صبره ص: ٢٤٥، العلامة الإعرابية لمحمد حماسة ص: ٢٩٨.

(إنك)، كما في قولك: مررت بك أنت، أو مبتدأ خبره ما بعده، والجملة من المبتدأ والخبر خبر (إن) [1].

وفي قوله – جل ذكره-: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة/٦٢].

تعددت وظيفة (مَنْ) فكانت مرة في محل الرفع على أنها مبتدأ خبره جملة (فلهم أجرهم)، والفاء فيه لتضمن الموصول معنى الشرط، والجملة من المبتدأ والخبر خبر (إن) والعائد محذوف، والتقدير: من آمن منهم[2].

ومرة أخرى كانت في محل النصب على البدل من اسم (إن) وما عطف عليه؛ وخبر (إن) هو جملة (فلهم أجرهم) [3].

وكذلك في قوله – جل وعلا-: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران/٤٥].

فكلمة (عيسى) لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، وقد ترددت بين الرفع على البدل من (المسيح)، أو عطف البيان له أيضاً[4]، أو أنها خبر آخر لـــ (اسمه) [5]، أو خبر لمحذوف، وبين النصب بإضمار (أعنى) مدحا[6].

وفي قوله – سبحانه-: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ۗ قُلْ فَٱدْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [آل عمران/١٦٨].

---

[1] انظر: تفسير أبي السعود ١/١٧٤. وانظر: التبيان للعكبري ١/٤٥.

[2] أبي السعود ١/٢٠٩، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ص: ٤٦.

[3] السابق نفسه.

[4] أبي السعود ٢/٥٩، وانظر: اللباب لابن عادل ٥/٢٢٢.

[5] ورد هذا الوجه أبو البقاء العكبري، قال: "ولا يجوز أن يكون خبرا آخر؛ لأن تعدد الإخبار يوجب تعدد المبتدأ، والمبتدأ هنا مفرد وهو قوله (اسمه)، ولو كان (عيسى) خبرا آخر لكان (أسماؤه) أو (أسماؤها) على تأنيث الكلمة، والجملة صفة لـــ (كلمة). "التبيان ١/١٩٦.

[6] انظر: أبا السعود ٢/٥٩، اللباب لابن عادل ٥/٢٢٣.



ذكر أبو السعود للاسم الموصول (الذين) عدة أوجه:

فمحله الرفع على البدلية من واو (يكتمون) [1]، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره: (قل فادرؤوا) بحذف العائد، والتقدير: قل لهم[2].

أو محله النصب على الذم، أي: أذم الذين[3]، أو على أنه نعت لـــ (الذين نافقوا) [4]، أو بدل منه[5].

أو محله الجر على أنه بدل من الضمير المجرور في (أفواههم) أو (قلوبهم) [6][7].

ومثل ذلك ما جاء في قوله – جل وعلا-: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴾ [الرعد/٢٩].

غابت العلامة الإعرابية عن الموصول (الذين)، وعن المقصور (طوبى):

أما الموصول فمحله رفع على البدل من (القلوب) [8] على حذف مضاف، وهو بدل الكل، الكل، والتقدير: قلوب الذين آمنوا[9]، أو رفع على أنه مبتدأ خبره جملة (طوبى لهم) [10]، وهي جملة دعائية[11]، أو أنه خبر مبتدأ مضمر، أو محله النصب على المدح على إضمار (أعنى) [12]، وجملة (طوبى لهم) حال[13].

---

[1] في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ [آل عمران/١٦٧].

[2] أبي السعود ١٧٥/٢. وانظر: البحر لأبي حيان ١١٦/٣.

[3] البحر لأبي حيان ١١٦/٣ وانظر: أبا السعود ١٧٥/٢.

[4] في قوله: ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ﴾ [آل عمران/١٦٧].

[5] أبي السعود ١٧٥/٢.

[6] في قوله: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران/١٦٧].

[7] انظر: البحر لأبي حيان ١١٦/٣، أنوار التنزيل للبيضاوي ٢٤٣/١.

[8] في قوله: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد/٢٨].

[9] أبي السعود ٢١٥/٤، وانظر: الكشاف للزمخشري ٥١٦/٢.

[10] انظر: مشكل مكي ٤٤٣/١، الكشاف للزمخشري ٥١٦/٢.

[11] أبي السعود ٢١٥/٤.

[12] السابق نفسه، وانظر: مشكل مكي ٤٤٣/١.

[13] السابق نفسه.



وأما المقصور (طوبى) فقد ذكر أبو السعود أنها مصدر من الفعل (طاب)، والمعنى: أصابوا خيرا، وهي إما منصوبة كـ (سلاماً لك) [(١)]، أي: جعل لهم طوبي[(٢)]، أو مرفوعة على الابتداء وإن كانت نكرة؛ لكونها في معنى الدعاء كـ (سلام عليك) [(٣)].

وكذلك ما أورده أبو السعود في إعراب الموصول من قوله – جل ذكره –: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسۡتَحِبُّونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدٖ ﴾ [إبراهيم/٣].

فإن (الذين) في محل الجر بدلا من (الكافرين) [(٤)] أو نعتا له، أو في محل النصب على الذم، أو في محل الرفع على الابتداء، والخبر جملة (أولئك في ضلال بعيد) [(٥)].

وقريب مما سبق توجيه الموصول في قوله – تعالى –: ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾ [النحل/٢٨]، حيث ذكر الأوجه ذاتها، مع اختلاف وجه الرفع هنا عنه في الآية السابقة[(٦)].

وفي قوله – تبارك اسمه –: ﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأعراف/٢].

تعدد توجيه (ذكرى)، فهي منصوبة على أنها مصدر مؤكد لفعل مضمر معطوف على (تنذر)، أي: لتنذر وتذكر المؤمنين تذكيرا[(٧)]، أو مجرورة عطفا على محل (أن تنذر) ومحله الجر

---

(١) السابق نفسه. وانظر: الكشاف للزمخشري ٥١٦/٢.

(٢) مشكل مكي ٤٤٣/١.

(٣) أبي السعود ٢١٥/٤.

(٤) في قوله: ﴿ وَوَيۡلٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٖ شَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم/٢]. انظر: أبا السعود ٢٣١/٤.

(٥) أبي السعود ٢٣١/٤. وانظر: التبيان للعكبري ٩٢/٢، الدر المصون للسمين ٦٨/٧.

(٦) انظر: السابق ٣٣٩/٤.

(٧) انظر: السابق ١٥٧/٣. وانظر: إعراب النحاس ص: ٢٩٦، مشكل مكي ٣٠٣/١.



الجر باللام، أي: للإنذار والتذكير[١]، أو مرفوعة بالعطف على (كتاب) أو على أنها خبر لمبتدأ محذوف[٢].

وتعدد توجيه (ذكرى) أيضا في قوله – جل ذكره-: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ * ذِكۡرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ [الشعراء/٢٠٨، ٢٠٩].

قال أبو السعود: (ذكرى) أي: تذكرة، ومحلها النصب على العلة أو المصدر؛ لأنها في معنى الإنذار، كأنه قيل: مذكرون ذكرى، أو على أنه مصدر مؤكد لفعل هو صفة لــ (منذرون)، أي: إلا لها منذورن يذكرونهم ذكرى، أو الرفع على أنها صفة (منذرون) بإضمار (ذوو)، أو بجعلهم ذكرى لإمعانهم في التذكرة، أو خبر مبتدأ محذوف، والجملة اعتراضية، وضمير (لها) للقرى المدلول عليها بمفردها الواقع في حيز النفي، على أن معنى أن يكون الكل منذرين أعم من أن يكون لكل قرية منذر واحد أو أكثر"[٣].

وتعدد أيضا توجيه كلمة (الكبرى) من قوله – سبحانه-: ﴿ لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ ﴾ [النجم/١٨].

فهي عند أبي السعود إما منصوبة على المفعولية[٤]، أي: والله لقد رأى الآيات التي هي كبراها وعظماها حين عرج به إلى السماء فأُرى من عجائب الملك والملكوت ما لا يحيط به نطاق العبارة[٥]، وإما مجرورة صفة لــ (آيات)، والمفعول محذوف، أي: رأى من الآيات الكبرى آية أو أو شيئا عظيما[٦]. وهذا الجمع يجوز وصفه بوصف المؤنثة الواحدة[٧].

---

[١] أبي السعود ١٥٧/٣. وانظر: إعراب النحاس ص: ٢٩٦.

[٢] السابق نفسه.

[٣] أبي السعود ٢٢٥/٥.

[٤] نص عليه محقق التفسير في الحاشية، وهو أيضا ما يتبادر إلى الفهم من عبارة أبي السعود في شرح الآية. الآية. انظر: أبا السعود ٢٢٥/٦.

[٥] أبي السعود ٢٢٥/٦، روح المعاني للألوسي ج٥١/٢٧.

[٦] مفاتيح الغيب للرازي ج٢٩٥/٢٨، انظر: أبا السعود ٢٢٥/٦، روح المعاني للألوسي ج٥١/٢٧.

[٧] اللباب لابن عادل ج١٧٥/١٨.



وفي قوله – جل ذكره-: ﴿ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ﴾ [الملك/١٤]. تعدد توجيه (مَن) فجاز أن تكون في حيز الرفع فاعلا لــ (يعلم)، أي: ألا يعلم السر والجهر من أوجد بموجب حكمته جميع الأشياء، ويجوز أن تكون في حيز النصب مفعولا لــ (يعلم) أيضا، والمعنى: ألا يعلم الله من خلقه والحال أنه بهذه المثابة من شمول العلم(١).

وعليه، فإن عدم وجود العلامة الإعرابية يفتح المجال أمام كل الوظائف النحوية المحتمل للكلمة شغلها تبعا لما يسمح به المعنى العام لسياق الآى، وهو ما جعل المعربين والمفسرين يستوعبون المعاني المتواردة في أمثال تلك الآيات، ويرتبون على كل معنى ما يجوز معه من توجيهات نحوية.

[٢] اشتراك عدة وظائف نحوية في علامة إعرابية واحدة:

تعبر علامات الإعراب عن حالات إعرابية، فالضمة علم حالة الرفع، والفتحة علم حالة النصب، والكسرة علم على حالة الجر، ويندرج تحت كل حالة مجموعة من الوظائف النحوية تشترك بدورها في العلامة المعبرة عن حالتها الإعرابية رفعا ونصبا وجرا.

ويتجلى ذلك بوضوح في باب المنصوبات الذي يشمل المفعولات الخمسة، والتوابع للنصب، وخبر كان، واسم إن، والتمييز...إلخ، فيتعدد توجيه الكلمة الواحدة ذات العلامة الإعرابية الواحدة لتشغل عدة وظائف نحوية مشتركة في علامتها ما سمح بذلك التركيب والمعنى، وعليه، فإن العلامة الإعرابية وحدها في هذه الحال لا تحمل عبء هذا التعدد، بل إن الجملة نفسها لابد أن يكون بها ما يساعد على عدم تحديد المعنى النحوي المعين(٢).

ويمكنني أن أزعم أن ما سبق الاستشهاد به على ما تعددت وظيفته النحوية دون علامته الإعرابية على الحالات الثلاث: رفعا ونصبا وجرا يصح إدراجه تحت هذا السبب من أسباب التعدد: اشتراك عدة وظائف في علامة واحدة.

---

(١) أبي السعود ٣٦٨/٦.

(٢) العلامة الإعرابية للدكتور محمد حماسة ص: ٣٠٢.



وفيما يلي إيراد طائفة مما تعدد توجيهه لهذا الداعي.

في قوله – عز اسمه–: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَـٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾ [البقرة/١٨٤، ١٨٥].

وجه أبو السعود رفع (شهر) على أنه مبتدأ خبره قوله (الذي أنزل فيه القرآن) [١]، أو خبر لمبتدأ محذوف، أي: ذلك شهر رمضان[٢]، وجملة (الذي أنزل) صفة الخبر[٣]، أو بدل من (الصيام)[٤] على حذف مضاف أي: كتب عليكم الصيام صيام شهر رمضان[٥].

فقد ذكر – رحمه الله – ثلاث وظائف اشتركت في علامة الرفع واحتمل التركيب شغل الكلمة إياها.

وقد تكرر ذلك عند توجيه الكلمة ذاتها على قراءة النصب[٦]، قال أبو السعود: وقرئ بالنصب على إضمار (صوموا)، أو على أنه مفعول (تصوموا)، أو بدل من (أياما معدودات)" [٧].

وفي قوله – عز وعلا–: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران/٨٥].

وجه أبو السعود نصب (دينا) توجيهات ثلاثة[٨]:

---

[١] أبي السعود ١/٣٥٠، ٣٥١.

[٢] السابق ١/٣٥٠. وانظر: معاني الأخفش ١/١٧١.

[٣] السابق ١/٣٥١.

[٤] في قولــه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة/١٨٣] .

[٥] أبي السعود ١/٣٥٠.

[٦] خرج ابن خالويه قراءة نصب (شهر) في رواية عن عاصم، ومجاهد. انظر: مختصر ابـن خالويـه ص: ١٩، البحر لأبي حيان ٢/٤٦.

[٧] أبي السعود ١/٣٥٠، وانظر: معاني الأخفش ١/١٧١، أنوار التنزيل للبيضاوي ١/١٣٥.

[٨] انظر: أبا السعود ٢/٨٥.



- أحدها: أن يكون مفعولا لــ (يبتغ)، و (غير الإسلام) حال؛ لأنها في الأصل صفة له، فلما قدمت عليه نصبت حالا[1].
- الثاني: أن يكون تمييزا لــ (غير)؛ لأنها مبهمة[2]، فميزت كما ميزت (مثل) و (شبه) وأخواتهما، وقد سمع من العرب: (إنّ لنا غيرها إبلاً وشاء) [3].
- الثالث: أن يكون بدلا من (غير). وعلى الوجهين الأخيرين يكون (غير الإسلام) هو المفعول به لــ (يبتغ) [4].

وكذلك في قوله – جل ذكره –: ﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ [النساء/١٢٠].

ذكر أبو السعود – رحمه الله – في نصب (غرورا) أربعة أوجه[5]:

- الوجه الأول: أن يكون مفعولا ثانيا لــ (يعدهم).
- الثاني: أن يكون مفعولا لأجله.
- الثالث: أن يكون نعتا لمصدر محذوف، والتقدير: وعدا ذا غرور.
- الرابع: أن يكون مصدرا على غير الصدر؛ لأن (يعدهم) في قوة: يغرهم بوعده[6].

وكذلك ما جاء في قوله – عز وجل–: ﴿ وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام/١٣٨].

ذكر أبو السعود أن (افتراء) يحتمل أن يكون منصوبا على المصدر[7]، إما على أن ما قالوه تقوّل على الله – تعالى–، وإما على تقدير عامل من لفظه، أي: افتروا افتراءً[8]، والجار

---

[1] السابق نفسه.
[2] السابق نفسه.
[3] الدر المصون للسمين ٣/٣٠٠.
[4] أبي السعود ٢/٨٥، الدر للسمين ٣/٣٠٠.
[5] انظر: أبا السعود ٢/٣٧٥.
[6] انظر: أبا السعود ٢/٣٧٥، اللباب لابن عادل ٧/٢٨.
[7] انظر: مشكل مكي ١/٢٩٢، الكشاف للزمخشري ٢/١٢٨.
[8] أبي السعود ٣/١٣٠، وانظر: روح المعاني للألوسي ٨/٣٥.



متعلق بـــ (قالوا)، أو بـــ (افتروا) المقدر، أو بمحذوف هو صفة له لا بـــ (افتراء)؛ لأن المصدر المؤكد لا يعمل[١].

ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال من فاعل (قالوا)، أي: مفترين، أو على العلة للافتراء[٢]، وعلى هذا الوجه يتعلق به الجار[٣].

وفي قوله – جل جلاله-: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء/٧٨].

فالمراد بـــ (قرآن الفجر) صلاة الفجر[٤]، وانتصابه بالعطف على مفعول (أقم) [٥]؛ فإن قوله: (أقم الصلاة وأقم قرآن الفجر) فيه أمر أن نقيم الصلاة بالقراءة حتى سميت الصلاة قرآنا[٦]. قرآنا[٦]. أو على الإغراء[٧]، وقال بعضهم: منصوب بفعل مقدر، وتقديره: واقرؤوا قرآن الفجر[٨].

وأيضاً في قوله – سبحانه-: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء/٧٩].

حيث تعدد توجيه النصب في (نافلة) و (مقاما).

أما (نافلة) فإن انتصابها إما على المصدرية بتقدير (تنفل)، أو بجعل (تهجد) بمعناه، أو بجعل (نافلة) بمعنى (تهجدا) [٩]، فإنه عبادة زائدة[١]. وإما أنها منصوبة على الحالية من الضمير

---

[١] قال الألوسي: والمصدر إذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل لعدم تقديره بـــ (أن والفعل)، وفيه نظر لأن تأويله بذلك ليس بلازم لتعلق الجار به، فإنه مما يكفيه رائحة الفعل. انظر: روح المعاني ٣٥/٨.

[٢] أبي السعود ١٣٠/٣، وانظر: الكشاف للزمخشري ١٢٨/٢.

[٣] السابق نفسه.

[٤] انظر: أبا السعود ٤٥٣/٤.

[٥] السابق نفسه. وانظر: البيان للأنباري ٩٥/٢.

[٦] انظر: معاني الزجاج ٢٥٤/٣، ٢٥٥.

[٧] نص أبو السعود على نسبة القول بالنصب على الإغراء للزجاج، وقد رجعت لمعانيه فلم أجده فيه. انظـــر: أبا السعود ٤٥٣/٤، وانظر: معاني الزجاج ٢٥٤/٣، ٢٥٥.

[٨] انظر: البيان للأنباري ٩٥/٢.

[٩] انظر: التبيان للعكبري ١٣٥/٢.

الراجع إلى القرآن، أي: حال كونها صلاة نافلة[2]، أو منصوبة على المفعولية لــ (تهجد) إذا جعل بمعنى (صلّ) وجعل الضمير المجرور للبعض، أي: فصل في ذلك البعض نافلة لك[3].

وأما (مقاما) فقد ذكر أبو السعود في نصبه وجهين: أولهما: أن يكون منصوبا على الظرفية[4] على إضمار (فيقيمك)، أو تضمين البعث معنى (الإقامة)؛ إذ لابد من أن يكون العامل في مثل هذا الظرف فعلا فيه معنى الاستقرار[5]. ثانيهما: أن ينتصب حالا بتقدير مضاف، أي: يبعثك ذا مقام[6]. وزاد بعضهم أن يكون انتصابه على المصدر بتقدير فعله، أي: أن يبعثك فتقوم مقاما محمودا[7].

فيتضح من الشاهد السابق تدخل أسباب أخرى في التعدد إضافة إلى العلامة الإعرابية كالتضمين، والاختلاف في التقدير.

ومنه أيضا قوله – تعالى -: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان/٢٣].

فإن انتصاب (منثورا) إما لأنه صفة (هباء) [8]، شبه به الأعمال المحبطة في الحقارة وعدم الجدوى ثم بالمنثور منه في الانتشار بحيث لا يمكن نظمه[9]. وإما لأنه مفعول ثالث لــ (جعلناه)، أي: فجعلناه جامعا لحقارة الهباء والتناثر[10]، حيث إنه كالخبر[11]، كما في قوله: ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة/٦٥]، أي: جامعين للمسخ والخسء[12].

---

[1] أبي السعود ٤/٤٥٤ .

[2] أبي السعود ٤/٤٥٤، وانظر: التبيان للعكبرى ٢/١٣٥.

[3] السابق نفسه.

[4] المحرر الوجيز لابن عطية ٣/٤٧٩، أبي السعود ٤/٤٥٤.

[5] أبي السعود ٤/٤٥٤.

[6] السابق نفسه.

[7] انظر: التبيان للعكبري ٢/١٣٥.

[8] الهباء شبه غبار يرى في شعاع الشمس يطلع من الكوة، فلا يمس بالأيدي ولا يرى في الظل. انظر: اللباب لابن عادل ج١٤/٥١٣، أبي السعود ٥/١٦٤.

[9] أبي السعود ٥/١٦٤.

[10] الكشاف للزمخشري ٣/٣٢٥.

[11] أبي السعود ٥/١٦٤.

[12] الكشاف للزمخشري ٣/٣٢٥.



وفي قوله – عز شأنه-: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل/١٤].

قال أبو السعود – رحمه الله – في توجيه (ظلما وعلوا): "وانتصابهما إما على العلة من (جحدوا بها)، أو على الحالية من فاعله، أي: جحدوا بها ظالمين لها مستكبرين عنها"[١].

---

[١] أبي السعود ٥/٢٣٦.



السبب الثالث

قطع نسق الإعراب في التوابع

وصفت التوابع الأربعة في اللغة بوصف التبعية لأنها تتبع ما قبلها في عدة جهات الإعراب واحدة منها، سواء أكان الإعراب ملفوظاً أم غير ملفوظ.

وقد وردت بعض التراكيب اللغوية أجرى فيها التابع على خلاف إعراب متبوعه، وسُمى ذلك قطعا، "وإنما سمي قطعا نظراً إلى اللفظ، فلا ينافي جعله موصولا نظرا إلى المعني"(١).

وقد تفنن علماء البيان في إيضاح أساليب العربية في عدد من المباحث: كالصفة، والبدل، والعطف فأبرزوا الصلة والرابط بين الصفة والموصوف، والبدل والمبدل منه، والعطف والمعطوف عليه، ثم أبرزوا انقطاع هذه الصلة، وبينوا الأغراض الموجبة لقطع تلك الروابط، فنشأ مصطلح: قطع الصفة، وقطع البدل، وقطع العطف. و هذا القطع منشؤه تجدد المعاني لأغراض بلاغية منها: المدح والتعظيم والترحم والذم والاختصاص(٢).

وفيما يلي يقتصر البحث على تناول قطع النعت والعطف دون غيرهما من التوابع لكثرة دورانهما بوصفهما سببا للتعدد الإعرابي في تفسير أبي السعود.

[١] قطع النعت للرفع أو النصب:

عقد سيبويه بابا مستقلا لقطع النعت في كتابه أسماه: (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) (٣)، قال: "إن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته. وذلك قولك، الحمد لله الحميدَ هو، والحمدُ لله أهلَ الحمد، والملك لله أهلَ الملك. ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا"(٤).

---

(١) من أسرار الجمل الاستئنافية لأيمن الشوا ص: ٣٨.

(٢) السابق ص: ٣٦.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه ٢/٦٢.

(٤) السابق نفسه.



وإذا كثرت نعوت شيء معلوم أتبعت أو قطعت، أو أتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الإتباع[١]. والأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذما أو ترحما نحو: الحمد لله الحميدُ، ومررت بزيد الفاسقُ، وبعمرو المسكينُ[٢].

على أن قطع النعت عن منعوته له نظام وقواعد وشروط لابد من توافرها حتى يصح القطع[٣].

وعليه، فإن النعت قد يقطع عما قبله إلى الرفع خبرا لمبتدأ محذوف، أو إلى النصب مفعولا به لفعل محذوف لا يستعمل بارزا[٤]، ويكون بتقدير لائق للمقام كأن يكون: أمدح، أو أذم، أو أرحم، أو أعني[٥]. وقدره البعض بـــ (أذكر) [٦].

وتكون الجملة المقطوعة – سواء أكانت اسمية أم فعلية – مستأنفة لا محل لها من الإعراب[٧].

والسبب الأساسي لقطع النعت سبب بلاغي، يكاد ينحصر في توجيه الذهن إلى النعت المنقطع وتركيزه فيه، وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعى هذا التوجيه، ولا سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجملة[٨].

فإن النعت المقطوع يفيد أن المنعوت اشتهر بهذه الخصلة، وأن المخاطب يعلم من اتصافه بها ما يعلمه المتكلم[٩]، "والقطع إلى الرفع أقوى من القطع إلى النصب؛ لأن القطع إلى الرفع

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٣٢٣/٢.

[٢] السابق نفسه. وانظر: دراسات عضيمة القسم الثالث ٣٩٥/٣.

[٣] وهما شرطان: الأول: ألا يكون النعت للتأكيد كما في قوله: ﴿ نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة/١٣]، والثــاني: أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، فلا قطع مع الحاجة إلى النعــت. انظــر: شرح الرضي على الكافية ٣٢٢/٢.

[٤] انظر: شرح ابن عقيل ١٦٨/٣، همع الهوامع للسيوطي ١٢٣/٣.

[٥] انظر: جامع الدروس العربية للغلاييني ٢٢٨/١، ٢٢٩.

[٦] انظر: الكتاب لسيبويه ٦٦/٢، ٧٠ في بابي المدح والشتم.

[٧] وهو من قول الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل نقلا عن كتاب من أسرار الجمل الاسنئافية لأيمن لأيمن الشوا ص: ٣٧.

[٨] من أسرار الجمل الاستئنافية للشوا ص: ٣٨.

[٩] معاني النحو للسامرائي ٦٩/١.

بتقدير اسم مبتدأ، وأما القطع إلى النصب فيكون بتقدير فعل، والاسم أقوى من الفعل وأثبت، فإذا كنت مادحا كنت بالقطع إلى الرفع أمدح، وإذا كنت ذاما كنت بالقطع إلى الرفع أذم"[١].

ومما ورد في تفسير أبي السعود وكان قطع النعت سببا في تعدد توجيهه ما جاء في قوله – جل ذكره–: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة/٢].

ذكر أبو السعود أن كلمة (رب) مجرورة صفة لاسم الجلالة قبلها؛ فإن إضافتها حقيقية مفيدة للتعريف على كل حال[٢].

وقد وردت (رب) منصوبة في قراءة[٣] بقطعها للنصب على المدح بتقدير: (أعنى) [٤]. على أن بعض المعربين ربط قوة وضعف هذه القراءة بما بعدها من نعوت اسم الجلالة: (الرحمن، الرحيم، مالك يوم الدين)، قال: "وهي قراءة فصيحة لولا خفض الصفات بعدها، وضعفت إذ ذاك، وإنما تضعف قراءة نصب (رب) وخفض الصفات بعدها؛ لأنهم نصوا أنه لا إتباع بعد القطع في النعوت[٥]، لكن تخريجها على أن يكون (الرحمن) بدلا"[٦].

أما على رواية نصب النعوت الثلاثة بعد (رب) على القطع أيضا فلا ضعف فيها لزوال سببه[٧].

وفي قوله – عز وجل –: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة/٣].

فالموصول (الذين) وإن غابت علامته لداعى البناء إلا أنه يجرى في محله من التعدد ما يجرى على المعرب، فهو إما في محل الجر على أنه صفة مقيدة لموصوفه (المتقين) [٨] أو موضحة له[٩].

---

(١) معاني النحو للسامرائي ٧٠/١ بتصرف يسير.
(٢) أبي السعود ٣٦/١ .
(٣) عزاها أبو حيان لزيد بن على وآخرين. انظر: البحر المحيط ٣١/١.
(٤) انظر: أبا السعود ٣٦/١، التبيان للعكبري ١١/١.
(٥) انظر: شرح الرضى على الكافية ٣٢٣/٢.
(٦) البحر المحيط لأبي حيان ١٣١/١، ١٣٢ بتصرف.
(٧) انظر: السابق ١٣١/١.
(٨) في قوله: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة/٢].
(٩) انظر: أبا السعود ٧١/١، وفيه تفصيل ما قصده بقوله: صفة مقيدة أو موضحة للموصوف.

وإما في محل النصب بتقدير: (أعنى)، أو الرفع بتقدير: (هم) مبتدأ، فيكون مقطوعا للمدح.

وقد ذكر أبو السعود كلاما مهما عن أثر تعدد التوجيه هنا على أداء الآية من حيث الوقف والابتداء أدخره لموضعه من البحث، وأذكر ما يمس المقام، حيث نص على اتصال المقطوع للمدح رفعا أو نصبا بما قبله وإن خرج عن التبعية له صورة، حيث لم يتبعه في الإعراب، وبذلك سمي قطعا لكنه تابع له حقيقة[١]، "ألا ترى، كيف التزموا حذف الفعل والمبتدأ في النصب والرفع روما لتصوير كل منهما بصورة متعلق من متعلقات ما قبله، وتنبيهًا على شدة الاتصال بينهما، قال أبو على[٢]: إذا ذكرت صفات للمدح وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف للافتنان، أي: للتفنن الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الجد في الإصغاء؛ فإن تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سننه المسلوك ينبئ عن اهتمام جديد بشأنه من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب"[٣].

فقطع (الذين) عن (المتقين) لاسترعاء انتباه السامع، ولفتا لشرف وإنافة ما في حيز الصلة من الصفات التي مدحهم الله – عز وجل – بها.

ومثل ذلك أيضا ما جاء في توجيه محل الموصول في قوله – سبحانه–: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ﴾ [آل عمران/١٣٤].

فإن (الذين) في محل الجر على أنه نعت للمتقين مادح لهم[٤]، أو في محل النصب أو الرفع على المدح بتقدير مبتدأ أو فعل[٥].

---

[١] انظر: أبا السعود ٧٣/١.

[٢] قال صاحب تحقيق تفسير أبي السعود أنه أبو على القالي صاحب كتاب (الأمالي)، انظر: حاشية المحقق ٧٣/١، وقال غيره إنه أبو على الفارسي شيخ ابن جني، انظر: من أسرار الجمل الاستئنافية للشوا ص: ٣٨، ولست أدري أيهما وهم، فلم أتحقق منه.

[٣] أبي السعود ٧٣/١.

[٤] زاد أبو السعود احتمال كونه بدلا أو عطف بيان، وأيا ما كان فإنه تابع أيضا قطع نسقه إرادة المدح والتعظيم. انظر: أبا السعود ١٣٥/٢.

[٥] انظر: أبا السعود ١٣٥/٢.



وكذلك قوله – تعالى-: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [النساء/١٣٩].

فالموصول في محل نصب أو رفع على الذم بمعنى: أريد بهم الذين، أو هم الذين، أو في محل النصب صفة للمنافقين[١].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ * ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡمُنفِقِينَ وَٱلۡمُسۡتَغۡفِرِينَ بِٱلۡأَسۡحَارِ ﴾ [آل عمران/١٦، ١٧].

ذكر أبو السعود أن (الذين) في محل الرفع خبرا لمحذوف، أي: هم الذين، أو في محل النصب على المدح، أو في محل الجر على أنه تابع للمتقين[٢] نعتا أو بدلا، أو للعباد كذلك، وتبعيته للمتقين عند أبي السعود أظهر من تبعيته للعباد[٣].

و (الصابرين) – على تقدير كون الموصول في محل الرفع – منصوب على المدح بإضمار (أعنى)، وأما على تقدير كونه في محل النصب أو الجر فهو تابع له نعتا[٤].

قال أبو السعود: "وتوسيط الواو بين الصفات المعدودة للدلالة على استقلال كل منها وكمالهم فيها، أو لتغاير الموصوفين بها"[٥].

وفي قوله – عز شأنه-: ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾ [المائدة/١٠٧].

ذكر أبو السعود أن (الأوليان) قرئ (الأوَّلين) جمع (الأوَّل)، وبناء الفعل (استحق) للمفعول[٦].

---

[١] السابق ٢/٣٩٠.

[٢] لعله يقصد بالمتقين الموصول (للذين اتقوا) في قوله – تعالى-: ﴿ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتٌ ﴾ [آل عمران/١٥].

[٣] أبي السعود ٢/٢٦.

[٤] السابق نفسه.

[٥] السابق ٢/٢٧.

[٦] انظر: الكشاف للزمخشري ٢/٧١، البحر لأبي حيان ٤/٥٠ .



ووجهه أبو السعود بأنه إما مجرور صفة لــ (الذين)، أو منصوب بالقطع للمدح، ومعنى الأوّلية التقدم على الأجانب في الشهادة لكونهم أحق بها[1].

وفي قوله – عز شأنه-: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ [الأنعام/١٤].

فإن (فاطر) مجرور صفة لاسم الجلالة مؤكد للإنكار؛ لأن فاطر بمعنى الماضي، ولا يضر الفصل بينهما بالجملة لأنها ليست بأجنبية؛ حيث عملت في عامل الموصوف (غير) [2].

وقرئ (فاطر) مرفوعا ومنصوبا[3] على قطعه للمدح في الحالين[4].

والأمر كذلك في توجيه (الحق) من قوله- جل ثناؤه-: ﴿ ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام/٦٢]. ونظيره في سور يونس[5]، حيث إن (الحق) مجرور بالتبعية لاسم الجلالة، وقرئ بالنصب على قطعه للمدح[6].

وفي قوله – جل ذكره-: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَـٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان/٥٩].

فإن (الرحمن) مرفوع على المدح، أي: هو الرحمن، وهو في الحقيقة وصف آخر لــ (الحي)[7]، وقد نص أبو السعود على أنه قرئ بالجر غير مقطوع عن الوصف[8]، قال: "وقد قرئ بالجر ليفيد زيادة تأكيد ما ذكر من وجوب التوكل عليه تعالى وإن لم يتبعه في الإعراب

---

[1] أبي السعود ٥٦٢/٢. وانظر: الكشاف للزمخشري ٧١/٢.

[2] السابق ٢١/٣. وزاد أبو السعود احتمال تبعيته لاسم الجلالة بدلا منه؛ حيث إن الفصل بين ركني البدل أسهل منه في النعت؛ لأن البدل على نية تكرير العامل.

[3] نسب أبو حيان قراءة الرفع لابن أبي عبلة، ولم ينسب القراءة بالنصب مكتفياً بالنص على شذوذها. انظر: البحر ٩٠/٤.

[4] انظر: أبا السعود ٢١/٣.

[5] في قوله – تعالى-: ﴿ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ﴾ [يونس/٣٠] انظر: أبا السعود ٤٩٤/٣.

[6] أبي السعود ٦٣/٣.

[7] في قوله – تعالى-: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان/٥٨].

[8] انظر: أبا السعود ١٨٢/٥.



لما تقرر من أن المنصوب والمرفوع مدحا وإن خرجا عن التبعية لما قبلهما صورة... لكنهما تابعان له حقيقة..." [1].

ومثل ذلك ما جاء في قوله – سبحانه-: ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ [سبأ/٣].

فإن (عالم) مجرورة نعتا للمقسم به، قال أبو السعود: "فإن تعقيب القسم بجلائل نعوت المقسم به على الإطلاق يؤذن بفخامة شأن المقسم عليه وقوة ثباته وصحته[2]، وقرئ (عالمُ) قطعا للمدح بالرفع[3].

[٢] قطع العطف إلى النصب على الاختصاص:

يعد المنصوب على الاختصاص من المفعولات التي التزم معها حذف العامل وجوبا، وحقيقة الاختصاص أنه اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله[4]، والغالب في هذا الضمير أن يكون للمتكلم، كما في:

إنا بنى مِنقَر قومٌ ذوو حسب   فينا سَراة بني سعد وناديها[5]

فقد اختص (بني منقر) فنصبهم على المدح، كأنه قال: اعرفوا بني منقر أو اذكروا بني منقر[6].

ويقل فيه أن يكون للمخاطب، ويمتنع كونه للغائب[7]. ويقدر الفعل الناصب للمختص بـــ (أعنى)[8]، أو (أخص)، أو (أمدح) [9].

---

[1] أبي السعود ١٨٢/٥. يرجع لبقية النص، وقد نقلته كاملا في الشاهد الثاني من شواهد قطع النعت في قوله: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة/٣]، حيث كرره أبو السعود بنصه كاملا فرأيت اختصاره والإحالـــة عليه.

[2] أبي السعود ٤٣٦/٥ .

[3] انظر: السابق نفسه.

[4] شذور الذهب لابن هشام ص: ٢٤٤، وانظر: حاشية الصبان ٢٧٤/٣.

[5] الكتاب لسيبويه ٢٣٣/٢. وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ١٣٧.

[6] شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ١٣٧.

[7] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٢، همع الهوامع للسيوطي ٢٤/٢.

[8] انظر: الكتاب لسيبويه ٢٣٣/٢.

[9] انظر: شذور الذهب لابن هشام ص: ٢٤٥، حاشية الصبان ٢٧٦/٣.



والنصب على الاختصاص المعنىّ في البحث هنا ليس منضبطا بهذه الضوابط والحدود التي حدها النحاة، وقد أطلق عليه بعض الباحثين اسم: (الاختصاص اللغوى)، وعرفه بأنه: "الأسلوب الذي يقدر فيه المفسر أو الشارح بعض الكلام السابق بتقدير: (أعنى) أو (أخص) دون نظر إلى مدح أو ذم أو نحو ذلك، وهذه الجملة المشروحة جملة استئنافية"[١].

على أن البحث لا يسلم بما جاء في التعريف من أن القطع للنصب على الاختصاص لا ينظر فيه لمدح أو ذم؛ فقد جاءت شواهد أبي السعود لإثبات عكس ذلك.

قال ابن يعيش متحدثا عن بعض أمثلة الاختصاص: "ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم بإضمار أريد أو أعنى أو أختص، فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم، فهو أخص منهما"[٢]. وقال أيضا: "وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم، وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر، وإنما المراد المدح أو الذم"[٣].

وقد وردت شواهد عدة تردد أبو السعود في توجيهها بين الإتباع بالعطف على ما قبلها وبين قطعها للنصب على الاختصاص مبينا الغرض من ذلك والمتمثل في التنبيه على فضيلتها أو تعظيمها وإنافتها على غيرها.

ولعل أبا السعود متأثر في هذا المسلك بالزمخشري في الكشاف؛ حيث كان أول من استخدم النصب على الاختصاص بمفهوم اتسع ليشمل النصب على المدح والذم والترحم، وتبعه على ذلك نحاة ومفسرون[٤].

ومن شواهد ذلك ما جاء في توجيه أبي السعود قوله – تعالى–: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ

---

[١] من أسرار الجمل الاستئنافية للشوا ص: ٤٦.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢، وانظر: معاني النحو للسامرائي ١٠٦/٢.

[٣] السابق نفسه، وانظر: معاني النحو للسامرائي ١٠٦/٢.

[٤] انظر: تعقبات أبي حيان النحوية للزمخشري لمحمد حماد القرشي ص: ٣٠٩، ٣١٠.

ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُواْ ۖ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾ [البقرة/١٧٧].

قال أبو السعود: "(والصابرين) نُصب على الاختصاص، غير سبكه عما قبله تنبيها على فضيلة الصبر ومزيته، وهو في الحقيقة معطوف على ما قبله. قال أبو على: إذا ذكرت صفات للمدح أو الذم فخولف في بعضها الإعراب فقد خولف للافتتان، ويسمى ذلك قطعا؛ لأن تغيير المألوف يدل على زيادة ترغيب في استماع المذكور ومزيد اهتمام بشأنه كما مر في صدر السورة"[١].

وقد ذكر أبو السعود أنه قرئ (والصابرون) بعطفه على ما قبله، كما قرئ (الموفون) بالياء أيضا[٢].

فإن (الصابرون) جاءت مرفوعة بالعطف في قراءة، ومقطوعة للنصب على الاختصاص في أخرى.

ومن دلائل استخدام أبي السعود النصب على الاختصاص بمفهومه الواسع كما هو عند الزمخشري إيراده نص أبي على الذي أورده في صدر سورة البقرة – كما صرح هو نفسه– في قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة/٣] [٣]؛ فالشاهد هنا للنصب على الاختصاص، وهو هناك لقطع النعت إلى المدح رفعا أو نصبا، وهذا يدل على أن أبا السعود إنما يعد النصب على الاختصاص والنصب على المدح مظهرين لمسلك إعرابي واحد يقطع فيه ظاهر الإعراب لغرض بلاغي كما تقدم ذكره.

ونظير هذا النصب من الشعر قول الشاعر:

---

[١] أبي السعود ٣٤١/١. قال الزمخشري: "وأخرج (الصابرين) منصوبا على الاختصاص والمدح إظهارا لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال". الكشاف ٢٠٠/١. وقال الطبري في علة القطع: "فإن من شأن العرب إذا تطاولت صفة الواحد الاعتراض بالمدح والذم بالنصب أحيانا، وبالرفع أحيانا". جامع البيان ٨٩/٣.

[٢] انظر: أبا السعود ٣٤١/١.

[٣] راجع البحث ص: ١٧٧ وما بعدها.



لا يَبعدنْ قومي الذين هُمُ سم العُداة وآفة الجزْر

النـــازلين بكـــل مُعتَـــركٍ والطيبون معاقدَ الأزْرِ [1]

فقد قطع (النازلين) ونصبه بإضمار (أعنى) [2]، قال سيبويه: "وزعم يونس أن من العرب من يقول: (النازلون بكل معترك والطيبين)، فهذا مثل (والصابرين) [3].

ومثله عند أبي السعود ما جاء في قوله – جل ثناؤه-: ﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾ [النساء/٣٦].

فإن (الجار) مجرور بالعطف، وقد قرئ (والجارَ) بالنصب على الاختصاص تعظيما لحق الجار ذي القربي[4]، ومثله قوله: ﴿ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾ [البقرة/٢٣٨] على قراءة النصب[5].

ومنه كذلك ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ ﴾ [النساء/٧٥].

قال أبو السعود: "(والمستضعفين) عطف على اسم الله، أي: في سبيل المستضعفين، وهو تخليصهم من الأسر وصونهم عن العدو، أو على السبيل بحذف المضاف، أي: في خلاص المستضعفين. ويجوز نصبه على الاختصاص؛ فإن سبيل الله يعم أبواب الخير، وتخليص ضعفاء المؤمنين من أيدى الكفرة أعظمها وأخصها"[6]. فقد اختص من سبيل الله خلاص المستضعفين[7].

---

[1] البيت من شواهد الكتاب لسيبويه ٦٤/٢، وانظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٧/٢، ٢٨، خزانـــة الأدب للبغدادي ٤١/٥.

[2] انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص: ١١٦.

[3] الكتاب لسيبويه ٦٥/٢.

[4] انظر: أبا السعود ٢٨٥/٢.

[5] انظر: الكشاف للزمخشري ٤٤٤/١.

[6] أبي السعود ٣٢٤/٢.

[7] انظر: الكشاف للزمخشري ٤٦٤/١.

وفي قوله – جل وعلا-: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [النساء/١٦٢].

فإن (المقيمين) إما منصوب بإضمار (أعنى)، وإما مجرور بالعطف، وقد قرئ (المقيمون) بالرفع عطفا على (والمؤمنون) [١].

وأيضا في قوله – عز شأنه-: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنۡ أَعۡنَابٍ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهًا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍ ﴾ [الأنعام/٩٩].

قال أبو السعود: "(والزيتون والرمان) منصوبان على الاختصاص لعزة هذين الصنفين عندهم، أو على العطف على نبات"[٢].

قال الزمخشري: "والأحسن أن ينتصبا على الاختصاص كقوله: (والمقيمين الصلاة) لفضل هذين الصنفين"[٣].

---

[١] انظر: أبا السعود ٢/٤٠٤. وقد تقدمت مناقشة الشاهد كاملا فليرجع إلى موضعه في الفصل الثاني من البحث ص:١٧٦.

[٢] أبي السعود ٣/٩٤، و (نبات منصوب في قوله ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٍ ﴾ [الأنعام/٩٩].

[٣] الكشاف للزمخشري ٢/١١٣.

السبب الرابع

التضمين

تضمن الوعاء ونحوه الشيء: احتواه واشتمل عليه، وضَمَّن الشيءَ الوعاءَ ونحوه تضمينا فتضمنه: جعله فيه وأودعه إياه[١].

والتضمين بوصفه مصطلحا ورد في عدة علوم كان له في كل علم منها مفهومه الخاص[٢]؛ "فهو في الشعر تعلق قافية بيت بالبيت الذي يليه، وفي البديع أن يأخذ الشاعر أو الناشر آية أو حديثا أو بيتا أو شطرا من بيت أو عبارة من كلام غيره دون أن يغير لفظا منه أو معنى، والتضمين في البيان أن تعدى الفعل بغير حرفه"[٣].

أما التضمين في النحو فهو أن تُشرب كلمة معنى كلمة فتُعطَى حكمها، وتقع موقعها، وتتبوأ بيئتها في الكل وتؤدي وظيفتها النحوية[٤].

فإن العرب من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمن[٥].

فيفهم من ذلك أن التضمين يقع في الأفعال فيكون بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه[٦]، من ذلك ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [الكهف/٢٨]، حيث عُدى الفعل (تعد) بحرف الجر (عن) لتضمين (عدا) معنى: (نبا وعلا) [٧]. وكذلك قوله –تعالى-: ﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ

---

[١] انظر: مختار الصحاح للرازي ص: ٤٠٨، المعجم الوسيط ١/٥٤٤.

[٢] انظر: البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني) للدكتور تمام حسان، مكتبة الأسرة ٢٠٠٢م، ١/١٢٢، وانظر: المعجم الوسيط ١/٥٤٤.

[٣] السابق نفسه.

[٤] انظر: المغني لابن هشام ٢/٧٩١، البيان للدكتور تمام حسان ١/١٢٢، ١٢٣.

[٥] انظر: الخصائص لابن جني ٢/٣٠٨، وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي فيما نقله عن الزمخشري ١/٢٤١، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

[٦] انظر: الخصائص لابن جني ٢/٣١٣.

[٧] انظر: الكشاف للزمخشري ٣/٦٢.



نِسَآئِكُمْ ﴾ [البقرة/١٨٧]، فقد ضمن (الرفث) معنى الإفضاء فعدى بـ (إلى) [١]، "فأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، و كنت تعدى (أفضيت) بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث؛ إيذانا وإشعارا أنه بمعناه"[٢].

ويمثل التضمين أحد وسائل تعدية الفعل، ويختص عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة من درجات التعدي، كأن يعدى اللازم بالتضمين إلى نصب أكثر من مفعول[٣]. ويدخل تحت هذا الباب (ظن وأخواتها)، وما ضمن معنى (أعلم وأرى) فيتعدى لنصب ثلاثة مفاعيل بعد تعديه لواحد[٤].

ويقع التضمين كذلك في الحروف، فتقع الحروف مواقع بعضها، وتدخل على غير مدخولاتها[٥]، "ولا يكون ذلك على سبيل الاطراد، وإنما يكون على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"[٦].

ومما جاء من الحروف في موضع غيره قوله:

إذا رضيت عليّ بنو قشير   لعمر الله أعجبني رضاها[٧]

---

[١] المغني لابن هشام ٧٩١/٢، وانظر: الخصائص لابن جني ٣٠٨/٢.

[٢] الخصائص لابن جني ٣٠٨/٢.

[٣] انظر: دراسات عضيمة (فيما أورده عن ابن هشام) القسم الثالث، ٢١٢/٢.

[٤] انظر: السابق نفسه، وانظر: أيضا: في الدرس النحوي لأحمد عفيفي ص: ٦٧ وما بعدها. وقد أشار الدكتور عفيفي إلى الدور المهم الذي يقوم به المعنى في عمل هذه الأفعال ص: ٧٠، ٧١، فمثلا الفعل (جعل) ينصب مفعولا به واحدا إذا كان بمعنى الخلق والإبداع، وينصب مفعولين إذا كان بمعنى التصيير أو بمعنى (علم)، ويكون فعلا ناسخا من أخوات كاد إذا كان بمعنى الشروع والإنشاء. انظر: ص: ٨٦-٨٩.

[٥] انظر: البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١١٩/١.

[٦] الخصائص لابن جني ٣٠٨/٢.

[٧] البيت في الخصائص لابن جني ٣١١/٢، المغني لابن هشام ١٦٤/١، قال: ويحتمل أن (رضي) ضمن معنى (عطف)، وانظر: خزانة الأدب للبغدادي ١٣٢/١٠، ١٣٣.



فالأصل: رضيت عنى. "ووجهه أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه؛ فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)، قال الكسائي: لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدى (رضيت) بـــ (على) حملا للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره"[1].

وقد عد الدكتور تمام حسان التضمين واحدا من مظاهر العدول عن الأصل في اللغة، "فإن الأصل في الاستعمال استصحاب الأصل، سواء من حيث المبني أو من حيث المعنى، ولكن العرب درجت على تصحيح حالات معينة من العدول عن الأصل، وأعطتها من الاعتداد بها ما رَقِيَ بها إلى مستوى الصواب المعتمد على قاعدة"[2].

أما عن الغرض من التضمين من جهة المعنى والبلاغة فإن الزمخشري قال عنه في آية سورة الكهف المتقدمة: "والغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك متجاوزتين إلى غيرهم، ونحو قوله – تعالى-: ﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ ﴾ [النساء/٢]، أي: ولا تضموها إليها آكلين لها"[3].

"فإن من جلالة هذه اللغة العظيمة الشأن وجزالتها أن يذكر المتكلم فعلا ويضمنه معنى فعل آخر، ويجرى على المضمن أحكامه لفظا، وأحكام الفعل الآخر معنى، فيكون في قوة ذكر الفعلين مع غاية الاختصار"[4].

وفيما يلي إيراد طائفة من الشواهد الواردة في تفسير أبي السعود والتي كان التضمين بمفهومه السابق سببا لتعدد التوجيه فيها.

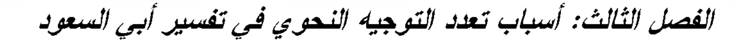
---

[1] الخصائص لابن جني ٣١١/٢ بتصرف يسير.

[2] البيان في روائع القرآن لدكتور تمام ١٣/١. وقد جعل الأستاذ الدكتور تمام حسان التضمين أحد الظـــواهر التي تمثل عدولا عن إحدى القرائن اللفظية وهي قرينة التضام؛ حيث يدخل اللفظ على غير مدخوله، وقد عرفت هذه الظاهرة في النحو العربي بأسماء متعددة منها التضمين. انظر: ١١٩/١.

[3] الكشاف للزمخشري ٦٢/٣، ٦٣.

[4] دراسات عضيمة القسم الثالث، ٢١١/٢ فيما نقله عن ابن القيم رحمه الله.

في قوله – تعالى-: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا ﴾ [البقرة/٢٦].

فقد تعدد توجيه بعوضة بين النصب على البدل من (مثلا) [١]، أو على عطف البيان له عند من يجوزه في النكرات[٢]. أو أن تكون مفعولا به لـــ (يضرب) و (مثلا) حال منها تقدمت عليها لكونها نكرة، أو أن تكون البعوضة والمثل مفعولي (يضرب) على تضمينه معنى الجعل والتصيير[٣].

وفي قوله – جل وعلا-: ﴿ وَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة/١٥٨].

قال أبو السعود: "(ومن تطوع خيرا) أي: فعل طاعة: فرضا كان أو نفلا، أو زاد على ما فرض عليه من حج أو عمرة أو طواف، و (خيرا) حينئذ نصب على أنه صفة لمصدر محذوف، أي: تطوعا خيرا، أو على حذف الجار وإيصال الفعل إليه، أو على تضمين معنى (فَعَل)" [٤].

فإن المفهوم من التوجيه السابق أن الآية لابد فيها – حتى يستقيم التركيب من حيث القواعد – من أحد شيئين: إما أن يقدر محذوف مصدراً للفعل فيكون (خيرا) صفة لموصوف محذوف، أو حرف جر على المعهود في استعمال (تطوع) بالباء أي: تطوع بخير، فلما حذف الحرف انتصب (خيرا) [٥]، وإما أن يضمن (تطوع) معنى فعل يتعدى بنفسه، أي: من فعل خيرا متطوعا به[٦].

وكذلك قوله – عز شأنه-:﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗ ﴾ [البقرة/٢٤٥].

---

[١] على أن يكون (مثلا) هو المفعول به لـــ (يضرب). انظر: أبا السعود ١٥١/١.

[٢] انظر: أبا السعود ١٥١/١.

[٣] السابق نفسه.

[٤] أبي السعود ٣٢٤/١.

[٥] اللباب لابن عادل ٩٩/٣.

[٦] السابق نفسه.



فانتصاب (أضعافا) يحتمل أن يكون على الحالية من الهاء في (يضاعفه)، أو على المفعولية بتضمين (يضاعف) معنى التصيير فينصب مفعولين، أو على المصدرية فيكون (أضعافا) مصدرا مؤكدا، على أن الضعف اسم للمصدر، والجمع للتنويع[1].

وقوله – عز وجل–: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ كَـٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران/١٠٠].

قال أبو السعود في نصب (كافرين): إنها إما مفعول ثان لـــ (يردوكم) على تضمين الرد معنى التصيير فينصب مفعولين: أولهما الضمير وثانيهما (كافرين) كما في قوله:

رمى الحِدْثان نسوة آل حرب ... بمقدار سمدن لـــه سمـــودا

فردّ شعورهن السود بيضـــا ... ورد وجوههن البيض سودا[2]

حيث نصب (ردّ) مفعولين في الشطر الأول والثاني[3].

وإما أن ينتصب (كافرين) حالا من مفعول (يردوكم). وتجدر الإشارة إلى أن أبا السعود قد فضل الوجه الأول لما يلزم عن الثاني من معنى ينبغي التنزه عنه[4]، وسيأتي – إن شاء الله – تفصيله في موضعه من الفصل الأخير.

ومثله ما جاء في قوله – جل ذكره–: ﴿ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَـٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء/٩٥].

فإن (أجرا) منصوب على أنه مصدر مؤكد لـــ (فضل) على أنه بمعنى (أَجَر) قال أبو السعود: "وإيثاره على ما هو مصدر من فعله للإشعار بكون ذلك التفضيل أجرًا لأعمالهم"[5]. أو على أنه مفعول ثان لـــ (فضّل) على أن يضمن معنى الإعطاء، أي: أعطاهم زيادة على القاعدين

---

[1] انظر: أبا السعود ٤٢٠/٢.

[2] وقد عدّ ابن عقيل الفعل (ردّ) من أفعال التحويل التي تضمن معنى التصيير فتنصـــب مفعـــولين أصـــلهما المبتدأ والخبر، وهي: صيّر، وجعل، ووهب، وتخذ، واتخذ، وترك، وردّ. انظر: شرح ابن عقيل ٣٢/٢–٣٤.

[3] انظر: أبا السعود ١٠١/٢.

[4] انظر: السابق نفسه.

[5] أبي السعود ٣٥٥/٢.



أجرا عظيما[١]. ونقل أبو السعود وجها ثالثا لنصبها وهو أن يكون على نزع الخافض، أي: فضلهم بأجر عظيم[٢].

وفي قوله – تبارك اسمه-: ﴿ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّ ﴾ [المائدة/٤٨].

ذكر أبو السعود أن (عن) متعلقة بـــ (لا تتبع) على أن يضمن معنى العدول ونحوه، كأنه قيل: لا تعدل عما جاءك من الحق[٣]، قال الزمخشري: "ضمن (ولا تتبع) معنى: ولا تتحرف، فلذلك عدى بـــ (عن)، كأنه قيل: ولا تتحرف عما جاءك من الحق متبعا أهواءهم"[٤].

ونقل أبو السعود وجها آخر في متعلق (عن)، وهو أن تتعلق بمحذوف وقع حالا من فاعل (تتبع)، أي: لا تتبع أهواءهم عادلا عما جاءك[٥].

وأيضاً في قوله – عز وجل-: ﴿ وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [الأعراف/٧٤].

قال أبو السعود – رحمه الله-: "والنحت نجر الشيء الصلب، فانتصاب (الجبال) على المفعولية، وانتصاب قوله (بيوتا) على أنها حال مقدرة منها، كما تقول: خطت هذا الثوب قميصا. وقيل: انتصاب (الجبال) على إسقاط الجار، أي: من الجبال، وانتصاب (بيوتا) على المفعولية. وقد جُوز أن يضمن النحت معنى الاتخاذ؛ فانتصابهما على المفعولية"[٦].

فـــ (بيوتا) إما حال مقدرة، وإما مفعول به، أو مفعول ثان بتضمين (تنحتون) معنى (تتخذون) فيتعدى لنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وكذلك قوله – تعالى-: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَا ﴾ [الأعراف/١٨٩].

---

[١] انظر: السابق نفسه.

[٢] انظر: السابق نفسه.

[٣] انظر: أبا السعود ٤٨٧/٢.

[٤] الكشاف للزمخشري ٣٣/٢ وانظر: أبا السعود ٤٨٧/٢.

[٥] وهو قول البيضاوي في أنوار التنزيل ٣٤٥/١، وانظر: أبا السعود ٤٨٧/٢، وقد عقب أبو السعود عليه بأن ما وقع حالا لابد أن يكون فعلا عاما، وهذا ما يظهر أنه لا يميل مع هذا الوجه.

[٦] أبي السعود ٢٠٢/٣.



فقوله: (وجعل منها زوجها) يختلف توجيهه تبعا لمعنى (جعل):

١- فإذا كان (جعل) بمعنى (صير) فإن (زوجها) مفعوله الأول، و (منها) مفعوله الثاني قدم عليه[١].

٢- وإذا كان بمعنى الإنشاء فإن الظرف (منها) متعلق بـــ (جعل)، وقد قدم على المفعول الصريح (زوجها) للاعتناء بالمقدم والتشويق إلى المؤخر[٢].

وفي قوله- عز وجل-: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ﴾ [التوبة/١٦].

فإن قوله: (من دون الله) يحتمل أن يكون متعلقا بالاتخاذ إن أبقى على حاله، أو أن يكون مفعولا ثانيا إن ضمن الاتخاذ معنى التصيير[٣].

ومما وقع فيه التضمين كسبب من أسباب تعدد التوجيه قوله –سبحانه-: ﴿ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران/٥٢].

ذكر أبو السعود أن قوله (إلى الله) متعلق بمحذوف وقع حالا من الياء في (أنصاري)، أي: من أنصاري متوجها إلى الله ملتجئا إليه؟

أو متعلق بـــ (أنصاري) متضمنا معنى الإضافة، كأنه قيل: (من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله عز وجل وينصرونني كما ينصرني؟).[٤]

وقد نقل –رحمه الله - أوجهًا أخرى في (إلى) كانت فيها متضمنة معنى حرف آخر[٥]، آخر[٥]، كأن تكون بمعنى (في)، أي: من أنصاري في سبيل الله[٦]، أو بمعنى (اللام)، أي: من أنصاري لله؟ كقوله: ﴿ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ﴾ [لأحقاف٣٠]، كذا قدره الفارسي[٧].

---

[١] انظر: أبا السعود ٢٨٣/٣

[٢] انظر: السابق نفسه وقد جوز أبو السعود أن يتعلق (منها) بمحذوف هو حال من المفعول (زوجها).

[٣] انظر: أبا السعود ٣٥٩/٣.

[٤] انظر: السابق ٦٤/٢. وانظر: اللباب لابن عادل ٢٥٩/٥.

[٥] انظر: السابق نفسه.

[٦] السابق نفسه.

[٧] اللباب لابن عادل ٢٥٨/٥، ٢٥٩. وانظر: أبا السعود ٦٤/٢.

أو بمعنى (مع) [١]، وقد استحسنه بعض النحاة فقال: "وهو وجه حسن. وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه، كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل؛ أي: إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلا. أما إذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان (مع)، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير"[٢].

ورد آخرون وقوع (إلى) بمعنى (مع) لأنها لا تصلح أن تكون بمعناها، ولا يوجد قياس يعضده[٣].

---

[١] انظر: أبا السعود ٢/٦٤.

[٢] معاني الفراء ١/٢١٨. وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١/٤٤٢.

[٣] انظر: التبيان للعكبرى ١/١٩٨.

السبب الخامس

الحذف والتقدير

يعد الحذف والتقدير أحد مظاهر التأويل التي لجأ إليها النحاة لإخضاع النصوص المخالفة للقواعد، وكون الحذف أحد وسائل التأويل النحوي يستلزم أولا بيان مفهوم التأويل في النحو.

مفهوم التأويل النحوي:

يمتد مفهوم التأويل النحوي امتداداً مباشراً عن مدلوله اللغوي(١)، فأوّل الكلام وتأوّله: دَبّره وقدَّره، وهو من (آل الشيء يؤول إلى كذا) أي: رجع وصار إليه؛ والمراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ(٢).

أما التأويل بوصفه مصطلحا نحويا فقد استخدم بعدة دلالات متقاربة؛ فاستخدم بمعنى الأصل، وبمعنى الرد إلى الأصل، وفي بعض الأحيان استخدم بوصفه وسيلة للرد إلى الأصل(٣).

فإن النحاة قد جردوا أصولا لمباني اللغة: أصلا للحرف، وأصلا للكلمة، وأصلا للجملة، وأصلا للقاعدة، وعدُّوا كل خروج على هذه الأصول عدولا لجأوا إزاءه إلى التأويل لردّه إلى الأصل الخارج عنه(٤).

فحين رأوا أن الجملة – على سبيل المثال – لا تبدو دائما على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها أصلا نمطيا تخرج عنه بالزيادة، والحذف، والإضمار، والاستتار إلخ، وسموا أصل الحرف، وأصل الكلمة، وأصل الجملة باسم جامع هو (أصل الوضع)، ثم رأوا أن القواعد التي استخرجوها تحتمل بعض الاستثناء(٥)، هذا الاستثناء أرجعوه وردّوه إلى أصل القاعدة عن طريق التأويل.

---

(١) انظر: أصول التفكير النحوي للدكتور على أبو المكارم، منشورات كلية التربية، الجامعة الليبية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م، ص: ٢٦١، وانظر: الأسس المنهجية للنحو العربي لحسام قاسم، ص: ٩٢.

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور، تحقيق عبدالله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف بالقاهرة، ١٧٢/١.

(٣) الأسس المنهجية لحسام قاسم، ص: ٩١.

(٤) انظر: الأصول: دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص: ١٠٧، ١٠٨، والأسس المنهجية لحسام قاسم، ص: ٩١

(٥) انظر: الأصول للدكتور تمام حسان، ص: ١٠٨.



فالتأويل النحوي بهذا المعنى: (الرد إلى الأصل) يعد عملية عكسية للعدول والتحويل[١]، "وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، وصار – كظاهرة نحوية – يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد، فيُرجع ما يخالف الجادّة إلى الجادّة؛ أي: ترجع النصوص التي لم تتوافر فيها شروط الصحة نحويا إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية"[٢].

ولهذه العملية وسائل وأساليب اعتمدها النحاة توفيقا بين النص والقاعدة منها: الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والإضمار، والاستتار، والتعليق....إلخ[٣].

وعليه، فإن التأويل يمنح حرية أكبر في التفاعل مع النص دون التقيد بحرفيته، وبالتالي فهو يمنح فعالية أكبر للذهن إزاء النصوص[٤].

الحذف والتقدير أحد مظاهر التأويل النحوي:

يعد الحذف أحد مظاهر التأويل كما تقدم القول، وهو يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية، وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها[٥].

فالحذف يعني إسقاط بعض الصيغ الموجودة في النص، سواء بقي التركيب بعد الحذف على ما كان له من إعراب، أو تغيرت حركته لتتناسب مع وضعه الإعرابي الجديد[٦].

---

(١) انظر: الأسس المنهجية لحسام قاسم، ص: ٩٣.

(٢) أصول التفكير النحوي لدكتور على أبو المكارم، ص: ٢٦٢، بتصرف يسير.

(٣) انظر: الأصول للدكتور تمام حسان، ص: ١٠٨، الأسس المنهجية لحسام قاسم، ص: ٩٣. وللمفاهيم النظرية لهذه الأساليب وصورها التطبيقية انظر: أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم، ص: ٢٨٠ وما بعدها

(٤) الأسس المنهجية لحسام قاسم، ص: ٨٧.

(٥) انظر: أصول التفكير النحوي لأبي المكارم، ص: ٢٨١.

(٦) وتغير حركة الإعراب بعد الحذف يتمثل في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، حيث تزول حركة المضاف إليه ويأخذ حركة وإعراب المضاف بعد حذفه. انظر: السابق، ص: ٢٨٢.



وبين الحذف والتقدير تلازم ضروري؛ فإن الحذف ليس إلا تقدير مالا وجود له في اللفظ، كما أن التقدير – في مجاله الرئيسي – ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب في نظر النحاة[١].

فظاهرة (الحذف والتقدير) تشير في البحث النحوي إلى أسلوب محدد من أساليب التأويل، يهدف إلى إعادة صياغة المادة اللغوية، ويقوم في أساسه على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة من التركيب[٢].

ولا يكاد يخلو باب من أبواب النحو إلا ويتصل به الحذف والتقدير في جزئية من جزئياته، ويحتكم النحاة في حذف بعض أجزاء التركيب وتقديرها إلى قاعدتين كبريين:

أولاهما: تتمثل في نظرية العامل؛ حيث تقتضي وجود أطراف ثلاثة: العامل، والمعمول، والعلامة الإعرابية التي تمثل أثر العامل في المعمول، فإذا لم يوجد في الجملة بعض هذه الأطراف تحتم – عند النحاة – تقدير مالا وجود له منها.

ثانيتهما: نظام الجملة، فإن الجملة عند النحاة تقوم في أساسها على وجود الإسناد الذي يتكون بدوره من ركنين رئيسين: المسند والمسند إليه، فإذا وجدت تراكيب تحققت منها الإفادة دون توفر ركني الإسناد فيها لجأ النحاة إلى تقدير المسند أو المسند إليه[٣].

أهمية الحذف والتقدير:

إن الحذف أمر لا مفر من القول به إذا أردنا أن نفهم الاستعمال اللغوي على وجهه الصحيح؛ لأن الحذف من المبررات أمورا لا مناص من الاعتداد بها ما دام الدليل قد وجد وتوفرت القرينة على المحذوف[٤]. وقديما قال النحاة: (لولا الحذف والتقدير لفهمت النحو الحمير)[٥].

---

[١] السابق، ص: ٢٨٣.

[٢] السابق نفسه.

[٣] انظر: أصول التفكير النحوي لأبي المكارم، ص: ٢٩٦-٢٩٨.

[٤] انظر: البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان، ٢٣/١، ٢٤.

[٥] انظر: السابق، ٢٣/١.



ومن أمثلة ما كان القول بالمحذوف ضروريًا لفهمه قوله – عز وجل-: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ *وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ [يس/٤٥، ٤٦]. فالمعنى: أنهم إذا قيل لهم ذلك أعرضوا، فحذفت جملة الجواب، والدليل على المحذوف أمران: الأول: أن (إذا) تفتقر إلى الجواب، ولا جواب لها في الآية، الثاني: أن في قوله تعالى: (إلا كانوا عنها معرضين) ما يشير إلى الجواب المحذوف[١].

"وإذا قلنا إن في أسلوب القرآن حذفا فلسنا ننسب الحذف إلى مضمون القرآن، وإنما ننسبه إلى تركيب اللغة؛ ذلك لأن اللغة تجعل للجملة أنماطا تركيبية معينة، ففي الجملة أركانها ومكملاتها، وفي عناصرها ما يفتقر إلى غيره، وما لا يستغني المعنى عن تقديره، فإذا لم تشتمل الجملة على أحد أركانها، أو ما يقتضيه المعنى أو يقتضيه التركيب من مكملاتها وعناصرها الأخرى، ثم اتضح المعنى بدون ذكر هذه العناصر لوجود الدليل على المحذوف عددنا ذلك حذفا جيء به لطلب الخفة اختصارا أو اقتصارا أو تجنبا للحشو أو لسبب آخر غير ذلك. وكل عنصر من عناصر الجملة صالح لأن يحذف إذا قام الدليل عليه، فأمكن تقديره في الكلام"[٢].

وفيما يأتي إيراد بعض الشواهد التي كان الحذف والتقدير سببا لتعدد التوجيه فيها مما أورده أبو السعود في تفسيره.

وقد توزعت هذه الشواهد على قسمين:

الأول: الاختلاف بتقدير محذوف وعدمه.

الثاني: الاختلاف في تقدير المحذوف.

---

(١) السابق، ١/٢٤.

(٢) السابق ٢/١٠٩.



أولاً: الاختلاف بتقدير محذوف وعدمه:

وقد ورد ذلك في عدة أبواب نحوية، فاختلف في بعض الوظائف النحوية بين القول بحذفها تارة ووجودها في التركيب أخرى، وقع ذلك في:

١- الفعل.

٢- المفعول به.

٣- المعطوف عليه.

٤- المضاف.

وفيما يأتي سوق الشواهد على كل باب.

١- حذف الفعل:

جاء ذلك في قوله – عز وجل-: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة/١٩].

فقد ذكر أبو السعود لـــ (حذر) وجهين:

- أولهما: أن يكون منصوبا على العلة بـــ (يجعلون)، ولا ضير في تعدد المفعول له؛ فإن الفعل يعلل بعلل شتى[1].

- ثانيهما: أن يكون منصوبا على المصدرية بتقدير فعل، أي: يحذرون حذرا مثل حذر الموت[2].

ومنه أيضا ما جاء في قوله – عز وعلا-: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾ [البقرة/١١٢].

تحتمل (من) في هذا التركيب أن تكون شرطية أو موصولة، وقد ذكر أبو السعود في محلها وجهين إذا كانت موصولة:

---

(١) انظر: أبا السعود ١/١١٨، ١١٩.

(٢) انظر: السابق ١/١١٩.

- الوجه الأول: أن تكون في محل رفع مبتدأ، خبره جملة (فله أجره عند ربه)، والفاء فيها لتضمن الخبر معنى الشرط[(١)].
- الوجه الثاني: أن تكون في محل رفع فاعل لفعل مقدر، أي: بلى يدخلها[(٢)] من أسلم، وجملة (فله أجره) معطوفة على ذلك الفعل المقدر[(٣)].

ومنه كذلك ما جاء في توجيه قوله – سبحانه–: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ [آل عمران/٣٧].

ذكر أبو السعود أن (نباتا) منصوب على أنه مصدر مؤكد لـ (أنبتها) بحذف الزوائد، أو مصدر مؤكد لفعل مضمر موافق له تقديره: وأنبتها فنبتت نباتا حسنا[(٤)].

ومن ذلك ما جاء في قوله – تبارك وتعالى–: ﴿ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء/١١].

فإن (فريضة) منصوبة مصدرًا مؤكدًا لفعل محذوف، أي: فرض الله ذلك فرضا، أو لقوله (يوصيكم) [(٥)]؛ فإنه في معنى يأمركم ويفرض عليكم[(٦)].

وفي قوله – جل ذكره–: ﴿ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [النساء/١٢].

فقد ذكر أبو السعود في نصب (وصية) وجهين[(٧)]:

الأول: أن تكون مصدرا مؤكد لفعل محذوف، والتقدير، يوصيكم بذلك وصية كائنة من الله[(٨)].

---

(١) السابق ١/٢٦٨.

(٢) أي: يدخل الجنة، ردا من الله – تعالى– لأمانيّ اليهود والنصارى في قولهم: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة/١١١].

(٣) أبي السعود ١/٢٦٨.

(٤) انظر: أبا السعود ١/٥٠.

(٥) في قوله – تعالى– من الآية ذاتها: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ﴾ [النساء/١١].

(٦) أبي السعود ٢/٢٤١.

(٧) انظر: السابق ٢/٢٤٤.

(٨) انظر: السابق نفسه.

والثاني: أن تكون مفعولا به منصوبًا بـــ (غير مضار)، فإنه اسم فاعل معتمد على ذي الحال، أو منفيّ معنى فيعمل في المفعول الصريح، ويعضده القراءة بالإضافة، أي: غير مضارٍّ لوصية الله[1].

٢- حذف المفعول به:

مما تعدد توجيهه للقول بحذف المفعول به أو عدمه قوله – تعالى-: ﴿ يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْ ﴾ [البقرة/٢٠].

فالفعل (أضاء) إما أن يكون متعديا والمفعول محذوف، والتقدير: كلما نوّر البرق لهم ممشًى أو مسلكا مشوا فيه. وإما أن يكون لازما والمعنى: كلما لمع البرق مشوا في مطرح نوره خطوات يسيرة[2].

ومنه ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾ [آل عمران/١٣٤].

الفعل (ينفق) من الأفعال التي تتعدى لنصب المفعول بنفسها، وقد ذكر أبو السعود أن مفعول (ينفقون) إما محذوف ليتناول كل ما يصلح للإنفاق، وإما متروك بالكلية كما في قولك: فلان يعطى ويمنع[3]، قصدا إلى بيان مطلق فعل الإنفاق، فيكون حينئذ كالفعل اللازم، لا مفعول له له لا لفظا ولا تقديرا[4].

ومثله قوله – تعالى- ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [الأنعام/٣٧].

---

(١) السابق نفسه.

(٢) انظر: أبا السعود ١/١٢٠.

(٣) أبي السعود ٢/١٣٥، ١٣٦.

(٤) بين الوجهين فارق واسع ودقيق في المعنى سيأتي الحديث عنه – إن شاء الله – في موضعه من الفصل الرابع فيما يخص أثر التعدد بالحذف والتقدير على الدلالة.

قال أبو السعود: "أي: ليسوا من أهل العلم، على أن المفعول مطروح بالكلية، أو لا يعلمون شيئا على أنه محذوف مدلول عليه بقرينة المقام"(١).

فمفعول (يعلمون) إما محذوف تقديره: شيئا، وإما متروك كلية فلا حذف ولا مفعول.

ومن حذف المفعول أيضا ما جاء في قوله – سبحانه-: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران/١٧٥].

اختلف المفعول الأول للفعل (يخوف) من حيث الذكر والحذف تبعا للمراد بـ (الأولياء)، فإذا أريد بهم أبو سفيان وأصحابه من المشركين فالمفعول الأول محذوف، والتقدير: يخوفكم أولياءه، فالضمير أول المفعولين والأولياء ثانيهما. وإذا أريد بهم القاعدون عن القتال فالأولياء مفعول أول، والثاني محذوف، والتقدير: يخوف أولياءه الخروج مع الرسول – صلى الله عليه وسلم – للقتال(٢).

ومنه أيضا قوله – تعالى-: ﴿ وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ [النساء/٣٢].

ذكر أبو السعود أن المفعول الثاني لـ (اسألوا) إما محذوف للتعميم، أي: واسألوه ما تريدون، أو لكونه معلوما من السياق، أي: واسألوه مثله. وإما أن يكون (فضله) هو المفعول الثاني على أن تكون (مِن) زائدة، والأصل: واسألوا الله فضله(٣).

٣- حذف المعطوف عليه:

مما تعدد توجيهه بين القول بحذف المعطوف عليه وذكره قوله – عز وعلا-: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ ﴾ [البقرة/٢٤٣].

فإن (ثم) أداة عطف، والفعل (أحياهم) معطوف:

(١) أبي السعود ٣/٤٣.

(٢) انظر: أبا السعود ٢/١٨٢.

(٣) انظر: السابق ٢/٢٧٨.

إما على مقدر يستدعيه المقام، أي: فماتوا ثم أحياهم، وإما حذف للدلالة على الاستغناء عن ذكره لاستحالة تخلف مراده – تعالى– عن إرادته[1].

وإما على (فقال) لما أنه عبارة عن الإماتة، وفيه تشجيع للمسلمين على الجهاد والتعرض لأسباب الشهادة[2].

ومنه أيضا قوله – تبارك اسمه–: ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾ [آل عمران/٥٠].

فإن (مصدقا) معطوف على أحد شيئين:

- أولهما: أن يكون معطوفا على المحذوف الذي تعلقت به (بآية) في قوله: ﴿ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [آل عمران/٤٩]، أي: أنى قد جئتكم ملتبساً بآية ومصدقا لما بين يدىّ[3].
- ثانيهما: أن يكون معطوفا على (رسولا) في قوله: ﴿ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ *وَرَسُولاً إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [آل عمران/٤٨، ٤٩] على الأوجه الثلاثة في نصب (رسولا) [4]، أي: ويجعله مصدقا ناطقا بأنى أصدق إلخ، أو ويقول أُرسلت رسولا... ومصدقا...، أو حال كونه مصدقا[5].

ومنه قوله – عز وعلا: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [النساء/١].

---

[1] انظر: السابق ٤١٩/١.

[2] السابق نفسه.

[3] انظر: أبا السعود ٦٢/٢.

[4] فإن (رسولا) إما مفعول به لمحذوف معطوف على (يعلمه) أي: ويجعله رسولا، أو منصوب بمضمر معمول لقول مضمر معطوف على (يعلمه) أي: ويقول: أرسلت رسولا، أو يكون منصوبا بالعطف على الأحوال السابقة (وجيها) وما بعدها. انظر: أبا السعود ٥٩/٢-٦١.

[5] أبي السعود ٦٢/٢.



قوله: (وخلق) معطوف إما على مقدر ينبئ عنه سوق الكلام، كأنه قيل: خلقكم من نفس واحدة خلقها أولا وخلق منها زوجها، وهذا المقدر إما استئناف لا محل له أو صفة لـــ (نفس) [1].

وإما معطوف على (خلقكم) داخل معه في حيز الصلة، وإعادة الفعل مع جواز عطف مفعوله على مفعول الفعل الأول كما في قوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾ [البقرة/٢١] – لإظهار ما بين الخلقين من التفاوت؛ فإن الأول بطريق التفريع من الأصل، والثاني بطريق الإنشاء من المادة؛ فإنه خلق حواء من ضلع آدم عليه السلام[2].

ومنه أيضا قوله – سبحانه-: ﴿ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِٱلشَّهَـٰدَةِ عَلَىٰ وَجۡهِهَآ أَوۡ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيۡمَـٰنُۢ بَعۡدَ أَيۡمَـٰنِهِمۡ ﴾ [المائدة/١٠٨].

ذكر أبو السعود أن قوله (أو يخافوا) معطوف على أحد شيئين:

- إما على مقدر ينبئ عنه المقام، كأنه قيل: ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها ويخافوا عذاب الآخرة بسب اليمين الكاذبة أو يخافوا الافتضاح على رؤوس الأشهاد بإبطال أيمانهم[3].
- وإما على (يأتوا) على معنى: أن ذلك أقرب إلى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو إلى أن يخافوا الافتضاح برد اليمين على الورثة، فلا يحلفوا على موجب شهادتهم إن لم يأتوا بها على وجهها، فيظهر كذبهم[4].

٤- حذف المضـــــاف:

قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه فيأخذ إعرابه، ويكون إعراب الكلام بتقدير مضاف محذوف كما في قوله – تعالى-: ﴿ وَلَـٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة/١٧٧]، أي: ولكن البر بر من آمن.

---

[1] انظر: السابق ٢/٢٢٠.
[2] أبي السعود ٢/٢٢٠.
[3] انظر: السابق ٢/٥٦٤.
[4] السابق نفسه.



ومما احتمل التركيب فيه حذف مضاف وعدمه قوله – عز وجل-: ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ ﴾ [البقرة/١٨٥].

ذكر أبو السعود لرفع (شهر) ثلاثة أوجه[١]:

أولها: أن يكون مبتدأ خبره (الذي أنزل فيه القرآن) أو (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) على أن تكون الفاء فيها زائدة أو لتضمن المبتدأ معنى الشرط، وعليه يكون الموصول وصلته صفة له[٢].

وثانيها: أن يكون (شهر) خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: ذلك شهر رمضان.

وثالثها: أن يكون بدلا من (الصيام) بحذف مضاف، أي: كتب عليكم الصيام صيام شهر رمضان[٣].

ومنه أيضا ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾ [البقرة/٢١٧].

فقوله (والمسجد الحرام) معطوف بالجر على (سبيل الله)، والمعنى: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام[٤].

وعدّ أبو السعود هذا العطف حسنا لا يقدح فيه ما ذكر من عطف (وكفر به) على المصدر (صد)؛ حيث إن الصد عن سبيل الله فرد من أفراد الكفر، فليس بأجنبي محض[٥].

---

[١] انظر: أبا السعود ١/٣٥٠.

[٢] انظر السابق ١/٣٥١.

[٣] السابق ١/٣٥٠.

[٤] انظر: أبا السعود ١/٣٨١.

[٥] انظر: السابق نفسه. وقد اعترض البعض على عطف (المسجد) على (سبيل الله) لأن عطف (كفر) على (الصد) أدى إلى الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي؛ فإن (الصد) مصدر مقدر بـ (أن والفعل)، و (أن) موصولة، و (المسجد) معطوف على (سبيل الله) فهو من تمام صلته، وقد فصل بين الموصول وصلته بعطف (كفر) على (صد). انظر: اللباب لابن عادل ٤/١٠.



أو معطوف على (صد) بتقدير المضاف، أي: وصد المسجد الحرام[1]، فليس في هذا الوجه ما في سابقه من الاحتراز، إلا أن الباحثة ترى أن عطفه على السبيل أظهر من حيث المعنى من عطفه على الصد. والله أعلم بوجه الصواب.

ومنه أيضاً ما جاء في قوله – سبحانه–: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس/٧١].

فقد ذكر أبو السعود أن قوله (وشركاءكم) يحتمل في نصبه وجهين[2]:

الأول: أن تكون الواو للمعية، و (شركاءكم) منصوب على المعية.

الثاني: أن تكون الواو عاطفه، و (شركاءكم) معطوف على (أمركم) بتقدير مضاف، أي: فأجمعوا أمركم وأمر شركائكم[3]، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

---

(1) أبي السعود ٣٨١/١.

(2) انظر: أبا السعود ٥٢٦/٣.

(3) السابق نفسه.



ثانياً: الاختلاف في تقدير المحذوف:

في القسم السابق كان التوجيه يتعدد بسبب بالاختلاف ما بين احتياج التركيب إلى تقدير محذوف يجعله متسقا مع القاعدة، وبين عدم احتياجه إلى ذلك المحذوف بتوجيهه بتوجيهات أخرى لا يحتاج معها إلى الحذف.

أما هذا القسم فإن التركيب لابد في توجيهه من تقدير محذوف حتى يستقيم المعنى. وقد تعدد توجيه التركيب تبعا للاختلاف في تقدير ذلك المحذوف، فتارة يكون المحذوف عاملا للرفع وأخرى للنصب، ويقدره البعض مقدما ويقدره آخرون مؤخرا، إلى غير هذا وذاك من اعتبارات تختلف تبعا لفهم كل نحوى للتركيب.

وهكذا لم يعد النص في تصور النحاة هو المنطوق أو المكتوب، بل ما يمكن أن يفهم من المنطوق أو المكتوب. هذا فضلا عن اختلاف النحاة من حيث فهمهم للنص وتعدد مستويات التفكير بينهم، مما فتح الباب واسعا أمام تقادير عديدة ومختلفة للتركيب الواحد[1].

ومن الاختلاف في تقدير المحذوف مما ورد في تفسير أبي السعود توجيه قوله – عزو جل-: ﴿ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة/٢٦٥].

ذكر أبو السعود لقوله (فطل) ثلاثة تقديرات اختلف توجيهها تبعا لكل تقدير منها: فإما أن يكون التقدير: (فطلٌ يكفيها) [2] فهي مرفوعة بالابتداء، وقد جاز الابتداء بالنكرة هنا؛ لأنها في جواب الشرط، وهو من جملة المسوغات للابتداء بالنكرة، ومن كلامهم: (إنْ ذهب غيرٌ، فغيرٌ في الرباط) [3].

وإما أن يقدر الفعل قبل (طل) فيكون: (فيصيبها طلٌّ)، وهو المطر الخفيف الصغير القطر[4]، وعليه تكون فاعلا لفعل محذوف لدلالة الشرط عليه[5].

---

[1] انظر: أصول التفكير النحوي لأبي المكارم ص: ٣٠٢ بتصرف.

[2] أبي السعود ٤٥٣/١.

[3] اللباب لابن عادل ٤٠١/٤.

[4] انظر: أبا السعود ٤٥٣/١.

[5] التبيان للعكبري ١٦٥/١.

وإما أن يكون التقدير: فالذي يصيبها طل[1]، أو فالمصيب لها طل، أو فمصيبها طل[2]، فتكون خبرا لمبتدأ محذوف[3].

ومنه قوله – تعالى-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ مِن رَّبِّكُمۡ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ ﴾ [النساء/١٧٠].

اختلف تقدير التركيب فاختلف توجيه نصب (خيرا) تبعا له، فهي مفعول به لفعل واجب الإضمار كما هو رأي الخليل وسيبويه، والتقدير: اقصدوا أو ائتوا أمرا خيرا لكم مما أنتم فيه[4].

أو هي نعت لمصدر محذوف كما هو رأي الفراء، والتقدير: آمنوا إيمانا خيرا لكم[5].

أو هي منصوبة خبرا لـــ (كان) المضمرة الواقعة جوابا للأمر، وهو رأي الكسائي وأبي عبيدة[6]، والتقدير: آمنوا يكن الإيمان خيرا لكم[7].

ومنه أيضاً ما جاء في قوله – عز وجل-: ﴿ وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٍ وَلَٰكِن ذِكۡرَىٰ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام/٦٩].

فإن ذكرى تحتمل النصب على المصدرية بفعل محذوف، والتقدير: عليهم أن يذكروهم ذكرى[8]، وهي تستعمل مصدرا كالذِّكْر[9]، وتحتمل الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: ولكن عليهم ذكرى[10].

فاختلاف التقدير أدى لاختلاف الحالة الإعرابية من النصب إلى الرفع، وساعد عليه عدم ظهور علامات الإعراب على آخر (ذكرى) لكونها من المؤنث المقصور.

---

(١) أبي السعود ١/٤٥٣.

(٢) التبيان للعكبري ١/١٦٥.

(٣) انظر: السابق نفسه، اللباب لابن عادل ٤/٤٠١.

(٤) أبي السعود ٢/٤١٠.

(٥) انظر: معاني الفراء ١/٢٩٥، ٢٩٦، تفسير أبي السعود ٢/٤١٠.

(٦) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/١٤٣.

(٧) أبي السعود ٢/٤١٠.

(٨) السابق ٣/٦٦.

(٩) السابق نفسه حاشية التحقيق.

(١٠) السابق ٣/٦٧.

ومما اختلف فيه تقدير المحذوف قوله – عز وجل–: ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ [الأنفال/٥].

اختلف توجيه محل الكاف تبعا لاختلاف التقدير؛ فهي في محل الرفع خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: هذه الحال مثل حال إخراجك، يعني أن حالهم في كراهتهم لما رأيت مع كونه حقا كحالهم في كراهتهم لخروجك للحرب وهو حق[١].

أو في محل النصب على أنها صفة لمصدر مقدر في قوله – تعالى–: (الأنفال لله) أي: الأنفال ثبتت له وللرسول مع كراهتهم ثباتا مثل ثبات إخراج ربك إياك من بيتك في المدينة إخراجا ملتبسا بالحق[٢].

وقد ذهب البعض مذاهب شتى في تقدير المصدر المحذوف فقدره بـــ (أصلحوا ذات بينكم إصلاحا كما أخرجك) أو (أطيعوا الله طاعة كما أخرجك) أو (يتوكلون توكلا كما أخرجك) إلى غير ذلك من تقادير أجتزئ عنها بما ذكر[٣].

ومن الاختلاف في المحذوف ما جاء في توجيه قوله – سبحانه–: ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ ﴾ [طه/٦٥].

فقد اختلف محل (أنْ) وما في حيزها بين أن يكون للنصب بفعل مضمر، فالتقدير: اختر إلقاءك أولاً أو إلقاءنا، وبين أن يكون المحل للرفع على الخبر والمبتدأ محذوف، والتقدير: الأمر إما إلقاؤك أو إلقاؤنا[٤].

وكذلك قوله – تعالى–: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلۡجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٞ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الحج/١٨].

---

(١) انظر: أبا السعود ٣/٢٩٩.

(٢) السابق نفسه.

(٣) لبقية التقديرات انظر: التبيان للعكبري ٢/٣، ٤.

(٤) انظر: أبا السعود ٤/٦٢١.

ذكر أبو السعود في توجيه (كثير) أنها مرفوعة فاعلا لفعل مضمر يدل عليه المذكور، أي: ويسجد له كثير من الناس سجود طاعة وعبادة، أو مرفوعة على الابتداء[1] والخبر محذوف ثقة بدلالة خبر قسميه عليه[2].

ومنه أيضا قوله – عز اسمه-: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ٢٠٨ ذِكۡرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ [الشعراء/ ٢٠٨، ٢٠٩].

حيث تعدد توجيه (ذكرى) تبعا لاختلاف التقدير فكانت مرة مصدرا مؤكدا لفعل محذوف، وأخرى مرفوعة صفة لـــ (منذرون) بتقدير: (ذوو)، وثالثة مرفوعة خبرا لمبتدأ محذوف[3].

---

(١) وقد ساغ الابتداء بالنكرة هنا لكونها موصوفة بشبه الجملة (من الناس)، أو لكون المقام مقام تفصيل فيما بعده في قوله: (وكثير حق عليه العذاب). انظر: تفسير أبي السعود ١٦/٥ حاشية التحقيق.

(٢) أبي السعود ١٦/٥.

(٣) راجع السابق ٢٢٥/٥.

الفصل الرابع

أثر تعدد التوجيه النحوي على تعدد الدلالة عند أبي السعود



تمهيـــــد:

إن أيّ تغيير طارئ على المعطيات النحوية والصرفية لتركيب ما – ولا سيما التركيب القرآني – يقابله تغيير على أصعدة مختلفة، منها: الصوتي[1]، والدلالي، والبلاغي والفقهي، والعقدي[2].

وهذه الآثار – على وجه الإجمال – تستظل بمظلة الأثر الدلالي، وتدخل تحته بجهة ما، فهي تؤدي في النهاية إلى تغيير في الدلالة الكلية للتركيب.

فإن التغير الصرفي والنحوي في تركيب ما يؤثران على الدلالة: الصرفي إذا روعيت معاني الأبنية والصيغ، وانعكاساتها على الدلالة الكلية[3]، والنحوي غني عن إثبات وثوق رابطته بالدلالة، ويتبعه وينبني عليه البلاغي؛ فإن البلاغة قائمة في مقامها الأول على معطيات علم النحو، فتغير المعطيات النحوية للتركيب يلزمه – في الغالب – تغير في المستوى البلاغي المصاحب له، مما يؤثر على المعنى، "فمهما اختلف المختلفون في شأن البلاغة، فالذي لا يدخله الاختلاف هو أن تراكيب الكلام على أصول النحو والصرف هو الذي يحدث في كلام ما ميزة يفوق بها كلاما آخر"[4].

وقد لزم أبو السعود غرز عبد القاهر الجرجاني في فهمه لفاعلية المعنى النحوي في تحديد الدلالة، فقد كان منهجه في التوجيه يقوم على الاختيار الدقيق بين اللفظ المفرد ووظيفته

---

(1) مثل قوله: ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ [الجاثية/١١]، فإن اختلاف وجه التبعية لـ (أليم) مرة لـ (عذاب) بالرفع، وأخرى لـ (رجز) بالجر ينتج عنه أثر صوتي يظهر عند الوقف، فهي على قراءة الجر يوقف عليها بالروم فقط، وعلى قراءة الرفع يوقف عليها بالروم والإشمام، وهما أثران صوتيان لا يظهران إلا عند الأداء التلاوي.

(2) ومنه ما جاء في قوله – تعالى -: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة/٣]، فعلى قراءة جر (رسوله) يحظر توجيه العطف على (المشركين) لما يؤدي إليه من وقوع معنى البراءة منه ﷺ. وكذلك قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [النساء/١٧١]، فإن (من) في (وروح منه) لابتداء الغاية، وليست تبعيضية كما زعمت النصارى.

انظر: أبا السعود ٢/٤١٢.

(3) قد أشرت لطرف من هذا في المبحث الأول من الفصل الخاص بمناقشة منهج أبي السعود.

(4) تقدمة الشيخ شاكر لدراسات في أسلوب القرآن لعضيمة، القسم الأول ١/و.



النحوية التي يحددها له النظام النحوي في الجملة[1]، فالمقصود من المعنى النحوي عند عبد القاهر الجرجاني التوفيق في الاختيار بين المفردات ووظائفها النحوية على الهيئة المرادة[2].

وعليه، فإن أبا السعود قام بتفسير كلام الله –تعالى– بناء على إحصاء الأوجه النحوية الجائزة في التركيب، رابطا كل وجه بما يطرحه من المعنى، ثم يقوم في النهاية بالحكم على هذه الأوجه من جهة جواز معناها ومدى بلاغته، فكثيرا ما ردّ بعض الأوجه الجائزة من جهة القواعد لعدم بلاغة المعنى عليها، أو لعدم جوازه عقلا.

لذا جاء هذا الفصل من البحث بعنوان: **أثر تعدد التوجيه النحوي على تعدد الدلالة في تفسير أبي السعود**، ليبحث في تغير الدلالة الذي بني على تعدد الأوجه، سواء في ذلك أن يكون المعنى مقبولا أو غير مقبول، ولهذا، كان مُهمًّا أن أنبه على وجود رابط بين هذا الفصل وبين الفصل الأول الخاص بمنهج أبي السعود، وهو ما يفسر تكرار بعض الأفكار أو الشواهد المناقشة في فصل المنهج، ولكن ذلك لم يكن على نحو مطرد.

وقد قصدت في هذا الفصل بيان مطلق تغير الدلالة بناء على تغير الوجه النحوي، دون اعتبار لقبول أبي السعود أو ردّه لهذا المعنى أو ذاك، لأن المقام معنيٌّ بالدلالة أولا.

وفرضت طبيعة المادة تقسيم هذا الفصل بين مجموعة من العوامل، كان لكل عامل منها دوره وأثره في تغيير المعنى، فقمت بتأصيل ما احتاج منها إلى تأصيل نحوي، ثم استشهدت على كل عامل من التفسير، وهذه العوامل هي:

العامل الأول: تعدد الاحتمالات الإعرابية لبعض مفردات التركيب.

العامل الثاني: تعدد احتمالات توجيه المحل الإعرابي للجمل.

العامل الثالث: تحديد ركنَيْ الإسناد في الجملة الاسمية.

العامل الرابع: تغير مواضع الوقف والابتداء.

العامل الخامس: الاختلاف في تحديد متعلّق شبه الجملة.

العامل السادس: التردد بين اتصال الاستثناء وانقطاعه.

العامل السابع: التغيير في بنية الجملة بالحذف (المفعول به نموذجا).

---

[1] النحو والدلالة للدكتور حماسة ص: ١٦٤.

[2] انظر: السابق ص: ١٦٣.

العامل الأول: تعدد الاحتمالات الإعرابية لبعض مفردات التركيب:

إن اللغة شبيهة بطبقات شديدة التداخل والتلاحم بعضها فوق بعض، لا تبدو في الغالب إلا في شكلها المجمل، هذه الطبقات يدركها اللغويون ويسمونها: مستويات، ويدرسون اللغة من خلالها. وفي كل مستوى من هذه المستويات يوجد جزء من المعنى يمثل الدور الذي يقوم به هذا المستوى[١].

والمشهور في تحليل هذه المستويات أنها أربعة كما يأتي[٢]:

١- مستوى الأصوات.

٢- مستوى الصرف أو بناء الكلمة، ويوجد فيه المعنى الصرفي للصيغ.

٣- مستوى النحو أو بناء الجملة، ويوجد فيه المعنى النحوي.

٤- مستوى الدلالة، وتجتمع في هذا المستوى وظائف المستويات السابقة ودلالاتها.

فالمستوى الثالث من المستويات السابقة هو القائم على بحث ارتباط الكلمات فيما بينها عبر علاقات نحوية خاصة داخل الجملة، وهذا ما يعرف بالتعليق النحوي، فالتعليق بين الكلمات هو الذي يكسب الجملة معناها، وهو الذي عليه يقع الدور الأهم من عقد التركيب واتصال عرى جزئياته ببعضها[٣]، وهو أيضًا الذي يحدد إنتاج معنى معين من دون غيره من المعاني غير المراد إيصالها.

"ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى (فعل) من غير أن يريد إعماله في (اسم)، ولا أن يتفكر في معنى (اسم) من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرًا أو صفة أو حالا أو ما شاكل ذلك"[٤].

---

[١] لماذا نعتني في دراسة النحو بالدلالة؟ للدكتور عبدالسلام السيد حامد، بحث منشور بمجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، بجامعة الإمارات، مجلد (١٩)، عدد (٢) أكتوبر ٢٠٠٣م، ص: ١٧٧.

[٢] انظر: السابق نفسه.

[٣] انظر: النحو والدلالة للدكتور محمد حماسة ص: ١٢.

[٤] دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص: ٤١٠.

وعليه، فإن الكلمة تشغل وظيفة نحوية معينة داخل التركيب، ويكون لها – بهذه الوظيفة – دور في إيصال المعنى الكلي للنص التي هي فيه، وإذا تغيرت هذه الوظيفة تغير المعنى كناتج طبيعي لتغير الوسائل المؤدية لإيصاله على صعيد الوظائف والعلامات النحوية التي ترتبط عبرها المفردات داخل التركيب.

وقد عني أبو السعود – رحمه الله – بهذه الجزئية فكان يفرق بين وجوه الإعراب – مرجحا ورادّا – على أساس من المعاني المنبثقة عنها.

وفيما يأتي أسوق طائفة من الشواهد التي كان فيها تغير الوظيفة النحوية لبعض أجزاء التركيب عاملا لتغير الدلالة وتنوعها بغض الطرف عن قبول أو رد أبي السعود لها.

في قوله – تعالى –: ﴿ وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة/٤٢].

احتمل قوله (وتكتموا) وجهين من الإعراب:

الأول: أن يكون معطوفا على قوله (ولا تلبسوا) مجزوما بجازمه، فهو داخل معه تحت حكم النهي، كأنهم أمروا بالإيمان وترك الضلال – وذلك في الآية السابقة – ونهوا عن الإضلال بالتلبيس على من سمع الحق والإخفاء عمن لم يسمعه[١].

فالمعنى: أن الله – عز وجل– نهي بني إسرائيل – عليهم لعائنه – عن فعلين: نهاهم عن تلبيس الحق بالباطل في الأول، ونهاهم عن كتمان الحق مع العلم في الثاني، فنهاهم الله – تعالى– عن كل فعل على حدته، أي: لا تفعلوا لا هذا ولا هذا[٢].

الثاني: أن يكون منصوبا بأن مضمرة بعد واو المعية المفيدة للجمع، أي: لا تجمعوا بين لبس الحق بالباطل وبين كتمانه، وفيه إشعار بأن استقباح اللبس لما يصحبه من كتمان الحق[٣].

---

[١] أبي السعود ١/١٩٢.

[٢] الدر للسمين ١/٣٢١. وانظر: التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م، ١/٤٧٠.

[٣] أبي السعود ١/١٩٢.

فالمعنى متوجه إلى أن مناط النهي هو الجمع بين الفعلين: اللبس مع الكتمان[١]. واستبعد بعض العلماء هذا الوجه؛ لأن كلا الفعلين منهى عنه، والتفريق في المنهى يفيد الجمع بالأولى – وهذا في وجه العطف – بخلاف العكس، اللهم إلا أن يقال إنما نهوا عن الأمرين معا على وجه الجمع تعريضا بهم بأنهم لا يرجا منهم أكثر من هذا الترك، وهو ترك اللبس المقارن لكتم الحق[٢]. وأحسبه رأيا وجيها.

وفي قوله – عز شأنه –: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ [البقرة/١٤٦، ١٤٧].

يحتمل رفع كلمة (الحق) وجهين من الإعراب:

الأول: أن تكون مبتدأ، وشبه الجملة (من ربك) خبرًا، واللام فيها إما للجنس، فهي تشمل جنس الحق عموما، وإما للعهد فهي تشير إلى ما عليه النبي ﷺ أو إلى الحق المكتوم[٣].

فالله – عز وجل – يخبر أن أهل الكتاب قد تقرر عندهم نبوة النبي محمد ﷺ فتيقنوا منه بأماراته تيقنهم من معرفة أبنائهم، ولكن فريقا منهم يكتمون هذا الحق فينكرون نبوته، ويجحدون حقية رسالته[٤].

وعلى الوجه السابق رد الله – تعالى– عليهم فقال: إن الحق هو ما ثبت أنه من الله – تعالى– كالذي أنت عليه، لا غيره كالذي عليه أهل الكتاب[٥].

فأخبر الله – سبحانه – بأن الحق الذي هو أحق أن يسمى حقا هو ما كان من عند الله[٦].

الثاني: أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، أي: هو الحق، وهذا الضمير عائد على الحق المكتوم في الآية قبله[٧]، أي: ما كتموه هو الحق، وقوله (من ربك) إما حال، وإما خبر بعد خبر[٨].

---

[١] انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ١/٤٧٠.

[٢] السابق نفسه.

[٣] أبي السعود ١/٣١٥.

[٤] انظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدى ص: ٥٩.

[٥] أبي السعود ١/٣١٥.

[٦] انظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدى ص: ٥٩.

[٧] الدر للسمين ٢/١٧٠.

[٨] أبي السعود ١/٣١٥.



وهذا الوجه متضمن معنى أحد توجيهي قراءة نصب (الحق) حيث انتصبت بدلا من (الحق) الواقع عليه فعل الكتم، فكان المعنى: وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون، يكتمون الحق من ربك[1].

وفي قوله – عز وعلا –: ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِىَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ﴾ [النساء/٣٣]

في الآية ثلاثة تقادير يحتمل معها (الوالدان والأقربون) وجهين للرفع، وعليهما مبنى افتراق المعنى:

التقدير الأول: أن يكون (لكلٍّ) مفعولا ثانيا لـــ (جعلنا)، قدم عليه لتأكيد الشمول ودفع توهم تعلق الجعل بالبعض دون البعض، و (موالى) مفعول أول للجعل[2]، و (مما ترك) متعلق بما بما في (موالى) من معنى (يلونه) أي: يرثونه[3]. فكأن المعنى: ولكل تركة جعلنا ورثة متفاوتة في في الدرجة يلونها ويحرزون منها أنصباءهم مما يتركه الوالدان والأقربون[4]، فالكلام فيه تقديم وتأخير[5].

التقدير الثاني: على أن المعنى: لكل قوم جعلناهم موالى نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، فجملة (جعلناهم موالى) صفة لموصوف محذوف هو ما أضيفت إليه (كل)، والخبر أيضا محذوف تقديره (نصيب)، فالكلام على الابتداء والخبر.

فالآية على التقدير الأول الجملة فيها فعلية فيها تقديم وتأخير، وعلى التقدير الثاني اسمية من مبتدأ وخبر محذوف، وعلى كلتاهما الوالدان والأقربون موروث عنهما، فالمال المتروك الواقع فيه الإرث مال الوالدين والأقربين، وليس كذلك الأمر على التقدير الأخير.

التقدير الثالث: المعنى على هذا التقدير كما يأتي، لكل إنسان موروث جعلنا موالى – أي: ورثة – مما ترك ذلك الإنسان، فقيل: من هم هؤلاء الموالى؟ فقيل: هم الوالدان والأقربون[6].

---

[1] انظر: السابق نفسه.

[2] أبي السعود ٢٧٩/٢.

[3] التحرير والتنوير لابن عاشور ٣٣/٥.

[4] أبي السعود ٢٧٩/٢، وانظر: مفاتيح الغيب للرازي ٨٦/١٠.

[5] مفاتيح الغيب للرازي ٨٦/١٠.

[6] أبي السعود ٢٨٠/٢. وانظر: اللباب لابن عادل ٣٥٤/٦.

فقوله (مما ترك) صلة (موالى) متعلق به لأنها في معنى الوارث، وفي (ترك) ضمير يعود إلى (كل) [(١)]، ويتم الكلام بالوقف على (ترك) [(٢)]، ثم استأنف لبيان هؤلاء الموالى بجملة من مبتدأ محذوف تقديره (هم) عائد إلى الموالى، وخبره (الوالدان والأقربون).

وعلى هذا التقدير يتغير المعنى ليصير الوالدان والأقربون وارثين من تركة غيرهما لا موروثا عنهما.

وجدير بالذكر أن أبا السعود قد رد ذلك الوجه – على الرغم من ذهاب غالب المعربين، والمفسرين لتجويزه دون حرج – لما ينبثق عنه من المعنى السابق إيضاحه؛ فيلزم عنه تفكيك للنظم الكريم؛ لأن بيان الموالي بأنهم هم الوالدان والأقربون يفوّت الإبهام المصحح لاعتبار التفاوت بينهم في الأنصبة كما أشير إليه على التقديرين السابقين، ويضاف إلى هذا ما في ذلك الوجه من خروج الأولاد من الموالي؛ إذ لا يتناولهم الأقربون، كما لا يتناولهم الوالدان[(٣)].

ولم أجد – فيما اطلعت عليه – من أشار إلى هذه اللفتة اللطيفة من فارق في الدلالة على التقدير الأخير غير أبي السعود. والله أعلم بمراد كلامه.

وفي قوله – سبحانه –: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام/ ٢٢، ٢٣].

يخبر الله – عز وجل– عن مآل أهل الشرك يوم القيامة، وسؤاله توبيخا لهم (أين شركاؤكم الذين زعمتموهم؟)، فلم تكن فتنتهم إلا جوابا مستمرين به على الكذب: (والله ربنا ما كنا مشركين) [(٤)].

في قوله (ربنا) وجهان تبعا لقراءتها[(٥)]:

---

(١) السابق نفسه.

(٢) مفاتيح الغيب للرازي ٨٦/١٠.

(٣) انظر: أبا السعود ٢٨٠/٢.

(٤) انظر: نظم الدرر للبقاعي ٨٠/٧، ٨١، تيسير الكريم الرحمن للسعدى ص: ٢٥٢.

(٥) انظر: أبا السعود ٢٨/٣.

الأول: أن تكون مجرورة نعتا لاسم الجلالة قبلها، وهو مجرور على التعظيم بالقسم، فقد وصفوا الله – تعالى – في جوابهم بربوبيته لهم قصدا إلى المبالغة في التبرؤ من الإشراك في الدنيا[1]، فكأنهم لم يقنعوا بمجرد الكذب حتى أقسموا، ولا بمجرد القسم حتى ذكروا الاسم الجامع (الله) والوصف المحسِّن (ربنا) [2].

الثاني: أن تكون منصوبة على النداء، ينادون الله إظهارا لكمال الضراعة والابتهال في استدعاء قبول المعذرة من الله – عز وجل –، ففيه معنى الخضوع والتضرع حين لا ينفعان[3].

وفي قول الله – تبارك اسمه-: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٤٢﴾ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [الأنعام/ ١٤٢، ١٤٣].

يحتمل نصب (ثمانية) في تركيب الآية وجهين:

الوجه الأول: أن تكون بدلا من (حمولة وفرشا) في قوله (ومن الأنعام حمولة وفرشا)، وهما بدورهما معطوفان على مفعول (أنشأ) [4] في الآية السابقة في قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ ﴾ [الأنعام/١٤١].

فكأن التقدير: وهو الذي أنشأ جناتٍ هذا تفصيلها، وأنشأ من الأنعام ما يُحمل عليه الأثقال وما يُفرش للذبح، أو ما يُفرش المصنوع من شعره وصوفه ووبره[5]. فكأنه قيل: أنشأ من الأنعام حمولة وفرشا ثمانية أزواج.

فالمعنى: أن الله – تعالى – بعد أن ذكر في الآيات السابقات تصرف المشركين في ملك الله بالتحريم والتحليل وفقا لأهوائهم وافتراءً عليه شرع – سبحانه – في ذكر نعمه عليهم في الحروث والأنعام مع تفصيلهما[6]، ففصل الحروث وأنواعها، وفصل الأنعام وأنواعها.

---

[1] أبي السعود ٢٨/٣.

[2] نظم الدرر للبقاعي ٨١/٧.

[3] الكشف لمكي ٤٢٧/١.

[4] أبي السعود ١٣٢/٣.

[5] السابق ١٣١/٣، ١٣٢.

[6] انظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدى ص: ٢٧٩.



الوجه الثاني: أن تكون (ثمانية) مفعولا به لـــ (كلوا) في قوله (كلوا مما رزقكم الله)، وما بينهما من قوله (ولا تتبعوا خطوات...) اعتراض أو حال[١]، فكأن التقدير: كلوا مما رزقكم الله ثمانية أزواج.

وقد ردّ أبو السعود هذا الوجه لما يلزم عنه من المعنى؛ فإن كون (ثمانية) مفعولا لـــ (كلوا) يأباه جزالة النظم الكريم لظهور أنه مسوق لتوضيح حال الأنعام بتفصيلها أولا إلى حمولة وفرش، ثم بتفصيلها ثانيا إلى ثمانية أزواج حاصلة من تفصيل الأولى إلى الإبل والبقر، وتفصيل الثانية إلى الضأن والمعز، ثم تفصيل كل من الأقسام الأربعة إلى الذكر والأنثى، كل ذلك لتحرير المواد التي تقوّلوا فيها على الله سبحانه[٢].

فهذا المعنى الذى فصله أبو السعود يتأتى على وجه إبدال (ثمانية) من الحمولة والفرش في سياقٍ من اتصال المعنى بالآيات قبله، ووضع تفصيل الأنعام في مقابل تفصيل الجنات كما سبق. أما جعل (ثمانية) مفعولا (لكلوا) فليس على ذلك. وأحسب أبا السعود مصيبا فيما مال إليه.

وفي قوله – سبحانه – ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۢۖ بَلۡ ضَلُّواْ عَنۡهُمۡۚ وَذَٰلِكَ إِفۡكُهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ﴾ [الأحقاف/٢٨].

يحتمل نصب (قربانا) و (آلهة) من حيث التركيب وجهين:

الأول: أن تنتصب (قربانا) حالا، و (آلهة) مفعولا ثانيا لـــ (اتخذوا)، ومفعوله الأول ضمير محذوف عائد إلى الموصول، والتقدير: فهلا نصرهم وخلصهم من العذاب الذين اتخذوهم آلهة حال كونها متقرَّبا بها إلى الله تعالى عن شركهم؛ حيث كانوا يقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى[٣]. والقربان هو ما يتقرب به إلى الله تعالى[٤].

الثاني: أن تنتصب (قربانا) مفعولا ثانيا و (آلهة) بدلا منه. ولم يسوغ أبو السعود هذا الوجه لفساد معناه؛ "وذلك لأن البدل وإن كان هو المقصود لكنه لابد في غير بدل الغلط من صحة المعنى بدونه، ولا ريب في أن قولنا: اتخذوهم من دون الله قربانا – أي: متقرَّبا بهم – مما لا

---

(١) حال من (ما) في (مما رزقكم) بمعنى: مختلفة أو متعددة. انظر: أبا السعود ٣٢/٣.

(٢) أبي السعود ١٣٢/٣، ١٣٣.

(٣) أبي السعود ١٣٦/٦.

(٤) السابق نفسه. وانظر: اللباب لابن عادل ٤١١/١٧.



صحة له قطعا؛ لأنه – تعالى – متقرَّب إليه لا متقرَّب به، فلا يصح أنهم اتخذوهم قربانا متجاوزين الله في ذلك"[١].

فالقربان اسم لما يتقرب به إلى الإله، فلو جعل مفعولا ثانيا، و (آلهة) بدلا منه لزم أن يكون الشيء المتقرب به آلهة، وأن يفرض أنه غير الآلهة – يعنى أن الشيء الذي يتخذ للتقرب يشمل أنواعا من بينها الآلهة–، وإنما القربان شيء يتقرب به إلى الآلهة، فهو شيء غيرها، فلا يصح أن تكون الآلهة من أفراد القربان، ولا جنسا من أجناسه[٢].

[١] أبي السعود ١٣٦/٦.

[٢] انظر: الدر المصون للسمين ٦٧٧/٩. وقد تصرفت في النص بشيء من الشرح و التفصيل لتقريب المعنى كما أراده السمين رحمه الله.

العامل الثاني: تعدد احتمالات توجيه المحل الإعرابي للجمل:

في العامل السابق كان الحديث عن مفردات يتعدد توجيهها داخل التركيب بما يؤثر على المعنى سلبا وإيجابا؛ فقد يفسد المعنى على أحد وجوه الإعراب الجائزة تركيبا، فيُحظر من حيث الدلالة وإن جاز من حيث القاعدة.

أما هذا العامل فالحديث فيه عن جمل تامة تشتمل على ركني الإسناد اللازمين لبناء الجمل: اسمية وفعلية[١].

فلما حلت الجملة محل المفرد أعربت بإعرابه، وأخذت علامته محلا، بل إنها صارت أكثر حرية من المفرد في احتمالات التوجيه لإطلاقها من قيد ظهور علامة الإعراب، وكان لكل محل إعرابي تحله الجملة أثره على المعنى، مما حدا بأبي السعود إلى المفاضلة بين الأوجه والتنبيه على معانيها، وعلى ما قد يفسد المعنى منها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنني سأدخل ضمن إطار البحث هنا الجمل التي لا محل لها من الإعراب كجملة الاستئناف مثلا؛ فقد يتعدد توجيه موقع الجملة بين أن يكون لها محل على أية وظيفة نحوية، وبين ألا يكون لها محل كأن تكون استئنافا، وقد ذهبت الباحثة ذلك المذهب لأن الاهتمام منصبٌّ على جانب الدلالة وتغير المعنى، فلا يضر الترخص في التقسيم لتتم الفائدة.

فمن الجمل التي تعدد موقعها واختلف المعنى تبعا لكل موقع جملة (كلما جاءهم رسول) من قوله – عز وجل-: ﴿ لَقَدۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ رُسُلٗاۖ كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُهُمۡ فَرِيقٗا كَذَّبُواْ وَفَرِيقٗا يَقۡتُلُونَ ﴾ [المائدة/٧٠].

جملة (كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم) جملة شرطية جوابها محذوف تقديره: (عَصَوْه وعَادَوْه) [٢]، وموقع هذه الشرطية يحتمل وجهين:

---

[١] يرجع للمبحث الثاني من الفصل الثاني في البحث، وهو الخاص بـ (تعدد التوجيه النحوي بالنظر إلى الموقع الإعرابي) فقد فصلت القول فيه عن الجملة وإعرابها، فليرجع إليه ص: ٣٠١.

[٢] أبي السعود ٥١٦/٢. وقد دلّ على جملة الجواب المحذوفة قوله: (فريقا كذبوا وفريقا يقتلون)، فقد ناب عن الجواب. انظر: الكشاف للزمخشري ٤٩/٢.

الوجه الأول: أن تكون استئنافية لا محل لها من الإعراب، وقعت جوابا عن سؤالٍ نشأ من الإخبار بأخذ الميثاق وإرسال الرسل، كأنه قيل: فما فعلوا بالرسل؛ فقيل: كلما جاءهم رسول من أولئك الرسل بما لا تحبه أنفسهم المنهمكة في الغي والفساد عصوه وعادوه[1].

فالمعنى على هذا الوجه واضح، فالجملة استئناف بُيِّن به حالهم مع المرسلين إليهم.

الوجه الثاني: أن تكون في محل نصب صفة لـــ (رسلا) [2]، والعائد إلى الموصوف محذوف، أي: كلما جاءهم رسول منهم[3].

هذا هو ما أطبق عليه جمهور المعربين والمفسرين في توجيه محل جملة (كلما جاءهم)، وقد ردّه أبو السعود لأن المقام لا يساعده، فالمعنى على هذا الوجه، أن الله – تعالى – أرسل إليهم رسلا موصوفين بكون كل منهم عرضة للتكذيب والقتل، فإن ذلك هو مقتضى جعل الجملة صفة[4].

ولا ريب في أن ما سيق له النظم إنما هو بيان أنهم جعلوا كل من جاءهم من رسل الله عرضة للقتل أو التكذيب حسبما يفيده جعلها استئنافا على أبلغ وجه وآكده، لا بيان أنه تعالى أرسل إليهم رسلا موصوفين بهذه الصفة[5].

وكذلك جملة (عفا الله عنها) من قوله – سبحانه-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَا ﴾ [المائدة/١٠١].

فجملة (عفا الله عنها) تحتمل توجيهين إعرابيين:

التوجيه الأول: أن تكون استئنافا لا محل له من الإعراب[6]، استؤنف بها لبيان أن نهيهم عن السؤال لم يكن لمجرد صيانتهم عن المساءة، بل لأنه في نفسه معصية مستتبعة للمؤاخذة وقد

---

(١) أبي السعود ٥١٦/٢.

(٢) أبي السعود ٥١٦/٢. وانظر: الكشاف للزمخشري ٤٩/٢، أنوار التنزيل للبيضاوي ٣٥٤/١.

(٣) الكشاف للزمخشري ٤٩/٢، أنوار التنزيل للبيضاوي ٣٥٤/١.

(٤) أبي السعود ٥١٦/٢، ٥١٧.

(٥) السابق ٥١٧/٢.

(٦) أبي السعود ٥٥٤/٢.

عفا الله عنها، وفيه من حثهم على الجد في الانتهاء عنها ما لا يخفى[١]. وعليه، فإن الضمير في (عنها) يعود على المسألة المدلول عليها بقوله (لا تسألوا) [٢].

فالمعنى: عفا الله – تعالى – عن مسائلكم السالفة حيث لم يفرض عليكم الحج في كل عام جزاءً بمسألتكم[٣].

التوجيه الثاني: أن تكون في محل الجر صفة لـــ (أشياء)، على أن يكون الضمير في (عنها) للأشياء لا للمسألة[٤].

والمعنى: لا تسألوا عن أشياء عفا الله عنها ولم يكلفكم إياها[٥]. وقد ردّ أبو السعود هذا الوجه لأنه – من حيث المعنى – يقتضي أمرين:

الأمر الأول: أن يكون الحج[٦] قد فرض أولا في كل عام ثم نسخ بطريق العفو، وأن يكون ذلك معلوما للمخاطبين؛ وذلك لأن حق الوصف أن يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله وصفا له، وكلاهما ضروري الانتفاء قطعا[٧]؛ فلم يفرض الحج كل عام ولم ينسخ عفوا، ولا كان اتصاف الأشياء بالعفو عنها معلوما عند المخاطبين ثبوته لها.

والأمر الثاني: أن جعل الجملة صفة للأشياء يستدعى اختصاص النهي بمسألة الحج ونحوها إن سلم وقوعها، مع أن النظم الكريم صريح في أنه مسوق للنهي عن السؤال عن الأشياء التي يسوؤهم إبداؤها[٨].

وجملة (تحسبونهما) من قوله – عز وجل-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ

---

[١] انظر: أبا السعود ٢/٥٥٤، الدر للسمين ٤/٤٤٢.

[٢] السابق نفسه.

[٣] السابق نفسه.

[٤] انظر: السابق نفسه، الدر للسمين ٤/٤٤٢، اللباب لابن عادل ٧/٥٤٧.

[٥] أبي السعود ٢/٥٥٤.

[٦] حيث روي أن الآية نزلت عند سؤال أقوام رسول الله ﷺ عن قوله: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ ﴾ [آل عمران/٩٧]، قالوا: يا رسول الله في كل عام؟ فسكت، فكرروا السؤال، فقال: لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم انظر: أسباب النزول للسيوطي ص:١١١.

[٧] انظر: أبا السعود ٢/٥٥٤.

[٨] السابق نفسه.



غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [المائدة/١٠٦].

تحتمل جملة (تحبسونهما) وجهين في الإعراب:

الوجه الأول: أن تكون استئنافية لا محل لها من الإعراب[١]، وقعت جوابا عما نشأ من اشتراط العدالة في الشاهدين، كأنه قيل: فكيف نعمل إن ارتبنا في الشاهدَيْن؛ فقيل: تحبسونهما وتصبرونهما للتحليف من بعد الصلاة[٢]. هذا هو المعنى على جعلها استئنافا.

الوجه الثاني: أن تكون في محل الرفع صفة لــ (آخران)، على أن تكون جملة الشرط وجوابه في قوله (إن أنتم ضربتم) اعتراضا بين الموصوف وصفته، فمآل المعنى على جعلها صفة لــ (آخران): أو آخران شأنهما الحبس والتحليف[٣]، فوصف الشاهدين الآخرين بالحبس والإقسام.

وقد اعترض أبو السعود على هذا الوجه، "لأنه يقتضي اختصاص الحبس بالآخرَيْن مع شموله للشاهدين الأولين قطعا، على أن اعتبار اتصافهما بذلك يأباه مقام الأمر بإشهادهما؛ إذ مآله: فآخران شأنهما الحبس والتحليف"[٤].

ويُضعِّف وجه كونها صفة – أيضا – طول الفصل بين الموصوف وصفته، فقد فصل بينهما بجملة الشرط وجوابه[٥]: (إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابتكم مصيبة الموت)، ذلك الذي حدا ببعض المفسرين إلى جعل وجه الاستئناف أوفق لقواعد الصناعة[٦].

---

[١] أبي السعود ٢/٥٦٠. وانظر: الكشاف للزمخشري ٢/٧١.

[٢] السابق نفسه. وانظر: روح المعاني للألوسي ٧/٤٨.

[٣] أبي السعود ٢/٥٦٠. وانظر: روح المعاني للألوسي ٧/٤٨، ٤٩.

[٤] أبي السعود ٢/٥٦٠.

[٥] وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره: فليشهد آخران، أو فاستشهدوا آخرين، أو فالشاهدان آخران، والأنسب أن يقدر عين ما سبق، أي: فآخران، على معنى: شهادة بينكم شهادة آخرين، أو فأن يشهد آخران. أبي السعود ٢/٥٦٠.

[٦] انظر: اللباب لابن عادل ٧/٥٧٠.



وكذلك جملة (مكنَّاهم) من قوله – تبارك اسمه –:﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [الأنعام/٦].

يحتمل موقع جملة (مكناهم) وجهين:

الوجه الأول: أن تكون استئنافا بيانيا[١]، جيء به لبيان كيفية الإهلاك وتفصيل مباديه، مبنيا على سؤال نشأ من صدر الكلام، كأنه قيل: كيف كان ذلك[٢]؛ أو ما كان حالهم؛[٣] فقيل: مكناهم.

وعليه، فالجملة استئناف مبين كيفية إهلاك الله – تعالى – الأمم السابقة، حيث مكن لهم من الأموال والبنين والرفاهية، وأرسل السماء عليهم فمتعهم بصنوف الزروع والثمار، فلم يشكروا وكذبوا فأهلكهم بذنوبهم[٤].

الوجه الثاني: أن تكون في محل الجر صفة لــ (قرن)، فهي نكرة، والنكرة تفتقر إلى مخصص، فإذا وليها ما يصلح مخصصا لها تَعيَّن وصفيته لها[٥]، ولذلك فضل بعضهم هذا الوجه وجعله أَلْيَق من جعلها استئنافيا[٦].

والضمير في (مكناهم) عائد على (قرن) باعتبار معناه، ومعناه جمع[٧].

وهذا عند أبي السعود ضعيف من جهتين:

الأولى: فساد معناه؛ فالمعنى على جعل (مكناهم) صفة (قرن): ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن موصوفين بكذا وكذا وبإهلاكنا إياهم بذنوبهم، وهذا بيِّن الفساد[٨]؛ لأنه يفضي إلى جعل مضمون جملة (مكناهم) وما عطف عليها من الجمل التالية: (وأرسلنا)، (وجعلنا)،

---

[١] روح المعاني للألوسي ٩٤/٧. وانظر: أبا السعود ١٣/٣.

[٢] أبي السعود ١٣/٣.

[٣] البحر لأبي حيان ٨٠/٤: وانظر: الدر للسمين ٥٣٦/٤.

[٤] انظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدى ص:٢٤٩.

[٥] انظر: الدر للسمين ٥٣٦/٤، اللباب لابن عادل ٢٩/٨.

[٦] انظر: السابق نفسه.

[٧] انظر: التبيان للعكبري ٣٣٨/١.

[٨] أبي السعود ١٤/٣. وانظر: روح المعاني للألوسي ٩٤/٧.



(فأهلكناهم)، يفضي إلى جعلها أمرا مفروغا عنه غير مقصود بسياق النظم، فضلا عن تأديته – بمعناه السابق – إلى اختلال النظم الكريم[١].

أما وجه الاستئناف ففيه قصد إلى بيان كيفية إهلاك هذه الأمم المعبَّر عنها بلفظ القرن، عن طريق تلك الجمل المتعاطفة.

الجهة الثانية لضعف وجه الصفة عند أبي السعود أن التنوين في (قرنٍ) تنوين تفخيمي مُغنٍ للنكرة عن استدعاء الصفة، وعليه، لا تفتقر (قرن) – وهي نكرة – إلى ما يخصصها[٢].

وكذلك جملة (ولا يفلح الساحرون) من قوله – جل ذكره–: ﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَـٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّـٰحِرُونَ ﴾ [يونس/٧٧].

تحتمل جملة (ولا يفلح الساحرون) وجهين:

الوجه الأول: أن تكون في محل النصب حالا من ضمير المخاطبين في (جاءكم)، والرابط لجملة الحال هو الواو بلا ضمير[٣]، والمعنى: قال لهم موسى أتقولون للحق أنه سحر والحال أنه لا يفلح فاعله، أي: لا يظفر بمطلوب ولا ينجو من مكروه، فكيف يمكن صدوره من مثلي من المؤيدين من عند الله العزيز الحكيم[٤].

وعليه، فإن جملة (ولا يفلح الساحرون) من تمام كلام موسى – عليه السلام – للدلالة على أنه ليس بسحر، فإنه لو كان سحرا لاضمحلّ ولم يُبْطِل سحر السحرة[٥].

الوجه الثاني: أن تكون في محل النصب، فتكون من تمام مقول قول سحرة فرعون لموسى[٦]، وعليه، فيكون جملة قوله: (أسحر هذا ولا يفلح الساحرون) حكاية من موسى – عليه

---

[١] أبي السعود ٣/١٤.

[٢] السابق ٣/١٤.

[٣] أبي السعود ٣/٥٣١.

[٤] السابق نفسه.

[٥] أنوار التنزيل للبيضاوي ١/٥٦٥.

[٦] انظر: أبا السعود ٣/٥٣١.

السلام – لكلام السحرة[1]، كأنهم قالوا لموسى وهارون: أجئتما السحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون[2].

فاختلاف المعنى على الوجهين ظاهر جليّ، وقد ردّ أبو السعود ثاني الوجهين لأن النظم الكريم لا يساعده واستدل بأدلة ثلاثة:

أولها: أن ما قالوه ردًّا على موسى – عليه السلام – هو الحكم بأن ما جاء به سحر[3]، من غير أن يكون فيه دلالة على ما تعسف فيه من المعنى بجعل (ولا يفلح الساحرون) من تمام قولهم، فصرف جوابه – عليه السلام – عن صريح ما خاطبوه به إلى ما لا يفهم منه أصلا مما يجب تنزيه النظم التنزيلي عن أمثاله[4].

وأزعم أن أبا السعود أصاب صوابا في إدراك تلك اللطيفة الدقيقة، فليس منطقيا أن يقولوا لموسى – عليه السلام – إن ما جئت به سحر مبين، فيرد عليهم حاكيا م قولتهم التي قالوها بزيادة عليها لم تذكر على لسانهم في الآية قبلها، فأحسب – والله أعلى وأعلم بمراده – أن المعنى على هذا الوجه فيه ركاكة.

ثانيها: أن التعرض لعدم إفلاح السحرة على الإطلاق من وظائف من يتمسك بالحق المبين[5].

ثالثها: أن قوله – تعالى-: ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[6] مسوق لبيان أنه – عليه السلام – ألقمهم الحجر فانقطعوا عن الإتيان بكلام له تعلق بكلامه – عليه السلام–، فضلا عن الجواب الصحيح[7].

---

(1) انظر: الكشاف للزمخشري ٣٧٦/٢.

(2) أبي السعود ٥٣١/٣. وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٧٦/٢، أنوار التنزيل للبيضاوي ٥٦٥/١.

(3) حيث قالوا لموسى – عليه السلام – بعد رؤية الآيات: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَسِحۡرٌ مُّبِينٌ ﴾ [يونس/٧٦].

(4) أبي السعود ٥٣١/٣.

(5) السابق نفسه.

(6) يونس/٧٨.

(7) أبي السعود ٥٣١/٣.

وجملة (يرزقكم) من قوله – جل ذكره–: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴾ [فاطر/٣].

تحتمل جملة (يرزقكم) من حيث التركيب أربعة أوجه، ردّها أبو السعود كلها إلا واحدا لما يترتب عليها من دلالات غير سائغة[١].

الوجه الأول: أن تكون جملة (يرزقكم) كلاما مبتدأً لا محل له من الإعراب، داخلاً في حيز النفي والإنكار[٢].

والمعنى: لما كان الاستفهام في قوله: (هل من خالق غير الله؟) غرضه النفي والإنكار، كان الجواب قطعا: لا، بل هو الخالق، ثم ابتدأ الله منبها على نعمه بقوله: يرزقكم وحده من السماء والأرض بالمطر والنبات، فدل على أنه هو الرازق وحده، وختم بتقرير توحيده تعالى بقوله: (لا إله إلا هو) [٣].

الوجه الثاني: أن تكون صفة أخرى[٤] لـــ (خالق) مرفوعة المحل أو مجرورته إتباعا لموضع أو لفظ (خالق) [٥].

ومعنى هذا الوجه نفي وجود خالق موصوف بوصفَيْ المغايرة والرَّازِقِيَّة معاً من غير تعرض لنفي وجود ما اتصف بالمغايرة فقط[٦]، مع أنه هو المراد، فلم يتعرض لنفي مجرد وجود خالق غير الله بأي صفة كان.

الوجه الثالث والرابع: أن تكون في محل رفع خبر المبتدأ (من خالق)، وأن تكون جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب تفسيرًا لـــ (يرزقكم) المضمر الرافع لـــ (خالق) على الفاعلية، أي: هل يرزقكم من خالق[٧].

---

[١] انظر: أبا السعود ٤٦٤/٥.

[٢] السابق نفسه.

[٣] نظم الدرر للبقاعي ٩/١٦.

[٤] الصفة الأولى (غير الله) صفة لـــ (خالق) على الموضع: أبي السعود ٤٦٤/٥.

[٥] أبي السعود ٤٦٤/٥. وانظر: الكشاف للزمخشري ٦٢١/٣.

[٦] السابق نفسه.

[٧] السابق نفسه. وانظر: الكشاف للزمخشري ٦٢١/٣.



ومعناهما نفي رازقِيَّة خالق مغاير لله –تعالى– من غير تعرض لنفي وجوده رأسًا مع أنه هو المراد حتما[1]، كما سبق بيانه على الوجه الأول؛ "ألا يُرى إلى قوله تعالى: **(لا إله إلا هو)** فإنه استئناف مسوق لتقرير النفي المستفاد منه قصدا، وجار مجرى الجواب عما يوهمه الاستفهام صورة، فحيث كان هذا ناطقا بنفي الوجود، تعيَّن أن يكون أيضا كذلك قطعا"[2].

---

(1) السابق نفسه.

(2) السابق نفسه.



العامل الثالث: تحديد ركْنَي الإسناد في الجملة الاسمية:

في اللغة العربية نمطان للجملة تتفرع عنهما كل الأنماط الأخرى[١]، هذان النمطان هما:

- الجملة الاسمية.
- الجملة الفعلية.

وفي كل من هذين النمطين يوجب التقعيد النحوي وجود ركنين رئيسين هما:

المسند والمسند إليه؛ المسند إليه هو المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، والمسند هو الخبر في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية[٢].

وينظر النحاة إلى المسند والمسند إليه على أنهما عماد الجملة، ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح (العُمَد) [٣]، "لأنها اللوازم للجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها"[٤].

وعليه، فإن أقل قدر من الكلام المفيد يتم بعنصري الإسناد، وما سواهما زيادة قد تكون ضرورية وقد يستغنى عنها، ولكنها لا تبني جملة في الأساس من حيث هي[٥].

وإذن يمكن القول إن فائدة الجملة أو معناها يكمن في تعليق الكلام بعضه ببعض؛ فإن المتكلم والمستمع كليهما يتفقان في معرفة المفردات اللغوية، ويتفقان أيضا في معرفة طريقة تأليف هذه المفردات وتركيبها داخل جملة ما[٦].

فإن جملة مثل: (عليٌّ مؤدب) لابد أن يكون المستمع عارفا مفرداتها، ونمط تركيبها، ولكن الجديد الذي لم يكن يعرفه هو الفائدة التي حصلت من إسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى، أي: إسناد الأدب المستفاد من (مؤدب) إلى (عليّ) [٧].

---

[١] انظر: بناء الجملة الاسمية للدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار الثقافة العربية، ط/٢، ٢٠٠١م، ص: ٦، وبناء الجملة العربية له أيضا، دار غريب، ٢٠٠٣، ص:٣٧.

[٢] بناء الجملة الاسمية للدكتور حماسة ص:٦. وانظر بناء الجملة العربية له أيضا ص:٣٣، ٣٤.

[٣] بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة ص:٣٤.

[٤] شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١.

[٥] بناء الجملة العربية للدكتور حماسة ص:٣٥.

[٦] انظر: بناء الجملة الاسمية للدكتور حماسة ص:٤.

[٧] انظر: السابق ص:٥.

وقد عرّفوا الإسناد بأنه رابطة، أي حكم بأحد الطرفين على الآخر، أو هو أن يُخبر بكلمة أو أكثر عن أخرى[1].

"والجملة الاسمية – وهي المعنيّة هنا – تتألف من جزئين أساسيين يرتبط كل منهما بالآخر بحيث يؤديان معًا معنًى يحسن السكوت عليه، وكل جزء منهما لابد أن يكون مرفوعا، أو في محل رفع، وهذان الجزءان هما: المبتدأ والخبر"[2].

وعليه، فقد تحصّل مما سبق أن الإسناد لابد له من طرفين، "فلا يمكن أن يكون إسناد في كلمة واحدة، ولا بين فعلين، أو بين فعل وحرف، أو بين اسم وحرف، أو بين حرفين، لكن الاسمين يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه، وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه، وإذن لابد من وجود الاسم في كل جملة مفيدة"[3].

فالاسم يختص دون الفعل بصلاحيته أن يكون مسندا إليه، أما الفعل فلا يسند إليه[4]، "وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة، ولابد له من طرفين: مسند و مسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندا ومسندا إليه، والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما"[5].

فالأسماء هي المحدَّث عنها، وتصلح أيضا أن تكون محدَّثًا بها. أما الفعل فلا يكون إلا محدثا به[6].

هذه الصلاحية التي اختص بها الاسم فصلح أن يكون مسندا ومسندا إليه أدت إلى اختلاف توجيه الجملة الاسمية الواحدة عن طريق المبادلة بين ركني الإسناد تارة؛ فيجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأً، وعن طريق الاختلاف في تحديد الخبر تارة أخرى، وعلى كلا النوعين يترتب اختلاف المعنى المنبثق عن كل وجه لكون مناط الإخبار والفائدة مختلفا، فاختلاف الخبر يعني اختلاف الحكم المراد إفادته.

---

(1) انظر: شرح الرضي على الكافية ٣١/١، السابق ص:١٥.

(2) بناء الجملة الاسمية للدكتور حماسة ص: ٢٣.

(3) بناء الجملة العربية للدكتور حماسة ص:٣٦.

(4) شرح الرضي على الكافية ٢٩/١.

(5) السابق ٣٣/١.

(6) انظر: بناء الجملة العربية للدكتور حماسة ص:٣٦.

وقد أحسن أبو السعود – رحمه الله – إدراك تلك اللطيفة مفصِّلا المعني المترتب على كل وجه، مرجِّحا الوجه الأكمل إفادة والأجزل معنى وإن خالف قواعد الصنعة النحوية، وَرَدَ ذلك في نماذج عدة من تفسير أبي السعود منها قوله – تعالى شأنه–: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة/٨].

ذكر أبو السعود في جملة (ومِنَ الناس مَنْ يقول) وجهين:

الوجه الأول: أن يكون شبه الجملة (من الناس) في محل رفع مبتدأ باعتبار مضمونه، أو نعت لمبتدأ، و (مَن) في قوله (من يقول) في محل الرفع خبرا عن المبتدأ، والمعنى: بعض الناس الذي يقول، أو بعضٌ أو فريقٌ من الناس الذي يقول آمنا بالله وباليوم الآخر، وهو كقوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾ [الأحزاب/٢٣]، على أن يكون مناط الإفادة المقصود بالأصالة اتصافهم بما في حيز الصلة أو الصفة[١]، وما يتعلق به من الصفات جميعا[٢].

الوجه الثاني: أن يكون (مِن الناس) خبرا مقدما، و (مَن يقول) مبتدأ مؤخرًا، على المبادلة بين ركني الإسناد، ولم يستسغ أبو السعود هذا الوجه لأن المعنى سيصير: مَنْ يقول آمنا... مِنَ الناس، قال رحمه الله: "وأما جعل الظرف خبرا كما هو الشائع في موارد الاستعمال فيأباه جزالة المعنى، لأن كونهم من الناس ظاهر، فالإخبار به عار عن الفائدة، بل لأن خبرية الظرف تستدعى أن يكون اتصاف هؤلاء بتلك الصفات القبيحة المفصلة في ثلاث عشرة آية عنوانا للموضوع مفروغا عنه، غيرَ مقصود بالذات، ويكون مناط الإفادة كونهم من أولئك المذكورين، ولا ريب لأحد في أنه يجب حمل النظم الجليل على أجزل المعاني وأكملها"[٣].

ومثله قوله – جل ذكره– ﴿ هُوَ ٱلَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عمران/٧].

ذكر أبو السعود وجهين[٤] في جملة (منه آيات محكمات):

---

[١] يعنى جملة (يقول آمنا...) إذا جعلت (من) موصولة فهي صلتها، وإذا جعلت موصوفة فهي صفتها.

[٢] انظر: أبا السعود ٩٣/١.

[٣] أبي السعود ٩٣/١ بتصرف.

[٤] زاد أبو السعود وجها ثالثا ليس المقام مناسبًا لذكره. انظر: أبا السعود ١٢/٢.



الوجه الأول: أن يكون (منه) في محل رفع خبر مقدم، و (آيات) مبتدأ مؤخر[1]، والمعنى يؤول إلى الإخبار عن الآيات المحكمات بأنها من الكتاب.

الوجه الثاني: أن يكون (منه) مبتدأ، أي: بعضٌ منه، و (آيات) خبره على عكس الوجه الأول[2]، والمعنى: بعض من الكتاب آيات محكمات وأخر متشابهات.

قال أبو السعود: "والأول أوفق بقواعد الصناعة، والثاني أدخل في جزالة المعنى إذ المقصود الأصلي انقسام الكتاب إلى القسمين المعهودين لا كونهما من الكتاب"[3].

وفي قوله – سبحانه –: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾ [المائدة/٨٢].

الفعل (لتجدن) مما يتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقد ذكر أبو السعود في مفعوليه وجهين[4]:

الوجه الأول: أن يكون المفعول الأول (أشد الناس)، والثاني (اليهود) وما عطف عليه[5].

الوجه الثاني: عكس الوجه السابق لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، فالتقدير: اليهود والذين أشركوا أشد الناس عداوة للمؤمنين[6]، على أن يكون في الآية تقديم وتأخير.

وقد ذهب أبو السعود إلى أن هذا الوجه بمعزل من الدلالة على المقصود من الآية؛ إذ معناه هو بيان كون الطائفتين أشد الناس عداوة للمؤمنين، لا كون أشدهم عداوة لهم الطائفتين المذكورتين، "كيف لا؟ والإفادة في الصورة الثانية أتم وأكمل مع خلوها عن تعسف التقديم والتأخير، إذ المعنى: أنك إن قصدت أن تعرف مَنْ أ شد الناس عداوة للمؤمنين وتتبعت أحوال

---

(١) أبي السعود ٢/١١.

(٢) السابق ٢/١٢.

(٣) السابق نفسه.

(٤) تكرر مثل ذلك الشاهد فاختلف تحديد أبي السعود للمفعولين الأول والثاني للفعل (جعل) لكون أصلهما المبتدأ والخبر، فأولهما يكون الأول وثانيهما يكون الثاني، جاء ذلك في قوله: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ وقوله: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ [البقرة/٣٠]، وقد عالجت تلك الآية تحت عنوان (ما خالف فيه أبو السعود الجمهور) فليرجع إليه في المبحث الرابع من الفصل الأول من البحث ص: ١٠٣.

(٥) أبي السعود ٢/٥٢٧.

(٦) انظر: اسابق ٢/٥٢٧ حاشية المحقق.



الطوائف طُرًّا وأحطت بما لديها خُبْرا، وبالغت في تعرف أحوالهم الظاهرة والباطنة، وسعيت في تطلُّب ما عندهم من الأمور البارزة والكامنة، لتجدن الأشد تَبْنِك الطائفتين"[1].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ۝ لِأَيِّ يَوۡمٍ أُجِّلَتۡ ۝ لِيَوۡمِ ٱلۡفَصۡلِ ۝ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ﴾ [المرسلات/١١-١٤].

ما في قوله (وما أدراك) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و (أدراك) خبره[2]، و (ما يوم الفصل) جملة اسمية من مبتدأ وخبر في محل نصب المفعول الثاني لـــ (أدراك) [3]، أَيْ: أيُّ شيء أدراك ما هو؟[4]

وقد اختار أبو السعود أن يكون ركنا الإسناد في جملة (ما يوم الفصل) على عكس المعهود في إعرابها لمعنى بلاغي، قال: "(ما) خبر، و (يوم الفصل) مبتدأ، لا بالعكس كما اختاره سيبويه، لأن محط الفائدة بيان كون يوم الفصل أمرا بديعا لا يُقادَر قَدْره ولا يُكْتَنه كُنْهُه كما يفيده خبرية (ما)، لا بيان كون أمر بديع من الأمور يوم الفصل كما يفيده عكسه"[5].

ومثله تماما قوله – جل ذكره-: ﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴾ [القارعة/١، ٢].

فإن جملة (ما القارعة) خبر للمبتدأ قبلها، واختار أبو السعود أن تكون (ما) خبرًا مقدمًا، و (القارعة) مبتدأ مؤخرًا لا بالعكس[6]، "لِمَا مرّ غير مرة من أن محطّ الفائدة هو الخبر لا المبتدأ، ولا ريب في أن مدار إفادة الهول والفخامة ههنا هو كلمة (ما) لا (القارعة)، أَيْ: أيُّ شيء عجيب هي في الفخامة والفظاعة، وقد وضع الظاهر موضع الضمير تأكيدا للتهويل، وقوله: (وما أدراك ما القارعة) تأكيد لهولها وفظاعتها ببيان خروجها عن دائرة علوم الخلق على معنى أن عظم شأنها ومدى شدتها بحيث لا تكاد تناله دراية أحد حتى يدريك بها"[7].

---

(١) أبي السعود ٥٢٨/٢.

(٢) انظر: أبا السعود ٤٤٩/٦.

(٣) إعراب القرآن الكريم للقاضي ص:١١٥٨.

(٤) أبي السعود ٤٤٩/٦.

(٥) السابق نفسه.

(٦) انظر: أبا السعود ٥٨٠/٦.

(٧) السابق ٥٨٠/٦، ٥٨١. وقد ذهب أبو السعود المذهب ذاته في كل ما جاء على نسق آية المرسلات والقارعة. كما في قوله: ﴿ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة/٢]، انظر: أبا السعود ٣٨٦/٦، وقوله: ﴿ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الانفطار/١٨]، انظر: أبا السعود ٤٩٧/٦.



العامل الرابع: تغير مواضع الوقف والابتداء:

إن الغاية التي يسعى إليها الناظر في أيّ نص هي فهم النص، ووسيلته إلى ذلك هي النظر والسعي الدائم وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية[١] ليرى أيّ المعاني المتعددة لهذا المبني هو المقصود، ومن هنا يكون التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة[٢].

فالقرائن اللفظية هي العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والتنغيم، ويزاد في النص القرآني الوقف والابتداء، والمناسبة أو التناسب بين الألفاظ والمعاني، والاحتكام إلى متشابه النظم ومتشابه المعنى باعتبار القرآن نصا واحدا يفسر بعضه بعضا[٣].

إذن الوقف والابتداء واحد من القرائن اللفظية المعينة على فهم النص القرآني والتمييز بين الدلالات التي يجوز حمل النظم القرآني عليها، والتي لا يجوز حمله عليها.

مفهوم الوقف والابتداء:

الوقف في اللغة الثبات والاحتباس والتمكُّث، أو هو السكون من الحركة[٤].

ووقَفَ الرجلُ الأرضَ على المساكين، وللمساكين، وقْفًا: حبَسَها، ووقَفْتُ الدابةَ والأرضَ وكُلَّ شيء وقْفًا[٥].

والوقْف مصدر قولك: وَقَفْتُ الدابةَ والكلمةَ وَقْفًا، وهذا مجاوز، فإذا كان لازما قلت: وَقَفْتُ وقوفًا[٦]. فيأتي (وقف) لازما ومتعديا[٧].

---

[١] انظر: اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ص: ١٩١ وما بعدها.

[٢] انظر: السابق ص: ١٨٠، ١٨١.

[٣] أثر السياق في توجيه المعني في تفسير التحرير التنوير لإبراهيم سيد أحمد ص: ٥٧.

[٤] الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير، تحقيق وشرح أبو بشر محمد خليل الزروق، ومراجعة عز الدين بن رغيبة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث – دبي، ط/١، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م، ص: ٣٣.

[٥] انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (وقف)، ٤٨٩٨/٦.

[٦] السابق نفسه.

[٧] انظر: الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لابن سعدان ص: ٣٣. وقد ذكر صاحب تحقيقه أن معنى القيام الذى هو ضد القعود والجلوس ليس من معاني (وقف) كما ورد في لسان العرب وغيره، وإنما هو من المولّد الخارج عن لسان العرب.



والابتداء افتتاح الشيء وائتنافه والشروع فيه، يقال: بدأه، وأبدأه، وابتدأه، ويقال: بدأ به، وابتدأ به، أي: قدَّمه وجعله أوّلَ[1].

وفي الاصطلاح: الوقف قطع النطق، والابتداء افتتاحه[2]، فهو عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا يُتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، لا بنية الإعراض، ويأتي في رؤوس الآى وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسما، ولابد من التنفس معه[3].

أهمية الوقف والابتداء:

حضّ الأئمة على تعلم الوقف والابتداء ومعرفته والاعتناء به، واشترط كثير من العلماء على المُجيز ألا يجيز أحدا إلا بعد معرفته الوقف والابتداء لأن به تعرف معاني القرآن، ولا يمكن استنباط الأدلة الشرعية إلا بمعرفة الفواصل[4].

"فإذا وقف المتكلم أو القارئ كان لوقفه موضع ينبغي أن يتخيره بحسب المعاني حتى لا يخل الوقف بالمعنى، وكان لوقفه أيضا تغيير في الغالب في آخر الكلمة. وكذلك إذا ابتدأ ابتدأ بموضع متخير بحسب المعاني، وابتدأ أيضًا على حالة خاصة من قبل اللفظ"[5].

ولذلك كانت دراسة الوقف والابتداء من جهتين:

إحداهما: معرفة ما يوقف عليه، أي معرفة موضع الوقف، وذلك راجع إلى المعاني وانفصال بعض الكلام من بعض أو تعلقه به. وتجوز تسمية هذا النوع بالوقف المعنوي لتعلقه بالمعنى، أو الوقف النحوي؛ لأنه يكون بمراعاة أحكام النحو، أو الوقف التجويدى؛ لأنه بحث في علم التجويد[6].

والثانية: معرفة ما يوقف به، أي: معرفة كيفية الوقف من حيث التغيير الذي يكون في آخر الكلمة إذا وقف عليها، فبه يُعرف أحكام أواخر الكلم في الوقف، ويعرف به أيضا انفصال

---

[1] انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (بدأ)، ١/٢٢٣.

[2] الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لابن سعدان ص: ٣٤.

[3] النشر لابن الجزري ١/٢٤٠ بتصرف.

[4] المكتفى في الوقف والابتدا للداني ص:٥٧، الإتقان للسيوطي ١/٨٥.

[5] الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لابن سعدان ص:٣٤.

[6] السابق ص: ٣٤، ٣٥.

الألفاظ بعضها من بعض، أي: ما يجوز قطعه من المركبات وما لا يجوز. ويجوز أن يسمى هذا النوع بالوقف اللفظي؛ لأن تعلقه باللفظ وحده، ولا تعلق له بالمعنى، أو بالوقف الصرفي؛ لأنه باب في علم الصرف، أو بالوقف القرائي؛ لأن مباحثه في علم القراءة[1].

علاقة الوقف والابتداء بعلمي النحو والتفسير:

أما عن علاقته بالنحو فهي علاقة وثيقة، "فمن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه"[2].

ومواضع الوقف والابتداء تبنى في أساسها على قواعد النحو وأحكامه، ولا سيما ما يتصل منها بالمعنى، وهو ما أطلق عليه قبل قليل (الوقف النحوي).

"فلا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا عكسه، ولا على المؤكد دون التأكيد، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على (إنّ) وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، وكذا (ظننت)، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء، ولا على المفسّر عنه دون التفسير، ولا على الموصول دون صلته، ولا على حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه، ولا على حرف الجزاء دون الفعل الذي بينهما، ولا على الذي يليه دون الجواب. والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله لا يجوز الوقف عليه"[3].

أما عن علاقة الوقف والابتداء بالتفسير، فإنه لابد لقارئ القرآن ومفسره من معرفة ما يجوز الوقف عليه وما لا يجوز، بل معرفة ما يلزم الوقف عليه ولا يجوز وصله، حتى تتمايز المعاني، ولا يُتَقَوّل على الله ما لم يقله.

ففي قول الله – تعالى -: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [النساء/١٧١].

فإن الوقف على (ولد) وقف لازم، ولا يجوز وصله بما بعده لأمرين:

---

[1] انظر: الوقف والابتداء لابن سعدان ص: ٣٥ بتصرف.

[2] إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١٠٨/١.

[3] المكتفى في الوقف والابتدا للداني ص:٥٨. وانظر: معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء للشيخ محمود خليل الحصري، مكتبة السنة – القاهرة، ط/١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص: ٧١، ٧٢.



الأول: أن الوقف عليه أدى معنى صحيحا، ولا يتبين هذا المعنى إلا بالوقف.

الثاني: أنه إذا تم وصله بما بعده اختلف المعنى وفسد[١].

فالمعنى على الوصل يوهم أن النفي واقع على ولد موصوف بأنه يملك السماوات والأرض[٢]، دون أن يقع على غيره من جنس الولد، فيكون المعنى – عياذا بالله – على تعكيس مراد الآية فيوهم إثبات ولد ليست هذه صفته.

وصواب المعنى على الوقف، فقوله: (له ما في السموات وما في الأرض) كلام مستأنف مقطوع مما قبله، لا علاقة له بالولد، والمراد نفي الولد مطلقا[٣]، أي: تنزه وتقدس أن يكون له ولد لأن له ما في السموات وما في الأرض[٤].

وخلاصة القول أنه لا يوجد في القرآن الكريم وقف واجب شرعا بحيث يثاب القارئ على فعله، ويعاقب على تركه، فلو كان في مُكنة أحد أن يقرأ سورة كاملة في نفس واحد لجاز له ذلك من غير نكير[٥].

وأما قول بعض علماء الوقف: إن الوقف على موضع كذا لازم، أو على كذا واجب، فالمراد أنه لازم، أو واجب صناعة وأداءً لا شرعا[٦].

ولا يوجد في القرآن وقف حرام يأثم مرتكبه ويعاقب على فعله، وما قال فيه علماء الوقف: إنه لا يجوز الوقف عليه فهو كذلك من جهة الصناعة والأداء لا من جهة الشرع، "اللهم إلا إن كان هناك سبب يقتضي تحريم الوقف، فحينئذ يكون حراما يأثم القارئ بفعله، كأن يقصد الوقف على (وما من إله) وعلى (إني كفرت)" [٧].

وبعد، فقد وردت نماذج في تفسير أبي السعود كان مدار اختلاف المعنى فيها على موضع الوقف والابتداء، أورد فيما يأتي طائفة منها.

---

[١] الوقف اللازم في القرآن الكريم لأبي عبد الرحمن جمال بن إبراهيم القرش، مركز الأول للتطوير والاستشارات التربوية بالرياض، ط/١، ١٤٢٦هـ، ص:٨.

[٢] انظر: السابق ص: ٨٦.

[٣] انظر: السابق نفسه.

[٤] تيسير الكريم الرحمن للسعدى ص:٢١١.

[٥] انظر: معالم الاهتداء للشيخ الحصري ص: ٩٤.

[٦] السابق نفسه.

[٧] السابق نفسه.



في قوله – عز وعلا-: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة/٢، ٣].

ذكر أبو السعود أن الموصول (الذين) يحتمل أن يكون موصولا بما قبله وأن يكون مفصولا عنه، فيوقف على (المتقين) قبله[١].

أولاً: على تقدير وصله بما قبله يجوز في محله ثلاثة أوجه: الجر صفة للمتقين قبله، أو النصب على المدح بتقدير (أعنى)، أو الرفع عليه بتقدير (هم). فالكلام متصل على أوجهه الثلاثة: فعلى الجر وصفوا بالصفات الحميدة التي أجملت في (المتقين) من إيمان وصلاة وصدقة[٢].

وعليه فلا وقف على (المتقين)؛ لأنه لا يفصل بين المنعوت ونعته لأنهما كالشيء الواحد، فالوقف عليه غير تام لتعلق ما بعده به وتبعيته له[٣]، وأما من حيث كونه رأس آية فيجوز الوقف عليه[٤].

وكذلك وجهي النصب والرفع على المدح فالوقف عليهما حسن ولكنه غير تام[٥]، لأنهما وإن استقلا من حيث التركيب وخرجا عن التبعية لما قبلهما من حيث اللفظ، إلا أنهما تابعان له حقيقة من حيث المعنى[٦]، فلم يقطعا إلا مبالغة في وصف المتقين بصفات مادحة لهم، فالمعنى متصل.

ثانياً: على تقدير فصله عن (المتقين)، فيه وجه واحد هو الرفع على الابتداء، وخبره جملة (أولئك على هدى من ربهم) [٧]، وعليه، فقد تم الكلام قبله واستأنف كلاما جديدا عنهم مبتدئا

---

[١] انظر: أبا السعود ١/٧١-٧٣.

[٢] انظر: السابق ١/٧١.

[٣] أبي السعود ١/٧٣.

[٤] انظر: منار الهدى للأشموني ص:٣٠.

[٥] اختلف المفسرون والمعربون اختلافا واسعا في أقسام الوقف والابتداء، ولكنه إجمالا ينقسم خمسة أقسام من من حيث التعلق بما قبله: فالتام لا يتعلق بما قبله لا لفظا ولا معنى، والقبيح يتصل ما بعده بما قبله لفظا ومعنى، والكافي يتصل ما بعده بما قبله معنى لا لفظا، والحسن يتصل ما بعده بما قبله لفظا لا معنى، والخامس متردد بين هذه الأقسام لأن الوقف قد يكون تاما في تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على غير ذلك. انظر: منار الهدى للأشموني ص:٩، ١٠.

[٦] انظر: أبا السعود ١/٧٣.

[٧] انظر: السابق نفسه، منار الهدى للأشموني ص:٣٠.



بالموصول ومخبرا بأنهم على هدى من ربهم، فالوقف على (المتقين) حينئذ وقف تام؛ لأنه وقف على مستقل، ما بعده أيضاً مستقل[١]، يعنى في المعنى، واللفظ منقطع عما قبله.

وفي قوله – سبحانه-: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [البقرة/٢٨٥].

ذكر أبو السعود في (والمؤمنون) وجهين ردّ أحدهما لعدم لياقة معناه:

الوجه الأول: أن يكون (المؤمنون) مرفوعا بالابتداء، و (كلٌّ) مبتدأ ثانيا، وجملة (آمن) وقعت خبرا عن المبتدأ الثاني، والرابط بينهما الضمير الذي ناب منابه التنوين في (كل) [٢].

فالوقف في الآية على (ربه)، وهو وقف تام[٣]؛ لأن الكلام قبله استقل معناه وتركيبه، فأخبر الله – عز وجل – بإيمان النبي ﷺ بما أنزل إليه من ربه ثم ابتدأ كلاما جديدا عن المؤمنين وإيمانهم غُيّر سبكه عما قبله من جملة فعلية (آمن الرسول) إلى جملة اسمية (والمؤمنون كل آمن).

قال أبو السعود: "وتغيير سبك النظم الكريم عما قبله لتأكيد الإشعار بما بين إيمانه – عليه السلام– المبني على المشاهدة والعيان، وبين إيمانهم الناشيء عن الحجة والبرهان من التفاوت البيّن والاختلاف الجليّ، كأنهما متخالفان من كل وجه حتى في هيئة التركيب الدال عليهما"[٤].

وهذا هو ما اختاره أبو السعود ونصره من حيث المعنى، ولكونه أبلغ في تنزيه النبي.

الوجه الثاني: أن يكون (والمؤمنون) معطوفا على (الرسول)، فيوقف عليه، والضمير الذي عُوض عنه التنوين راجع إلى المعطوفين معا: (الرسول والمؤمنين)، وقيل: كل واحد من الرسول والمؤمنين آمن بالله[٥].

وقد استحسن بعض القراء هذا الوجه في الوقف فقال: "وهذا القول أولى من الأول"[٦]، ومبناه على جعل الواو للعطف، "فإن واو العطف توجب أن يكون الثاني داخلا فيما دخل فيه الأول إلا أن يقع حجة بغير ذلك"[٧].

---

[١] أبي السعود ٧٣/١. وانظر: القطع والائتناف للنحاس ٣٣/١، ٣٤.

[٢] انظر: أبا السعود ٤٧٧/١.

[٣] انظر: القطع الائتناف للنحاس ١٢١/١.

[٤] أبي السعود.

[٥] انظر: أبا السعود ٤٧٩/١.

[٦] انظر: القطع والائتناف للنحاس ١٢١/١.

[٧] السابق نفسه.



وقد ضعف أبو السعود هذا الوجه في الوقف لإخلال معناه بجزالة النظم الكريم، فضلا عن خُلوِّه عما في الوجه الأول من كمال وإجلال شأنه عليه السلام وتفخيم إيمانه[١].

فمبنى ضعف هذا الوجه عند أبي السعود ليس من جهة قواعد النحو، ولا من جهة فساد المعنى الأولى للتركيب، وإنما من جهة البلاغة والجزالة، وهذا مستوى أرقى حرص أبو السعود على إبرازه من خلال موضع الوقف والترتيب النحوي للمفردات داخل التركيب[٢].

وفي قوله – عز شأنه –: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ [النساء/٤].

في قوله (هنيئا مريئا) وجهان من حيث الوقف، يختلف بناءً عليهما التوجيه والمعنى تبعا له:

الوجه الأول: أن يوقف على (مريئا) كما هو المعهود في الوقف على رؤوس الآي[٣]، ويحتمل (هنيئا ومريئا) حينئذ أن ينتصبا صفتين للمصدر المحذوف، أي: فكلوه أكلا هنيئًا مريئًا، أو حالين من الضمير المنصوب في الفعل، أي: فكلوه وهو هنيء مريء[٤]، فوصل (هنيئا مريئا) بما قبلهما على هذين الوجهين في الإعراب أولى[٥].

الوجه الثاني: أن يوقف على (فكلوه)، ويبتدأ (هنيئا مرئيا) على الدعاء، فينتصبان على أنهما أقيما مقام المصدرين، كأنه قيل: هَنْأً مَرْأً[٦]، أي: هنّأكم الله وأمرأكم، فيكون (هنيئا مريئا) من

---

(١) انظر: أبا السعود ٤٧٩/١، وقد ساق أبو السعود أسباب هذا الضعف مفصلة فانظر إليها في الموضع السابق نفسه.

(٢) انظر ما قاله أبو السعود عن تكرير الإسناد في الوجه الأول في جملة (والمؤمنون كل آمن) وما أفاده من دلالة بلاغية فقدت على الوجه الثاني. أبي السعود ٤٧٨/١، ٤٧٩.

(٣) انظر مذاهب العلماء واختلافهم في حكم الوقف على رؤوس الآي في معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء للشيخ الحصري ص:٤٩ وما بعدها.

(٤) انظر: أبا السعود ٢٣٠/٢.

(٥) انظر: منار الهدى للأشموني ص:٩٦.

(٦) أبي السعود ٢٣٠/١.



من جملة أخرى غير قوله (فكلوه)، فلا تعلق له به من حيث الإعراب بل من حيث المعنى[١]، فهو دعاء من الله – تعالى – لهم، وهو عبارة عن التحليل والمبالغة في الإباحة وإزالة التبعة[٢].

فالدعاء من الله بالهنأ والمرأ – لا شك – أبلغ من حِلّ المأخوذ من النساء عن طيب أنفسهن على جعلهما وصفين للمصدر أو حالين من المأكول. والله أعلى وأعلم.

وفي قوله – جل ذكره –: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام/١٠٩].

ذكر أبو السعود في قوله (أنها) قراءتين إحداهما بفتحها الأخرى بكسرها، وعلى كل قراءة يختلف حكم الوقف ومعناه، بل إنه يختلف إلى حالين على قراءة الفتح فقط، وفيما يأتي تفصيله.

أما القراء بفتح الهمزة ففيها مذهبان في الوقف:

أحدهما: أن لا يوقف إلا على رأس الآية (لا يؤمنون)، فلا يوقف على (يشعركم) لتعلق الكلام بعضه ببعض[٣]؛ حيث سدت (أَنّ) ومعموليها مسد المفعول الثاني لــ (يشعركم)، فيكون المعنى: أيُّ شيء يعلمكم إيمانهم أو عدم إيمانهم عند مجيء الآيات حتى تتمنوا مجيئها طمعا في إيمانهم[٤].

والثاني: أنْ تكون (أنّ) بمعنى (لعلّ)، يقال: ادخل السوق أنّك تشترى اللحم، وعَنْك، وعلّك، ولعلّك، كلها بمعنًى، ويؤيده أنها قرئت: (لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون) [٥].

فللعرب في (لعلّ) لغة بأن يقولوا: ما أدري أنك صاحبها، يريدون: لعلّك صاحبها، وهو وجه جيد أن تجعل (أنّ) في موضع (لعلّ) [٦].

وعلى هذا المذهب يكون الكلام قد تم قبله[٧]، فيحسن الوقف على (وما يشعركم)، والابتداء والابتداء بــ (أنها) [٨]، ويكون المفعول الثاني لــ (يشعركم) محذوفا، وجملة (أنها إذا جاءت لا

---

[١] منار الهدى للأشموني ص:٩٦.
[٢] انظر: أبا السعود ٢٣٠/١.
[٣] انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٦٤٢/٢.
[٤] انظر: أبا السعود ١٠٣/٣، السابق نفسه.
[٥] أبي السعود ١٠٣/٣.
[٦] معاني الفراء ٣٥٠/١ بتصرف.
[٧] أبي السعود ١٠٣/٣.
[٨] إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٦٤٢/٢.



يؤمنون) استئناف لتعليل الإنكار وتقريره، والمعنى: أيّ شيء يعلمكم حالهم عند مجيء الآيات. لعلها إذا جاءت لا يؤمنون بها[1].

أما قراءة كسر همزة (أنها) فهي مثل ثاني المذهبين، فيوقف على (يشعركم) ويبتدأ بقوله: (إنها) [2] بالكسر على أنه استئناف حسبما سبق[3]، فهو خبر مبتدأ منقطع عما قبله[4]، فقد أخبر الله الله – تعالى – عنهم أنهم لا يؤمنون إذا جاءت تلك الآيات التي تتمنوها مع زيادة تحقيق لعدم إيمانهم على هذه القراءة[5].

وفي قوله – تبارك اسمه-: ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾ [النمل/ ٢٤، ٢٥].

تغيرت قراءة قوله (ألاّ يسجدوا) فترتب عليه تغير موضع الوقف والابتداء، وتغير التوجيه والمعنى.

فالقراءة الأولى هي المشهورة بتشديد (ألاّ): (ألاَّ يَسْجدوا)، و (ألاّ) عبارة عن (أنْ) و (لا)، أدغمت النون في اللام، فـــ (أنْ) هي الناصبة للفعل (يسجدوا) وحذف النون علامة نصبه[6]. نصبه[6].

وقد وجه أبو السعود المصدر المؤول (ألا يسجدوا) عدة توجيهات، فهو يحتمل أن يكون في محل النصب مفعولا له لـــ (صدهم)، أي: فصدهم لئلا يسجدوا له تعالى، أولا مفعولا له لـــ

---

(1) أبي السعود ٣/١٠٤.

(2) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢/٦٤٢.

(3) أبي السعود ٣/١٠٤.

(4) جامع البيان للطبري ٩/٤٨٧.

(5) انظر: أبا السعود ٣/١٠٤.

(6) انظر: منار الهدى للأشموني ص:٢٨٤.



(زيّن) أي: زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا[١]. ويحتمل أيضا أن يكون في محل النصب بدلا من (أعمالهم) ويكون ما بينهما اعتراض، أي: زين لهم ألا يسجدوا[٢].

ونقل أبو السعود وجها آخر فيه وهو أن يكون في محل نصب مفعول به لـــ (يهتدون) بإسقاط الخافض، (لا) مزيدة، والمعنى: فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا لله تعالى[٣].

وعلى هذه القراءة بتوجيهاتها لا يوقف على (يهتدون) [٤]، لأنه غير تام لتعلق (ألا يسجدوا) بما قبله[٥]؛ "فإن العامل في (ألا يسجدوا) ما قبله فلا يقطع منه"[٦].

وأما القراءة الثانية فبتخفيف (ألا) والنداء: (ألاَ يَا اسجدوا) على التنبيه والنداء، والمنادى محذوف، أي: ألا يا قوم اسجدوا[٧]، أو ألا يا هؤلاء اسجدوا[٨].

وعلى هذه القراءة يحتمل أن يكون (ألاَ يا اسجدوا) استئنافا من جهة الله – عز وجل –، أو من جهة سليمان – عليه السلام – أمرا لهم بالسجود[٩].

وعلى هذا الوجه يوقف على (يهتدون) لأن الكلام قد تم، ثم ابتدأ آمرا إياهم بالسجود لله تعالى، فهو وقف تام[١٠].

وفي قوله – سبحانه–: ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَـٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان/١٣].

فقوله: (لا تشرك بالله) فيه وجهان:

---

[١] أبي السعود ٢٤٥/٥، على أن تقدر لام محذوفة. وانظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٨١٦/٢، نظم الدرر للبقاعي ١٥٢/١٤، ١٥٣.

[٢] أبي السعود ٢٤٥/٥.

[٣] السابق نفسه.

[٤] انظر: المكتفى في الوقف الابتدا للداني ص:٤٢٩.

[٥] انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٨١٦/٢.

[٦] المكتفى للداني ص: ٤٢٩.

[٧] أبي السعود ٢٤٥/٥.

[٨] منار الهدى ص:٢٨٤.

[٩] أبي السعود ٢٤٥/٥.

[١٠] انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٨١٦/٢، منار الهدى للأشموني ص: ٢٨٤.



الوجه الأول: – وهو ظاهر الآية والتركيب – الوقف فيه على قوله (بالله) [1]، فشبه الجملة متعلق بــ (لا تشرك) فهو مفيد لعدم الشرك، فإن لقمان حينما تقدم بوصاياه لابنه بدأ بأهمها فنهاه عن الشرك بالله تعالى، وعلل هذا النهي بأن الشرك لظلم عظيم[2].

الوجه الثاني: يوقف فيه على قوله (لا تشرك)، ثم يبتدئ قسما (بالله إن الشرك لظلم عظيم)[3].

وقد ذهب البعض إلى جعل هذا وقفا غريبا، وربما تعمد الوقف عليه بعض المتعنتين[4].

فإن لقمان كان في مقام الإيصاء لولده، ووصية الوالد للولد لابد أن تكون واضحة الغرض، محددة الهدف، بينة المقصود، لا يشوبها إبهام أو غموض، ولم يكن لقمان في هذا المقام يقصد إلا النهي عن الشرك بالله تعالى خاصة لا مطلق الشرك، ولا الشرك بغير الله سبحانه، فكان لازما إذا قال: (يا بني لا تشرك) أن يقول: (بالله) حتى يتحقق وضوح الوصية، فلا يقع الولد في الحيرة وبلبلة الفكر إذا قال: (لا تشرك) ولم يقيده بشبه الجملة[5].

لهذا تحقق عند بعض القراء مجافاة هذا الوجه من الوقف للصواب، ومجانبته للحقيقة الواقعة لما تبين من عدم دقة معناه وعدم وضوحه[6].

وفي قوله – عز شأنه–: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ﴾ [النازعات/٤٢–٤٤].

في قوله – تعالى– (فيم أنت من ذكراها) وجهان من الوقف والابتداء يتغير تبعا لهما التوجيه والمعنى[7].

---

[1] انظر: منار الهدى للأشموني ص: ٣٠٣.

[2] انظر: معالم الاهتداء للشيخ الحصري ص: ٩٠.

[3] أبي السعود ٣٦٩/٥.

[4] انظر: منار الهدى للأشموني ص:٣٠٣.

[5] انظر: معالم الاهتداء للشيخ الحصري ص: ٩٠.

[6] انظر: السابق نفسه.

[7] انظر: أبا السعود ٤٧٧/٦.



الوجه الأول: أن يوقف على (مرساها) وهي رأس الآية، ثم يستأنف بعدها بقوله (فيم أنت من ذكراها)، فقوله (فيم) شبه جملة خبر مقدم، و (أنت) مبتدأ مؤخر[١]، فهو استفهام غرضه إنكار ورد سؤال المشركين عن الساعة، والمعنى: في أيّ شيء أنت يا محمد من أن تذكر لهم وقتها وتعلمهم به حتى يسألونك بيانها[٢]، أيْ: ما أنت في ذكراها لهم وتبيين وقتها في شيء، فهو مما استأثر بعلمه علام الغيوب[٣].

الوجه الثاني: أن يوقف على (فيم) ثم يبتدأ بقوله (أنت من ذكراها) [٤]، وعليه، فإن (فيم) خبر لمبتدأ محذوف، و (أنت من ذكراها) مبتدأ وخبر[٥]، استئناف تعليل للسؤال الإنكاري قبله، وبيان لبطلانه[٦]، كأنه قيل: فيم هذا السؤال الذي يسألونه، ثم ابتُدئ: أنت من ذكراها، فإرسالك وأنت خاتم الأنبياء، وآخر الرسل، المبعوث في نسيم الساعة ذكر من ذكراها، وعلامة من علاماتها فكفاهم بذلك دليلا على دنوّها ومشارفتها ووجوب الاستعداد لها، ولا معنى لسؤالهم عنها[٧].

فعلى الوجه الأول كان قوله (أنت من ذكراها) جزءًا مكملاً لجملة الاستفهام الإنكاري الذي معناه: في أيّ شيء أنت من ذكر وقتها والعلم به؟، وعلى الثاني كان جملة مستقلة معللة للاستفهام الإنكاري قبلها بتقرير كون النبي ﷺ علامة من علاماتها، فكان المعنى: في أي شيء سؤالهم عنها؟ أنت ذكر من ذكراها.

---

[١] منار الهدى للأشموني ص:٤١٨.

[٢] أبي السعود ٤٧٧/٦.

[٣] أبي السعود ٤٧٧/٦.

[٤] انظر: أبا السعود ٤٧٧/٦، منار الهدى للأشموني ص:٤١٨.

[٥] انظر: منار الهدى للأشموني ص: ٤١٨.

[٦] انظر: أبا السعود ٤٧٧/٦.

[٧] انظر: السابق نفسه.



العامل الخامس: الاختلاف في تحديد متعلّق شبه الجملة:

شبه الجملة هي الظرف، أو الجار الأصلي مع المجرور. وإنما سميت بذلك لأنها مركبة كالجمل؛ فهي تتألف من كلمتين أو أكثر، وهي غالبًا ما تدل على الزمان أو المكان، وإن تعلقت بكون محذوف دلت على ضمير مستتر أيضا فكانت كالجمل في تركيبها[١].

ولابد في شبه الجملة من أن يكون له متعلّق، هذا المتعلق إما أن يكون فعلا أو ما يشبه الفعل[٢]، أو مؤول بما يشبهه[٣]، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا موجودا قُدّر. فلابد لشبه الجملة من متعلق مذكور أو محذوف[٤].

"فالتعلق واسطة معنوية تصل الحدث بشبه الجملة، فتصبح كأنها جزء من الفعل، أو ما في معناه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكمل معناه إلا بها"[٥].

فإذا تعذر المتعلّق لشبه الجملة مذكورا أو مقدّرا كان العامل في شبه الجملة معنويًّا؛ "فإن الجملة إذا خلت من عامل: ظاهر أو مقدر، تعلّقت شبه الجملة بالنسبة، أي: بالإسناد، وهو عامل معنوي[٦]، فقولك: السماء ملجأ حين تضيق الأرض، ليس في الجملة الاسمية منه ما يعمل في الظرف (حين)؛ لأن المبتدأ (السماء) اسم ذات، والخبر (ملجأ) اسم مكان، وهما لا يعملان عمل

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل لقباوة ص: ٢٧١، وانظر: شبه الجملة دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم لسوزان فهمي ص:٩.

(٢) ما أشبه الفعل من المشتقات التي تعمل عمل فعلها كما في قوله: ﴿ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمًا ﴾ [آل عمران/٧٥]، فــ (قائما) اسم فاعل تعلق به (عليه). شبه الجملة لسوزان فهمي ص:١٧.

(٣) وهو كل اسم جامد من اسم ذات أو علم أو ضمير جاز تأويله بمشتق، فيجوز حينئذ أن يدل على حدث، وتتعلق به شبه الجملة مثل: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ إِلَـٰهٌ ﴾ [الزخرف/٨٤]، فقد تعلقت شبه الجملة بــ (إله) وهو اسم جامد لتأوله بــ (معبود). انظر: إعراب الجمل لقباوة ص: ٢٨٣.

(٤) المغني لابن هشام ج٢/٤٩٩، جهات تعلق أشباه الجمل ووظائفها النحوية لدكتورة زينب شافعي ص: ٤٤٣.

(٥) جهات تعلق أشباه الجمل لدكتورة زينب شافعي ص:٤٤٣. وانظر: إعراب الجمل لقباوة ص: ٢٧٣، ٢٧٤.

(٦) العامل المعنوي هو العامل الذي لا يظهر في الكلام، ولا يقدر بلفظ، كعامل الابتداء في الاسماء، وعامل التجرد من الناصب والجازم في الأفعال. انظر: إعراب الجمل لقباوة ص:٢٨٩.



الأفعال، ولذلك يعلق (حين) بالنسبة بين المبتدأ والخبر، وهي الإسناد، فكأن التقدير: يثبت اللجوء إلى السماء حين تضيق الأرض"[1].

ويشغل شبه الجملة كثيرًا من المواقع الإعرابية التي يشغلها الاسم المفرد كأن يكون خبرا، أو اسما لناسخ، أو فاعلا، أو نائبا عن الفاعل، أو مفعولا به إلخ[2].

وقد اختلف النحاة في المحل الإعرابي إذا حذف المتعلق: أيكون المحل هذا للمتعلق المحذوف، أم لشبه الجملة المقيدة له[3]؛ فجمهور النحويين يرون أن المحل الإعرابي هو للمتعلق المحذوف، ويرى بعض النحاة أن المحل لشبه الجملة إذا وقع المتعلق المحذوف كونا عاما، وهو للمتعلق المحذوف إذا وقع المتعلق المحذوف كونا خاصا[4].

وإذا كان شبه الجملة قيدا للحدث المستفاد من عامله الذي تعلق به، كان من المتوقع أن تتأثر الدلالة المستفادة من التركيب بتغير المتعلق، فقد يوجد في التركيب أكثر من كلمة يصح تعليق شبه الجملة بها، وقد يقَّدر لشبه الجملة متعلق مع وجود ما يصح تعلقه به في التركيب، وباختلاف المتعلق يختلف المعنى فتارة يكون مقبولا، وأخرى يكون غير مقبول.

---

[1] إعراب الجمل لقباوة ص: ٢٨٩.

[2] انظر السابق: ص: ٢٩٤ وما بعدها، شبه الجملة لسوزان فهمي ص: ٤٩-٥٧.

[3] إعراب الجمل لقباوة ص: ٣١٤. وقد أشارت أستاذتي الدكتورة زينب شافعي إلى المشكلات التي تتسبب عن القول بمتعلق لشبه الجملة تسند إليه الوظيفة النحوية دون شبه الجملة نفسه، هذا مع ملاحظة أن بعض التراكيب تتوقف الدلالة فيها على شبه الجملة: ظرف أو جار ومجرور، فالقول بالتعلق أدى بالنحاة إلى نوع من تهميش دور شبه الجملة في التركيب فلا تسند إليه الوظائف النحوية بشكل مباشر، مما أحدث اضطرابا بين الدلالة القوية لشبه الجملة من جهة، وبين الأساس النظري الذي وضعه النحاة له باعتباره متعلقا، وعليه، فإن حق شبه الجملة أن يباشر ويشغل الوظائف النحوية بنفسه كالمفردات والجمل. راجع: جهات تعلق أشباه الجمل لدكتورة زينب شافعي، ولا سيما الفصل الثاني.

[4] السابق نفسه. والكون الخاص هو الوجود المقيد بصفة خاصة كالنوم والجلوس غيرهما، وإذا كان متعلق شبه الجملة كونا خاصا سمي لغوا، ووجب ذكره لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه، فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعيّنه صح حذفه، مثل: ﴿ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ ﴾ [البقرة/١٧٨] على تقدير: الحر مقتول بالحر. انظر: شبه الجملة دراسة تركيبية تحليلية لسوزان فهمي ص:٢٠.



ومما جاء من ذلك في تفسير أبي السعود قوله – تبارك اسمه-: ﴿ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ ﴾ [البقرة/٢١٩، ٢٢٠].

يجوز في شبه الجملة (في الدنيا والآخرة) أن يتعلق بواحد مما يأتي:

(١) أن يتعلق بـــ (يبيّن) والمعنى: يبيّن لكم فيما يتعلق بالدنيا والآخرة الآيات[١].

(٢) أن يتعلق بمحذوف وقع حالا من (الآيات)، أي: يبين لكم الآيات كائنة فيهما، أي: مبيّنة لأحوالكم المتعلقة بهما، وإنما قدّم عليه التعليل لمزيد الاعتناء بشأن التفكر[٢].

(٣) أن يتعلق بـــ (تتفكرون)، أي: لعلكم تتفكرون في الأمور المتعلقة بالدنيا والآخرة في الأحكام الواردة في أجوبة الأسئلة المارة[٣]، فتختارون منها ما يصلح لكم فيهما، وتجتنبون عن غيره[٤].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [البقرة/٢٧٥].

ذكر أبو السعود أن شبه الجملة (من المس) متعلق:

(١) إما بالفعل المنفي قبله (لا يقومون)، أي: لا يقومون من المسِّ[٥] الذي بهم بسبب أكلهم الربا إلا كما يقوم المصروع[٦].

(٢) وإما بـــ (يقوم) [٧]، أي: لا يقومون إلا كما يقوم من جنونه المصروع[٨].

---

[١] أبي السعود ٣٨٥/١، ٣٨٦.

[٢] أبي السعود ٣٨٦/١.

[٣] يقصد أبو السعود الأسئلة السابقة في سياق الآيات قبل الآية المستشهد بها من قوله: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ وقوله: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة/٢١٨، ٢١٩].

[٤] أبي السعود ٣٨٦/١.

[٥] المسّ هو الجنون، كذا فسره أبو السعود.

[٦] أبي السعود ٤٦٤/١. وانظر: الكشاف للزمخشري ٢٨٤/١. وقد ضعف أبو حيان هذا الوجه لأن ما بعد (إلا) لا يتعلق بما قبلها إلا إذا كان في حيز الاستثناء، وليس كذلك هنا. انظر: البحر لأبي حيان ٣٤٧/٢، ٣٤٨.

[٧] أبي السعود ٤٦٤/١.

[٨] البحر لأبي حيان ٣٤٧/٢.



(٣)وإما متعلق بـــ (يتخبطه) [١]، فيكون نهوضهم وسقوطهم كالمصروعين لا لاختلال عقولهم بل لأن الله – تعالى – أربى في بطونهم ما أكلوا من الربا فأثقلهم فصاروا مخبَّلين ينهضون ويسقطون، تلك سيماهم يعرفون بها عند أهل الموقف[٢].

وفي قوله – عز شأنه–: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ [المائدة/٢٦].

نقل أبو السعود وجهين في تعلق الظرف (أربعين سنة):

الوجه الأول: أن يكون ظرفا لـــ (محرمة)، وعليه تكون حرمة الأرض المقدسة مقيدة بأربعين سنة، فيكون التحريم مؤقتا لا مؤبدا، ولا يكون مخالفا لظاهر قوله: ﴿ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾[٣] [المائدة/٢١].

فمن رأى أنهم دخلوا الأرض المقدسة بعد الأربعين وقف على (سنة)، ثم ابتدأ ما بعده[٤].

"فالمراد بتحريمها أنه لا يدخلها أحد منهم في هذه المدة، لكن لا بمعنى أن كلهم يدخلونها بعدها، بل بعضهم بقي حسبما رُوِي"[٥].

"وقيل: لم يدخلها أحد ممن قال: (لن ندخلها أبدا)، وإنما دخلها مع موسى – عليه السلام – النواشيء من ذرياتهم، فالمؤقت بالأربعين في الحقيقة تحريمها على ذرياتهم، وإنما جعل تحريمها عليهم لما بينهما من العلاقة التامة"[٦].

الوجه الثاني: أن يتعلق (أربعين) بـــ (يتيهون)، فيكون التيه مؤقتا بأربعين سنة والتحريم مطلقا[٧].

فمن رأى أنهم لم يدخلوا الأرض المقدسة بعد الأربعين سنة وقف على (عليهم)، ثم ابتدأ (أربعين سنة يتيهون في الأرض) [٨].

---

[١] أبي السعود ٤٦٤/١. وانظر: الكشاف للزمخشري ٢٨٤/١، البحر لأبي حيان ٣٤٧/٢.

[٢] أبي السعود ٤٦٤/١.

[٣] انظر: السابق ٤٥٥/٢.

[٤] منار الهدى للأشموني ص:١١٨.

[٥] أبي السعود ٤٥٥/٢.

[٦] السابق ٤٥٦/٢.

[٧] السابق نفسه.

[٨] انظر: منار الهدى للأشموني ص:١١٨.

وفي قوله – تبارك اسمه-: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام/١].

ذكر أبو السعود وجهين في تعلق شبه الجملة (بربهم) من حيث تركيب الآية، ردّ أحدهما لتأديته إلى معنى غير سديد.

الوجه الأول: أن تتعلق الباء في (بربهم) بقوله (يعدلون)، وقد وضع (الرب) موضع ضميره – تعالى– لزيادة التشنيع والتقبيح، وتقديم شبه الجملة لمزيد الاهتمام والمسارعة إلى تحقيق مدار الإنكار والاستبعاد، والمحافظة على الفواصل. وترك مفعول (يعدلون) لظهوره، أو لتوجيه الإنكار والاستبعاد إلى نفس الفعل بتنزيله منزلة اللازم، إيذانا بأنه المدار في الاستبعاد والاستنكار لا خصوصية المفعول[١].

فالمعنى: يعدلون عن ربهم إلى غيره، أو يسوّون بربهم غيره من المخلوقين[٢]، "هذا هو الحقيق بجزالة التنزيل، والخليق بفخامة شأنه الجليل"[٣].

الوجه الثاني: أن تكون الباء صلة لـــ (كفروا) متعلقة به، على أن يكون (يعدلون) من العدول، والمعنى: أن الله – تعالى – حقيق بالحمد على ما خلقه نعمة على العباد، ثم الذين كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته[٤].

وبالرغم من جواز هذا الوجه من حيث التركيب، إلا أن أبا السعود جعله مردودا لمعناه؛ فإن كفر الكافرين به سبحانه – لا سيما باعتبار ربوبيته لهم – أشد شناعة وأعظم جناية من عدولهم عن حمده – عز وجل – لتحققه، مع إغفاله أيضا، فجعل أهون الشرَّين عمدةً في الكلام مقصودَ الإفادة، وإخراجُ أعظمها مُخرج القيد المفروغ عنه مما لا عهد له في الكلام السديد، فكيف بالنظم التنزيلى[٥].

---

[١] انظر: أبا السعود ٥/٣.

[٢] انظر: اللباب لابن عادل ١٣/٨.

[٣] أبي السعود ٥/٣.

[٤] السابق نفسه.

[٥] انظر: السابق نفسه.



فقد أنف رحمه الله من هذا الوجه لأن تعليق (بربهم) بالفعل (كفروا) يجعل الكفر بالله أهون من العدول عن حمده تعالى؛ فإن (يعدلون) واقع في محل الخبر عن الموصول (الذين) [(١)]، فجاء الكفر بالله قيدا متمما للموصول، ثم كان الخبر بالعدول عن حمده تعالى، وهو ما قصده بقوله (جعل أهون الشَّرَّين عمدة في الكلام وإخراج أعظمهما مخرج القيد المفروغ عنه مما لا عهد له في الكلام السديد).

وأما تعليقه بـــ (يعدلون) فليس فيه ما في سابقه من الدلالة المحذورة وفقا لأبي السعود.

وفي قوله – سبحانه–: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [التوبة/١٠٧].

ذكر أبو السعود في تعلق (من قبل) وجهين:

الوجه الأول: أن يتعلق بـــ (اتخذوا)، والمعنى: اتخذوا مسجد الضرار من قبل أن ينافقوا بالتخلف عن رسول الله ﷺ؛ حيث كانوا بَنْوه قبل غزوة تبوك[(٢)].

الوجه الثاني: أن يتعلق بـــ (حارب)، أي: إرصادًا لمن حارب الله ورسوله قبل اتخاذ هذا المسجد.

فشبه الجملة على الأول قيد للاتخاذ، حيث اتخذوا المسجد قبل النفاق بزمن قريب، وعليه لا تكون محاربتهم مستغرقة للزمن الماضي[(٣)]. وعلى الثاني قيد للمحاربة، فقد حاربوا قبل اتخاذ المسجد.

وفي قوله – تعالى–: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس/٥٨].

جوز أبو السعود في متعلق الباء في قوله (بفضل الله وبرحمته) أمرين:

الأمر الأول: أن تكون متعلقة بمحذوف تقديره: (ليفرحوا)، وأصل الكلام: ليفرحوا بفضل الله وبرحمته، للإيذان باستقلالهما في استيجاب الفرح، ثم قُدم الجار والمجرور على الفعل لإفادة

---

(١) انظر: إعراب القرآن الكريم للقاضي ص: ٢٥٣.

(٢) انظر: أبا السعود ٤٣٩/٣. وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٣٢/٢، الدر المصون للسمين ١٢٠/٦.

(٣) انظر: نظم الدرر للبقاعي ١٦/٩، ١٧.



القصر، ثم أُدخل عليه الفاء لإفادة معنى السببية فصار: بفضل الله وبرحمته فليفرحوا[١]، فالمعنى: "فبذلك الأمر العظيم جدا وحده – إن فرحوا يومًا ما بشيء – فليفرحوا؛ فقد قصر الفرح على ذلك– أي: فضل الله ورحمته – دون ما يسُرّون به من الحطام؛ فإن السعادات الروحانية أفضل من السعادات الجسمانية"[٢].

الأمر الثاني: أن تتعلق الباء بـــ (جاءتكم)، والمعنى: جاءتكم موعظة بفضل الله وبرحمته، فبذلك – أي: فبمجيئها – فليفرحوا.

وأحسب أن المعنى على الوجه الأول أوقع في النفس، وأبلغ دلالة. والله أعلى وأعلم.

ومما تغير معناه تبعا لاختلاف متعلقة كذلك قوله – عز شأنه–: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفۡتَدَوۡاْ بِهِۦٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ سُوٓءُ ٱلۡحِسَابِ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ﴾ [الرعد/١٨].

ذكر أبو السعود في (للذين) وجهين:

الأول: أن يكون في محل الرفع خبرا عن (الحسنى)، أي: ثبتت لهم المثوبة الحسنى وهي الجنة، فهو متعلق باستقرار محذوف على ما هو المعهود في قواعد النحو[٣].

فالمعنى: للذين استجابوا لربهم المثوبة الحسنى – أي: الجنة – وللذين لم يستجيبوا له، لهم سوء الحساب[٤]. والآية مستقلة معنى وتركيبا عن سابقتها.

الثاني: وهو ما ذهب إليه البعض[٥] من جواز تعليق اللام في (للذين) بالفعل (يضرب) في قوله – سبحانه –: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾ [الرعد/١٧]، على أن تكون (الحسنى)

---

[١] انظر أبا السعود ٥١٢/٣.

[٢] نظم الدرر للبقاعي ١٤٦/٩، ١٤٧ بتصرف يسير.

[٣] انظر: أبا السعود ٢٠٨/٤. لم يصرح أبو السعود بتوجيه جملة (للذين استجابوا لربهم الحسنى)، ربما لظهوره، وربما لأنه فصّل القول في توجيه الجمل التالية لها في سياق الآية بما يفهم منه بوضوح توجيهها على هذا النحو. راجع التفسير ٢٠٨/٤.

[٤] انظر: أبا السعود ٢٠٨/٤. وقد حاولت تلخيص المعنى بما يحافظ على مفاده الذي أوضحه أبو السعود، إلا أنه من المهم الرجوع إلى نصه – رحمه الله – لما فيه من فوائد بيان المعنى مفصلا تبعا للتركيب النحوي للآية الكريمة، وإيضاحه لطرفَيْ المقابلة على وجه الحقيقة (الذين استجابوا، والذين لم يستجيبوا)، وما في العدول إلى ما عليه الآية من بلاغة المعنى على أتم وجه وآكده.

[٥] انظر: الكشاف للزمخشري ٥١٢/٢.



صفة لمصدر محذوف تقديره: استجابوا الاستجابة الحسنى، ويكون الموصول الثاني (والذين لم يستجيبوا) معطوفاً على الموصول الأوّل، والمعنى: كذلك يضرب الله الأمثال السالفة للمؤمنين المستجيبين والكافرين المعاندين[١]. فالآية متصلة بسابقتها.

وقد ضعفه أبو السعود وعلّل ذلك بكلام يفهم منه أن المعنى على هذا الوجه ليس من رتبة البلاغة بالمحل الذي عليه الوجه الأول[٢].

وفي قوله – جل ذكره–: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء/ ١٩٢–١٩٥].

قال أبو السعود: "(بلسان عربي مبين) واضح المعنى ظاهر المدلول لئلا يبقي لهم عذرٌ ما، وهو متعلق بـــ (نزل به)، وتأخيره للاعتناء بأمر الإنذار، وللإيماء إلى أن مدار كونه ﷺ من جملة المنذرين المذكورين مجرد إنزاله ﷺ لا إنزاله باللسان العربي"[٣].

فشبه الجملة متعلق بـــ (نزل)، وإنما أخّر عن متعلَّقه للنكات البلاغية السابقة التي ذكرها أبو السعود، فمدار المعنى على نزوله من عند الله بلسان عربي.

وأما إذا عُلِّق شبه الجملة (بلسان عربي) بـــ (المنذرين) وفقا لمذهب الجمهور[٤]، فإنه يؤدي إلى جعل غاية الإنزال كونه ﷺ من جملة المنذرين باللسان العربي فقط من هود وصالح وشعيب وإسماعيل، وخامسهم محمد ﷺ[٥].

فمدار المعنى أنه نزل الروح الأمين بالكتاب لتكون من الذين أنذروا باللسان العربي، فعلّل الإنزال بتخصيص كونه ممن أنذر باللسان العربي.

قال أبو السعود: "ولا يخفي فساده، كيف لا؟ والطامة الكبرى في باب الإنذار ما أنذره نوح وموسى – عليهما الصلاة والسلام–، وأشد الزواجر تأثيرا في قلوب المشركين ما أنذره إبراهيم – عليه السلام – لانتمائهم وادعائهم أنهم على ملته"[٦].

---

[١] انظر: أبا السعود ٢٠٩/٤.

[٢] راجع نصه ٢٠٩/٤.

[٣] أبي السعود ٢٢٢/٥.

[٤] انظر: السابق نفسه. وانظر: الكشاف للزمخشري ٣٨٠/٣.

[٥] أبي السعود ٢٢٢/٥، ٢٢٣. وانظر: الكشاف للزمخشري، ٣٨٠/٣.

[٦] السابق ٢٢٣/٥.



العامل السادس: التردد بين اتصال الاستثناء وانقطاعه:

الاستثناء استفعال مأخوذ من الثَّنْي، ومنه تقول: ثنيت الشيء إذا عطفت بعضه على بعض، وثنيت فلانا عن رأيه، وثنيت عنان الفرس. وحقيقة الاستثناء كأسلوب نحوي استخراج بعضِ ما تناوله اللفظ[1].

مفهوم الاستثناء في النحو:

الاستثناء في اصطلاح النحاة "هو المذكور بعد إلا، أو إحدى أخواتها، مخالفا لما قبلها نفيًا وإثباتًا"[2].

فالاستثناء صرف للفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله حكم المستثنى منه[3]، فقولك: جاءني في القوم إلا زيدًا، أُخرج فيه المستثنى (زيدا) من أن يتناوله حكم المستثنى منه (القوم)، وهو المجيء، فلا يدخل (زيد) تحت حكم الصدر، "وهذا معنى قول النحويين: الاستثناء إخراج بعض من كل، أي: إخراجه من أن يتناوله الصدر"[4].

وقد قيّد النحاة إخراج المستثنى بأدوات خاصة تمنع دخول غير المستثنى فيه مما أشبهه، فإن قولك: (قام القوم إلا زيدًا) بمنزلة أن تقول: (قام القوم لازيدٌ)، "إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف – في المثال الثاني – أن الاستثناء لا يكون إلا بعضا من كل، والمعطوف يكون غير الأول، ويجوز أن يعطف على واحد، نحو قولك: قام زيدٌ لا عمرو، ولا يجوز في الاستثناء: قام زيدٌ إلا عمرًا، والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة، وهما بمنزلة اسم مضاف، فإذا قلت: جاءني قومك إلا قليلا منهم، فهو بمنزلة قولك: جاءني أكثر قومك، فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة"[5].

---

(1) انظر: دراسات عضيمة القسم الأول ٣٢٩/١.

(2) الكواكب الدرية للأهدل ٣٧/٢.

(3) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٢، ٧٦.

(4) السابق ٧٦/٢.

(5) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.



أدواته:

خصص النحاة للاستثناء أدوات ثمانية، منها حرفان وهما: (إلا) عند الجميع[١] و (حاشا) عند سيبويه[٢]، واسمان وهما: (غير) و (سوى)، وفعلان وهما: (ليس) و (لا يكون)، ومتردد بين الفعلية والحرفية وهما: (خلا) عند الجميع، و (عدا) عند غير سيبويه[٣].

عامل النصب في المستثنى:

وقع الاختلاف بين النحاة في عامل النصب في المستثنى على أقوال:

القول الأول:- وهو رأي البصريين[٤]- أن عامل النصب هو الفعل المتقدم قبل (إلا)، أو ما في معناه بواسطة (إلا) [٥]، فإذا كان الفعل المتقدم لازما قوي على العمل بدخول (إلا) لما أحدثته فيه من معنى الاستثناء[٦].

القول الثاني: أن الناصب (إلا) نفسها، لما دلت عليه من معنى الاستثناء، ولكونها نائبة عن الفعل (أستثنى) كما ناب حرف النداء عن (أنادى) [٧].

ورُدّ بأن (إلا) لم تخلص للأسماء بل باشرت الأفعال والحروف في مثل: لا مررت بمحمد إلا يصلي، ولا لقيت بكرا إلا في المسجد، فلما لم تختص بالأسماء لم يجز لها أن تعمل بمفردها؛ "وذلك لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه"[٨].

القول الثالث: أن يكون الناصب ما قبل (إلا) من الفعل، دون أن يكون لـــ (إلا) دخل في تعدية الفعل للعمل[٩].

---

[١] اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٠٢/١، حاشية العطار ص:١١٨.

[٢] حاشية العطار ص:١١٨. وانظر: اللباب للعكبري ٣٠٩/١.

[٣] انظر: حاشية العطار ص: ١١٨، الكواكب الدرية للأهدل ٣٧/٢، ٣٨.

[٤] انظر: شرح الرضى على الكافية ٨٠/٢.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢، شرح الرضى على الكافية ٨٠/٢. وانظر: اللباب للعكبري ٣٠٣/٢.

[٦] شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢. وهو رأي السيرافي وابن الباذش والفارسي. انظر: الهمع ١٨٨/٢.

[٧] شرح الرضي على الكافية ٨٠/٢، وانظر: همع الهوامع للسيوطي ١٨٨/٢، وقد صحح هذا الرأي ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد.

[٨] شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

[٩] همع الهوامع للسيوطي ١٨٨/٢، وقد عزي هذا الرأي لابن خروف.

القول الرابع:- وهو المشهور من مذهب الكوفيين[1] - أن (إلاّ) مركبة من (إنَّ) الناسخة و (لا) العاطفة، خففت النون ثم أدغمت في اللام، فإذا انتصب الاسم بعد (إلا) فتغليبا لعمل (إنّ)، وإن رُفع فتغليبا لعمل (لا) [2]، فكأن أصل (قام القوم إلا زيدًا): قام القوم إنَّ زيدا لا قام، أي: لم يقم[3]. وردّ هذا القول أيضا ووُسم بالفساد[4][5].

قسما الاستثناء:

ذكر النحاة للاستثناء قسمين:

القسم الأول: الاستثناء المتصل، وهو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، فيكون المستثنى داخلا في المتعدد قبل (إلا)، سواء أكان ملفوظا أم غير ملفوظ، فمن الأول: جاءني القومُ إلا زيدًا، ومن الثاني: ما جاء إلا زيدٌ، أي: ما جاءني أحد إلا زيد[6].

ومعنى دخول المستثنى في المتعدد قبل (إلا) – وهو المستثنى منه – دخوله في مفهومه لا في حكمه، "فإن (زيدًا) – في المثال السابق – داخل في مفهوم القوم خارج عن حكمه"[7]، فالحاصل أن مفهوم القوم شامل لــ (زيد)، لكن الحكم وهو (المجيء) مقدر إسناده إلى القوم بعد إخراج المستثنى الذي هو (زيد) منهم[8].

وعليه، فإن الاستثناء المتصل يحكم فيه على ما بعد (إلا) – وهو بعض مما قبلها – بنقيض ما حكم به على ما قبلها، فإن فُقد أحد هذين القيدين كان الاستثناء منقطعا[9]، وهو ثاني القسمين.

---

[1] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى ٣٠٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

[2] انظر: شرح الرضى على الكافية ٨٠/٢، همع الهوامع للسيوطي ١٨٨/٢.

[3] شرح الرضي على الكافية ٨٠/٢.

[4] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢. وانظر أيضا: اللباب للعكبري ٣٠٤/١.

[5] وقد وردت أقوال أخرى في عامل النصب في المستثنى، إلا أن أكثر النحاة على القول الأول، وما عداه وردت عليه اعتراضات تضعفه. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢، ٧٧، شرح الرضى على الكافية ٨٠/٢، ٨١، همع الهوامع للسيوطي ١٨٨/٢، الكواكب الدرية للأهدل ٣٩/٢.

[6] انظر: شرح الرضى على الكافية ٧٦/٢.

[7] حاشية العطار ص: ١١٨.

[8] انظر: السابق نفسه.

[9] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١٠/٢.



القسم الثاني: الاستثناء المنقطع أو المنفصل، وهو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه[١]، فلا يدخل المستثنى في المتعدد قبل (إلا) [٢].

فالاستثناء المنقطع "ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه، لأن استثناء الشيء مما هو من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول، فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ، وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه"[٣].

ومثال الاستثناء المنقطع قولك: جاءني القوم إلا حمارا[٤]، وما بالدار أحد إلا وتدًا[٥]. فالحمار والوتد ليسا من جنس المستثنى منه.

والاستثناء المنقطع قد يكون مفردا – كما بالمثالين السابقين – وقد يكون جملة[٦] نحو قوله – تعالى –: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴾ [الغاشية/ ٢٢-٢٤]، فإن (مَنْ) مبتدأ، و (يعذبه) الخبر، والجملة الأسمية في محل النصب على الاستثناء المنقطع[٧].

فَقَد فُقِدَ أحد القيدين المشترطين لكون الاستثناء متصلا[٨] في الآية السابقة، وفي قوله – عز وجل–: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الدخان/٥٦]، فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها في الجنة، الذي هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها[٩].

ولهذا حملوا الاستثناء المنقطع على الاستدراك، وقدروا (إلا) فيه بـــ (لكنّ) المشددة[١٠]، لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى، فقولك: (ما في الدار أحد إلا حمارا في تقدير: لكنّ فيها

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٢.

[٢] انظر: شرح الرضى على الكافية ٧٦/٢.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٢، ٨٠.

[٤] شرح الرضى على الكافية ٧٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

[٦] انظر: حاشية الصبان ٢٠٩/٢.

[٧] السابق نفسه.

[٨] وهما: أن يكون ما بعد إلا بعضا مما قبلها، وأن يحكم عليه بنقيض ما حكم به على ما قبلها.

[٩] انظر: حاشية الصبان ٢١٠/٢.

[١٠] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢، همع الهوامع للسيوطي ١٨٥/٢.

حمارا"[١]، وذلك لأن (لكنّ) لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها، كما أن (إلا) في الاستثناء كذلك، إلا أن (لكنّ) لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها، بخلاف (إلا)، فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كُلّ[٢].

وقد ذهب البعض إلى جعل ما بعد (إلا) في الاستثناء المنقطع في حكم استئناف كلام جديد[٣].

<u>حكم إعراب المستثنى بـــ (إلا):</u>

يختلف إعراب الواقع بعد (إلا) تبعا لنوع الاستثناء:

فالاستثناء المتصل لما بعد (إلا) فيه تفصيل تبعا لنوع الكلام قبلها من حيث التمام والإيجاب:

(١) فإذا كان الكلام قبل (إلا) تاما موجبا، أي: مثبتا غير منفي، ولا جارٍ مجرى النفي كأن يكون معه حرف استفهام – وجب في المستثنى بـــ (إلا) النصب وجها واحدا، ومثاله: جاءني القوم إلا زيدا[٤].

(٢) إذا كان الكلام قبل (إلا) تاما غير موجب، أي: اشتمل على نفي أو ما أشبه النفي جاز في المستثنى وجهان:

أ- النصب على الاستثناء.

ب- الرفع على البدل، مع رجحان البدل وله شروط[٥].

ومثاله أن تقول: ما جاءني من أحد إلا زيدا أو هل في الدار أحد إلا زيدا أو لا يَقُمْ أحد إلا زيد[٦].

---

[١] همع الهوامع للسيوطي ١٨٥/٢، ١٨٦.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

[٣] انظر: دراسات عضيمة القسم الأول ٣٢٩/١.

[٤] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢، شرح الرضى على الكافية ٧٩/٢.

[٥] انظر شرح الرضى ٩١/٢. فإذا جاز النصب جاز على الأصل في إعراب المستثنى، وإذا اختير البدل فعلى جعل (زيد) بدلا من (أحد) فيصير التقدير: ما جاءني إلا زيدٌ؛ فإن البدل يحل محل المبدل منه. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٢.

[٦] شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٢.

(٣) إذا كان الكلام منفيا غير تام جرى الكلام على ما كان له من إعراب قبل دخول (إلا)، مثل: ما رأيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيدٍ. ويسمى هذا النوع مفرَّغًا[١].

يبقى من أنواع الكلام قسم رابع – تبعا للقسمة العقلية – وهو أن يكون الكلام موجبا غير تام، وقد أجاب البعض بأنه قسم غير جائز في الأغلب؛ فلا يصح أن تقول: قام إلا زيدا، وذلك لأن معنى هذا: قام الناس جميعا إلا زيدا، وهو بعيد، ولكن إذا استقام المعنى جاز، نحو: قرأت إلا يوم كذا، إذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الأيام إلا اليوم المعين[٢].

أما الاستثناء المنقطع فلا يكون المستثنى فيه إلا منصوبا، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى[٣]، فالمستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا وإثباتا[٤]، ولذلك يلزم في مثل هذا أن يكون المستثنى منصوبا أبدا لتعذر البدل؛ إذ لا يبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضًا للأول، لأن البدل على نية إسقاط المبدل منه، لذا تحتم النصب على الاستثناء، ومثاله: ما بالدار أحد إلا دابة[٥].

على أن بني تميم يجيزون في المنقطع النصب على الاستثناء، والإتباع على البدل، ولهم فيه تفصيل[٦].

وبعد، فقد ورد في تفسير أبي السعود شواهد مما تردد توجيهه بين القول باتصال الاستثناء وانفصاله أو انقطاعه، فعلى الأول يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وعلى الثاني لا يكون من جنسه، فيكون بتأويل (لكن) في حكم الكلام المستأنف، لأن ما بعد (إلا) خالف ما قبلها من جهات مختلفة.

من ذلك قوله – عز اسمه-: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ [البقرة/٢٣٥].

---

[١] السابق ٨٦/٢، ويسمى بذلك لأن الفعل فُرّغ لما بعد (إلا) ليعمل فيه.

[٢] انظر: حاشية العطار ص:١١٨.

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢، شرح الرضى على الكافية ٨٢/٢.

[٤] شرح الرضى على الكافية ٨٣/٢.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

[٦] انظر: شرح الرضى على الكافية ٨٥/٢، ٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.



نقل أبو السعود وجهين في الاستثناء في قوله (إلا أن تقولوا قولا معروفا):

الوجه الأول: أن يكون الاستثناء متصلا مما يدل عليه النهي في (لا تواعدوهن)،والمعنى: لا تواعدوهن مواعدة ما إلا مواعدةً معروفة غير منكرة شرعا، وهي ما يكون بطريق التعريض والتلويح، أو إلا مواعدةً بقولٍ معروف، أو لا تواعدوهن بشيء من الأشياء إلا بأن تقولوا قولا معروفا[١]، وعليه فإن المستثنى منه محذوف[٢].

الوجه الثاني:- وهو ضعيف عند أبي السعود - أن يكون الاستثناء منقطعا من (سرا)، ويؤدى معناه إلى أن يكون التعريض موعودا[٣]، إذ التقدير: لا تواعدوهن إلا التعريض[٤]، وهو غير موعود[٥]، فليس التعريض من جنس الموعود.

وقال بعضهم: "إنه استثناء منقطع لأنه لا يندرج تحت (سر) على أيِّ تفسير فسرته به، كأنه قال: لكن قولوا قولا معروفا"[٦].

وفي قوله - عز شأنه-: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقۡتًا وَسَآءَ سَبِيلاً ﴾ [النساء/٢٢].

أورد أبو السعود في الاستثناء في قوله: (إلا ما قد سلف) ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه استثناء متصل من (مانكح) مفيد للمبالغة في التحريم بإخراج الكلام مُخرج المحال، والمعنى: لا تنكحوا حلائل آبائكم إلا من ماتت منهن، والمقصود سد طريق الإباحة بالكلية[٧].

وعليه، فإن المستثنى (ما قد سلف) داخل في المستثنى منه بالرغم من عدم الإقدام حقيقة على نكاح ميتة لنكتة المبالغة في التحريم وقطع طريق الإباحة بكل سبيل.

---

[١] انظر: أبا السعود ٤٠٩/١، ٤١٠، الكشاف للزمخشري ٢٥٧/١.

[٢] انظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ١٦٢/١.

[٣] انظر: أبا السعود ٤١٠/١.

[٤] الكشاف للزمخشري ٢٥٧/١.

[٥] أنوار التنزيل للبيضاوى ١٦٢/١.

[٦] اللباب لابن عادل ٢٠٤/٤.

[٧] انظر: أبا السعود ٢٥٥/٢. وقد أورد المفسرون للاستثناء هنا معانى أخرى غير هذا المعنى الذي اختاره أبو السعود، وهو تابع فيه للزمخشري. انظر: الكشاف ٤٣١/١.



القول الثاني: أن يكون الاستثناء متصلا أيضا، ولكنه استثناء مما يستلزمه النهي وتستوجبه مباشرة المنهي عنه، كأنه قيل: لا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فإنه موجب للعقاب، إلا ما قد مضى فإنه معفوٌّ عنه.

القول الثالث: أن يكون الاستثناء منقطعا[1]، فما بعد (إلا) ماض، وما قبلها مستقبل، والماضى لا يجامع الاستقبال[2]، وعلى ذلك فإن ما بعد (إلا) غير داخل في المنهي عنه قبلها، فمن الجائز أن تكون المؤاخذة به باقية، فبيّن سبحانه بالاستثناء عدم بقائها[3]، فالمعنى: لكن ما قد سلف لا مؤاخذة عليه، لا أنه مقرَّرٌ[4].

وقد ردّ أبو السعود القولين الأخيرين محتكما إلى السياق اللاحق في ذيل الآية، قال: "ويأباهما قوله (إنه كان فاحشة ومقتا)؛ فإنه تعليل للنهي، وبيانٌ لكون المنهي عنه في غاية القبح، مبغوضا أشد البغض، وأنه لم يزل في حكم الله– تعالى– وعلمه موصوفا بذلك، ما رخّص فيه لأمة من الأمم، فلا يلائم أن يوسَّط بينهما ما يهوِّن أمره من ترك المؤاخذة على ما سلف منه، (وساء سبيلا)" [5].

فقد اختار أبو السعود كون الاستثناء متصلا لا منقطعا لما أفاده السياق اللاحق المعلِّل للنهي والتحريم، واختار عكسه محتكما أيضا إلى السياق اللاحق في قوله – عز اسمه–: ﴿ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾ [النساء/٢٣].

فعين ما رفضه وردّه أبو السعود هنالك، أباحه هنا بل حتَّمه، قال: "(إلا ما قد سلف) استثناء منقطع، أي: لكن ما قد مضى لا تؤاخذون به، ولا سبيل إلى جعله متصلا بقصد التأكيد والمبالغة كما مر فيما سلف، لأن قوله – تعالى –: (إن الله كان غفورا رحيما) تعليل لما أفاده الاستثناء فيتحتم الانقطاع"[6].

---

[1] أبي السعود ٢/٢٥٥.

[2] انظر: اللباب لابن عادل ٦/٢٧٦.

[3] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٥.

[4] أبي السعود ٢/٢٥٥.

[5] السابق ٢/٢٥٥، ٢٥٦.

[6] أبي السعود ٢/٢٥٩، ٢٦٠.



وقد عزَّز أبو السعود ما ذهب إليه من جعل الاستثنائين على العكس من بعضهما – بالرغم من كونهما بلفظ واحد – بما روي من أن أهل الجاهلية كانوا يعرفون تلك المحرمات من النساء إلا اثنتين: نكاح امرأة الأب، والجمع بين الأختين، ثم قال: "ألا يرى أنه قد عقَّب النهي عن كل منهما بقوله (إلا ما قد سلف) وهذا يشير إلى كون الاستثناء فيهما على سنن واحد، ويأباه اختلاف التعليلين"[١].

وفي قوله – جل ذكره-: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [النساء/١٤٨].

ذكر أبو السعود وجهين في معنى قوله (إلا من ظلم)، يختلف تبعا لهما نوع الاستثناء:

الوجه الأول: على القراءة المشهورة ببناء الفعل (ظُلِم) لما لم يُسم فاعله، فإن الاستثناء عليها متصل، والمعنى: لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا جهر من ظلم بأن يدعو على ظالمه، أو يتظلم منه ويذكره بما فيه من السوء، فإن ذلك غير مسخوط عنده سبحانه[٢].

الوجه الثاني: على قراءة الفعل (ظَلَم) بالبناء للفاعل، فالاستثناء حينئذ منقطع، والمعنى: ولكن الظالم يرتكب ما لا يحبه الله – تعالى – فيجهر بالسوء[٣].

وفي قوله – عز وجل-: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ ﴾ [يونس/٩٨].

جوز أبو السعود في قوله (إلا قوم يونس) وجهين:

الوجه الأول: أن يكون الاستثناء منقطعا، والمعنى: لكن قوم يونس لما آمنوا أول ما رأوا أمارة العذاب ولم يؤخِّروا إلى حلوله كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا بعد ما أظلهم وكاد يحل بهم[٤].

---

[١] أبي السعود ٢/٢٦٠.

[٢] أبي السعود ٢/٣٩٦.

[٣] السابق ٢/٣٩٧.

[٤] انظر: أبا السعود ٣/٥٣٩.



الوجه الثاني: أن يكون متصلا على أن تكون الجملة قبل (إلا) في معنى النفي كما يفصح عنه حرف التحضيض، والمراد بالقرى أهاليها، كأنه قيل: ما آمنت طائفة من الأمم الماضية فينفعهم إيمانهم إلا قوم يونس عليه السلام، فيكون قوله (لما آمنوا) استئنافا لبيان نفع إيمانهم.

وفي قوله – تبارك اسمه-: ﴿ قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء/٧٥-٧٧].

ذكر أبو السعود في قوله (إلا رب العالمين) وجهين[١]:

الأول: أن يكون الاستثناء منقطعا، فهو ليس استثناء من الأول[٢]، والمعنى: لكن رب العالمين ليس كذلك، بل هو وليِّي في الدنيا والآخرة، لا يزال يتفضّل عليّ بمنافعهما[٣].

الثاني: أن يكون متصلا[٤]، على أن يكون الضمير لكل معبود، حيث كان من آبائهم من عبدالله تعالى[٥]، وعليه، "يكونوا عبدوا مع الله الأصنام وغيرها، فقال لهم: إن جميع من عبدتم عدو لي إلا رب العالمين، لأنهم سوّوا آلهتهم بالله – تعالى- فأعلمهم أنه قد تبرأ مما يعبدون إلا الله، فإنه لم يتبرأ من عبادته"[٦].

وكذا في قوله – سبحانه-: ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الغاشية/ ٢١-٢٤].

ففي قوله (إلا من تولى وكفر) وجهان:

الوجه الأول: الانقطاع، والمعنى: لكن من تولّى منهم فإن لله – تعالى – الولايةَ والقهر[٧].

والقهر[٧].

---

[١] انظر: السابق نفسه.

[٢] انظر: معاني الزجاج ٩٣/٤.

[٣] أبي السعود ٢٠٧/٥.

[٤] وقد نقل أبو السعود هذا الوجه ونص على أنه قول الزجاج في معانيه، انظر: ٩٣/٤.

[٥] أبي السعود ٢٠٨/٥.

[٦] معاني الزجاج ٩٣/٤.

[٧] انظر: أبا السعود ٥٣١/٦.



الوجه الثاني: الاتصال، وهو استثناء من قوله (فذكِّر)، والمعنى: فذكِّر إلا مَنْ انقطع طمعك من إيمانه فاستحق العذاب الأكبر، وما بينهما اعتراض[١].

[١] انظر: السابق نفسه.



العامل السابع: التغيير في بنية الجملة بالحذف، (المفعول به نموذجا):

تقدّم الحديث عن التأصيل النحوي للحذف في الفصل السابق من البحث، لذا سأقصر الحديث هنا على الأثر الذى يحدثه الحذف من تغيير في دلالة الجملة، وجعلها في مستوى أرقى من مستويات البلاغة، فلا تجد التركيب متفاوتا في بلاغة دلالته – قبل الحذف وبعده- إلا بنزع كلمة منه تكون لها إشعاعات بليغة تزيد في رونق المعنى.

وقد أولى البلاغيون اهتماما ملحوظا بالحذف، وألمحوا إلى أثره في المعنى، فقال فيه عبد القاهر الجرجاني: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبِن"(١).

"ومن شرط المحذوف في علم البلاغة أنه متى أُظهر صار الكلام إلى شيء غثٍّ، لا يناسب ما كان عليه أولا من الطلاوة والحسن"(٢).

أما الحذف في النحو، فقد عني به النحاة وتنبهوا لأهميته كذلك وإلى إثرائه للتراكيب اللغوية، حتى إن ابن جني تحدث عنه في باب أسماه: (باب في شجاعة العربية) (٣)، وقد بين النحاة أن الحذف شمل أبواب النحو جميعها، فما من باب إلا ودخله الحذف، "فقد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"(٤).

فالأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، فإن لم يكن هنالك دليل على المحذوف، فإنه لغو من الحديث، لا يجوز بوجه ولا سبب(٥).

---

(١) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص: ١٤٦، وانظر: المثل السائر لابن الأثير ٢٦٨/٢.

(٢) المثل السائر لابن الأثير ٢٦٨/٢.

(٣) انظر: الخصائص لابن جني ٣٦٠/٢.

(٤) السابق نفسه.

(٥) المثل السائر لابن الأثير ٢٦٨/٢.



وبوصف أبي السعود أحد المفسرين المعنيين بشرح كلام الله – عز وجل– مهتما ببلاغة المعنى، منطلقا في تفسيره من أساس بلاغي قائم – في أول ما يقوم – على معطيات علم النحو، بوصف أبي السعود كذلك، فقد التفت إلى براعة أسلوب الحذف في إيصال المعنى القرآني، وأولاه عناية خاصة، فإذا كان في التركيب تعدد بالحذف وعدمه أوضح المعنى على الوجهين، وإذا كان الحذف وجها واحدا للتركيب شرح المعنى وأوضح الغرض البلاغي من الحذف فيه شرحا وافيا.

وقد شمل الحذف في تفسير أبي السعود أبوابا كثيرة ستقتصر الباحثة هنا على باب واحد منها هو حذف المفعول به.

حذف المفعول به قصدا إلى إثبات مطلق معنى الفعل:

يكون حذف المفعول من التركيب على جهتين:

الجهة الأولى: أن يحذف على جهة الاطِّراد، ويُنسى فعله، ويُجْعل كأنه من جملة الأفعال اللازمة، فلا يكون المفعول مُرادا لا لفظا، ولا تقديرا، ومثاله قوله – تعالى–: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾ ﴾[1] [النجم/٤٣، ٤٤].

الجهة الثانية: أن يحذف من جهة اللفظ، ولكنه يكون مرادا من جهة المعنى والتقدير، ومثاله قوله – تعالى–: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ﴾ [القصص/٢٣]، فتقدير الأفعال في الآية: يسقون مواشيهم، وتذودان أغنامهما، ونسقي مواشينا[2].

والبحث هنا معنى بالحديث عن أولى الجهتين فقط لحذف المفعول؛ فالحديث عن الحذف وأثره ذو شجون، ومادته في تفسير أبي السعود متشعبة، لا تكاد تستوعبها وتفي بها نقطة تُساق على سبيل الاختصار.

---

(١) انظر: الطراز للعلوى ٢/٥٦.

(٢) انظر: الطراز للعلوى ٢/٥٦، ٥٧.



إن الفارق بين قولك: (ضربَ زيدٌ) و (ضرب زيدٌ عمرًا)، أن الأول كان الغرض منه أن تثبت الضرب فعلا للفاعل، أما الثاني فكان الغرض منه أن تثبت التباس الضرب الواقع من الفاعل بالمفعول، ووقوعه عليه[١].

"فأغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين. فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا، في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا"[٢].

ومثال ذلك قولك: (فلان يعطي ويمنع، ويأمر وينهى، ويَقري ويُضيف)، فإن المقصود إثبات المعنى في نفسه على الإطلاق، من غير تعرض لحديث عن المفعول، حتى كأنه قيل: صار بحيث يكون منه المنع والعطاء و... [٣].

ومما جاء في تفسير أبي السعود مما تعدد معناه بسبب القول بحذف المفعول وعدمه قوله – عز شأنه–: ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة/٢٢].

فقد ذكر أبو السعود أن مفعول الفعل (تعلمون) يحتمل أن يكون مَنْويًّا أو غير منوى، وقد اختلف المعنى على الوجهين[٤].

قال: "ومفعول (تعلمون) مطروح بالكلية كأنه قيل: لا تجعلوا ذلك، فإنه قبيح واجب الاجتناب عنه، والحال أنكم من أهل العلم والمعرفة بدقائق الأمور وإصابة الرأي.

أو مقدَّر حسبما يقتضيه المقام، نحو: وأنتم تعلمون بطلان ذلك، أو تعلمون أنه لا يماثله شيء، أو تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت، أو تعلمون أنها لا تفعل مثل أفعاله، كما في قوله – تعالى–: ﴿ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ ﴾ [الروم/٤٠]، أو غير ذلك"[٥].

---

[١] انظر: دلائل الإعجاز لعبدا لقاهر ص: ١٥٣.

[٢] السابق ص:١٥٤.وانظر: المثل السائر لابن الأثير ٢/٢٩١.

[٣] انظر: السابقين من الموضع نفسه.

[٤] انظر: أبا السعود ١/١٣٣.

[٥] أبي السعود ١/١٣٣.

وفي قوله – جل ذكره–: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [البقرة/٩].

فمفعول الفعل (يشعرون) محذوف: إما لظهوره أو لعمومه[١].

فإذا كان محذوفا لظهوره فالمعنى: وما يشعرون أنهم يخدعون أنفسهم، أو أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، أو إطْلاَع الله – تعالى – نبيه ﷺ على خداعهم وكذبهم[٢].

أما إذا كان محذوفا لعمومه فالمعنى أنهم لا يشعرون بشيء أصلا[٣]، فهم في غاية الجلافة حتى لا شعور لهم يحسنون به التصرف فيما يحاولونه من الفساد[٤]، فنفي الشعور رأسا عنهم نهاية الذم فجعلهم في مرتبة أدنى من البهائم[٥].

وفي قوله – سبحانه:– ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾ [آل عمران/١٣٤].

قال أبو السعود: "ومفعول (ينفقون) محذوف ليتناول كل ما يصلح للإنفاق، أو متروك بالكلية كما في قولك: فلان يعطي ويمنع"[٦].

وفي قوله – عز وجل–: ﴿ قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّاۚ لَّوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ ﴾ [التوبة/٨١].

فمفعول (يفقهون) إما مقدر، والمعنى: لو كانوا يفقهون أنها كذلك، أو لو كانوا يفقهون كيف هي، أو لو كانوا يفقهون أن مآلهم إليها[٧].

وإما غير منوي أصلا، على أن تكون (لو) لمجرد التمني، والمعنى: لو كانوا من أهل الفطانة والفقه[٨].

---

[١] انظر: أبا السعود ٩٧/١.

[٢] انظر: روح المعاني للألوسي ١٤٨/١.

[٣] أبي السعود ٩٧/١.

[٤] نظم الدرر للبقاعي ١١١/١، ١١٢.

[٥] انظر: روح المعاني للألوسي ١٤٨/١.

[٦] أبي السعود ١٣٥/٢.

[٧] أبي السعود ٤٢٠/٣.

[٨] انظر: السابق نفسه.

وكذلك قوله – تعالى شأنه–: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [غافر/٦٨].

قال أبو السعود: "يحيى الأموات، ويميت الأحياء، أو الذى يفعل الإحياء والإماتة"[١].

فعلى الأول المفعول مقَّدر منويّ، وعلى الثاني مطروح غير منوى. وأحسب أن المعنى على طرح المفعول أبلغ منه على تقديره، لما فيه من اختصاص فِعْلَى الإحياء والإماتة بالله – تعالى–، وقصرهما عليه دون ما عداه من سائر خلقه.

[١] أبي السعود ٢٧/٦.

الخاتمـــة

الخاتمـــة

هذا آخر ما يسر الله إيراده، وفتح بإعداده في بحث: "تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود"، وقد انتهت الباحثة من رحلتها البحثية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أجملها فيما يأتي:

أولاً: النتائج:

النتيجة الأولى: يعد تفسير أبي السعود من التفاسير المهمة التي عملت على تفسير بلاغة النظم القرآني، والتدليل على إعجاز القرآن انطلاقا من تراكيبه النحوية، فهو يأتي – من حيث الأهمية – بعد تفسير الكشاف، فلئن كان الزمخشري في ميدان التفاسير المعنية بشأن البلاغة هو المُجلِّي، كان أبو السعود هو المُصلِّي.

النتيجة الثانية: تفسير أبي السعود تفسير لغوي، فسر القرآن وأبان معانيه معتمدا على ما ورد في لغة العرب، ابتداءً من المعاني المعجمية للمفردات، ومرورا باستخدامات الأساليب اللغوية على تنوعها واختلافها، وانتهاء ببيان مسالك الكلام وتفاوته بنظمه في رتبة البلاغة.

النتيجة الثالثة: تَعُد الباحثة – اعتبار للنتيجة السابقة – تفسير أبي السعود نموذجا تطبيقيا لنظرية النظم وفكرة التعليق اللتين أسس لهما عبد القاهر الجرجاني في دلائله؛ فقد اهتم أبو السعود بفاعلية المعنى النحوي في شرح النص القرآني وتفسير بلاغته، حيث كان أبو السعود عند تحديد إعراب كلمة ما يقوم – أولا– بالكشف عن المعني النحوي الأولى الذي يمثل جزءا بالغ الأهمية من دلالة الكلمة، مع انضمامه إلى الدلالة الأولية لها. وهو – ثانيا – يحدد الوجه الذي سيتعامل به مع تفسيره لهذه الكلمة، وذلك لأن اختلاف الوظيفة النحوية يؤدي ضرورة إلى اختلاف الدلالة المرادة من الكلمة في الجملة. وهو – ثالثا – يؤسس شرحه للتصوير البياني للنص على أساسه السليم، فكل ما يكون تشبيها، أو مجازا، أو استعارة...إلخ مبني في حقيقة الأمر على التعليق النحوي[1].

النتيجة الرابعة: ربط أبو السعود ربطا بارعا بين علمي النحو والمعاني في تفسيره كلام الله – عز وجل–، مما جعل التفسير ثريًّا، مكتنزا بالمعالجات البلاغية المبنية على أساس

---

[1] راجع المبحث الرابع من كتاب النحو والدلالة للدكتور محمد حماسة عبداللطيف.



نحوي، "فإن النحو يبدأ بالمفردات وينتهي إلى الجملة الواحدة، على حين يبدأ علم المعاني بالجملة الواحدة، وقد يتخطاها إلى علاقاتها بالجمل الأخرى في السياق التي هي فيه"[١].

النتيجة الخامسة: أولى أبو السعود السياق بشقيه: السِّبَاق واللِّحاق عناية كبرى، فبنى عليه الكثير من ترجيحاته، وكان يشرح الآية، بانيًا اختيار الوجه النحوي على الأنسب لسياقها، مما جعل الآيات تبدو كوحدة متكاملة تأخذ السوابق منها بحُجَز اللواحق، فيطلع قارئ التفسير على معانٍ لم تكن لتقع بخاطره لولا هذا الربط.

النتيجة السادسة: كان المنهج العملي لأبي السعود خلال تفسيره تصديقا لما ذكره في تقدمته له؛ فقد اعتمد على تفسيري "الكشاف" و "أنوار التنزيل" وأكثر النقل عنهما في مواطن عديدة، حتى إنه كان في مواطن غير قليلة ينقل قول الزمخشري نصا بلا أدنى تغيير، وتابعه في بعض المفاهيم التي خالف فيها غيره من النحاة، مثل مفهوم النصب على الاختصاص بإضمار (أعنى)، الذي اختلط على نحو ما بمفهوم النصب على المدح.

النتيجة السابعة: برزت لأبي السعود شخصية مستقلة في التفسير، فلم يكن على نهج مطرد في متابعة الزمخشري والبيضاوي، حيث خالفهما، وردّ آراءهما في مواطن ليست بالقليلة، بل إنه نبَّه مرارا في التفسير على أغاليط المعتزلة وأباطيلهم، معرِّضا في ذلك بالزمخشري وما أورده من الاعتزاليات في الكشاف، هذا فضلا عما كان له من آراء تفرد بها، فخالف ما عليه جمهور النحاة والمفسرين بما فيهم الزمخشري والبيضاوي.

النتيجة الثامنة: كان أبو السعود أميل إلى الوجهة اللغوية في التعامل مع القراءات القرآنية، يكشف عن ذلك ثلاثة أمور: أولها: تصديره القراءة بالفعل المبني للمجهول (قُرِئ) دون عزوها لصاحبها من القراء. ثانيها: عدم تفريقه بين المتواتر والشاذ من القراءات، ما يوقع مطالع التفسير في شيء من الحيرة، فربما خلط المتواتر بالشاذ، ولابد من التفريق بينهما شرعا ولغة. ثالثها: أحكامه على القراءات كانت في مجملها أحكاما لغوية، فلم يتعامل مع القراءات من حيث كونها علما له ضوابطه.

النتيجة التاسعة: كان لأبي السعود بعض المظاهر السلبية في تفسيره أهمها:

- أنه كان يصدِّر الوجه النحوي بصيغة التجهيل (قِيل)، دون أن ينص على صاحبه – اللهم إلا مواطن تكاد تبلغ حد الندرة–، وقد وقع في خاطري أول الأمر أنها دليل ردٍّ

---

[١] راجع الأصول للدكتور تمام حسان ص: ٣١٠.



وتضعيف، لا سيما وهو الفقيه المفتي، ولكن تبين لي بطول معايشة التفسير أنها ليست سوى وسيلة لنقل الآراء فقط، حصل لي ذلك حينما وجدته يرجح ويفضّل آراء مصدّرة بصيغة (قيل)، بل كان يستدل على صحتها وبلاغتها.

- أنه كان يذكر التقدير النحوي اللازم للوجه دون أن يصرح بذكر الوظيفة النحوية المقتضية له، فقال في (بياتا) من قوله – سبحانه–: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَـٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾ [الأعراف/٩٧]، أي: تبييتًا أو وقت بياتٍ، فلم يقل: مصدر في موقع الحال أو ظرف زمان. وقد تكرر ذلك في مواطن عدة.

<u>النتيجة العاشرة</u>: عني أبو السعود بالمعنى المنبثق عن الوجه النحوي عناية فائقة، فردّ ورجح بناء على المعنى، واضعا نصب عينية تحقيق البلاغة، حاملا النظم على أجزل المعاني وأبلغها، ما جعله في غير موطن يضرب عرض الحائط بقواعد مسلمة عند النحاة، مثل جعل شبه الجملة المقدم خبرا لا مبتدأ، وجعل أعرف المعرفتين مبتدءًا إذا اجتمعتا.

<u>النتيجة الحادية عشرة</u>: كانت لأبي السعود عناية ملحوظة بتوجيه المحل الإعرابي للجمل وأشباهها، فردّ معاني ورجح أخرى بناءً على توجيه محلها الإعرابي.

<u>النتيجة الثانية عشرة</u>: لا تكاد تخطيء عين مطالع تفسير أبي السعود تلك العناية الملحوظة بمباحث علم المعاني، ولا سيما باب الحذف، فقد عني أبو السعود بتوجيه تراكيب القرآن، سواء أكان هناك محذوف أم لم يكن، مع اختيار الموضع الأنسب لتقدير المحذوف من حيث المعنى الذي يراه أبو السعود أوفق للمقام.



ثانيًا: التوصيات:

خرجت الباحثة من الدراسة بمجموعة من التوصيات تتمثل فيما يأتي:

أولا: أقترح إخراج المادة النحوية من تفسير أبي السعود، خاصة تلك التي تعدد فيها التوجيه، وحُدِّد فيها المعنى المنبثق عن كل وجه، ليصنع منها مادة لتدريب الطلاب في مراحل الدراسة الأولى بالكلية على الربط بين الإعراب والمعنى، فينطلق الطالب من المعنى أولا ليحدد الوظيفة الإعرابية، لا العكس.

ثانيًا: توصى الباحثة بدراسة مدى تأثر أبي السعود بالزمخشري والبيضاوي، مع دراسة تعقباته لهما، فإن ذلك يحتاج لدرس مستقل يحدد موقع أبي السعود من الرجلين، وسمات تأثره بهما، ومدى استقلاله عنهما عن طريق إبراز إضافاته وتفرداته مما لم يقولاه، ولا سيما من وجهة بلاغة المعنى.

ثالثًا: توصى الباحثة كذلك بدراسة منهج أبي السعود في تأويل بلاغة القرآن، خاصة أنه وضع تفسيره في الأساس لهذا الغرض.

رابعًا: توصى الباحثة بدراسة دور السياق في ترجيح الوجه النحوي، والمعنى المبني عليه، لأنه أولى السياق في تفسيره عناية فائقة.

خامسًا: توصى الباحثة أيضا بدراسة أثر الربط بين علمي النحو والمعاني، بما يتضمنه ذلك من الربط بين ما يعرض للتركيب من تقديم وتأخير، وحذف، و.... من الوجهة النحوية والبلاغية، ودراسة أثر ذلك على تفاوت التراكيب من حيث البلاغة.

سادسًا: كان لأبي السعود أثر في المفسرين بعده، فالألوسي مثلا في روح المعاني كان كثيرا ما ينقل عبارة أبي السعود نصًّا، فتأثير أبي السعود فيمن جاء بعده من المفسرين يحتاج لدراسات تبرز ملامح هذا التأثير.



الفهــارس



أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الفاتحة

البقـــرة



آل عمران







الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرًا	81	534
وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلۡقَٰعِدِينَ أَجۡرًا عَظِيمًا	83	132
أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ	151	581
ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ	158	114
لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ	115	333
لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ		134، 124،
أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ	143	133
وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَ	141	43
فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ	123	111
إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞ	121	121
يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ	124	85
المائدة		
فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ	1	43
وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ	4	333
يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا		
كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ	13	33
يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ	12	23
يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ	18	131
قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ	34	152
لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَ	35	53
وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ فِيهَا حُكۡمُ ٱللَّهِ	15	311
وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ	13	385
وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ	12	584 ،334
أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَ	33	111 ،14
حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَأَصۡبَحُواْ خَٰسِرِينَ	35	512
أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ	31	153
وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ	38	534







الأعـراف





الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ	11	12
وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْ	14	335
وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْۚ إِنَّهُمۡ لَا يُعۡجِزُونَ	38	18
يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَى ٱلۡقِتَالِ	43	18
مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ	42	15
فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمۡتُمۡ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا	48	324

التوبة

الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ	1	151
أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ	5	338، 555
كَيۡفَ يَكُونُ لِلۡمُشۡرِكِينَ عَهۡدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ	2	551
فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ	13	14
زُيِّنَ لَهُمۡ سُوٓءُ أَعۡمَٰلِهِمۡ	52	533
قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّٗاۚ لَّوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ	51	333
وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ لِيُؤۡذَنَ لَهُمۡ	83	14
وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ خَلَطُواْ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَءَاخَرَ سَيِّئًا	133	521
خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا	135	523
أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَأۡخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ	131	521
وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ		43، 341،
وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُ	132	158
أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٍ خَيۡرٌ أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٖ فَٱنۡهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَ	138	133، 531
إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡ	113	13
وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ	115	15
وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ	138	353

يونس

الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ	1	43
أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ	3	532







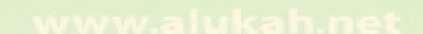






الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
أَلَّا يَسۡجُدُواْۤ لِلَّهِ	33	153
ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ	34	353
فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ بِمَا ظَلَمُوٓاْ	33	531
أَمَّن يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡض	41	45
القصص		
وَنُرِيَ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنۡهُم مَّا كَانُواْ يَحۡذَرُونَ	4	383
وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ	35	335
رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَا	45	21
العنكبوت		
فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلۡنَٰهَآ ءَايَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ	13	553
وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا مَّوَدَّةَ بَيۡنِكُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا	33	313
الروم		
وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡهِم مِّن قَبۡلِهِۦ لَمُبۡلِسِينَ	18	45
ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ قُوَّةٗ	31	13
لقمان		
إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ	5	32
يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ	15	151
الأحزاب		
وَأَعَدَّ لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمٗا	5	83
إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ	35	155
مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلٗا	41	22
رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا	45	554
سبأ		
قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ	5	115
أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مِّن رِّجۡزٍ أَلِيمٞ	3	354
ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ	15	31
وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ وَأَثۡلٖ وَشَيۡءٖ مِّن سِدۡرٖ قَلِيلٖ	14	544






الآيـــــــــة	رقمها	الصفحة
الهمزة		
وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ۝ نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ	3، 4	145
المسد		
وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ	1	113



ثانياً: فهرس الأشعار والأرجاز



ثالثاً: فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع:

(أ)

١- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، د/ط، د/ت.

٢- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة الدمشقي، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، د/ط، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.

٣- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد البنا، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب – بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط/١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي وبهامشه إعجاز القرآن للباقلاني، المكتبة التجارية الكبرى، د/ط، د/ت.

٥- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية لعبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار للنشر والتوزيع – الأردن، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٦- أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور (دراسة نحوية دلالية) لإبراهيم سيد أحمد، دار المحدثين، ط/١، ٢٠٠٨م.

٧- أحكام القرآن لابن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط/٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط/١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٩- أسباب النزول للواحدي، تحقيق عطا عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح – الدمام، ط/٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.



١٠-أسباب النزول المسمى: لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١١-الأسس المنهجية للنحو العربي: دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم لحسام أحمد قاسم، دار النصر، د/ط، ٢٠٠٥م.

١٢-الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

١٣-الأصول: دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو – فقه اللغة – البلاغة) للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٤-أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم، منشورات كلية التربية، الجامعة الليبية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م.

١٥-إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، دار ومكتبة الهلال – بيروت، د/ط، ١٩٨٥م.

١٦-إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة، دار القلم العربي بحلب، الطبعة الأخيرة، د/ت.

١٧-الإعراب في القرآن الكريم لسميح عاطف الزين، دار الكتاب اللبناني – بيروت، ط/١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٨-إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، اعتني به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٩-إعراب القرآن لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، تقديم وتوثيق فاطمة بنت عمر المؤيد، د/ط، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢٠-إعراب القرآن الكريم لمحمد محمود القاضي، راجعه الدكتور كمال بشر والدكتور عبدالغفار حامد هلال، دار الصحوة، ط/١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢١-إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه لمحمد حسن عثمان، دار الرسالة-مصر، ط/١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.



٢٢-إعراب القرآن وبيانه لمحيى الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر ودار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط/٧، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٣-الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل لبهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر- عمان – الأردن، ط/١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٤-الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط/١٥، ٢٠٠٢م.

٢٥-الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن على المعروف بابن الباذش، تحقيق أحمد فريد المزيد وتقديم فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٦-ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار السلام، ط/٦، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٢٧-أمالي ابن الشجري لهبة الله على بن حمزة العلوي، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط/١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٨-الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق جودة مبروك ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط/١، د/ت.

٢٩-أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، تحقيق مجدي فتحي السيد وياسر سليمان أبو شادي، المكتبة التوفيقية، د/ط، د/ت.

٣٠-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط/٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣١-إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د/ط، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

(ب)

٣٢-البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.



٣٣-البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة لعبد الفتاح عبد الغني القاضي، راجعه الشيخ صبري رجب كريّم، دار السلام، ط/٥، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٣٤-بناء الجملة الاسمية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الثقافة العربية، ط/٢، ٢٠٠١م.

٣٥-بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، ٢٠٠٣م.

٣٦- البناء العروضي للقصيدة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، ٢٠٠٨م.

٣٧-البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني للدكتور تمام حسان، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢م.

٣٨-البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفي السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د/ط، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(ت)

٣٩- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد على، المكتبة التوفيقية، د/ط، د/ت.

٤٠-تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري، دراسة وتحقيق أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤١-التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

٤٢-تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان، شرح وتعليق محمد سعيد الوردي النعساني، مكتبة عنوان النجاح ومطبعة الإخلاص - حماة، ١٣٤٥هـ-١٩٢٦م.

٤٣-التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق ودراسة أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط/١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٤٤-تعدد التوجيه النحوي: مواضعه، أسبابه، نتائجه لمحمد حسنين صبرة، دار غريب، ط/١، ٢٠٠٨م.



٤٥-التعليقة على كتاب سيبويه لأبي على الفارسي، تحقيق عوض بن محمد القوزي، مطبعة الأمانة – القاهرة، ط/١.

٤٦-تفسير أبي السعود المسمى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق محمد صبحي حسن حلاق، دار الفكر – بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٧-تفسير القرآن العظيم لابن كثير، تحقيق مصطفى السيد محمد وآخرين، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٨-تفسير المراغي للشيخ أحمد مصطفى المراغي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط/١، ١٣٦٥هـ١٩٤٦م.

٤٩-تفسير المشكل من غريب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق على حسين البواب، مكتبة المعارف بالرياض، د/ط، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٥٠-تفسير المنار لمحمد رشيد رضا، دار المنار – القاهرة، ط/٢، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.

٥١-التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، ط/٧، ٢٠٠٠م.

٥٢-التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري، دراسة وتحقيق محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بإشراف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥٣-التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، عنى بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٥٤-تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، دار الحديث بالقاهرة، د/ط، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(ج)

٥٥-جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.



٥٦-جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلايينى، راجعه عبدالمنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط/٢٨، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٥٧-الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان للقرطبي، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٥٨-الجامع لإعراب جمل القرآن لأيمن الشوا، مكتبة الغزالي بدمشق، ودار الفيحاء – بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥٩-جامع النقول في أسباب النزول لابن خليفة عليوي، مطابع الإشعاع بالرياض، ط/١، ١٤٠٤هـ.

٦٠-الجنى الداني في حروف المعاني للحسين بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(ح)

٦١- حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي المالكي، د/ط، ١٢٨٦هـ.

٦٢-حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية لخالد الأزهري، مصطفى البابي الحلبي، ط/٢، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

٦٣-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، د/ط، د/ت.

٦٤- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط/٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦٥-حجة القراءات لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط/٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦٦-الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث – دمشق، ط/١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦٧-حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن لمحمد الأمين بن عبدالله الأرمي، راجعه هاشم محمد على، دار طوق النجاة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٦٨-حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، دار السلام، ط/٥، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(خ)

٦٩-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط/٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧٠-الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية.

٧١-خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني للشيخ محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط/٨، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

(د)

٧٢-دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة، د/ط، د/ت.

٧٣-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، د/ط، ١٩٩٤م.

٧٤-دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق الشيخ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط/٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٧٥-ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتني به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة – بيروت، ط/٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(ر)

٧٦-رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط/٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧٧-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث – بيروت، ط/٢، د/ت.



(ز)

٧٨-زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج بن الجوزي، المكتب الإسلامي ودار ابن حزم، ط/١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(س)

٧٩-سر صناعة الإعراب لابن جني، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط/٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٨٠-سلسلة المتون العلمية (الآداب والرقائق)، دار المستقبل ودار الإمام مالك، ط/١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

(ش)

٨١-شبه الجملة: دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم للدكتورة سوزان فهمي، دار غريب، د/ط، ٢٠٠٣م.

٨٢-شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، تحقيق عبدالقادر ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط/١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٨٣-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطلائع، ط/٢، ٢٠٠٤م.

٨٤-شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط/٢، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٨٥-شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق محمد الريح هاشم، دار الجيل، ط/١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٨٦-شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط/١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٨٧-شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٨٨-شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري، تحقيق على محسن عيسي مال الله، عالم الكتب، ط/١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٨٩-شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس-بنغازي، ط/٢، ١٩٩٦م.

٩٠-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، وبهامشه منتهي الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، د/ط، ٢٠٠٤م.

٩١-شرح طيبة النشر لابن الجزري، ضبط وتعليق الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٩٢-شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، المكتبة التجارية الكبرى، ط/١١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

٩٣-شرح المفصل لابن يعيش، صُحح وعلق بإشراف مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، د/ط، د/ت.

٩٤-شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام لمحمد بن أحمد بن علي تقي الدين أبي الطيب المكي الحسني الفاسي، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(ط)

٩٥-الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية – صيدا، د/ط، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٩٦-طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري، مؤسسة قرطبة، ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

(ع)

٩٧-العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث للدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، ٢٠٠١م.



٩٨-العمدة في غريب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، شرح وتعليق يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٩٩-العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي، تحقيق زهير زاهد وخليل العطية، عالم الكتب، ط/١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(غ)

١٠٠-غريب القرآن المسمى: نزهة القلوب لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني، عني بتصحيحه لجنة من أفاضل العلماء، مطبعة محمد على صبيح وأولاده، د/ط، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

(ف)

١٠١-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني، اعتنى به يوسف الغوش، دار المعرفة – بيروت، ط/٤، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٠٢-الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات اللكنوي، صححه وعلق عليه أبو فراس النعساني، دار المعرفة، بيروت – لبنان، د/ط، د/ت.

١٠٣-في الجملة الفعلية لعبد السلام حامد، دار الهاني للطباعة والنشر، د/ط، ٢٠٠١م.

١٠٤-في الدرس النحوي: دراسة تطبيقية لبعض أبواب النحو العربي لأحمد عفيفي، دار الثقافة العربية، ٢٠٠١م.

(ق)

١٠٥-القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب للشيخ عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي – بيروت، د/ط، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٠٦-القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة للشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط/٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

١٠٧-القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس، تحقيق عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب بالرياض، ط/١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.



(ك)

١٠٨-الكافي في القراءات السبع لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني، تحقيق أحمد محمود عبدالسميع الشافعي، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٠٩-الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط/٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١١٠-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار إحياء التراث، بيروت - لبنان، د/ط، د/ت.

١١١-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري، شرحه وراجعه يوسف الحمادي، مكتبة مصر، د/ط، ٢٠٠٠م.

١١٢-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط/٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١١٣-الكواكب الدرية شرح المتممة الأجرومية للشيخ محمد بن أحمد بن عبدالباري الأهدل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط/٢، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م.

١١٤-الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ نجم الدين محمد بن محمد الغزي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(ل)

١١٥-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر بدمشق، ط/١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١١٦-اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١١٧-لسان العرب لابن منظور، تحقيق عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف بالقاهرة.

١١٨-اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ط/٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(م)

١١٩-مباحث في علوم القرآن لمناع القطان، مكتبة وهبة، ط/٧، ١٩٩٥م.

١٢٠-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير، قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط/٢، د/ت.

١٢١-مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، علق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، د/ط، د/ت.

١٢٢-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها لأبي الفتح بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د/ط، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٢٣-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٢٤-مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د/ط، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

١٢٥-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره برجشتراسر، مكتبة المتنبي – القاهرة، د/ط، د/ت.

١٢٦-مختصر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، اختصار وتعليق صلاح الدين أرقه دان، دار نهضة مصر، د/ط، د/ت.

١٢٧-المدخل لدراسة القرآن الكريم لمحمد أبي شهبة، مكتبة السنة، ط/٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٢٨-مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د/ط، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

١٢٩-معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء للشيخ محمود خليل الحصري، مكتبة السنة – القاهرة، ط/١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.



١٣٠-معالم التنزيل للبغوى تحقيق محمد عبدالله النمر وآخرين، دار طيبة بالرياض، د/ط، ١٤٠٩هـ.

١٣١-معاني القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد على الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، د/ط، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

١٣٢-معاني القرآن للأخفش، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط/١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٣٣-معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي، قدم له عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، د/ط، ١٩٩٨م.

١٣٤-معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، ط/٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٣٥-معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق وشرح عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط/١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٣٦-معاني النحو لفاضل صالح السامرائي، مكتبة أنوار دجلة – شركة العاتك لصناعة الكتاب، ط/٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٣٧-معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٣٨-المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٣٩-المعجم المفصل في علوم البلاغة إعداد إنعام فوّال عكاوي ومراجعة أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط/٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٤٠-المعجم الوسيط، قام بإخراجه نخبة من العلماء، مجمع اللغة العربية بمصر.

١٤١-المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة لمحمد سالم محيسن، دار الجيل – بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط/٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.



١٤٢-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، د/ط، د/ت.

١٤٣-مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط/١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٤٤-مفردات القرآن تفسير وبيان: القرآن الكريم مع أسباب النزول وفهارس كاملة للمواضيع والألفاظ إعداد الدكتور محمد حسن الحمصي، مؤسسة الإيمان - دار الرشيد (دمشق- بيروت)، ط/١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٤٥-المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للشيخ محمد بن عبدالرحمن المغراوي، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٤٦- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق خالد إسماعيل حسان ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، ط/١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٤٧-المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، د/ط، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٤٨-المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل لأبي عمرو الداني، تحقيق يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٤٩-منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط/٢، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

١٥٠-من أسرار الجمل الاستئنافية: دراسة لغوية قرآنية لأيمن عبدالرزاق الشوا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية - دمشق،ط/١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٥١-منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد بهامش شرح ابن عقيل على الألفية، دار الطلائع، ط/٢، ٢٠٠٤م.

١٥٢-الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد وليد بن أحمد الحسين الزبيري وآخرون، سلسلة إصدارات مجلة الحكمة ببريطانيا، ط/١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٥٣-موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع للدكتور شعبان صلاح حسين، دار الثقافة العربية، ط/٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٥٤-موقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد – الرياض، ط/١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

(ن)

١٥٥-النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي للدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، ط/١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٥٦-النحو وكتب التفسير لإبراهيم عبدالله رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط/٣، ١٣٩٩هـ-١٩٩٠م.

١٥٧-النشر في القراءات العشر لابن الجزري، مراجعة الشيخ على محمد الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت، د/ط، د/ت.

١٥٨-نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين أبي الحسن بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، د/ط، د/ت.

١٥٩-النور السافر عن أخبار القرن العاشر لعبدالقادر بن شيخ بن عبدالله العيدروس، تحقيق أحمد حالو، ومحمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، دار صادر – بيروت، ط/١، ٢٠٠١م.

(هـ)

١٦٠-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(و)

١٦١-الوافي في شرح الشاطبية للشيخ عبد الفتاح القاضي، دار السلام، ط/٥، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٦٢-الوظائف الدلالية للجملة العربية: دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق لمحمد رزق شعير، مكتبة الآداب، ط/١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٦٣- الوقف اللازم في القرآن الكريم لأبي عبد الرحمن جمال بن إبراهيم القرش، مركز الأول للتطوير والاستشارات التربوية بالرياض، ط/١، ١٤٢٦هـ.

١٦٤-الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير، تحقيق أبو بشر محمد خليل الزروق، ومراجعة عز الدين بن رغيبة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث -دبي، ط/١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

ثانيًا: البحوث العلمية:

١-تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط رسالة دكتوراه إعداد محمد حماد ساعد القرشي، إشراف الأستاذ الدكتور تمام حسان، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٤هـ-١٤١٥هـ.

٢-جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني- تحقيق ودراسة، رسائل ماجستير بإشراف الدكتور محمد حبيب الشنقيطي بكلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى:

١- القسم الأول: من أول الفرش إلى نهاية سورة الأنعام، إعداد طلحة بن محمد توفيق بن ملا حسين، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢- القسم الثاني: من أول سورة الأعراف إلى نهاية سورة القصص، إعداد سامي عمر إبراهيم الصبة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣- القسم الثالث: من أول سورة العنكبوت إلى آخر الكتاب، إعداد خالد بن على بن عبدان الغامدي، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٣-جهات تعلق أشباه الجمل ووظائفها النحوية المباشرة للدكتورة زينب شافعي عبدالحميد، بحث ألقي في المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعروض بعنوان: (العربية والدراسات البينية)، في إطار احتفال جامعة القاهرة بعيدها المئوي.

٤-غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن على بن سالم بن محمد النوري الصفاقسي - تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه إعداد سالم بن غرم الله بن محمد الزهراني، إشراف



الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٦هـ.

٥- القرآن والنحو للأستاذ الدكتور على أبو المكارم، بحث غير منشور قُرر على طلاب السنة التمهيدية للماجستير بقسم النحو بكلية دار العلوم لعام ٢٠٠٥م.

٦- قواعد التوجيه في النحو العربي، رسالة دكتوراه، إعداد عبدالله أنور سيد أحمد الخولي، إشراف الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

٧- لماذا نعتني في دراسة النحو بالدلالة؟ (أبعاد المعنى في النظام النحوي) للدكتور عبد السلام السيد حامد، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات، مجلد (١٩)، عدد (٢)، أكتوبر ٢٠٠٣م.

٨- المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيض واختيار خلف واليزيدي لسبط الخياط – تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه إعداد وفاء عبدالله قزمار، إشراف الأستاذ الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.



رابعًا: فهرس الموضوعات

الصفحة









ملخص البحث

هذا البحث دراسة لإحدى الظواهر النحوية في تفسير أبي السعود، وهي ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، وهو بعنوان: "تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود، المسمى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم".

وقد قمت بتقسيم البحث إلى تمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

التمهيد:

وقد خصصته ببحث نقطتين:

الأولى: قمت فيها بتعريف تعدد التوجيه النحوي.

والثانية: قمت فيها بالتعريف بصاحب التفسير، وبيان أهمية تفسيره بين التفاسير.

الفصل الأول: درست فيه "منهج أبي السعود في تعدد التوجيه النحوي":

وقسمته إلى أربعة مباحث: درست في الأول منها موقف أبي السعود في تفسيره بصفة عامة، وجعلت الثاني لدراسة موقفه من القراءات القرآنية، والثالث لدراسة طريقته في تناول تعدد وجوه الإعراب في الآيات القرآنية، وآخر المباحث درست فيه موقف أبي السعود من الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، وعرضت بعض مخالفاته لجمهور النحاة والمفسرين.

الفصل الثاني: درست فيه "مظاهر تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود":

وقد قسمته إلى مبحثين، درست في الأول منهما تعدد التوجيه النحوي بالنظر إلى العلامة الإعرابية والوظيفية النحوية، وجعلت الثاني منهما لدراسة تعدد التوجيه النحوي بالنظر إلى الموقع الإعرابي للجملة وللمصدر المؤول.

الفصل الثالث: درست فيه "أسباب تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود":

وقد قسمته إلى مبحثين أيضا، درست في المبحث الأول أسباب تعدد التوجيه المتصلة بالقرآن خاصة كاختلاف القراءات القرآنية، واختلاف أسباب النزول. ودرست في المبحث



الثاني أسباب تعدد التوجيه المتصلة بطبيعة اللغة العربية ونظامها النحوي، وعرضت في إطاره مجموعة من الأسباب.

<u>الفصل الرابع: درست فيه "أثر تعدد التوجيه النحوي على تعدد الدلالة عند أبي السعود":</u>

وقمت فيه بمناقشة سبعة من العوامل كان لكل منها دوره في اختلاف المعنى وتعدده:

العامل الأول: تعدد الاحتمالات الإعرابية لبعض مفردات التركيب.

العامل الثاني: تعدد احتمالات توجيه المحل الإعرابي للجمل.

العامل الثالث: تحديد ركنَيْ الإسناد في الجملة الاسمية.

العامل الرابع: تغيير مواضع الوقف والابتداء.

العامل الخامس: الاختلاف في تحديد متعلق شبه الجملة.

العامل السادس: التردد بين اتصال الاستثناء وانقطاعه.

العامل السابع: التغيير في بنية الجملة بالحذف (المفعول به نموذجا).

<u>الخاتمة:</u>

وقمت فيها بتلخيص أهم النتائج المستخلصة من البحث، ونبهت فيها على مجموعة من التوصيات والمقترحات رأيتها مهمة.

RESEARCH SUMMARY

This research is a study of one of the grammatical phenomena in Abul Soud exposition, which is the phenomenon of multiple aspects of syntax, entitled: "Multiplicity of the grammatical directive in Abul Soud exposition, named: Guidance of Sound Mind to the Advantages of Quran Karim".

I've divided the research into an introduction, four chapters and a conclusion.

Introduction

I've dedicated it to research two points; in the first point, I gave a definition of grammatical directive, and in the second point, I gave an acquaintance of the author of the Exposition, and demonstration of the importance of his Exposition among the other expositions.

Chapter One

Where I investigated "Abul Soud Methodology in the Multiplicity of the Grammatical Directive", and divided it into four sections; where I discussed in the first section the attitude of Abul Soud in his Exposition in general, and dedicated the second for discussion of his attitude in the Quran readings, and the third section dedicated for his method in addressing the multiplicity of the aspects of syntax in the Quran verses, and in the last section I discussed the attitude of Abul Soud in the grammatical disagreement between Basra and Koufa schools, and presentation of some of his disagreements with body of grammarians and expositors.

Chapter Two

Where I investigated " Multiplicity of the grammatical directive in Abul Soud exposition", and divided it into two sections, where I discussed in the first section the multiplicity of grammatical directive looking at the syntax mark and the grammatical function, and dedicated the second section for the study of the multiplicity of grammatical directive looking at the syntax position of the sentence and of the interpreted source.



Chapter Three

Where I discussed "The reasons of multiplicity of grammatical directive in the Abul Soud Exposition", and I divided it into two sections too, as I discussed in the first section the reasons of multiplicity of directive related to the Quran in particular, such as the disagreement of Quran readings, and the diversity of the reasons of revelation, and discussed in the second section the reasons of directive related to the nature of the Arabic language and its grammatical system, and presented within its framework a number of reasons.

Chapter Four

Where I discussed "The impact of multiplicity of grammatical directive on the multiplicity of significance in the Abul Soud Exposition", in which I discussed seven of the factors, each one has its role in the diversity and multiplicity of the meaning:

First factor: Multiplicity of the syntax possibilities of some of the construction components.

Second factor: Multiplicity of the directive of syntax position of sentences.

Third factor: Identification of the predication basis

Fourth factor: Changing of the stop and beginning positions.

Fifth factor: Disagreement in determination of quasi sentence????

Sixth factor: Switching between exception continuity and interruption.

Seventh factor: Changing of the sentence structure by omission (the Object as a model).

Conclusion

Where I've summarized the most important results derived from the research, and pointed out therein to a set of recommendations and proposals I've seen worth mentioning.


شبكة الألوكة
www.alukah.net